

٥١٨

هداية السالك الى تحرير  
اوضح المسالك

الشنواني

٥١٥  
هـ.س







هداية السالك الى تحرير أوضاع المسالك الى الفية  
ابن مالك، تأليف الشنواني، أبي بكر بن اسماعيل  
- ١٠١٩ هـ . خط القرن العاشر الهجري تقديرا .

ج ١ (٢٢٠ ق) ٢٥ س ٥ ر ٢٠ x ١٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد .

٥١٨

الاعلام ٢ : ٢٦ ، هدية العارفين ١ : ٢٢٩

١- النحر، اللغة العربية أ- المؤلف

ب- تاريخ النسب .



هداية السالك الى خير اوضح المسالك  
الى الفقه لابن ماله ومنتسبا اليه الاشارة فقط

للمشيخ الامام العالم العلامة

الى بكر بن اسمعيل الشنوي

نفعنا الله ببركاته آمين

امين

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب هداية السالك الى خير اوضح المسالك
اسم المؤلف ابو بكر ابن اسمعيل الشنوي
تاريخ النسخ
عدد الاوراق ٢٢٠
ملاحظات (مخبره) ١٥٨

ص ٨



كرتة لفته  
الفقه على شيخ المصنف  
فقه الشافعي  
حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسبيل النجاة  
والعلم هو نور  
الهدى  
والعلم هو نور  
الهدى  
والعلم هو نور  
الهدى

كيف

الكتاب

فيها الاشارة

ص ٨

٢٢٠



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
الحمد لله على نعم تحت الأمان إلى خواها الذي رفع معالم العربية فتقوحت  
النقوس إلى خواها فاسعها بالكافد ووضح المسالك وتسهيل الفوائد  
وشكت ما تعلقه من نقص الحظ فاسعد ما بتكميل المقاصد واشهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له الذي جعل علم الأعراب أقرب إلى العربية فأيد وارعها  
عائده وارعها معيارا وأشاع فيما بين الناس ضوؤه وانواره وجعله  
اسماها مقدارا حيث صير مفتاحا يتأيد به يستمد في معرفة العلوم الإسلامية  
ومصباحا بنوره يستضيء في سائر الفنون الأدبية ونصبه سلما به يتيسر  
الارتقاء إلى علم البيان ويمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن واشهد أن محمدا  
عبده ورسوله العلم الذي هدى الله بحججه إلى الحق اليقين وانزل  
عليه القرآن بلسان عربي مبين ذي النسب الشريف الذي لشأنه التكبير  
ولشأنه التصغير والدين الحنفي الذي جأجأ ألفوه وهلك مخالفوه  
فانقسموا إلى جمع السلامة وجمع التكسير واشكروه على تصرفه لنا في  
خدمة كلمة الإسلام وتوفيقه إيانا للتوحيد الذي بكل عن وصف فضله  
المفرد جملة الكلام واسأله أن يشرح صدقنا بانوار هدايته في أعظم  
مطلوب ونهاية مرغوب ويعلمنا عن مساوي الأفعال الناقصة ويسعدنا  
بحاسن أفعال القلوب من تعالي أن يحيط بذاته ظرف الزمان ولا ظرف  
المكان وأن يكون له صفة مشبهة وأني وهي عن سمات الحروف والنقص  
منزهة هو الفاعل لما يختار وكل شيء مفعول بقدرته وإرادته فلا كناية عن  
ذوي التمييز إلا وجميع أحوالها متعلقة بمشيئته وصلى الله وسلم على سيدنا  
محمد وعلى آله وأصحابه الذي جروا بمداد العربية فهو لا يلحق لهم غبار  
ورواهم أخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتا محل تلك الأخبار صلاة  
لا تزال اللسان والقلوب بحزم بفضلهما وتعرف ويدوم لقايلها حمد  
العيش ولا ينصرف **أما بعد** فيقول الفقير الحقير المعترف بالعجز  
والتقصير أبو بكر بن اسمعيل الشنواني عفا الله تعالى عنه وأسعد بنفوس

الاماني وبصره بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه وغفر له  
ولذريته ولاهله ولوالديه واحسن اليهم وإليه لما كان الكتاب المسمى  
بأوضح المسالك الذي صنفه العاقل المحقق الفاضل المدقق علامة  
الموري الحائز أمانة الفضائل وخوابن مالها السالك من طرق العربية  
في أوسع وأوضح مسالكها المولى المعظم والاعلام الأعظم خوي العرب  
والعجم جمال الملكة والدين يوسف بن هشام الانصاري رفع الله  
اعلام علومه واعطانا بفضله انتاع رسومه كما بامستحله مع صغر  
حجمه ووجاهة نظمه على فوايد شريفة وقواعد لطيفة ومحتويا  
على دقايق الاسرار العربية ومنطويا على المباحث التي هي مفتاح العلوم  
الأدبية وجامعا للقواعد والفوائد جمع كثر وافصحت كلماته التي علت  
قيمتها فكان كل كلمة منه درة لا يناع في فضله من دخل من باب الاشتغال  
إليه وإذا عد عينه من الفضلات فلا شك أن العجزة عليه ولم يتفق له شرح  
بذل لصعابه أو يخرج من قشره لبابه فحذر رآته بعد لم يكشف في شرح  
عنهما القناع فليست في شرح مواضعه المشككة من يدور في خلد انكار  
أو نزاع ومستتراته لرب من هن شارح إلى هذا الاوان لم يطهر  
المن قله ولا جان وقد شرجه طائفة من العلماء واشتغل بحله بكاتبه  
حواش زينة من الفصول غير أن شروحه وحواشهم لم تكن وافيه في إبراز حكمته  
وأخراج بدايعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته ثم أشار إلى جمع من  
خلافه ورفقه من خطص اخواني ان اكتب عليه حواشي تتخل بها القاطن  
ومعانيه وتكشف بها عباراته ومبانيه وتفتح ابوابه وتدل لصعابه  
وتجلبوع راسيه للافهام وتعدو المختصر على ما تكشفه من الابصار  
وكنيت الغلل بلعل وعسى وسوف وربما واعتذرتا باني لست من  
رجال هذه الصناعة وان فكري في تحصيل فوايدها من حرج البضاعة  
وتارة بان هموم الكواث ومفارقة الاضحة قد اجلبت على تخيلها  
ورجلها وجمعتي جبار انكاد وتفتت حصاة القلب من اجلها



واخرى بانه وهن العظم مني كما مارينا منه العليل واشتعل الرأس  
شيبا فلم يبق من القوي الا القليل وعاقني على بان الامر على ما اردت خبير  
وباع قصير ومتاع حقير فكيف لمع ذلك بالوصول الى ذلك المطلب  
واني اطهر بئذ ليل الصعاب وقد عزمنا اطلب وبيننا انا اقدم في  
الاجابة رجلا واخر اخري واسوق الطالبين بالبحار والسوق بالفقر  
اخرى اخشى من محرة الفضيحة واوثر السيرة على القرينة القويحة  
واعلم ان اعراض المصنفين اعراض لسهام السنة الحساد وان حقا ير  
نصابهم معرضه لا يدي النظارة تنتهب فوايد هائم ترميها بالكساد  
والفكر يثير الى الاجابة ربما يتردد كبدا اخرى وان السالفة ربما انتفع  
به فاجري لصاحبه اجرا فابتهج بملك الاشارة وسلكت طريقها  
التي اهدت لطايف البشارة فاجبتهم الى ملتسم بكابة حواش مع قلة  
البضاعة وجعلتها على وفق مقترحهم مع قصور الباع في الصناعة ومع  
ما انا فيه من تشتت الباد وتفرق الحال وهجوم الامراض الجسمية فيه  
والاعراض النفسانية والعروض المتراكمة والسوا غل ملزاحة واقبت  
على سعاد الطالب بطلوبه بما يوضح الكتاب غاية الايضاح ويعني عن  
بقية الشروح والحواشي اغنا الصباح عن المصباح بحيث يطلع على ما في  
الكتاب من الحفايا والمزايا ليعلم الناظر فيه كم خبايا في ويا بما استحقته  
بنكي في القاتر ونظري القاصر بعون الله القادر نقول من يطرق  
اسماعه كم ترك الاول ملاحر مع ان العلم اعلام اعلامه مشرفه على  
الانعكاس واثار مبيانية موزنه بالانداس والجهل رايات دولته  
راذعه وايات نصرته واضحه وقلت هب كلا بذل في متابعة الهوى  
مقدوره والتعب جسدا لبطي نور البدن وباني الله الا ان يتم نوره  
فهو الامحة اهداها الكاسد من حيث لا يشعر وفعله بطوي بها جميل  
الذكر فاذا هي تنشر ولم اظفر فيها من درر الفوايد الاحلا لا يخفى على  
الطالب من الزوايد **وسميت** بهداية السالك الى اوضح المسالك

الى الغية ابن مالك **وسميت** بهداية السالك الى اوضح المسالك  
واوحد وقته بلاد فاع **وسميت** بهداية السالك الى اوضح المسالك  
العبادي او باسناد شيخنا فرادي **وسميت** بهداية السالك الى اوضح المسالك  
المحققين وسند المدققين قطب املة والدين عيسى المصفي الاجبي  
تري الحروف المشرف المكي اوشيح شيخنا فرادي به تحقيق عصره وفهامه  
وقته ناصر املة والدين اللقاني او بالشايع فرادي به العلامة الشيخ  
خالد الارهري الشهير بالوقاد ذي الطبع المتقاد نور الله مرقدهم  
وفي عرف جنانه ارفدهم والى الله سبحانه وتعالى اضرع ان يعصم  
القلم عن الزلل والفرغ عن الزبغ والخلل انه قريب مجيب عليه توكلت  
واليه ائيب **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء المصنف رحمه الله تعالى  
كتابه بالبسملة وارد فيه بحمد له ابتداء الكتاب الله تعالى واحتياطا في التمدد  
بما ورد في الاخبار عن سيد الاخيار والبالا لصاحبه والملا بسمه والاستعا  
اي ملتبسا منبركا او مستحينا به والترك مستفاد من المقام بمعنى  
ان الملا بسمه التي هي معنى الباسمولة على التبركية لم يحل العام على الخاص  
فلا يرد ان التبرك لم يعد من معاني البار قد بوجه بان الباسمولة جزئية  
الملا بسمه ومنها التبركية حملت على بعض معانيه بقرينة المقام وفيه تحت  
لجواز ان يكون التبرك من لوازم الجزئيات وعوارض الباسمولة لملا بسمه شي  
واخر باخرج قطع النظر عن كونها تبركية او لا فلا يكون التبرك بخصوصه  
موضوعا له ولا يلزم من اتصاف الجزئ بالتبرك ان يكون التبرك موضوعا له  
لان وضع لذات الجزئيات لا لصفاتها والموجبة لا يكتفي به مجرد اجواز  
ولفظ الله اصله اله فعرف بلام العهد وحذفت الهمزة بعد نقل الحركة  
او على غير قياس فعوضت عنها الالف واللام وادغمت اللام في اللام وخصت  
تعالى ومن الغريب ما قيل انه ضمير فريد لام الجرف صار له اي الكل له  
فدخل عليه اللام وادغم ونخم واشبع واعترض على الاول بان الاصل  
لما كان معروفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة لاجتماعها



في الاصل واجيب بان الاصل له والحذف على غير القياس لتوقف نقل  
الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف او المراد تفويض لازمية  
الحرف واعتراض بان المحققين ومنهم سيدهم صرحوا باجتماعها في الاصل  
وتجوز قياسه الحذف وان الحرف عوض لا يبقى فيه شائبه التعريف  
عند النداء فلا اعتداد بجوابه بل الجواب ان المراد بالعوضيه اعتبارها جزا  
لكلمة عوض المهيضة لا الابراد للعوضيه فاللام قبل الحذف للتعريف ثم  
صار عوضا فلا عوضيه قبل الحذف ولا جمع بعده وان اراد عدم الجمع بين  
ما يجعل عوضا وعوضا فهو ممنوع والسند ظاهري على ان لا ينضم الجمع  
في مجرد الاصل والتقدير وانما المنافي استعماله في سعة الكلام وكثرة هذا  
ولكن ذكر الرضي ان اللام كالعوض لعله لا اجتماع ولعل المراد تشبيهه بما  
ذكر المحققين فلا منافاة والرحمن صفة مشبهة واختار جماعة  
انه علم وعلى هذا قسم من اعرب به لان لفظ الجلالة واعرب الرحيم بعده فقال له يلا  
يتقدم البدل على النعت ومنهم من اعرب عطف بيان ورجح بان البدليه لا تناسب هنا  
لما بينهم فيها من معنى الطرح للبدل عنه ومعنى الطرح لا تناسب هنا واما ما يتوهم على  
البدليه من منع كون الرحيم نعتا للرحمن لان التابع لا يتبع فهو ممنوع لانك  
تقول جازيد وعمر والكرم جعل الكرم نعتا لعمر وهذا صحيح قطعا فقد اتبع  
التابع فبطلت التولية في قولك التابع لا يتبع فتأمل والرحيم اسم فاعل وكلاهما  
وهما المبالغة من رحم جعل لازما كالغرائز فنقلنا فعل بالضم ليصح بنا الصفة  
ثم بينت الصفة او نزل المتعدي منزله لللازم كفلان يعطي وذلك بطرد في المخرج  
والذم والرحمة لغة دقة القلب وهو تعالى منزله عنها فالمراد لازمها وغايتها من  
الانعام ان جعلت من صفات الفعل واردة الخير عند الجهر وان كانت من الصفات  
الذاتية فالرحمن مجاز مرسل والمراد مشاكلة والعامل معاملته فهو استعاره تشبيهه  
بما صرح به سيد المحققين بانه يشبه فعله مع العصاة والخلاق بفعل ذي الرحمة  
فجعل اللفظ المستعمل في احدهم مستعملا في الآخر وهذا بحسب اللغة واما بحسب  
المشرع فالأقرب انه حقيقة شرعية فيه يصح لغاية التبادر والحلاص عن التكلف

في موارد الاستعمال اذ كثيرا ما لم يلاحظ القرينة والتشبيه فليتدبر والرحمن  
اتم مبالغة فلذا حمل على جلال النعم والرحيم على الدقائق ومنه رحمان الدنيا والاخرة  
ورحيمهما لاعطاء الجلال والدقائق في كل من الدارين وقد حمل الرحمن على الرحمة  
للعالمين والرحيم على الخاصه بالمؤمنين وقدر الرحمن لمناسبة اسم الذات  
في الاختصاص وعظمة المعنى وتقدمه في التحقيق ولا يثار مسلك التتميم  
وهو نسبة الجليل والجلال الله ثم نسبة الحقير ودعا لله فادركه وعقب  
اسم الذات اسمين لصفتي المبالغة في الرحمة اشارت اليها سبقها وغلبتها على  
الاضداد وعدم انقطاع عباراته ورحمة وذلك لان كونها ملاصقة لاسم  
الذات دال على السبق والحفا بمنزلة الذات وتكرارها دال على الغلبة وعدم  
الاتقطاع فاقصم والظرف متعلق بالفعل الذي يقدر موحدا للخصر  
ردا على المشترك المستندي باسم غيره ايضا ففيد قصرا افراد وهو اولى من  
جعله خبرا وقد جعل اليا معول البكر وهو معول الفعل ليلايق في  
الكلام المبتداه غير اسم الله تعالى وما لا بد منه في اظهار المبدية ثم  
هذه الجملة ان كانت خبرية اتجه ان من شأن الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله  
في نفس الامر وبكون الخبر ويكون الحكاية عنه صرح به العلامة الثايني  
السعد النقاش زاني وغيره وما نحن فيه ليس كذلك لان مصاحبة  
الاسم والاستعانة به من تنمة الخبر وهما لا يتحققان الا بهذا اللفظ  
اللام الا ان يجوز مثل ذلك كما قيل في قولك اتكلم بخبرا بتكلم بهذا اللفظ  
وذلك محل نظر تام وان كانت التثنية اتجه ان من شأن الانشاء ان يتحقق  
مدلوله به واصل جملة البسملة ليس كذلك غالبا اذ الاكل والسفر  
وخوها ما ليس بمسمى يقول لا يحصل بالبسملة فكيف يصح تقدير اذ  
او اسافر باسمه بقصد الانشاء وان كانت الانشاء مصاحبة او الاستعانة  
لزمان تكون الجملة لاشتمالها على اللفظ غير مقصود بوجه وهو ادرجا  
فلا تغفل عن لزوم مخالفة الظاهر جدا فاعلم انه قد سلموا عنه مع  
دقة انظارهم في المقام ولو قيل ان المعنى ابد او افتتح به اي اجعله بدا



المعل والجملة لا تشا الجمل لم يلزم ما مر الا انه خلاف المشهور قائل لتردد  
انه لا يجري حقيقته الا في مثل التصفيف ويمكن اجراوه في جميع المواضع  
بالمساحه في جعله بديه **قول** الجمله الجمل هو الوصف بالجمل على الفعل  
الجمل الاختياري حقيقته او حكمه على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا بان يصدر  
عن الجوارح ما يدرك على خلافه وبلان يعتقد اتصاف المحمود بالمحموديه  
كما اقتضاه كلام السيد وغيره او بان يقصد التعظيم وان لم يعتقد  
اتصاف المحمود بما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجمل المعلوم  
الاتفا اذا قارنه التعظيم كالقضايا المشتبه على وصف المدوح بما يعلم  
انتفاؤه فان الجمهور يجدونه حمدا ومدحا لا استهزا وسخرية لعلمهم  
بمقارنه التعظيم والمشهور اختصاص الجمل بآراءه اللسان فيخرج كلامه من  
تنزه عنها ومقتضاه ان لا يكون الجمل فيمن ليس له تلك الجارحة على ما  
ورد في الكتاب والسنة على الحقيقة والا يظهر عند المحققين انه قيد  
غالبى واللسان في مقابلة الجنان والاركان والمراد قول مخصوص في  
الفعل الذي مصدره اللسان غالبا او ما فيه اظهار صفة الكمال على ما ذكره  
الخبر الدواني وهو الاولي بالاخذ يمكن ابقاء كلام الله تعالى ورسوله على  
الحقيقة والمسماحة في كلام غيرهما ان احيى اولى بالاختيار فادركه  
فظهر ضعف ما قيل لما ثبت التخصيص بنقل الثقات بحال وورد على الجار  
والجمل اعم مما في نفس الامر وفي نظر الحاكم والمحمود فلا نقض بوجه الاستدلال  
بما هو ظلم حقيقته على انه انما يحتاج الى ذلك ان صح حجة غيره تعالى حقيقته  
فانهم وكذا لا ينتقض التعريف بالجمل بالذات او الصفات الذاتية او  
الشجاعة لانها وان لو تكن افعالا ولا اختيارية كما حقق في محله لكن في حكمها  
للدلالة على وترتب افعالا اختيارية عليها ولا استقلال الذات والجملة  
النسائية او اخبارية كما هو اصلها حصول الجمل على التقديرين لكن  
بمطابق لزوم على الثاني اذ من لازم الاخبار عن الجمل بانه مملوك او  
مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه ماله او مستحق له وذلك جدير قطعا

فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد من ذلك كلامه على  
عدم حصول الجمل على تقدير الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في تحقق الجمل من  
الاذعان بما دلل الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يتحقق حمدا على تقديره وهو  
في غاية السقوط اما اول قلانه انما يأتي على ما تقدم عن مقتضى كلام السيد  
وعينه واما ثانيا فلانه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا  
والاخبار وقد علم من كلام المحققين السابق تحقق الانشاء مع عدم الاذعان  
بل مع اذعان عدمه واما ثالثا فلان اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار  
لا يسوغ اطلاق منع الاخبار وعدم حصول الجمل على تقديره بل وزانه وزان  
ساير المعطرات في الجمل كالتعظيم ظاهرا فغاية الامر توقف تحقق الجمل على  
تحقيقه نعم ان حملت الواو في جملة الصلاة الاتية بنا على انشائها على العطف  
على ما هو الظاهر تجزى الا نشأ هنا بنا على منع الجمهور عطف الانشاء على الخبر  
مطلقا كما هو ظاهر اطلاقهم او فيما لا محل له من الاعراب كما قيد بذلك  
السيد ونوع فيه ويمكن الجواب على هذا بتقدير القول كانه قال  
ابتدي باسم الله قايلا الحمد لله والصلاة والسلام على من ذكرى وما كان الحمد  
من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة والاحداث المتعلقة بالمحل  
المقتضية لانتسابها اليه والفعل اصل في بيان النسب فكان من حقه  
ان يلاحظ معه الفعل وليس المراد ان الفعل حينئذ ملا حظ مقدر  
كما بينا در من كلام بعضهم ضرورة ان معنى الفعل ومتعلقه غير مقصود  
اصلا بل المقصود خلاف ما افاده من الثبات والخصر فكيف يكون  
مقدرا والمقدر كما لم يوظف فلا يستعمل كيلا تحبط ضبط عشوائهم انه  
عدل عن حقه واختير الجملة الاسمية ليفيد الدوام والثبات بتقدير اسم  
الفاعل بمعنى الثبوت اجابه مناسبة المقام كما صرح به العلامة النفازا  
واما ان الظرفية اختصار الفعلية فهو عند عدم الداعي كما هو مقرر في  
محله فان قلت الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي فلم اختير عليه  
مع اصلته قلت اجيب بانه اختير عليه لمكن ادخال اللام فيفيد



العموم والاختصاص مع الاختصاص ولان الاستقراء انما هو بالنسبة الى مفاد  
المضارع من الاستقبال كما يستفاد من كلام سيد المحققين والدوام  
الاسمي يعبر الازمنة كما ذكره بعض المحققين فتدبره ولان استقار  
الدوام من الاسم اقرب لما في الفعل مما ينافيه ظاهرا وهو الحدوث ودوام  
الاسم واللام في الجدل الجنس والاستعراق وتفيد معونة لام الاختصاص  
اختصاص جميع المحامد به تعالى فان اختصاص الجنس يستلزم اختصاص  
الافراد والمراد اتحاد الجنس مع الثابت لله كانه قال جنس الحمد هو الثابت  
لله ولا يخفى بعده عن الفهم فيفيد الحصر بلا معونة لام الاختصاص  
قال الخيري الدواني اطبقوا على الاول ولي فيه تحت اذا ظاهر ان اللام  
للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر يد على ذلك انه لو كان الحصر  
لكان قوله ما المال لا يزيد مفيد الحصر المال في صفة الاختصاص في زيد وكان  
له الحمد مفيد القصر الحمد على اختصاص لا على قصره على الله وقد صرح في  
الكشاف بان التقديم ليدل على اختصاص الحمد وهو صريح في ان الحصر  
لم يكن بدون التقديم قال استاذ شيخنا قول لعل مرادهم ان اللام وان  
وضعت للتعلق الخاص كما ذكره لكن الاختصاص والتعلق الذي على وجه  
الحصر هو انما مل منه حمل عليه اللام في مقام الشا والمبالغة كما انه حمل الباع  
الملازمة على وجه التبرك وكرر من نظايره فيدل على الاختصاص بمعونة  
المقام لا مجرد الوضع فلا يتوجه البحث المذكور وصحة هذا الاستعمال  
ما لا ينكر ولا يمنع وما ذكره لا يصح سند ذلك ويدل على ذلك ما في حاشية  
سيد المحققين على الكشاف دل بلا في الجنس والملكية على اختصاص  
فانه اخذ الاختصاص من اللام الموضوع للملكية لانه جعل اللام  
موضوعا له وانما ذكر من المثالب فاللام محمولة على مجرد معناها الوضعي  
غاية الامر انه يجوز حملها على ما ذكر ايضا عند مساعدة المقام ولا محذور وانما كان  
التقديم اظها فانه الحصر اذ لم يحج لا تكلف حمل الزمخشري اللام على  
الاصل وجعل التقديم للحصر فكلامه بعد الترتيل صريح في انه حمل على معنى

لا يفيد الحصر ولا يدل على عدم جواز حمل على معنى يحصل الحصر بدون  
التقديم فان قلت لو كان المعنى حصر المحامد فلا معنى لقوله على ما انعم  
او على التصنيف وشيخه اذ ليست جميع الافراد والجنس المختص بنا على ما  
ذكر قلت هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل من الحصر كانه قال حمدي هذا  
على ذلك فليتأمل وانما اختصاص المحامد بالله تعالى فقد يقال انه ادعاء  
وعلى سبيل المبالغة لصحة الحمد ووقوعه على فعال العباد من حيث كسبهم  
وانصافهم بها ويكفي فيه انتسابها اليهم بالاختيار والارادة وان لم تكن  
مؤثرة لكن جعل كانه في جنب محامده تعالى لوجه لا تخفى ومقتضى كلام  
سيد المحققين وبه صرح الخيري الدواني وغيره انه حقيق على قاعة اهل  
السنة اذا انحسروا عليه يجب ان يكون فعلا صادرا بالاختيار ولا تأثير  
ولا اختيار حقيقة الا الله عندهم والشا على الصفات الجميلة ان كان  
باختيار خلقها بالاختيار فلا يكون الا لله وان كان مجرد كسبها وكون  
الموصوف محل ظهورها كما في لزم فهو ليس بمجد الا بحازا والحاصل انه ان  
حمل الفعل الاختياري على الصدور بالاختيار الحقيقي فالحصر حقيقي  
عندنا وان التقى بالانتساب بالاختيار فادعائي وكل وجه موجه  
قادره والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا  
لم يقل الحمد للخالق او الرزاق او كونهما ما يوجب اختصاصا مستحقا للحمد  
بوصف دون وصف قال الامام اكثر المحققين على انه غير مشتق  
بل اسم علم له تعالى وهو قول الامام ابي حنيفة والشافعي والغزالي  
وسيبويه والخليل والمبرد وهو المختار واختر بعض انه وصف  
حضر بخلية الاستعمال لمارات ضعيفة **قوله** رب العالمين انما لكم  
اوسيد هم او صلحهم او مريمهم او خاتمهم او معبودهم او مدبرهم او  
جابرهم ويطلق ايضا على الصاحب والثابت والقرب والجامع والمحيط  
والكثير الخير والذي يوالي النعم ويزيدها وكل هذه المعاني ترجع الى معنى  
الحفظ والتربية قيل وكلما تدل على انه ليس بمصدر في جيب



بان كون الرب الذي هو وصفه مشبهة بهذه المعاني لانه في كونه مصدرا في  
اطلاق اخر جواز اشتراك اللفظ الواحد بين الصفة والمصدر كما يجوز اشتراكه  
بين المفرد والجمع مثل هجان وفلك ووزنه مفرد اسراج وفعل وجمع ارجال  
واسد تقول ربه يربه فهو رب كما تقول نعم عليه نعم فهو نعم فهو على هذا  
صفة مشبهة فعليه وزنه فعل وقيل فاعل اي رب وحذف الفه لكثرة  
الاستعمال ورد بانه خلاف الاصل فان قلت رب متعد فكيف تشتق منه  
الصفة المشبهة قلت المتعدي قد يجعل لازما ويتقلل الى فعل بالضم فتبني  
منه الصفة المشبهة ذكره الزحشر في الفائق في فقيه ورفيع الاتري ان  
رفيع الدرجات معناه رفيع درجانه لارافع للدرجات ومثل هذا السوال  
والجواب يجري فيه الرحمن كما سبق بخلاف غضبان وجوز ان يكون مصدرا  
معنى التي تبه وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به المبلغ  
للمبالغة ولو يطلق مفردا غير مفيد على معنى الله تعالى الا نادرا وهو في غيره  
على التقدير بالا ضافه لقولهم رب الدار رب الناقة ومنه ارجع الى ربك  
واما قول اكارث بن جازة في المنذر بن ما السهم

وهو الرب والشهيد على يوبه من الجبارين والبلايا

فنادر قد قيل في جاهلية نعيم الجمع يسوع فيه التقييد بقولك يا رب  
الارب وتركه قال تعالى ارباب متفرقون كذا في الكشف وما يتبعه في  
المعالم لا يطلق معروفا للام لتوهم العموم والمنع والتخويل لغويان فلا يعرض  
عليه بالمنع الشرعي كما فعله الطيبي واداجب الشريعة ففي الصحيحين  
لا يقولن احد اطعم ربك الى قوله ولا يقل احدكم ربي قال الامام النووي  
رحمه الله تعالى نهى المملوك ان يقول لسيده واخذ انفاضي عياض ان  
النهى عن الاكثار والعارة وصرح في النهاية بالجواز في البهايم كالاموال  
كرب الدار والابل لكثرة وقوعه في الحديث ولان البهايم غير متعبد  
ولا مخاطبة في كمالها ومنه يعلم ان المنع في الانسان لتوهم  
المعبودية وحاصل ما ذكره القاضي البيضاوي في معنى المعالم مع الايضاح

ثلاثة اقوال احدها انه في الاصل اسم لما يعلم به مطلقا ككلمة لما يختم به  
والغالب لما يقبل به الشيء من حيث هو اخر فهو اسم للقدرا المشترك بين  
ما يعلم به اي يقع به العلم ويحصل اعم مما يعلم به الصانع وغيره غلب اطلاقه  
وكثر استعماله في القدرا المشترك بين اجناس ما يعلم به الصانع سبحانه وهو  
كل ما سواه من الجواهر والاعراض فيطلق على كل جنس من اجناسه لا على كل  
فرد منه فيقال عالم الفلاك وعالم النبات وعالم الحيوان ولا يقال  
عالم زيد مثلا ويطلق ايضا على مجموع ما سوى الله تعالى وليس مقصوده  
انه اسم لهذا المجموع من حيث هو مجموع اذ يستحيل جمعه لانه لا تعدد فيه  
بهذا المعنى الثاني انه في الاصل اسم موضوع للقدرا المشترك بين اجناس  
ذوي العلم فيصح اطلاقه على كل واحد من تلك الاجناس لا على كل فرد  
منها فيقال عالم الملك وعالم الانسان وعالم الجن ولا يقال عالم زيد مثلا  
وعلى المجموع وليس اسما للمجموع من حيث هو مجموع اذ لو كان كذلك  
لاستحال الجمع اذ لا تعدد بهذا المعنى ايضا بل قد قيل لا يطلق على المجموع  
هذا المعنى ولا بالمعنى السابق انما الذي يطلق على المجموع العالم محلي باللام  
الاستغراقية وعلى الاول فالعالم ما خوذ من العلامة وعلى الثاني من العلم  
لكنه ليس بصفة الثالث ان العالمين اطلق في الآية مراد به الانس والجن  
فان قيل لم جمع العالم ولم يكف بالمفرد مع انه يطلق على مجموع ما سوى  
الله تعالى وعلى مجموع ذوي العلم على القول الاول والثاني ولم جمع جمع  
تصحیح وهو ليس وصفا مختصا بمن يعقل ولا علما قلت محمول  
الجواب عن السؤال الاول ان الافراد وان كان اصلا واصلا الا انه  
لو افرد معروفا باللام لم يتوهم ان المقصد الى استغراق افراد جنس واحد  
كما سمي به او الى الحقيقة اي القدرا المشترك بين الاجناس كما جمع واشير  
بصفة الجمع لا تعدد الاجناس واستغراق افرادها بالتعريف  
زال التوهم بلا شبهة فان قيل اذ لم يطلق العالم على شئ من افراد الجنين  
المسمى به كما مر فاذا عرف باللام امتنع استغراقه لافراد جنس



واحد فان اللفظ المفرد انما يستغرق افراداً بنطاقه على كل واحد منها واذا جمع وعرف  
لم يتناول الا الاجناس التي ينطوق بها افرادها بحيث بانها لما كان لفظ عالم  
منطلقاً على الجنس باسمه كما مرته لمرة واحدة الجمع ومن ثم قيل هو جمع لا واحد له  
من لفظه فكما ان الجمع اذا عرف استغرق احاد مفردة وان لم يكن صادقا عليها  
كقوله تعالى والله يحب المحسنين اي كل محسن وقولك لا اشتري العبد اي لا  
اشتري عبداً كذلك العالم اذا عرف شمل افراد الجنس المسمى به وان لم ينطق علم  
كافها احاد مفردة المقدر وعلى هذا فالعالمون بمنزلة جمع الجمع فكما ان الاول  
تناول كل قول من احاد الاقوال كذلك العالمون يتناول كل واحد من افراد الجنس  
وكذا ان تقول التعريف في العالمين للاستغراق والجمع للدلالة على ان العالم  
اجناس مختلفة الحقائق كما قيل في جمع السموات مع توحيد الارض وبيان  
المناسبة ان الحقائق المختلفة اذا اشتركت في مفهوم اسم فهي من حيث اختلافها  
تقتضي ان يعبر عن كل منها بلفظ على حدة ومن حيث اشترائها في ذلك المفهوم  
يقتضي ان يعبر عن الكل بلفظ واحد فروعاً للجنتان بصيغة الجمع فانها  
لفظة واحدة صورة والفاظ متعددة معنى ولو قيل رب العالمين يعلم منه  
ان الربوبية شاملة لحقائق مختلفة واما الجواب عن السؤال الثاني فتقوله  
هنا على القول الاول في معنى العالم انه غلب العقل على غيره فجمع جميع  
تفصيله وساغ ذلك فيه مع شذوذه لانه اسم يشابه الصفة في الدلالة  
على الذات لانه دال على ذات باعتبار معنى زائد عليه هو كونه يعلم به فعمل  
مع التغليب معاملة صفات العقلا فجمع جميعها واما على القول الثاني فالبات  
في معنى العالم فلا تغليب بل هو مختص بالعقل لكنه ليس وصف بل هو اسم  
مشبه للوصف في دلالة على ذات باعتبار معنى هو كونه يعلم فعمل معاملة  
صفات العقلا والرب مجرور على انه نعت لله وكجوز نصبه على المدح او الندا  
او بالفعل الذي دل عليه الحمد كما نه قيل الحمد لله رب العالمين ولم يجعل المصدر  
عاملاً فيه لقلة اعماله محلي باللام ولانه يلزم الفصل من العامل ومعموله  
بالجور وكجوز رفعه على انه خبر عن مبتدأ محذوف اي هو رب العالمين

عليه

الم

را علم

واعلم ان وجوه تربيته تعالى خلقه لا يحيط بها غيره سبحانه فمن تربية  
المنطقه اذا وقعت في الرحم حتى نصير علفه ثم مضغه ثم يصير منها عظام  
وعضاريف ورباطات واوتار واورده وشرابيه ثم يتصل بعضه ببعض  
ثم يصير في كل قوة خاصة كالنظر والسمع والنطق فشحان من بصير بشحم  
واسمع بعظم وانطق بلحم ومنها ان الحية اذا دفت بالارض وحصل لها  
بناوه انتفخت ثم لا تنشق مع عموم الانتفاخ لها الا من اعلاها واسفلها  
فيخرج من الاعلا الحيز الصاعد وهو الساق ثم يتفرع منه اعصاب كثيرة  
ثم منها نور ثم ثم مشتعل على اجزائه كالفقه كالقشر والطيف كاللب ثم دهن والكبر  
الغايص من اسفل الحية فيتفرع الى عروق ثم ينشأ اطرافها وهي في اللطافة  
كافها مياه منعقدة ومع غاية لطيف تغوص في الارض لشديده الصلابة واودع  
فيها قوة جاذبه تجذب الاجزاء اللطيفة من الطين الى نفسها والحكمة في جميع هذه  
التدبيرات تحصيل ما يحتاج الادمي من الغذاء والادام والفواكه والاشربة كما  
قال تعالى انا صيبت الماء ههنا ثم شققنا الارض شقاً لا يه والاختلاف في  
اعداد اجناس العالم وفي مقارها على اقوال الله اعلم بالصحيح منها فقبل الله تعالى  
الف عالم ستمائة في البحور اربعماية في البر وقيل ثمانية عشر الف عالم الدنيا  
عالم منها وما العرمان في الخراب الا فسطاس في الصحرا وقيل اربعون الف  
عالم الدنيا من شرقها الى مغربها عالم واحد وقيل ثمانون الف عالم اربعون  
الف في البر واربعون الف في البحر وقيل مائة الف عالم اذ روي ان الله تعالى  
خلق مائة الف قنديل وعلقها بالعرش والسموات والارض وما فيها حتى الجنة  
والنار كما في قنديل واحد ولا يعلم احدا في باقي القناديل الا الله تعالى وقيل  
ثمانية وستون عالماً خفاه عراة لا يعرفون خالقهم وستون الف  
مكسيون يعرفونه وقال كعب الاحبار لا يحصي عدد العالمين احد غير  
الله تعالى قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وال في العالمين للاستغراق  
والعمدة في جوارا طلاق الرب على الله تعالى اي هو السميع والابصر ان  
اسما الله تعالى توقيفيه بمعنى انه لا يجوز اطلاق شيء من الالفاظ



مشتقة كانت او لا وان ورد فعله ومصدرها عليه سبحانه وتعالى الا ان ورد  
 لا على وجه المقابلة بذلك الاطلاق كتاب اوسنة ولو احاد او مثلها الاجماع فيقتصر  
 على ما ورد فان ورد مقيدا باضافة او نحوها لم يجز ذكره الا مع قيد الذي ورد به او  
 مقيد اتان وغير مقيد اخر جاز الامران وان ورد معرفا بال جار ذكره منكرا او بالعل  
 كما هو ظاهر لا تحاد الصيغة والمعنى وفي المقاصد محل النزاع ما انصف الباري  
 سبحانه وتعالى بعناء وليرد اذن ولا يمنع به ولا يبراد منه وكان مشعرا بالجلال  
 من غير وهو اخلال فليتامل وفي تعليق الحمد بكل من الذات وصفة الربوبية  
 اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد لكل من يلو لسيار الصفات ايضا اذ هذا الاسم  
 الاقدس يفهم معه جميع صفاته تعالى والظاهر انه قصد بذكر الوصف الحمد  
 التقصيلي تانيا جمعا بين نوعي الحمد كما في القرآن **قوله** والصلاة والسلام  
 الايمان الاكمل لما كانت سعادة الدارين منوطة بعرفة الاحكام الشرعية  
 والعمل بها وكان اخذها من جملة النبي صلى الله عليه وسلم ووصولها اليها من جهة  
 اله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين صارت الصلاة عليه اصالة  
 وعيهم تبعان روادف حمده تعالى فلا جروا رد فيه بها لذلك ولما جرت به  
 عادة المصنفين من تزيين الخطب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تعظيما  
 واداء لبعض ما وجب وتوسلا به في قبول الحمد واتمام المرام فانه واسطة كل  
 كمال وحديث من صلى على في كتاب ليرتزا الملائكة تستغفر له ما دام اسمي ذلك  
 الكتاب واتباعه تعالى في تعقيب اسمه اسمة وحديث لا اذكر الا وتذكر مني  
 واحسن الطرق ما امرنا به وهو الصلاة وفي شرح المطالع ان استغفارة القابل  
 من المبدأ كوقوف على المناسبة بينهما وانفس مكدرة بالكدورات فتجب  
 الاستعانة في استفاضة الكمال بتوسط ذي جهتي تجرد وتعلق فتوسل  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم بافضل الوسائل واستشكال بان التوسل بالصلاة فرع  
 استجابتها وقد فرض توقفه على المناسبة فيحتاج في تحصيل الوسيلة الى  
 توسل اخر وهم جرا واجب بانه استفاضة للغير وانما يحتاج الى المناسبة  
 التامة من جانب المستفاض له **قال** استاذ شيخنا واقول هو انما يتم ولم

يتضمن قوله افاضة كمال براسه على الطالب وظاهر تضمنه اياه الا ان  
 يسلب لوازمه فلذا قال الخريز الدواني الاظهر ان كتاب بان مجرد صدق  
 التوجه الى طلب الرحمة له والشا بوجوب التوسل والمناسبة واقول يبقى  
 ان التوفيق على هذا الطلب والتكليف منه بل يفيض بحارده فيه فيض وكما  
 فيحتاج الى توسل اخر وهو جرافا لا يظهر ان يقال مجرد وجود ذية الجنتين  
 واعانتة كاف في المناسبة فكيف من فيض لا توسل فيه ظاهرا وبوسيلة والصلاة  
 من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم دعا على المسهور وقد  
 يرد الاجيران الى طلب الرحمة وردبانه تصرف عقلي لا يعتبر في المنقول الا  
 بنقل ومنه ظهران ما قاله بعضهم من ان التحقيق ان الصلاة بمعنى الامداد وهو  
 من الله بالرحمة ومن غيره بالطلب اولى بالرد ما لم يثبت بالنقل لكن نقل بعض  
 المحققين عن ابي لعاليه وابن عباس انهما من الله ثنا فاطها رخصت ومن غيره  
 طلبه ثم قال وهذا الطلب عين الشا والتعظيم فيكون مشتركا معنويا وانما  
 يتم هذا ايضا ان لرتن موضوعا لخصوص الطلب كما هو الظاهر الا ان يزوج ما  
 ذكر بانه لما ثبت الوضع للشا والاصل عدم الاشتراك فيجوز ما ذكر على مجرد  
 تخصيص شرعي فتدبر وقد يريف المعنى الاول بانكار اللهم ارحم محمدا و  
 عفر لمجدو بعد مقيام مقام الصلاة وبالحلاف في اطلاقها على غير النبي  
 والوفاق فيها واجب بان الاول للشهرة والشيوع فيما ليس فيه كمال التعظيم  
 والاجران للتخصيص اللفظي شرعا لا المعنوي على انهما وادان على  
 المعنى الذي اختاره المزيف من الشا واعلم ان قوله والصلاة الى اخر  
 جملة تشاييه دعائه على الاظهر في الشا الدعاء وطلب الرحمة او  
 التعظيم والسلامة وان كانت في صورة الخبر وجعل خبرا معنويا لا تشا  
 الدعاء في ساعلى الحمد خطأ لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم خبرا كما مر  
 والاخبار بثبوت الدعاء لا يستلزم الدعاء فلا تخلف والمطلوب امرنا يدعي ما  
 حصل له في كل وقت كان نعمه تعالى لانهاية لها فقيه حذفا واستعمال  
 العام في الخاص بقريته ان طلب الحاصل غير معقول وقيل انه امر تعبدى



لا كمال الطالب وتعظيم المطلوب ولو بقصد معناه وهو تكلف وهو المقصود  
مجرد الشك بعيد لكن فيه انه قد سبق ان الارح خيرية جملة الحمد فيلزم عطف  
الاشياء على الاخبار فيما لا يحمل من الاعراب والجمهور على منعه فالوجه ان  
يجعل جملة الحمد اشياء او بقدر القول والثاوي بلاء البعيد لا تحفى واللام الجنس  
او العهد وفي الاستعراق تكلف فان جميع اشخاص الرحمة لا يمكن ان يكون فيه صلى  
الله عليه وسلم وابتداء الصلاة والسلام بالجملة الاسمية لاظهار الرعية في البتات  
والدوام لاها بتقدير الثبوت والدوام والفعلية التي فعلها مضارع وان افادت  
الاستمرار فيجري لا تنفيده الا في زمان الفعل فقط ويبقى وجه ايراد البسملة  
محتمل للفعلية والاسمية ويحتمل انه حصول المقصود بكل منهما اذ قصد  
الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التقين وان الفصل بين جملي البسملة والحمد  
تنبيه على استقلال كل بالمقصود وانما وصل في جملة الصلاة تنبيه على  
تمييز ما يتعلق بالله تعالى بالمتبوعيه والمقصود به الذاتية والاتقان الاكملان  
نعتان للصلاة والسلام ويبين ان ايراد التمام والكمال القرب اليه تجوزا  
فلا يرد ان الزيادة في التمام والكمال غير متصورة فلا تتصور صيغة  
التفضيل والتمام والكمال مترادفان او متقاربان وجمع الالفاظ  
المترادفة او المتقاربة لا وصحة فيه في الخطب وقد يقال التمام زالة نقصان  
الذات والكمال زالة نقص الصفة **قوله** على سيدنا الاضافة فيه تعريف  
العهد الكارحي اي السيد المعين المعلوم عند اهل الملة اي سيد خير الامم والبشر  
او المخلوقات وعلى كل تقدير تفيد سيادته لجميع المخلوقات فعلم من كلامه  
انه صلى الله عليه وسلم افضل الخلق مطلقا بشهادة قوله صلى الله عليه وسلم  
انا سيد الناس يوم القيامة رواه البخاري وقوله سيد العالمين رواه البيهقي  
والعالمون وان اخص بالاعتقاد على ما مر فهم افضل انواع المخلوقات فاذا  
فضل هذا النوع فقد فضل سائر الانواع بالضرورة وقوله انا سيد ولد  
ادم ولا خير ويدي لو الحمد ولا خير وما من نبي ادم من سواه الا تحت  
لوايه رواه الترمذي ومن اخر هذا اصرح الاولين علمت افضليته

على ادم فقوله انا سيد ولد ادم اما للتأديب مع ادم ولانه علم فضل بعض  
بنيه عليه كابرهم فاذا فضل نبينا الا فضل من ادم فقد فضل ادم بالاول  
ولاينا في الاحاديث الصحيحة من قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني وفي  
رواية لا تخيروني على الانبياء وفي اخرى لا تخيروا بين الانبياء ولا تفضل  
نبينا عليهم قوله في الحديث المتفق عليه من قال انا خير من بون بن متى فقد  
كذب وذلك لان عدم التفرقة بينهم انما هو في الايمان بهم وبما جاء به واما  
الهي فاما عن تفضيل ذات النبوة او الرسالة اذ هم في سوا او عن تفضيل  
يودي الي تقيص بعضهم او على التواضع منه بقوله لا تفضلوني على الانبياء  
واما قبل علمه بتفضيله عليهم وان استبعد بان رواية ابي هريرة وما اسلم الا  
سنة سبع فيبعد انه لم يعلمه الا بعد هذا واجاب جميع كماله وامام المؤمنين  
عن خبر يونس ما حاصله ان تفضيل نبينا عليه صلى الله عليه وسلم بالامور  
الحسنة كالشفاعة الكبرى وكونه تحت لوائه والاسرايه الى فوق سبع  
سموات مع الترتول بون بن ليعر البحر معلوم بالضرورة فلم يبق الا ان يسمي  
بالنسبة الى القرب والبعد من الله تعالى المتوهم النفا وت فيه من  
فوق السموات ومن في قعر البحر فيبين صلى الله عليه وسلم انما جئنا  
بالنسبة الى القرب والبعد من الله تعالى على حد سواء تعالىه تعالى عن  
الحجة والمكان علوا كبيرا فقيه المبحر رد على الجمهور والمجسمة قائلهم  
الله ما اجهلهم فان قيل هو تعالى فضل الملائكة الاعلى على الخفيض الا دني  
لكيف لا يفضل به باعنا ذلك اجيب بانه ليس النبي عن مطلق  
التفضل بل عن تفضيل مقيد بالمكان يفهم منه القرب المكان في يوم  
يفضله باختيار استواء المحققين بالنسبة الى وجود الحق سبحانه وتعالى  
والحق جوار استعالي السيد في غير الله تعالى كما استعمله الشيخ وشبه  
له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى والقياس سيدنا  
لدا الباب ومن السنة ما مر وقوله صلى الله عليه وسلم في الحسن بن علي  
رضي الله عنهما ان ابني هذا سيد وقوله قونولم سيدكم وفي المتفق



لقاضي القضاة ناصر الدين بن المنير صاحب التصانيف من المكشاف رحمه الله تعالى  
 حكاية ثلاثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وامتناع اطلاقه  
 على الله تعالى حكاية عن الامام ملك رضى الله تعالى عنه وامتناع اطلاقه الا على الله  
 تعالى تمسكا بما روي من انه صلى الله عليه وسلم قال لواله يا سيد فقال السيد هو الله  
 تعالى وقد عرفت ان في الكتاب والسننة ما يدل على خلاف ذلك وتقل النووي في  
 الاذكار عن النخاس انه جواز اطلاقه على غير الله تعالى الا ان يعرف بالاسم ثم قال  
 ولا يظهر جواز اطلاقه بالالف واللام لغير الله تعالى والسيد المتولي للسواداي الحكامة  
 الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس  
 ويقال سيد القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون  
 مذهب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد قال النووي في الاذكار  
 ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحكيم الذي لا يستغنى  
 عنه وعلى الكريم وعلى المالك واصله يسود قلبت الواو ولا اجتماعا مع اليا  
 وسبق احدها بالسينكون وادخلت في اليا المتقلبة عن الواو **قوله** محمد يدل  
 من سيدنا مقصود بالذات والاول توطيه وهو بهذا المعنى في حكم الطرح  
 لا مطلقا ويجوز ان يكون عطف بيان ججي به المدح كما ججي النعت لذلك نظر الى  
 ان اثبات السيادة له صراحة مقصود قيل تقدم سيدنا ابلغ للدلالة  
 على عظمته في السيادة فليتدبر وما ذكرنا يدفع اشكاله والقرينة ان جعله  
 بدلا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح فيلزم ان يكون اثبات  
 السيادة له غير مقصود اصالا ونقرر الجواب الذي اشرنا اليه ان المراد  
 بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير مقصود بالذات اذ المقصود  
 بالذات الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يكون  
 نعتا لتعظيمهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وهو علم منقول من اسم  
 مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تعالى ولا بانه يكثر حمد  
 الخلق له كما روي في السير انه قيل لجد عبد المطلب وقد سماه في سبع  
 ولادة موت ابيه قبله لم سميت ابنك محمد وليس من اسم ابائك ولا قومه

قال رجوت ان يجد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه لا سيما  
 والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه لا سيما ان صح ما نقل عن جده انه  
 راي سلسلة بيضاء خرجت منه اضاءها العالم فادلت بولد يخرج منه يكون  
 لذلك وليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق بالفي عام على ما ورد عند  
 ابي نعيم وروي ابن عساکر عن كعب الاحبار ان ادم رآه مكتوبا على ساق العرش  
 وفي السموات وعلى كل قصر وعرفة في الجنة وعلى نحو الحور العين وعلى روضة طوي  
 طوي وسدرة المنتهى واطراف الحجب وبين عين الملائكة ولم يسم به احد قبله  
 لكن لما قرب زمانه ونشأ اهل الكتاب نعتة سمي به قوم اولادهم رجاء النبوة  
 لهم والله اعلم حيث جعل رسالا لانه غايته خمسة عشر كما قاله بعضهم  
 واشتق له صلى الله عليه وسلم من الحمد اسكن اصدقه يفيد المبالغة في المحمودية  
 وهو محمد والاخر يفيد المبالغة في الاحامدية وهو احمد ولم يسم به احد قبله  
 كما قاله بعضهم فمنع الله تعالى بحكمته ان يسمى به احد غيره ولا يدعي به مدعو  
 قبله حتى لا يدخل بس على ضعيف القلب او شك وكذلك يحرم ايضا ان يسمى  
 به احد من العرب ولا غيرهم الى ان شاع قيل وجوده عليه الصلاة والسلام  
 وميلان ان نبيا يبعث اسمه محمد فسمي قوم قليل من العرب اسما به بذلك  
 ان يكون احدهم هو والله اعلم حيث جعل رسالا لانه ثم حمى الله كل من سمي  
 بمحمد انه يدعي النبوة او يدعي احد له او يظهر عليه سبب يشكك احد  
 من امت حتى السموات له صلى الله عليه وسلم ولم يباذع فيها واشهر الاول  
 من بين الاسمين اشتها بالاكتر وخص به كلمة التوحيد لانه اسبب بما له  
 من مقام المحبوبة قال حسان رضى الله تعالى عنه

- اعز عليه للنبوة خاتم • من الله مشهود بلوح وشهد
- وضع الاله اسم النبي لما سمى • اذا قال في الحسن المودع شهد
- وثق له من اسم ليحمله • فذوالعرش محمود وهذا محمد

**قال** بعض مشايخ شيخنا وينبغي تحريك التسمية باسم من اسمائه كخبر ابي  
 نعيم قال الله وعزني وحلي لا عذبت احدا يسمى باسمي في النار وروى



الى التي على نفسه ان لا يدخل النار من اسمه احمد ولا محمد وروي الدليل عن علي رضي الله عنه ما من ما يدره وضعت فحضر عليه من اسمه احمد او محمد الا قدس الله ذلك المنزل كل يوم مرتين **قوله** خاتم النبيين بالكسر والفتح اي الذي ختمهم او ختموا به فلا ياتي بعده بل ولا معه قال تعالى وخاتم النبيين ومن وجوه المذهب ان فيه دوام شرعه والعمل به لظهور ثبوت رسالته ايضا وفي ذلك من غاية التعظيم له ما لا يخفى ولا ينافي في ذلك نزول عيسى عليه الصلاة والسلام بعده قال ايضا وفي لانه اذا نزل كان على دينه مع ان المراد انه اخر من نبي انتهى فان قيل قد ورد في الصحيحين وغيرهما ان عيسى عليه الصلاة والسلام يضع الحجرية وقد قال المحققون ان معناه ان يبطل تقرير النصاري وغيرهم من الكفار بالحزبية فلا يقبل منهم لرفع اليد عنهم الا الاسلام لا غير ومن الشريعة المحمدية التقرير بالحزبية فامعنى ذلك ان لم يكن مستحاجبا معناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم قد بين ان التقرير بالحزبية يفتي وقت شرعيته بنزول السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وان الحكم به شرعا بعد نزوله عدم التقرير بها فعمله في ذلك بشرعيته لا بغيرها والنبي انسان اوحى اليه بشرع وان لم يورث بتبليغه فان امر بذلك فرسول ايضا او امر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله كموثع فان كان له ذلك فرسول ايضا قولان فالنبي اعلم من الرسول عليها وفي ثالث انها بمعنى وهو معنى الرسول على الاول المشهور وقد دل الكتاب والسنة على مغايرة الرسول النبي ولكن لا ينافي في ترادفها بحسب معنى اخر كما ادعاه العلامة النجاشي زاني وقيل ان الرسول نبي ذو كتاب ومولوا يوافق المنقول في عدد الرسل والكتب الا بالتحسنة وقيل في شرع محدد ونوقض بدوا وداسا عجل وقيل او كتاب وفيه انه لم ينقل وجود كتاب مع اسعيل واختار بعض المحققين ان الرسول نبي اتاه الملك وقيل جبريل بالوحي لا بنوم والظاهر والنبي اعلم وظاهره لا يشك ما لم يكن بواسطة ملك كما هو ظاهر المنقول في موسى على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام قبل نزول الملك عليه وفيه

من البعد ما لا يخفى لا يقال يصدق عليه انه انا في وقت ما اذ جئته بل من ان يكون النبي قبل بعثة رسوله حقيقة ولا قابل به والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحى اليه كذا عرفه العلامة القفاري وهو يشتمل من بعث لتبليغ نفسه كما نقل في يد بن نيفل لا يتكلف انام ذلك قلت ولا من بعث لتبليغ ما اوحى لغيره كما في بني اسرائيل **اجيب** بانه يبلغ انه ما يورث بتبليغ ذلك وهو ما اوحى اليه او ان شرع غيره قد اسير اليه نبيا اوحى اليه فهو ما اوحى اليه في الحكمة ولم يرد بالوحي الا المعنى اللغوي او اعلام الشريعة اي الاحكام ولا يتقضى بولي المصطفى بتبليغ شرع نبلي لان شوته ممنوع ولا يعني مجرد الاحكام في نقص التعريف وقد يقال لا بعثه ههنا اذ معناه ان يقال له قد بعثتك الى الخلق وهو منتقز فيه ثامل وقيل بترادفها لقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فقد اثبت له معنى الارسل وقد يطلق الرسول على اعم ما ذكر قال النووي في شرح مسلم ان الرسول يتنازل جميع رسل الله من الادميين والملايكة قال تعالى الله يصطفى من الملايكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا انتهى ولغظه بالامر من النبيا اي الخبر لان النبي خبر عن الله وبلا من وهو الاكثر قيل انه محقق المهور فقلت له في وقيل انه الاصل من النبوة ومن ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا فيكون واويا واصله يتيسر قلب الواديا لاجتماعهم اليها وسبق اصلاهم بالسكون وادعت احادي البان في الاخرى وتفسير النبوة بالدعوة رد بان الذي صرح به كلام القاموس وغيره انها المكان المرتفع وقيل من النبي وهو الطريق **قوله** وامام المتقين الامام هو المعتدي به والسمع وهو ما خوذ من امك اي صار امامك والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان وبه يعلم ان ما ذكره جمع من المفسرين كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما لا ضرورة اليه وجمع كثيرا على ائمة والمتقي صفة مادحه من تقيا بل وقبا اي المحذر والمخوف

11  
في



جعل اسم الحفظ النفس لما يضر في العقبي وقال الغزالي عما يخاف ضرره وكما له الحفظ  
عما يشغل عن الله تعالى وهو المراد ويطلق على الطاعة مجازا وهو اسم فاعل من قوام  
وقاد فانقي والوقاية فوط الصباية قال في الصحاح اتقى أصله او تقى قلبت الواو  
يا لا تكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادعت وهو في عرف الشرع اسم لمن يقى  
نفسه عما يضره في الآخرة وله ثلاث مراتب الأولى التوقي عن العذاب المحل  
بالتبر عن الشرك وعليه قوله تعالى والزهم كلمة التقوي والثانية التجنب  
عن كل ما يؤثم من فعل وترك حتى الصغار عند قوم وهو المتعارف بالتقوي  
في الشرع وهو المعنى بقوله ولوان اهل القرى استواوا تقوا والثالثة التزهر  
عما يشغل سره عن الحق ويشب له بشراسره وهو اتقى الحفظ المطلوب  
بقوله اتقوا الله حق تقاته **قوله** وقابدا الغزاليين اي دليهم والغز جمع اغز  
من الغز وهو لغة بياض في جهة الفرس فوق الدرهم واول كل شئ وخياره  
والجمل من الخيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد المتصفين ببياض مواضع  
الوضو من الوجوه والايدي والارجل ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
ان امتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم  
ان يطيل غرته فليطهله وتخصيص ذلك لانه بالمدكورين لانهم المستفحرون  
بدلالة وان كانت دلالة عامه او لشرههم ويحصل انه عليهم لشرههم  
**قوله** وعلى الله اعاد كلمة على رد على الشيعة ان جمع الال مع النبي في الصلاة  
بكلمة يحل لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين الله وينقلون في ذلك حديثا  
واله صلى الله عليه وسلم اقارب المومنون من بني هاشم وبني المطلب وفي التعبير  
بالمومنين وبني تغلب فالمراد بهما ما يشهد المومنات من بنات هاشم والمطلب  
كما قاله بعض مشايخ شيخنا وقيل له امته اي امته الاجابة قال لا زهري وهو  
اقربها للصواب واختاره النووي لكن قد جمع بالانقياء منهم ويؤيده قوله  
تعالى ان اولياؤه الا الممتنون قيل فيحمل كلام من اطلق عليه وقيل يبقى على  
اطلاقه بان يراد بالصلاة الرحمة المطلقة وجمع بينهما بعض المشايخ بان له  
استعمالين خاصا وهو الاول وعاما وهو الثاني فالاول من جهة النسب

بلي في اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الجمل وايضا ان الضمير  
اذا كان معاده مذكرا وخبره موشا او على العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر  
ههنا مذكرا وان كان المعاد موشا فكان تذكير الضمير احسن قيل الخبر محذوف  
والنقدير وهي منقسم الى الاسم والفعل والحرف او هي صادقة على الاسم والفعل  
والحرف قاله قيل قد قال الامام فخر الدين في شرح المفصل قلت لو كانت الكلمة  
جنسا لهذه الثلاثة لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي  
على ما تقر في العلوم العقلية وستعرف ان امتياز الحرف عن الاسم والفعل  
يقيد على الاسم عن الفعل يقيد على واذ كان كذلك لم تكن الكلمة جنسا  
لهذه الثلاثة اللهم الا ان اعين بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة  
فحينئذ يستقيم قوله فهر من سبيل الجواب غير ما اشار اليه قلت نعم  
لان الاعداد المخصوصة يجوز ان تكون فصولا ولان هذه الحقايق اعتبارية  
ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة واذ اريد على لفظة تاء  
التانيث نقص معناه لاحفانه يفيد اعتبارا من فيه مفهوم اسم الجنس الجمعي  
احدا دلالة على جماعة اي جمع لان الجماعة اقلها اثنان والمراد انه يدل  
على ذلك استعمالا لا وضعا لان كل اسم جنس بالنظر الى وضعه لا دلالة له على  
ذلك ولم يخص به بل يطلق على الواحد والاكثر واذا اريد التعيين على الوحدة  
زيد فيه التاء والتانيث نقص معناه اي زوال دلالة على الجمع بالزيادة المذكورة  
وحينئذ فيخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين  
الوحدة مع كونه قبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة بل على  
الماهية لا بقيد وحدة او كثرة وبذلك يعلم رد ما يتوهم من كونه اسم جنس  
جمعي خذا من اطلاق انه يفرق بينه وبين واحد بالتاء واعلم ان نقصان  
معنى الكلام بان يصير دالا على الواحد فقط بزيادة التاء ليس من معنى كونه جمعا  
بل ما يدعيه فلا فائدة لما رد عليه كلام المصنف **قوله** وقد بين بما ذكرناه  
الى اخره يعني ان النسبة المذكورة بين الكلام والكلام انما تبين من امور ثلاثة  
ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام واما الثالث المتعلق بالكلام



وهو انه لا ينطلق على المركب من كلمتين فانما يعرف من ان الكلم جمع للكلمة  
والمشهور ان اقل الجمع ثلاثة لاسن قوله ان الكلم يدل على جماعة لان الاثر  
فما فوقها جماعة فقولته وبما هو مشهور من ان اقل الجمع ثلاثة يعني مع زيادة  
جمعي فيها سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعي وقا على تبيين ان بين الكلام  
والكلم الخ و اراد بالشرط في قوله من ان شرطه اي الكلام لا افادة ما لا يد  
منه داخل كانا وخارجا فلا يرد انه جعل الافادة جرا للماعلم من التفسير  
فلا تكون شرطا لان الجزء داخل والشرط خارج فالمراد الشرط اللغوي  
ولانه يجب تغير الشرط مع المتشروط لان المراد ان شرطه اللفظ والافادة  
وذلك هو الكلام فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم بما ذكر سابقا فلا فائدة  
في ذكره والاجابة عليه قلت فائدة ذلك دفع التوهم والعقلة فانه لا يلزم ان  
يكون المدرك منتقشا به بل الامور معلومة لكل احد لا يلزم ان يكون المدرك  
منتقشا بها دائما فيجوز ان يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند  
السامع فيجزيه وايضا فان جميع الالفاظ لا تقتدي بغير علم ذلك ما ذكر قبله  
المصنف حيث اشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم شبه عليها بقوله وقد تبين  
الى اخره بنا على تفاوت الطباع فلم يمل في التعليم جانب الذي ولا غيره **قوله**  
عموما وخصوصا من وجه اي عموما باعتبار جهة بان يصدق بكلمتها باعتبار  
تلك الجهة على ما يصدق عليه الاخر باعتبارها وعلى زيادة وخصوصا  
باعتبار جهة اخرى بان يصدق كل منهما باعتبار تلك الجهة على بعض ما  
يصدق عليه الاخر **قوله** فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقة على  
المعنى وبغيره يعني معنى الكلم اعم من معنى الكلام لصدقه بالمعنى  
وبغيره **قوله** واخص من جهة اللفظ اي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ  
الكلم لا لفظ الكلم والاصول ان اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم  
معنى للكلم لكن تارة ينظر الى نفس اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم  
وتارة ينظر الى معنى اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم وعلى كل فام ينظر في  
النسبة الا الى معنى الكلم والكلام فان دفع لفظ الكلم المتناقضة التي ذكر

الشارح عن بعض المتأخرين **قوله** لكونه لا ينطلق على كلمتين ركبا تركيب  
الاعراب او لا وهو خلاف ما قدمناه في تفسير الكلم اصطلاحا والكلام  
بالعكس فجهة العموم في الكلم جهة الخصوص في الكلام وبالعكس **قوله**  
فيجوز ان قام ابوه ظاهره خروج زيد قام ابوه والجواب انه كناية عن زيد  
قام ابوه وكونه واعتبر ذلك في نظيره **قوله** لوجود الفايده لم يتعرض  
لغيرها ما يعتبر في الكلام لوضوح وجوده فيه قال الشارح وفي كلامه  
اي المصنف ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال  
الكلام في بعض فصول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة  
في رد المحتار في علمها عدم وخصوصا من وجه من معرفة امور معروضة  
وعارضا وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق وهذا المبحث بمحضر  
عن موضوع القرأتين وقد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام  
مقام تفسيره وتفسيره تعريفه والغرض من التعريف تبيين المعرف عما عدا  
ويبان للنسبة بينه وبين الكلم زيادة في شرحه لان به يعرف مقدار  
التمييز بينه وبين الكلم وبما هو لذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول  
الكلام واعلم ان المحروطين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضا الافادة  
وجمع الكلمات الثلاث فكثر الافادة عارضا للكلام واجمع المذكور عارضا  
الكلم والماصدقات الثلاث الصور قد افلح المومنون قام زيد ان قام  
زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف والاسم والافعال  
والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين  
او كلمات والنسبة الحكمية جالبة في هذه الصورة الثانية انه جعل  
جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى  
اللفظ وهذا مما لا يفتق لان النسبة بين اللفظين اما هي بحسب المعنى  
لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يفتقر الكلم اعم باعتبار انطلاقه على  
اللفظ المعنى وبغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب  
من كلمتين قاله بعض المتأخرين وتقدم ما يعبر منه جواب هذه



المناقضة كما انها كانه عليه الشاكلة ان ما صدق الاحتجاج يفسد حد كل منهما  
لدخول كل منهما في حد الآخر المتعارفين في المقهور من ينبغي ان يتغيرا في الما صدق  
ويمكن ان يدفع بان الحثية في التعريفات مرعية ولا يباس بايضاح هذه  
المناقضة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانها متباينتان  
بحسب المفهوم دون الذات لتصادق احدهما مع الاخر ضرورة انها يتصادقا  
في مثل قد افلح المؤمنون اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه امران اللفظ والاقادة  
وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينها بحسب الذات قاذح في حثية بان يقال  
انها غير محيزين لانها غير جامعين ولانها غير فيكونان فاسدين مثلا كل من  
حد الكلام والكلم صادق على نحو قد افلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام محيزا  
له ولا ما يفهم من دخول فرد الكلام فيه ولذا احدا الكلام هذا ما يتعلل بايضاح  
المناقضة واما ايضا جواب الجواب الذي ذكره الشارح في ان نقول ان قد الحثية  
معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام  
وذا ذات الكلام متباينتين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له وما منع من دخول غيره  
مثلا قد افلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة  
كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو باعتبار الاول من افراد الكلام مندرج في حده  
وبالاعتبار الثاني ليس من افراده وخارج عن حده فهو من افراده وليس من  
افراده وخارج ودخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلها  
لا يقدح في صحة تقسيم اللفظ اليه لتباينه بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم  
كما هو مقرر **قوله** والقول عبارة عن اللفظ الدال على معنى اي هذا اللفظ  
لقوله عبارة اي معبر به واحال الدال اي ذوالدلالة وهي كون الشيء  
بحيث يلزم من العلم به العلم بشي اخر اي بحيث كلما يحصل ذلك في الذهن ينتقل  
الذهن منه الى شي اخر وبذلكه والاول اي ما يلزم من العلم به العلم بشي اخر  
الدال والثاني اي ما يلزم من العلم به من العلم بالغير المدلول فالمراد به ما سياتي  
واعلم ان دلاله الشئ على اخر انما تكون لعلاقة بينهما تقتضي هذه العلاقة ان  
ينتقل منه اليه والدال على جميع ما سواه فان الانتقال ليس شي دون اخر ترجح

بلا مرجح وهو محال فالعلاقة سبب الدلالة اذ بسببها ينتقل الذهن من  
احدها الى الاخر ويحقق كون الاول بحيث اذا علم انتقال الذهن منه الى  
الثاني وهو الدلالة والعلم بالوضع من اسباب الدلالة ثم الدال ان كان  
لفظا فالدلالة لفظية والافعال لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب  
والاشارة والمراد به الدال بالوضع لانه المتبادر فلا يكون اطلاقا في موضع  
التقييد وهو ما تكون علاقته وضع الدال للمدلول وما يناسبه وكما ان العلم  
بالوضع سبب قريب كذلك نفسه سبب بعيد اذ لو لم يكن الوضع لم يحصل  
الاتفاق فلا تحصل الدلالة فاذا وضع وعلم تحققت الدلالة وشمل تعريفه  
المفرد والمركب المفيد وغير المفيد وهذا هو الصحيح وقيل بالقول عبارة  
عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن اللفظ  
المركب خاصه مفيدا كان او غير مفيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلم  
ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد والاطلاقه على المركب مجاز وقيل  
انه يطلق على اللفظ الماهل ايضا فرادف اللفظ حكاه ابو حيان في باب ظن  
من شرح الشنبل وجرمه ابو البقاء في الباب **قوله** فهو اعم من الكلام  
والكلم والكلمة عموما مطلقا اي غير مفيد بوجه والاعم مطلقا هو الذي  
يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ويراد من غير عكس والقول كذلك  
انه يصدق على كل ما يصدق عليه كل واحد من الثلاثة اما كونه اعم من  
الكلام فلا نطلاقة على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد واما كونه اعم  
من الكلم فلا نطلاقة على المفرد والمركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر  
والكلم مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمة فلا نطلاقة على المفرد  
والمركب ويصدق بغيرها كاعلام زيد وحيوان ناطق وهذا والظاهر ان  
بين القول والكلم عموما وخصوصا من وجه فيجتمعا في نحو زيد قام ابوه  
وينفرد القول في نحو هم زيد وقام زيد وينفرد الكلم في مركب من ثلاثة  
الفاظ غير موضوعه ولا يبا في ذلك فوهم الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدا  
لان المراد بالكلمات اللغوية وقد تقدم انه الرضي قال القول والكلام واللفظ



من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف اللغة  
وعلى اكثر منه مفيد كان او لا لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام  
تقول لمن تكلم بكلمة كزيدا وبكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمر وبكر  
هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له قال  
واشهر ان الكلام في مركب من حرفين فصاعدا قال واللفظ خاص بما يخرج مرانم  
من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله انتهى ويطلق الكلام لغة  
وبراديه الكلام نحو الكلم الطيب وفي كلام المصنف اشارة الى ان عم في قول النظم  
افعل تفضيل واصله اعم حذف منه الالف لقوله وجب شي لا الانسان ما شأنا  
وذلك جائز للضرورة كما حذف من خبر وشراعا وكحتمل انه فعل ماض واورد  
ان عم لا بد له من مفعول ما ان يقدر عام او خاصا وعليه لا يستقيم لانه على  
العموم يخرج عنه الصوت واللفظ والنطق فاما على الخصوص فلا دليل على  
ارادته واجيب بالتزام الثاني قوله لا دليل على ارادته ممنوع وسندا لمنع  
لما لا يجوز ان يكون الدال على الخصوص السياق ويحتمل ان يكون اسم فاعل  
والاصل عام حذف منه الالف كما في بر والاصل بار وعلى كل حال لا  
بد في الكلام من حذف فعلى الاول حذف المفعول مع من الجارة له والاصل  
والقول اعم من الكلام والكلم والكلمة وعلى الثاني حذف المفعول والاصل  
والقول عم الثلاثة اي شملها وعلى الثالث حذف المتعلق والاصل عام في  
الثلاثة وعموم الاول اشمل من جهة المعنى لانه يصدق في مادة لا يوجد  
فيها واحد من الثلاثة كغلام زيد كما تقدم بخلاف الثاني والثالث اذ معناه  
انه عم الثلاثة او عام فيها ولا يلزم منه الزيادة عليه اذ يحتمل انه وقف  
عندها وانه تعداها قبيل والمراد لفظي ولا يعني ليس المراد خصوص  
القول مصدر بل مادته الشاملة للافعال منه نقاد ويقول فيصح ان يقال قال  
مثلا من اتي بكلمة او كلام او كلم واعلم انه قال ابو طحانة بن فرقد الاندلسي في  
شرح فصول ابن معطي قوله القول يعنى الجميع عبارة رديه لانه لو عم الجميع  
لاطلق ايضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه على المجموع اطلاق على ما

يعني وعلى ما لا يفيد معاني حالة واحدة وذلك محال لانها تقتضيان واطلاق اللفظ  
ا الواحد على التقييد معاني حالة واحدة محال فيعمل على ان مراده العموم بالتناوب  
لا بالشمول فعمل هذا يصح انتهى بقوله الناح ابن مكرم في تذكرته ويظهر ان هذا ينبغي  
على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ مشتركا بين التقييد كوجود  
الشي وانقابه اذ لو جاز وضع لفظها لم يندس به غير التردد بينهما وهو حاصل  
في العقل والراجح بخلافه واجيب بانه قد يغفل عنها فيستحضرها بسما عم بحث  
عن المراد منها والصحيح جواز استعمال مشترك في جميع معانيه وشرط الامد في الجواز  
ان لا يمتنع الجمع بينهما اي بان يكون المعنى يصح اسناده اليه كما نقولنا العين جسم  
ونريد به العين الجارية والذهب والجون ملبوس زيد ونريد به الابيض والاسود  
او يكون المحكوم عليه بالمشترك متعدد كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على  
النبي فان المغفرة والاستغفار يستحيل عودهما الى الله تعالى وكذا الى الملائكة بل  
المغفرة عايدة لله تعالى والاستغفار للملائكة قال فان امتنع الجمع بينهما  
كاستعمال صيغة افعل في الامر بالشي والتعديد عليه فانه لا يجوز لان المراد  
يقضي التحصيل والتعديد يقتضي الترك فان قيل قد قال شارح وفي  
هناك تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تتقسم الى وضعيه كما في  
المفردات الحقيقية ولي عقليه كما في المركبات والمفردات المجازيه ولي طبيعية  
كما في فانه يدل على المراد دلالة طبيعية فان اراد الاول كما مر ظاهر قوله  
في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازيه  
وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام  
والكلم والكلمة فان اراد مطلق الدلالة دخل نحواح واللفظ المصحف اذا  
فهم معناه والمهمل كدير فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك يسمى  
كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول  
لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي جل كذا اي رايه ذلك واعتقاده  
ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فيمن انت زيد عند سيمويه قاله ابن  
الناظم في نكت الحاشية ونقله ايضا عن ابي الحسن البصري عن الاصوليين



ويطلق الكلام لغة ويراد به الكلام نحو الكلام الطيب انتهى ما قاله الشارح قبل مرسل  
الى الجواب عنه قلت نعم لان تشكيكه مبني على ان المركبات ليست موضوعا وان كان  
الكلام عقليه لا وضعيه وعلى ان المجازات غير موضوعه وهو ذهب مرجوح والراجح  
ان المركبات والمجازات موضوعه بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره فلو قيل قد ذكر  
السيد في حاشيته المطول ان المجاز غير موضوع البته لعدم صدق حد الوضع عليه  
قلت هو معارض بما ذكره في حاشيته العصفه انه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع  
او لا لفظي منشأه ان وضع اللفظ للمعنى مفسر بوجهين الاول تعيين اللفظ  
بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز اصلا لا تشخيصا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين  
اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية او النوعية فاستعمله فيه  
بالمنااسبة لا بوضع والثاني تعيين اللفظ باراد المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع  
نوعي قطعا اذ لا بد من العلاقة المقترنة نوعا عند الواضع قطعا واما الوضع الصحيح  
فربما ثبت في بعض النماذج ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعارض  
لا يفتيه الاحتمال بخلافه الجيب ثم رايت المصنف يفسر الوضع في شرح الملحمة  
بقوله واما الوضع فهو جعل اللفظ دارا على المعنى لكن قارع ذلك فاما المركبات  
قد لانتها على معناها التركيبي دلالة عقليه لا وضعيه فان من عرف معنى زيد  
وعرف معنى قائم وسع زيد قائم باعرابه الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا  
الكلام وهو نسبة القيام الى زيد ومع هذا لا يمنع الجواب بما سبق لانه قد  
يقال انه ذهب هذا اليه ولم يرم الى ارتضاه في شرح الملحمة ولا بعد هذا فقد  
يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت اخر وبهذا يكون له في  
المسئلة الواحدة قولان ولا يخفى ان المصنف بين النسبة بين القول وبين  
الكلام والكلم والكلمة بالمعاني التي ذكرها لها فيما سبق على ان القول لا يطلق  
في الاصطلاح بمعنى الرأي والاعتقاد **قوله** وتطلق الكلمة لغة ويراد بها  
الكلام نحو كلامها كلمة اشارة الى قول القائل رب اي يطلق لفظ كلمة ويراد  
به لغة لا اصطلاحا باسمي بالكلام من اللفظ المفيد اصطلاحا فاما اراد بالكلمة  
لفظا وبالكلام مدلوله نحو كلامها كلمة اشارة الى قول القائل رب ارجعون

لعلي

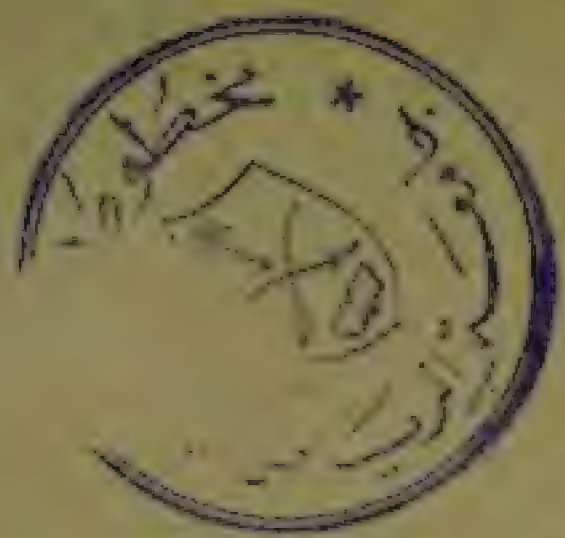
17  
لعلي اعمل صالحا فبازكت قبل وهذا اول من التمثيل بقوله تعالى يا اهل الكتاب تعالوا الي  
كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نجعل الا الله لان المصدرية وما بعدها في تاويل  
المعزة انتهى واعترض بان الظاهر ان هذا مفسر لاصدرية وفيه نظر لان  
المفسرة لا تنصب المضارع ومن ذلك الاطلاق قوله تعالى وجعل كلمة الذين كفروا  
السفلى وكلمة الله هي العليا وقت كلمة ربك الحمقى وجعلها كلمة باقية في عقبه وقوله  
تعالى كبرت كلمة اي قولهم اتخذ الله ولدا ومنه كلمة كل من خفيضان على السحاب  
الى قولهم كلمة السحاب يريدون لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم اصدق  
كلمة قالها الشاعري اصدق بيت كلمة لبيد

الاكل شي ما خلا الله باطل وكل نعيم لاحالة زابل  
ولهم اصدق بيت والكذب بيت وامدح بيت واكم بيت واشجع بيت واما الكذب  
بيت قوله اصناف لهم احسابهم ووجوههم دجى الليل حتى نظم الجزع باقية  
وهذا مبني على ان المبالغة كذب لا مجازا وعلى نفي المجاز ولا يخفى ما فيه وبعد هذا البيت  
نجوم سماكها انقض كوكب بدأكوكب تاوي اليه كواكب  
وكثرة هذا الاطلاق قيل انها لم توجد في اللغة الا لذلك واشاد بقوله لعله الى  
الاعتراض على المصنف حيث اطلق ولم يقيد بالظاهر من اطلاقه ان هذا غير الخوفا  
وليس كذلك وكان ينبغي له ان يبين ان اطلاق الكلمة على الكلام عند من يطلقه  
ليس حقيقة بل هو مجاز وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه لتسميتهم البيت  
بالقصيدة من الشعر قافية قال مع بن اوس المرز

وكبر علمه نظير القوافي فلما قال قافية هجائي  
اراد قصيدة وتسميتهم ربيعة القوم عينا والريضة والريضة الطليعة لانه  
يراد بالقوم اي يرتبهم فاطلاق العين على الشخص من اطلاق اسم الجزء وارادة  
الكل فاما اطلقت العين على الشخص لان العين لما كانت هي المقصودة في كونا  
الرجل ربيعة لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها صارت العين كارتها  
الشخص كله ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق اسمه على الكل مما يكون له من بين  
الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد



او الاصبح على الرتبة وقيل ان اجزا الكلام لما ترتبط بعضها ببعض حصلت له  
 بذلك وجه فشا به ذلك الكلمة فاطلق عليه كلمة وقيل لما كان معنى الكلمة كائنه  
 المجموع اجزائه لانه بعض اجزائه دون بعض رسي عليه الصلاة والسلام كلمة  
 الله لانه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمي به كما يقال فلان سيف الله واسد  
 الله وهو وحده هو قوله كن ولما كان الاطلاق المذكور ليس من علم الخويلين  
 علم اللغة اعترض الشيخ ابو حيان على الناظم بما يجي مثل على المصنف فقال هذا  
 كالحشو بالنسبة الى علم النحو وانما هو من علم اللغة وليته ذكر بدله حد الكلمة  
 ولهذا قال في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي مستعمل  
 في عرف النحاة وهو الذي يعرض له ويجازي في علمهم وهو اطلاقها على اجزائه  
 على الكلام فلا يتعرض له بوجه ويجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد اجزائه  
 العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض اجود لان فيه مزيد فائدة  
 وقال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة من المواضع التي لا يمكن علاجها ولم  
 يتعرض له في شيء من كتبه غير هذا وتعرض له المصنف في الجامع وفي الاوضح  
 قال شيخنا رحمه الله تعالى ما قاله ابو حيان وهذا البعض من الجملغة على الناظم  
 مبالغة في غير محال اذ لا محذور في بيان المعنى الاصطلاحي المجازي بل فيه فائدة  
 ومناسبة قوية للبحث لان بيان المعنى المجازي في الاصطلاح له مناسبة  
 قوية ببيان المعنى الحقيقي فيه وكثير ما يقع في القنون بيان المعاني المجازية  
 زيادة في الفايد والحاصل انه لما اشار الى المعنى الحقيقي للكلمة بقوله واحدة كلمة  
 فانه يعين ان مسمى الكلمة اصطلاحا هو الفرد من مسمى الكلم ومساه ما وضع من  
 ثلاث لفظات فصلا عما سب ان يبين معناها الاصطلاح حتى المجازي زيادة  
 في الفايد واهمال المجازي في عرفهم بتقدير تسليم اهماله من جميعهم لا يمنع  
 من ذلك بل يذكروه لان اهماله يوهم انتفاء فيتأكد التنبيه عليه ولا يخفى  
 على من سلم من بلية العصبية حسن ذلك واما قوله في شرح التسهيل ولا يتعرض  
 له بوجه فان اراد انه لا يجب التعرض له فهو مسلم ولا يرد عليه هنا ولا يجوز  
 التعرض له فهو ممنوع قطعاً لان احدا لا يمنع من التعرض للمجاز وان اراد



لا يحسن فهو ممنوع ايضا لان زيادة الفايد التي قد يتوهم انتفاؤها حسن قطعاً فان  
 قلت هذا مراده كما يشعر به قوله مقابلة بما بعده الذي قال فيه ان التعرض له اجود  
 فانه يدل على ان هذا لا يحسن قلت ممنوع بل غاية ما يدور عليه ان التعرض له ليس اجود  
 من تركه ولا ينافي انه جيد كتركه وذلك كان في ذكره ولو سلم فغاية الامر حينئذ انه  
 اختلف رايه فظهر له هناك عدم حسنه وظهر له هنا حسنه والامر يتعرض له اذ  
 لا يتبع من عاقل حار من الناظم فعل ما يعتقده قبحه وباهنا وجه لانه زيادة  
 فايد وفي زيادة الفايد امر مستحسن قطعاً بل لو سلم انه اراد بيان المعنى اللغوي  
 المجازي فقط لم يكن به باس لانه يبان معنى لغوي مناسب للمقام ومثله مما يابى  
 به فظهر ان هذا ليس بحشو بالنسبة لما علم النحو ولا ما لا يمكن علاجه فان قلت  
 من اين يعرف ان هذا الاطلاق اصطلاح ومن اين يعرف انه مجازي فانه لم يتعرض  
 لذلك واللفظ قد يتعد معانيه الحقيقية الاصطلاحية قلنا ما الاول  
 فمن الظاهر ان اهل كل فن انهم يصطلحون اصطلاحهم وانه لا يحمل كل كلام عند اطلاقه  
 الاعلى الاصطلاح المتكلم به واما الثاني فيمكن ان يعرف من تبادل المفرد  
 دون المركب من اطلاق الكلمة فانه تبادل احد المعنيين من لفظ دون  
 الاخر علامته على حقيقة الاول ومجازية الثاني ولهذا استدوا بذلك في  
 مواضع لا تحصى كلفظ الاستسقاء فانهم اختلفوا على اقوال احدها انه حقيقة  
 في المتصل مجازي في المنقطع واستدلوا على ذلك بتبادل المتصل منه دون  
 المنقطع **قوله** وذلك كثير لا قليل يحتمل انه اشار بذلك الى النقد في النظم  
 للتكثير فانها قد تستعار للتكثير كرميا لمناسبة المتضاد كما قرره الزمخشري  
 في قوله تعالى قد نري ثقل وجهمك في السوء وفي قول الشاعر

قد اترك القرون مصفرا انامله كان اثوابه محبة بفرصاد

وذكر سيبويه انها تأتي للتكثير وجعل منه البيت وقال غير المصنف  
 انها لتحقيق وقصدا بذلك دفع النظر في النظم فقد قيل عليه ان  
 التقليل بقدر ان كان بالنسبة للغة فمنوع لانه كثير وان كان بالنسبة لما  
 الاصطلاح فكذلك لانه معدوم ووجه الرفع ان قد هنا ليست للتقليل



بل ما للتكثير والتحقيق والتوقع فان استعمال اللفظ في المعنى المجازي يصدق ان  
 تدعو حاجة اليه فهو يصدق ان يقع ويتوقع وقوعه ولا ينافي في ذلك انه قد يتفق  
 عدم وقوعه راسه ان المعاني المستقبلية بيني امرها على القران وما يظهر للمستعمل  
 وقد يتفق عدم تحققه ولا اشكال في ذلك ويجعل ان يشير بذلك الى الاعتراض  
 السبق بل هو الظاهر من عبارته واجيب بانه يجوز ان تكون قد هنا للتقليل بالنسبة  
 لكل من اللغة والاصطلاح اما بالنسبة الى اللغة فلان التقليل يكون حقيقيا  
 واصافيا واستعمالها في الكلام قد كان في نفسه كثيرا قليلا لا منافاة الى  
 استعمالها في المفرد وانظر هذا مع ما تقدم عن بعضهم من انها لم توجد في  
 اللغة الا كذا لك واما بالنسبة الى الاصطلاح فلان التقليل باعتبار المستقبل  
 كما افاده المضارع فلا يضر كونه معدوما في الماضي والاضمار عن المستقبل  
 بيني على القران وعلى ما يظهر للبحر ويليق بالمعنى وان لم يتفق وقوع ذلك على  
 ان اتفاق وقوع ذلك راسا في المستقبل بالنسبة لتكثير المصنف غير معلوم  
 بل يحتمل قطعا انه وقع فاجاب المصنف بوقوع ذلك قليلا في المستقبل  
 لا ينافي فيه عدم وقوعه في الماضي ولا اتفاق عدم وقوعه في المستقبل مع ان  
 اتفاق ذلك غير معلوم والاعتراض لا يصح بنا وه على مجرد الاحتمال على ان قد  
 تكون السبق كما ذكره الناظم وقيل وقال الناظم وابن سيرة وربما تبقى بعد تعيب  
 الجواب بعدها نقول بعض الفصحى قد كنت في غير تعرنه **فاجيب**  
 قيل الكلمة والكلام والكلم باعتبار مألوية اللسان لا ما مرجه المعنى من اي المقولات  
 كلام الاردي على في شرح البيضاوي في المسئلة الاولى من العموم يقتضي انه من  
 مقولة الكيفية لتعريفه بان اللفظ من مقولة الاضمار من عرف اللفظ بانه الهوا  
 الخارج من الصدر المنقطع بالشفقة واللسان يقتضي انه من مقولة الجوار  
 لان الهوا احد الاجسام الاربع البسيطة واما تعريف الكثيرين للفظ بانه  
 الصوت المعتمد على تقاطع الحروف فانه محتمل انتهى **فصل قوله**  
 فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن اللفظ المرتبة ترتيبا خاصا الى اخر ما سبق  
 فاصلة ما بعدها عما قبلها لتمييزها عنها او مفصولة عنها وهو خير عن مبتدا

محذوف

محذوف وهذا شروع في تعريف الكلم الثلاث بالخاصة قال ابن الناظم قد  
 عرفت ان الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف فلا بد من معرفة ما يميز بعضها عن بعض  
 والافلا فائدة في القسمة اي لا فائدة خاصة والافلا فائدة وهي الحصر في الاقسام  
 فان قلت من اين عرف من النظم انقسام الكلمة الى هذه الثلاث وبالملازمة  
 بين معرفة انقسامها اليها وبين عدم الغنا عن معرفة ما يميز بعضها عن بعض قلت  
 قيل اما الاول فن قوله واحد اي واحد الكلم كلمة بعد قوله واسم وفعل ثم  
 حرف الكلم حيث قصد بامانة واحدة واحدا الى ضمير الكلم العموم كما تقدم واما  
 الثاني فبينه بقوله والافلا فائدة في القسمة بوضوح ان فائدة القسمة اظهار  
 تعدد محال انقسام وتغايرها ولا يعرف تغايرها وتمايزها الا بمعرفة ما يميز بعضها  
 عن بعض ومن فوائد القسمة ان يجري على قسم حكمه واحكم فرع التميز **قوله**  
 يتميز الاسم اي ما صدقته قال شيخ شيخنا اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها  
 في كيف مثلا ولا لشمول ذلك فتبين انها لما يصدق عليه الاسم في الجملة واما  
 اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة والشمول بالدرج انتهى وفيه  
 نظرا ما قوله اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها في كيف مثلا فالظاهر انه  
 اذ يتميز الحقيقة والجنس لا يقتضي تميز كل فرد اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن  
 بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تميز الجنس قطعا لوجوده في ضمنه  
 واما قوله ولا لشمول لذلك فبين ان كجاب عنه بانها لشمول بناء على ان المراد  
 يتميز الاسم بهذه الجنس تميزه بمجموع او جميع اعم من ان يقبل بنفسه  
 او بجناسه على ان كيف دخل عليه حرف الجر في قوله بعض العرب على كيف  
 تتبع الاحمر **قوله** خمس على مات اي خواص والفرق بين الطر والخاصة  
 ان الحمر مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة ههنا اذ كان الحجاب  
 في شرح الفصل قال بعضهم ان اذان الخاصة بحج اطرافها ولا يجب  
 انعكاسها بل يجوز ذلك فيك يجوز ان يكونا شاملا بخلافه فانه يجب اطرافه  
 وانعكاسه والاطراف استلزام الوجود للوجود والا لا يكون مستلزما  
 لعدم لعدم قال السببه ولا حاجة الى هذا العدو عن الظاهر فان



المطرود المنعكس يسمى عند النحويين حدا اي معرف والمطرود الذي لا ينعكس يسمى  
عندهم خاصة قال المصنف يعني ابن الحاجب في شرح منظومته يعني  
بالخصيصه الامر الذي اذا وجد دل على الثبوت فاذا اقدم يدل على الاستفاد  
منطرود ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود انتهى وقد جرت عادة  
النحويين ان يعرفوا الثلاثة بالمحد وبخاصة لانها ضربان ضرب ظاهر الدخول  
في الحد وضرب غير ظاهر الدخول فيه لعدم ظهوره اتياته بسبب شبهه بغيره  
كشبهه ذو معنى صاحب والموصولات بالحرف في الاحتياج الي ضميمه فاراد  
ان يتموا قصد التعريف بتعريفه مع ذلك بالخاصة وبالاحكام فان احاطت  
الثاني بالاول من جهة انهم وجدوا احكام الاول جاربه فيه ولو لا ذلك لكان  
انه منه والتعريف بالحد اتم قابله واكثر تحقيقا لكنه اصعب تناولا وبالعلامه انه  
واسهل تناولا وكان هذا عدل عن الحد الى العلامة وان لم تكن اضبط لعدم انعكاسه  
ومن ثم ترقى من الاسماء ما لا يميز بما ذكره المصنف من العلامات كسرعان ووشكان  
بتثليث فانها اسمي فعل تقول سرعان او وشكان ذا خروجا اي سرع وخواه  
كثيره الا انه اقتصر على ما هو اشر وأكثرا استعمالا فلشهرتها اختارها على غيرها  
فان المشهور اسهل في فهمه واقرب قبولاً وقيل في الاقتصار على الخمس اشانه لئلا  
اصول الاسم لا تزيد على خمسة احرف كسفر جل فتكون المميزات الخارجيه  
على وفق المفردات الداخلة فيل ونصر المصنف على العدد ولا حصر في النظم  
ورد بان تقديم المعمور يشعر به والاسم لغة ما دل بالوضع على معنى فيتبادر  
الفعل والحرف ايضا قال الله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ المفردة وهو ظاهر ودخل شمر لعدم الافتراض في وضع معنده الا انه اقترن  
جميعها مفرداتها ومركباتها واصطلاحاً ما دل على معنى في نفسه غير وضع معنده ايضا فهو فعل ايضا بهذا الاعتبار وقيد الحيشية  
مقترن باحد الازمنه الثلاثة اي كلمة ذات دلالة فان الفعل المذكور معتبر في التعريف فالمعنى الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترنه  
التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين بحجاز مشهور اعلم معنى بحسب  
الوضع اي تكون بحيث يفهم منها معنى بحسب الوضع بان يكون تمام الموضوع كما بان المراد بالوضع العلم ويخرج باعتبار الوضع الفعل فليتأمل وقد  
اوجزه فشمّل الفعل لان المعنى الذي في نفسه جزء معناه الموضوع بحاجب بان المراد بالوضع الاول وشمر دال بالوضع الثاني على معنى لم  
والمعنى المقصود او ما يصح ان يقصد من لفظ سواء كان لفظا بان وضع لفظة في الاول لعدمه فيه فيكون اسما والافعال معناه المجر

• للفظ اولا وهو الغالب والضيق من في نفسه عايد الي ما والمراد انه لا يحتاج  
الدلالة على المعنى بل ذكر متعلق بخصوص بانه لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج  
الحرف لاحتياجه اليه كما سيحى وغير مقترن حال اي حال كون ذلك الدال غير مقترن  
معناه مطلقا باحد الازمنه الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها بخصوصه جزء  
معناه فخرج الفعل لان احدها جزء معناه ولا يخرج ذ ولعدم الاحتياج في  
فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجد المتعلق لغرض اخر ولا اسم النسب لعدم  
وقف فهم المعنى على متعلق بخصوص ولا اسم الفاعل المستعمل في زمان لان  
واضع لم يجعله جزءا وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كيزيد ويشكر علمين  
لو اسم باعتبار غير اسم باعتبار فان قيل ان اريد عدم الاقتران باعتبار  
الوضع الا ولخرجت الاسماء المنقولة عن الفعل كشر وكات افعالا وان اريد  
باعتبار وضع ما والوضع الثاني كان نحو عسى اسم بناء على ما صرح به الشيخ  
الرضي وابن الحاجب في باب عسى ونحوه من ان عسى ونحوه موضوع للمجر  
عن الزمان قلت اجاب استاذ شيخنا بانه الذي ظهر بعد التأمل انه لما بقي  
اثار الوضع الاول في عسى واستقر ثارا لاسميه لم يعتبر والوضع الثاني  
وجعل كجر الاستمرار وفي شمر عكسه فاعتبروا وضعيه فان عسى  
بحسب الوضع الثاني باق على مقتضيات الوضع الاول من الفعل وطلب الفاعل  
وشمر عكسه لم يبق على مقتضيات الاول بل انتفت مقتضياته وحصلت  
وربان تقديم المعمور يشعر به والاسم لغة ما دل بالوضع على معنى فيتبادر  
الفعل والحرف ايضا قال الله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ المفردة وهو ظاهر ودخل شمر لعدم الافتراض في وضع معنده الا انه اقترن  
جميعها مفرداتها ومركباتها واصطلاحاً ما دل على معنى في نفسه غير وضع معنده ايضا فهو فعل ايضا بهذا الاعتبار وقيد الحيشية  
مقترن باحد الازمنه الثلاثة اي كلمة ذات دلالة فان الفعل المذكور معتبر في التعريف فالمعنى الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترنه  
التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين بحجاز مشهور اعلم معنى بحسب  
الوضع اي تكون بحيث يفهم منها معنى بحسب الوضع بان يكون تمام الموضوع كما بان المراد بالوضع العلم ويخرج باعتبار الوضع الفعل فليتأمل وقد  
اوجزه فشمّل الفعل لان المعنى الذي في نفسه جزء معناه الموضوع بحاجب بان المراد بالوضع الاول وشمر دال بالوضع الثاني على معنى لم  
والمعنى المقصود او ما يصح ان يقصد من لفظ سواء كان لفظا بان وضع لفظة في الاول لعدمه فيه فيكون اسما والافعال معناه المجر



مقترن في الوضع الاول فلا يصدر عن التعريف عليه اصلا وفيه نظر فليتام  
**قوله** احداها الجر قال الرضي وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا  
الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث ويتقصوا من المضارع الذي هو رفعه  
فيه واحدا منها فقطصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون  
معموله وهو الرفع والنصب انتهى قال ابن ابي ابراهيم جعل اعرابه كعمله كما الجر  
بنيت على الكسر لانه علم والحروف مبنيه لا يدخل شيء من الاعراب ولا يفتقد  
منها مع غيرها فكل ما يحكم على محله باعرابه ذلك المحل انتهى وقال استاذ شيخنا  
ابن بليغ في الفرع والاصل في العدد والليفيه وان تسب وتبني العدد فلا  
ينبغي في تخصيص الجر بالفعل وهذا الوجه ما قاله الشيخ الرضي من انه لما لم  
يقدر حركة على السكون الا صلح جزا لانه على ما ذكره الرضي لم يكن للجر اثر  
العامل فلا يناسب تشبيهه اعرابه لانه اثر العامل ولذا مال الى ان الجر وصر  
مبنى على السكون وقال ابن الناطم وانما اختص الجر بالاسم لان كل مجرد  
يخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا جرم الا الاسم انتهى والمضاف  
اليه في الاضافة المعنوية العرض منه تعريف المضاف ان كانت  
معرفه وتخصيصه ان كانت نكرة والتعريف والتكثير من خواص الاسم  
والاضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليه وقال الناطم في التمهيد  
لان عامله لا يستقل ان لا تتقاربه لئلا يتعلق به فيجعل غيره عليه اي غير  
الجر على احر كلاف الرفع والنصب انتهى فلقوة عامله بالاستقلال جعل  
المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق الحال والتفريع واختص الجر بالاسم  
لضعفه وتفاعله عن ان يجعل عليه غيره **قوله** وليس المراد به حرف  
الجر اي دخول حرف الجر والا فكذا ما لا يقول احد حتى ينفي عنه بسوق  
اليه وهو احد الدليل على ذلك قال في التعليل لانه قد يدخل في اللفظ على  
ما ليس باسم كذا قيل وحاصل هذا ان العلامة في التحقق عمل الجار في الكلمة  
والمنوهم كونه علامة لتبني دخول حرف الجر لا مجرد حرف الجر **قوله** لانه  
قد يدخل الى اخره يعني فلا يكون العلامة مطروحة كما وجدت وحده الاسم ولا يد

من اطرادها قال شيخ شيخنا اشارة الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انه  
متى وجدت وجب وجود ما هي علامة له وان لم يجد انعكاس اي انتقاما هي  
علامة له عند انتفاها بخلاف التعريف فانه يجب فيه الاطراد والانعكاس  
حدان او رسما اي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة وبين  
التعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف هو هو فيجب فيه الامران  
والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم يعرف بالجر مثلا فقولك مثلا  
الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك يعرف الاسم بالجر صحيح انتهى ولعل  
وجه قوله غير صحيح ان الحصر فيه يقبل الجر غير صحيح ولا يخفى ان هذا لا ينبغي  
ان يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكره يجوز ان يكون معناه ان  
الاسم ما يقبل هو او معناه احدي هذه العلامات او هذه العلامات جميعا  
او مجموعها او ما يقبل بعض افراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس فليتام  
ثم اعلم ان الخاصة تنقسم الى مطلقة وهي ما يختص بالشئ بالقياس الى  
جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافيه وهي ما يختص بالشئ بالقياس  
الى بعض اعيانها كالماسي للانسان فان قلت فاذ كانت الخاصة اضافيه فهل  
يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعية  
في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سوا كان مع  
التصور بالوجه يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى  
والمصنف نظره في قوله مجرد الصوت وغيره قال انها داخله لفظا  
وتقدير اعلى اسم غايته الاسرائيه اسم غير صحيح فان قلت قول المصنف  
كاننا ظم لانه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم لا يفيد لان الدخول  
المذكور مشترك بين حرف الجر وبين الجار فقولك من ان قلت كما دخل  
حرف الجر على ان قلت وجد فيه الجر لانه في محل جر قلت قال  
شيخنا هذا ممنوع بل لم يوجد الجر في ان قلت لان معنى كون اللفظ  
في محل جر لو كان فيه اسم معرب كان مجرد اللفظ او نقدر ان الجار لم  
يتحقق في الاسم الجر ورمحه محله في الحرف فانه متحقق به وبهذا



بندفع قول شارح اللب ذكر حرف الجر اولى من الجر لان الجر يكون في الفعل على  
الظاهر نحو هذا يوم ينفع وجه اندفاعه ان المضاف اليه هنا في محل جر  
وقد تقرران مثله لا جرفيه ورجح ايضا ذكر الجر على حرف الجر بانه يتناول  
الجر بالحرف وبالاضافة زاد الموضع في تعليقه وبالنبعية اي على القول به  
وبالمجاورة وبالتوهم نعم لقائل ان يقول كما تخرج الجر على حرف الجر بان حرف الجر  
قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم فليخرج حرف الجر بدخوله دون الجر على سائر  
الاسماء المبينة لانها ليست الا في محل جر وقد تقرران ما في محل الجر لا جرفيه  
فان اعتذر بان الكون في محل جر بمنزلة وجود الجر قول بان ما دخل عليه  
حرف الجر لفظا ما ليس باسم في حكم الاسم وقد رد ما ذكره المصنف من ان  
حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم كعجت من ان قت وزيد مرفوع  
بقامر من قام زيد وزيد مجرور بمن يمنع ان ما دخل عليه حرف الجر في هذه  
الامثلة ونحوها غير اسم جديد بل هو اسم اذا الجر وحقيقه في المثال الاول  
هو المصدر المستبكر من ان والفعل اي قيامه وفي الثاني والثالث لفظ  
قام ومن لان حرف الجر ايضا من خواص الاسم لانه لا يصار معنى الفعل  
الي الاسم بسبب اقتضاء ذلك لفعل معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله الاعيان  
الاسم واما نحو والله ما يلي بنا مرصا حبه ولا يخالف البيان جانبه  
فهو قول بان نام صفة موصوف محذوف اي بليد نام مرصا حبه او بانه  
على الحكاية وحذو القول اي بمقول فيه ذلك وقال ابن جني ان نام  
صاحبه اسم رجل كما بط شرا وشاب قرناها فلم يدخل حرف الجر الاعيان  
الاسم وفي قوله قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم تقديم وتأخير والاصل  
قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي التسمية في اللفظ  
وان كانت ثابته في التقدير لا الدخول في اللفظ لانه لو كان المراد  
الدخول في اللفظ لكان يلزم ان يدخل حرف الجر على ما ليس باسم اصلا  
اي لا لفظا ولا تقديرا اخلا من قوله على ما ليس باسم وظاهره  
الاطلاق كذا قيل لا يقال حرف الجر لم يدخل في الحقيقة على ان كما

اشار اليه بقوله في اللفظ بل على ان والفعل ومجموعهما اسم تاويله لم يدخل  
الاعيان اسم لاننا نقول مثل هذا لا يكفي في مقام التعريف الذي يقصده  
التقريب على المبتدي حيث لا يحتاج الى توقيف الشيوخ ولو اراد حرف  
الجر لا حيتج في مثل هذا المثال الى التوقيف منهم **قوله** نحو عجت من ان قت  
وذلك لان ان قت مثلا مجموع حرف وفعل ومجموع الحرف والفعل  
لا يكون اسما غاية الامر ان له حكم الاسم والجر نفسه لا يكون الا للاسم حقيقة  
بخلاف حرف الجر فانه يكون لما هو في حكمه ايضا ولو مثل بنام صاحبه  
لكان اولى ونحو بالرفع على انه خبر عن مبتدأ محذوف اي وذلك نحو عجت  
من ان قت وينصبه على تقدير فعل اي اعني مثلا وجوز بعضهم في مثله  
ان يكون منصوبا على استعاطا كخاف اي في نحو ذلك لكن ذلك ليس بمقيس **قوله**  
بل المراد به الكسرة التي يجدها عامل الجرفيه اخذ المصنف في التعريف واحتياج  
الي دفع لزوم الدور وفيه قصور كما لا يخفى قد دفع بان المخاطب بهذه العلة  
من علم ان الكسرة التي تحدث بخوابا تسمى جر او لا يعلم الاسم ما اذا يقال له هو  
ما يقبل هذه الكسرة على طريق ما قالوه في التعريف اللفظي ولما كانت الكسرة  
هي الاصل لم يضر الاقتصار عليها والعوامل وان كانت علامات في الحقيقة  
لكنها منزلة منزلة الحقائق ولذلك منعوا من اجتماع عاملين على  
معمول واحد ذلك صحت نسبة الاحداث الى العامل وتفسير الخفض  
بما ذكره مبني على القول بان الاعراب لفظي كما لا يخفى **قوله** سواء كان  
العامل حرفا ام اضافة او تبعية انما قال لانه اتقرب بالمبتدي او على  
قول غيره والا فهو لا يعتقد ان العامل اضافة او تبعية لما سيصرح به  
في بابها على انه يمكن حمل الاضافة على معنى اسم المفعول اي امر مضاف  
وزاد بعضهم الجر بالمجاورة وبالتوهم ولم يذكرها المصنف لانها  
يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله المصنف  
في شرح المحجة **قوله** الثنوين هو في الاصل مصدر ثنوت الكلمة اذا  
الحقت اخرها الثنوين المذكورة ثم غلب فصار اسم لنفس الثنوين المذكورة



واخره عن الحرف اخره عنه عند اجتماعهما لان التنوين مما خضع كسره والاخر لهذا عرفه  
ابن الحاجب بقوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا تكيد الفعل انتهى قال شراحه انما قال  
تتبع حركة الاخر لانه المبتدأ من منابتا بعد الاخر فلو كان من غير تحلل شيء به وهما الحركة  
متحلله بين الحرفين والتنوين انتهى ولا يخفى ان هذا انما ياتي على القول بان الحركة بعد  
الحرف والقول الثاني انهما معاً والثالث انها قبله **قوله** ساكنة اي اتصاله لئلا يخرج عنه  
بعض افراد التنوين اذا حرك لا تنفك الساكنين نحو محظور النظر ان قيل هلا حذفوا  
التنوين في نحو محظور النظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب النجوم  
مع ان وضعها ايضا على السكون احب بانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم  
مزيد على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين لازم للاسم الامكن اذ اخلا عن اللام  
والاضافة واللام كجزء الكلمة فلا حذف والخفيفة لم تلزم الفعل **قوله**  
نحو الاخر لفظا لا خطا اي تتبع ما هو اخرج حقيقة او حكما كخبره ودماءه يفرغ  
عليه وتقع بعده ولا يخرج التنوين في قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين  
فان الميم اول الاسم لا اخره وقيل انها التنوين لان قولنا التنوين نحو الالف وبان  
اخره حذف لا تنفك الساكنين قاله الموضح في الحواشي ويمكن ان يجاب عن ذلك ايضا  
بان الشيء الواحد غير نفسه بالاعتبار فالميم باعتبار كونه لا شيء قبله اول ولم يعتبر  
كونه لا شيء بعده اخر قال الرضي وانما يرسم للتنوين صورة لان الكتابة مبني  
على الوقف والتنوين بسقط فيه دفعا وجرا وقد كثر التنوين لفظا ايضا قال  
المصنف في المعنى وحذف التنوين لزوما لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به  
واضيف اليه علم من ابن اوابنة اتفاقا او ثبت عند قوم من العرب قائلون **قوله**  
جارية من قبس بن ثعلبة فضروته وقيل ابن بدل انتهى قال الرضي وذلك لكثر  
استعمال ابن علقم وصفه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وقد  
حذف الفان وكذلك من قوله هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وان لم يكن من علم  
نحو جاني كرم ابن كرم او زيد بن احسان لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا  
لقلة الاستعمال وكذا الذالم تقع صفه نحو زيد بن عمرو وعليه انه مبتدأ وخبر فله  
استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد

والسوس

والسوس علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره انتهى وفي  
امالي ابن الحاجب وفيما سبه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف  
التي ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم في الله بالثبات الياء في  
واثبات الالف من الله ولذلك ما كتبت قد زيدت قافا وهالانك لو وقعت قلت  
قد فدر على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن فلان  
حذفت الالف اختصارا للثبات ولذلك حذف العرب التنوين من الاسم الاول  
فالعلة التي حذف التنوين لا جلة هي التي حذف الكتاب الالف لا طبع وانما اشترط  
ان يكون بين علقين وصفه لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون  
اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبداه غالبا لان القاري يفتيحه  
بالاخر السطر ثم يبتدئ به اول السطر الذي بعده فكم هو ان يكتبوه على غير ما  
يوجبه النطق به غالبا وحذف الالف وان كان على خلاف القياس انما كان  
لكونه اجري مجري الوصل الغالب فيه فاذا فاته ذلك المعنى الموجب للحذف لم  
يكن للحذف وجه **قوله** بقيد السكون الاضافة فيه بيانه او اضافة  
الاعم الى الاخر كشجر اراك **قوله** الميم في ضيفن للطيبين ورعشن  
للمرغش اي النون الاولى الزايدة فيها للفظا كجعفر واما الثانية فللمد  
صادق عليها قال الجوهري والضيفن الذي جى مع الضيف والنون الزايدة  
وهو فعلى وليس بفعل قال الشاعر  
**قوله** اذا جاحضت جاحض الضيف ضيفن فاردي الي تنوير الضيف الضيفان  
وفي القاموس والضيف الذي جى مع الضيف متطفا فزاد فيها لتطفل واورحس  
فما قاله المصنف تبع فيه صاحب القاموس فلذلك فسر بالطفيل ومواليه  
جى مع الضيف متطفا **قوله** وبقيد الاحزانون في انكسر ومنكسر لانها لم  
تلق الاخر وخروج به ايضا النون التي هي اخر كئون حسن ومن وعلم ان ما خرج  
بقيد السكون ولحق الاخر خرج بالخطا فالقيدان لتحقيق الماهية لا  
للاحتراز لان ما سبقا وامكن الاحتراز بهما لصيرهما اسندا لا احترازا لهما  
لسبقهما **قوله** وبقوي لاخط النون اللاحقة لاحرا لغيره الى المطلب والمقيد



اذ لا يسمى تنوين حقيقته وتوفاق اللاحقة للقوافي لكان احسن لبسلا ما الحق آخر  
القافية وما كان نفس اخرها لان نون اصابت والقفا بن نفس اخر القوافي لا الحق  
آخرها والظا هراة اراد بالخط ان يكتب بصورتها لا ويعوضها من الالف ايضا والالف  
يخرج لغير توكيد في الاختراع عن نحو لنسفعانا على كتبها بالالف ومن عجم كان النظم  
لم يخرج لذلك ولا يرد عليه بخور يدا في الوقف حيث يكتب فيه بعوضه لان السقوط  
خطا يكتفي فيه بوضع الاحوال كالدمج ههنا وليس في العبارة زيادة على ذلك ويخرج  
به ايضا النون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخري كخواجه انطلق لثوبت في الخط  
قال الشارح ولا حاجة بلا زيادة الحديث في صد التنوين ولا يكون جزا عنها  
ولا اعتدال الدما ميني عنه بان المراد بالحق التنبيه انتهى وعبارة الدما ميني  
بعد قول المفتي وهو نون زائدة ساكنة تليق بالحق الاخر لغير توكيد يخرج نون نحو  
حسن لانها اصل انتهى زاد الحديث ولا تكون جزا عنها اخرها من خواججه انطلق فيه  
نظرا لان المراد بالحق تنبيهه له اما بمعنى لا لازمه لآخر حركة الكلمة واما  
بمعنى عدم إمكان التلفظ بها بدون حركة الاخر والنون في اجزاء انطلق ليست  
تلك فلم تدخل فلا حاجة اليه فيدخر جها انتهى كلام الدما ميني ولا يخفى ان  
الحديثي انما احتاج اليه هذه الزيادة لان له حاشية على المتوسط شرح كافيه  
ان الحاجب والكافيه لم يعرف في لفظة السقوط وان عبارة التنوين نون ساكنة  
تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل فحسنت الزيادة والاعتذار بما قاله الشارح  
من التعبير في الوجوه احسن عند من كان له احكام وقد يقال على غاية البعد  
مراد الشارح انه لاحاجة لذلك في حد المصنف للتنوين في هذا الكتاب **قوله**  
وبقول لغير توكيد نون نحو لنسفعانا ميني على ما تقر من ان المراد بالخط ما ذكرتم  
ان كان المراد به الاحتمال من الحفيفة اعم من المسبوقة بفتح كما في نحو اضرب  
للجنة واضرب للمخاطبة فهو صحيح نظرا للاصل من عدم اثبات النون  
المذكورة لسقوطها وقد يبرر الحذف والكسابة تابعه له وان حذفت  
هذا الاصل في عجم ما سبقت فتحه فثبتت بصورتها وفي نظر الواقع من الاثبات  
كان النظم لم يخرج لهذا القيد قال الجار برديه وكتب اضرب بالالف وهو

امر للمواضع المذكور مؤكدا بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الخاقالة  
باضرب امر الجمع المذكور وكان قياس اضرب ان يكتب بواو والالف لا نك اذا  
وقفت عليه اسقطت نون التأكيد وقلت اضربوا وكان قياس اضرب في الواو  
المخاطبة ان يكتب بها لانك اذا وقفت عليه قلت اضرب في سيقا ط النون ورد  
اليها وكان قياس هل تضرب ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون  
التأكيد ورجعت الواو والنون المحذوفين وقلت هل تضربون انهم كتبوها  
على لفظها العسرتين هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التأكيد  
ويرد ملحوظ لاجل نون التأكيد فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن انتهى  
ويؤيد هذا الاحتمال بل يعينه ما يوجد في بعض النسخ بعد لنسفعانا من  
قوله وتضرب وتضربين اي بضم الباء في الاو وكسرها في الثاني لكن قيل ان  
ان المصنف ضرب بالقلم على من نسخة تليده الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم  
يوجد في بعض النسخ المعتمد وما ذكرناه من قولنا فهو صحيح نظرا للاصل في يرفع  
ما قاله شيخنا من قوله عقب كلام الرضي وعليه فاق المصنف لنسفعان  
وحذف من نحو تضربين يا قوم وتضربين يا هند لكان حسنا لان نحو  
تضرب خارج بقوله او لا وتسقط خطا فتا مل انتهى قيل والحق ان القيود  
المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكتفي في تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا  
واما اختص التنوين بالاسم حتى صرح جعله علامة له لما يعلم من تقرير اقسام التنوين  
من وجه اختصاصه بالاسم لان تلك المعاني التي يتلك الاقسام ولاجلها لا تصور  
في غير الاسم لكن قد يشكل الاستدلال بها على الاسم بل يزوم الدور حينئذ لا معرفة  
تلك الاقسام مرفوعة معرفة الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين  
للممكن الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرب منصوب ولا انه للمتكبر الا  
اذا عرف ان ما دخله اسم مبني ولا انه للمقابل الا اذا عرف ان ما دخله جمع  
موت سالم ولا انه للعوض الا اذا علم ان ما دخله ظرف مبني او جمع معقل الاخر  
فلو استدلل بها على الاسميه توقفت معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد بين ان  
معرفة تلك الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية وذلك دور ظاهر قال شيخنا



رحمه الله تعالى وحجاب بانهم لم يريدوا الاستدلال بخصوص الاقسام بل مطلقا  
ومعرفة لا تتوقف على معرفة الاسمية لا مكان معرفته مجرد شئونه لفظا لا خطا  
غير تركيب **قوله** وانواع التنوين اربعة فان قلت زيد في اقسام التنوين  
تنوين الحكاية كان يسمى جلا بقله فالك تحكي اللفظ المسمي به بتنوينه وتنوين  
صرف ما لا ينصرف وتنوين المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ حكى هو لا قوله  
بتنوين هو لا ونا بدته مجرد تكثر اللفظ كما قيل في الف قبيري وهذه الاربعة  
من خواص الاسم ولا يرد ذلك على الناطق لاطلاقه التنوين وهو شاملا لهذه الاقسام  
فكان ينبغي للمصنف الاطلاق حتى لا يرد عليه ذلك قلت قال المصنف  
والحق ان الاول من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان الضرورة لما  
اباحت التنوين اباحت الاعراب وقال في المعنى وزاد بعضهم سابع وهو تنوين  
الضرورة وهو الاصح لما لا ينصرف لقوله

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة **قوله** وللمنادي المضموم لقوله  
سلام الله يا مطر علينا وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكن  
لان الضرورة اباحت الصرف واما الثاني فليس تنوين تمكن لان الاسم متى على  
الضم انتهى قال الدمامي فيه نظر لان وجود العلين في الاسم من حيث تصرفه  
وانما حمله على ذلك قوله يجوز تصرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال  
ما ذكرناه فيعين ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف  
كالمنصرف في الصورة باعتبار ايراد خال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين  
تنوين الصرف لما فاته لوجود العلين المحققين وانما يكون تنوين الضرورة  
انتهى واما الرابع فاختار الناطق فيه انه كنون ضيق كثر به اللفظ وليس تنوين  
قال في المعنى وفيما قاله في نظر لان الذي حكاها سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه  
سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيق ليس كذلك انتهى قال الدمامي  
اذا كان هذا النظر صحيحا امكان ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان  
سيبويه يسمى ما هو الترخيم تنوينا فهذا دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف  
ونازع بعضهم في ان الاول تنوين صرف ما فيه علتان ما نفا من الصرف

فتنت انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف مطلقا وتوقف على تنوين  
الانزي الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيد ايا لنصب تحكي زيدا المنصوب  
في قول القائل راب زيد كيف هي في الاصل حركة اعرابه وفي الحكاية ليست بلعرايه  
قطعا ولا لزم نصب خبرا مبتدأ بلا ناسخ وانما هي حركة حكي بصورتها الحركة  
الاعرابية وما يقتضيه العامل في كلامك من رفع الخبر مقد ر منع ظهور اشتغال  
المحل بحركة الحكاية على ان المصنف لم يقصد بقوله وانواع التنوين اربعة ان  
مجموع انواعه اربعة حقيقة احصاها التسهيل على المبتدئ بكفه عن التوجه  
لغيرها الموقوع في المشقة الناشئة عن الاشارة للغير بالتعديرا يشعر بعدم  
الحصر في ذلك وانواعه تشترك في انها علامة لتمام مدحولها وبيان بعضها عن بعض  
**قوله** احدها اي اولها عدد عنه دفع من اول الامر لتوهم سوار الترجيح بلا  
مرجح **قوله** تنوين التمكن قال الشارح والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله  
بعد تمكنه والوصف متمكن لا يمكن انتهى وفيه نظر لان تنوين التمكن مركب اضافي  
منقول وقوله تمكنه معز قد صده به بيان معنى لتووين التمكن ثم راي شيخنا قال  
التمكن هنا صار لبقا على المعنى المعبر عنه بالامكنية فلا اعتراض قال السيد والاسم  
اذا كان منصوبا يسمى متمكنا امكان وان كان معربا غير منصوب يسمى متمكنا غير امكن  
ويختص تنوين التمكن بالمتكمن الامكن انتهى واعتراض الشيخ ابو حيان تعبيرهم بانكن  
باناسم تفضيل من التمكن وبناء منه شاذ ورده بانه سمع من كلامهم يمكن  
مكانة فالبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه انتهى **قوله** كزيد ورجل اي  
كشوينهما وتنوين قاض وكذا تنوين صرف ما لا ينصرف عند الناطق كما تقدم فتبينه  
وضح للتمكن وان تخلف عنه في الاستعمال فائدة المذكورة لما نفع والالزم عدم  
شغل الاقسام له مع شغل المقسم له فهو من تنوين التمكن حكما لان غير المنصرف انما  
يكون لاحاقه بالمنصرف للضرورة والناسب وقد يقال الاقسام الاربعة تنوين  
الاختيار اما تنوين الضرورة لهذا فلا يسمى بواحد من الاقسام الاربعة وما ذكره من  
ان تنوين رجل للتمكن فقط هو المشهور ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين تنكير لكون  
مدلوله نكرة فقد غلط لانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به منكر



واللازم باطل فالملزوم كذلك لا نأقون لا نسلم بطلان اللازم اذ زواله ليس  
لزواله بل لان بينه وبين التضاد ولهذا لم يسميت مذكورا بحسن ثم ادرخت  
عليه ان لزوال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتشكيك فكذلك رجل قال الرضى وانا لا  
ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتشكيك معا فرب حرف يفيد فائدة  
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التشكيك  
ايضا فاذا سميت بالاسم تخص للتمكن انتهى وعلى هذا فالتخص بالمبنيات المتخص بالتشكيك  
وقال الدماميني ولما قيل ان يقول لا نسلم ان التنوين في رجل حال علميته هو التنوين  
الذي كان فيه حال تنكيه ولو لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتشكيك وبعبارة  
التمكن لا بد له من دليل وايضا فانه يرد عليه اذا سمى به وحكى فان التنوين ثبت  
فيه مع كونه علما وتنوينه في الاصل التشكيك وايضا لا منافاة بين التشكيك والتمكن فلم لا  
يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية به للتمكن والتشكيك معا ما كونه للتمكن فلا  
الاسم منصروف واما كونه للتشكيك فلا نه وضع لشي لا بعينه فان سمي به ثبت انما من  
اعتبار التشكيك دون التمكن فتحذف كونه تنوين تمكن والله اعلم انتهى **قوله** وفأبينة  
فأبينة الشئ ما يثبت وجوده على وجوده كالجلوس بالنسبة للسرى **قوله** على خفة الاسم  
اي بالنسبة للفعل لان الفعل ثقيل بالنسبة اليه لانه يدل على شيئين الحرك والزمان  
بخلاف الاسم فانه يدل على شئ واحد فالتنوين يدل على الاسم خفيفا بالنسبة لعينه  
يعني وهو الفعل ووجه دلالته على خفة الاسم انه لو لم يكن خفيفا لما خففه  
هذا الحرف لان الثقيل لا يزداد حرفا اخر على حروفه لانه زيادة ثقل وهي  
مخطورة **قوله** لكونه لو يشبه الحرف علة لتمكنه في باب الاسمية وقوله والفعل  
اي في فرعين الى اخر ما سيأتي علة لقوله خفة الاسم فرجع الامر الى ان خفة الاسم  
بسبب عدم مشابهته للفعل وان تمكنه سببه عدم مشابهته للحرف هكذا قرر شيخ  
شيخنا والظاهر كما قال شيخنا ان كلا الامرين هو عدم مشابهته للحرف وعدم  
للفعل علة التمكن ولا شئ منه علة الخفة وكيف يكون علة الخفة انه لم يشبه الفعل  
في انه فيه فرعين كالفعل وقد قررنا ان خفته بالنسبة الى الفعل فقط من حيث  
ان معناه شئ واحد بخلاف الفعل فان معناه شيان فهو ثقل من حيث مدلوله

وليس

وليس المراد ان الخفة بالنسبة الى الحرف ايضا لان الحرف اخف من حيث ان مدلوله  
بسيط بخلاف الاسم فان معناه وان كان شيئا واحدا لانه قد لا يكون  
بسيطاً فاذا كان خفة الاسم بهذا المعنى فكيف تعقل بعدم مشابهة الفعل  
في الفرعين اذ لا مناسبة جبين بين العلة والمعلول والمناسب حيث عللت  
الخفة بعدم مشابهة الفعل فيما ذكر **قوله** فينبغي القافية للسببية والتشبيه  
عن شبه لا عن لربيه **قوله** تنوين التشكيك قبل التخص باسم الافعال والاصوات  
ويطرح فيما اخره وفيه ويحفظ في اسم الافعال كصه اذ اردت سكوتا ما واما ان كان اسم  
الفعل معرفة وتكن مع انه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة  
جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بعينه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من  
احاد الفعل الذي يتعدد اللفظية فتعريفه من باب تعريف علم الجنس وقال  
بعض المتأخرين الظاهر انه من قبيل المعرفة باللام الحضورية باعتبار المعنى فالتشكيك  
معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل من قبيل المعرفة باللام الهدية ومن مرتبة  
لغوي ابيه حدث الحديث المهرود قبل وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر  
واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات فان قلت لم لا يجوز  
التعريف والتشكيك في الفعل كما جري في اسم الفعل بالطريق المذكور قلت لما كان اسم  
الفعل من جملة الاسماء قصد وان جرده مجزاها فيعرف تارة ونكر اخرى واما  
الفعل فلا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فانه على انهم قد يقولون ان الافعال والاحكام  
نكرات لكنه على الجور **قوله** وبما لا يخفى بعض المبنيات يفيدان التنوين في  
خصوص رمضان ومضانا اخر ليس تنوين تشكيك قال الرضى ولما التنوين  
في الجور احرر واما ابراهيم فليس يخص التشكيك بل هو للتمكن ايضا لان الاسم  
منصروف واما لا اري منعا الى اخر ما سبق عنه وعليه فالتخص ببعض المبنيات  
المختص بالتشكيك كما قاله المصنف **قوله** وتنوين المقابلة وهو اللاحق الى اخره  
ما ذكره من ان تنوين جمع الموث لمقابلة نون جمع المذكور السك لم هو الاعرف من اقوال  
ثلاثة قال الرضى واما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم ثبت في قوله  
تعالى من عرفات اي لانه ممنوع البصر للعلمية والتأنيث ولو كانت للتشكيك



لم تثبت في الاعلام وبسبب عوضا من المضاف اليه ولا للتشريف فلم يبق الا ان يقال  
ما يفي بجمع الموش في مقابلة النون في جمع المذكور لان هذا معنى مناسب الا ترى  
الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكور فانهم في جمع المذكور قايما مقام التنوين  
التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس  
في النون شي من معنى الاقسام الخمسة المذكورة فكذا في التنوين التي في جمع الموش  
السلام علامة تمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها  
عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوي واجد  
بسبب حركتها وقال الزبني وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف  
قال جار الله واعلم بسقوط في عركات لان التانيث فيها ضعيف لان التانيث  
فيها كانت المحض التانيث سقطت والتانيث فيه علامة جمع الموش وفيها قال نظر  
ان عركات موش وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متحصنة للتانيث ولا مشتركة  
لانه لا يعود الضمير اليه الاموات نقول هذه عركات مباركا في ولا يجوز مباركا فيه الا  
بتأويل بعيد كما في قوله ولا ارض اقبال ابقائها فتانيثها لا يقصر عن تانيث  
مصر الذي هو تباويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف  
والتمكين وانما يسقط في نحو عركات لانه لو سقط لبتعه الكسر في السقوط  
وتبع النصب ولو خلا فمأخذه الجمع السلام اذا كسر فيه يتوحد لا تابع فهو  
فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يجدنا مانع هذا مع انه جونا لم يرد  
والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقا الكسر ويروي بيت امرئ القيس  
تنويرها من اذرعها واهلها بيثرب اودي دارها نظر عالي

بكسر التاء بالاشوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروي من  
اذرعها كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف فلا خلاف  
والاشهر في التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه  
عوض من منع الفتحة بالهنا كلاما الرضى وسرد القول بانه عوض من الفتحة  
قال في المعنى ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عرض عنها  
الكسرة فلهذا العوض الثاني وتحيل بعض الطلبة من قول الرضى السابق

عوض من منع الفتحة ان هذا لا يرد معه اعتراض المعنى السابق لان هذا  
القبيل يرى ان الكسرة عوض من الفتحة والتنوين عوض منها وهذا غير ظاهر  
لان منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتماع العوض  
والعوض عنه وعلى مقتضى ما تقدم عن الرضى في تنوين رجل لا منع من ان تنوين  
واحد يكون للتمكين والمقابلة معا بل وللتكثير ايضا فتنوين نحو مسلمات غير علم  
يكون للتثنية وعلم يكون للمقابلة فقط وقول الرضى فيما سبق بسقوطه مع اللام  
يخالفة ما ذكره ايضا وفي قوله تعالى فاذا انضمت من عرفات من دخول  
ان فيها فيه تنوين مقابلة وقال شارح السبب في توجيه المقابلة ان جمع المذكور  
السلام زيد فيه حرفان وفي الموش لم يزد الا حرف لان التام وجوده في مفردة فزيد  
التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكور كما ان الحركة في نحو مسلمات موازية  
لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التانيث في المفردة ليست هي التانيث في  
الجمع بل غيرها ولو سلم فخص هذا الجمع لا يختص بما في مفردة التانيث بل يكون فيه  
وفيها فيه التانيث كقصدات بل قد يكون مذكورا كاصطبلات والحكم واحد في  
الجمع وقال اخوان الالف والتانيث في مقابلة الواو لانهما على الجمع وان التنوين في  
مقابلة النون **قوله** تنوين التعويض اي تنوين سبب الايتان به التعويض  
اي قصد التعويض فهو من اضافة المسبب الى سببه فلا اعتراض بل هذا التعبير  
يكون الاضافة فيه حقيقة اولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة  
فيه بياينة قال في المعنى وتنوين العوض وهو للاحق عوضا من حرف اصلي  
او زائد او مضاف اليه مفرد او جملة فالاول كجوار وعواش فانه عوض من اليا  
وقا السبويه والجمهور لا عوض من ضمة اليا وفتحها النابية عن الكسرة  
خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو جيلي ولا هو تنوين التاكيد  
والاسم منصرف خلافا للاختش وقوله لما حذفتم اليا التي في الجمع باوزان  
الاحاد كسلام وكلام منصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف  
وهي مؤوية بدل اليا لان الحرف الذي بقي اخيرا لم يجر كسبب العوامل وقد  
وافق على انه لو سمي بلفظ امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز



صرف هند وانه اذ قيل في حبال علم الرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصرف  
 قدم علم الرجل لان حركة تانف وهزة جبال منوتيا الثبوت ولهذا  
 لم تقلب يا جيل الفالحى كما وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض  
 من اله جنادل قاله ابن مالك والذي يظن خلافه وانه تنوين الصرف وهذا  
 جريا لكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار  
 وغواش والثالث تنوين كل بعض اذا قطع عن الاضافة نحو وكل صرنا  
 له الامثال فصلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التامين رجع لزوال  
 الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذخوا نشقت السماء في  
 يومئذ واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجي بالتنوين  
 عوضا عنها وكسرت الدال للساكين وقال الاخفش التنوين تنوين التامين  
 والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى ولم يذكر هنا العوض عن حرف زائد  
 كجندل كانه لانه لا يجتار هنا ما اختاره في المعنى من انه تنوين صرف  
 ولا العوض عن مضاف اليه مفرد كانه لانه يجتار هنا انه تنوين تامين  
 رجع لزوال ما يعارضه **قوله** وهو اللاحق نحو جوار وغواش اي من  
 المجموع المعقولة الانية على ذلك فواعل كما قاله الشارح ثم قال وينظم  
 في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق مثل اعيم ويعيل مصغري  
 اعيم ويعيل فانه ممنوعان الصرف لكونهما يشبهان المفعول في زنته نحو  
 ابيطر ويبيطرون تنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسياتي بيانه في باب ما لا  
 ينصرف انتهى ويمكن ادخاله في كلام المصنف **قوله** عوضا عن الياء  
 اي المحذوفة في حال الرفع والجرح والناظم في شرح الكافية وسبب  
 حذفها انه لما كانت المنقوص قد حذفت تخفيفا ويكفي بالكسرة التي  
 قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف انقل التروافيه من الحذف مكان  
 جازا في الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة اثر اذ ليس بعد الجواز الا  
 اللزوم ويرد عليه ان الحذف من المنقوص المنصرف لا لثقا الساكنين  
 الياء والتنوين بعد حذف الضمة والكسرة ولا تنوين في المنقوص

الذي لا ينصرف فلا التقا فلا حذف ولا تنوين وجوابه ان الحذف  
 من المنقوص الذي لا ينصرف انما هو لزيادة ثقله على المنقوص المنصرف  
 مع ثقل الضمة والكسرة على الياء ولذا اختلف حاله في حالة النصب وحالتي  
 الرفع والجرح للثقلين المذكورين وعوض عن التنوين ولم يحذف في حالة النصب  
 لحقة الفتحة ولم يحذف في تنوين العوض ولا سبيل الى تنوينه تنوين صرف في  
 الاحوال كما لو كان ممنوع الصرف قال الرضي اعلم ان الاكثر على ان جوار في  
 اللفظ كقاص رفعا وجرا وقد جاعل بعض العرب في الجرجاري قال  
 الفرزدق **فلو كان عبد الله مولى مجنونه** ولكن عبد الله مولى مواليا  
 وقال الاخري **سما الاله فوق سبع سموات** وهي قليلة واختارها النكاشي  
 والبوزيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جوارى وانه غير منصرف  
 فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف  
 لان الاعلال سببه قوي وهو الاستشغال للظاهر المحسوس في الكلمة  
 واما منع الصرف فتسببه ضعيف اذ هو مشتمل على غرض هرة بين  
 الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن  
 اوزان اقصى المجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان  
 الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الواو في جاتني جوار وكسرة الراء في  
 لفظي تمنع الصرف فاعتبار احد ما دون الاخر تحكم وكل ما حذفت  
 لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والالكان كالمعدوم كيد  
 ودم ومن ثم صرف جندل وذلك مقتضوي جنادل وذلك  
 وقال المحرر المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على  
 الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى كذا في ثم جوارى  
 حذفت الحركة ثم جوارى تنوين من الحركة ليخف الثقل حذفت  
 الياء الساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الساكن  
 ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال  
 فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى حذفت ثم جوارى حذفت الحركة



للاستقلال ثم جوار حذف الياء للاستقلال الياء المكسورة ما قبلها في غير  
المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين  
الحاصل طبع الياء السقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت  
والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على  
الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة  
وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبع الكسرة في  
السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاني الجوار ومررت  
باجوار عند سيبويه حذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل  
الفرعية باق معها ونسرا السبيرا في وهو الحق قول سيبويه بان اصله  
جوار ي بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا في حذف الياء  
للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صبغة الجمع الاقصى حاصلة تقدير الان  
المحدود والاعلال كالثابت بخلاف المحدود نسبيا منسيا كما ذكرنا  
فحذف تنوين الصرف ثم جوار جوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف  
المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فحذف التنوين من الياء بخلاف  
كحوا حوي واشتق فانه قد مر الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف  
بعد الاعلال حاصلة لان الف حوي المنون ثابت تقديره فو على وزن  
افعل فحذف تنوين الصرف لكن يعوض التنوين من الالف المحدودة  
ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان حوي بالالف اخف منه بالتنوين  
واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحكمة اللفظية مقصودة في  
غير المنصرف بقدر ما يمكن تبينها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا  
بالفرعيتين الا انني انك تقول خطايا وبرايا واذا وي بلا تنوين ثقانا  
لما انقلبت الياء الف في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم  
جوار فيما ذكرنا وحكي فيه الخلاف المذكور نحو حوا اسم امرأة واعمل  
نصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعمل على قيواس  
يجعل حاله مخالفا لما له في التنكير وذلك بان منع الصرف على

الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاني  
جوار ي وقاضي واعمل ي ساكنة ورايت جوار ي وقاضي واعمل ي  
ومررت جوار ي وقاضي واعمل ي بمفتوحة في الحالين وانما قدم  
منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكونون  
الصرف بها وحدها في حق قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم  
واما عند سيبويه والتحليل بحال نحو جوار واعمل علما كان او تكن سوا  
واعلم انك اذا صغرت نحو احوي قلت احيى بحذف الياء الاخيرة  
تسما لكونها منتزعة بخلاف مكسورة مستندة في غير فعل الجوار حواه  
كما حكي والتحكي وقياس مثلها الحذف تسما كما حكي في التصريف ان شاء الله تعالى  
فسيبويه بعد حذفها تسما يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل  
وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء تسما بخلاف نحو جوار فان  
الياء ثابتة بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع  
والاولي قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعيد ويضع علما وان  
كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابوعمر بن العلاء يحذف الياء الثالثة من  
نحو احيى تسما بل يعمله اعلا اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي  
في الفعل وهي الهزة بخلاف عطي تصغير عطا فجعله كالجاري بحري الفعل  
اعني الحكي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سوا في الاعلال ومنع الصرف  
وتعريف التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيى في تصغير احوي كاستود  
في تصغير اسود كما حكي في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على خلاف  
المذكور في هنا كلام الرضي سقناه مع طوله تقاسمه وكثرة قوايه وحسن  
شرحه لهذه المسئلة **قول** عوضا عن الجملة التي تضاف اليها وذلك لانه  
اصل يوميد وحينيد يوميدا وحينيدا كان كذا في حذفها بحال وعوض عنها  
التنوين وكسرت ذال اذ لا تلتق الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما  
ورغم الاخفش ان اذ محمودة بالاضافة وان كسرت فاعراب وحمله على ذلك  
انه جعل بناها ناسبا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت



معربة ورد على اسمها للبناء الشبه بالحرف في الوضع وفي الاقتدار دائما الى جملة  
ويجوز ان يكون حيث لا شيء يقتضي الحرف قوله  
**فثبتك عن طلابك امر عمرو** بعافية وانت اذ صحح  
وبانه سبق لادحكم البناء الاصل استصحا به حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب  
قد بنت الظرف المضان لاذ ولا علة البناء الا كونه مضافا لمبنى فلو كانت الكسرة  
اعرابا لم يجز بنا الظرف وبانهم قالوا يومئذ انفتح الدال مؤنثا ولو كان معربا لم يجز  
فحجه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى سره على الكسر لان التقاء الساكنين ومرة على  
الفتح طلبا للتخفيف واضافة يومئذ اذ قال الناظم من اضافة احد المترادفين  
الى الآخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو  
وقت كذا انتهى فان قلت هار حذ في الجملة التي يعوض عنها التنوين جائزا وواجبا  
قلت قال الشيخ ابو حيان والذي يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف  
جائز لا واجب انتهى وقد حذف خبر الجملة المضاف اليها اذ ينظر من الاجرة له  
انها اضيفت الى المفرد كقوله والعيش منقلب اذ كانا **فانا** والتقدير  
اذ ذاك كذا **قوله** مختصه بالاسم اي فلا تدخل على غيره والباقي فيه داخله على  
المقصود عليه ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لكانت الباقي فيه داخله على  
المقصود عليه ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لكانت الباقي فيه داخله على  
فلا ينافي ذلك كون الاسم بجملة تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشدة  
ولا كونه مختصه بالاسم ان لم يجعلها داخله في الاربعة على ما تقدم وتقدم  
وجه الاختصاص وعبارة ابن الناظم لان الامكنية والتكرار متقابلان  
المذكور وقبول الاضافة والتحويل عنهما اسما ثمة الاسم على غيره **قوله**  
تنوين الترمي اي التنوين الحاصل بسبب الترمي بسبب كراهته واردة  
دفع ثقله فلا يخالف قوله هنا تنوين الترمي قوله بعد في التنوين بدلا من  
الالف لترك الترمي وقيل ان معنى قوله تنوين الترمي اي الترمي الحاصل في  
الحشوم ومعنى قوله لترك الترمي اي الترمي الحاصل من احد حروف الاطلاق  
فلا يخالف وفي شرح اللب للسيد وانما سمي هذا التنوين بالترمي يقال على مد

الصوت بمد تجانس حركة حرف الروي وهذا التنوين يقطع وعلى الغنة  
الحاصلة في الحشوم بابدال التنوين من حروف الاطلاق يقال على كل من البدل  
والسيدر منه هناك ترمي هو الغنة المذكورة بدل من ترمي هو المدا المذكور فاراد  
بقوله تنوين الترمي الحاصل في الحشوم ويقولون لترك الترمي الحاصل من احد  
حروف الاطلاق فلا يخالف في شرح اللب للسيد وانما سمي هذا التنوين تنوين  
الترمي لانه انما جازي به الوجود الترمي وهو ترجيع الصوت يقال ترمي بكذا اي رفع صوته  
مطر يا مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مد  
في الحلق فاذا بدلت منها التنوين حصل الترمي لان التنوين غنة في الحشوم تنوين  
والحاصل انهم اختلفوا في تنوين الترمي فقل هو الحاصل للترمي ومن صرح بذلك ان  
يعيش مدعيان الترمي يحصل بالنون نفسها لانهما حرفان عن وكذا قال شارح  
اللباب وانما جازي به لوجود الترمي وذلك لان حرف العلة مد في الحلق فاذا بدلت  
منها التنوين حصل الترمي ثم اختلفوا في التعبير عنه فقل الصواب ان يقال تنوين  
ترك الترمي واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضع في الجمع الكامله وفيل يجوز  
ان يقال تنوين ترمي على حذف مضاف بقدر مراعي اي قطع الترمي او نزل واخا  
ابن مالك فقال قولهم تنوين الترمي هو على حذف مضاف اي تنوين ذي الترمي  
اد هو عوض عن الترمي لان الترمي مد الصوت بمد تجانس حركة حرف الروي  
وهذا التنوين يقطع فيكون ما ذكره المصنف تفسير التنوين الترمي  
والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جازي به لقطع الترمي ومن  
صرح بذلك ابن السراج في اصوله قال ابن عقيل فقولهم تنوين الترمي فقولهم  
داود القياسي وفي الحديث ان القديري مجوس هذه الامة وداود القياسي  
ينفي القياس والقديريه ينفون القدر ويقولون الامرانف قال المصنف في  
حواشيه على التمهيد وليس بشيء واما داود القياسي فلا يعلم يقولونه **قوله**  
وهو اللاحق للقوافي المطلقة قال شيخ شيوخنا اي اخر القوافي لقريته ما سبق  
وفيه اشكال جبين اذا اخرها على ما سيصرح به حروف المد فتتنوين الترمي ليق  
حروفا لمد المذكورة لقضية ما ذكر وليس الامر كذلك اذ التنوين بدل من



حروف المد لا لاحق به انتهى وقد يقال ان قوله التي اخرها حرف مد على تقدير  
مضاف اليه عقب اخرها حرف مد او اطلق على ما بعد الاخر اخرها الحجاز العلاقة  
المجاورة او اللاحق للقول اي اخر القول اي عوض اخر القول على حرف مضاف  
فلما مل قبل ينبغي ان يقول والاعاد يرض المصرفة اي التي عبرت لتوازي صرفها  
عند حذف حرف الاطلاق ليصح التمثيل المذكور ويحكي مثله في قوله وهو اللاحق  
للقوافي المقيدة والعروض اسم اخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب  
اسم اخر جزء من البيت والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول  
ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروي عنه ايضا ان المحرك  
الذي قبل الساكن هو اول القافية والقافية الاولى من قوله

يا خاطب الدنيا الدنيا انها شرك الردى وقرارة الاكدار

هي من حركة الكاف من شرك الردى الى اخرها هي لفظ الردى مع حركة الكاف من  
شرك او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية هي من حركة الدار الى الاخر  
او مجموع قوله دار وفي القافية اقوال اخر مذكورة في علم القوافي **قوله** حرف  
مد هو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى عند العرب وضين احرف  
الاطلاق قال في المغني في حروف الكاف وقد بديلت التنوين من حروف الاطلاق  
في غير القوافي لقوة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين **قوله** تقوله اي قول جرير  
وجاز الاخبار بناء على شدة الكلام المحكي له فان قيل قد اشتهر في جميع الكتب مثل  
العبارة فيقال تقوله وقوله اي الشاعر والشاعر وان لم يشهد بل القائل  
يبقى قيل هذا لا يدفع جواز الاخبار نظر الى شدة القائل كما ظنه المولى سعد  
الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة جهل فيقال تقوله  
مثلا ويعود الضمير الى القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور  
النسب اليه بحيث يتبادر له من يذكر المقوله له الى معرفة قائل فيجوز الاخبار  
بناء على هذا **قوله** اقل اللوم البيت اقل الامور الاقل اللوم بفتح اللام العذل  
بفتح الهمزة والمعجزة وعاذل ترخم عاذله والعتاب الموجه والغضب ولقد اصاب  
مقول قولي وجواب الشرط محذوف والتقدير ان اصب ان اوان كنت نطقت

بالصواب

بالصواب ولا تعذبني وقولي لقد اصاب **قوله** في التنوين بدلا من الالف لترك  
الترخم قاله عند هو المد قبل والصواب ان يقال انما جي به لوجود الترخم  
وذلك لان حرف العلة مد في الحلق واذا ابدلت منها التنوين حصل الترخم لان  
التنوين عنه في الكسوم والترخم بالحريك الصوت وقد تم بالكسر وترخم  
اذا رفع صوته لكن ما ذكره الموضح هو المتقول عن سيبويه وغيره من المحققين  
لان الترخم وهو التغمي يحصل بحرف الاطلاق لفتولها لمد الصوت في فاذا  
النشد وا لم يترعوا جازا بالنون في مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم  
بدليل قوله وفروني ان اصب لقد اصابن ويكون في الحرف كما ياتي وقوله ترك  
الترخم غلة غاييه وهي الباعث على الجاد ذلك الشئ وهي غلة له ذهنا معلوله  
له جارجا كالجوس بالنسبة للسرى **قوله** وزاد بعضهم الى اي علي  
مطلق التنوين لا على المختص منه بالاسم ولذا يقال فيسبق وعيانة المغني  
وزاد الاخفش والعروضيين تنويناً سادسا سموه الغائي وذكر ما هنا  
وقال وسعى غاليا لثجا ومنه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التي قبله علوا  
وقايدته الفرق بين الوقف والوصل وزعمه ابن يعيش من نوع تنوين الترخم  
زاعما ان الترخم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغني قال وانما سمي المغني  
لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة والاصل عنده مغن ثلاث نونات فابتدأت  
الاخرة تخفيفا وانكر الزجاج والسيراني ثبوت التنوين اليه لانه يكسر  
الوزن وقال لعل الشاعر كان يريد ان في اخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة  
فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك الى هناك كلام المغني  
قال الموضح وفي هذا توهم الاخفش والعروضيين وغيرهم مجرد الظن  
والمشهور بحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويوميد واختار ابن الحاجب  
الفصح جملة على حركة ما قبل نون التوكيد كما ضربا وقال هو شبه قياسا على ما له  
اصل في المغني ثم قال الموضح وصحت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقرب  
الساكنان مجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة  
قبله تسمى علوا واختلف متبوعه تنويناً في فايدته فقال ابن يعيش فايدته



الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترم وقال الجرجاني الحق امانة على الوقف  
اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر او اصل البيت ام واقف قال وهو نظير فصلهم  
بينهما بالحرف في نحو قام زيد وعلى ما قاله الجرجاني جري المصنف في المعنى  
كما علمت فان قلت كيف يتردد السامع في الوقف والحرف الذي هو آخر الكلمة  
ساكن قلت احبب بانه شعر فتسكن الاخر لاجل ان الوزن يتقاضاه لاجل الوقف  
الا تراك نشد الابيات الساكنة الاخر موصولا لبعضها ببعض من غير وقف مع  
المحافظة على سكون الاخر من كل بيت فاعلم ان ذلك للون لا للوقف واذ  
كان كذلك فحي هذا التنوين موقفا بالوقف فحصل الفرق بين حالته وحالة  
الوصل كما ذكر في المعنى تنجما للجرجاني والقوا في المقيدة هي التي يكون حرف روي  
ساكن ليس حرف مد فان قلت ما الروي قلت قال الدماميني في شرح التسهيل  
قال الشارح يعني المراد بالروي هو الحرف الذي تخزي اليه القصيدة  
قلت كذا قال كثيرون غيره وهو تعريف دوري لان معرفة الروي متوقفة  
على معرفة ما اخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه والنسبة تتوقف  
على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى يعلم انه روي انتهى وقد  
يقال هو تعريف لفظي فلا بد من الاشكال او يقال المراد بالنسبة المتوقف  
عليها النسبة بالامكان وبما متوقفة بالنسبة بالفعل والروي ما خرد من  
الروية وهي الفكرة فعمل بمعنى مفعول اذ الشاعر يروي روية او بيت المتابع  
على ابعير اي شدة باريه بالابلا يسقط ففعل بمعنى فاعل لشدة اجزاء البيت  
ووصل بعضها ببعض وكل حرف يكون روي الا ما استثنى مما هو معلوم  
في محله وظاهر ان ما تقدم في قصيدته متفقة الروي والافيشة كل ذلك بخلاف  
ابن مالك اذ لا تصح نسبة روي واحد وقوله زيادة على الوزن حال لا  
مفعول له لان الزيادة ليست السبب في الحاق بل هو معنى آخر **قوله** كقول  
قالت بنات العم البيت قبل ان قابله روية والمعنى قالت بنات العم يا سلمى  
ارضين به وان كان فقيرا معروفا قالت رضى به وان كان فقيرا معروفا  
**قوله** والحق انهما نوعان الى اخر جواب عن الاعتراض بان اطلاق التظم

يدل على ان التنوين بجميع وجوهه من خواص الاسم وليس كذلك بل هو خاص  
الاربعة المتقدمة فقط ووجه الجواب انها زيدنا الح لا تنوين قال ابن قاسم  
واجب بان ال في قوله والتنوين للمهد فم يشمل غير المختص بالاسم وفيه نظرا  
لامه وود بصرف اللفظ اليه عند من تذكره على ذات الاسم قال وان جعلت  
ال جنسية فقد يقال لم يعتبر الترم والغالي لغتها واختص صها بالشعر  
وقوله زيد تنجى الوقف قد يبايع فيه قال الزحشري قال في حاجيه حيث  
اشار الى تنوين الترم هو التنوين الذي يقع في نشاد الشعر مكان حرف الاطلاق  
اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه لا يكون في حالة الوقف وفي شرح  
اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلام اذا اريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت  
البيت الاول باول البيت الثاني انتهى وما قاله المصنف قاله الجرجاني  
كما تقدم وما في قوله كما زيدت نون صيف في الوصل والوقف مصدرية  
اي زيدت زيادة كزيادة نون صيف ووجه الشبه في الزيادة الثبوت  
في الوقف ومع ال **قوله** لثبوتها مع ال الحاي وليس شي من اقسام التنوين  
كذلك ومن ثبوت الترم في الاسم مع ال قول العجاج

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن من طلال امسي يحكي المصحفا  
ومعنى هاج ثار وخرك والذرفن بعنم المعجزة صفة العيون وهو جمع  
دارفه من درف الدمع اذا سال والطلل ما شخض من اثار الدار وما سود  
فيها ويحكي اي يشابه وصاح منادي مرخم اي يا صاحب وترخيه نادر  
لانه ليس بعلم ولا مونت والمعنى يا صاحبي اي شئ يفتح العيون الدارفه  
بالدموع من روية طلال ارقدا سي يشابه سطور المصحف في الحفا والانداس  
ومن ثبوت في الفعل قوله ما هاج اشجانا وشجوا قد شجن  
من طلل كالاخي انكجن

اشجانا جمع شجن وهو الحزن وكذلك الشجو وصح العطف لتغاير اللفظين  
والاخي نسبة الى اخم موضع باليمن تعمل فيه البرود وتنسب اليه كذا قيل  
والاصح ان الياء فيه ليست للنسبة وانما هي فيه مثل الياء في قصب بردي



ويقال انج الثوب اذ ايلي وخلق وانج حمله وقعت حالا بتقدير قد وقد  
اجتمع الامران في قوله اقل اليوم البيت وقد سبق وفيه شاهدان والتمثيل  
بهما مبنى على ان كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابين فقط لان القافية هي آخر  
البيت على ما مر ومن ثبوته في الحرف قول النابعة الفياي

افدالترحل غير ان ركابنا لم تزل برحالتنا وكان قرن

افد بالفاي دنا وقرب والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التي يسار  
عليها الواحدة راحله ولا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والزوال للذهاب  
والاستحالة زال يزول ويزال قليلا عن ابي على كذا في القاموس والمراد  
في البيت معنى للذهاب والراي مضموم على اكثر من ثبوت العالي في الاسم  
مع ال قول رويه وقام الاعاق خاوي المختار قرن مشبه الاعلام لماع الحقق  
اي ورب مهمه قام الاعاق والقائم المكان المظلم المغبر من القمام وهو الغبار  
والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من اطراف الفارة  
ولكاوي من خوي البيت اذا خلى من السكان والمخترق بضم الميم وفتح الصاد  
المحل الذي تخترقه الزح اي تنب فيه وغر ومعنى كونه خاويا انه لا شيء فيه  
يمنع الريح من المرور فهو خالي الخوف نبت الريح ونمر بسهولة من غير عائق  
وجواب رب محذوف وهو قطعته او جنبته او نحو ذلك ومن ثبوته في الفعل  
قول امري القيس احارب بن عمرو وكان في جحره ويعدو على امره ما يترن

احارب بن عمرو ومناذي مرخم يعني يا حارث بن عمرو والراف حارم مسودة كما كانت  
اولا وخمر بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم معناه كما في خامرة او وجع واصله من الخمر  
يفتحين وهو كل ما ستر من شجر او بنا ومنه الحجر الذي يستر لاهل القبر  
العقل وما ياترن فاعل فاعل يعدو وما مصدرية والتقدير يعدو على امره  
ايتم امر ليس برشد فانه يعدو عليه فيهلكه والواو يصح ان تكون للاستيفان  
والتعليل على اي من اثبت هذا فيكون المعنى يا حارث بن عمرو كان في حارث  
دلا على عدوان اليتامى بالمر ليس برشد وان تكون زائدة على راي الاخفش  
واللوفيين وفي الحرف ما ذكره المصنف **قوله** وعلى هذا فلا يرد انه على من

الخلق اي واذا اثبتنا على هذا فلا يرد ان على عبارة من طلق لوجهه بالحد بعيد  
لاخطا يعني من زاد من النحويين هذين النوعين في انواع التنوين واطلق في قوله  
يعرف الاسم بالتنوين فان نظرا الى مليه نفس الامر فلا ورود عليه اصلا اذ ليس في  
نفس الامر تنوين اخر زائد على الاربعة يعرف به الاسم وانما يعترض عليه من جهة  
الخطا في اعتقاده ان هناك نوعين آخرين للتنوين الامن جهة انه يسميها  
تنوين اي حقيقة اعتقا دامت لذلك وليس المراد ان يسميها مجازا والام  
يمكن توجه الاعتراض عليه في نفس الامر والواقع عبارتان عن معنى واحد وهو  
علم الله تعالى احوال الخلق المحفوظ او المبادي العاليه او ما يجده العقل لضرورة او  
دليل او نفس الشيء على الخلاف في ذلك **قوله** اما باعتبار ما في نفس الامر فلا  
اي فلا يرد عليه الاعتراض اذ ليس في نفس الامر تنوين اخر زائد على الاربعة  
فان قيل يرد على ما تقدم نحو قول الشاعر

الأم على ليو ولو كنت عالما باذناب لوق لم تفتني وآله

حينئذ دخل التنوين على ليو وهو حرف فاجواب ان لو هنا اسم علم للفظه لو ولذلك  
شدد اخرها واعربت ودخل الجروا لاضافة **قوله** اما باعتبار ما في نفس الامر  
فلا اي فلا يرد عليه الاعتراض اذ ليس في نفس الامر تنوين اخر زائد على الاربعة  
ولقابل ان يقول الحقايق الاصطلاحية ليست امور حقيقية واقعية حتى تطابق  
الواقع تارة وتخالف اخرى بل هي امور اعتبارية فاي فرد اعتبر تلك الحقيقة  
كان منها واي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعاق للواقع بذلك وجنبه من  
يقول ان تنوين الترم والغالي من التنوين يكونان عند تنوين الحقيقة ولا يوصفا  
لحقيقة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في ذلك لانه امر اعتباري اصطلاح  
ففي قوله اما باعتبار ما في نفس الامر فلا نظر **قوله** لندا يطلق لندا حقيقة  
على طلب الاقبال بصيغة مخصوصه وعلى الصيغة المحصلة لذلك مجازا وعلى  
كون الكلمة مائة بالصيغة المخصوصه وهو مجاز ايضا ويصح ان يرادفه  
كل منها كما يعلم مما ياتي والمصنف حمله على الثالث ويظهر من صريح ابن الناطم انه  
حمله على الاول وهو بكسر النون ولا يجوز الضم لانه مصدر فاعل ومصدره



الفعال بالكسر كذا قيل **قوله** وليس المراد به دخول حرف النداء الى اخيه اي ادخال  
 اذ هو الذي يطابق عليه النداء وقيل يصح ان يراد به ما ذكره في نحو يا ليت  
 قوي وفيما بعده للتنبيه وحرف التنبيه يدل على غير الاسم وقيل للنداء المناد  
 محذوف وضعفه ابن مالك في توضيحه بان لا يندلج قد يكون وحده فلا يكون  
 معه منادي ثابت ولا محذوف انتهى وقد يقال للتنبيه يستدعي مبرا بالفتح  
 فان وجد صح ان يكون هو المنادي والافهام على التنبيه فان قيل يمكن تنبيه  
 نفسه لحسن تأمل ذلك المعنى فقد يقال في المانع من جعل النفس هي المناد  
 الا ان يقال تنبيهه النفس ظهر من نداءها بل ربما لا يتجه في بعض المواضع وقال  
 المصنف في تحليفه على الالفية ولا يصح الجواب بانها للتنبيه او داخله على  
 اسم محذوف لان القائل بذلك انما عرف بعد استقرار ان ما دخل عليه بان في  
 مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نطالب بهذا من جعل الاسم ليحرفه بها لاسيما يعرف  
 الاسم من غيره وقال في المعنى واذا ولي ما ليس بمنادي كالفعل في قوله تعالى  
 الا يا اسجدوا وقوله يا اسعيا في قبل غارة سحابة والحرف في نحو قوله يا ليت  
 كنت معهم يارب كاسية في الدنيا عاربه يوم القيامة والجملة الا سميه لقوله  
 بالجنة الله والاقوام كلم والصالحين على سعيهم من جاز

ف قيل هي للنداء والمنادي محذوف وقيل هي لجر والتنبيه ليل يلزم الجحان  
 كذا الجملة كذا وقال ابن مالك ان وليا دعا لهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا  
 في النداء للنداء وقوله النداء اجملها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مائة  
 ليقيم عليا ربك والافس للتنبيه والله تعالى علم انتهى وذلك كما اذا وقع بعد  
 بيت قال ابن مالك فان المنادي لم يستعمله العرب الا ثانيا بقاء دعا حرفة  
 باطل لخلوه من دليل فتعش كون يا التي تقع قبلا لمجرد التنبيه لقوله تعالى  
 يا ليتني كنت معهم وكذا الواقعة قبل صيدا في قول الشاعر عريضا اجبر الوارث  
 يا حذا اجبر الريان من جبل وحذا ساكن الريا ومن كانا

وقيل رب في قول الراجل يارب ساريايت ما توستدا الا ذراع العيس وكف اليد  
 وانما اختص النداء بالاسم حتى صح جعله قال ابن الناطم لان المنادي مفعول به

والمنعول به لا يكون الا اسم لانه مختار عنه في المعنى انتهى فان قيل فكان ينبغي  
 التعريف بطلق المنعول به لا بخصوص النداء قلت اجاب المصنف بان تلك  
 علامة خفية اذ المنعول لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة مناداة انتهى  
 قال شيخنا وقد يقال ان اراد يكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء  
 عليها لم يفيد لدخوله على غير الاسم او كون مدلولها مطلوبا اقباله ففي ادراك  
 المبتدي اياه دون المنعول به نظر ظاهر وقول ابن الناطم والمنعول به لا يكون  
 الاسم قد يشكك بانه يكون جملة ايضا الا انه يقال ان الجملة ليست مفعولا  
 به حقيقة بل واقعة في موقعه حتى كانا ناسبة عنه لكنه بعيد في مقول القول  
**قوله** في قراءة الكسائي فانه يفتق على يا ويبتدي اسجد **قوله** بل المراد كون  
 الكلمة مناداة قال شيخنا فان قلت النداء هو الدعاء وهو وصف  
 المنادي بالكسرو الكون المذنور وصف للكلمة فكيف يصح ان يفسر به على  
 ان الكلمة غير مناداة وانما المنادي مدلولها قلت النداء المفسر بهذا  
 ماخوذ من يودي لامن يادي والمراد ببدايتها كون مدلولها مناديا اي مدعوا  
 انتهى وحاصله ان النداء ههنا مصدر يودي المجهول تكون العلامة راجعة  
 للفظ لا للمعنى والافات ذلك وان تقول الكلمة مناداة اصطلاحا  
**قوله** ويافل بضم الف واللام بمعنى فلا لا مرخه كاسية في **قوله**  
 ويا مكرمان بفتح الما مبالغة في كرم وقال الشاعر للكرم الواسع الخاق  
 حكاة سيبويه والافس وصاحب الصحاح والاقاموس **قوله** ويا مليمان  
 يقال للثيم الذي الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر  
 لملازمتها للنداء ولم يقتل من علاماته المذنونة الا كونها مناداة كذا قال  
 الشارح **قوله** وكالبد لها وهو امر في لغة حمير وقد يقال لا حاجة لذلك لانه  
 كما صح دخول امر صح دخول ال فليس لنا ما يصح دخول امر فيه دون ال  
 يحتاج لذلك والتعريف بال شامل للقول بان المعروف اللام وحدها لانه  
 لم يضاف التعريف لجموع ولا لجزية والمنة لا تقاد كذا قاله شيخنا ثم رأت  
 في المرادي ما حاصله انه على القول بان المعروف تنادي وهنزة مرة قطع



وصلت لكش الاسعمال لا يحسن الا التعيير بال وعلى القول بان المعروف  
اللام لا يحسن الا التعيير بال الالف واللام وعلى القول بانه شاي ومترته زايده  
معتد بها يجوز ان يعبر بال نظر الى ان الفرة معتد بها في الوضع وان يعبر  
بالالف واللام نظر الى ان الفرة زايده وانما اختصت بالاسم حتى صحت جعل  
علامة عليه قال ابن الناطم لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما  
يقبل ذلك لاسم انتهى وكان مراده ما صرح به غيره من ان لام التعريف للاشارة  
الى تعريف مدخوله وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لان ذلك يتوقف على  
التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير  
محموظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناها فلا تدخله اداة  
التعريف واورد عليه ان جزء معنى الفعل في الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله  
اداة التعريف لتعيين هذا الحرف كما ان الاسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معانيها  
لان تمامه غير محموظ لذاته اي لان النسبة معتد بها مع موهوم الاسماء المشتقة  
كما صرح به السيد في مواضع من حاشيته المتوسطة وغيرها والنسبة غير محموظة  
لذاتها فكذلك مجموع المعنى فالدليل غير واف في المرام وهذا قد يوهى ان اللام في  
اسم الفاعل رخوا للتعريف وليس كذلك بل هي اسم موصول كما سيأتي نعم هي في  
الصفة المشبهة حرف تعريف على خلاف وقد يستدل كذلك بان هذا الحرف  
لا يكون الا محكوم به وحقه ان يراد به المفهوم وهو لا تحد فيه فلم يحتج الى  
تعيين فان قيل لام الجنس لتعيين المفهوم قيل هو لتعيين ان المراد مفهوما لا فرد  
حيث علم فلا احتياج وفيه نظرا اما اوله فلانه مبني على ان يكون المراد به  
المفهوم لا الفرد المنتشر وفيه نظر وقد صرح بعض المحققين بان  
الماخوذ فيه الفرد المنتشر واما ثانيا فلان الحرف قد يعرف باللام مع العلم  
بان المراد المفهوم فالذي جوز ذلك يجوز هذا والاف الفارق فتدبر وتامل  
وقد يقال جزء الفعل الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وضعه  
فبنته الدليل الاول وهو ان الفعل لا يقبل التعريف لملاحظة الاستبعاد  
يمنع ان الواضع اعتبره في مفهوم الفعل من حيث انه مبهم بان يكون الابهام

ت

شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه اخذ لحدث المبهم ساكنا عن اتمامه  
وعدم اتمامه بقى انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الا ان يدعي انه  
او تبعيه ملاحظته وفيه ما فيه ويمكن ان يقال ان الاصل ان اللام لتعريف  
مدخولها لكن لما كان الملاحظ والمقصود او لا في المشتقات فهو الذوا  
جوز وادخول اللام لمجرد تعريفه واما ما ليس بهذه المثابة فقد منع دخول  
اللام لتعريفه على الاصل فتدبر ويعلم من كون العلة اختصاصا للتعريف  
بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة او ببيتها او لاشارة او لاضمار  
او العلم به على الاسيد ففي ذكر ال تنبيد على جميع ذلك **قوله** غير الموصول  
اي وغير التي تستغنى مية فانها تدخل على الفعل الماخي كحوال فعلت بمعنى هل  
فعلت حكاها قطرب وهذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع  
ضرورة ومع النظر لذلك لا يحتاج الى التفسير الذي ذكره المصنف  
وتعريضهم اطلاق في ال ولم يقيد بها بغير ذلك لانها عند الاطلاق تنصرف الى  
المعرفة فالمراد من هذا المطلق المقيد للعلم به فليس من الاطلاق في موضع  
التقييد كما قال المعتبر بل من التقييد في محل التقييد غاية ان التقييد  
لا يلزم ان يكون لفظا ويمكن تعميم ال فمثل الزايد والموصول لانها من خصا  
الاسم ولا يرد ان الموصولة تدخل على الفعل لشدة وده والمراد دخول لا  
شدة وده فيه كما هو المبدأ من اطلاقه ولان الزايد يدخل الحرف وهي  
الذي في راي من زعم حرقا لانه راي مردود واما قوله صلى الله عليه وسلم  
اياك والوقوفان التوقيف عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره  
فالجواب ان لو هت اسم علم للفظه لو ولدك شدة اخرها واعربت ووقعت  
اسما لانه **قوله** كالغرس والخلام انما اتى بمثالين وان كان المثال لا يساويه كما  
قال السيرافي ليعرف انه لا فرق بين العاقل وغيره **قوله** فاما الموصول فقد  
تدخل على المضارع بمعنى نثر او نظما على راي الناظم لا على رايه فان في المعنى  
التي تدخل على اسم الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشي  
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل ثم قال والجميع كما في الشعر

يص



خلافا للاخفش وابن مالك في الاخبار **قول** لقوله ما انت بالحكم  
الترضي حكومته صدر بيت عجزه ولا الاصيل ولا ذي الراي والجور  
وقبله يا رعم الله انفا انت حامله يا ذا الحنا وقال الزور والخطل  
قاله العزيز ذو حاطب به رجلا من بني عذرة بجاء بصره عبدا الملك بصره  
ايها الرعم الله انفا اي الصدقة بالرغام بالفتح وهو التراب والحنا الفحش  
والخطل المنطق الفاسد المضطرب والحكم المحكم بين الخصمين ودخول  
ال على ترصني قال الناظم ليس ضرورة لتكلمه من ان يقول ذلك لان حكمته  
موت والمرضي مذكور وقوله قال ابن الحباري لم يقل المرضي لان المسند اليه  
موت لا نقول هذا لا يمنع التمكن لا من الاول ان الموت المجازي لا يجب  
تأنيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر فعلاه  
الحدث وهو مذكور فيجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا **قول**  
الحامسة الاسناد دالية هو ادبي من قول بعضهم لاخبار عنه لان الاخبار  
يحمل الصدق والكذب والاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على النسب  
الواقعة في الجمل الاشياء دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسماء والتعبير  
بما يعم جميع مع القدرة عليه قصور ولا شك ان لنا اتفاقا تصحح للاسناد ولا  
تصحح للاخبار عنه نحو عذر وخبث مثلا فانما اسمان ملازمان للنداء ذلك لان  
الاخبار عن الكلمة هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب  
والاسناد اليها هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك ولا يحتمله  
وفي هذه العلامة خلاف فمشام وتعلب ومن واخترهما من الكوفيين على جواز  
الاسناد الى الجملة مطلقا نحو عجبي قام زيد ومذهب كثير من البصريين منع  
ذلك مطلقا وقال الفراء جماعة جوازه مشروط بكون المسند اليه قريبا  
وباقرانها بعلق عن العمل كخو ظهري اقام زيد والافلا يجوز وشبهه ليسبويه ولما  
عليه ثم بدا لهم من بعد ملاوا الايات ليسبويه حتى ومنعوا بعجبي يقوم زيد  
واجازها مشام وتعلب واحتج بقوله ودارا عني لايسير بشرطة والاكثر من  
اولوا ما ورد ما يومه فقالوا في بداضير لبداء وتسمع ويسير على ضمائر

واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا حول ولا قوة الا بالله كثير من كنوز الجنة وقول العرب زعموا طيبة الكذب  
فليس من باب الاسناد الى الجمل كما سياتي فان قلت الاسناد عند الناظم  
ثبات معنوي ولفظي فالمعنى هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى اللفظ نحو  
زيد قائم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم بخلاف اللفظي فانه يشاركه  
فيه الفعل والحرف كما ذكره الناظم في شرح التسهيل واللفظي اسنادا وما هو  
ثابت للفظ الكلمة اليه كزيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح  
لل اسم والفعل والحرف كما رأت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد  
فكان ينبغي للمصنف ان يقيده بالمعنوي قلت المحققون على خلاف ما ذهب  
اليه الناظم ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنه واما  
فتحت على الحكاية والاخبار عنه بان فعل مع كونه اسما هو باعتبار رسمه وهو  
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا بيري  
انك اخبرت عن زيد باعتبار رسمه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر  
ونحوه قال الرضي ان قيل في ذلك ان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب  
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل  
هذا الاثنا فضل قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض  
بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة  
حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد انتهى قال السيد يعني ان  
كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في معنى لا يتبدل  
والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تنافي  
اصلا وكذا الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان  
مستعملين في معنيين كما لمذكور في هذا التركيب هو الاسم والمحلوم عليه بالحرفية  
هو المسمى انتهى قال المصنف في المعنى وقال في بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك  
انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك  
ان الخويعين كانت غلطوا في قولهم ان الفعل يجزى به ولا يخبر عنه وان الحرف



خلافا للاختلاف وابن مالك في الخبر **قوله** لقوله ما انت بالحكم  
الترضي حكومته صدرت عني . ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجور .  
وقبله . يا ارحم الله انفا انت حامله . يا ذا الحنا وقال الزور والخطل .  
قاله الفرزدق مخاطب به رجلا من بني عذرة بجاه بحضرة عبد الملك بن مروان  
ابن ابي ارحم الله انفا اي الصدقة بالبرغام بالفتح وهو الراب والحناء الفخس  
والخطل المنطق الفاسد المضطرب والحكم المحكم بين الخصمين ودخول  
ال على ترصني قال الناظم ليس ضرورة تمكنه من ان يقول ذلك لان حكومته  
موتة والمرضي مذكور وقوله قار ابن الحنا زائما لم يقل المرضي لان المسند اليه  
موتة لا تافقون هذا لا يمنع التمكن لا من الاول ان الموت المجازي لا يجب  
تأنيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر مفعلة  
الحديث وهو مذكور فحجوز التذكير نظر الى المعنى وان كان اللفظ موتة **قوله**  
الحامسة الاسناد دالية هو ادلى من قول بعضهم الاخبار عنه لان الاخبار في  
يحمل الصدق والكذب والاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على السبب  
الواقع في الجمل الاشياء دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسماء والتعبير  
بما يعم جميع مع القدرة عليه قصور ولا شك ان لنا اتفاقا تصحح للاسناد ولا  
تصحح للاخبار عنه نحو عذر وحبثا مثلا فانها اسمان ملازمان لهذا وذلك لان  
الاخبار عن الكلمة هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب  
والاسناد اليها هو تعليق شئ بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك ولا يحتمله  
وفي هذه العلامة خلاف في هشام وتعلب ومن واختارهما من الكوفيين على جواز  
الاسناد الى الجملة مطلقا نحو عجبني قام زيد ومذهب كثير من البصريين منع  
ذلك مطلقا وقال الفراء جماعة جوازه مشروطا يكون المسند اليه قليلا  
وباقرانها بعلق عن العمل كخو ظري اقام زيد والافلا يجوز ونسبوه لسيبويه وحلوا  
عليه ثم بدا لهم من بعد ملاوا الايات ليسجته حتى عجبني ومنعوا عجبني يقوم  
واجازهم هشام وتعلب واحتجوا بقوله ودارا عني لا يسير بشرطة والاكثر من  
اولوا ما ورد ما يوهه فقالوا في بداضير لبدا وشمع ويسير على ضم وان

واما

واما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كثر الجنة وقول العرب زعموا طيبة الكذب  
فليس من باب الاسناد الى الجمل كما سيبقي فان قلت الاسناد عندنا ظاهر  
فسمان معنوي ولفظي فالمعنى هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها نحو  
زيد قائم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم بخلاف اللفظي فانه يشترك  
فيه الفعل والحرف كما ذكره الناظم في شرح التسهيل واللفظي اسنادا ما هو  
ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح  
لل اسم والفعل والحرف كما رأت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد  
فكان ينبغي للمصنف ان يقيده بالمعنوي قلت المحققون على خلاف ما ذهب  
اليه الناظم ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولدنا خبر عنه واما  
فتحت على الحكاية والاخبار عنها بانه فعل مع كونه اسما كما هو باعتبار رسمه وهو  
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا يري  
انك اخبرت عن زيد باعتبار رسمه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر  
ونحوه قال الرضي فان قيل فاذ كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب  
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل  
هذا الاثنا فن قلتم لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض  
بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة  
حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد انتهى قال السيد يعني ان  
كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في معنى لا يتبدل  
والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تنافي  
اصلا وكذا الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان  
مستعملين في معنيين كما لم يرد في هذا التركيب هو الاسم والمحلوم عليه بالحرفية  
هو المسمى انتهى قال المصنف في المعنى وقال في بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك  
انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك  
ان الكوفيين كانوا غلطوا في قولهم ان الفعل خبر به ولا خبر عنه وان الحرف



لا يجزئ به ولا عنه ويوافق ما قاله المحققون قوله في الكافية وشرح وان  
نسبت لاداة حكماء فاحك او اعرب واجلها اسم فعل الحكاية بتغير الاء على  
ما كانت عليه من حركات وسكون وعلى الاعراب ترفع على الابتداء التثنية وكيف  
يتصور بها ضرب في المثال المذكور على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان  
ولا يقتضي فاعلا ويجزم على موضعه بالرفع بالابتداء والحاصل انه بسووغ في كل  
كلمة اريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي اريد  
بها مدلول مغاير للفظ وان تعرب بقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت وان يحكي  
اصلا وهو الاكثر ويوافق ما تقدم عن شرح التسهيل منع السببية اسمية ضرب ومن  
فيما ذكر بل في لفظا فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ وما ذكر من اسمية المبتدأ على  
الفعل وذكر متعلق الحرف في احوال الكلمات اذا استعملت في معانيها قال في  
حواشيه على الرضي واعلم ان هذا اعني الحكم يكون من ضرب اذا اريد بهما لفظها  
اسمين كلاهما ظاهري حال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما حينئذ وليس يصح  
لان دلالة الالفاظ على نفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها في الالفاظ  
المهملة لقولك جئت بمهل ودعوي وضع المهملة للدلالة على نفسها كما لا يقدم  
عليه من له مشككت في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تنصف بالاسمية  
والفعلية والحرفية في نفسها بل بالقياس لربما وضعت بارايها من المعاني فاذا  
اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجزيت عليه الحكم قلت  
ضرب مثلا مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب الى على شيء هو المحكوم عليه  
بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد اضر في ذهن السامع بان تلفظ به  
وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس لربما وضع له وعني بآرائه كما اذا  
قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان انصافه  
بالمحكوم به مستفاد له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعنا  
فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز  
الحكم عليها وامتناعه ومن ثمة قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد  
الى اللفظ فمستلزم بين الثلاثة انتهى وفي كلام العوض ما يقتضي ان دلالة الكلمة

على نفسها وضعية قال التقطت زائي ولا خفا في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن  
هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد  
نفسه والظاهر لزوم لان اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جرفا لدال اسم  
والمدلول فعل او حرف ودلالتة عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق  
انه وضع على لکن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والامكان جميع الالفاظ مشتركة  
ولا قابل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ وقد ذكر  
استاذ شيخنا حاصل ما تقدم من الايضاح بقوله قد اشترى سوا الان الاول في نحو  
ضرب فعل ماض ومن حرف جر حكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا كذبنا  
فان الاسم ان يكون فعلا ولا حرفا الثاني ان قولكم الفعل لا يسند اليه متناقض فانه  
قد اسند الى الفعل فيه واقول ان اردت تحقيق المقام فاستمع واعلم ان المشهور  
عن النحاة ان ضرب ومن فيه امر اسمان مبينان اريد بهما الالفاظ والحروف  
المستعملة في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد الاسناد بحسب الظاهر  
واللفظ وفي القضا بالثلاثة ان اسناد الاسم الى المنتصف حقيقة بالاسناد  
ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهر في زيد قائم لفظ زيد قائم لفظ زيد  
والقائم حقيقة مدلوله والتحقيق ان المراد عدم الاسناد لفظا ويعني  
بان لم يعبر عنها بغيرهم والمسند اليه في لفظ الاسم ومعنى الفعل والحرف  
بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم الحكم عليه عند عدم التعبير فلا  
اشكال وذهب السببية المحقق قدس سره الى ان لاد ليدل لا وجه لاسميتها  
على ما فصله بل في لفظ فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم  
يسند اليه وما ذكرنا من اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف في  
احوال كلمات اذا استعملت في معانيها وعلى هذا فنفس ضرب فعل ماض  
لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يسند  
اليه متوجها الى المعنى وان معناه لا يسند اليه معبر عنه بلفظه فقط وكذا  
الحرف والحكم في القضا يا غير متوجه الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال في هذه  
بالنواجز فقد ابرزته بفكر عميق والله ولي التوفيق في هذا كلام استاذ شيخنا

صحة

نفس



وحاصله انه لما ذهب الى ان ضرب فعل ومن حرف فكيف يقول انه مبتدأ وخبر  
والمبتدأ قسم الاسم ولا فاعل لضرب ولا متعلق بمن وكل فعل له فاعل وكل حرف له متعلق  
فاجاب بان مرادهم ان الكلمات ان استعملت في معانيها فامبتدأ اسم والفعل  
والحرف لها فاعل ومتعلق فاما ان جردت فانها كالاسم فان قيل الحكم على الاسم  
بانه يتميز بالاسناد الى الاسم خاصه لا فايده فيه لان يتميز به عما عداه معلوم  
ولانه لا يدل على عدم الاسناد الى الفعل والحرف يتميز به بتوقفه على متعلق الاسناد  
الى الفعل والحرف والعبارة لا تقيد ذلك لان الحكم بانه مسند اليه لا ينافي ان عي  
كذلك وايضا المقصود ان جنس الاسناد يختص بالاسم ويمتيز به ويلزمه دوران  
معرفة الاسناد لا بد لتوقف على معرفة الاسم وقد جعل علامته على الاسم فتوقف  
معرفة الاسم عليه فيدور فلا يفتح جعل الاسناد بغيره فانه الى الاسم علامة  
عليه قلت اجيب بان منشأ الاشكال رجوع ضمير اليه الى الاسم هو الظاهر ويمكن  
جعله راجعا الى اللفظ او الى الشيء وبانه لا يبعد ان اشار هذه العبارة كما يحكم عليه واللفظ  
به وفيه وله لخبلة الاستصحابا ركا لعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا لقوله الاسناد اليه  
اي الحالة التي يجبر عنها هذه العبارة يعني الكون شيئا اسندا اليه وبان الضمير في اليه  
راجع الى الاسم من حيث جهة عمومه وهو كونه لفظا لا من حيث جهة خصوصه  
اي الاسناد الى الاسم من حيث انه لفظ يختص بالاسم ويمتيز به فيدل على  
اخصان فيه ولا يلزم دور وطا قال ابن الحاجب ومن خواصه اي الاسم دخول  
اللام والجو والتثنية والاسناد اليه والاضافة اعرض عليه بان قوله الاسناد  
اليه مبتدأ وقوله من خواصه خبره بحكم العطف ومن شرط الخبر ان يفيد ما  
يفيد المبتدأ والخبر هنا غير مفيد للقطع بان الاسناد الى الاسم من خواص  
الاسم ويختص بعبارة اخرى قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله  
والاسناد اليه لان الحكم بالخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ او الاسناد اعرض  
القيام بحال لا يحتمل ان يقوم بحال اخر فالاسناد القايم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره  
فخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفاد من تقييد الاسناد بقوله اليه  
فلا فايده في قوله ومن خواصه واجيب بان الشق قد يكون له اعتبارات مختلفة

يكون الحكم عليه بشئ مفيدا بالنظر الى بعض الاعتبارات دون بعض كالانسان  
اذا اخذ من حيث انه جسم كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدا وان اخذ من حيث  
انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا وكما يقال الانسان الكوفي كالتب بالامكان العام  
فالحكم بالكمالية انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان دون  
الصفية المستفاد من وصفه بالكوفي كما يقال مشي الانسان عرض عام  
فالحكم بالعربية انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي المضاني  
ليلا الانسان فان المشي المضاني الى الاله خاص لا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات  
الكلام شائع والحكم بالخصوص على الاسناد الى الاسم من حيث انه اسناد الى  
اللفظ الموضوع لامن حيث انه اسناد الى لفظ موضوع غير مقترن باحد  
الارمنة الثلاثة فكانه قيل الاسناد الى اللفظ الموضوع من خواص الاسم  
فكان الخبر مفيدا فا حفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التريكات  
وقد اشار الفاضل الهندي الى هذا الاشكال وجوابه بقوله عقب قول ابن الحاجب  
الاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون  
الصفية المستفاد من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف ان  
وحاصل جوابه ان الاسم طبيعتين نوعيه وهي اللفظ الموضوع وصفية  
وهي اللفظ الموضوع الغير المقترن باحد الارمنة الثلاثة والحكم عليه هنا  
باعتبار الطبيعة الاولى دون الثانية والضمير في اليه راجع للاسم باعتبار  
طبيعته الاولى دون الثانية وقال استاذ شيخنا في قول الفاضل الهندي  
باعتبار الطبيعة النوعية يجوز ان يريد ان للاسم طبيعتين طبيعة نوعيه  
وهي ماهية الكلمة وطبيعة وصفية وهي ماهية الاسم والحكم على الاسم  
باعتبار الطبيعة النوعية فكانه قيل والاسناد الى الكلمة اي ومن خواصه  
الاسناد الى الكلمة ويجوز ان يريد ان الحالة التي يعبر عنها بالاسناد اليه  
طبيعتين طبيعة نوعيه وهو مطلق تلك الحالة وطبيعة وصفية وهي  
تلك الحالة مفيدة بالاسم والحكم عليه باعتبار النوعية وكانه قيل ومن خواصه  
الاسم مطلقا تلك الحالة قال الاسناد المذكور وهذا الاحتمال الثاني



ارجح لان الاول شوقي عليه ان يقع الاسم هو الكلمة وان قيد عدم الاقتران باحد  
الاربعه الثلاثة خارج غير ذاتي وانبات ذلك مشكل انتهى وعليه فالمراد بالطبيعة  
على الاحتمال الاول طبيعة الاسم وعلى الاحتمال الثاني طبيعة تلك الحالة المعبر عنها  
بالاسناد اليه واجبا ايضا بان الضمير في اليه راجع الى اللفظ او الشيء وبانه لا يبعد  
ان امثال هذه العيان كالحكم عليه والمفعول به وفيه لعلية الاستعمال صار كما تعلم  
فلا يقتضي الضمير مرجعا قبل ويمكن ان يحجب ايضا عن اصل السؤال بانه لا يلزم من  
الاسناد الى الاسم ان يكون خاصته اليه بل يحتمل ان يكون ذاتيا له كما يوهبه قول بعض  
قائلين ما جاز ان يحدث عند فكارة ذكر الخبر بقدر ما وهو قوله من خواصه لدفع ذلك  
الوهم لانه تقدم ما حقه التاخير بوجها كحصر فيفيد الخبر عرف فان قلت  
فما تصنع بقوله نسمع بالمعدي خير من ان تراه فان الاسناد وقع فيه الى نسمع وهو  
فعل ولم يرد لفظه فالحجاب من وجهه من احد انها محمول على حذف اليه اي ان نسمع  
وبما فينا ويل المصدر اي سمعنا عك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كمي  
قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى وان تصوموا خير لكم ونظيره في حذف ان  
قوله **الا يهدى اللاتي احضروا** وان شهد اللغات هذات بخلاف  
فمن رواه برفع احضروا فانه حذف منه لقريته ذكرها في المطوف ليصح عطفه  
عليه والالزم عطف مفعول على جملة وهو ممنوع اما من رواه بالنصب فهو على  
افتراء لا على حذفها والمصدر في قوله المذكور والثاني انه كما ينزل فيه الفعل  
مترلة المصدر وهو سمع على لانه مدلول الفعل مع الزمان فحذف لا حذر مدلوله  
كما في قوله وقالوا ما تشاء قلناه فانه نزل فيه الموصولة اللواتي يكون منزلا  
مطابقا للمسؤول عنه المفعول وهو في تشاء ولم يخل على حذف ان كما في البيت السابق  
لان قوله ما تشاء سواء عايشا في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفه لكان  
مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض جواز ان يراد اشياء في الحال اللهم في الاستقبال  
ودفع بان قوله في تمامه الى الاصباح اشد دي اثير يمنع ذلك فان قلت  
فما بالهم اطلقوا على التاويل في امثال ذلك مع صدورهما من يوثق به فالحجاب  
للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد اي الحدث المستند بالاسناد التام

وان قلت قد استدل الجملة في قول العرب زعموا مطية الكلب وحديث  
الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كثر من تنوز الحجة قلت المعنى في الاول  
هذا اللفظ مطية الكلب اي تقدمه الرجل في مام كلامه ليتوصل به الى غرضه من  
سببه الكلب الى القول المحكي كما يركب الرجل في سيره الى بلد مطية ليقضي عليها حاجه  
وفي الثاني هذا اللفظ كثر من تنوز الحجة اي كالكثير في تقاسته وصيانتها عن اعين  
الناس ويبين في ان يراد بالاسناد اليه هنا ما يعم الاسناد الى اللفظ بمعنى  
ان يكون اللفظ صالحا لالان ينسب اليه شيء باعتبار معناه ومنه ضرب فعمل ما من  
قوله اسم جنس لكل لفظ تركيب من صادورا وبامفتوحات والى المعنى بمعنى ان اللفظ  
لا يصح لذلك بل مرادف في معناه نحو كنيف فانها برادفة من لفظ الحبال يستدل اليه  
كخوار زبد ما هي وهذا الثاني انما يحتاج اليه عند الضرورة وعدم علامة ظاهرة  
على خلافه ولذا اعرف الناظم في التسهيل بقوله الاسم كلمة يستند ما معناها اليه  
نفسا او نظيرها وقوله او نظيرها قيد ادخل بحوصه من اسم الافعال وفل من  
المختصة بالنداء وسبحان من اللازم للنص على المصدر به فان هذه اسم ولا يستند  
ما معناها اليه نفسا لكنه يستند اليه نظيرها وتعني بالنظير ما وافق معنى ونوعا  
كالسكوت وصه وقلات وفل وبراة وسبحان فيصح ان يستند ما المعنى صه اليه  
نظيرها وهو السكوت فيقول السكوت حسن فثبتت اسميتها وكذلك البواني  
كما قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه الشارحون قال الدماميني قلت  
٢ نسلم ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى وحقيقته لكن يظهر من كلامه ان  
بعض صدق المتأخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بارامعنى اسم كان او  
فعلا او حرفا فله اسم علم هو تفسير ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم  
او الفعل والحرف كما تقول في قولنا خرج زيد ما البصر خرج فعل وزيد اسم  
ومن حروف جرح فاجعل كلاما من الملاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير  
قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق بعض  
الافعال ان وضع لها اسم اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من  
حيث دلالتها على معانيها وسموها اسم الافعال فصح مثلا اسم موضوع



بأن اللفظ اسكت لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في بعض الإعلام كونه بل  
ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم اسكت  
كلاما ما بخلاف اسكت الذي هو اسم لا سكت الذي هو فعل امر من قولك اسكت  
الذي هو اسم لا سكت فعل امر من أين يثبت ان السكوت نظير لصد بحسب  
المعنى مع قرع فهم من التحقيق فترى على انه لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما  
ادعاه المصنف يعني الناظم لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخافا  
واما ابن الناظم فاستدل على اسمية اسم الافعال باستفاد الحرف فدار الامر من  
اسميتها وفعليتها والاسم هو الاصل واللاحاق به عند التردد اولى وبحوزان  
يستدل على اسميتها بالتشوين والتعريف في ما قلته لم يختص كون الشيء  
مسندا اليه بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه قلت قال الرضي وانما اختص  
كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه بخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما  
ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا  
ضمننا والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلة اختصا لشبه والجمع  
والثانيتين والتصغير والنسبة والند بالاسم واما نحو ضرب وضربا وضربوا  
فالثانيتين والتثنية والجمع في راجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله  
يا اما املح عز لا نأشدن لنا . من هو ليأء كن الضال والشر .  
راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن فليجات والتصغير للشبهة نحو يا بني فهو  
شي موضوع في غير موضعه كما ان الثانيتين في ضرب في غير موضعه واما قوله تعالى  
رب ارجعون على ناويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حري اضرها  
عنقه اي اضر اضر فليس الا ول جمع والثاني بتشبيه اذ التثنية ضم مفرد  
لا مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد لا مثله او اكثر في اللفظ غيره في  
المعنى وارجعون واضر يا معنى التكرار كما ذكرنا والتكرار ضم الشيء لا مثله في  
اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان  
يذكر بلفظين فصلا عما كنهم اختصوا في بعض المواضع باجرا به مجري المشي  
والمجموع لمشايعته من حيث ان التأكيد للفظ ايضا ضم شي الى مثله

في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليك وسعدك .  
وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثني انتهى وقال  
السيد لان الفعل وان كان مسندا اليك لا يمكن ان يكون مسندا اليه والحرف  
لا يصلح ليث منها انتهى قوله وان كان مسندا اقال استاذ شيخنا لانه وضع  
للحدث مع نسبتته الي فاعل معين فهو لا يتحقق الا مسندا لبعض معناه الى الفاعل  
فهو هذا الاعتبار مسند لا تمام معناه فان قلت قد صرح السيد وغيره من  
المحققين بان الافعال لا قصة لا تدل على معنى مستقل اي الحدث ولذا عده  
المنطقيون اداة فلا يكون مسندا قلت مراده بالفعل غيرها كما اوضح به  
في حاشية المطول الا ان الظاهر ان الحاجة لما جعلوها فعلا قدروا ان  
داله على الحدث في اصل وضعه ضرورة فهي مسنده دالة على معنى في نفسه  
مفترق تقيرا كما في عيسى فلا تغفل وقوله لا يمكن ان يكون مسندا اليه قال  
استاذ شيخنا لا باعتبار معناه لما ينبغي ولا باعتبار بعض معناه لانه اعتبر  
فيه من حيث انه مسند ولا يمكن ملا حظته مسندا اليه لانه على خلاف  
وضعه كذا قرره السيد ولما قيل ان يقول مخالف للوضع انما يلزم  
اذا اتفق الموضوع له فاما اذا لوحظ مسند اليه شي ومسندا هو الى اخره فلا  
تتم المخالفة بحصول المعنى الوضعي مع زيادة اعتباره فلا يتم الدليل ويمكن  
دفعه بما تقر ان المسند اليه اوبه اسنادا ما كما في الفعل لا يمكن ربطه  
تاما بشي اخر فلو اسند الى الحديث خرج عن كونه مسندا وهو خلاف  
الوضع لكن الحق في الجواب ما اشار اليه في حواشي الاصول من اننا نعلم  
قطعا ان الحدث المستفاد من الفعل على وجه لا يمكن الحكم عليه  
فالمقصود انه اعتبر فيه على وجه لا يصلح الحكم عليه فلو اسند اليه فهو  
على خلاف وضعه اقول بل على وجه لا يصلح لوصفه او اضافة او  
الاضافة اليه بل بالنسبة اليه فلو جعل احدها خرج عن وضعه ويجري  
الدليل في الزمان ايضا فاما ما حافظه فانه من النفايس النوادر وقوله  
والحرف لا يصلح لشي منها قال استاذ شيخنا وذلك لانها موضوعه



نسب مخصوصة من حيث انها لو حطت رابطة بين شيئين مخصوصين لا  
ذاتها وتوضحه ان الابتداء مثلا سبب لمناسبة السير والبصر وتعلقه  
وارتباطه بها وقد قصدت هذه خطة السير مربوطا فكان ذلك بسبب هذه  
الحالة فلاحظ في بالتبعيه كما تنظر الى المرات عند قصد رؤية الوجه في موضع  
من هذا الابتداء فليخبر من الابتداءات الدابطة من حيث انها حطة بالتبعيه  
فلو لو حطت بذاتها لم تكن معنى من والحكم عليه وبه والتعيين والاضافة ونحوها  
تحتاج الى الالتفات والملاحظة بالذات بداهة فلا يصلح معنى الحرف لشي من  
وكذا نسبة الحدث الى فاعله الة لربطه به فوضع الفعل للحديث والنسبة من  
حيث ملك حظها الة لا بالذات فقام بعناء لا يصلح الحكم عليه وبه على ما مر الة  
بحكم به باعتبار قد مر ان الملاحظ لربط شي لشي لا يكون الا عند ملك حطة  
الطرفين فلهذا احتاج الفعل الى الفاعل والحرف الى المتعلق واما المشتقات  
الاسمية فيحكم عليها باعتبار الذات الملاحظة في معناها وبها باعتبار الصفة واما  
الجملة الواقعة خبرا لخبر يقوم اليه فقد جردت عن معناها وجعلت في حكم  
مركب تقيدي اي قائم الالب هذا خلاصة ما حققه سيده المحققين وعول  
عليه جمهور المتأخرين وما مر من انه موضوع للنسب مخصوصة لا لمفهوم  
كل بناء على ان لا يستعمل الة في النسب مخصوصة فلو كان موضوعا للكل  
لزم ان لا يكون اللفظ مستعملا في الموضوع له الحقيقي وهو بعيد جدا  
فلذا حكموا بالوضع للنسب مخصوصة وقد صرح بنظر ذلك في الضمان  
فليتدبر وسبقنا ما تقدم مع طوله لنفاسته وكثرة فوايده وايضا حده  
وحسن شرحه هذه المسئلة فان قلت قد اسند الى الفعل والحرف في  
قولك الفعل لا يسند اليه والحرف لا يسند اليه قلت المراد ان مدلول  
الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يسند اليه وان مدلول الحرف اذا كان  
تحت لفظ الحرف لا يسند اليه **قوله** وهو اي الاستدلال به ان نسب  
اليه اي اللفظ والشي وقوله ما تحصل به الفايده اي لفظه تحصل به الفايده  
ومراد السراح بالحكم المحكوم به وما فسرنا به اولى ما فسر به كما لا يخفى

قال شيخنا شيخنا قد يتقص نحو هذا يوم يقع الصادقين صدقهم فيوم  
لكنه مضافا منسوب الى الجملة ونحو ضرب فعل ولذا زاد بعضهم بعد ان  
ينسب اليه باعتبار معناه فخرج ضرب فعل لان النسب الى لفظه والحرف  
ان هذه الزيادة لا يحتاج اليها اذ كل نسبة كذلك والمسند اليه في المثال ضرب  
وهو اسم مسموع ضرب المسند في قوله مثلا ضرب زيد ويلزم من اذ ان  
ضرب المسنوب اليه الفعل يكون فعلا مع انه مبتدأ انتهى **قوله** وذلك كما  
في تاقث وانا في قوله انا مومن الاشارة فيه عايد الى الاسناد اليه في قوله  
الخامسة الاسناد اليه وقوله كما في تاقث وانا في قوله انا مومن في  
كل منهما الاسناد اليه بمعنى انه مسند اليه اي متصف بذلك والاسناد  
فعل الفاعل وهو ليس في واحد منها **فصل قوله** يتجلى الفعل اي  
يشفع الفعل المتقدم ويمتاز عن تسميته ويترول بدسه اي يكون يكشف  
انكشافا تاما والاحتلال الانكشاف التام ما صدقته والتعريف بالحد اتم  
فايده والتركيب حقيقة لكنه اصعب لنا ولا وبالعلامة اي الخاصه اقرب  
واسهل لنا ولا وكانه لهذا عدل عن الحد الى العلامة وان لم تكن اضبط لعدم  
انعكاسه وهو بكسر الفاء كلمة دلت على معنى في نفسه واقترنت وضعا باحد  
الارزمنة الثلاثة اي كلمة فهم منه معنى هو الحدث من غير احتياج في فهمه  
منها الى ذكر شي معين معه وذلك المعنى هو جز معنى الفعل واما تمام معناه  
فمن عند المحققين مجموع الحدث والزمان والنسبة المعينه الى المعين  
فالحدث المتعدد وان توقف فهم معناه على فاعل ومفعول فلم يجب  
ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح نفي الاحتياج في فهمه اليه  
وانما وجب ذكر الفاعل لاختلاف النسبة المعينه لاجل الحدث ومن هنا  
جوز واحذف فاعل المصدر ومفعوله فخرج نفي نفسه الحرف اذ لا  
يفهم شي من معناه الوضعي بلا ضمنية وباقرت وضعا اسما الافعال  
اسما لانها موضوع للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن  
معناه كما ذهب اليه البعض واما لانها وضعت للمعنى المصدرية

له

د



ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون وقد خل فيه الافعال  
المستعجلة عن الزمان نحو عيسى وكاد لا فتران معناها به بحسب الوضع ولا  
يرد لفظ الماضي اذا اريد به الزمان اولفظ الفعل اذا لم يوضع لمعين مقترن وكذا  
اذا اريد به شئ مضي لانه لم يوضع لحدث في زمان بل شئ ما فيه **قوله** باربع علامات  
اي يقبوله واحدة منها فلا حاجة الي تقييد سكون تا التانيث بالاصالة وسهاتي  
**قوله** احداها اي اولها عدد عنه دفعامن ولا امر لتوهم سوال الترجيح بلا مرجح  
**قوله** تا الفاعل ورد عليه ان هذا يصدق على التام من قولك ما قام الا انت  
من جهة انها منسوبة الى ان التي هي الفاعل وبانه يلزم له ورسن جهة اخذ  
كل من الفعل والفاعل في تعريف الاخر واجيب بان الاضافة في تا الفاعل ياتي  
والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي وانما اختصت تا الفاعل بالفعل حتى دلت  
عليه وصح ان يجعل علامة عليه لان ضمير الفاعل المتصل لا يلحق بالاعمال  
فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير  
تحرزا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف  
واخص فهو بالتعظيم اليق واجد رواغا قيدنا بالمتصل على وقوما الكلام فيه  
للبلايرد قول السيبه لان الضمير المرفوع المتصل يدخل الاسم كما عرفت في الصفة  
الجارية على غير من هو له كونهند زيد صار تبه هي وقاك الرضى وانما اختص  
بالفعل لان الاسم يستحق مشاه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو حقه  
ضمير الرفع البارز لاجتمع في المشي الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما  
استقل وان حذف النبس **قوله** متكلما كان الخ جملة حالية وضمير كان  
يرجع اما الى الفاعل واما الى التام ذكر اكان كل من المتكلم والمخاطب او موشا  
**قوله** الثانية تا التانيث الساكنة اي صلاحية اللفظ لا تضاد تا التانيث  
الساكنة به والمراد بالساكنة الساكنة اصالة ووضعا لندخل المحركة  
بحركة نقل نحو قالت ائمة او تخلص من ساكنين وقد يقال لاحاجة لدخول  
المحركة المذكورة لان كلما صح فيه دخول المحركة صح فيه دخول الساكنة  
فلا يفوت شئ من المقصود باعتبار السكون والمراد بتا التانيث التام الدالة

اي اضافة تا الى ضمير  
المقدرين تا والفاعل  
تاهي ضمير الفاعل ص

على

على تانيث مرفوعة فخرج نحو تاربت وثنت ولعلت بالسكون على قلة لعدم  
دالتها على ما ذكر وخرج المحركة وضعا بحركة اعراب فتختص بالاسم كقائمة  
او بحركة بناء فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل الحرف كربت وثنت  
وفي التسهيل انه يقال هنت موضع هنا فدخلت المحركة بحركة بناء اصل الاسم  
دخلت الحرف وانما اسكنت تا التانيث للفرق بين تا الافعال وتا الاسماء  
ولم يحسن لبلا ينضم نقل الحكة بلا نقل الفعل وقيل انما اختصت تا التانيث  
السائلة بالفعل حتى صح ان يجعل علامة عليه لا يضاف تدل على تانيث الفاعل  
فلا يلحق بالاعمال فاعل والصفات استغنيت عنها لما يلحقها من التا المحركة  
الدالة على تانيثها وتانيث فاعل فلا جرم اختصت بالفعل واختلف في  
التام المذكورة قيل ومبني هذا التوجيه على ان التانيث ليس بنفس الفعل  
قال ابن ارباز لان الاصل في التانيث هو الحقيقي الذي له فخرج وبان ايه ذكر  
كالمرة وبقرة ونجدة وناقدة وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث  
الحقيقي عليه حمل غيره عليه قال واما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث  
الفعل تانيثا لفظيا قال قار ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه  
امارة التانيث فيصدهق بها تانيثه وتانيث غيره ولو لا ذلك لمكان قولهم  
لنت بالفعل خطأ ومذهب الجمهور انما حذف وضع لعلامة التانيث وزعم  
الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعلي قول الجلولي فيبقى في الظاهر بعد  
ان يكون بدلا او مبتدأ واجلة قبله خبر ويرده ان البدل صريح للاستغناء عن  
المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرضا الرحيم  
قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله

يا ملك ما ائمة من محارب ابوہ ولا كانت كليله تصاهره  
**قوله** فاما المتحركات اي بحركة الاعراب بخلاف المتحركات بحركة البناء  
فالاول لا تختص بالاسم وان جعل قافية حالا خرج ذلك **قوله** وبهاتين العلامتين  
الخ قال شيخ شيخنا فيه بحثه اذا تا الفاعل هي التا الواقعة في الاصطلاح او التا  
الدالة على الفاعل لغة وهو من فعل الفعل واليا الاحقه لعيني وليس ليست

الجلولي يفتح الجيم ضمير الاول  
وكسر الثانية بعد كاي النسبة  
جلولا بالمد قرية بغير ر على غير  
القياس منه



فاعلا اصطلاحا بل اسم لهم ولا لغة اذ مسماها لم يفعل النقي ولا الرجاء  
فان قلت فقد قاما به فيكون فاعلا قلت فيكون حينئذ نائبا ومنتقيا  
وراجيا وهو باطل ضرورة وقد بينت بهذا في الرد بالتا السالفة نظرا ايضا  
اذ تالتا ثبت في الدالة على تانيث الموصوف بعني ما هي فيه من الفاعل كما  
هذا وغيره تعالىه والتا اللاحقة للفاعل لا ربعة ليست كذلك مالم  
وعسى ان يكون مرادها ليس بوصفها معناه كما مر واما نعم وليس فلان معناه  
ان كانا مدح او ذم كذلك وان كان حسن وقبح فان الفاعل هو الجسري  
المالكية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة فالجواب ان ليس وعسى  
لنفي النسبة الكلامية ومراجها ونعم وليس مدح الجنس او ذمه ودخلت التا  
فيها مشاكلة لفظ ما بوجهها في قوله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينتهض  
رده والله سبحانه وتعالى علم بالصواب انتهى وعبارة بعضهم والجنس مذكور  
لا يثبت فليس التا فيه للتا تانيث وانما دخلت لاجل صورة تانيث لفظ الفاعل  
وقد جاب عن الاول بان المراد بتا الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا  
في عسى وليس وعن الثاني بان المراد بتا التانيث التا الدالة على التا تانيث  
في الجملة وان لم يكن للتا تانيث في نفس الامر في نعم وليس وبان الوصلان ذلك  
فالمراد بتا تانيث الفاعل نفسه او فردا المقصود بذلك الحكم وبان المراد بها  
التا الدالة على تانيث المرفوع بالفعل فاعلا كان او غيره فليست **قوله** رده على  
من زعم حرفية ليس وعسى يعني فليخصيصهما بالذکر واختيارهما على غيرهما  
من العلامات نكتة وهي انما تثبت بهما فعلية ما خولف في فعليته والزام  
حرفية ليس الفارسي في الحلييات زعم انها حرف نفى بمنزلة ما النافية والزام  
حرفية عسى الكوفيون زعموا انها حرف تدرج بمنزلة فعل وتبهم على ذلك اس  
السراج فهما دالان على معنى في غيرهما واستدل على حرفيتهما ايضا بعد  
تصرفهما وعدم دلالتهما على الحدث والزمان واجيب بمنع عدم دلالتهما على  
الحدث والزمان ولو سلم فعدم الدلالة عارض لا بحسب الوضع والمعنى الدلالة  
بحسب الوضع كما تقدم ودعوى ان دلالتهما على معنى في غيرهما بالمعنى المتفهم

منوعة وعدم تصرفهما لا يقتضي الحرفية وقال الرضي وزعم الزجاج ان  
عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى فعل واتصال الضمير المرفوع  
يعني يدفع ذلك الى القول بالحرفية لا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في  
ليس كما تقدم انتهى وقال في ليس وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير  
متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخففا فحل  
لصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت  
والجواب ان ذلك لم يفرقة اخوانه في عدم التصرف قال واما الحق الضمير به  
في لست ولستم فلتشبهه بالفعل كونه على ثلاثة ومعنى ما كان وكونه  
رافعا واصبا كما الحق الضمير في هاها بياها دم هاها بياها بين مع  
كونه اسم فعل تشبيهه بالفعل انتهى وفي عسى قول مفصل قال في المعنى عسى  
فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وتعلب ولا حين تنقل  
بالضمير المنصوب كقوله يا ابتاعك او عسا كما خلافا لسيبويه حكاه  
عنه الفراء قيل وقد خرج ليس عن الفعل في مواضع اخرها ان تكون حرفا  
ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها التاسعة  
وان اسم ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتار واجب فلا يليها  
في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه الخو  
وذلك انه جال الى حاد بن سلمة كناية الحديث واستعمل منه قوله عليه  
الصلوة والسلام ليس من اصحابي اذ لا لو شئت لا خلت عليه ليس  
ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد تحت ياسين  
ان هذا استثناء فقال والله لا طين علي لا يلحني معه احد ثم مضى  
ولزموا الاخفش وغيره والثاني ان يقتصر الخبر بالا بعدها نحو ليس  
الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهداء عند  
انتقاض النبي كما حملا لاهل الحجاز ما على ليس عند استيفاء شرط حتى ذلك  
عنهم ابو عمرو بن العلاء بلغ ذلك عيسى بن عمير الثقفي فقال يا ابا عمرو  
ما شئ بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال ابو عمرو قلت فادع الناس ليس في



الارض تسمى الا وهو يرفع ولا يجازي الا وهو ينصب ثم قال خلفه الامر  
واليزيدي اذهب الى ابي مدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والي المنهج  
القمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتيها ووجهها بكل منهما ان يرجع  
كل واحد عن لغته فلم يفعل فاجزا باعرو وعنده عيسى بهذا فقلت له عيسى  
هكذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك على وجهه سياتي بيانه في باب  
كان ان شاء الله تعالى وزعم بعضهم ان قايلا ذلك تدها حروف وان من ذلك  
قولهم ليس خلق الله مثله وقوله

هي الشفا لداي لو طرقت بها وليس منها شفا النفس مبدول  
ولا دليل فيها لجواز كون ليس فيها شأنه الثالث ان تدخل عليه الجملة النفية  
او المبتدأ او الخبر مرفوعين وقد تقدم الجواب عن ذلك الرابع ان تكون حرفا  
عاطفا اثبت ذلك الكوفيين او البغداديون على خلاف بين النقلة  
واستدلوا بخو قوله ان المفرد الاله الطالب والاشترم المغلوب ليس الطالب  
وخرج على ان الغالب اسم والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل  
صغير من صل عابد على الاشرم اي ليسه الغالب كما نقول الصديق كانه  
زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يحذفه  
وبنه نظر وفي قول المصنف زعم تضعيفان احدهما عدم تسمية قايلا  
لان عدم تسمية القايلا يدل على تضعيفه وثانيهما ما تعييره بالزعم لان  
بعضهم زعم انه مطية اللذب والصحيح انه قول لا دليل عليه فان قلت  
ذهب الزجاجي الى ان كان واخواتها حروف فكان ينبغي للمصنف ان يذكرها  
مع ليس وعيسى قلت لعله لان الخلاف في غريب قال المصنف في  
حواشي التسهيل الخلاف في عيسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن  
الحاج في النقد حكى ابن العبدى في شرح الابيضاح ان المبرد قال كان  
حرف قال العبدى وهذا اظهر من قول من قال ان ليس وعيسى حرفان  
قال ابن الحاج هو وان كان في يادي الراي ضعيفا لانه اقوى لمن تأمل في  
لا تدل على حدث بله خلت لتفصيل معنى المضى في خبر ما دخلت عليه

وبالاعلام

وبالاعلام الثانية رد على من زعم اسمية نعم وليس لم يقل وبالاعلامين كالتي  
قبلها لان الفاعل لا تدخل على نعم وليس بخلاف ليس وعيسى والراعي  
في سمينها الفراء وجماعة من الكوفيين لانها وليا عوامل الاسماء في قول  
بعض العرب وقد قيل في بنت ولدت له نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد  
وقد بعضهم وقد سارا في محبته على حمار بطي السير نعم السير على ليس  
الغير وقول الراجز

صحك الله خير باكر بنعم طيمر وشباب فاخر

واجيب عن الاولين بان العامل داخل على محذوف تقديره ما هي محذوف  
فيه نعم الولد ونعم السير على مقول فيه ليس العير وعن الثالث حمله  
على انه جعل نعم اسما اصياف الى طير وحكي لفظه الذي كان عليه قبل عرو  
الاسمية هذا وللدان في نقل هذا الخلاف طريقان هذه والاخرى  
جوزها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف احد من  
البصريين والكوفيين في ان نعم وليس فعلا وانما الخلاف بينهم بعد  
اسنادهما الى الفاعل هل ذلك حمله على حالها او انها نقلت عن اصلهما  
وسمي بهما المدوح والمذموم فيحكيان حيث وقع بمحذوفه تابط شرا  
وبرق خمر وذهب البصريون الى الاول والكسائي الى الثاني ووافقه  
الفراء على خروجهما عن حكم الحمل الا انه قال هذه الجملة صفة لموصوف  
محذوف قال اصدار رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف الذي هو رجل  
واقامت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها مقامة فحكم لها بحكمه ورفعت  
ما بعدها كما ترفعها لو قلت المدوح زيد وكذلك القول في ليس وفاعلها  
وفي شرح الحاجيه للرضي ودليل فعليتهما كالحاق التاليف لا تقلبها  
في الوقف بها وهي غائبة عن الفعل واربعة احرف لات وثمت ورب  
ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه  
الكسائي في معارج بلين ونحو ارجا لا والضمائر المرفوعة المتصلة بالبارز من  
حواص الافعال وايضا جوزا استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وليس



يقوي فعليتها ايضا ثم نقول انها بعد ذلك الاصل وهو كونه فاعلين مستقلين  
بفاعلهما كالمصارم فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موضوعهما في  
قوله والمؤمن العائدات الطير يسبحها وجود قطيفة فصارت بمعنى نعم الرجل  
رجل في غاية الجودة فكانه كان رجلا نعم اي رجل جيد فصارت اجزاء جملة بعد  
ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر قوله سوا عليهم انذرهم ام لم تنذرهم وقط  
زيد اقايا وكان زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يوم جمع الله الرسل فان  
الجملة في هذه الصور منسجمة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاول مبتدئا  
ما قبل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة  
مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علمية  
محمكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما سرف في باب  
علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رآوا الايات ليس يحسنه اي بدا لهم  
ابدانا سبحانه اياه وان كانت اسمية اعرب الجزاء بالاستحقة مفعولا ان كان  
مفعولا نحو علمت زيد اقايا واعرب الجزاء الاول باعراب الفاعل والجزء  
الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي  
الجزء ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جرهما لان اسم واحد  
لا يجر اسمين من دون اتباع ولما اقتصر على جروهما لم يكن لثانيهما اعراب  
مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني من سبب بعد الرفع تشبيها بالفعول  
واما الجملة التي هي خبرا لمبتدئا وما اصله الخبر كغيره كان وثاني مفعولي ظننت  
والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب  
على كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وليس مطرر انقول  
الا عرابي ما بشر بمولودة وقبل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصر  
بكاء وبزها سرقة وقولهم نعم السير على بيس العير وليس زيد بنعم الفاك  
وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كفرون  
والله ما لي ببنار صاحب اي بمفول فينذلك لان ذلك في نعم وليس مطر  
كثير بخلافه بنام صاحب وحكي قطرب بنعم الرجل على وزنه شديد وكذا

فقد

فهذه الحكاية ان صحت تويد كون نعم كالصفة المشبهة فجعل ما جامطا  
من نحو يا نعم المولي ويا نعم النصير ويا بيس الرجل على انه منادى وايضا يجوز  
دخول لام الابتداء او لام القسم عليها نحو ان زيدا بيس الرجل ووالله نعم  
الرجل مع انهما لا يدخلان الماضي من دون تدوير هذه الاشياء التي  
عزت الفرائض في انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما  
وجه الابتكاف ولا جرتون الجملة بمنزلة المفرد لم توسط بين جريهما لا  
ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل انتهى ما اردناه منه فاحسن  
قال في البسيط من قال يا سميتها فما بعدهم هو فاعل عندنا ينبغي ان يكون  
تابعاعندهم لنعم اماميد لا اورد طعيان فان معنى الحمد مع الرجل زيد انتهى  
فمع من نعم الرجل زيد اسم بمعنى الحمد مع الرجل زيد انتهى فمع من نعم الرجل زيد  
اسم مبتدئا وبني تتضمنه معنى الانشاء والرجل بدل منه او عطفيان  
وزيد خبر وعلي ما قاله ابن العج في البسيط فالقياس جرو ما بعدهم ان كانا  
مجرورين كما في ما هي بنعم المولود وعلي بيس العير فالولد مرفوع على انه بدل  
اويان مقطوع او على الانباع على المحل بجعل البازاين فان قلت يحتمل انهم  
يروون ما استدلوا به بالجور قلت يرد ذلك ما ذكره ابن عصفور وقد  
سبق وكذا قول الرضي السابق ولو كانا كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا  
يتكلف ولينظر ما ذاق في قوله بنعم طير فانه ان جر طير كما هو الظاهر  
لزم اتباع نعم بنكرة اذا التقدير حينئذ بالمدح طير لكنه لا مانع من ابدال  
النكرة من المعرفة فراجع ذلك ويحذر ويبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد  
على القول بالاسمية فيحتمل ان يقال ان رجلا ممتيز عن النسبة التي تضمنها  
نعم بمعنى المدح اي الحمد مع من جهة الرجل زيد ويحتمل ان يقال  
انه حال **قوله** الثالثه يا مخاطبة اي صحة اتصالها بالمخاطبة وانما  
اختصت به حتى صح ان تجعل علامة عليها لانها فاعل والفاعل اذا كان ضميرا  
بارزا متصلا انما يتصل بالفعل لما تقدم واما قال المصنف يا مخاطبة ولم  
يقال يا ضمير لان هذه يدخل فيها المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون



فيه نحو اكرمى وفي الاسم نحو غلامى وفي الحرف نحو انى خلاف يا مخاطبة  
لا تكون الا فى الفعل وقد مر المصنف كالتأنيذ في الالفية تا التانيذ عا يا  
المخاطبة وعكس في الكافية حيث قال

للفعل تا الفاعل او ياء علم وقد ونا التانيذ ساكنا ولم

قبل وما في الكافية هو الاول لان يا المخاطبة علامة متفق عليها وتا التانيذ  
كما قال ابو جيان علامة مختلفة فهو يقدم المنتفق عليها وفي كما اورد ابن  
جماعة قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول بل الاول ما في الالفية لان المختلف  
فيه اهم بالبيان ردا على من نفاه ودفع التوهم انتفايه كما قبل به والحاصل  
ان المنتفق عليه اقوى ثبوتا والمختلف فيه اهم بالبيان لما ذكر في صحيح مراعاة  
كل منهما لكن الوجه الوجه اولوية مراعاة الثاني **قوله** وبهذه رد على  
من قال وهو الزمخشري ان هات وتعال اسماء فاعلين لا مفعولين وهما  
الامر فان قلت كيف يمكن القول باسميتهما مع حقوق اتصال الضمير البارز  
لها وكوثر من خصائص الافعال كما تقدم قلت اوجب ببناء ذلك على  
القول بان حقوق الضمير البارز لا يختص بالافعال كما ذهب اليه ابو علي  
الفارسي ووجه الرد قوله يا مخاطبة ولم يقل على من زعم كما سبق لار  
هذا له دليل في الجملة واعلم ان اخرها مكسورا بلا اذا كان الجماعة  
المذكور فانه يضم تقوله هات يازيد بمعنى اعطوا هاتى ياهند وهاتيا  
يازيدان او ياهندان وهاتين ياهندات كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا  
يا قوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ولا يقدح في ذلك قول الجوهري  
انه لا يقال منه هاتين ولا يبنى منه لان غاية ذلك انه ليس تام التصرف على  
ان غير الجوهري حكى انه يقال هات لاهاتين وهات ان كانت بين مهمات  
وما هاتين كما اعطيك وبهذا يعلم انهم لم يبيتوا الماضي والمضارع وقد  
اعترض بعضهم على ما تقدم من لزوم الامر بانه يد على ان هات لا يبنى  
الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى لهما ضى كحاطى وتقرى  
كصرىه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه قال

وله ما يعطى وما يهاتى اي ياخذ وان اخر تعال مفتوح في جميع احواله  
من غير استثناء تقول تعال يازيد وتعالى ياهند كما يقال اخشى واسى  
وتعالى يازيدان او ياهندان وتعالوا يازيدون وتعالين ياهندات كل  
ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا انى وقال تعالى فتعالين متعكن  
ومن ثم نحو الحمدانى في قوله وهو ماسور وقد سمع حمامة تنوح بقربه  
على شجرة عالية اقول وقد راجت بقربى حمامة ايا جارتا هاتى شعرت بجالى  
معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى ولا خطرت منك الهوى بمالى  
ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا تعالى اقسامك الهوى بمالى  
تعالى ترى روحا لذى ضعيفة ترذ ذى جسى يعذب بمالى  
ايضاح ماسور وتبقى طليقة ويسكت بحزون ويندب سالى  
لقد كنت اولى منك بالدمع مقله وتكن دمعى فى الحوادث غالى  
بكسر لامر تعالى ونباهات وتعال للمفرد المذكور على حذف حرف العلة  
والمفرد المونث والمثنى مطلقا وجمع المذكور على حذف النون وجمع المونث  
على سكون حرف العلة قال الراغب قيل اصل تعال ان يدعى به  
للانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان وقال بعضهم اصله  
من العلو وهو ارتفاع المنزل فكانه دعاء الى ما فيه رفعة كقولك غير ما غر  
تشرى للمفرد لله قال تعالى قل تعالوا انى ما حرم بكم عليكم وبزاد  
على ما ذكره المصنف من العلامات ما ياتى من قبول لم وزاد ابن الحاجب  
قد والسين وسوف واجواز مروان فلاح في مغنیه النواصب ولو  
وا حرف المحارعة وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز  
ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية الفعل والتعجب  
وفي سبيل المنظوم تخيير صيغة لاختلاف الزمان واقتصر المصنف  
على اربع علامات لارتقا اصوله الى اربعة **قوله** الرابعة نون التوكيد  
اي صلاحية اللفظ لاتصال نون التوكيد به على وجه الاطراء كما هو المتأدر  
في الاصطلاح من اطلاق الاحكام كما هو ظاهر فخرج دخولها على الاسم



فما سبق لا يقال يلزم الدور لتوقف معرفة الفعل على صحة دخول هذه النون  
 بمقتضى كونها علامة وتوقف معرفة طراد الدخول على معرفة كونه فعلا لا نافع  
 ذلك بل يمكن معرفة الاطراد وعدمه بدون معرفة النعيلة والاسمية بضبط المعاني والاطراد  
 على جامع الجمل بالفعل ووضع عدمه بما جامع الجمل بالاسمية وتلحق الامر بلا شرط والمضارع  
 بشرط مذكور في باب وقد تلحق الماضي وضعا للمستقبل معنى كقوله صلى الله عليه وسلم فاما  
 ادركن فاصدمكم الدجال وقول الشاعر  
 دامن سعدك لو رحمت ميتا لولاك لم يك للصبا جاجا  
 ولم يكد بها الماضي معنى لان الغرض بالتاكيد الحث على الايقاع والماضي قد وقع  
 فتاكيد بها تحصيل الحاصل واختصت بالفعل لانها وضعت للمبالغة في معناه  
 فلا تدخل الاعلية ولما لم يجر لان في التوكيد وان تختص بالاسم فينبغي ان  
 تختص بالفعل لانها لما اثرت في لفظة البناء وفي معناه التخصيص لا استقبال  
 وجب ان تختص به وقدمنا الفاعل ونا التانيث الساكنة لاختصاصها بماضي  
 المعنى وحقا اياه متصرفا وغير متصرف واشتركا لاخرين بين الامر والمضارع  
 وقدمنا الفعل على نا التانيث الساكنة لحقاها بالفعل فقط دون نا التانيث  
 الساكنة فانها قد تلحق الحرف قليلا وقدريا الخطابية على نون التوكيد تنكينا  
 على المخالف في فاعليتها التي بها تكون علامة **قوله** واما قوله اقبلت احضروا  
 اليهود فضرورة نادره جواب عما يقال ان هذه العلامة لم تنطرد **الاحتكام**  
 اذ قد وجدت وهنا لم يوجد الفعل وسوغ هذه الضرورة شبه الوصف بالفعل  
 وقابل هذا البيت ربه وقبله اريت ان جات به ابوذا رجلا وليس البرودا  
 اريت اصله اريت لكن حذف الهمزة تخفيفا قال الشاعر  
 صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما فزي في الحلاب  
 وقال ابو الاسود الدبلي اريت امرأكت ابله انا في فقال اخذني خيلا  
 وقال اخر اريت ان تمنعت كلام ليلى اتعق على ليلى البكا  
 والاملوذ بضم المصن الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعر بين الجموعة  
 والسبوطه يقول اخبرني ان جات هذه المرأة بشاب يترجى رجل الشعر

حص

حسن اللباس كالغصن الناعم اتا مر باحضار اليهود لعقد نكاحا عليه ينكر  
 وقوع ذلك منه قال اللعابي وتقايل ان يقول لا سلم ان في قوله اقبلت توكيدا  
 بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقبل انا فحذفت الهمزة اعتبارا بتمام ادغم التوئين  
 في نون انا على حد كذا ما والله ربي كما قبل فيه نعم القول بتاكيد الاسم بالنون  
 الثقيلة **قوله** باليت شعري عنكم حيفا اشاهر بعدنا السيوقا  
 متحتم ولا يتأتى فيه هذا الاحتمال وحيف ترخيم حيفه وهي قبيلة وحرف  
 النون المحذوف وهمنا بحث وسمان اسم الفاعل عند انصاف نون التوكيد به هل  
 بيني لشبهه بفعل الامر منه افتقد الالف فاعاد هذه النون اذ تلحقه بلا شرط  
 واما غير من الالف فانها لا تلحقه الا بشرط هذا ما لم ارفيه نصا ولكن  
 سمعت شيخنا يشهدون البيت الذي اوردته المصنف بضم اللام من اقبلت  
 ولما راقف عليه مضبوطا كذا في كتاب معتقدان ثبتت الرواية فيه على هذا  
 الوجه علم ان العربية لا تبني عند الحاق هذه النون المتصلة به لكن يسار  
 حينئذ لم اعرب مع قياما لمقتضى البناء انتهى وقيل تعلقت حركة الهمزة الى  
 التوئين قبلها وحذفت الهمزة فالتقى مثلاً فادغم احدهما في الاخر قال الشارح  
 وعليها اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على  
 وزان المقيس عليه وهذا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه  
 مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتكام انما يختص حيث كان  
 المعنى اقبل انا على الكلام اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تخطيه السوابق  
 والواحق فلا على ان المعنى قال والمعنى هل انتم قابليون فاجراه مجرب  
 تقولون انتم وبو خدمته ان الوصف هنا مستند الى ضمير جماعة المذكورين  
 على انه ليس كذلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع  
 الحذف وعلى الضم مع جماعة المذكور ولم افق على نص في ذلك لانهما كلام الشارح  
 وفيه امور احدهما ذكر ان يعتبر في المقيس الخ فيه نظرين وجهين  
 الاول انه يعتبر في القياس ان يكون على وزان المقيس عليه في علم الحكم لا في  
 غيرها وتذكر بعضهم ان القياس في العربية على اربعة اقسام حذفت عن علي

والاصل ان حيفه  
 وفيه حذف رضاء

ح



اصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد في امثلة الاول  
اعلال الجمع وتصحيحه حمل على المفرد في ذلك فقولهم قيم وديم في قيمه وديمه  
وزوجه وبثوة في ذوح وبثور ومن امثلة الثاني اعلان المصدر لاعلال  
فعله وتصحيحه لصفته كقمت قيا ما رقا ومت قروا ما واما الثالث فان نظير  
اما في اللفظ او في المعنى وفيه من امثلة الاول زيادة اوز بعد ما المصدر ربه  
الظرفية والموصولة لانها بلفظ ما النائية ومن امثلة الثاني جواز غير قاهر  
الزبد ان حمل على ما قام الزبد ان لانه في معناه ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا  
اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يعني عن الخبر ومن امثلة الثالث اسم التفضيل  
وافعل في التعجب فانهم منعوا فعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل  
التعجب ونزها واصلا وافية واما الرابع في امثلة النصب بلم حمل على الجزم  
بين فان الاول يعني الماضي والثانية يعني المستقبل الثاني في سلمنا ما ذكر لكن نقول  
ان الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر فان  
ابن عامر قرأ با ثبات الالف وصلا ووقفها والباء قول محذوف وصلا وبثباتها  
وقفوا وكفي ذلك في كون المقيس عليه على وزان المقيس عليه ثانيا ان في  
اعطا ما ذكر ما ذكر نظرا لجواز ان المتكلم جرد من نفسه نفسا كما ظهر  
ثالثا ما ذكره من ثبات الفعل الموكد بالنون على الضم مع واو جاعة المذكور  
لم اقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه ثانيا مع نون التوكيد وان  
تباشره واما ان تباه على الضم مع الواو وعلى الكسرة مع الياء فمعرفة في شيء  
ما وقفنا عليه فان كان الشارح اطلع على نقل في ذلك فسبحا وطاعة والافهم  
محال ترخف **فصل قوله** ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات  
التسع الواو فيه لا ستيناف لا للعطف لعدم تقدم عليه والمصنف عدل  
عن التعريف بالحرف وان كان اتم فائدة وأكثر تحققا لانه اصعب بنا ولا  
التعريف بالعلامة لانه اقرب واسهل بنا ولا والحرف بالحرف كلمة دللت  
معنى في غير ما فقط اي يحتاج فهمه منها الي ذكر غير ما خرج الاسم لانه يدل  
على معنى في غيره وهو النسبة يدل على معنى في نفسه والفعل لانه كما يدل

على

على معنى في غيره وهو النسبة يدل على معنى في نفسه وهو الحدث والزمان  
وتلك يخرج بغير ما تضمن من الاسم معنى في غيره كاسم الشرط فانه كما يدل  
على معنى في غيره وهو المعنى الحرفي يدل على معنى في نفسه فمن الشرطية دالة  
على شيئين احدهما الشخص المعقل وهذا هو المعنى الذي هو به اسم لانه معنى  
في نفس الكلمة كما في قولك انسان وهو معناها التوضي والثاني معنى الشرطية  
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها وهو معنى عرض لها  
لتضمنها معنى الحرف ولم يلزم من ذلك انها على هذا المعنى ان تكون حرفا لان  
الحرف ما دل على معنى في غيره فقط لا يقال تعريف المصنف للحرف بما ذكره  
تعريف بالاعم لصدقه على الخط والجملة فانها لا يقبلان شيئا ما ذكر لان جنس  
هذا التعريف هو الكلمة بقرينة كون الحرف من اقسامها فاحاصله ان الحرف  
كلمة لا يحسن فيها شيء من العلامات التسع وتعريف المصنف منقوض بكيف  
فانها لا يحسن فيها شيء من العلامات التسع الا ان يريد بالاسناد اليه ما  
يعمل الاسناد اليه في اللفظ او في المعنى كما في قط فلا يتحقق لا يقال بل  
يحسن في الجرح كما في المعنى عن بعض العرب على كيف يتبع الاحمر من كان  
الجرح عند المصنف كما تقدم ليس دخول حرف الجرح بل الكسرة ولا كسرة  
ههنا وقد تقدم ان ما في محل جرح لا جرفيه وان معنى كون اللفظ في محل جرح  
انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرولا لفظا او تقديرا فاجزم بمتحقق  
في المجرور ومحل خلاف الحرف قبل وكان عليه ان يريد فيه اخرا خارج  
اسماء الافعال وكيف وقط وخودك كما قال ابن الناطم ولم يدل على  
نفي الحرفية دليل اي كان يقع الكلمة احذر كني الاسناد فانها جيبند يتقي  
عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم اصل والحقاق به عند  
التردد اوي فكيف ليست حرف لتركيب الكلام منها ومن كلمة اخرى والكلام  
لا يتألف من حرف ومن كلمة اخرى وليست فعلا لان لكل من انواعه هية  
تخصه فاما في مخصص في موازن فعل بفتح العين وكسرها وضم  
وشده غير اصل والمضارع يبدأ بحرف المضارعة وليس في كنف الامر له



صبيغة وخصوصية منتفيتان في كيف فتعينت اسميته وتساهل المصنف  
في تعبيره بعلم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول والافتقار للحسن لا ينافي  
صحة دخول شيء من العلامات على قبل والاولي حذف قوله النسخ لان العلامات  
ليست مخصصة فيها ولا يلزم من عدم قبوله هذه العلامات عدم قبوله جميع  
العلامات والمصنف تبع في ذلك عبارة النظم فانها تقتضي ذلك ولذا قال  
الشايطي كلامه يدل على ان تلك الخواص لم يشد عنها شيء فعملك باختيار ما التزم  
عبدته وقد قال حفيده براده لا يقبل شيئا من علاماتهما والاولي ان يقول بان  
لا يحسن فيه شيء من علاماتها لان العلامات ليست مخصصة فيها ذكر ويلزم من عدم  
قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات انتهى وفي اقتضاء عبارة النظم  
لذلك نظر ظاهر وقد يقال لعل المصنف لم يطلق العلامات حتى يشمل غير  
المذكورة لان فيه احوالة على مجزول ولانه لا يحسن التعريف به لانه يقتضي  
ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المتناهي فيه له ويعلم انتفا  
تلك الامور من الكلمة وفي هذا من العسر ما لا يخفى فيه وان امكن الجواب بغير  
ان فيه احوالة على مجهول بل الحال عليه امر ظاهر معلوم باطني تامر  
غاية الامران الحال عليه غير المذكور وذلك لا يصح والحالة ليست بازدي  
من الايمان بضمير الغيب مع ان الواجب فيه رجوعه للمعلوم لا للمذكور  
بل لقابل ان يقول لا محذور في الحوالة هنا على المجهول وقايدتها ان المبتدئ  
اذا راجع العلم علم منه ما لم يذكر من العلامات وكفى هذا اقباده وبان  
المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ انما هو استفادته منها في الجملة  
للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الاكبر وغالب الالفاظ التي لا تقبل  
شيئا من العلامات المذكورة حروف فيستفيد حروفه كثير من الالفاظ  
بانتفا العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يصح  
انه قد خطى باعتقاد حرفية بعض الالفاظ لا انتفا العلامات طاهر الله  
ذلك بالنسبة لغيره وكما لو خطا في غير ذلك فان المبتدئ مظنة الخطا  
اذا استقل بالآخذ على ان المبتدئ قطعها لا يستغني عن التوقيف للقطع

بعض

بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف  
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتقت عنها العلامات المذكورة  
مع عدم حرفيتها وقد قال المصنف هذا التعريف في تعريف الناظم الحرف غير كاف  
قال نحو قطع قولكم ما فعلته قط لا يقبل شيئا من العلامات وهو اسم باتفاق قال  
ولما راي ابن الناظم ورود ذلك زاد في التعريف قوله ما لم يقم على نفي الحرفية دليل كما في  
قط فانه محذور عنه في المعنى اذ هو بمنزلة الزمان الماضي من حركة الزمان ما فعلت  
هذا فيه وقال في موضع اخر كم من كلمات لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة  
وليست حروف بالاتفاق كما فعل في التعجب وظار علا وحاشا اذا نصبت  
ونزال واخواته لا تقبل شيئا من العلامات الا انها تشد فان انتقت الحرفية اذ  
الحرف لا يسند وتعينت اسميته لان الاسماء هي الاصول فكان اللاحق بها عند  
التردد اولي انتهى وهذا الذي قاله يرد عليه مثله ويمكن الجواب اما روي  
فبان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ الى اخر ما سبق على ان تقييد العلامات  
بالمذكورة ممنوع ان اراد المذكورة في المتن كما هو الظاهر وصرح به هنا حيث قيل  
بالنسخ فان كلام الناظم لا يقتضي ذلك وانما اراد بان الحرف سواءها انه لا يقبل شيئا  
من علاماتها الثابتة اياها مطلقا وجيند لا يخرج عن ذلك شيء من الحروف ولا  
يدخل فيه شيء من غيرها واما ما ينافي بين جعل التمثيل المذكور قيداً في التعريف  
كما جعل ابن الناظم قوله السابق كما ستعلم فيلزم في تعريف الكلام والتقدير والحرف  
مغايرته في عدم قبول العلامات المذكورة مغايرة كما تمغايرة هل وفي ولم في  
عدم قبولها الاسناد الى معناها واسنادها الى غيرها محذور ذلك وجيند يخرج  
الجملة وكونها عن تعريف الحرف بانها تقبل اسنادها الى غيرها ولا تستبعد شيئا  
مما ذكر ان استحضرت ما اعلمه اهل الفنون والمصنفون في المسامحات  
بامثال ذلك بل وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع صنيعهم واما ثانيا فغاية  
ما يلزم من هذا التعريف من قبيل التعريف بالاعم وقد اجاز المتقدمون لانه  
يستفيد به التمييز في الجملة ولا يخفى ان بعض هذه الاجوبة يمكن الجواب عنها  
كلام المصنف هنا فان قيل علامات الاسماء والفعل حروف فلا يكون عدمها

ن



علامة الحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب سارج الباب بان الحرف له  
 جھتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانيه يكون عدله علامة  
 للحرف لان الاولي فلا دور ولا قبل ولا يخفى ان المصنف لم يعبر بالحرف في علامات  
 الاسم ولا في علامات الفعل بل عني امور مخصوصة يمكن معرفة كل واحد  
 ومعرفة ما قبله بدون معرفة كونه حرفا وان كانت في الواقع حرفا فيمكن  
 معرفة ال ونا الثانيه مثالا بدون معرفة حرفيتها ومعرفة ان ما انتهى عنه  
 العلامات التي هي منها حرف وان لم تعلم حرفيتها ويمكن معرفة انها حرف  
 بانقائها العلامات التي هي منها غير حرف لان يقبلان نفسها فحرفا ما علمها من الحروف  
 بانقائها مع اتفافية العلامات عنه لا توقف على معرفة حرفيتها ومعرفة حرفيتها  
 بعدم قبولها لغيرها من الحروف لا توقف على معرفة حرفيتها وبعدم قبولها  
 لنفسها فانه لو قيل يعرف الحرف بعدم قبول قد يعلم ان قد عرف لعدم قبولها قد من  
 غير لزوم محذور ولا احتياج لتاويل فان قيل كيف دل استفا قبول العلامات على  
 اتفافية الفعلية والاسمية مع ان العلامة ملزومه لا لازمه فهي مطردة ولا يلزم  
 انكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم قلت لانها  
 مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم  
 من جهة كونها شرط لازما لان جهة كونها علامة اذا الشرط يلزم من عدمه  
 العدم وكون الشيء سببا وشرطا في حالة واحدة بعيد لتنا في مفهوميه فكيف  
 يجتمعان على شيء واحد وقد يقال نحن في غيبة عن ذلك لجواز ان يكون ما  
 قاله مبنيا على ان هذه شروط قد قاربت الاسباب فصح الاستدلال على  
 الوجود باعتبار ما استقر لها عند هم من مقارنة الشرط للاسباب كما صح الاستدلال  
 بالعدم على عدم نظر الكونها شروطا فليتأمل ويمكن الجواب بانها شاملة لافراد  
 الاسم والفعل فيلزم من عدمها العدم ونظير جعل الحاجة عدم العلامات  
 علامة الحرف جعل واضع الخط علامة الحاء اخلاوها من النقطة لانه لما  
 وضع صورتها وصورة الجيم والحاء متحدة واراد الفرق بينهما جعل للجيم  
 نقطة سفلى والحاء نقطة عليا فميزت كل منهما عن الاخرى وجعل اهل الحاء

من

النقطة علامة لها فاما اشبه شيء بالجيم والحاء وهو اشبه شيء بالحاء المعلقة وقد  
 قام الاجماع على ان الحرف علامة عدميه واما الخلاف في العلامات الوجودية  
 قال بعض المتأخرين وعندني لا نزاع في جواز ذلك بالنسبة الى الحرف واما التوا  
 المذكور في وقوع ذلك الجاز ولا نزاع ان العدم المطلق لا يكون علامة لواحد من  
 الكلمات الثلاث ولا نزاع ان العدم الاضافي يكون علامة لكل واحد منها ولا  
 نزاع ان الوجودي يكون علامة للاسم والفعل وقيل واما لم يوضع الحرف  
 علامة وجوديه كقسيمه لانه في نفسه علامة فلو وضع له علامة لزم الدور  
 والتسلسل **قوله** كهل وفي ولم قدم هل علي في ولم دخلوها على النوعين كما ساق  
 في اقوي تصف فامنها لاختصاص كل منها بنوع بل لم يصنف وهو المختار  
 ولو قيل ان ما جعل موجبا للتقدير بما ينبغي ان يكون موجبا لنا خبره لم يسعد  
 بالتقديم اذن اتفاني لا قصدي ويقال في هل ابدالها بها من وهي  
 حرف استفهام لطلب التصديق **قوله** وقد استبره هذه المثل قد  
 فرق السعد التقنا زاني بين جمعي القلة والثلاثة بان جمع القلة من الثلاثة  
 الى العشرة وجمع الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة  
 النهاية لان جهة المبدأ بخلاف ما ذكره بعضهم فان الفرق بينهما من  
 جهة المبدأ وكلام السارج مبني عليه والمثل جمع مثال جمع كثر وجمع جمع  
 قلة على مثله وتقدم بيان معناها **قوله** فان منها ما لا يختص بالاسماء ولا  
 بالافعال فلا يعمل مقتوض بما ولا التافيتين العاملتين عمل ليس فان خبرها لا يلزم  
 اسميته وقد جاب بان محل عدم عمل غير المختص ما لم يشبه بفعل وما ولا المذكور بان  
 شبهة ليس وجيذا فيفيد فيقال ما لا يختص ولم يشبه بالفعل لا يعمل وجعل القيل  
 في كلام المصنف قيدا والتقدير ما لا يختص بما ذكره كانه كهل في عدم التشبيه  
 بفعل ومفيد في التبيه على ذلك وبان معنى قوله فلا يعمل وبان معنى جوشي ان  
 حقه وقاعدته ان لا يعمل شيئا **قوله** كهل يقول هل زيد اخوك اشار بالمثل  
 الى ان دخولها على الاسماء مفيد بان لا يكون في حينها فعل كهذا المثال فان وجد

ع

وذكر العلامة الكرماني في شرح مجمع  
 البحاري تبعا لادام الحرف ان هذا  
 الفرق انما هو في التكرار فاذا  
 عرفت الجمع باللام فالقلة كاللثة  
 فتفحص على غير ذلك



في جزها فعل اختصت به فلا تدخل الاعليه ولا يجوز ان يفصل بينها وبينه شيء  
 فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر وفاقا لسيبويه فقوله في باب الاستغفار الجب  
 نصب اسم الاستغفار اذا وقع بعد ما يختص بالفعل كهل زيد ارايته لا يخالف هذا  
 والمزة في عدم الاختصاص كهل قال الرضي الا ان المزة تدخل على كل اسمية  
 سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل  
 نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك ان اصلها ان تكون بمعنى قد فقد قيل اهل  
 قال اهل عرفت الدار بالخيرين وكثر استعمالها كذلك ثم حذف المزة لكثرة  
 الاستعمال استعمالها عنها وقد جاز على الاصل نحو قوله تعالى هل اتي على الانسان  
 اي قد اتي فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على المزة فان  
 رات فعلا تذكرت عهود ابا الحجي وحت الى الالف المجهود وعانقته وان لم  
 يره في خبرها نسبت عنه ذ اهله انتهى ومع وجوده ان لم يشتغل بغيره لم  
 يقتنع به فقد رابوها والافتحت به فلا يجوز في الاختيار هل زيد ارايت  
 بخلاف هل زيد ارايته وقد مراد بالاستفهام بها النفي نحو هل جزا الاحسان الا  
 الاحسان اي ما واختلف في مجيها بمعنى قد في ثبته جماعة وفسره قوله تعالى  
 هل اتي على الانسان اي قد وانكره اخرون منهم ابو حيان قال لم يرقم على ذلك دليل  
 واضح انما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب  
 ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال بعضهم كانه مخشري انه معناها ابد او الاستمرار  
 المفهوم منها من مئة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرئت بالهزة **قوله**  
 ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيه منقوض بلاهي التعريف والابتداء على القول بان  
 الثانية خاصة بالابتداء قيل فكان عليه ان يقول ان لم يكن كالجز منها ليلاد  
 عليه لام التعريف على انه ينتقض بلام الابتداء على القول بانها خاصة بالاسماء  
 بل بالابتداء كما عليه ابن الحاجب وجماعة لان لام الابتداء ليست كالجز اذ تقع  
 ما قبلها من العمل فيها بعد ما كملت لزيد قائم وقد يؤولون ان ما اختص  
 بقيل عمل فيه العمل الخاص ويرد عليه ان واخواتها فانها تختص بالاسماء  
 الرفع والنصب وهما عامان خاص وجاب بان المراد ان ما اختص بقيل ولم

قوله هل عرفت الدار بالخيرين  
 بفتح الف المجهود وتشديد الباء المكسورة  
 والياء ما قبله ساكنة وتقبل يدعي جديده  
 الا برش

يشبه

يشبه بالفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما  
 صرحوا به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسم لان خبرها يكون فعلا لانه لا بد لها  
 من اسم فاسمها لا يكون الا اسما واما خبرها فقد يكون وقد لا يكون وكيفي هذا في  
 الاختصاص ثم انهم قيدوا ايضا بان لا يكون كالجز احترازا من ان المعرفة وحرف  
 التنبيه فيحصل ان يقال ما اختص بقيل ولم يكن كالجز ولم يشبه بالفعل عمل  
 العمل الخاص وان تحيل فيما عمل العمل الخاص من انه يشبه الفعل لا لم يرد لان المراد ان  
 يقصد تشبيهه واعل هذا الذي تحيل لم يقصد تشبيهه وان كانت المشابهة  
 في نفس الامر كما قاله شيخنا **قوله** ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيه منقوض  
 بادوات التخصيص وحروف المضارعة وقد والسين وسوف قيل فكان عليه ان  
 يقول ان لم يكن كالجز منها ليلاد وقد والسين وسوف وحروف المضارعة  
 وفي صدق على هذا على قد وسوف نظرا لا يظهر كونها كالجز من الفعل وحينئذ مراد  
 اذ قد اختصاصا ولم يعمل فليتا مل وقد يجب جعل التمثيل في كل من الانواع قد افلا  
 يرد شي **قوله** نحو لم يلد ولم يولد قال الرضي لولا كراهة الخروج من اجماع النحويين  
 لجاز ان يدعي في المضارع المسمى مجزوما الشاعلى السكون لان عمل ما يسمى جازما لم  
 يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك ان اصل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون  
 ساكنة الاخر **فصل قوله** الفعل جنس اي اضاف تحت ثلاثة انواع الخ  
 اشارة الى ما كان ينبغي لنا ظم ان يفعله فقد عيب عليه من جهة ذكر علامات اقسام  
 الفعل قبل العلم باقسامه والمعاد ان تعلم الا قسما او لا بالقابها ومجراتها ثم تذكر  
 علاماتها ومن جهة ان المصراع الثاني ليس له تعلق بالمصراع الاول وهو من عيوب  
 الشعر واجاب عنه شيخنا رحمه الله تعالى بمنع ما قيل فيه بل ذكر اقسام الفعل في  
 ضمن ذكر علاماته اختصارا فقد ذكر الامر من معا والحامل عليه قصد الاختصار  
 وهو صنيع حسن مطلوب في المختصرات واورد على الناظم ما يرد مثله على  
 المصنف انه فصل بين علامات الفعل واقسام الفعل بذكر الحرف وكان اللابق  
 خلافة وان يؤخر ذكر الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافية الكبرى والعمدة  
 واجاب عنه شيخنا بان هنا تقسيمين اصليا وفرعيا فالاول تقسيم الكلمة

ن



الى الاسم والفعل والحرف والثاني تقسيم الفعل الى المضارع والمضي والامر ولا يخفى ان  
 المناسب البداة بعلامات اقسام التقسيم الاول كما ان المناسب البداة بالاصالة  
 ولما كان الحرف من جملة اقسام التقسيم الاول كان المناسب تقديم بيان علامته على  
 بيان اقسام التقسيم الثاني وعلاماتها فانصل بين علامات الفعل واصنافه بذكر  
 الحرف لهذه الكمة الحسنه الدقيقة وبعبارة اخرى انما اخرج تقسيمه الى هنا لان المناسب  
 تمييز الاقسام بعضها عن بعض ولا تم تقسيمها بعبارة اخرى هذا التقسيم ثانوي  
 فحقه ان يتاخر عن التقسيم الاول وتغيير اقسامه اذ يحجز التقسيم بدون غير الاقسام  
 لا فائدة فيه فكان التقسيم الاول مستتبعا لبيان علامات اقسامه فلما قدم معه  
 وما ذكره المصنف من ان الفعل ثلاثة انواع هو مذهب جمهور البصريين وما  
 الكوفيين والاختلاف لا انه نوعان باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتم  
 ظهروا المصنف في المعنى وقواه كما سيأتي **قوله** احدها اي اولها عدل عنه المصنف  
 لما تقدم **قوله** المضارع من المضارعة وهي المشابهة من الضرع كان كلا  
 الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فاما اخوان رضاعا **قوله** وعلامته ان يصح  
 ان يلي امرائهم على غيرها لانها اشهر عوامله وان لها امثلا جاه بتغيير معناه  
 الى الماضي حتى صارت تجزئه كما قاله الرضي لا يقال فيه دور لان معرفة المضارع  
 متوقفة على معرفة صلاحيته لان يلى لم يبق بعد ما من غير فصل ومعرفة الصلا  
 المذكورة متوقفة على معرفته لان المراد بصلاحية لان يلى امر استقامة المعنى  
 وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة ان  
 ما ولي لمضارع **قوله** والافصح فيه فتح الشبهين لاضم انظر وصف  
 الحركات والسكون بالفصاحة منه اي وجه من وجوه الفصاحة التي تتعلق  
 بالمعزود وهل هو باعتبار الرجوع الى الخلو من التنافر والغرابه او بحاله  
 القياس بساطة او باعتبار ملاحظة التركيب من ذلك وهل المقصد الذي يسط  
 بالفصاحة يتناول ما ذكر محل بحث وتامل وقد يقال مرادهم من وصف الحركات  
 او السكون بالفصاحة وصف اللفظ المتحرك او الساكن بها لان الفصاحة  
 للمفرد او الكلام او المتكلم **قوله** والافصح في الماضي شئت بكسر الميم لفتحها

قال

قال الشارح والحاصل انه كان باب فزع يفرح ونصر وينصر والاول افصح من  
 الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث اخرج بحجبه من باب نصر ينصر وقال انه  
 خطأ انتهى والمصواب وروده ومن حكاها الغراوان الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي  
 ومن حكى هذه اللغة يعقوب وغيره فلا عبرة بتخطية ابن درستويه العامة في النطق  
 بها **قوله** لمشايعته للاسم اي في الابهام والتخصيص وقبول الامر الابتدائي  
 على حركات اسم الفاعل وسكاته وقد يقال ذكره في باب الاضافة ان المضارع لا يكون الا  
 اسما لانه يستفيد من المضارع اليه تعريفا وتخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم  
 فيشكل على قولهم هنا الفعل يشبه الاسم في التخصيص واجيب بان ما هناك حكم على  
 المجموع اي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم وان ذلك لا يكون اصالة الا فيه وقيل  
 لمشايعته للاسم المصوغ للفاعل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجرا بانه  
 عليه في الحركات والسكات وعدم الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والروايد  
 وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلا من كل واحد منهما ياتي  
 بمعنى الحال والاستقبال قال الشارح طي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى  
 وعلت التسمية في هذا وان تسميته بالخفا فيه **قوله** ولهذا الشبه  
 اعرب رد ابن مالك ما تقدم اما الاول فلان الماضي يقبله تقول ذهب زيد فيحتمل  
 قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثاني فلان الاسم والماضي  
 يشتركان في قبول الامر اذا وقع جوابا للو واما الثالث فليس بطرد ولرسلم فاللفظ  
 يجري ايضا على الاسم كخرج فهو فرح واشتر فهو اشتر وعلب غلبا وجلب جلبا  
 ثم جعل وجه الشبه المقتضى لاعرابه اثنوا المعاني المختلفة عليه كالاسم ومن  
 شرط العلة ان تكون هي الموجبة للحكم في المقتضى عليه تقول ما احسن زيد فيحتمل  
 النفي والتجب والاستفهام فان اردت الاول رفعت زيدا والثاني نصيبته والبا  
 جرته فلا بد ان تكون هذه العلة هي الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول  
 لا تأكل السمك ولتشر البني فيحتمل النفي عن كل منهما على انفراد وعن الجمع بينهما وعن  
 الاول فقط والثاني مستأنف ولا يبين ذلك الا لاعراب بان تجزم الثاني ايضا ان  
 اردت الاول وتنصبه ان اردت الثاني وترفعه ان اردت الثالث قال وهذا



ث



اولي من قولهم انما اعرب لشبهه له في تلك الاربعة فان المشابهة له بمعر عما جي  
بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة فيها اعتبرته وحاصل ما ذكره ان ما ذكره  
ليس بتمام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور وعبارته في التسهيل  
فيما اي الفعل والحرف الا المضارع فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له اي  
للأسم فاعرب قال الدماميني وذكر الشبه هنا فاسد بل الجواب هنا عين الواجب  
هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب الاسم على ما ذكره هو القول للمعالي المختلفة  
بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل لان الوجود شبهه وانما يصح قوله  
لنوص على تلك المختلفة باسمائها انتهى وحاصل ما ذكره ان ما ذكره ليس بتمام في نفسه  
وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب في اعراب  
الاسم حتى يترتب على شرونها في المضارع اعرابه لان شرط الجامع ان يكون هو سبب  
الحكم قال شيخنا رحمه الله تعالى ولما كان قوله ذهب انها ليست سبب اعراب الا  
انه يصح الاحتاق بسبب المشابهة في على طريق قياس الشبه انتهى وقياس الشبه  
هو الجمع بين الفرع والاصل بوصف مع الاعتراف بان ذلك الوصف ليس علة الحكم  
بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم انتهى ولك ان تقول لا يصح لقياس  
الشبه مع امكان قياس العلة وهو ما جمع فيه بالمناصب بالذات كما ذكره شيخنا في  
شرحه الكبير على شرح وروايات امام الحرمين ويمثل الجواب عنه بان علة اعراب  
الاسم تواردها في مخصوصة هي الفاعلية والمفعولية والاضافة على ان يرد على ان  
مالك كما قال شيخنا امران احدهما ان ما بين به الشبه ياتي مثله في الماضي مع انما اعرابه  
قطعا وذلك لانك اذا قلت مثلا ما صار زيد واعتكف احتمل نفى الفعلين ونفي الاول  
مضاجبا للثاني ونفي الاول وانثابه الثاني فكان ينبغي اعرابه لذلك لوجود  
الشبه الذي هو السبب في اعراب المضارع على قوله والثاني انه وافق غيره على ان  
السبب في الحاق الاسم بالحرف في البناء مشابته له في الوضع مع ان وضع  
الحرف ليس هو علة بنايه وانما هي استغناؤه عن الاعراب كما قرره في رد عليه نظا  
اعتراضه عليهم هنا كما كان جوابه فهو جوابهم لا يقال ما ذكره هناك مبني على  
طريقة غيره اما على طريقته فيجعل سبب البناء هو الاستغنا لاننا نقول هذا غير

ممكن

ممكن لان الاسماء التي بنيت لمشابهة الحرف محتاجة للاعراب وطحا فلا يمكن  
ان يجعل سبب بنايتها الاستغنا المذكور فليست مل وكان المصنف المصنف  
المشابهة ليكون كلامه جاريا على قول ابن مالك وقوله غيره فان قيل لم كانت  
هذه المشابهة توجب للفعل نقل الاعراب اليه من الاسم ومشابهة الاسم  
للفعل توجب ضعف اعرابه لا بناه وهلا عمل بعكس الحكم قلت لان مشابهة  
الاسم للفعل بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذا الفرعية ليست من  
خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكافؤ وكذا اثبات  
الفرعية في الاسم التي لا تنصرف بسبب هذه العلة غير ظاهرة فان قلت لم كان  
اعطاء الفعل هنا حكم الاسم اولى من العكس مع ان الفعل لما شابه الاسم فقد  
شابهه الاسم ايضا قلت لان الفعل تطهر على الاسم فيها هو من خواص الاسم  
وليس ذلك لمطلقا المناسبه بينهما **قوله** واستحق التقدم في الذكر على اخويه  
اي الماضي والامر على تقدير المضارع على اخويه بامور منها ما ذكره المصنف  
من انه شبه الاسم الذي هو اشرف الكلمات في امور لفظية وامور معنوية كما  
نقدم ولا يمتري عاقل في ان مشابهة الاشرف تفيد شرفا وان شبه الاشرف اشرف  
بالاشبهه فينبغي للشخص ان يتخلى بالاصناف الجميلة ليحصل له التقدم على اقرانه  
ومنها انه محروم والمعرب اشرف من غيره ومنها ان حدث المضارع سابق في  
الوجود حقيقة لان الحدث يكون مستقبلا ثم يحضر فيصير حاله ثم ينقطع فيصير  
ماضيا فحدث الذي يعبر عنه بالمضارع سابق حقيقة على الحدث الذي يعبر عنه بالماضي  
بل لا يعبر بالماضي الا عن حدث منعدم بخلاف المضارع فانه يعبر به عن حدث  
يتم في الحقة وذلك اذا كان للحال وما يبدل على معنى متحقق ولو في الجملة  
شرف بالابدال الاعلى معني معدوم لان الوجود اشرف من العدم فسبق المضارع  
بوجود المعنى حقيقى فاعتباره اولى من اعتباره سبق الماضي بالطريق الذي  
ذكره الاصنافي لانه تشبهى لا حقيقى وسياتي بيانه وقدم في القطر والتشديد  
الماضي على المضارع كما صنع الناظم في العدة والكافية لرعاية الوجود دلال  
كل حادث مسبوق بمراد ثم بان نقول ثم يكن قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه



ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بالماضي  
التقدم والمضارع لشبهه بالماضي فوقع الوسط والامر لشبهه بالماضي فوقع الاخر ذكره الاصحاب  
ولان الماضي متفق على اصله والمضارع قبله فوقع عند وما قيل من ان المضارع  
قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال كذا قاله الشوطي  
ثم ذكر بعد ذلك عن ابن هشام ترجيح المزيدي والمشتري حقه التاخير عن المجرد  
والنص والمضارع مشترك وملازم للزيادة انتهى وحاصل ترجيح تقديمه باربعة امور  
غاية ترتيب الوجود بالطريق الذي قرره والاتفاق على اصله وعدم ملازمته  
للزيادة وعدم اشتراكه والحصر في قوله وما قيل من ان المضارع قد مر لشرفه بالماضي  
فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب من الافعال جميع بل غير صحيح قطعا بل لا يتوقف  
عاقلة ان الاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع عنه مانع ولا مانع هنا على  
ان ذكر الفعل وتقسيمه انما هو توطيد للبحث عن اعرابه وبنائه كما لا يخفى على من احسن  
النظر فالمقام مقام التوطيد لذكر المعرب من الافعال فهو مقام ذكر المعرب في  
الجملة وكل الامور من الوجودين والمتقرب الوجود خير من المعلوم وان سبق له  
وجود فالدال عليه اشرف من الدال على المعلوم وعناية المولى سعد الدين في شرح  
تصريف العزري وقدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبلي والحال ولا اصل  
بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة  
واصاله ما حصل هو منه واشق انتهى قال شيخنا شيخنا هذه القليلة لا شك فيها بحسب  
وجود ذات الزمان الذي لم يوجد والذي هو وجود واما بحسب الاتصاف  
بالماضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال  
وعند وجوده بالحال وبعد انقضايه بالمضي وقيل منصوب على الظرفية توسعا  
في جعل الزمان مظهرا لزمان اخر انتهى هذا وقد يقال ان اريد القبلية باعتبار  
وصف الماضي والاستقبال بالحالية فان اريد باعتبار ذات واحد من  
الزمان كيوم الخميس فالامر بالعكس فان الذات الواحدة توصف بالاستقبال  
قبل وصفها بخبره وبالحال قبل وصفها بالمضي وان اريد باعتبار ذوات كيوم الخميس  
مع الاربعاء والجمعة فلا ترتب في الاتصاف بالاولويات الثلاثة فانه في يوم الخميس

بحق

بحق اتصافه بالحالية والاربعاء بالماضي والجمعة بالاستقبال فوقع واحدة  
وان اريد القبلية باعتبار الوجود فان اريد ذلك باعتبار ذات واحد من الزمان  
لم يتصور فيها قبلية فان يوم الخميس مثلا حتى وصفه بالحالية موجود وحسب  
وصفه بالاستقبال والماضي معدوم وان اريد ذلك باعتبار ذوات فقلت قبلية  
الماضي للحال والمستقبل صحيح فعلم ان مراد المولى سعد الدين القبلية باعتبار الوجود  
الخارجي المراد بها بالنسبة لذوات ثلاثة لا باعتبار ذات لانه لانه قبلية في  
الوجود ولا باعتبار الاتصاف لانه لا قبلية للماضي بل لا اعتبار مطلقا  
بالنسبة لذات ولا بالنسبة لذوات فلا يرد ان كل حادث فهو قبل حدوثه  
المستقبل فاذا وجد صار حالاً واذا انقضى صار ماضياً لانه اعتبار ذهني قائل  
لذا فاده شيخنا رحمه الله تعالى والمراد بالزيادة في قول المولى سعد الدين لانه  
يحصل بالزيادة على الماضي هروفت المضارعة وكونه زائدا على حروف الماضي  
ظاهر في مضارع غير الماضي المبدوء بهمزة وصل واما في مضارعة فانه يعاد  
الهمزة وقوله ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة بشكل بالضرورة وتعدان قبل  
باشتقاق تقدم من القصور وتقدم في التسهيل الماضي ثم الامر ثم المضارع وكذا  
المصنف في بعض كتبه قال ووجهه ان المزيدي والمشتري حقه التاخير عن المجرد  
النص والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرده الماضي اكثر من تجرده  
بقال ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي رعاية لترتيب ازمته  
خارج اذ كل الافعال مستقبلي قبل وجودها ثم توجد فتكون حالاً ثم تنقضي  
فتكون ماضية انتهى وعلى ما ذكره المصنف هنا فوجه تاخير الامر ان كلامه عليه  
السلام ومثله في كونه على معنى المضارع ولم تقبل لم في اسم اشار الى ما كان  
يسمى لنا ظم ان يفعله فقد اعترض عليه بانه كما ينبغي كون الكلمة الدالة على  
الطلب فعل امر عند انتفا قبول الوجود كذلك ينبغي كون الكلمة الدالة على معنى  
المضارع فعلا مضارع عند انتفا قبول لم كانه بمعنى التوابع وان بمعنى التوابع  
وينبغي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفا قبول التوابع  
كهيأت بمعنى تعذر وشتان بمعنى انزق ففهم ايضا اسما فاعال فكان الاول



ان يقول وما يري كالفعل معنى وانحرل عن شرطه اسم نحو صه وجبهل  
ليشمل اسما الانفعال الثلاثة واجيب بانه انما اقتصر في ذلك على فعل الامر كالتنحج  
اسم الفعل بمعنى الامر وقوله بجيبه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه قال شيخنا  
رحمه الله تعالى وجاب ايضا بانه ترك ذلك باختصار مع العلم باسمه ما ذكر من بابيه  
وانما خص الامر بالتعرض للمفهوم علامته لانه لما ذكرها مركبة خشي توهم تركيبتها فيه  
على تركيبها ببيان محترز احد الجزين هذا وقال شيخنا ينتقض اي قوله المصنف ومضى  
دلت كلمة الى قوله فهي اسم بخوي في يارب فافها نايه عن ادعوه وهي حرف الا ان يراد  
بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيها حينئذ نظر لان الوضع وضع ياء للدعا  
والجواب الصحيح ان يراد بقوله دلت الدلالة بالهيبة لا بالمادة فلا نقض بها  
انتهى وقوله في اسم اي لا فعل ولا حرف وهي اما اسم لوصف كضارب الا ان اوعدا  
او لفعل وان دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة قال الرضي لان صيغتها  
مخالفة لصيغ الافعال ولاها لا تستصرف تصرفها ولدخول الثنون على بعضها  
وقال في حد الاسم غير مقترن باحد الازمنة بالوضع الاصل ثم قال ان ذلك في سماء  
الافعال ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما جى في بابها وقال في بابها ان  
منقوله وذكر ما نقلته عنه وانما دل انتفا قبول لم والتا والنور على انتفا الفعلية  
مع كون هذه الاحرف علامات والعلامات مقلد ومه لا لازمه فهي مطرحة ولا يلزم  
انحكا سها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مسموعة  
للانسان في كالاتسان وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منها نفى الاخر بخلاف الاسم  
وقبول النداء فان قبول النداء علامته للاسم ملزومه وهي اخص منه اذ يقال كل  
قاب للنداء اسم ولا عكس وهذا هو الاصل في العلامة واجيب ايضا بانها مع كونها  
علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة  
كونها شرط لا زم لا من جهة كونها علامته اذ الشرط يلزم من عدمه العدم  
**قوله** كاوه واف بمعنى اتوجع والتضجر قال الرضي ولا نقول ان اد بمعنى  
التضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا ذلك لاعربا كسماهما بلهما بمعنى تضجرت  
وتوجعت لا شيئين ويجوز ان يقال ان اسما الافعال بنيت لكونها

لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سوا بقى على ذلك الاصل كالماضي والامر او  
خرج عنه كالمضارع فعلى هذا الاحتجاج الى العذر المذكور وقال ايضا ومنها اي  
اسما الافعال اووه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو والفاء  
واوه بكسر الواو ومشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو والمشددة بلا اشباع  
واوه بكسر الواو والمشددة وصرف الهاء واوه بفتح الواو ومشددة ومخففة  
وسكون الهاء مع المد وجاهة بفتح الهمزة وفتح الواو والمشددة وكسر الهاء  
وقد عدا الهمزة في هذه فيقال واوه كامين في امين وليست على وزن فاعلة  
اذ لو كانت اياها لا تقبلت اللام ياء في قاوية من قوتيه ويقال في اووه اوياء  
بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او  
مكسورة في الوصل كما مر وجا اووه تحقيرا وه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول  
قال ابو علي هذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيرا وه  
تصغير الترخيم كريت في حارث انتهى وفي اف اربعون اقة ذكرها في  
الارتشاف وذكر الشارح حاصلها فان قيل اذا كانت هذه الكلمات بمعنى  
الفعل فاقترن معناها باحد الازمنة فلا تكون اسما بل افعالا حقيقة  
اجيب بانها موضوعه للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن  
معناه وهذا الجواب مبني على ان مسمى اسما الافعال لفظ الفعل وهو قول  
ضعيف قال الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت  
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي اذ العزى  
الفتح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو  
قلت اسم لا سكت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يودي بهذا المعنى  
لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ انتهى ما اردناه منه والجواب  
المختار عند المحققين انها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا في  
معنى الفعل والمراد بالافتقار في تعريف الاسم والفعل ما كان وضعيا  
وتقدم في كلام الرضي ما يوافق ذلك **قوله** الماضي انظر هذا الاضافة  
في قولنا ظم وماضى الافعال من باب ثوب خراويد زيد او جرد قطيفة اي



من باب اضافته العاطلة الخاص او البعض الى الكل او الصفة الى موصوفها وبيان الاحتمال  
الثلاثة المذكورة ان الماضي اعم من الفعل والفعل اعم من الماضي ويوصف بالماضي وقد  
يجمع من الثالث جمع المضاف اليه وتخليته باللام وقد جاب بانها لصفة انما يلزم  
موافقتها لموصوفها اذ الركن مقطوعة اما المقطوعة فلا كما في قوله تعالى ويل  
لكل هرة لمن الذي جمع ما لا ومن الاول ان الماضي في هذا المقام لا يكون الا من  
الافعال بخلاف الثوب مع الحرفين خرج **قوله** بقولنا الفاعل الى اخره  
في مثله لقولنا الفاعل ببارك ولقولنا التانيث الساكنه نعم اشارة الى قولنا  
التانيث في شرح الكافية ان التانيث بجا قهاتهم وليس كما انفردت في الفاعل  
بجا قهاتهم ببارك فليس كل فعل بحقه التانيث وانما يتحقق بعض الافعال وبعض يخص  
بأحدهما دون الاخرى ورد بانه لا مانع من ان يقال تباركت اسماء الله وتبارك  
اسم ربك مما يوجب على انه كان حقه ان يقول كما انفردت بالمخاطب اذ لا يلحقه  
غدها لا اختصاصه تعالى به وفي شرح الاجرومية للشهاب الجاي ان تبارك  
يقبل التانيث نحو تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وفي قول الشارح وهذا  
ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس نظر فانا لا نسلم انه قياس  
في اللغة لجواز ان يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر بحقوقه ولو سلم فلانهم  
ان القياس في اللغة ممتنع ولو سلم انه ممتنع لكي لا يمتنع مطلقا بل في امد لولات اما  
في الاحكام كما هنا فلا يمتنع منه على ذلك العز ابن جماعة في نظير ذلك وقال  
ابن الانباري في حمله وهو اي القياس جمل غير المنقول على المنقول اذ كان في  
معناه انتهى **قال** وهو معظم ادلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قبل  
ان النحو قياس يمتنع ولهذا قيل في حله انه علم بمقاييس مستنبطه من استقراء  
كلام العرب وقال صاحب المستوفى في كل علم فبعضه ما خوذ بالسمع عند النصوص  
وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم اخر قال فان لغة  
بعضه من النصوص الواردة في الكتاب والسنة وبعضها بالاستنباط والقياس  
والطب بعضه مستفاد من التجربة وبعضه من علوم اخرى والهيئة بعضه من  
علم التقدير وبعضه تجربة يشهد بها الرصد والمؤيستي جملها منتزع من علم

الحساب والنحو بعضه مسموع ما خوذ عن العرب وبعضه مستنبط بالفكر  
والروية وهو التعليلات وبعضه يوخذ من صناعة اخرى كقولهم الحرف  
الذي تحتل حركته هو في حكم المتحرك لا الساكن فانه ما خوذ من علم العروض  
وكقولهم الحركات انواع صاعد عاك ومخدر سافل ومتوسط بينهما فانه  
ما خوذ من صناعة المؤيستي انتهى وقال ابن الانباري في اصوله ادلة  
النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال فانقل هو الكلام العربي الفصيح  
المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد الفقه الى حد اللغوية وعلى هذا يخرج ما جا  
من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم وما جازاه اخوان الجوزم بلن والنصب  
بلم والجربعل ونصب الجوزم بها وليت وهو ينقسم الى تواتر وحادث فاما  
التواتر فطرفة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل  
قطعي من ادلة النحو يفيد العلم واما الاحادية انفرد بنقله بعض اهل  
اللغة ولم يوجب فيه شرط التواتر وهو دليل ما خوذ منه والآثار على  
انه يفيد الظن وشرط ان يبلغ عدد ناقله عددا لا يجوز على مثلهم الاتفاق  
على الكذب وشرط الاحاد ان يكون ناقله عددا رجلا كان وامراة حرا كان  
او عبدا كما يشترط في نقل الحديث لان باللغة معرفة تفسيره وتاويله ن  
فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله فان كان ناقل اللغة فاسقام يقبل نقله  
ويقبل نقل العدل الواحد واهل الاصول الا ان يكونوا ممن يتدين بالكذب  
واما المرسل وهو الذي انقطع سنده بخوان يروي ابن دريد عن ابي زيد  
والجهول وهو الذي لا يعرف ناقله بخوان يقول ابو بكر بن الانباري حرقى  
رجل عن ابن الاعرابي فلا يقبلان لان العدالة شرط في قبول النقل وانقطاع  
السند والجمل بالساقيل يوجبان الجمل بالعدالة فان لم يذكر اسمه لم يذكر  
ولم يعرف لم تعرف عدالة فلا يقبل نقله وقيل يقبلان لان الارسال  
صدر رضى لو اسند لقبيل ولهم في اسنده فكله في ارساله فان التهمة  
لوتطرت الى ارساله لتطرت الى اسنده واذا لم يتم في اسنده فكله لك



في إرساله وكذلك النقل عن الجمهور صدر من لا يتم في نقله لان التهمة  
لو تطرقت الي نقله عن الجمهور لتطرت عن المعروف وهذا ليس بصحيح  
واختلف العلماء في جواز الاجارة والصحيح جوازها هذا حاصل ما ذكره ابن  
الانباري في ثمانية فصول من كتابه وقال ابن الانباري في اصوله ايضا اعلم  
ان ان كان القياس في النحو لا يتحقق لان القوكة قياس ولهذا قيل في حقه النحو  
علم بالقياس المستنبط من استقرا كلام العرب فمن انكر القياس فقد انكر  
النحو ولا يعلم احد من العلماء انكر لثبوت بالدلالة القاطعة وذلك انا اجمعنا  
على انه اذا قال العربي كتب زيد فانه يجوز ان يسند هذا الفعل الى كل اسم مسمى  
يصح منه الكتاب نحو عمر ووبشر واراد شير الى ما لا يدخل تحت الحصر  
واثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال وكذلك القول في سائر النوازل  
الداخلية على الاسماء الالفاظ والرفع والنصب والجر والجازمه فانه يجوز  
ادخال كل منها على ما لا يدخل تحت الحصر وذلك بالنقل متعذر فلم يجز القياس  
واقصر على ما ورد في النقل من الاستعمال بقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير  
عنها لعدم النقل وذلك من ان الحكمة الوضع فوجدان يوضع وضعها قايما  
عقليا لا نقليا بخلاف اللغة فانها وضعت وضعها نقليا لا عقليا فلا يجوز  
القياس فيها بل يقتصر على ما ورد به النقل لا تركه ان القادر سميت بذلك  
لا استقرار الشيء فيها ولا يسمى كل مستقر فيه قارورة ولذلك سميت الدار دارا  
لا مستدارتها ولا يسمى كل مستدير دارا انتهى سقنا مع طوله تنفاسه  
وكثرة الانتفاع به فان قلت قد ذكر ابن الانباري مثل ما ذكر الساج  
من ان اللغة لا تثبت بالقياس قلت كلام ابن الانباري في القياس في  
المدلولات كما يظهر من كلامه وانما مثل المصنف بغير المتصرف لانه اختلف  
في فعليته وجيبه فيكون فيه الرد على من زعم اسميته وفي كلام المصنف  
اشارة الى حمل ال في الثاني قول الناظم وماضي ال افعالها على جنس الثاني  
السابقة لامطلقا وانما افرد الناظم لانه عبر بالمفرد فيما سبق ثم نوعه الى

نوعين باضافته الى الصيغتين وانما حمل على ذلك لانه مع كونه المتبادر  
والا فيدل المحتاج اليه اذ من الافعال الخاصة ما لا يقبلها جميعا  
فمثل كلامه السابق دون غيرهما فاندفع قول ابن جنان افرد الثاني فلا يدري  
اي الثاني اراد ولا يجوز ان يريد بالثاني مجموعهما لانه يكون من اطلاق المفرد على  
المثنى وهو سماعي ولا يجوز لدخول الخاصة بالاسم فيه انتهى واستغنى عن جواب  
ابن الصايغ بان المراد الثاني لثبوت لقرينها اذ المعروف بالعهديه كالضمير  
في العود الى اقرب مذكور وعليه مثنى المرادى وقال المصنف بل مراده الثاني ان  
لعدم صحة الانكاف باحدهما اذ من الافعال ما يصلح لثا الفاعل دون الثاني  
ككتابك ومنها ما هو بالعكس كنعم وليس قال وانما افرد الثاني لان اللام لجنس  
الثاني المعرفة ثم في تقسيم قسمين وقصدهم معالا اراء يصح ولكن من اختلاف  
حقيقتها لا ما ذكر اول العهد ولان الشين اذا اشتركا في حكم جازا لتعريف عنها  
بما يعبر به عن احدها كقوله تعالى وما انت بتابع قبلتهم ولكل منها قبله بدليل  
وما بعضهم بتابع قبله بعض ولكن قبلتنا هما لما استونا في المخالفة لبقلة الحق  
كالتحكم الاتحاد في السطون قبله واحدة وحسن ذلك انه لم يتقدم التصريح  
بلفظ الثاني الا مرة واحدة والاخرى طوي ذكرها مدلول على المذكور وجزم  
الناظم بان اللام في كلام الناظم للعهد وعليه المرادى وابن عقيل قيل  
ويؤيد ارادة الثاني مع ان الناظم عبر في الثاني بالثاني بعد ذكر الثاني وشرحه  
على ان المراد الثاني ان معا **قوله** ومضى دلت كلمة على معنى الماضي فان قيل الاولى  
حدت معنى في المواضع الثلاثة لان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه قلت  
هذا مبني على قول تقدم عن الرضي رده وكلام المصنف لا ينافيه لان معنى الفعل  
على هذا القول مدلول مدلوله فاقامه مقامه باسقاط الواسطة **قوله**  
في اسم اي اما الوصف كضارب اسرا وللفعل كم مثل به المصنف فان قيل  
يشكل عليه افعول في النقي وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحده في  
المدح فانها افعال ما خصيه ولا تقبل احدي الثاني فيلزم ان يكون اسما



قالت قال الشاطبي فان قيل تميزه من الافعال الثلاثة غير مخلص لخروج فعل  
التعجب الذي هو ما فعله عن كونه ما ضيا اذ لا يصلح للتا المذكورة وخروج افعله  
عن الثلاثة اذ لا يصلح لكونه لا للتا وان صلح للنون الميمين للامر لم يميز بها الاع  
اقتران معنى الامر وهو مفقود في افعله فظهر انه لو ذكر من اي نوع هما وكذلك  
حب من حبذا لا يصلح للتا ولا للمر ولا للنون فخرج عن كونه ما ضيا وهو ما ض  
ولا بد فاجواب ان التعريف للكلمة انما يكون مع اعتنا راصلها قبل عرض العوارض  
فاذا ذكرنا لفظا من بعض لظهور اوصافها الذاتية فاذا اطوار التركيب لم ينظر اليها  
لخارج لظهور العوارض المانعة من ظهور آثار تلك الاوصاف الا ترى ان الاسماء سبحانه  
الله ولييك وسعديك ود واليك ويالكع وكثير من ذلك لا يصلح واحدها  
لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حالة التركيب مع انها لو يعرض بها عليها لان  
عدم صلاحيتها لتلك الخواص ليس من جهة دوامها بل من جهة ما عرض لها في التركيب  
والاستعمال من التزام طريقة واحدة لانها في نفسها اذ انظر فيها مع قطوع النظر  
عن حالة التركيب صلحة لتلك الخواص وكذا في مسئلتنا وحاصل ما اجاب به  
ان تلك الافعال بالنظر لا اصلها تقبل التا لكن طرأ لها ان الزمت استعمالا  
خاصة لا تقبل معها التا والعبرة في بيان نوعها بالنظر لا اصلها وهذا يمكن لجراف  
في نحو ولا ولا وحاشا ثم ذكر ان افعله اصله الامر ثم لما استعمل في التعجب ذهب  
معنى الامر منه فبالنظر لا اصله يصلح للدخول تحت خاصية الامر لانه في  
الاصل امر حقيقة واما على مذهب الفراءون واقفه على القول ببقاء معنى الامر  
في التعجب فلا اشكال انتهى والمذكور في كلام غيره ان افعله به خبر وانما يجوز عن ما  
افعله وجب ان يجلب عنه ما اجيب به عن ما فعله من قبول التكسب اصله  
**قوله** كهيئات وشتان بمعنى بعد واقترق فيه لف ونشر مرتبة قال الرضي  
ومعاني اسماء الافعال امر كانت او عني ابلغ من معاني الافعال التي يقال ان هذه  
الاسماء بعينها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصابرة مصادرها  
الافعال ظاهري في المفعول المطلق فيها وجب حذف فعله قياسا واما الظرف

والجار

والمجرور فلان نحو املك ودونك زيد انصب زيد كان في الاصل  
املك زيد ودونك زيد فحذفه فقد امكنك فاقصر هذا الكلام الطويل  
لفرض حصول الفراغ منه بالسرعة لبيان دراهمها في الامتناع قبل ان يتبعه  
عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيد اوجب عليك اخذ زيد واليك عني  
اي ضم ذلك ونعلك اليك واذهب عني وراك ايما خروراك فحري في  
كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فعني  
هيئات اي ما البعد وشتان اي ما الشدة لا فراق وسرعان ووشكان اي  
ما سرعته وبطان اي ما بباطه والتعجب هو التاكيد المذكور انتهى وقال في الحقول  
المطلق وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل بالمفعول به  
ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة  
لنقص الدوام والضرورة كحذف مفعول موضوع للحدوث والتجديد في نحو هذا لك  
وشكر لك ولما تقدم ما يد لعل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم او لكون الكلام  
ما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك فبقى المصدر مبهما لا يدري ما يتعلق به من  
فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المستكبر من احدها بعد المصدر بالاضافة  
او بحرف الجر فحذفنا الفاعل فلا يقال كتب كتابك الله وذلك لما ذكرناه من ان حق  
الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معولين له فلم حذف الفعل لا جلاله واعجب  
المدكورة ومن المصدر رايهم اما بالاضافة او بحرف الجر فحذفنا الفاعل  
الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومفعولا له فوزانه  
وذا ان نحو قوله تعالى ان امرو هكذا انتهى ما اردناه فانه باختصار كبير ثم قال ومن  
اسماء الافعال بمعنى الخبر هيئات وفي تأييدها الحركات الثلاث وقد مدد هاوها الاو  
هزة مع تشديد التا وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن التا في الوصل ايضا  
لاجرايه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التا هيئات وأنها قد يلحق هذه الرابعة  
عشر كالف الخطاب نحو أيهاك وقد نون ايضا نحو أيهاك وقد يقال أيهاك بهم  
ونون مفتوحة وقات صاحب المعنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة  
ان مفتوحة التا مفردة واصلها هيئية كز لزية كقوة قلبت اليها الاخيرة



الف التجر كها وانفتاح ما قبلها والتا للتا نث في الوقف عليها اذن بالها واما مكسرتها  
 فجح مفتوحة كسمات والوقف عليها بالتا فكان القياس هيهان كما نقول  
 قويات في جمع قوادة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير مختلفة كما حذفوا الف  
 هذا وبالي في المشي والمضمومة الساكنة الالف والالف فيهما زائدتان  
 بالها والتا وهذا كله توهم وتخمين بلا منع ان نقول التا والالف فيهما زائدتان  
 فهو مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال بفرقة مع زيادة الساكنة  
 واصلا ههنية ونقول فتح التا على الالف كشي نظرا الى اصله حتى كان مغولا  
 مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتثنية بقر  
 الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما بعده كما ذكرنا فكان القياس  
 بنا على هذا الوجه الاخر اعني الى اصله ههنية في الاحوال اذ لا يوقف عليها الا  
 بالها واما يوقف عليها بالتا في الاكثر تنبيه على التحاقر بنفسه لا فعلا من حيث  
 المعنى فكان تاوها مثل تا قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من  
 جعل الالف والتا زائدين لان باب فلما لاكثر من باب سلس وبين ومنها شان  
 بمعنى افتراق مع تعجب اي ما اشتد الافتراق فيطلب فاعلن كافتراقا نتي ما ردها  
 منه **قوله** الثالث الامراي الاصطلاح **قوله** وعلاسته قيل اي الحمزة له عن تنبيه  
 فقط لاعنها وعن الاسم ايضا كما توهم وان ميزت عنهما كما علامتين اسمي بقتن  
 لان المقام لبيان انواع جنسه **قوله** ان يقبل نون التوكيد اشار الى ان اللام في  
 النون في النظم للبعد **قوله** مع دلالة على الامراي علامة ما يسمى في الاصطلاح  
 امراي ان يقبل نون التوكيد وبدل بصيغته وضعا لا بواسطة خارج عنه كما  
 هو المتبادر على الامراي الطلب حدثه فتكون العلامة الحمزة له مجموع قبول  
 اللفظ نون التوكيد ودلالة على الطلب بصيغته باعتبار الوضع وان استقلت  
 في نحو الاباحه بقرينة دلالتها على الطلب ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله  
 وتجاهدون في سبيل الله وان قبل النون ودل على الطلب بدليل جزم المضارع في جواب  
 اذ ليس دلالة بالوضع فقيد الوضع كالا الامرين من الاحتراز وان كان المقصود  
 به الاستغناء عن الاحتراز به فقيد الصيغة اما هو الثاني اذا دخل ما دل على

لا يثبت  
 في قوله  
 لا يثبت  
 في قوله

نحو الاباحه بقرينه ونحو انضرب فان قبل النون ودل على الطلب بالوضع اذ دلالة  
 عليه ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو تراد بمعنى تراد وان دل بالوضع على  
 الطلب اذ لا يقبل النون ولذا نحو كلا بمعنى الله وان دل بالوضع اذ لا يقبل ما ذكر  
 وسياتي ما فيه ونحو ضربا زيد بمعنى ضرب زيد اذ دل على الطلب لذلك كما  
 خرجا جميعا بقيد الصيغة وخرج الثاني ايضا بقيد الوضع وحينئذ يظهر  
 اندفاع الدور المتوهم في كلامه من اخذ الامرين في تعريف الامر وورود نحو  
 تقوم عليه حيث دل على الطلب وقبل النون مع انه ليس بامر وذلك لان الامر  
 الماخوذ في التعريف هو الامر بالمعنى اللغوي وهو الطلب ودلالة تقوم على الطلب  
 بواسطة اللام لا بصيغته وسقوط قول الى جيان بعد ان فسر كلامنا ظم  
 بان العلامة مجرد النون وهذا سد لانها توجد في غير وهو المضارع بشرطه  
 وذلك لان المصنف كان ناظما لم يجعل العلامة النون مطلقا بل بشرط دلالة  
 اللفظ على الطلب كما يصح بذلك قول المصنف مع دلالة على الامر وقول الناظم  
 ان امرهم والمعجب مع ذلك كيف فسر العلامة في كلام الناظم مجرد النون وقوله  
 ايضا وقوله ان امرهم فقيد بخل بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل  
 الامر فلا يشتراط ان يقصد به الامر بل تدخل على صيغة الامر سواء كان المعنى على  
 الامر ام لم يكن فتدخل على ما لفظه امر ومعناه خبر نحو افعل في التعجب انتهى  
 وذلك لانه لم يرد اعتبار الطلب بالفعل بل باعتبار الوضع بان يوضع للطلب  
 وان لم يستعمل فيه بل اراد به معنى اخر من معانيه الكثيرة المجازية التي ليست  
 بطلب واما افعل في التعجب فليس امر مطلقا لانه وان قبل النون لكنه لا يدل  
 على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض في صورة الامر  
 كما سياتي في محله **قوله** فيه فعل مضارع قيل او فعل تعجب نحو احسن تريد  
 فان لفظه لفظ الامر وليس امرا في المعنى على الاصح وتوكيد فعل التعجب  
 بنون التوكيد نادروفيه اشارة الى ما كان ينبغي للناظم ان يفعله فقد  
 اعترض عليه بانه كان ينبغي ذكر مفهوم قوله ان امرهم كما ذكره في  
 التوضيح **قوله** وان دلت على الامراي الطلب للحديث ولم تقبل



النون في اسم اي اما مصدر نحو صبر اي صبرا واما اسم ففعل نحو ما  
مثل به المصنف واورد عليه الامور انه يدل على الاسمي الطلب ولا يقبل النون مع  
انه ليس باسم وكلما قلنا مفيدة للامر الذي هو ارتدع وانزجر ولا يقبل النون  
وليست باسم باتفاق ولا يبقى عنه مثاله شيئا واجيب عن الثاني بمنع ذلك على  
الامر بل على الردع وانزجر وهو ليس باسم وقد حجاب عن الاول بان المراد بالامر وتعرف  
الامر الطلب المستقبل المحفوظ قصد الطلب المفهوم من الامر طلب جزئي  
محفوظ بتعكس كسائر معاني الحروف ويمكن ان يجاب بهذا عن الثاني ايضا على تقدير  
تسليم انه يفيد الامر وورد على الثاني ظم ما يرد مثله على المصنف انه اطلق في  
محل التقييد اذ كان حقا ان يقول في اسم فعل واجب بعضهم بان في مثاله ما يرشد الى  
المراد وبعض اخر بان المقام مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم يعني  
وتوفيقه يحصل ببيان انتفا الامر عند انتفا قبول النون باثبات مطلق الاسم  
من غير حاجته لبيان صنف ذلك الاسم الدال على الامر من غير قبول النون قيل واحسن  
من هذين ان يقال ان مفهوم الامر الذي يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو صبر  
زيد افا طلق ليعلم وكان التقييد بالاول محلا وقد اشار الي ذلك ابن الصايغ وقوله  
الناظم في شرح الكافية انتهى وفيه بحث لانه لا يقطع ما في السؤال اذ يعود  
السائل ويقول كون ما ذكر نوعين اما يقتضي عدم التقييد بالاول لا الاطلاق  
فهذا ذكر النوعين ثم هو حقه فقال هو اسم فعل ومصدر وقد كان يكفي ان يجاب  
بان الغرض لم يتعلق الامر ببيان اسمية الخايع بهذا التقييد واما صنفية اسمية  
فمعلومة من بابها وقد قيل على الجواب الثاني ايضا ان المقام وان كان مقام تمييز  
اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم لكن مع الاشتغال بالفرق بين كل صنف واسم  
فعله بدليل المثال وعليه المراد في ابن عقيل ولا يحصل هذا الغرض بقوله فالاسم  
نعم الدال بالوضع ولا يقبل النون مختص في اسم الفعل ان صح ان نحو كلا لا يدل على  
الطلب بالوضع فليتنامل والذي يقتضيه صح كلام ابن المصنف ان الغرض  
بهذا البيت مع التمييز مع التمييز المذكور لاشارة الى علامة اخرى تعرف  
بها اسمية الكلمة حيث قال ما نصه والحاصل ان الكلمة متى رادفت الفعل

ولم تصح لعلامة في اسم لا انتفا الفعلية لا انتفا لازما وهو القبول لعلامة وانتفا  
الحرفية لكون ما رادف الفعل قد وقع احده كفي الاسناد فوجب ان يكون اسما وان  
لم يحسن فيه العلامات المذكورة للاسم لان الاسم اصل لا لحاق به عند التردد او  
انتهى وبواقف قول المصنف وهذا اولى من التمثيل بقوله صه وحيث لم يلاخر كلامه  
وحيد وجه الاوليه ظاهر ولا يرد عليه حديث المقام المتقدم لان افاة الناظم  
بطريق العبارة ما يقتضيه المقام من تمييز اصناف الفعل لا ينافي افاة تمييز اخر  
للاسم بطريق الاشارة والاستطراد ويراد ابن المصنف بالترادف معناه اللغوي  
لا الاصطلاحي اذ من شرط الاتحاد في المفهوم ومفهوم الاسم غير مفهوم الفعل  
وقوله لا انتفا لازما اي الفعلية ولازما قبول العلامة في استدلال بانتفا اللازم  
وهو عدم قبول العلامة على انتفا الملزوم وهو الفعل واستدل على انتفا الحرفية  
بان ما رادف الفعل لا بد وان يوجد فيه احد ركبي الاسناد وحيث يتعين سلب  
الحرفية لان بين الحرف وثبوت احد ركبي الاسناد ما نفعه جمع وما كان يستلزم  
الاعلام احد المتعينين عند وجود الاخر فلزم حيد من تحقق احد ركبي الاسناد  
انتفا الحرفية لهذا البرهان وقوله فوجب ان يكون اسما وان لم يحسن الخ قيل ظاهره  
التناقض لان الاسم انما يثبت عند وجود شيء من علاماته فكيف يعترف بالثبوت  
ويعترف بانتفا العلامات فهو نوع من التناقض واجيب بانه لا يلزم من انتفا  
العلامات انتفا جميعها فهو انتفا بخصوص لكونه تقييما لبعض العلامات فهو  
نفي الاخص فلا يستلزم نفي الاعم وقوله لا لحاق به عند التردد اولى يلزم  
على ما ذكره ان الكلمة اذا تجردت عن علاماتها الفعل والحرف يجب ان تكون اسما  
وان لم توجد علامته مخصوصة للاسم اذ هذه العلامة مشتركة وهي التردد  
موجوده وهي كافية وفيه ما فيه هذا وقد اعترض ابو حيان على الناظم بما  
يرد مثله على المصنف بناء على ظاهر كلام المصنف لا في فقال هذا الذي ذكره  
من ان الامر ان لا يصح للنون فهو اسم ليس بشيء لانه اما ان يقول بقول  
الكوفيين فلا يصح لان اسما الافعال عندهم افعال فلا يقال ان اسما او  
يقول البصريين فاسم الفعل ليس عندهم بمرسل مدلوله لفظا هو الامر



واجاب الموضع بان الدال على لفظ دال على الامر يصح ان يقال انه دال عليه بواسطة  
قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول المنبأ من قول لي حيا في ليس عندكم بامر  
بل مدلوله في ان منشأ اعتراضه ان الناظم جعل اسم الفعل امر اجيب سمها امر بقوله  
والامر مع انه ليس بامر بل الامر مدلوله لان منشأه انه جعل مدلول اسم الفعل  
الامر اي الطلب مع ان الطلب ليس مدلوله اذ لو كان هذا منشأه لكان المنشأ  
له ان يعبر بقوله بل مدلوله لفظ مدلوله الامر بل قوله بل مدلوله لفظ الامر  
فتأمل وجهه فلا يلا فيه جواب ابن هشام بل جوابه ان الناظم لم يجعله امرا  
لان الامر في كلامه ليس بالمعنى الاصطلاحي فلا يلائم في قوله هو اسم بل بالمعنى  
الاصطلاحي فلا يلائم في قوله هو اسم بل بالمعنى اللغوي اي الطلب على حذف ضماير اي  
ومعهم الامر اي الطلب واسم الفعل يفهم الطلب وان جعلنا مسماه اللفظ لان الدال على  
الدال على الشيء دال على الشيء بالواسطة ومن هنا يعلم اندفاع ورود الفعل في التعجب  
عليه بان يقال انه امر ولا تخله النون وليس باسم باتفاق وذلك لانه لم يفهم الامر اي الطلب  
بل هو خبر كما تقدم **قوله** وهذا اولى من التثنية بصدده وجبيل فان اسميتها معلومة  
ما تقدم لانها يقبلان النون بخلاف مثاليه فان اسميتها غير معلومة مما تقدم بل من  
هذا الكلام ويرد ان هذا يفرض لي بطلان العلامة التي ذكرها للحرف لصدقها على  
مثاليه وهما غير حرفين كذا قال شيخنا ويمكن الجواب بانه غاية ما يلزم انه  
من قبيل التعريف بالاعم وقد اجازته المتقدمون لانه يستفيد به التثنية في الجملة  
قال شيخنا واقول جاز عن اعتراض المصنف بانه ليس في مقام الاستدلال على  
الاسمية بالعلامات حتى يفرق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يثبت به  
وما لم تعلم اسميته فيمثل به بل في بيان ضابط الاسمية مثل للمقتضين شيئا واحدا  
فلا يتفاوت الحال فيه بين ما علم مما تقدم وغيره وهو ان كل ما دل على الطلب  
لم يقبل النون فهو اسم فتأمل ذلك فلا يخلو عن دقة وقيل مراده الاول  
من جهة وجوه العلة منه ونعدها قبل وكان الا ولي ان لا يمثل بقوله قبل  
اذ لان اسميته معلومة مما تقدم لانه يقبل النون قال الرضي ومن اسما  
الافعال حتى اي قبل يعدي بعلي نحو حي على الصلوة اي قبل عليه وعز

اي الخطاب ان بعض العرب جهل للصلوة وقد جاء متعديا بمعنى انت قال  
انشأت اساله ما بال رفقة حتى الحول فان الركب قد ذهب  
وقد تتركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا  
فيعدى اما بالي نحو جهل بالثريد واما بالبا نحو جهل بالعمري اسرع بذكره والسبا  
للتعدي كذهب به او بمعنى قبل فبعدي بعلي نحو جهل علي زيد او بمعنى ات فبعدي  
بفسه نحو جهل بالثريد وفي المركب لغات جهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون  
خمسة عشر وقد تسكن ها وه لتوالي الفتحات نحو جهل كما قيد خمسة عشر وقد  
يلحقها النون مركبين فيقا جهلا و جهلا بفتح الها وسكونها واذا وقعت على  
هذين النونين قبلت نونهما الف واثبات الالف فيها في الاصل لغة ربه وقول سيد  
يتمادي في الذي قلت له ولقد يسمع قولي جهل  
سكن اللام للقافية ولا يجوز في غيرها الوقف وفي الكناية الشعري لا يني على جهل  
بكر اللام وتنوينه وعندنا في علمها مع التركيب في اجتماع الضمير كما خرجوا  
حاضر يعني ان كل منهما ضمير كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث  
موفقا على المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او قبل او ات وعند غيره ان فيهما  
ضميرا واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه اني عن كل منهما بالتركيب كما الاستقلال  
واما قوله مبيح الحلي من كل فخل لهم يوم كثير تناديه و جهله  
نصحة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة  
نسب لالفاظه حكم جاز ان يحكي كقولك ضرب فعل ماض قال  
نجهل يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاف  
حكى واجا زابن بحري بوجوه الاعراب كقوله ان لواءا وليتا عتيا  
وقوله تناديه و جهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحكي في باب العلم  
وقد يقال جهل انتهى **باب شرح المعرب والمبني**  
**قوله** هذا باب شرح المعرب والمبني لما فرغ من بيان حقيقة الكلام اصطلاحا  
وما يتألف منه وهو الكلم الثلاث وتميز بعضها عن بعض شرعا في بيان ما يعرضها  
من الاعراب والبناء واخر هذا الباب وضعتا خرافا عن المعروفين طبعا



واشار المصنف الى ما في ترجمة الناظم من حذف والى اعراب وفي عدم ذكر شرح مع المبنى دلالة  
 على ان تقديره وشرح قيل ما يثاب من تقدير معنى لا تقدير اعراب والمعرى اسم مشهور  
 من بنى مبنيا للمفعول وال فيها معرفة الاموصولة لجري الاسم الصريح  
 وقد ورد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال كان ينبغي ان يبين اولا اعراب  
 والبناء لان المعرب والمبنى مشتقان منهما والمشتق منه سابق على المشتق انتهى  
 وجوابه انه لم يرد بيان المعرب والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء حتى  
 يقال انهما مشتقان والمشتق منه سابق على المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب  
 والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان معنى المشتق منه  
 وعلى هذا ففي تقديم المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء فوطيه لاجراهما على  
 الكلمة لان من عرف اولا قابل الاعراب وغير قابل له اجرا الاعراب على قابله  
 ونفيه عن غير قابله لان اجرا الاعراب على الكلمة وعدم اجرايه عليه يتوقفان على  
 معرفة قبولها وعدم قبولها فلذلك لا بد من اولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره  
 فقام له فانه في غاية الدقة والنقاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وسياتي التنبية على  
 هذا الاعتراض والجواب عنه بعبارة اخرى والمعرب مشتق من الاعراب والمبنى من  
 البناء وقال السارح وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على  
 معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء اتصالا وتفريعا والاعراب  
 صدر اعراب قاب ابن اياز وذكر الحاجة في اصله اربعة اوجه احدها انه من  
 اعراب الرجل عن حاجته اذا ابا ان عنها كما جازي الحديث النبوي على صاحبه افضل  
 الصلاة واشرف السلام والايام تعرب عن نفسها اي تبين وثانيها انه من اعراب  
 اذا تكلم بالعربية قال الاندلسي في شرح المفصل ومن هذا الوجه قول الكيميت  
 وجدناكم في الحمية تاويلها من اتقى ومعرب  
 اي متكلم بالعربية فاقول الاولي ان يكون معرب في بيت الكيميت بمعنى مبني ووجه  
 ذلك تفسير التقي انه الذي يكرم ما عنده ولا ينظره فيكون حينئذ قد قبل التقي  
 بالمعرب مقابلة حسنة ولا يبعد ما ذكره لان المتكلم بالعربية مبني ايضا فان  
 قيل فما متكلم بالبناء ايضا متكلم بالعربية لان البناء من جملة لغاتهم قيل البناء

لغة العرب بل هو موجود في كل لغة بخلاف الاعراب فانه مخصوص بلغتها  
 وثالثها انه من عربت معدته اذا تغيرت وفسدت ومعنى اعراب الكلمة انا  
 عربها اي فسادها وذلك نحو اسكتية اي ازلت شكايته ورابعها انه من قولك  
 امرأة عروب اذا كانت متحبة الى زوجها متحسنة لان الكلام اذا اعراب قرب  
 من قلب سامعه واذا لم يعرب نفرت عنه والمختار هو الاول واذا اعراب لم تقصد  
 باعراب كلام ما تحب او لا تحسنا ولا تخيرا انتهى ولك ان تقول سلمنا ان  
 العرب لم تقصد باعراب كلامها شيئا من هذه المعاني لكن حصول لازم للكلام  
 المعرب البته ومقصود الحاجة بقية هذه المعاني ليس الا بيان ان المعنى الاصطلاحي  
 مستلزم لها ولا شك ان حصول المعنى الاصطلاحي يحصل التكلم بالعربية  
 ويؤول عرب الكلمة اي فسادها وحصول حسن الكلام وقربه من قلب سامعه  
 كما يحصل الابانة التي هي المعنى المختار من غير فرق **قول** الاسم ضم بان يحتمل  
 انه اشارة الى ما عترض به على الناظم من انه ليس في كلامه ما يدل على اخصار الاسم  
 في القسمين بل بما يشعر كلامه اي تعبير بمنه ومنه في الموضوعين بشي  
 الواسطة وهو لا يقول بها واجاب ابن قاسم بانه لما ذكر ان المبنى ما شبه الحرف  
 ثم قال ومعرب الاسم ما قد سما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما انتهى لا يقال  
 كلام الناظم لا يبنى هذا الجواب ولا قابل فيه وذلك لانه قد امكن المبنى بالشبه المحدث  
 وهو القوي ولا يكفي مطلق الشبه ثم فسروا المعرب بقوله ما سلم من شبه الحرف  
 وشبه الحرف في هذه العبارة عام فيقتضي ان المعرب ما اتقى عنه الشبه مطلقا  
 وبقي ما اتقى عنه الشبه القوي فقط فيكون واسطة لان المتبادر من الاضافة  
 العهد على ما قاله العصام في اوابيل حاشية الجامي فيكون امكنه من قوله شبه  
 الحرف هو المتقدم في قوله لشبه من الحروف مدني فيشمل تفسير المعرب ايضا  
 ما شبه شيئا غير قوي فلا يدل كلامه على الواسطة فليتأمل وقد يقال لم يرد  
 الناظم الحصر بل اشار الى بقا قسم آخر وهو المبنى بخبر شبه الحرف كالمضاميل  
 مبني كما ساقى في باب الاضافة فيكون التقييد بقوله لشبه من الحروف مدني  
 في قوله ومبنى لشبه من الحروف مدني احترازا عن المبنى لغير ذلك وهو



وهو الجائز البناء على ما يأتي من ان بناءه ليس بشبه الحرف ويحتمل انه اشارة الى الجواب  
عن ذلك وقول الشارح بعد التركيب عقب الاسم في قول المصنف الاسم ضايف  
انما يأتي على قول ابن عصفوران الاسم قبل التركيب قسم ثالث لا معرب ولا  
مبني ومذهب الناطم وغيره انها مبينة لشيئها بالحروف المهملة في انها  
ليست عاملة ولا معمولة وعليه ابن الحاجب لجعله عدم التركيب من اسباب  
البناء **قوله** معرب وهو الاصل قال شيخنا يعني الراجح فالمتجه ان يقال  
في مقابله وهو خلافة لا الفرع كما قال المصنف اذ الفرع انما يناسب الاصل  
بمعنى ما يبنى عليه غيره انتهى وقد جاب كما قال شيخنا بما قاله السيد الشريف  
في حواشي العنود في الكلام على الاصل والفرع من ان للمرجوح ان يبنى على  
الراجح واما قوله اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يبنى عليه غيره فهو  
ممنوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كما ان المعرب راجح في نظر اللغة  
لانه بواسطة الاعراب يتبين به المعاني المحتوية عليه فالمعنى يرجح  
في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع اشارة الى انه  
متصرف بضم الاصل المذكورة وذلك فائدة اي فائدة ولو غير بقوله وهو  
خلافة لم يفهم ذلك وانما نفهم بخالفته في معناه او نحوه فتأمل فان قيل كيف  
حكم بان المعرب هو الاصل واصل الاسم الافراد وهي في حالة الافراد غير  
مستحقة للاعراب قلت قد سأل ذلك لرضي واجاب بقوله انما حكم بذلك لان  
الواضع لم يضع الاسم الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة تخالف  
لنظر الواضع فيها المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها تكون  
استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي انتهى تكون المعرب متوقفا على التركيب  
لا يخرج ذلك عن الاصل لان الافادة المقصودة بالوضع لا تحصل الا  
بالتركيب وما توقف حصول الاصل عليه فهو اصل من هذه الجهة **قوله**  
ويسمى غير ممكن اي في الاسمية وتقدم ان المعرب يسمى مستكنا اي في الاسمية  
فقطا وفي الاعراب وهذا هو المنصرف والاول غير المنصرف واما  
التكليف في الاعراب دون الاسمية فهذا لا وجود له **قوله** وانما يبنى الاسم

اذا شبه الحرف شيئا قويا يدنيه منه فارجح ابو حيان في حصر سبب البناء في  
شبه الحرف بان الناس ذكروا للناس اسبابا غيره كالوقوف موقع المبني ومضارعة  
هذا والاضافة لما يبنى والحرف يخرج عن النظر انتهى وحاصله الاشارة  
الى امرين انفرد الناطم بما ذكره ووردت تلك المواضع عليه فاما الامر الاول  
فقد رد عليه بان الناطم لم ينفرد به لكن بل صرح به غير واحد كابن جني  
فقال انما سبب بناء الاسم مشابهة للحرف لا غير والراجح فيقال  
وجميع ما يبنى من الاسماء انما يبنى لمضارعة الحروف وابن العطار فقال واما  
ما يبنى من الاسماء فانما يبنى لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للحرف عن النظار  
والوقوف موقع الاسم ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل  
اسم يبنى فانما يبنى لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي  
فاللفظي كقولهم لانها اشبهت هل تكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى  
الحرف او يكون معتقرا لما بعده وهذا مذهب اكثر اهل النحويين انتهى  
وبهذا يظهر لك مزيد اطلاع الناطم وقصور غيره عن اطلاقه فلا يهر لئلا مثل  
هذه المنازعة وان لم تطالع على ما يرد ها فان قيل كان من حقه تقديم المعرب  
على المبني كما في المشدور والكافية الكبرى والعمدة لانه الاصل كما تقدم اجيب  
بانه قد مر المبني لكونه محصورا وقد ذكر الناطم في النكرة والمعرفة بالاولى ذكر  
اقسام المعرفة ثم يقال وما عداها تكن ويستغنى بذلك عن حدها وكن  
هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا بل اقسام المبني ثم اجبر ان ما عداها معرب  
قال شيخنا وايضا فعلى المعرب نفي المعنى المبني فعنه مبني على معنى المبني  
فينتقد معنى المبني وايضا ان تنوهم ان هذا واحد من الجوابين انتهى وقد مر  
المعرب في الترجمة لشرفه واجيب ايضا عن تقدم المبني في التحليل بان علته  
وجودية وعلته المعرب عدمية والاهتمام بالوجودي اولى من الالهيته بالعدم  
واورد المصنف على الناطم ما يرد مثله عليه فقال اورد على الحصر في شبه  
الحرف اي الموصولة وباب حزام وما يبنى لاضافته الي مبني فانها لم تشبه الحرف  
ولا تضمنت معناه قال فله ان يقول في باب حزام انه متضمن معنى التانيث



اذا اصل حذام حاذمه ولا يصح ان يحل قوله في باب اي على قول الخليل باعرا  
لانه صرح في هذا الكتاب وغيره يعني ذلك قال وان اجيب عن الثالث  
بان المراد المبني لزوما فباطل لان القسم تكون اذن غير حاصره اذ يصير  
التقدير والاسم منه معرب وجبني لزوما ويبقى منه مبني جواز ان انتهى  
كذا ذكر في شرح الالفية لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح التسهيل فقال كلام  
المصنف فيما يوجب البناء لا في مطلق سبب البناء واما الثاني فاجيب عنه  
اما بان ما نقله عن الناس انما هو على وجه التقريب واما السبب حقيقة  
فانما هو مشابهة الحرف كما تقدم عن ابن العطار وهو الموافق لقول الناظم  
في شرح العدة جعل شبه الحرف سببا لاسم اول من غيره لان اعتباره في  
عن اعتبار غيره واعتبار غيره لا يعني عن اعتبار وعلى هذا فيستكشف في تأويل  
ما يمكن تأويله في كلام الناظم والمصنف في جواب الازدواج على ما وافق ذلك  
واما بان الناظم حذف قيد الغلبة اي شبه من الحروف غالبا بدليل ما ينهم من  
جواب الازدواج من ان من اسباب البناء الازدواج طبعي وهذا هو الموافق  
لماسياني عن الناظم في شرح التسهيل انه لا علة لنبأ الظرف المضاف الا اذا لا  
كونه مضافا لمبني واما بان كلامه في المبني لزوما فلا يكون سببه الاشبه الحرف بخلاف  
المبني جواز فقد يكون سببه شيا اخر كاضافته لمبني كما سيأتي كما هو ظاهر  
ماسياني في باب الازدواج فيكون اطلاقه هنا مفيدا بما يعلم من جواب  
الازدواج واما اعتراض المصنف في شرح الالفية على هذا بانه باطل لان القسم  
في كلامه تكون اذن غير حاصره اذ يصير التقدير الاسم منه معرب ومنه  
مبني لزوما ويبقى منه مبني جواز فهو ممنوع بل ليس باطلا والقسم جنيده  
حاصره غاية الامر انه لم يصرح بالقسم الثالث بل اكتفى بغيره من قوله شبه  
من الحروف فيصير التقدير والاسم منه معرب ومنه مبني لغير شبه الحروف وهذا  
المبني جواز بدليل ما ينهم من جواب الازدواج على انه لا يجب ان يكون مراد الناظم  
حصر الاقسام بل يكون مراده ذكر قسمين للاسم وترك قسم ثالثا اشار اليه بالتعريف  
بمن ومنه يعلم من محل اخر لكن على هذين الوجهين يشك كل قوله الا في معرب الاسماء

سما من شبه الحرف كما سيأتي اذ لا يلزم على واحد منهما من سلاسه من شبه الحرف ان  
يكون معربا فليتنا مل ولما كلاما لمصنف فاما قوله فانه لم يشبه الحرف الى اخره  
فما ينبغي منه بالنسبة لاي الموصولة لانها اشبهت الحرف في الاقتفاء الى جملة  
كسائر الموصولات كما سيأتي في قوله وكافتقا راصلا غاية الامر انها تستشكل  
من جهة التفصيل فيجمع وجود الشبه في سائر اقسامها وهذا شئ اخر غير ما  
اورده بآي الكلام عليه في محله ومن جهة بناءها مع لزوم اضافتها لفظا او  
معنى وقد جعلوا لزوما لاضافة معارضا لشبه الحرف مانعا من تأويله وهذا  
ايضا شئ اخر غير ما اورده بآي الكلام عليه في محله واما ما ذكره في باب  
حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول الخ ولو حمل كلام الناظم على البناء  
اللازم واخرج عنه الكلامين ولو باعينا باختلاف اللغات فيه لم يرد هذا من  
من اصله واما ما ذكره في باب حذام فقد اجاب عنه بقوله وله ان يقول  
الى اخره ولو حمل كلام الناظم كما ينبغي لاضافته الى مبني فقد علم جوابه  
في الكلام على كلام ابي حيان وظهر ايضا سقوط ما قيل من ان قوله وانما ينبغي  
الاسم اذا شبه الحرف شبه قويا مع قوله وانواع الشبه الخ يقتضي حصر  
انواع الشبه القوي المذكورات وحصر بنا الاسم في الشبه الحرف في واحد  
من تلك الانواع وهو مشكل لان الظروف المبنية جواز ليس لواحد من  
الانواع وذلك لما تقدم من ان المراد البناء الواجب وبثبت ان اسباب  
الوجوب ليست الا هذه الثلاثة ودل على احصر في الثلاثة مفهوما  
العلة لانه من مقتضيات الحصر واحترار بقوله شبه قويا بدليله منه  
اي من المشبه به عما عارضه معارض كما في اي شرطية او استثنائية  
فانها كما سيأتي اعربت لضعف الشبه بما عارضه من ملازمة الازدواج  
التي هي من خصائص الاسماء فردت الى الاصل وهو الاعراب وقوله  
قويا هو المراد من قول الناظم مدني لانه مشعر بالتماهية لكن ينبغي  
البحث في ان المذكور مراد للفظ يد له من اي اللالات هو او مراد  
مراد واللفظ لا يعطيه هذا ولما قلنا ان يقول كل ما حصل به المشابهة



حصل به الدنو الان يراد دنو مخصوص لا مطلقه وعلى هذا هو اطلاق في محل  
التقييد فان قلت فلم يرعرب الحرف الذي شبه الاسم في وضعه على ثلاثة  
احرف كسوف او اربعة كلعلا وخسه كلكر كما عرّب المضارع حين شبه  
الاسم كما تقدم اجيب بان المضارع بعدا متشابهة قابل للاعراب فانه يعتقب  
عليه في التركيب معان يحتاج الى الفرق بينهما كما تقدم بخلاف الحرف لا يعتقب عليه  
في التركيب ذلك فلو اعرّب لكان اعرابه ضارعا وبذلك علم ان المقتضي للاعراب  
تعاقب المعاني الترتيبية كما قلنا عليه والمفعوليه والاذا فيه او كون المضارع مأمورا  
به او مهيئا عنه او معطوفا او مستقفا نحو ما احسن زيد بالرفع في التقى وبالنصب  
في التحيب وبالجر في الاستفهام فلا يرد ان لبعض الحروف معاني فردية كالباكون  
للاصاق والاستعانة والسببية وغيرها ولا الظروف المعربة وان تضمنت  
معنى في بعضهم اجاب بان الظروف لم تتضمن معنى الحرف وانما حذرت منها  
اختصارا لئلا هو مراد بخلاف غيرها وسيأتي الكلام عليها ايضا هذا وقد قال صاحب  
البيسوط اعترض بان هذه العلة اي علة بناء الاسم بشبه الحرف تقتضي وضع الحرف  
قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه لما تحققت علة البناء في الجني لعدم تصور  
او لا قبل تصور الاسم الذي بني لاجله قال والجواب لا يلزم ذلك جواز ان الواضع تصور  
في الذهن انتهى **قوله** وانواع الشبه ثلاثة قال شيخنا ان اراد بالشبه الشبه  
القوي المذكور قبل فالمناسب في الجواب عما يورد على انواع مزاج وعينه ان يقال  
ان الشبه مفعول لا ضعيف بسبب عروض الوجود مثلا وان اراد به مطلق الشبه  
فالشبه من حيث هو موجود في المورد ات لكنه لم يدع انه موجب للمباحثي يورد ذلك  
فيجاب بضعفه فيه وقد جاب بانه تقسيم للشبه القوي واما المورديات فان الشبه  
الموجود في ليس هو القوي بل هو شبه ضعيف بسبب ما ذكر في السبب المذكور  
للفقطة عنه يوم ان الشبه قوي انتهى واورد على المصنف انه قد قال في بيان  
اسماء الاصوات انها انما بنيت لكونها استبنت الحروف والمهملة من حيث انها لا تقع  
عاملة ولا مفعولة فزاد نوعا اخر وهو الشبه الالهي كذا قيل واجيب بان  
الشبه الالهي داخل في تحريف الشبه الاستعمالي وهو قسم منه لا يرايد عليه

حتى يلزم قسم اخر ويرد عليه ايضا انهم عدوا من انواع الشبه اللغوي فقد ذكر  
الناظم في شرح التسهيل في حاشيا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيه في اللفظ  
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بحرفيه في اللفظ ولذا يقال في علي الاسمية  
وكلا معني حقا وقد الاسمية كما ذكر الاولين ابن الحاجب والثلاثة المصنف في المفتح  
فان قلت قد الاسمية تصناف فملا عارضت ايضا فتماسه الحرف قلت قال شيخنا  
يمكن ان يقال للمعارض لزوم الاضا فيه فلي تقدر تسليم لزومها الاضا فقد يقال  
انهم لم يذكروا الشبه الوضعي بعرض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيه هو بصور  
الحرف فانه اقوي مما هو بصورته وان كان على وضعه ويرد عليه ايضا ان  
الناظم ذكر في التسهيل ان من وجوه بناء المضمرات الشبه الجوهري فانه عديمة  
التصرف في لفظها بوجه حتى في التصغير والوصف وهذا ليس شيئا من الوجوه  
الثلاثة وذكر فيه ايضا ان من وجوه بناء المضمر استخناوه عن الاعراب باختلاف  
صيغة اختلاف المعاني وذلك مغز عن الاعراب لحصول الاهتياز به وهو  
ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة وذكر فيه ايضا ان سبب بناء لان شبه الحرف  
في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت  
وكوهم وهو ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة وهو مثل ما ذكر في المضمر من الشبه  
الجوهري وذكر المصنف ايضا في نحو ما حين عاينت المسيب ان المقتضي لبناء  
حين امور ثلاثة وهي ايجامه واضافته الي مبني واقفقا به الى الجملة فالتاثير  
للمجموع لا لكل واحد بل لعل اعرابا مجتمعي يوم ما زرتني لاختصاصه بالشبه ويوم  
تايتني لاضافته الى المعرب وهو ايضا خارج عن الوجوه الثلاثة مع ان هذه  
العلة المركبة لاتاني على طريقة الناظم التي جري عليها المصنف ويمكن الجواب  
بانه يجوز ان يكون قول المصنف وانما يبني الاسم اذا شبه الحرف شيئا قويا مقيدا  
بالعلة وان يكون كلامه في البناء لزوما كما تقدم وبانه لم يقصد بقوله وانواع الشبه  
ثلاثة الى اخره المحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد شي مما تقدم فان قيل ذكر  
الناظم في شرح التسهيل ان العرب بنيت الحرف المضاف الي اذ في مثل يومئذ  
وحينئذ قال ولا علة لبنائه الاكونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة في اذ اعربا



كما قال الاخفش لو جربنا الطرف انتهى وهو ايضا خارج عن طريقته قلت جوابه يعلم  
مما تقدم **قوله** احدها اي اولها وعدل عنه لما تقدم **قوله** الشبه الوضع تبع  
فيه الناظم قال ابو جيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الا لهذا الرجل في الناظم  
الذي هو اما الرجل باتفاق اهل الكمال وكان اللائق بما في حيان التعبير بذلك بدل  
ما وقع في التعبير به قلت الانصاف وبلية العصبية وقد اعتمد المصنف  
في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت بها ضرب قلت  
ابن جندب ممة الوصل والاعراب وهذا سقى الشبه الوضعي انتهى وقال ابن  
الصايغ في شرحه عدم وجدان سائق المصنف في هذا الوجه لا يدل على عدم  
الوجود فالشبه اللفظي معتبر في لسانهم كزيادة ان بعدد المصدرية لم يشبه  
لما النافية لفظا الى غير ذلك وما نقل عن سيبويه انه يقال فيما ذكر ابهمزة  
الوصل والاعراب اجد راين نقلها في التسهيل بلا ترجيح فيما اذا كان المسبب  
به حرفا ساكنا وهو بعض كلمة والرأي الثاني انه يضم اليه الحرف الذي قبله واستقل  
رأي سيبويه بقاء ممة الوصل وبلا اعراب تحرك الحرف بحركات الاعراب اللازمة  
**قال شيخنا** رحمه الله تعالى واعلم ان كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيره  
فانهم اعرابوا المسبب به وان كان على حرف او حرفين بل ولو كان حرفا نحو ياحون اذا  
سمى بها تعرب اعراب يده ودر فكان وضع التسمية لما كان طاريا مع شرف  
التسمية ضعيف عن تاثير البناء لا يكون ذلك نافية للشبه الوضعي ويؤيد ذلك  
ان القائلين بالشبه الوضعي كانوا ظم قائلوه بالاعراب في التسمية فكان شرط  
تاثير الحرف في الوضع كونه يا صل وضع اللغة لقوته انتهى وفي شرح الحاجية للشيخ  
واذا انقلت الكلمة المسببه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب  
وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا لاكثر  
الحكاية تقولك من الاستغناء مية حالها اذا فصر ب فعل ماض وليت حرف  
تم وقد جئ معربا نحو ليت ينصب ويرفع **قال**  
**ليت شعري** واي من ليت . ان لو وان ليتا عناء  
فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة

فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت فهو كهندي في الصرف وتركه وان كان على  
اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة  
ثلاثية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا  
صحيحا نحو من وكو تخلت ما اذا جعلتها من علما لغير اللفظ فانك لا تضعف  
ثانيها بل تقول جاني كم ورايت منا ومررت بمن مخفين فيجعل من باب  
ما حذف لانه نسيب وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على نحو كيدية  
وانما جعلتها من باب المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما  
جعلتها من باب يدي ما حذف لانه نسيب لانه باب عصا لانه لم يكن لها لام  
في الوضع فكان جعلها من باب يدي مما جعل لانه بالحذف كانه لم يوضع  
اولي ويقول الاول اكثر من الكم ومن اهل مشددين وذلك لانه لم  
ينقل بالكلمة وانما نقل من باب المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه  
بتضعيف ثانيه ليصير على قل وزان المعربات واما المنقول بالكلمة الى  
المجول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهريا في  
اللفظ والمعنى واذا كان ثانيا في الثاني حرف علة وجب تضعيفه اذا عربه  
سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا الوي  
وفي ولا زدت على الف لا الفاء اخرج جعلته ممة تشبيها ببرد او كسا وانما وجب  
التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للشون  
فيبقى المعرب على حرف ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سميناه المراد ومعنا  
الصرف وجب التضعيف لانا لاننا من التنكير في التنوين اذن وحكي  
عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المحذوف بعد حرف العلة الثانية ممة بكل  
حال نحو لو وفي ولا والاول اي التضعيف اذ في لكون الزيد غير  
اجنبي ولا جرحون بقا المعرب على خوف اذا اردت اعراب اسماء حروف  
المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا فان لم يكن المعرب من علما ضعفت الالف  
وقلبتها ممة للسالكين فتقول هذه با و تا و دليل تنكيوها وصفها بالنكرات  
نحو هذه با حسنه ودخول اللام عليها كالبا والتا وانما زاي فهو على ثلاثة احرف



اخرها اليها كالواو اعربته او لم تعرب وفيه لغة اخرى زي نحي في فاذ لم يكن  
 واعربتها قلت زابت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع  
 التركيب مع عامها فلا تقول كتبت يا حسنه كما جاز في نحو من وما وليت اذا  
 جعلت اعلالها للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع ابتداء  
 للحكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا  
 لتستعمل مفردة انت التعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوف على كذا اذا  
 استعملت مركبة مع عامها فقد خرجت عن حالها الموضوعه لها وانما وجب  
 اعراب الكلمة لمبنيها اذا سمي بها غير اللفظ ولم يخرجها عنها كما جازت اذا  
 سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيها اصلا  
 بلا خرجتها عنه بالكليه واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراع معناها من  
 وجه وذلك ان معنى ان ينصب ويرفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب  
 وترفع فلك اذن نظرت الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قوله هذه يا  
 مزيد ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد با تاتيا بلامد وما وضع على ثلاثة  
 احرف يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد عمرو بكر انتهى واذا سمي بغيره  
 قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا الما افردوه فقالوا فم فابدوا  
 مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو  
 اذا سمي به فانه يقول هذا ذوي كفتي بنا على ان عينه متحركة وقال الخليل  
 بل تقول ذوي فقل بقلب الواو يا تسكون العين على ما من مذهبهم في باب  
 الاضافة واجاز الزجاجة في فوا اذا سمي به ان يقال فوه رد الى الاصل ولا يجوز  
 تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل ووي من اجتناب الاجني  
 وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير  
 المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز المنصرف وتركه  
 وان سميت بحرف واحد ما ان يكون جزءا لكلمة او لا والثاني اما ان يكون  
 متحركا في الاصل كوا والعطف ولا ما الجرويا الاضافة على قول اولان كان  
 متحركا كل ثلاثة احرف بتضعيف مجاز حركته فانه اولى ان يكون الحرفين مجازين

الميم

حركة

حركته وانما جعلوه ثلاثة لما للحقة من التصغير والجمع فتقول في المسمى بيا  
 الجزبي ولوزدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالثوبين فصار المعرب  
 على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الا ابتداء الا وان كان الحرف ساكنا كلام  
 التعريف عند سيبويه وبالاضافة على مذهب بعضهم حكمه عند سيبويه  
 والزجاج حكم جزء الكلمة كما جازي وعند غيره ما حرك اللام بالكسر ثم تضعف  
 مجازا للكسراي اليها فيقال لي وذلك لانه لا بد من تحريك هذا الساكن اذا  
 حرك حركته بالكسر واما انما فيفتح لتقل الكسر عليه ولا نه يفتح في نحو غلاما  
 ثم يضعف مجازا لفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جزءا لكلمة فاما ان  
 يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكل ايضا بتضعيف مجازا حركته  
 كما ذكرنا فيما ليس بعضه والاولى ان يكل بسنن من تلك الكلمة فالمراد بكله بلعاده  
 جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بله ينجوا  
 قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاعمل بالعين نحو رج في المسمى بترجل  
 وان كان عينا كل بالفا فيقال رج ايضا في المسمى بحيم رجل ولا يكل باللام  
 لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفا العين وان كان ذلك الحرف  
 المتحرك المسمى به لا ما فاما لا يني بكماله بالعين لكونه اقرب نحو جري في المسمى بلام  
 رجل فيكون ما حذف فاه كعده والاختفاء يكل بالفا نحو زل فيكون محذوف  
 العين كسبه وهو اولى لان المحذوف الفا لا بد له من بدل كما في عده وان كان  
 الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدش فالمراد بكماله بما كل به المتحرك اي  
 بيد الكلمة الى اصلها وسيبويه ممة الوصل مكسورة فيقول ابع واس  
 واذا وصلته بما قبله اسقطت الممة لكونها للوصل فتقول هذا اس  
 وقلم اس وقال قدياتي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب  
 بتخفيف المنزوع عليه المراد بان تخفيف المنزوع لا يزم فكل الكلمة على  
 حرفين بخلاف حذف ممة الوصل فانه لا يزم فتحق الاسم على حرف ورد  
 ايضا بامتناع جلب ممة الوصل للمتحركة والزجاج يزيده الممة كما مراد  
 سيبويه ولا ن ممة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل

ي



والاسم الجاري مجراه اعني المصدر في الحرف فلما اذا سميت بفعل فيه مفعول  
الوصل قطعها كقولك هو حش اصمت واما ان سميت باسم فيه مفعول الوصل  
كان بن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء  
المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالقول  
واللام فتكمل ما بالعين عند المارني واما بالقاعدة لا تخش وان كان فكل الساكن  
قبله مذكور وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب حيث بالهمزة مقطوعة  
لما ذكرنا فان كان في الاسم كقوله انطلق كل بالحرف الذي بعدها فقوله انطلق  
انتهى ما اردناه منه واورنا المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه فقال لو قال  
بدل الوضعي اللفظي لكانا ولي فانه مقابل للمعنوي قال ولا بد انه يدخل بحجاب  
واخ لان اللفظي المقبول له شرط وهو كونه في الاصل والافقي وهذا يشبه  
الحرف شبها وضعيا فانهما وضعا متضمنين للمعنى انتهى قال شيخنا رحمه الله  
تعالى واقول ما زعمه من الاولوية ممنوع لان في التعبير بالوضعي تنبيها على  
الشرط المذكور مع الاختصار فيكون اولى من التعبير باللفظي الحائي عن التنبيه  
المذكور المحتاج اليه التطويل بزيادة الشرط المذكور ومجرد التناسب في  
المقابلة المذكورة لا يفيق ومن التنبيه مع الاختصار كما لا يخفى على ذوق  
الاستبصار واما ما ذكره في متى وهنا فليس من الوضعي المراد ان هن في شئ كما  
بصرح به قول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا فان قلت قدم الوضعي  
وهو كالمجمع على عدم اعتباره واللائي العكس قلت قد اعترض المصنف  
بذلك على الناظم ثم اجاب بانه فعل ذلك تقدما للاوضح ليرتقي الذهن من  
الامر الحسي الى الامر المعنوي قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول بل اللائي  
ما فعله الناظم مع قطع النظر عن جوابه وذلك لان بيان ما هو كالمجمع على  
عدم اعتباره اهم قطعيا اجمع على اعتباره كما لا يخفى فيه من احسن في  
استبصاره منه في مظنة النعم خلاف ذلك فتقدمية ولي تكون الوضعي  
كالمجمع على عدم اعتباره اولى دليل على انه احق بالاهتمام فكيف يستدبر  
به على ان اللائي العكس **قوله** وضابطه ان يكون الاسم على حرف او حرفين

الضابط

الضابط ويراد منه القاعد والقائون قضية كليه يتعرف منها احكام جزئيات  
موضوعها والضابط في الحقيقة يكون الاسم على حرف او حرفين لانه القضية  
وفي كونه كلية وقفه دون ان يكون الاسم على حرف او حرفين لانه مفعول  
والظاهر ان في كلامه تسجيلا ايضا لانا لكون المذكور يحصل به الشبه والمناسبة  
في الوضع لانه نفس الشبه فليتا مل والمراد ان يكون الاسم على حرف او حرفين  
ان يكون موضوعا على ذلك لما سياتي في خواب واخ منه انه اعرب لانه موضوع  
على ثلاثة فان قلت قولهم هنا الاصل في الحرف ان يكون موضوعا على حرف  
او حرفين ظاهره مخالف لما نقل عن اهل الصرف من ان الاصل في كل كلمة  
ان تكون على ثلاثة احرف حرف مبتداه وحرف يوقف عليه وحرف يكون  
واسطة بينهما قال الجار بردي الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف  
حرف مبتداه وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتداه  
والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتداه متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما  
تناهيا في الصفه كرهوا ان ينفصلوا بينهما ثم قال فان قلت المتوسط لا  
يخلو من ان يكون متحركا وساكنًا وايضا ما كان يلزم التناهي مع احدهم قلت  
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق  
التناهي انتهى كلام الجار بردي فهل من سبيل الى التوفيق بين قول اهل  
الصرف وما قيل هنا قلت نعم يمكن التوفيق بين الكلامين بما قاله بعضهم  
من ان الاصل مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وبحسب ما هو الحق  
من جهة الوجود الخارج اى ما نقطبه الكثرة الخارجيه فالاول مراد اهل  
الصرف والثاني مرادهم هنا ومن ان كلام اهل الصرف عام وبالنسبة  
للاستعمال وقولهم الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف في مقابلة  
الحروف وبالنسبة للوضع فان قيل لم اتفق في بناء الاسم بمشابهته  
للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف حيث احتج فيه الى مشابهته  
للفعل من وجهين وايضا اذا اشتبه الاسم بالحرف لزم شبه الحرف للاسم  
فلم يعرب قلت اما الاول فجوابه ما قال الشيخ الرضي وانما احتج في



هذا الحكم اعني منع الصرف الى كون الاسم فرعاً من جملتين ولم يقع بكونه فرعاً  
من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذا فرعية  
ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى  
وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما جئ فلم تكف واحدة  
منها الا اذا قامت مقام الشين انتهى ثم قال واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف  
بيدني لتطاوله على الحرف فيما يخصه وهذا تكفي ادنى مشابهة لاجل بنا الاسم  
بجلاف مشابته للامثال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في الابدان واللفظ  
انتهى وفي امالي ابن الحاجب انما تكفي في بنا الاسم شبهة الحرف من وجه واحد  
بجلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهة بالفعل من وجهين لان النسبة  
الواحد بالحرف يجعله عن الاسمية ويقر به ما ليس بينه وبينه مناسبة الاسم  
لجنس الاسم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعاً اخر الا انه ليس  
في البعد عن الاسم كالحرف واما الثاني فلان وجه الشبه بينهما ما يخص  
الحرف ولا يتحقق في الاسم الا بطريق التطفل كما افاده كلام الرضوي المذكور  
ولذلك اثرت مشابهة الاسم للحرف دون العكس وايضا فالحرف مستقر  
عن الاعراب بعد متعارف بالمعاني التركيبية عليه كما تقدم وظاهر كلام  
المصنف كما عرفت انه لا فرق في الموضوع على حرفين بين ان يكون الثاني منهما  
حرف بين كذا من حيثنا وان لا يكون وقال الساطعي نا في قوله جيتا موصوف  
على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا وليا كما ولا فان شيا من الاسماء على هذا  
الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والخويون بخلاف ما هو على حرفين  
وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال  
وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتمد لبناء كذا ومن بابها موضوعان  
على حرفين فاشتبهاهما بل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به اما  
هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثله الناظم كما اشار اليه  
التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبهة الحرف  
فليس اطلاقه بسببه انتهى **قوله** لا ولا كما قلت الى اخره ظاهر على الله

ان الضمير بنيت لمشا بفتحها الحرف في الوضع وهو لا يمتشي في كلام لان نحن من  
جملتها وليس بناوه لانه مشبه للحرف وضعا بل لمشا بفتحها الحرف شبهها  
معنويا اي مما تضمن معنى من معاني الحروف لان هذا شامل لكل ضمير متضمن  
اما التكلم او الخطاب او الغيبة والحجوب انهم اختلفوا في عملة البناء فقبل شبهة  
الحرف وضعا كما في التاثير حمل فيها ليس كذلك طرد الباب على سبيل واحد  
وقيل شبهة من جهة الاتفاق لا مفسرا عن الحضور المتكلم والمخاطب وتقدم  
الذكر للغايب وقيل بنيت المضمرات استغناء عن اعرابها باختلاف صيغتها  
لاختلاف المعاني اي لوضعهم للرفع لفظا والمنصوب لفظا والمجرور لفظا  
ثم ان كان المراد بالمعاني الفا عليه والمفعوليه والاضافة وردية المتكلم وناوحو  
ذلك والظاهر ان المراد بالمعاني المتكلم والمخاطب والغايب والمراد من اختلاف  
صيغته ان المتكلم له في الرفع تام مضمومة وفي النصب والجرا مجزوء كرمي  
والمخاطب فيه تام مفتوحة وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث  
فانفي ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل  
وفي قوله استغناء عن اعرابها بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء ان لا يكون لها محل  
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك  
فليتأمل في التسهيل ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا واقتضارا وجودا  
او للاستغناء باختلاف صيغة الاختلاف المعاني فاعبر في البناء اخر هذه  
الامور الاربعة خلاص ما يوهمه كلام ولله من ان المعبر الاخير منها ولا  
مانع من ان يقال ان الضمير بني لهذه العلل كلها ثم رايته مانعه وقد  
يجمع بيني شبهة فاكثروا من ذلك المضمرات فان فيها شبهة المعنوية  
اذ المتكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والاتقار اي لان كل ضمير  
يفتقر الى ما يفسره الوضعي اذ غالب الضمير على حرف او حرفين وحمل الباقي  
عليه ليجري الباب على سبيل واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجمودي فانه  
قديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالنصفي والوصف وزاد ايضا  
والاستغناء باختلاف صيغة الاختلاف المعاني وذلك مغنى عن الاعراب



لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية انتهى **قوله** فانها شبهة بما جرى الى اخره  
الظاهر ان ضابط الشبه الوضعي ان يكون وضع الاسم على وفق ما هو الاصل في وضع  
الحروف من غير التفات الى حرف بخصوصه فتأملت ونوت اكر منابيا لمناهيها  
لكل حرف فيما هو الاصل ان يوضع عليه لا لمناهيها بل لما جرى ولا منه ومن وقد  
ما قلنا جري ابن قاسم قال بنينا لان التا على حرف واحد في الوضع ونا على حرفين  
في الوضع فتشابه ذلك الحرف لان اصله ان يوضع على حرفين او حرف واحد  
واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا وكلام ابن الناطم مفيد لذلك لمن  
تأمله ولو اعتبر في شبه الوضعي مشابهة وضع الاسم لوضع حرف بخصوصه  
لبنى نحو تحميرش لمناهيته لكن والثاني باطل **قوله** وانما اعرب نحو اب واخ  
لضعف الشبه بكونه عارضا جواب عن سوال **نقص** الشبه بكونه عارضا  
عن سوال وارد على العلة المذكورة بالنقض يعني ان العلة انتقضت لاختلاف العلول  
عنها في بعض الصور المذكورة وهذا السؤال مختلف فيه هل يسمع ام لا وهذا الخلاف  
مبنى على خلاف اخر وهو ان نقض العلة هل يفيد ام لا وحقيقة النقض كما قال ابن  
الحاجب ابدال الوصف المدعى علة بدون الحكم وقوله وانما اعرب نحو اب واخ  
النقض يمنع تخلف الحكم عن العلة ثم اعلم ان جواب النقض يكون بواحد من  
ثلاثة ان يدعى ان انتفاء الحكم لا تنافي الوصف او ان الوصف موجود والحكم  
موجود او ان الوصف موجود والحكم غير موجود ولو وجد مانع او انتفاء شرط وغياب  
التحقق يرجع الثالث الى الاول وجواب المصنف من الاول لان ما ذكر  
موضوع على ثلاثة ثم حذف لامه والعبرة بالوضع لا بالصيغة لا بالحذف الطرأ  
وفي الحفيدا علم ان المراد بقولهم اذا كان الاسم على حرف او حرفين بنى كونه  
وضع كذلك وعلى هذا فلا يرد نحو اب واخ لانه ليس موضوعا كذلك واما  
بالنظر الى ظاهر قوله ان يكون الاسم على حرف او حرفين فيكون واردا بالنظر  
للصورة انتهى فان اورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع ان العربية  
على الاصح كما سياتي في الظروف فاجواب ان ذلك للزوم لكافة ذلك وذلك  
معارض للشبه كما ياتي في اي وقيل انها ثلاثة الوضع وان اصلها متى

حذف

فحذفت لامها اعتبارا ولذا ردت اليها عند نصبها على الحال وبعبارة اخرى  
وحجاب بانها مبني على ظاهر مذهب سيبويه واما محذوفه اللام وهي الالف  
المنقلبة عن يا والاعراب مقدر فيها ان افردت على ما قبلها ان اضيفت وهذا  
مقتضى كلام ابن الناطم واخا في الرضي ولينا مل وجه ظهور الاعراب على ما قبلها  
ان اضيفت فان ذلك انما يكون فيما حذف شيئا ولو كان الحذف هنا شيئا  
لم يقدرا الاعراب فيها ان افردت **قوله** فان اصلها ابو واخوي واعلا بالحذف  
للتخفيف باختصار حرف العلة وليست في الحذف المذكور هل هو قياسي او  
اعتباطي والظاهر انه اعتباطي اذ قياس دمالات لسكون ما قبل حرف العلة  
كما في ظي ودلو وقياس اب واخ الابدال لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما  
في عمة تكن حذف على خلاف القياس لكن في كلامهم **قوله** بدليل ابواب  
واخوان هو استدلال على ما ادعاه من الاصل المقتضى وذلك لان التنشئة  
نزد الاشياء الى اصولها ومن قال في تشبيهها ابان واخا من غير رد اللام فقد  
بنى ابا واخا بالتقصير بالنقص لا بالتقصير كما سياتي قريبا في وقع في السراج  
سبق قلرو ويرد على ما تقدم مثل يدان ودمان وحجاب بان المراد ان التنشئة  
نزد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من  
اليه والدم اصله غير مستعمل لا يقال نحن جدد بعض الاسماء الثلاثة مبنيا  
لكن لان بنا نحو نحن ليس بهذا الشبه بل بالشبه اخر كما تقدم في وجهه  
المضمرات **قوله** وضابطه ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي بمعنى  
انه خلف حرفا في معناه اي ادي به معنى حقه ان يودي بالحرف لا بالاسم  
بمعنى انه حل محله هو للحرف كتضمن الطرف معنى في التمييز معنى من  
وفيه مثل ما تقدم فلا تغفل واعلم ان معاني الحروف هي المعاني الجزئية  
المتعلقة بغيرها تعلقا قريبا لا يتحقق تلك المعاني في الخارج ولا في  
الذهن الا بذلك الغير كالابتداء الجزئي المتعلق بالسير والبصر بحيث  
لا يتحقق ذلك الا ابتداء في الخارج ولا في ذهن الا بالبصر والسير والذو  
انقضاء او احدهما لم يوجد ذلك الا ابتداء ولم يتعلق وهذا معنى قولهم

تضمن لازما للسياق والمحل  
غير معارض بما يقتضيه الاعراب



الحرف ما دل على معنى في غيره اي لفظ دل على معنى في غيره ذلك المعنى بل في مجروره  
ومتعلقه بخلاف قولك مثلا الابتداء فانه دل على معنى كلي يمكن تعقله مجردا عن  
متعلق فهو دل على معنى في نفسه لا في غيره والحاصل ان معاني الاسماء ذكرت  
لتعريف حالها في نفسها فمما مستقلة بالمفهوميه ومعاني الحروف لم تكن ملحوظه  
لنفسها بل الاله ملاحظه حال غيرها ولتعرفه في غير مستقلة بالمفهوميه قال  
السيد اعلم ان الابتداء مثلا حال معني هو حاله لغيره ومتعلق به فاذا لاحظته العقل  
قصدا وبالذات كان معني مستقلا بنفسه مكوذا بذاته صالحا لان يحكم عليه  
وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظته العقل من حيث هو  
حالة بين السبر والبصر وجعله الاله لتعرف حالها كان معني غير مستقل  
بنفسه لا يصح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به وهو بهذا الاعتبار  
مدلول لفظه من فان قلت قال لفظا المذكورة حروف لا اسم قلت  
نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطيه وهمة الاستفهام لكنها وضعت  
لغيرها ولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قال يتضمن دون وضعه  
بعده سوا وضع لذلك المعني حرفا ولا فتا ملة كذا قاله شيخنا **قوله** ام لا  
ليس فيه حذف المعطوف وانما العاطف لان المعطوف جزء المعطوف لا  
نفسه وهو المحكوم عليه بالبطالان عند محقق النجاة على ان احرف الجواب  
تخلف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمل  
من كونه لوجود ما يعني عنها كذا ذكره المصنف في معنى اللبيب **قوله**  
فالاول في الاسم المبني لتضمنه معني حرف موضوع **قوله** شرط الاله اداة  
شرط وكذا يقال في قوله استفهاما **قوله** وانما اعربت اي الشرطيه الى اخره  
اشارة الى الجواب بما يقال اي الشرطيه واي الاستفهاميه اشبه الحرف  
دمع ذلكهما معربان **قوله** نحو ايا الاجلين قصيت ايا اسم شرط جان  
مفعول قصيت وقدمت لان لها الصدر وماصلة والاجلين مضاف اليه  
وجملة فلا عدوان على جوابها **قوله** نحو فاي الفرقين احق اي فيه اسم  
استفهام مبتدأ والفرقتين مضاف اليه واخفى خبر المبتدأ **قوله**

المضجع

لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة اي من لزومهما للاضافة  
وفي بعض النسخ مللازمتهما بالافراد اي للزوم اي في الشرط والاستفهام للاضافة  
اي الى الاسم المفرد لبلاب يتقضى باذ واذا فانها مبنيان معا انما يحلزم للاضافة  
لكن لو يضاف الى المفرد بل الى الجمل فان قيل لوضح ذلك دافعا للبناء لم يتبين قد  
قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة فالجواب ان ملازمتهما للاضافة  
ليست دافعة لبنائها بل تحتمة فلذا اجازا عرابها ولدت مثل قد لانها  
ليست ملازمة للبناء بل يجوز اعرابها وهو لغة قيسيه واحسن من ذلك ان  
يقال المعارض لزوم الاضافة فعلى تقدير تسليم لزومهما للاضافة فقد يقال  
انهم لم يذكر وان الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تنوع المعارضه فيها هو  
بصورة الحرف فانه اقوي مما هو بغير صورته وان كان على وضعه وانما  
بنيت اي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضمير امحذوفا  
بحوكم لتخرج من كل شيعة ايم اشد قري بضم اي بنا وبنصها لانها لما حرف  
صدر صلتها نزل ما هي مضافة اليه منزلة نصارت كانه منقطع عن الاضافة  
لفظا ونية مع فيا موجب البناء فنلاحظ ذلك بني ومن لاحظ الحقيقة  
اعرب فلو حذف ما يضاف اليه اعربت ايضا لقيام التنوين مقامه كما في  
كل وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم  
اشد مبتدأ وخبر ورد برسم المصحف الضمير متصلا والاجماع على انها  
اها لم تصف كانت معربة **قوله** والثاني اي الاسم الذي بني لتضمن معني  
حرف لم توضع العرب لذلك المعني حرفا قال الحفيد واعلم ان ضابط الشبه  
المعنوي هو ان يتضمن الاسم معني من المعاني التي حقها ان تودي بالحرف  
وتلك المعاني ضابطها هي المعاني الطارئة على اصل الكلمة والكلام الا  
تري ان الاستفهام طاري على اصل الكلام كما في قوله هداك زيد فان  
الاستفهام خارج عن جزئي الكلام فاذا وجدنا كلمة تضمنت معني من  
هذه المعاني اي صار جزء مدلولها يحكم بينها ما لم يعارضه معارض  
فان قيل الكلمة المتضمنة لمعني الحرف متضمنة لمعني اسم معرب فلم

فان



رجح جانب الحرف على جانب الاسم المعرب لان الحرف قار في بابه لم يترزل  
عما يستحقه ولا كذلك الاسم لانه قد بني منه كثير وما كان قارا في بابه كان اولى  
بما ترزل قدمه عما يستحقه واعلم ان بنا الاسم المتضمن لمعني حرف لم يضع العرب  
له حرفا اولى من بنا ما تضمن معنى حرف موضوع لان الاول قام مقامه من كل  
وجه بخلاف الثاني انتهى وشرط تضمن معنى الحرف كونه لازما للفظ كما في مني  
وهنا او المحل كما في المنادي اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا  
له الاتري انك اذا لفظت بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى في ابنته به  
عليه اثر شراح النظم وقال ابن الصايغ قد فرق ابو علي بين هذا وبين الاول  
بان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف منه الحرف اختصارا فهو مراد كذا  
قيل ولينا مل فيه فقد يقال ما استدركه على العروص بقوله الاتري الى اخره  
موجود في المنادي وفي اسم لانه اذا نطق بريد وحده بدون حرف النداء ولا  
تقريره او برجل وحده بدون لا تجد فيه المعنى المقصود للبناء البته فلا يتم الفرق  
بينهما وبين الظرف وعبارة ان الناظم واما المنادي المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه  
مبنى للزوم محله تضمن معنى الحرف لازما للفظه او المحل الذي وقع فيه لم يور  
كما في نحو سرت يوما وفسحا مما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخر اقول  
وفيه امور الاول يوضح من تقريره ان المراد باللازم للفظ ان لا يتقيد بمحل  
مخصوص بل ثبت له في نفسه في كل محل فحق فيها متضمنة لمعني الحرف في  
كل محل وقعت فيه وباللام للمحل ان يتقيد بمحل مخصوص كزيد في النداء فانه  
متضمن معنى الحرف واذا الرضا لا يتضمنه الثاني ان تعليله بقوله فان  
كل مناديه مخاطب يقتضي بنا كل منادي لانه علله بالزوم المذكور  
الذي هو سبب البناء فتضي وجود ذلك الزوم في كل منادي وان  
مبنى مع انه ليس كذلك فكان ينبغي ان يبين ذلك السبب على وجه  
يقتضي بالمنادي المفرد المعرفة الثالث انه اورد عليه انه يقتضي ان  
لا يري الا ظرفا مبنى لتضمنه ما ذكر وليس كذلك فاجيب بانه انما  
يقتضي انه مبنى ان تضمن ذلك كما في قطف وعوض ولا فحرب وهو كذلك

وفيه

وفيه نظر لان جميع ما لا يري الا ظرفا لا يكون الا متضمنا لمعني الحرف فتضمن  
معني الحرف لا يزم مع ان بعضه مبنى كقطف وبعضه معرب كعند فاما معنى هذا  
الجواب لغيره ان صح ان كل ظرف معرب غير متصرف يقبل الجزم ونحوها فلا  
اشكال لانتفا لزوم التضمن حينئذ السراج انه ان اراد بقوله مما يستعمل ظرفا  
فانه غير ظرف اخر ان استعماله كذلك بحسب اختلاف التراكيب بحسب المعنى  
فحيث علق بفعل واقع فيه نحو سرت يوما كان ظرفا وحيث علق بفعل واقع عليه  
نحو المنادي لانه يستعمل منادي وغيره من ادي بحسب اختلاف التراكيب فانه ان ركب  
مع حرف انداكما زيد كان منادي او مع غير وكما زيد لم يكن منادي والحاصل ان المحل  
الذي لزم فيه التضمن في مسألة النداء ومسألة اسم لا هو تركيب الاسم مع حرف النداء  
لامطلقا ومع لا التي لقي الحرف لامطلقا ولا يرب ان نظير ذلك في الظرف هو ان  
يركب مع العامل الواقع فيه لامطلقا والتضمن حينئذ لا يزم على ان الاسم مع لا نحو  
لا رجل في الدار قد بني فيفيد نفي الجنس لصا وقد يرفع فيفيد نفيه احتمالا لصدق  
ان الاسم مع لا يكون مبنيا تارة ومعربا اخرى فلم يزم التضمن هناك ونظروا  
مع ثبوت حاليين لكل منهما وحينئذ فالفرق في غاية الاشكال وقد حجاب بان  
المراد بلزوم التضمن ان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن لا ملائمة  
الانفكاك عنه فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه  
ظرفا زمانا او مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بان  
يصرح بقي وبه حل المنادي لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادي  
كما طبا غير حاصل بدونه واسم لان المقصود من التضمن وهو التخصيص  
على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا الجواب ان المقصود في  
مسألة اسم لا حاصل بدونه التضمن بان يصرح بان الاستخراجه كما في  
قوله فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال الامام سبيل الى همدان  
الا ان يراد الحصول ليدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه فليسا مل كذا  
افاده شيخنا رحمه الله تعالى قوله كونهما كذا ذكره الناظم قال ابو جيان  
الذي ذكره الناس انهما كسيرا اسم الاشارة بنيت لشبههما بالحرف في



الافتقار الى مشا ر اليه قال ويمكن ان يتحمل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من  
 المعاني التي كان من حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعاني من الاستفهام  
 والنفي والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا لتضمن اسم الاشارة في  
 ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى قيل وتابعة على هذا  
 جميع الشراح لكن نازع فيه السعد التفتا زاني بانهم قد صرحوا بان اللام المبدية  
 بشارتها الى معهود ذ هنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الابرار  
 انها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية انتهى قيل والاوي ان  
 يمثل هذا مع فاتها ببيت لانها اشبهت حرفا كان من حقه ان يوضع ولكنه لم  
 يوضع وهو حرف المصاحبه وقد يحق من بالو لو ويرد بان الاصل فيه كونه مطلق  
 الجمع ويقدم ان يجمع احد رايين فلا تعقل وانظر وجه تقييد التفتا زاني بقوله  
 ذهنا فانه يشار بها الى معهود خارجا غير ان هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا  
 مشاهدا كما هو وضع اسم الاشارة ولا يضر ذلك في الابرار لانه لا فرق على قياس قوله  
 في الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية فليست مل قال شيخنا واقول هذا كله يرد  
 على ان توقف التشبيه المعنوي على كون المعنى الذي تضمنه الاسم قد وضع  
 له حرفا وكان حقه ان يوضع له حرف ولما قيل ان يقول ان هذا مما لا دليل  
 عليه ولا ضرورة تدعو اليه بل اذا تضمن الاسم معنى غير مستقل ملحوظا  
 تبعاعا كما هو شأن الحروف فقد اشبه الحروف وان لم يكن ذلك المعنى الذي  
 تضمنه الاسم من معاني الحروف الموجوده بجامع ان كل معنى غير مستقل  
 ملحوظ تبعاعا لان المقصود وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير  
 توقف على وضع حرف او تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وجيب ذلك  
 حاجه بالناظم لا تحمل ما ذكر ولا موقع حينئذ لراع بعض المحققين يعني  
 المفتا زاني المذكور على انه والله لا تحمل فيه ذكر ونحو ذ باله من بنية العصبه  
**قوله** لمعنى الاشارة الاضافة فيه بياينه **قوله** وهذا المعنى لم تضع العرب  
 له حرفا تقدم ما فيه **قوله** ولكنه من المعاني التي حقه ان تودي بالحرف فقال  
 الرضي اعلم ان اسم الاشارة ببيت عند الاكثر لتضمنها معنى الحرف وهو

الاشارة لانها معنى من المعاني كذا لا يستقيم ان كان حقه ان يوضع لها حرف يرد عليها  
 وذلك ان عاداتهم جارية في الغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد ثبوتها  
 ان يوضع له حرف يدل عليه كالا ستفهام في اضرب زيد وهل يضر ان  
 والنفي في ما ضرب عمر والتوبيخ والترجي والابتداء والانهما والتثنية والتشبيه  
 وغيرها الموضوع لها حوالب دلت ومن والي والكاف او يوضع له ما يجري مجرى  
 الحرف في الاحتياج الي غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكذا النسبة  
 وتغيير البنية وحده في نحو غرقة وغرق وكسره وكسر وكغيرها مع  
 زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الغلب احرار  
 عن الاسم الاشارة ويقولنا يدخل في الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر  
 المشتق منها الافعال والاسم لان تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد صوغها انتهى  
**قوله** وانما اعرب هذا ان وهما ان الى اخره جواب عما يقال ان وان اعربا  
 مع تضمنهما معنى الحرف واعتراض عليه بان ما ذكر ملتق من قولين فان من قال  
 بانها معربان قال بتشبيها حقيقة ومن قال بانها معربتان مبنيان قال  
 جي بها على صورة المشي وليس متشبين حقيقة وهو الاصح لان من شرط  
 التشبيه قول الشكر واسما الاشارة اي والاسم الموصولة ملازمة للتعريف  
 كما في شرح الشذور واجيب بان الوصف بصورة المشي لاينا في انه مشي  
 حقيقة اذ يصدق على فرد المشي انه على صورته غاية الامر انه يوهم فالتلفيق  
 ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التثنية وفرضه  
 وقال شيخ شيخنا قوله على صورة المشي اشارة الى ان تشبيها الحقيقة  
 كما سيجي هذيان وهيتان بقلب الف الف ذاوتنا انتهى يا كالفتيان فتشبيها  
 ههنا بحدف الف ذاوتنا فاما على صورة المشي لا على قياسه وكونها كذلك  
 بحق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك حق كون الالف الموجودة الف  
 الاعراب كالف ذاوتنا انتهى وما ذكر من انهما معربان قال به بجزم وعليه  
 ابن مالك وذلك لاختلاف اخرها باختلاف العوامل وادعائ كل واحدة  
 منها صيغة مستانفة خلافا للظاهر قال الزجاج لم يبين شي من المشي

كالفا عليه والمنع عليه  
 والاضافة مثلا



ولذلك لم يبين اثنا عشر وأما قولهم بأن يردان فاما جازلانه يشابه الاعراب  
اللاتي انه يتبع على لفظه كما لعرب انتهى **قوله** الثالث الشبه الاستعالي  
ادخل بعضهم في الشبه الاستعالي الشبه الاقتطاري وجاعة جعلوا الاول  
قاصرا على يفتقر افتقار امتا صلا جملة كالاسماء الموصولة ولا خلاف في  
المعنى وانما ذلك اصطلاح والامر في ذلك سهل والمالك واحد ودخل فيه ايضا  
الشبه الاهالي وان كان بعضهم يعبه قسما اخر كسبائي والاولي ما فعل المص  
لانه عرفه بان قال بان يلزم للاسم طريقة من طرائق الحروف وبواعم من ان يكون  
من طرائق الحروف والمهمة والمهمة **قوله** وضابطه ان يلزم الاسم طريقة  
اي استعماله في الحروف اي استعمالها فيها وفيه ما تقدم فلا تغفل **قوله**  
كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه الكاف فيه وفيما بعده  
باعتبار الافراد الذهنية ان لرب يدخل فيه الشبه الاهالي وان كان الضابط  
الذي ذكره شاملا له ومراده بذلك في الافعال كما سياتي فانها ثابت عن  
الافعال ولتتأثر بالعوامل فاشبهت حروف المعاني فانها كذلك فوجب  
بما وهما قال الناظم في شرح الكافية ما لم يخصه ان اسما الافعال حلا زمة  
للاستناد الى الفاعل في ابداء عمله ولا يعمل فيه شيئا فاشبهت في استعمالها  
الحروف العاملة كانت واخرها قال المصنف واخراجه هذا الكلام  
في شرح به كلامه وهو غير مناسب له وانما هو مناسب لقوله في الكافية  
واجاب العبدون تاثر بمعامل حصل وتلخص ان الناظم في بناء اسما الافعال  
طريقين وكلاهما صحيح انتهى ووجه قوله وهو غير مناسب له ان الناظم  
لم يعتبرها عدم وقوعها معوله بل عدم تاثرها وفرق بينهما اذ لا منافاة  
بين المعوليه وعدم التاثر بالمعامل كما هو واقع ولذلك زاد المصنف قوله  
ولا يدخل عليه عامل اشارة الى ذلك ان ينبغي للمصنف ان يعبر به لكن قد يقال  
انه لا ينافيه فيمكن حمل عبارة الالفية على ذلك بان يراذ بعدم التاثر عدم تعلق  
العامل بها وتسلطه على كسبائي عنه ويؤيد ذلك عبارة شرح الكافية  
فانها ذكرت شرحا لها في الكافية فلو لا انه اراد بها معناها لم يترك وقوعها

لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثني على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف  
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غير فوجب ان لا يختلف المثنيات اعراسا  
بخلاف الجمع فانه يكلف بعضه بعضا وقال الاكثر من بينها القيام على السا  
فيها كما في المفرد والجمع وانما صيغ مرجله غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه  
لقيل ذبان فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للحزب والنصب والجر وانهم  
خالوا بابتنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية على  
الواحد تمييزا بينهما قال الرضي والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذين قال  
وقد جازان وذان والذات والذات في الاحوال الثلاثة وعليه حمل بعضهم  
قوله تعالى ان هذان لرساخران اي في احدي القوتين والباقي الذين وان كان  
الجمع من خواص الاسماء لانه لم يجر على سنن الجموع لان اللذان مخصوص بالوا  
العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتكينة بخلاف المثني فانه جار على  
سنن التثنيات المتكينة لفظا ومعنى ومن اعرب به نظري محمدا الصورة ونيل  
هو على هذه اللغة مبني على صورة المعرب وقال المحضدا علم ان القياس  
يفتح ان يكون اللذان معربا بالواو رفعه وبالبا جرا ونصبه كما هو لغة من ذكر  
اي على وهذا بل وعقيل وذلك لانه على صورة الجمع وسننه فيكون معارضا  
لبنائه كما قالوا نظيره في اللذان والذات وذان وذان واما قول بعضهم  
انما اللذان لم يعرب لانه ليس على سنن الجموع لان واحدة اعم من جمعه فيه  
نظرا لان المدعى انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم فليس جمعا لواحد  
باعتبار كون الواحد اعم بل يرد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه كما  
قال ابن مالك وان عني بالذي من يعقل وشبهه جمعة الذين انتهى ومن على  
البناء بالمنقول عن البعض المذكور نفس ابن مالك ايضا مع قوله ما ذكره واعتراض  
عليه بان هذا معارض لمنعه كون العالمين جمعا لما لم فان قلت يرد قولهم بان يرد  
فانه مبني مع انه مثني قلت قال ابو الحسن لا يرد في شرح الجزوليه في الخطا  
يعترض على الجزوليه في اطلاقه بنا اسم الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي  
ان يقول بشرط ان لا يكون مثني لان التثنية تزد الاشياء الى اصولها من الاعراب



شرح لها هذا وقال ابن الصايغ في هذا الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي  
ان يكون في المشبه به اصلا وليس عمل الحرف في غيره بل انما اثره اصلا فيه انتهى  
والمصنف كالتاظم ان يقول لا نسلم الانتفا المذکور ولو سلم مجموع عمله  
في غيره وعدم التاثر من حيث هو مجموع اصل فيه واورد المصنف على  
التاظم ما يرد مثله عليه فقال ما ذكرنا التاظم انما يسلم له على قول الاخفش ان  
اسماء الافعال لا موضع لها اعلی مذهب سيبويه والجمهور انما منصوبه  
بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على لا تبدأ ومرفوعة اعني  
عن الخبر فلا يمتشي على واحدة من الطريقتين انتهى واجيب بان التاظم يرى  
قول الاخفش فكلامه مبني على رايه قال في التسهيل في باب اسم الافعال  
وكلامه اي اسم الافعال مبني لشبه الحرف بلزومه النية عن الافعال وعدم  
مصاحبة عامل انتهى ونقله عن المحققين وعلى القولين انما بنيت لتضمن  
الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طرد الباب كذا قيل وفي هذا الحصر نظر  
لانه يمكن ان يجعل عليه ايضا سبب البناء ما تقدم بنا على ان المراد عدم التاثر  
ولو لفظا فقط فليتأمل بقى انه اعترض على التاظم بما يرد مثله عليه فقبل  
التاثر قبوله الاثر والاثار والاعراب فقوله بل انما اثره مجتزأة ان يقول بنى اذا لم  
يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم وبعبارة اخرى عدم التاثر بسبب  
البناء فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضي تقدمه عليه وهما متناقضان  
واجاب المصنف بان المراد بعدم التاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل  
يتسبب عنه التاثر فالحق المسبب هو اراد السبب قال شيخنا رحمه الله تعالى  
وفيه نظر لان عدم تسلط العامل فرع البناء فيتاخر عنه فلا يكون سببا  
لان سببه متقدم عليه ولا يتصور ان يكون الشيء الواحد متقدما على شيء ومتأخرا  
عنه ويمكن ان يجاب بان المراد بعدم التاثر وعدم تسلط العامل عدم  
قبول الاثر وعدم قبول تسلط العامل بحسب المعنى بان لا يقبل بعينه شيئا  
من ذلك لان ما هو كذلك لا يقبل الاعراب فيستحق البناء فليتأمل وقد يقال  
لم يرد التاظم بقوله لشبه من الحروف ببيان سبب البناء ببيان ضابط محله

اعم من ان يكون سببا اولاً والتقدير مبني عند وجود شبه من الحروف ثم  
فصل الشبه الذي جعله ضابطا يعرف به البناء بقوله كالشبه الوضعي  
الى اخره لكن بعض امثلة هذا الضابط امثلة للسبب ايضا وبعضه ليس  
كذلك كقوله وكناية عن الفعل بل انما اثره فهو ما يعرف به البناء وان لم يكن سببا  
لبناء وعلى هذا فلا اشكال اصلا فان قلت لا فائدة في جعل عدم التاثر علامة  
يعرف بها البناء لانه معلوم ضرورة ان ما لا يثبت لا يكون الا مبني اذن لا يلزم  
الاعراب التاثر قلت بل له فائدة وهي دفع احتمال ان عدم التاثر بحسب  
اللفظ فقط وان اعرابه مقدرة فليتأمل هذا وقال شيخنا قوله كان ينبو  
وقوله كان يقتصر مثلا لان للطريقة لا لان يلزم اذا النية والافتقار لا اشعار  
فيها باللزوم وجنبه فلا حاجة الى قوله فلا يدخل عليها عاملا ولا قوله  
متاصالا فان المصدر النياب عن فعله لا يلزم ما النية عنه ويوم في يوم يقع  
الصا دقین صدقهم لا يلزم الا فتقار الى الجملة اي لا يلزم ذلك كما انتهى وقال  
ايضا ان قلت عدم دخول العامل كاف في البناء فلا حاجة الى ضم النية عن  
الفعل اليه قلت انما هو كاف في انتفا الاعراب والبناء قدرنا به عليه  
بحاج الى مشابهة الحرف وهي لا تتم الا بالجزئين معا انتهى **قوله** وكان  
يقتصر افتقارا متصلا اي لا زما للجملة اي او عوض منها كما تنوين في اذ  
او قائم مقامها كالوصف في ال الموصولة ويرد عليه ذو الطلية والذين  
عند من اعرابهم وقد جاب بان الكلام في الاسباب الموجبة للبناء في المشهور  
وفي لغة الجمهور واورد عليه ايضا لفظ القول مراد بحكاية ما بعده  
ويمكن ان يقال قد يحكى بالقول المفرد في مسيل وطلبه للجملة غير لازم قال  
الرضي وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما تصرف منه والاصل في استعماله  
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي  
هو واقع في الحال نحو قول الان زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة  
بعدا قول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام واللام تكن حكاية  
او الذي يقع بعد نحو قول غدا زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفردا



جملة والجملة أكثر وقوعا ثم قال وقد يقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه  
 أحدها أن يكون موديا بمعنى الجملة فقط كما تقول قلت كلاما حقا أو  
 باطلا أو حسنا إذا قلت زيد قائم وثانيا أن يعبر به عن المفرد لا غير مح  
 قلت كلمة أو قلت لفظه عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لأن  
 يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا تنصب هذه الثلاثة لأنها  
 ليست أعيان اللفظ المحكي حتى يراد بها معنى غير معبر به عن جملة أو  
 عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعايته أعربا نحو قال  
 فلان زيد إذا أنكم زيد مرفوعا وخا مسما مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن  
 جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن يقدر معه ما يكون بد جملة تقول  
 تعالي قال سلام قوم منكرون أي عليكم سلام انتهى ما رده منه ولا يعنى  
 عن قوله إلى جملة فيبدأنا صل لأنه إشارة إلى قصد اللزوم وفي تذكر المصنف  
 المقدر في هذا الاسم للاقتضائ ثلاثة أمور أن يكون بطريقا لموضع لا عارضا وأن  
 يكون إلى جملة لا إلى مفرد وأن لا يعارض بمعارض يقتضي قوة جانب الاسم كإني  
 ذاك والذات انتهى فالأول أي الذي ينبو عن الفعل ولا يدخل عليه فيؤثر  
 فيه **قوله** ولا يسمع أن يدخل عليه شيء من العوامل أي اللفظية والمعنوية على القول  
 الصحيح أنها لا محل لها من الأعراب أو اللفظية فقط على مقابل الصحيح  
 وذلك أن رفع ما قيل أن التمثيل بمصوبات وما بعده مبني على أن اسم الفعل  
 غير معرب المحل ما على القول بأنه مرفوع المحل على الابتداء ومرفوعه أغنى  
 عن الخبر أو على القول بأنه منصوب المحل بفعل محذوف فلا يسمع التمثيل **قوله**  
 ولا يدخل عليه ما عامل مقصود عليه لعدم الدخول أصلا واحترضا بقا التاثر من  
 المصدر والنايب عن فعله الخ قال ابن قاسم وكذا اسم الفاعل ونحوه فإنه يعمل على الفعل  
 ويتأثر به فلا يفرد المصدر المذكور بالاحتراز عنه بل يحترز به عما ينبو عن  
 العاملة وأجيب بأن المصدر المذكور هو المألوف في بيان أن المصدر والنايب  
 عن الفعل يتأثر بالعامل إلى ما ذكره المصنف من أنه يدخل عليه العوامل  
 فيه لأن المصدر المذكور متأثر بالعامل في حال النيابة عن الفعل فإنه منصوب

بالفعل

بالفعل المحذوف على أن المصدر في الأمثلة ليس من المصدر والنايب في شيء قال  
 ابن عقيل والحاصل أن المصدر المذكور واسما للأفعال التي في النيابة من باب  
 الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فاعرب لعدم مشابهته المحرف واسما للأفعال  
 غير متأثرة بالعامل فثبت لمشايتها المحرف وهذا يقيني على أن اسما للأفعال  
 لا محل لها من الأعراب والمسئلة خلافه وانظر من ابن قيل انتقا التاثر **قوله**  
 لأنه يدخل عليه العوامل فيؤثر فيه أي في لفظه لا في محله **قوله** والثاني أي الذي  
 يقتضيه اقترانا متصلا أي لازما إلى جملة **قوله** كذا قال في المعنى يلزم إذا الأضفة  
 إلى جملة أما اسميه نحو واذكر واذنتم قليل أو فعلية فعلا ماض لفظا ومعنى نحو  
 واذ قال ربك للملائكة أو فعلية فعلا ماض معنى لا لفظا نحو واذيرفع إبراهيم  
 القوام من البيت وقد جردنا حد شطري الجملة فيظن من لاجزائه أنها أضيفت  
 إلى المفرد كقوله هل ترجع ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك أنانا  
 والتقدير اذ ذاك كذلك انتهى ما اردنا معناه باختصار كثير **قوله** وحيث قال في المعنى  
 وهي تقول حوث وفي الشافية الضم تشبيها بالغايات لأن الأضفة إلى الجملة كالأضفة  
 لأن أثرها وهو الجرا لا يظهر والكسر على أصل التقاء الساتين والفتح للتخفيف ومن  
 العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتها وتحتل لفظا  
 على الكسر ثم قال وتلزم حيث الأضفة إلى الجملة اسميه كانت أو فعلية وإضافتها إلى  
 الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد أراه ونذر إضافتها  
 إلى المفرد كقوله ببعض المواضع حيث لي العايم والكاي يقيسه واندر من  
 ذلك إضافتها إلى جملة محذوفه كقوله  
 اذارين من حيث ما تحت له • نشاه برها خليل فواصله •  
 أي اذارين تحت له من حيث هت وذلك لأن زيد فاعل محذوف يفسره تحت فلو  
 كان تحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير إذا المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا  
 فلا يفسر عما لا فيه قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها انتهى  
 ما رده منه وأعلم أنه طوب بالفرق بين أي والظروف المذكورة حيث لزم بناؤه  
 وأعربت أي مع لزوم الأضفة في الموضعين المعارض لشبه المحرف المفتحي لضعفه

قال شيخنا ابن ادم كونه نائبا هو  
 في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع غيره  
 فذلك لا يقرب ولا يورد عليه زيد  
 فإنه مبني بالنيابة على ما قبله من جوار أن يدخل  
 مع عدم النيابة على ما قبله من جوار أن يدخل  
 فأنمله ولو سكت عن قوله تقول كأمهل يد ويد  
 بالناشئة نصد بالناشئة كذا كان واضحا هو



ففرق بان الاضافة الى الجمل كذا اضافة لانها في تقدير الانفصال فكانها غير مضاف  
وانت خير بان الاضافة التي في تقدير الانفصال هي التي يكون تخصيص المضاف  
حاصلا بدونها وههنا ليس كذلك فالاولى ان يقال ان المعارض لشبه الحرف لا بد  
ان يكون امرا منفصلا عنه كما في اي فان الشبه في الحرف هو المعنوي والمعارض  
لزمها الاضافة والشبه في الظروف المذكورة والموصولات هو مجرد الاتفاق  
لا جملة لزموم وما مع قطع النظر عن كون تلك الجملة مضافا اليه فلا يكون لزم الاضافة  
الظروف للجملة معارضا على ان اذ ليست مضافة كما هو مذهب المحققين من ان  
العامل في شرط لا جوابا لقوله لا ترى انك الى اخره اي فلا تحتاج جملة شئ كذا  
الظروف المذكورة حيث يلزم في جميع التراكيب بعدها جملة او ما يقوم مقامها  
وهو التثنية **قوله** فيوم مضاف الى الجملة استدلال على ذلك بعدم تنويعه افعال  
عدم التنوين لا يدل على الاضافة لحوال ان يكون للبناء لا نأقول هذا منع لا يضر لانه  
انما يبدى اذا اضيف على انه يجوز ان يريد المستبدل بقوله عدم تنويعه ما يشتر  
عدمه للبناء فيستعمل الامر في التامل وبذلك سقط ما يقال انه قري يوم يفتح بفتح  
يوم فتح وان يكون تنويعه ترك لاجل البناء لاجل الاضافة وذلك لانه ان كان  
محرقا لا مرظاه وان كان مبني فذلك لانه لا يبدى البعد اضافته **قوله** من  
حوسجان وعند ما ذكره من ان سحجان ملازم للاضافة هو المشهور ولا يرد عليه  
سحجان من علقه الفاحر لانه شاذ والشاذ لا يرد نقضا قال الفخر الرازي  
سحجان مصدر لا نأوله فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يصف ترك تنويعه  
فقل سحجان من يداي براه منه لقوله سحجان من علقه الفاحر وانما منع من الصرف  
لانه معرفة ومما حقه الف ونون انتهى واما عند وهي اسم لها حاضرا وقريب  
فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده والثاني ولقد راه نرلة اخري عند سدر  
المنتهى عندها حجة الماوي وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قوله الذي عنده  
علم من الكاب وخوب ابن لي عندك بيتا وقد نزل للزمان نحو الصبر عند الصدمة  
الاولى ولم تستعمل الا منصوبة على الظرفية او مجرورة بمن نحو ايتها رجة  
عندنا وقول العامة ذهبت الى عندها وانما لم تنصرف لسدة توهمها في

الابهام لانها تصدق على الجهات الستة والاشهر كسوعين ومن العرب من يفتحها  
ومن العرب من يضمها فلم تستعمل الاضافة واما استعمالها غير مضافه لقوله  
**كل عند لك عندي** . لايساوي نصف عندي .  
فن كلام المولدين وليس يلحق خلافا للحري بل كل كلمة ذكرت مراد بها اللفظ  
فانما ان تنصرف تنصرف الاسماء وان تعرب ويحكي صلا قاله المصنف في  
المعني والمولد يضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المقنوعة العربية غير المحض  
وقوله فليغ ان تنصرف تنصرف الاسماء يعني وان كان اللفظ الذي اريد  
لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا المولد كل عند ونصف عند  
حيث صرفها بحرها بغير من مع ان مسماها غير متصرف ولا بحر الابن وعلى  
الاعراب فيقال حينئذ ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب ويرفع فكن  
ان اولته بالمدرك اللفظ وهو متصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة  
فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف فهو عند في الصرف ونرلة وان كان  
على اكثر او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير متصرف حتما وعلى الجملة فيعتبر عند  
الاعراب احكام منع الصرف فيصرف عند فقدان ما يقتضي المنع وجميع  
عند وجد مقتضي له على ما عرفت في محله واما على الحكاية وهي الاكثر كما تقدم  
عن الرضي فيبني باللفظ على ما هو عليه فيقال مثلا ضرب فعل ماض بفتح  
البا **قوله** وانما اعرب اللذان واللتان الجواب عما يقال اعتراضا ان اللذين  
واللتين وايضا من الموصولات تعرب مع ان مقتضاها بالاصالة لا جملة ويجوز  
فيه نظير ما تقدم من الاعتراض والجواب ومن الفرق بين المشي والجميع  
وما تقدم يعلم اندفاع قول الحفيد هنا انما قال على صورة التنبيه ولم  
يقول لانها متنيان لانه لا يثنى من الاسماء الا ما يقبل التثنية لا تثنى الى العلم  
اذ يثنى فانهم يدخلون اليه عليه ويقولون في تنبيه زيد الزيدان ولا  
يقولون زيدان ولو كان باقيا على التحريم الاول لم يجز ادخال اليه عليه  
والموصولات لا يمكن تقدير تنكيرها لانها معارف بالصلة وهي انفارقة  
وكذلك الكلام في هاتان وهاتان لان تعربيهما بالاشارة وهي ملازمة لها



الا ان هذا الكلام الذي ذكره في هذان وهاتان والذاتان والذاتان محال  
لما ذكره في باب الموصول فانه قال هناك وكان القياس في تثنية ذاوتنا  
والذي والي ذيان وديان والذيان والذيان فحكم بانها مشتاة وهو قول  
بعض الخويعين اللهم الا ان يقال ان معنى قوله وكان القياس الخ انه عند من  
يقول انها مشتاة لانه يري ذلك انتهى ووجه اندفاعه ما تقدم من ان  
الوصف بصورة المشتى لا يثبت في انه مشتى حقيقة لما تقدم واستدل لانه على عدم  
امكان التثنية بما ذكره لا يثبت مطلوبه ان اراد بامكان التثنية فرضه وانما  
يثبت عدم التثنية بالفعل على انه سياتي ان الصلة قد تكون مبهمة وكيف تعرف  
الموصول حينئذ ومن اعرب ذوات الطائيتين حملها على ذي وذات يعني  
صاحبه وصاحبه وتقدم وجه بناء الموصول اذا اضيفت وكان صدر  
صلته ضمير المحذوف فاحولته عن كل شيعة ايم اشد فلا حاجة الى اعادته مع  
فرب العهده **خاتمة** ونسأل الله حسن الحاقه زاد ابن مالك في  
الكافية الشبه الالهالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف الماهل في كونه غير عامل  
ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسروده قبل التركيب وادخله في  
بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعجال وتقدم انه يدخل  
في ضابط الشبه الاستعجال عند المصنف وادخل الساطي اسم الاصوات في  
قول النظم وكناية عن الفعل بلا تاثر لانها تخرج من المقصود في الزجر  
والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء من يحاط به وحركه  
الاصوات كخاق وقب على اسم الاصوات ذكر في باب اسم الفعل ومثل  
الشبه الالهالي في شرحه بالاسم قبل التي كتيه كما يدل السور حيث قال واما  
شبه الحرف في الالهالي والاشارة بذلك لما يورد من الاسماء دون تركيب  
حرف الهجا المقتض بها السور فانه مبنية لشبهها بالحروف المهملة فانه  
لا عامل ولا معمول وبعضهم يجعلها معربة لانها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها  
وهذا اختيار الزمخشري في الكشف انتهى كلامه شرح الكافية قال في  
الكشف اعلم ان الالفاظ التي يتجنى بها الله مسمياتها الحروف المبسوطة

التي

التي منها ركنه الكلم الا ان قال قال قلت قد مر في كلام الكشف ان هذه الاسماء  
اذا وليتها العوامل ادر كها الاعراب فقد علم انها معربة فهذا السؤال يستدرك  
قلت المعرب يطلق على مفعول اعربت الكلمة وعلى ما يقابل المبنى اصطلاحاً والذ  
علم ما سبق انها اذا دخلت على العوامل يجري عليها الاعراب فكانت معربة  
بالمعنى والمقصود بالسؤال والجواب انها حال كونها معدة ساكنة الاعجاز  
معربة بالمعنى الثاني وليس هذا لازماً له ولد ومن ثم ذهب بعض النحاة الى  
ان هذه الاسماء وغيرها مبنية قبل التركيب وعلى تقدير اللزوم لا يستدرك الا بانه  
اذ ين ههنا قصد ابعدا ما بين هناك ضمناً وقرن به ما يزيل عنه شبهة السابغة  
فان قلت من اي قبيل هي من الاسماء معربة ادر مبنية قلت بل هي اسم معربة وانما  
سكنت سكوت زيد وعمر وغيرهما من الاسماء حيث لا يسمها اعراب لفقد مقتضيه  
ووجهه والدليل على ان سكونها وقف وليس بينها وبينها لو بنيت لحذف بها  
حذواين وكيف وهولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا بين الساكنين فان  
قلت فذتين انها اسماء الحروف المعجم وانها من قبيل المعربة وان سكوت  
اعجازها عند الهجا لاجل الوقف فوجه في وقوعها على هذه الصورة قولك للشيء  
قلت فيه او جدها وعليه الاكثر انها اسماء للسور اي ان قال وهي في  
ذلك على ضربين احدهما ما لا يتاثر فيه اعراب نحو كعبص والوالثاني ما  
يتاثر فيه الاعراب وهو اما ان يكون اسماً فرداً كصا دوق ونون او اسماً  
عدداً مجموعاً على زنة مفرد نحو حم وطس ويس فانها موازنة لها بيل  
وقايل وكذلك طسم يتاثر في ان تقطع نوناً وتضرب مهم مضمومة  
الى طس فجعل الاسماء واحداً كدار تجرد فالنوع الاول محكي ليس لاوامسا  
الثاني فساين فيه الامران الاعراب والحكاية قال

يناسد في حم والريح ساجر • فلهن تلاحيم قبل التقدم •  
فأعرب حاييم ومنعها الصرف وهكذا اكل باعرب من اخواتها اجتماع سبي  
منع الصرف فيه وهما العليم والثابيث والحكاية ان تجي بالقول بعزقله  
على استيفاء صورته الاولي تقولك دعني من تمران ويدات بالحد لله

٧٧

قوله دار جود علم بلغة بمار فانه معرب



وقرأت سورة انزلناها الى ان قال فان قلت فوجه من قرأ صاد وقاف ونون  
مفتوحات قلت لا وجه ان يقال ذلك نصب وليس يفتح وانما لم يصحبه النون  
لا متناع الصرف على ما ذكرت وانما نصبها بفعل مضارع نحو اذكر وقد جاز سبوا  
مثل ذلك في حم وطس ويس لوقري به وحكي بوسعيد اسير في ان بعضهم قرا  
ياسين وجوز ان يقال حركة للالتقاء الساكنين كما قرأ من قرأ لا الضالين الى ان  
قال فان قلت فوجه قراءة بعضهم صاد وقاف قلت وجه ما ذكرت من التحريك  
لالتقاء الساكنين انتهى وقوله قلت الوجه ان يقال ذلك نصب الى ان قال  
وجوز ان يقال حركة لالتقاء الساكنين قال في الانتصاف في كلامه على الوجه الاول  
بوجوب كونها معربة وعلى الوجه الثاني يحتمل ان يكون اراد ان الفتحة لالتقاء الساكنين  
نشأت عن سكون الحكاية فانها انما حكى سكونه مجردة من سمة الاعراب ولا تكون  
الحركة اذا اعرابا اذا لا يقتضي له مع الحكاية ولا يبا اذ هي معربة عنده على  
هذا التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنيّة فتكون الحركة مثلها في ان وكيف  
حركة تنبأ الاول هو الظاهر من مراده اذ حتم قبل انها معربة على ان  
سبويه نص في كتابه على ما اوردته بلفظه قال واما صاد فلا تحتاج الى ان  
تجعل اسماء اجميا لان وزنه في كلامهم ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا  
تصرفه وجوز ان يكون ايضا ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزم ان  
الفتح كما لزم في الاسماء غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث واسرائيل  
كلام سبويه وفيه رد على الزحشر في حتمه ان تكون معربة وان فتح نصب  
او لالتقاء الساكنين العارض للحكاية على ما ظهر من مقصوده انما وسباني  
له ايضا ما يدري على انه لا يجوز بناها اليه انتهى كلام الانتصاف ثم قال في قوله  
فان قلت فوجه قراءة بعضهم صاد وقاف بالكسر الى اخره ما نصه وهذا  
تحقيق لك مخالفتها ما نقلته من نص سبويه في انها غير متمكنة ويبدل على  
ان فتح التي قال قبل انها لالتقاء الساكنين انما اراد السكون العارض في  
الحكاية لا سكون البناء وهو كاف نص سبويه كما نبهت عليه انما انتهى  
قال شيخنا ويحصل منه اخذ من كلام سبويه بجويزه ايضا ان تكون

اصح  
للمصنف  
بجمله

مبينة

مبينة على الحركة او السكون واقول قضية كلام سبويه المذكور نحو بنينا  
مركبة فليست حيز سبب بنائها فانه لا يثنى كون السبب ما ذكره المصنف  
يعني ابن مالك لانها على هذا غير مهيئة بل ما عامله او معموله فان قلت اذا قلنا  
باعراب نحوهم عند التركيب فهل يثنى في اعرابها في القرآن مع سكونها قلت نعم  
يثاني على جعله من قبيل الوصل بينة الوقف فان قلت ما وجه عدم ثاني  
الاعراب في نحو كهيعص والمر قلت قالوا انه لا نظير لها في الاسماء المعربة ولا  
تركيب المزج لانه لا يركب اسماء كثيرة وعبارة الرضى واذا سميت السورة  
باسم حروف المعجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من النساك وغيره  
فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون  
غير منصرفة للتأنيث والعلمية وجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت  
بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف واجب الاعراب مع منع  
الصرف ان كانت مركبة من اسمين كليس وجم او من ثلاثة اشان منها يوزن  
المفرد كطسم لان طس يوزن قاسيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك  
كالر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم  
الامن كلمتين وجوز جار الله الحكاية في حقوق ون نحو يس وجم ونحو  
طسم ايضا مع جعلها اسما للسور وفيه نظر وذلك انما بينا ان المبنى اذا  
سمى به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان  
هذه الاسماء المدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم مقتضى للاعراب  
تكييف حكى ولا تعرب مع حصول مقتضى للاعراب اذا سميت بها  
السور وحكي عن يونس انه كان يجوز في كهيعص فتح جميعا واعراب  
صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباء في حشو لا يعتد به انتهى  
وقال السيد في حواشي الاكتشاف قوله واما النوع الثاني فسايق فيه  
الاعراب والحكاية اورد عليه ان الحكاية هي الاعلام التي تجري في الجمل  
كما بشر الرعاية صورها المنبئة عن اسباب نقلها الى العالم وفي  
الالفاظ التي وقعت اعلاما لانفسهم كقولك ضرب فعل فاض ولم للتكثير



ومن حرف جر لحفظ المجامع مع المسمى ولا شعاع بانها لم تنقل عن اصلها بالكتابة ولما  
 في غيرها فلا وجه للحكاية سواء كان مفرا او مركبا اذ فيا او مزجيا ولا يربى ان ضرب  
 اذا اخذ مجردا عن الضمير وسمى به رجل لم يكن حكاية وما نحن فيه من هذا القليل فيقتض  
 فيه الاعراب ولا يسوغ الحكاية واما النوع الاول فلما لم يكن فيه الاعراب اصلا وجب  
 ان يحكى ضرورة ولا ضرورة في النوع الثاني واجب بان اسم الحروف كثر  
 استحالة معدده ساكنة الاعجاز موقوفه حتى صارت هذه الحالة كانها اصل  
 فيها وما عداها عارض لها فلما جعلت اسم السور حازت حكايتها على تلك الهيئة  
 الراشحة فيها تنبيه على ان في سنة من ملاحظة الاصل لان مسمياتها مركبة من  
 مدلولها الاصلية اعني الحروف المبسوطة والمقصود من التسمية بها الايقاظ  
 وقرع العصف فبحر الحكاية مخصوص بهذه الاسماء كونه اعلا ما للسور فلو  
 سمي مثلا رجل بصاد او سورة بالفاء لم تحز الحكاية وكذا غاق اذا جعل  
 على شخص كان معربا لا محكي على بناءه واما نحو قولك غاق حكاية صوت  
 الغراب فقد اريد به لفظه فلذلك حكي بناوه انتهى وقال ابو حيان اسم  
 السور ما سمع منها بحلة حكيته كقول ابي ربي واتي امر الله وما سمي به بفعل الضمير  
 فيه اعرب اعراب ما لا ينصرف الا ما في اوله من حرف وصل فقطع الفه وتقلب  
 تاوه ها في الوقف وتكتب بالها على صورة الوقف فتقول قرات اقترية واذا  
 وقفت قلت اقترية اما الاعراب فلاها فتصارت اسم والاسماء معربة الا  
 ان كان فيها علة توجب بنا الاسم واما قطع هزة الوصل فلاها لا تكون من  
 الاسم الا في اسم معلومة تحفظ ولا يقاس عليها واما قلب تايها في الوقف فلا  
 تا الثانية اذا كانت في الاسماء قلبت ها في الوقف نحو حمنه وفاطمة على الاعراب  
 في مسكن العرب واما كثرها فلا في الخط حكم الوقف غالبا وما سمي به باسم  
 فاما ان يكون مجردا واما كثر ان كان سمي بالكثير فاما ان يوازن الاسم الاعراب  
 او لا يوازن ان وازنها نحو طاسين وحاميم فلما ان تصيف اليه سورة  
 لفظا او تقديرا ولا تصيف فان اضيفت قال ابن عصفور بالحكاية وقال  
 الاستاذ ابو علي ان اضيفت جاز فيه الوجهان الحكاية لانها حروف مقطعة

والاعراب اعراب ما لا ينصرف لانها وازنت هابيل وفايد ولا يجوز التركيب  
 وجعل الاسمين اسما واحدا مثل حضرموت فمن جعلها اسما واحدا لان  
 حضرموت كل منهما اسم مفردة له نظير في الاسماء المفردة ولا يوجد في الاسماء  
 المفردة اسم على حرفين الثاني منها حرف لين وقرا بعض القرايين بنصب  
 النون وهذه القراءة وجهان احدهما انه منصوب بفعل مضمر تقديره  
 اذكر يا سبين ومنع الصرف لانه علم اعجمي والاخر ان يكون مبنيا على الفتح  
 واعني بذلك ان يكون حرف سبين مبنيا على الفتح لان الاسمين مركبان  
 حضرموت وقد منعنا ذلك وان لم يصف اليه سورة لفظا ولا تقديرا  
 فيجوز فيه الوجهان المذكوران من اعرابه اعراب ما لا ينصرف ومن  
 الوقف على الحكاية وان لم يوازن الاسم الاعرابية فاما ان يمكن فيه التركيب  
 او لا يمكن ان امكن نحو طاسين ميم واضفت اليه سورة لفظا وتقديرا  
 قال ابن عصفور قال لوقف وقال الاستاذ ذابره على جوز فيه وجهان احدهما  
 الحكاية لانها حروف مقطعة ونعني بالحكاية الوقف الذي ذكره ابن  
 عصفور والوجه الثاني الاعراب على ان يجعل طاسين ميم اسم لهذه الحروف  
 على الوجهين في حضرموت اما مركبا لانه رك طاسين مع ميم فيجعل الاعراب  
 في الميم وتكون النون مفتوحة واما مضافا فيكون الاعراب على ذلك في النون  
 وميم مضاف اليه مصروفة ان اعتقد فيها التذكير وفيه مصروفة ان اعتقد  
 في الثانية كما يبعد في معدي كرب فيمن اضاف وان لم يضيف اليه سورة  
 لفظا ولا تقديرا فيجوز فيه ثلاثة اوجه الوقف على الحكاية والبناء نحو  
 خمسة عشر واعراب ما لا ينصرف وان لم يمكن التزليل فالوقف ليس  
 الا اضيفت اليه سورة وان لم تصنف نحو كيد بعض وحمسق ولا يجوز  
 فيه الاعراب لانه لا نظير له ولا يجوز فيه الاعراب لانه لا نظير له في الاسماء  
 المعربة ولا تركيب المزعج لانه لا مركب اسم اكثره تركيب المزعج يونس في  
 كيد بعض ان يكون مفتوحا كله والصار مضموما ووجه ذلك ان جعله  
 اسما اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسماء المعربة لان المعرب قد



جاء على عدد كثير منها اسباب واحرجام وانما الممنوع ان يكون اسما عجميا  
ويعرب ولا يكون على عدد شي من الاسماء المعربة نحو قولهم كاف ها يا عن صاد  
فلا جعل هذا كله اسما واحدا ويعرب به ليس على عدد شي من الحروف العربية  
وان كان مسمى بحرف واحد من حروف الهجاء اصبحت اليه سورة قال ابن عصفور  
كان موقوفا لا اعراب وقال الاستاذ ابو علي اذا كانت سورة مضافه اليه  
لفظا او تقدير اجاز فيه وجهان احدهما الحكاية وهو الذي يعني ابن عصفور  
بالوقف والوجه الثاني الاعراب فالحكاية لانها حروف مقطعة تحكى كما هي  
والاعراب ان يجعل اسم الحروف الحجا واذا اعربت فاسم الحروف تذكر وتوث  
فن ذكر صرف لانه ليس فيه الا علة واحدة ومن انت اجاز الوجهين  
الصرف وعدمه لانه كقندوان لم تنصف اليه سورة لاقى اللفظ ولا في التقدير  
فثلاثة اوجه الوقف على الحكاية واعرابه اعراب ما ينصرف ان قدرته  
منقولا من مذكر واعرابه اعراب ما لا ينصرف ان قدرته منقولا من  
مؤنث لان اسم الحروف يجوز فيه التذكير على معنى الحرف والثاني ان ينعى  
الكلمة وقرب بعض القراءات والقراءات وصاد ولهذه القراءة وجهان احدهما  
ان يكون قاف اسم للسورة منصوبا بفعل مضمر تقديره اذ كرفاق اذ قرا  
قاف والاخر ان يكون قاف وصادا سمين للسورة ولكنها غير متمكنتين فنبها  
على الفتح وكيف وهذا الوجه ذكره سيبويه وكأنه شبه به بكيف واين وحيث  
من جهة عدم تمكنهما في الاسماء لم تمكن تلك في الاسماء وان كانت مسمى باسم ولا  
يكون من حروف الهجاء فان كانت فيه الالف واللام اخرجوا لا تقاربا لا اعراب  
والانعام وان لم تكن فيه امتنع الصرف ان لم تنصف اليه سورة لفظا ولا  
تقديره تقول هذه هوذ ونوح وقرات هوذ ونوح ونبركت بهود  
ونوح وان اصبحت اليه سورة في اللفظ والتقدير بقي على مكان عليه قبل  
فان كان فيه ما يوجب منع الصرف منع نحو قرات سورة يوسف والاف  
صرف نحو قرات سورة نوح وسورة هوذ انتهي سقناه مع طوله لئلا  
وكثرة فوايده وعزته فانه قل ما يباع مع كثرة الازد تقاع وليكن الاقوال  
من الكلام في شرح المبني على هذا الوجه الحسن ولتكلف القلم عن شوطه

فقد اطلقنا له الرهن هذا وانما من اهل القصور والتقصير قالوا للتطويل  
والتكثير والله المسؤول ان يمن بحسن الحاتمة فهو حسي ونعم الوكيل **قوله**  
وما سلم من شبه الحرف فمعربا ما ان تكون الفايضة رابطة بحواب الشرطان  
قدرت ما شرطيه او داخله على خبرا مبتدأ المتضمن لمعنى الشرطان جعلت  
ما موصولة ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بجني  
المستقبل كما تقول الذي اناني فله درهم على انه لو جعلت ما موصولة  
وبقي الماضي على معنى الماضي لمكن دخول الفا ايضا كما سيعلم من باب  
المبتدأ ان شاء الله تعالى قال ابن الحاجب وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط  
فيصح دخول الفا في خبره وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والنكرة  
الموصوفة بهما اي يكون المبتدأ اسما موصولا لاصلته فعلا وظرف  
ويقصد ان حصول احدهما سبب لحصول الاخر او يكون المبتدأ  
نكرة صفتها فعل وظرف وقصد ان حصول احدهما سبب لحصول  
الخبر وعلى هذا فلا حاجة الى تقديره ما في كلام المصنف واعلم ان السيد  
قال في حواشي الرضي ما نصه جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية  
عن المشاهدة المذكورة اي في قول الكافية في بيان حد المعرب المركب الذي لم  
يشبه مبنى الاصل معربة وليس النزاع في المعرب الذي مر اسم مفعول من  
قوله اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجرا الاعراب على الكلمة بعد التركيب  
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف الصلاحية  
لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الاحام  
عبد القاهر واعتبر المصنف يعني ابن ابي حبيب حصول الاستحقاق  
بالفعل اي وذلك بالتركيب مع العامل واما وجود الاعراب بالفعل  
فيكون الاسم معربا فلم يعتبر ما صدر ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي  
معربة انتهى كلام السيد وتقدم ان الناظم في شرح الكافية عد من انواع  
الشبه الشبه الالهامي ومثله بالاسماء قبل التركيب وقصته ذلك انه خالف  
للعلامة وموافق لابن ابي حبيب فقوله ومعرب الاسماء قد سلمنا الخ



يخرج الاسماء قبل التركيب لكن قد يخالف ذلك تمثيله بارض وسما دون التركيب  
اذ ليس فيها الا صلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب لاحصول الاستحوا  
بالفعل لعدم التركيب الا ان يقيد التحليل بان يراضى كارض وسما مركبين مع غيره  
والظاهر ان المصنف موافق لابن مالك فيخرج من تعريفه للاسم قبل التركيب يعني  
انه علم ما يقدم ان قول المصنف وانما يدعى الاسم اذا شبه الحرف مقيد بالغة  
وانه يحتمل ان كلامه في البناء لزم ما وان يريد به اخصار سبب البناء في مشابهة الحرف  
لكنه لم يبين جميع اقسام الشبه بل صرح ببعض وهو ما ذكره وان لم يقصد اخصار  
بقوله وانواع الشبه ثلاثة ويحتمل ان يريد عدم اخصار سبب البناء في مشابهة  
الحرف وان قوله وانما يدعى الاسم الخ مراده به البناء لزم ما لما تقدم وعلى  
الاحتمالين فكلامه لا يفيد معرفة المعرب اما على الاول فلتوقف معرفته على  
بيان بنية اقسام شبه الحرف التي تقدم بانها اذ معرفة ما سلم من شبه الحرف  
فرع معرفة جميع اقسام شبه الحرف مع انه لم يبين الجميع واما على الثاني فلان معرفة  
ما سلم من شبه الحرف لا تكفي في معرفة المعرب بل لابد من معرفة جميع اقسام  
سبب البناء لتصور معرفة ما سلم منها مع انه لم يبين ما عدا شبه الحرف من  
اقسام البناء واكتفى به ان كان سبب البناء مخصصا في شبه الحرف لتوقف معرفة  
ما سلم منه على معرفة جميع اقسامه مع انه لم يبين الى بعضه وان لم يكن مخصصا  
في شبه الحرف لم يكن في معرفة المعرب سلامته من شبه الحرف لانه قد سلم  
منه مع كونه مبنيا لوجود سبب البناء غير شبه الحرف ولعل اقرب ما يجعل عليه كلامه  
ان يجعل قوله وما سلم من شبه الحرف فمعرب على اعم من المعرب وجوبا والمعرب  
جواز فان الاسم اذا سلم من شبه الحرف فتارة يسلم ايضا من غيره من اسباب البناء  
على القول بعدم الاخصار في شبه الحرف فيجاء عرابه وتارة لا يسلم منه فجوز  
نعم السلامة من شبه الحرف ثبتت الاعراب ولو جازا الا انه لا كبر فائدة لهذا  
لانه لم يبين جميع اقسام شبه الحرف حتى تكن معرفة ما سلم منها نتجصل  
معرفة المعرب ولو جازا فهو حوالة على مجهول فلا يفيد كبر فائدة فارتلت  
تعريف المعرب بما ذكر غير مانع عما القول بان الاسم قبل التركيب مبنية لتأمله

الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فيها معني لانها سلمت فيما مضى قلت  
العمل في الحد ود لا يراد به الزم بل مجرد الحد فلا يتناول التعريف ما ذكر  
هذا وقال ابن خروف اكثر الاسماء معرب واكثر الافعال مبنية والمعرب من الانفا  
المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه **قوله** ما يظهر اعرابه اي نوع  
ما يظهر اعرابه كارض من كل اسم صحيح الاخر وشبهه يرد عليه ان الصحيح  
الاخر وشبهه يقدرا عرابهما كما سيأتي فيما اذا سلمت الاخر للوقوف نحو جازيد  
يسكون الدال اول الادغام نحو وتري الناس سكارى والعاديات ضحاا والخفيف  
خوفتو بالماء باركهم يسكون الميم وفي المحكي نحو من زيد الميم قال رايته زيدا ون  
زيد الميم قال جازيد ون زيد الميم قال سررت بزيد مينا على راي البصريين وعلى  
الاصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية وفيما اتبع اخره نحو الجهره  
بكسر الدال ابتداء للام وقد يقال مراده ان لم يمنع مانع او يقال ان كلامه مبنية  
على الاعم الغلب او مراده ما يظهر اعرابه في الجملة او ما يصح ان يظهر اعرابه  
**قوله** هذه ارض مبتدأ وخبر **قوله** وما لا يظهر اعرابه اي نوع ما لا يظهر  
اعرابه **قوله** كالفتى اي من كل اسم فيه مانع من ظهور الاعراب تعذرا او  
استحقاقا **قوله** لفظا تميز بحول عن الحجر وراي من لفظ الفتى **قوله**  
تقدير تميز اي من جهة التقدير **قوله** وهي لغة في الاسم فيه سبع لغات  
على ما قاله بعضهم وهي اسم وشتم وسما بضم وكسرية وفتح الاخير ايضا  
قال باسم الذي في كل سورة شتمه وقد جمعها بعضهم في قوله  
في الاسم سبع لغات كلها سمعت وانني قد نظمت الكل مرتجلا  
اسم بضم وكسر مع شتم بهما وفي شتما ثلاث حسما نقلا  
قال السيد رحمه الله تعالى في توجيه الثالثة والرابعة ما حاصله انه استغنى  
عن زيادة الهمزة بتجريك الساكن في الابتداء وجعل الدرج تابعا له فحرك ايضا  
ثم تارة حرك بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن ولانه حركة الاصل الذي  
هو ستم وتارة بالضم ليخبر به نقصان لاهمه ولانه حركة اصله ايضا  
الذي هو ستمو بضم السين انتهى وعشر على ما قاله اخرون وهي تارة



في المزة الضم والفتح والكسر وثلاث في السين بعد حذف الهمزة والعاشر سماه  
بوزن قضاة ونظم بعضهم فقال  
سم وسم واسم بتثنية اول . لمن سماه عاشر تمت الخلال  
وبعض اخر فقال  
للاسم لغة عشر اسم سماهم . بتثنية اول ولاها سماه بذا احكم  
ونظم ابو القاسم النويري المالكي في شرحه على الالفية في بيت من الرجز بقوله  
لغات الاسم اسم سم سماهم . بتثنية اول ولاها سماه العشر  
وهو اسم من وعاه يعيه وعيا حفظه **قوله** يدل قول بعضهم ما سماك اي اسمك  
وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما  
انه يفيد ضم السين فلاذ يحتمل كسرهما **قوله** واما قولك والله اسمك الى اخره  
رد على من استدرك به على ثبوت هذه اللغة والبيت لابن خالدا القناني وقيل ان  
يقال مفتوحه وتوينين بينهما الف بطن من بالحارث بن كعب وظاهر كلام الجوزي  
انه ساقه للاستشهاد على محي اسم بضم السين وانه وقع فيه منصوبا مونا كما ذكره  
المصنف وكلام ابن السكيت في اصطلاح المنطق نحوه وقوله اترك الله اشارك  
قال ابن جني اليه اترك بالتسمية الفاضله كما اترك بالفضل وابتارك نصب بفتح  
الخافض اي كائنا كان وقال السبكي يقول اترك الله بهذا الاسم المبارك لا يناد  
على والاسم المبارك الذي يسره المتفائل لقوله محمد وسعد ويا فاع ومبارك وما  
اشبه ذلك انتهى **قوله** ففتح اي نصب وحقق الفتح على انه معقول ثار  
لا سماك لانه بمعنى سماك وقد روي به ايضا **قوله** والفعل ضربان مبنى وهو الاصل  
سما في النوع والضرب والصدق والقسم الفاظ متقاربة المعنى ومقدرة  
وانما كان الاصل في الفعل البناء لانه لا ضرورة تدعو الى اعرابه لان الاعراب  
انما هي لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب المعاني  
في الازوال يوجب اختلاف صيغها فان قلت مقتضى ما ذكرته ان الاعراب  
اصلا في المضارع من الافعال الجريانية فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قلت  
الاعراب في المضارع غير متعين لا مكان الاستعانة بظهور لا وانما يجلا لانه في

الاسم واصالة الفعل في البناء قدّم المبنى ذكر كما قدم المحرب من الاسم ذكر الاصالة  
في الاعراب وما ذكره حذره المصنفين وذهب الكوفيون الى ان الاعراب اصل فيه  
الاسم وعن بعض المتأخرين ان الفعل اثنى بالاعراب من الاسم لانه وحده يعبر  
سبب لقوله اللغات فهو فرع وهو قول ضعيف **قوله** وهو خلافاي ملتبس  
بخالفته المبنى بخالفة بجايتنا بيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضربان لان  
نفاذ الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التقسيم ومن قوله الا في فلذا لم يحج  
الى التغير بقوله وهو بقدره في بيان عدم اجتماعها بدل قوله وهو بخلافه لان  
الخلافتين قد يجتمعان كما لسواد والخلوة لغيره لا ولى ان يقال وهو تقيضه  
اذ التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والصدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع  
البناء والاعراب عن الفعل وليس كذلك **قوله** وبنائه على الفتح كضرب اي وكل بنا  
له كاي بن على الفتح لاخره اما البناء فلعدم مقتضى الاعراب في الماضي لا بالاصالة ولا  
بالتبعية والقياس اي بدني الماضي على السكون فانه للاصل في البناء لكن لما شابه اسم الفاعل  
في وقوعه بوقوعه لقولك زيد ضرب اس موضع زيد ضرب اسل مستحق ان يعود  
عن اصل السكون ويقرب الى اصل الاعراب وهو الحركة فيدني على الحركة واختيرت  
الفتحة لحقتها وثقل الفعل ولانه لو بني على الضم جمع صممان في مثل شروق  
وظرف ولو بني على الكسر جمع كسرات في مثل علم وشرب فخص بالفتحة لتقل  
الفعل لفظا اذ لا يجد فعلا بالشيء ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدل لانه على  
الحذف والزمان وبطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا وهذه الفتحة تكون  
ملفوظة بخوضرب وخوضربا على الاصح ومقدرة بخوضري وعزا **قوله** واما ضرب  
نحوه فاسكون عارض اوجبه كراهتهم نوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة  
اي ان يخرض ما اتصل به ضمير فيع متحرك والمراد بالمتحرك ما يشتمل المتحرك بنفسه  
كما ضربت او ببعضه المتصل بالفعل كذا في خوضربنا زيد لان الحرف المتصل  
بالفعل من نا متحرك وما علة به المصنف السكون عند اتصال الضمير  
المذكور وهو ما علة به الاكثر وفيه ضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة  
اذ لا يوجد التوالي الا في الملا في الصحيح وبعض الخواص في الخواص والكتاب



لا يتوالت فيه فراعاة اولى وبان توالت لم يهل بدليل غلبت وعرض وجهد  
ولو كان مقصود الالهة وضعها لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد  
باب التاثير بالتاثير شجرة قاد وانما سببه غير الفاعل من المفعول  
خوارقها واكثر ما حملت التاثير والنوع على المساواة في الرفع والاتصال وعدم  
الاعتداد قال ابو حيان والاولى الاصرار عن هذه التحاليل لانها تخص على العرب  
في موضوعات كلامها انتهى وقد يقال انما ادعوا الاقل لانه لو حمل الاقل على الاكثر  
لزم التولي المذكور ونوفي بعض الصور بخلاف العكس فانه لا يتوالت فيه اصلا  
فراعاة اولى والتاثيرية على اصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوالت في شجرة  
اربع حركات حقيقة فان قلت التاثيرية بدليل قولهم قلنوسة وتجدوه فلو لم  
تغير التاثير لوجب قلب الواو يا والضم كسر لرفضم الواو المتطرفه المضموم ما قبلها  
قلت الاصل في قلنوسة وتجدوه وهو المفرد موضوع على التاثير والحذف طاركا  
لجمع نحو قلاش وقام حذف نحو شجرة فان الاصل بدون التاثير لامل واما نحو  
عبط فزال عن الاصل واصل عبط علبط يقال للضم من الرحا وناقعة علبط اية  
عظيمة وعرض عرض مثل قرنفل ويقال ثبت وجندل جنادل والحذف  
الموضع وفيه حجة وجعله الفراء ابو علي فاعلى فاعلى واختاره ابن مالك لان جندلا  
مفرد فتقرئ على المفرد اولى وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان  
الضمير المتصل كالجاء ما قبله كما ساقى في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا  
وهم لا يجمعون بين اربع حركات على الولا ولهذا قالوا اصل عبط وما بعده  
ما تقدم فزال ما ذكره ابن مالك من منع العلة الفاصلة فجوزها قور ولم يشترطوا  
التعدي في صحتها وذلك كالعلة في قولهم ما جات حاجك وعسى الغور اوتى  
فان جات وعسى اجر يا مجري صادر فجعل لهما اسم مرفوع وجوز منصوب ولا يجوز ان  
مجري مجري صار في غير هذين الموضعين فلا يقال ما جات طالتك اي صارت ولا  
حازيد قايما اي صار زيد قايما باجرا عسى مجري صار واستدل على صحتها بانها ساو  
العلة المتعدي في الاخالة والمناسبة وزادت عليها بظاها التعلل فان لم يكن ذلك  
علما للصحة فلا قل من ان لا يكون علما على الفساد وقال قوم انها علة باطلة

لان

العلة انما تتراد للمتعدي وهذه العلة لاتعدي فيها واذا لم يكن متعدي فلا  
قاية لها لانها لا فرع لها فالحكم فيها ثابت بالنص لا بها واجيب باننا لا سلم انها  
انما تتراد للمتعدي قال العلة انما كانت علة لاختلافها ومناسبتها لا لتعديتها  
ولا سلم ايضا عدم فايدتها بها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي  
لا يعرف معناه وتقيدها به متمنع رد غير المنصوص عليه وتفيد ايضا ان الحكم  
ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة انتهى كلام ابن الانباري **قوله** ولذا لك  
صحة عن بوا عارضة لمناسبة الواو اي نقطا كضربوا او بقدر اكا ستر وادعوا  
اد الاصل اشتريوا ودعوا واخر كل من الياء والواو وانفتح ما قبله فقلب الفا  
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وصار مضموما تقديرا قال الحفيد واعلم  
انهم اختلفوا فيما بيني عليه الماضي على اقوال فمنهم من قال انه مبني على الفتح  
حالة تجرده من ضمير المرفوع المتحرك وعلى الضم فيما اذا اسند الى الواو وعلى  
السكون اذا اسند الى الضمير المرفوع المتحرك او على الفتح في جميع الاحوال  
وهو ما ذهب اليه المصنف او على الفتح والسكون وهذا ما ذكره في شرح الشذو  
انتهى **قوله** عارضة يعينه التشبيه في ذلك كمن صرح به ليربط به التعليل  
وحده وضافة مناسبة الى الواو من اضافة المصدر الى مفعوله حذف فاعله والاصل  
لمناسبتها الواو ولا يقال يصح ان يكون مضافا لفاعله اي لجا نسة الواو والضمه انا  
نقول هذا خلاف المقصود لان المقصود بيان سبب الضمة بحجاستها الواو  
**قوله** وبنائه على ما جزم به مضارعه قال الحفيد اعلم انهم اختلفوا في بناء الامر  
واعرابه على قولين فذهب الكوفيون الى انه معرب وان اصل ضرب يتضرب  
لكنهم حذفوا اللام لان امر الحنا طب كثر والشيء يناسبها الحذف ثم حذفوا التا  
ليلا يلبس الامر بالمضارع الصحيح اللام حالة الوقف عليه لانهم لو لم يحذفوا  
التا وقالوا تضرب ساكن الاخر لوقف لم يعلم ان هذا امر او مضارع فحذفوا التا  
للفرق وحمل ما ليس فيه على ما فيه ليس طرد الباب على ستن واحد وقال البصريون  
انه مبني على السكون دايما وانما حذف حرف العلة من المعتل الاخر تشبيها له بالمضارع  
المعتل بل الامر وقال بعضهم انه مبني على ما جزم به مضارعه وهو ما ذهب اليه

د



الشيخ انتهى وانتصر في تخيله لقول الله فيمن فقال فيه ويقولهم اقول  
 لان الامر معني فحقه ان يودي بالحرف ولانه اخوانه وقد دل عليه  
 بالحرف ولان الفعل لما وضع لتقييد الحديث بالزمان المحصل وكونه  
 امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولا يتم قد تكلفوا بذلك الاصل لقوله نعم  
 است يا ابن خير قريش في تقضي حوائج المسلمين وكقراءة جماعة بذلك  
 فلتقر حواياتنا الفوقانية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولا تك تقول اعز  
 واخش وارمر واضربوا وضربوا واضرب كما تقول في الجزم ولا البناء لم يعهد  
 كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان بوقت  
 واقسمت وقيلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان مجردة عارضا عند  
 نقلها عن الخبر ولا يكتم ادعاء ذلك في ثم لانه ليس له حالة غير هذه وحيد  
 فتشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل  
 انتهى فان قيل اطلق المصنف بناء الامر والامر باللام يعرب فكما ينبغي ان يقبده  
 بالامر بعين اللام اجيب بانه لا يسمى امرا ولا فعلا امرا واما يسمى فعلا مضارعا  
 ويرد على ما قاله المصنف بانه لا يظهر في امر جمع المونث فانه مبني على السكون  
 صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس مجردة عما لبنائه وكونه في محل جزم على السكون  
 بعيد خصوصا في المعتل وملاحظته مجردة من نون النسوة مع بقاء لا يبع  
 في المعتل **قوله** فحواضرب مبني على السكون المراد بخواضرب ما كان صحيح  
 الآخر ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا يا مخاطبة ولا فرق في  
 السكون بين اللفظين خواضرب والتقدير نحو كف وغض واشتد واعتد  
 واخرب الرجل ومن الامر المبني على السكون لفظا وعلى السكون تقديرا  
 قول القائل من ابا قاسم وامر اياه ولزيد او من اياه الجهولة

وذلك لان من في الموضوعين امر من المين وابقاسم مفعول به اي كذب ابا  
 قاسم بافلا وان مثبت نصبت ابا قاسم على التداي كذب يا ابا قاسم وام فعل  
 امر من امر يومر وياه مفعول به منصوب بامراي اقصد اياه وب فعل امر  
 من ويلي وزيدا مفعول به اي قارب وياه الباني مفعول من الثاني اي كذبه

اياه والجهول انت اياه والفة للاطلاق واما نحو قوله  
 باركبا بلغ اخواننا ان كنت من كيد او وائل

فهو على حذف نون التوكيد وسياتي ان ما بشرته نون التوكيد يبنى على  
 الفتح صحيحا كان او معتلا **قوله** وخواضربا مبني على حذف النون المراد بخو  
 اضربا ما اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة صحيحا كان نحو  
 اضربا او معتلا نحو اخشيا واغزوا وارموا واما حذفت النون لا بها  
 علامة الا لعرب وهذا مبني تناسا في البناء **قوله** وخواضربا مبني على حذف  
 اجزا الفعل المراد بخواضربا كل امر معتل وهو ما اخره حرف من حروف العلة  
 وهي الالف والواو والياء ومحل بنائه على ما ذكرنا اذا لم يتصل به الف اثنين ولا  
 واو جماعة ولا يا مخاطبة ولا نون نسوة ولم يتا شوه نون توكيد اياها  
 اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة فبنائه على حذف النون  
 كما سبق واما ما بشرته نون التوكيد لفظا وتقديرا فبنائه على الفتح كما  
 سبق التنبيه عليه واما ما اتصل به نون النسوة فبنائه على السكون نحو  
 اخشيت واخزوت وارمين فانظر لو كان حرف العلة بكذا من هترة خواضربا في  
 اقرا واقرب في اقرب فعل مجري فيه نظير ما ياتي في المضارع المجزوم وقد يدخل الامر  
 الحذف فلا يبقى منه الا حرف واحد كونه وعة وقه ومنه قول الآخر  
 محمد زيدا اياها الجود والفضل واهمال ما ارجوه منك من النسل  
 وذلك لان محمد ماضي مرخم حذف منه حرف النداء اي يا محمد ودفع الامر من ودي  
 يدي وزيدا مفعول به منصوب بد والنسل الكرام في بعض الوجوه كما قال الشاعر  
 الشدة ابو زيد في اول نواذره

بكت تلومك بعدوهن في الندي بسل عليك ملائتي وعناي

اي حرام عليك ومنه ايضا اعلم اني ان حلت بيني وبينها والافقه اذمة تنضج  
 وذلك لان الماض للنداء عامر ماضي مرخم عامر ودي فعل امر من ودي يدي والنون  
 لتوقا به والمتكلم مفعول به منصوب بكذا يدي يا عامر في اي اعطاني اديه ومنه  
 ايضا بمعنى عدا لحرم من وائي بمعنى وعد واذا امرت به انتي قلت ايت



بالبناء على حذف النون وإذا الدلت بالنون الثقيلة قلت أن حذف الياء ألقا  
 الساكنين وعلى ذلك يخرج اللفظ المشهور وهو قول القائل  
**إِنَّ هَذَا الْمَلِيحَةُ الْحَسَنَاءُ** وأَيُّ من أضمرت لِحَلِّ وفاء  
 فإنه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الأولى وجوابه علم مما مر من أن **إِنَّ** فعل  
 امر مسند إلى ضمير الموصوفة المخاطبة مؤكدة بالنون الثقيلة وأما هـ فمنا دى حرف  
 منه حرف النداء مثل يوسف عرض عن هـ أو الملية نعت تابع على اللفظ والحسنات  
 تابع على المحل لأن المنداد مفعول به في محل نصب وقد دخله الحذف فلا يبقى منه إلا  
 حركة نحو قول كسر اللام وإصلة فل تعليت حركة الهزة التي هي فعل امر بمعنى عتلى الساكن  
 الصحيح قبلها وحذفت الهزة فصارت **ذكر قوله** بشرط سلامته من نون الاناث  
 أو رد المصنف على الناظم ما يرد مثله عليه وأجاب عنه فقال لو قال نون جمع كان لولي  
 ليدخل فيه نون الذكور ضمير كانت كقوله

**يمرون بالدهنا خفا عياهم** ويرجع من دارين بحر الحقايب  
 أو علامة كقوله يعصرون السليط أقاربه وقد جاب بأنها فيه نون الاناث استقيمت  
 للمذكورين أي المراد بنون الاناث الموضوعات لغيره استعملت في غير **قوله**  
 فإنه مع نون الافات مبنى على السكون علله ابن مالك بالحمل على الماضي المتصل  
 لخصها لأنها مستويان في إصالة السكون وعروض الحركة وينقصان شبهة بالاسم  
 لأن النون لا تلحق الاسماء وتتركبه مع النون لأن ألفا على كجزء من فعله وأما اعرابه  
 مع الف الاثنين أو الواو الجماعة أو يا المخاطبة فليشبهه بالمتن والجمع وفي كلا الأمرين  
 نظرا لما لا أول فلاحه أن أراد تعليل نفس البناء فلا تسلم أن بنا الماضي لا جاز اتصال النون  
 به بدليل أنه مبنى قبلها ومع غيرها وان أراد تعليل كون البناء على السكون فهو غير  
 محتاج إلى التعليل لأنه الأصل وأيضا فهو مبنى على أن بنا الماضي مع النون على  
 السكون لا على الفتح المقدور وفيه خلاف كما تقدم وقد يقال أنه أراد أن نون  
 جمع المونث في المضارع تقتضي أن يكون ما قبلها مساكنا ملثما بضمها نون جمع  
 المونث في الماضي فلا يقبل الأعراب وفيه نظر وأما الثاني فلا يتركبه بنا الجزم  
 والمقرون بحرف تنفيس أو مسند إلى يا المخاطبة واللام زما طر وقد اعترض هو بذلك

على

على قول الأخفش لبناء المضارع مع نون التوكيد مطلقا لكونها من خواص الفعل  
 قنامله وما ذكره ابن مالك من نفى الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون  
 الاناث مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلى وابن طهم وطيبة  
 إلى أنه معرب تقديره ليقا موجب الأعراب فيه فهو يقدر فيه الحرف الذي كان  
 فيه ظاهرا ومنع من ظهوره أي حيث يمكن الظهور واختار عن المعتل فإنه يقدر  
 قبل النون أيضا ما عرض فيه من التشبيه بالماضي **قوله** ومع نون التوكيد  
 المباشرة مبني والمراد بالمباشرة لفظا بأن لا يفصل بينهما فاصل ملفوظ وتقديره  
 بأن لا يفصل بينهما فاصل مقدر وإنما لم يقيد نون الاناث بالمباشرة لأنها لا تكون  
 الأكذ لك وعلة بنيانه حينئذ تركيبه من تركيب خمسة عشر لأن نون التوكيد  
 تسرة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الأعراب قبله لزم دخوله في وسط  
 الكلمة أي صورة ولو دخل على لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة وما ذكره المصنف  
 هو المذهب المشهور وهو اختيار المصنف وابن مالك وذهب قوم منهم إلى أن  
 إلى أن المضارع مبنى مطلقا لأن النون من خصائص الفعل فإذا ألكا المضارع  
 بعد عن مشابهة الاسم ورده ابن مالك بأنه كان يلزم بنا الجزم والمقرون  
 بحرف التنفيس والمسند إلى يا المخاطبة لأنها تختص بالفعل بل هي التي بالفعل  
 من جهة أنها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا إذ معناها  
 وهو التوكيد يصلح للاسم وإنما علل بنا المضارع إذا اتصلت به أحد  
 النونين لأن الأعراب قد صار له أصلا ثانيا وذهب بعضهم إلى أن المضارع  
 يمر به مطلقا اتصلت به نون التأكيد أو متصل وعبارة الرضى أعلم أنه  
 اختلف في المضارع المتصل به نونا التأكيد فقال جمهورهم أنه معنى لتركبه  
 مع النون ولا أعراب في الوسط وأما النون فخرف ولا حظ له في الأعراب  
 فبقى الجزان مبنيين فإن قيل فلما امتزجا فهلا أعراب الكلمة على النون كما يعرب  
 الاسم المونث بالتاء على التام تركبا وهذا أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل  
 النون كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتونين على ما قبله قلت أما لأن الاسم  
 أصل في الأعراب والفعل فرع عليه فروعيا أعرب الاسم بقدر ما حكى



دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فخرج جانب الفعلية وضعفت  
 مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست  
 ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم والافعال مبنية فيرجع الى البناء لا في سبب  
 وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر لا يترك اعراب ما قبل  
 النون في نحو ذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل  
 النون لو كان بالحركة المجتلية للفرق بين المفرد المذكور والجمع المذكور  
 والواحد الموثق ففتحوا في الاول وضمو في الثاني وكسروا في الثالث لا حل  
 الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين معه امتزاج قوي  
 الاتري الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب  
 على التنوين كما عرب على التانيث وقد بعضهم جميع ما اتصل به النونان من  
 المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين يعرب لكن لما اشغل حرف  
 الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعرابه الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا  
 كما في نحو غلامي على مذهب المصنف يعني ابن اكاوي وقال بعضهم المضارع مع  
 التنوين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يصير بان او الواو نحو هل  
 ترضون او ايا نحو هل ترضين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما  
 والمحدوث للساكين في حكم الثابت فنحو تنصرون وتنصرين كتحشون وتحشين  
 فالمسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدرا لاعراب لا اشتغال بحله  
 بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما  
 عوض في نحو بصر بان وبصر بون وتنصرون ولما اشغل محل الاعراب الى  
 لام الكلمة باحركات التانيث للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع  
 النونات وانما لم يبدل الاعراب عند هولا على نون التوكيد كما دار على التانيث وتا  
 التانيث مشابهة بفتحها ثقلها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها  
 ولما بفتحها ثقلها الف في نسخها وقال ايضا عند الكلام على اعراب الامثلة  
 الخمسة وتحدث هذه النونات الخمسة مع نون التوكيد اما عند من قال  
 الفعل مع مبني فظاهر هو ما عند من قال باعراب الفعل مع فاجتماع النونات

انتهى **قوله** واما غير المباشرة اي لفظا او تقديرا فانه معرب بها تقدير نحو  
 لتبكون فاما ترون ولا تبعان قال المصنف ويستثنى من المضارع الذي اتصلت  
 به نون التوكيد ولم يباشر مسله بيدي فيكون هو ان يسند الى نون الاناث نحو  
 يصير بان انتهى قال شيخنا وجاب بانه لا حاجة الى هذا الاستثناء لان البناء  
 ليس لنون التوكيد بل لنون الاناث ويدل على اعرابه عند عدم اتصال  
 النون به رجوع علامة الوقف عند الوقف على التوكيد بالحقيقة تقول  
 تقول هل تفعلن يا زيدون فاذا وقفت على الفعل حذفت النون  
 وردت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون فلو كان مبني لم يختلف حاله  
 وصلا ووقفا وعرض عليه في مثاليه الاجرين بان كلا منهما يحذف بحذف  
 النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري واجاب شيخنا  
 بان كونها معربتين تقدير امبني على دخول الجازم عليها موكدين بالنون  
 وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدرة على ما قال  
 الشيخ الرضي ان الفعل موكدا لمسند الى احرف الثلاثة معرب مقدرة  
 الاعراب لا تشتغال بحله بحركة الفرق اي بالحركة الفارقة بين المفرد المذكور  
 وجمع المذكور والموتة المخاطبة قال شيخنا واقول فيه نظر لان تأكيد الفعل الخالي  
 عن الطلب وما الحق به نادر لا يليق بخروج التنزيل عليه وفي التسهيل بعد ان ذكر  
 الامور التي يؤكد المضارع بعدها ما نصه وربما انما المضارع خاليا مادكر وظاهره انه  
 جازم توكيد المضارع المرفوع المجرد عن ساير الامور على قلة نشر ونظام واجاب  
 بعضهم بان المصنف لم يقصد بذكرها التثنية لما هو بصدده بل لما كان قوله  
 واما غير المباشرة فانه معرب بها تقدير اظاهر التعميم في كل صورة وليس الامر  
 كذلك ذكره في المثالين لينبه به على ان التعميم ليس مرادا وانما هذا اعني كونه مع  
 غير المباشرة يعرب تقدير في بعض الصور كما في لتبكون ثم حذفت الالف لانها  
 الساكنين فقبل لتبكون فادخل عليه نون التوكيد ثم حذفت نون الاعراب  
 لتوالي الامثلة فالتحق ساكنان الواو والنون المدغمه ولا جازم ان تحذف النون



لفوات المقصود من لا تيان بها ولا الواو لعدم ما يدل عليها في حركة يما ياسبك وهو  
الضم ولم تقلب الفالتحكي كما وانفتح ما قبلها لعروض تحكي كما ولم تحرك النون  
محافظة على الاصل وهي مقدرة الشوة لانها علة الوقع لا يبقا فلم حركت  
الواو لان الالسم اولى بالحركة من الحروف فان قيل قد جمع بين ثلاث نونات  
نحو النسا جنس في الماضي وتجنس في المضارع قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة  
وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف ما نحن فيه فان الثلاثة زوايد على اصل الكلمة  
وانقل انما يحصل بالزيادة والفاصل في قوله تعالى فاما ترين ابا المفلوظه واصل  
قبل التاكيد والجازم ترتيبين يجوز تنعين نقلت حركة الهمزة الى التاني ثم حذرت  
الهمزة والترمواذلك لكثرة الاستعمال فقيل ترتيبين ثم اما ان يقال حذرت  
كسرة الياء تخفيفا ثم الياء لا لتقاء الساكنين واما ان يقال وهو الاولي قلت  
الياء الفالتحكي كما وانفتح ما قبلها ثم حذرت الالف لتقاء الساكنين فصارت  
تتبعين ثم ادخل الجازم وهو ما حذف النون علة الجزم ثم اكد بالنون  
وكسرت الياء لتقاء الساكنين ولم تحذف هي ولا النون ولا حركت النون  
لمثل ما تقدم فعلم ان حذف النون ليس لاجل نون التوكيد خلافا لمن وهم فيه  
لان نون التوكيد لا تلحق الفعل قبل ادخوله ما كما نقرر في مجت نون التوكيد  
وان المحذوف في هذا ما قبله لام الكلمة لا الواو والضمير وياوه وياك ان  
نظن ان المحذوف واو الضمير وياوه كما ظن الكواشي في تفسيره فانه من بعض  
الظن وهو خطأ هر لان الواو اولى بالحذف من الضمير لانه عمدة الفاصل في ولا  
تتبعان الالف للمفوظه واصله قبل النون والتاكيد تتبعان بنون الرفع دخل  
الجازم وحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف  
والنون المدغمه فان قلنا انه على حد التقاء الساكنين الجازم لان الاول حرف مد  
والثاني مدغم بنا على انه لا يشترط ان يكونا في كلمة فلا اشكال وان قلنا انه  
ليس على احد بنا على اشتراط ما ذكر فقد قيل انه اغتمر هنا لانه لو حذف الالف  
التبس بفعل الواحد او انون فالت المعنى المقصود بها وكسرت النون المدغم

فيها تشبهها بنون التشبيه لانها واقعة بعد الالف مثل نون التشبيه وبما  
تقرر يعلم ان كسر هذه النون ليس لاجل الساكنين كما يتوهم اذ ليست منها وهما  
جاء كما هو ظاهر فان قيل كان ينبغي ان ياتي بحركة العطف في قوله فاما ترين  
ولا تتبعان وليس حذف العاطف من مثل ذلك بمقبس حتى يرتكبه فاجواب  
نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو كذا اخوكذا فاما اخبار متعدده كل  
منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه في ساوغايتيه انه  
حذف هنا مضاف من بعض الالف لانه ما تقدم عليه ويمكن الجواب بانه  
يحتل ان الواو في لا تتبعان عاطفه من كلام المصنف والتشليل لا تتبعان فان  
قيل التلاوة انما هي بالواو فكيف حذرت الجواب قد وقع مثله في حادثة منها  
قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحجر ما انزل علي فيها شي الا هذه الآية  
الجامعه الفاذه من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في موضع من صحيح البخاري  
واما غير المباشرة تقديره لا يصدك والفاصل فيه الواو المقدس وذلك لان  
اصله قبل الجازم والتاكيد يصد ونك فلما دخل الجازم وهو لا الناهيه حذف  
نون الرفع ثم اكد في لتقى ساكنان الواو والنون المدغمه من نوني التوكيد  
فحذرت الواو لاعتلاهما ووجود دليل يدل على وهو الضمة وانما كان التاكيد  
بعد دخول الجازم لانه لا يوكد الا ما فيه معنى الطلب وما الخي به وبما تقرر  
في هذه الامثلة الاربعة يعلم ان اعرابها لفظي الا الاول منها فاعرابه تقديره  
وقد تقدمت الاشارة ايضا الى ذلك وفي حاشية الحفيد اعترض علي  
المصنف ولده رحمه الله تعالى في تمثيله بقوله فاما ترين ولا تتبعان لما  
هو بقر تقديره مع نون التوكيد غير المباشرة بانها لا يطابقان ما هو بصد  
لان كلامهما محراب كحذف النون لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقدير  
ولكن نقول لم يقصد المصنف رحمه الله تعالى بذلك لهما ان يكونا متساويين  
لما هو بصد بل لما كان قوله اولا وما غيرا لمباشرة فانه يعرب معربا  
تقديره اظاهر التعيم في كل صورة وليس الا مركزا لانه ذكر هذين المثالين  
ليبين بهما على ان النون ليس مرادا وانما هذا اعني كونه مع غير المباشرة



يعرب تقديره بعض الصور كخلف لنبولن مذكوره من قوله لنسولن مثال صحيح لما هو معرب  
معها تقديره واماترين وتبعان فليس كذلك لان اعراضها ظاهر وهو كذا فالتون انتهى  
ما اردناه منه **قوله** والحروف كلها مبنية اشارة الى ما كان ينبغي لنا ظم ان يعبر به قد  
اعترض المصنف قوله وكل حرف مستحق للبناء به غير واحد المراد لان الاستحقاق لا يستلزم  
الاعطاء نقول فلان مجموع ما يستحقه في الادبي ان يقال واجب له البناء وقابل ان  
الصايغ ذكر الاستحقاق فان لم يلزم منه الوجود لان الواضع حكيم يعطي الاشياء ما يستحقه  
واجب شيئا بان حصول البناء بالفعل علم من قوله السابق لشبهه من الحروف مبدئي  
لان المتبادر منه ان لم يكن صريحا بالحرف بالفعل والافلا معنى لبناء بعض الاسماء  
حملا على المشابهة قال ولعل هذا في غاية الظهور بل قد يقال له حاجة لهذا مع ذلك  
وجواب بان قابلية هذا مع ذلك الاشارة الى عموم البناء لجميع الحروف والى انه بطريق  
الاستحقاق لا بطريق العروض والحمل على غيرها فان قيل للعموم يستفاد بما تقدم  
لان الحروف من صيغ العموم والحاق بعض الاسماء به لعل صالحة البناء في ذلك  
حاجة لما هنا قلنا ما هنا نص في العموم بخلاف ذلك والالحاق بها لا يستلزم صحتها  
بدليل ان بعضهم ذهب الى ان مشابهة الاسم المبنى يقتضي لبناء ومرارا المصنف  
الكل واحد من الحروف مبنى وذلك لاستغنائه عن الاعراب لعدم قبوله بصيغة  
واحدة معاني مختلفة واعتراض نحو من فاتها لا تبدأ والتبعيض وبيان الجنس  
مثلا واجب بان الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا المعاني الافرادية وهذا  
جواب ايضا عما قيل قد يحصل الالباس في بعض الحروف لا في الاخرى ان لام الامر وكلام  
في صورتها واحد والمعنى مختلف وكذا لا في الفصحى ولا في النحوي ولا حاجة الى  
ما قيل في جوابه من انه يحصل الفرق بتقديم العامل على لام كي ووقوع لام الامر  
ابتداء وانما اذ اخيف التباس لا التافيه بل البناء هبة التي يجزها من حروف  
التي نحو ما على ان الفرق المذكور لا في نحو جيتك لتضرب زيدا فان  
فان اللام هنا تحتل لام الامر بان يكون التركيب جملة من كلام كي صورتهما  
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النحوي ولا في النحوي ولا حاجة الى ما قيل في جوابه  
من انه يحصل الفرق بتقديم العامل على ان يكون جملة واحدة ولو افاد دفع

ابو جيانم

الالتباس بالعدد ول الى شئ اخر لم يعرب المضارع للاستغناء عنه هذا الالتباس  
بالاسم كما علم بما تقدم فيه ولا يعترض على قوله المصنف كغيره  
الامر على قوله ولو كنت عالما يا ذناب لو لم تقتني في وائله  
وقول الى طالب دليت يفوها الحزرون وقوله اية الطيب من مقتضى سوي الهندي  
حاشيه اجاب كل سوال عن هل يلم وقول القايل ليت وهل ينفخ شيئا ليت  
وقوله ان ليتا وان لو اعنا لان هذه جردت عن معنى الحرفيه وجذبت الى  
حيث الاسميه واريدها لفظا لا معناه **فصل قوله** وانواع البناء اربعة  
الاحده شرح لقول الناظم والاصل في المبنى ان يسكن الى اخره وانما ذكر المصنف  
لفظ الفصل اشارة الى ان هذا الاصل لا يختص بالحروف بل يعم كل مبني ولذا  
عرفت الناظم المبنى باللام الجنيبيه وقدم المصنف البناء على الاعراب لان اصل  
البناء السكون وعدم الحركة والعدم سابق على الوجود لان الاعراب امر وجودي  
واختلف في البناء على قولين احدهما انه معنوي وعزي للمنفذ مبنى وقد على هذا  
بانه لزوم اخر النكلة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال ويرد عليه ما لا يلزم  
حالة واحدة من المبنيات حيث مع انه لا حاجة لقولهم ولا اعتلال لان العرب  
المقتل لم يلزم حالة واحدة لتغير اخر تقديره كما سيأتي بيانه وقد يقال المراد  
بالمرور المذكور عدم التغير بامل وانما في انه لفظي وذهب اليه ابن مالك  
ومن تبعه وحده ابن مالك في التسهيل بقوله ما جى به لا بيان مقتضى  
العامل من شبه الاعراب وليس حكما او اتباعا او نقلا او خلاصا من سائلين  
ومن في قوله من شبه الاعراب لبيان الجنس الى به لرفع الالهام عن ما  
وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحها لغتان بمعنى الشبيه اي من الامر  
المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا او حرفا وكونه في اخر الكلمة لا في اولها  
ولا في حشوها وخرج بقوله لا لبيان مقتضى العامل الاعراب وبقوله من شبه  
الاعراب ما ليس كذلك ففتح لام فليس وضمة لام افليس وبقوله وليس  
الى اخره المقتضيات وهولغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت كبناء  
الحدار وهذا سمي الخويون ما ثبت اخره على شئ لم يكن لما تقدم بين



واعترض شيخنا فقال يتنقص هذا الحصر بنا الامر والمنادين واسم النرية  
على ما سجد ذكر في ابوابها من الحروف وحذف فان قيل هذه فرع عليه قلت  
الاصالة والفرعية لا تنقل في الانواع بخلاف العلومات كما ينبغي وجواب  
بان اربعة مبتدأ حذف خبره والتقدير وانواعه منها اربعة ذبانه وان جعل  
اربعة خبر انواعه لم يقصد الحصر لان العدد لا مفهوم له وبان هذه الموروثات  
فرعية وقوله الاصل والفرعية لا تنقل في الانواع بخلاف العلومات مدفوع  
بان الانواع التي لا تنقل في الاصل والفرعية هي الانواع المنطقية كما سيأتي  
ولو سلم فالممتنع تفزع بعض افراد النوع عن بعض من حيث كونه افراد ذلك  
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد كثر استعمالا واعلى وادرج  
في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع فليتنا مل وسيا تي ان  
النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى وتحدته عندهم  
يعني ان بعض افراده مسمى بالسكون وبعضه بالفتح وبعضه بالضم وبعضه  
بالكسر فلا حاجة الى اثبات كونه انواعا منطقية لان كونها انواعا يتوقف على  
اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع وهو مشكل اذا القدر المشترك بين افراد كل من  
الضم والفتح والمكسر وهو مطلق اللفظ او الحركة ليس تمام حقيقة والالكان  
جميع افراد الانواع الثلاثة المذكورة نوعا واحدا **قوله** احدها السكون وهو  
الاصلي اصل انواع البناء لا بمعنى ان ما عداه منها مبني عليه فيكون فرعاه  
لان فرعته بعض الانواع لبعض غير معقوله على ما سبق بانه ودعوى انها  
ليست انواعا لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما ان قيل ان البناء لفظي  
كالاعراب بل يعني انه لا يرجح فيه والانسب بالمبني لانه النسب بالمبني لحقته  
مع ثقل المبني فلا يعدل عنه الا لسبب ولان الاصل عدم الحركة فوجب  
استصحابه ما لم يمنع منه مانع واذا عدل عنه قدم الاخف فالأخف والأخف  
بعد الفتح ثم الكسر ثم الضم ولا خفيته وقرب الفتح منه في الحقة  
داخل الكلام اشارة وعبارة بعضهم انما كان اصلا فيه لان البناء يقابل  
الاعراب واصلا ان يكون بالحركة فصدقه يكون بالسكون لتحقيق المضادة

ولان السكون اخف والبناء مستثقل للزومه هيبية واحدة فكان اولى ان  
الاخف لا يعدل عنه الا لعارض ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة ولا  
حاجة في البناء الى لانها لا تدل على معنى وانما تعرض له لاصدا سبب اما افراد  
من التقا الساكنين نحو كيفة واين اول لا يتبدل الحسي كلام الجرو بابه او الحكي  
ككاف الصير وهايه او المضارعة المعرب نحو على حرك لشبهه بحال او ما  
ضارح الممتكن كما مضى حرك لشبهه بالمضارع في وقوعه خبرا وصفة او  
للتبني على ان له اصلا في التمكن كما مضى به واسم لا نحو ياريد ولا رجل وارب  
بخط المصنف فيما كتبه على الالفية واعلم ان قولنا الاصل كماله احكام فمنها انه لا  
يستعمل الا فيما يفك قولنا الاصل في الاسماء الاعراب لا بما قد خرج عنه فاما قول  
ابن الجبار في شرح الالفية الاصل في الحروف البناء فخط في استعمال اللفظة الاصل  
ومنها انه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره وقول ابن معط والاصل في البناء للاخا  
غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها اذا قلناه في شيء امتنع السؤال عما  
جاء في فقه من ثم لا يسأل عن سبب بناء الحروف والفعل الماضي والامر ولا  
عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء الاسم اعراب المضارع  
والبناء على الحركة وانما عمل بنا المضارع اذا اتصلت به احدى النونين لان الاعراب  
قد صار له اصلا ثانيا **قوله** ويسمى ايضا وقفا اي كما يسمى سكونا فعدم  
الحركة لتوغل في الالهام وثني بالفعل لانه الاغلب فيه **قوله** وهو اقرب  
الحركات الى السكون اي في الحقيقة حصوله بادنى فتح الفهم **قوله** ولثقلها اي  
ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة الى الفتح  
وثقل الفعل الى لفظا اذ لا تجد فعلا ثانيا ساكن الا وسطا بالاصالة ومعنى  
بدلته على الحدث والزمان وبطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثر  
فان قلت الاسم ايضا يدل على الحدث والزمان في نحو زيد ضارب عمر واغدا  
قلت الفعل هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة  
الحمل عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه  
لموافقته اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال

ر



او الاستقبال لانه اذا كان بمعنى اخرهما فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون  
اسم الفاعل مواز ناله في اللفظ وموافقا له في المعنى فيقوي شبهه واذا كان  
لما مضى كان صيغة الفعل له ما ضمة فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية  
به لتساقي الصيغتين **قوله** لم يدخل فيه وذلك ليل جمع بين ثقيلين فان قيل  
لا يصح هذا لما في شرح الهادي من وجودهما في الفعل في خروج وشن ورد بضم الدال  
قلت هو مردود بان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير  
والضمة اتباع لابتدائها كما تقدم لا يقال تقدم في كلام المصنف ان الفعل  
الماضي يضم اذا اتصلت به واو الجماعة لاننا نقول ببناء هنا كما ان الضم ليس  
تباين لمناسبة الواو والبناء على الفتح تقدير ولو سلم فالكلام في نفس الفعل  
يجرد عن اللواحق او يقال المراد ان الفعل لا يبنى على الضم اصاله **قوله**  
ودخل في الحرف والاسم هو استيناف لما لا يخفى من ان نقل الضم والكسر ليس  
سببا لدخوله في الحرف والاسم **قوله** نحو لام الجرايم الداخلة على ظاهر غير  
مستغاث بخلاف الداخلة على مستغاث فانه يفتح ايضا على ما سيجي **قوله**  
والرافعة اسم قال الحفيد هذا على قول من يقول انها في محل رفع بالابتداء  
وسبب المصنف حكاية ثلاثة اقوال فيها انتهى اي قولها تكون رافعة على  
القول بانها في محل رفع بالابتداء لا بالخبر ولا في محل نصب على الظرفية وعلى  
هذين القولين هي اسم ايضا مبنية على الضم فاسميتها وبنائها على الضم غير  
خاص بذهب الرفع بها كما توهمه العبارة بل وعلى القول بانها في محل رفع على  
الخبرية او انها ظرف تليق **قوله** فكل ما تقدم ان الاسم اذا بنى على حركة  
احتيج الى بيان سبب بنائه لانه خلاف الاصل وسبب كونه على حركة  
انه خلاف الاصل وسبب كونه على حركة لانه خلاف في المبني وكون الحركة  
كذلك لعدم الاختصاص فيها ففيه ثلاثة اسببه بخلاف ما اذا بنى على السكون  
فيحتاج الى بيان سبب البناء ففقط لكونه خلاف الاصل ومن سبب السكون  
لانه الاصل في المبني ففيه سوان واحد وجانب من الافعال او الحروف  
على السكون لا يسان عنه وما بنى منها على حركة ففيه سوان لم يحرك ولم

كانت الحركة كذا واسباب البناء على حركة خمسة على ما سبب في اقرار من التقا  
الساكنين كاي وكون الكلمة على حرف واحد بعض المضمرات او عرصة لان  
يبتدأ بها كالجرا ولها اصل في التمكن كأول او شابهت المعرب كالماضي  
فانه شبه المضارع في وقعه صفة وصلة وحالا كما تقدم ولا يخفى ان الواقع  
صفة وصلة وحالا هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة هو  
الفعل اعتبروه فليتامل واسباب البناء على الفتح طلب الحقيقة كاي ومجاورة  
الالف كايان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترجيم مضار اسم مفعول  
كذا قيل وفيه نظر لان حركته هذه ليست حركة بنا والالكان المنادي مبني  
على الفتح والفرق بين معني داة وحركة نحو يا يزيد لعمر و لا اتباع نحو كيف  
بنيت على الفتح اتبا عا حوكة الكاف لان الياء بينهما ساكنة والساكن حيز غير  
حصين وانظر لم كانت الحركة في كيف للاتباع وفي من الحقيقة واسباب البناء  
على الكسر التقا الساكنين كاسر ومجاسة العمل كبا الجر والجر على المقابلة كلام الامور  
حلا على لام الجر فانها في الفعل نظيرتها في الاسم والاستعارة بالتأنيث نحو انت وكونها  
حركة الاصل نحو يا مضار ترجيم مضار اسم فاعل كذا مثل به بعضهم وفيه نظر لان حركته  
هذه ليست حركة بنا والالكان المنادي مبني على الكسر والفرق بين ادائين كلام الجر  
كسر فراقبينها وبين لام الابتداء في نحو طوسي عبد فان فتح افاد الكلام ان موسى عبد  
واذا كسر افاد الكلام ان له عبدا والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الاشارة المرشدة  
واسباب البناء على الضم ان لا يكون للكلمة حال الاعراب نحو كذا الامر من قبل ومن بعد  
بالضم ومثله الغاية نحو يا زيد فانه شبه قبل وبعد قيل من جهة انه لا يكون له  
الضمه حالة الاعراب وقال السيرافي من جهة انه اذا انكر او اضيف اعرب ومن هذا  
جاء فانها ضمت لشبهها قبل وبعد من جهة انها كانت مستحقة للاضافة الى المعركا بغير  
احوالها صنعت ذلك كما صنعت قبل وبعد للاضافة وكونها حركة الاصل نحو يا تحاج  
ترجيم تحاج مصدر تحاج اذا سمي به وفي التمثيل به النظر السابق وكونه في الكلمة  
كالواو في نظيرتها كمن ونظيرتها هو وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها من جهة  
ان الضم في ذلك المبني لغرض كما انه كلمة اخرى لذلك الغرض بعينه كالخلص من



الثقاة السانين نحو خشوا النجوم ونظيرتها قل ادعوا الله كذا قيل وفي التفسير المذكور  
نظر لا يجفي والاتباع كمنذ فافها ثبتت على الضم ابتداء بحركة الميم لان النون بينهما  
ساكنه والساكن حار جزير حزين وسمى الضم ضم لانضمهما الشقين عند النطق به واكثر  
كسر الانكسار الى الاسفل الى اسفل والفتح فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم ويكون كل من  
المذكورات ظاهرا كالمرد مقدرا كالضم المقدر في ياسبويه والفتح المقدر في نحو ضربوا  
وضربت على ما تقدم والسكون المقدر في نحو رد امرا وحل البنا اخر الكلمة كما مثل  
قال السيوبي ولا يكون فيها ترز مترلة فيما اعلم وفرد كرا لبنا لان الكلام فيه اخصر  
وانما اخر الكلام في الاعراب والنبا عن المغرب والمبني مع انهما مشتقان من الاعراب والنبا  
والمشتق منها اخر طبعاً عن المشتق منه فليكن كذلك في الوضع لان المغرب يقوم بنفسه  
من غير اعراب والاعراب لا يقوم بنفسه فصار المغرب محلا للاعراب والاعراب محلا  
مقدم على الحال **فصل قوله** فصل لما ذكر انواع البنا اخذت انواع الاعراب  
ولما توقفت معرفة الانقسام على معرفة مقسميها ابتداء بتعريف الاعراب فقال الاعراب  
اثر اي حركة او حرف او سكون ارحذف **قوله** ظاهر اي مر جود لان السكون  
والحذف غير ملفوظ وان تعلقا بملفوظ **قوله** او مقدرا اي معدوم مفروض الوجود  
**قوله** جليبه العامل اي يطلبه ويقضي به لا يحدثه بعدا ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسما  
الشبه والمتنى وجمع المذكور السالم ردعا واخر ربه عن حركة النقل والاتباع والتخلف  
من الساكنين فلا يكون اعرابا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب اي شئ ملفوظ  
به او مقدرا ومعنوي به يتحصل معنى من المعاني المقضية للاعراب وهي الفاعلية  
والفعولية والاضافة كما في جازيد فان به تحصلت الفاعلية المقضية للاعراب  
وضربت في ضربت زيدا فان به تحصلت الفعولية المقضية للاعراب والباقي مررت  
بزيد فان بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل لما بعدها المقضية للاعراب  
واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كلاسناد وذات الفاعل والمركب  
من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان البنا للسببية والمراد السبب في عرفهم  
ولا يطاق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل ان المعنى  
المعاني المقضية للاعراب هو المتكلم والله تعالى وهي تتوقف على العامل والاسما

وذا

وذا الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد بحصول المعنى به كونه محذورا فلا  
يصدر على العامل وان اراد توقفه عليه ووساطته فيه فغير العامل ايضا كذلك  
فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب عن ذلك ما تقدم من ان المراد بالاسمي  
سما له في عرفهم وذا ليس الا العامل والبواقي شروط فان قلت لا يتناول التعريف العامل  
المزاييد كالبنا بحسبك زيد قلت بل يتناول له لان البنا المذكور حصل بها كون الشيء  
مضافا اليه حكما وصورة كذا اجاب به العصا مرفوقا فقد غفل من قال لم يبار  
خروجه لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل لان المعنى  
المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحيد بل يورد ان تعريف الاعراب غير جامع  
لعدم ثبوت له لاعراب الفعل قال شيخنا رحمه الله تعالى ان قلنا ان اعراب  
الفعل بطريق الاصله وانه يقتور عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب  
كالاسم كما هو صلا المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد كطلقا العامل سوا  
عامل الاسم وعامل الفعل وحيد فالمعنى المقضي للاعراب المراد به اعم من  
الفاعل والمفعولية والاضافة وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالنق  
عن كل من الامرين وعن الجمع بينهما او عن الاول والثاني في نحو لا تاكل السمك  
وتشرب اللبن بحزنها وجزر الاول فقط مع نصب الثاني او رجه فان قيل لم يش  
العمل لا ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب دون المقضي فيقبل الراجع هو الفعل  
ولم يقل هو الفاعل عليه قلت قال جاز الله شئ العمل لا ما به يتقوم المعنى  
المقتضي فيقبل الراجع هو الفعل لا الفاعلية لكون المقضي امرا خفيا معنويا  
وما يقوم به المقضي امرا خفيا في الاعلى فان قلت اخذ العامل في تعريف  
الاعراب والاعراب في تعريف العامل يوجب توقف معرفة كل منهما على معرفة  
الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور  
الاعراب بغير كونه اثرا جليبه العامل في اخر الكلمة وتصور العامل بغير كونه ما  
به يتقوم المعنى المقضي للاعراب وهو ممنوع لا مكان تصور كل منهما بغير ما ذكر  
ولو سمعنا التعريف لفظي فخطب به من يعرف اثرا ظاهرا ومقدرا جليبه العامل في  
اخر الكلمة ومن يعرف ما به يتقوم المعنى المقضي للاعراب ولا يعرف ما به المعنى



بالاعراب ولا يما المسمى بالعامل فلا دوراد لم يقصد شرح معنى الاعراب  
والعامل وتخصيله في ذهن السامع قائل وتدر وما يوضح ذلك ان التعريف  
قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات او العرضيات وهي التعاريف  
الحقيقية الحديثة او الرسمية والحاد انما ذكر الحدود ليتوجه الذهن الى المعلوم بوجه  
م يرسم فيه صورة خري كما يحكم بالحد عليه فهو كفاش ينقش صورة في الذهن  
فالجميع المحدود ليس قضية في الحقيقة بل على صورته فلا يقابل بالمنع والنقص  
الا باعتبار دعاوي ضمنية تلزم من التحديد كما تقر في محله وقد لا يراد فيه تحصيل  
تصور بل المعنى المعروف حاصل مع غيره كالمحزون فيعرف ويراد به الالتفات الى  
تصور حاصل لا لاشارة اليه ليميز هذا المعلوم ويتبين من بين التصورات  
الحاصلة فيعلم من التعريف انه المراد من اللفظ كما اذا عرفت رجلا لا بعينه او وصفا  
ولم تعرف ان لفظ زيد علم اني منهم فيقال لك زيد ذاك الاحمر وهذا هو التعريف  
اللفظي ويقتضي تصورا مجهولا هو تصورا المعنى من حيث انه مدلول اللفظ بل  
يستفاد من شرح المقاصد انه الغرض من التعريف لكنه ممنوع والمحققون على  
انه لا غرض يتحقق به والحاد ليس في صدره وان حصل بالتعبية فهو كالحكم  
اللازم ضمنيا في التعاريف الحقيقية **قوله** في آخر الكلمة اي ما هو آخر الحقيقة  
كذلك زيد او حكم كذا لا يدلان ما بعدهما ترك نسبتهما والهاء اثنا عشر قال  
المصنف لان عشر حال حال النون والنون بمنزلة التنوين والظرفية مجازية  
فان المعرب بالحروف الاثر وهو نفس الآخر لان النون في المثني وجمع الذكر  
السالم بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لغرضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر  
الحروف فكذلك النون وقال في آخر الكلمة يشمل المعرب من الاسماء والمعرب من  
الافعال وما قبل في آخر المعرب لئلا يلزم الدور وظاهره ان المصنف في شرح  
الشذور وخرج بقولي بحلله العامل نحو الضمة في النون من قوله تعالى فمن ادنى  
كتابه في قراءة ورش ينقل حركة همة اوي الى ما قبلها واستقاط الهمة والفتحة في  
دال قد افصح على قرائته ايضا بالنقل والفتحة في دال الحمد لله في قراءة من اتبع الدال لام  
فان هذه الحركات وان كانت اثارا ظاهرا في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت

عليها

عليها فليست اعرابا وقولي في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس  
باحترار اذ ليس لنا اثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها فان  
قلت لي قد وجد ذلك في امري وابني لا تزي انما اذا دخل عليها الرفع ضم آخرها  
وما قبل آخرهما فتقول هذا امر واينهم واذا دخل عليها النصب فتحه فتقول  
رايت امرا وابني واذا دخل عليها الجار كسرهما فتقول مررت بامرئ وابني قال الله  
تعالى ان امرؤ فذلك ما كان ابوك امرؤ مسؤول كل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه  
قلت اخلفه اهل البلد من في هذين الاسمين فقالا اللونيون هما عربان من  
مكائين ودفا فرعنا على قريتهم فلا يجوزوا لاحترار عنهما بل يجب ادخالها في الحد  
وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وان ما قبلها اتباع  
وعلي قولهم فلا يرجع ادخالها في الحد فان قلت قد يكون الاعراب في غير الآخر  
دون الآخر ذلك اذا وقف ينقل الحركة كما سياتي في باب الوقف قلت قال ابو  
البقاء في التبيين اعلم انهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت  
بكران حركة الاعراب صارت في الكاف اذا الاعراب لا يكون قبل الظرف وانما يريدون  
انها مثل انتي ولين سلم انها حركة الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون بطريق  
الاصالة في غير الآخر وهذا التفرع الذي ذكره المصنف مبني على القول بان الاعراب  
لفظي وهو مذهب الجمهور والمحققين واختاره ابن مالك وعرفه في التسهيل بقوله  
ما خرج به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف اي شئ خرج به  
ليبان الامر الذي يقتضيه العامل اي يطلبه والحركة الضمة والفتحة والكسرة  
والحرف الواو والالف والنون عند من يراه والسكون كون الحرف خاليا عن الحركة  
وتعريفه بسكون كما صنع اولي من تسكين لان سكون لفظ والسكين فعل كذا  
فيل ويراده بالحذف حذف الحرف وفهم ذلك من جعله تسمية للسكون اذ لو ارد  
به ما هو اعم من حذف الحركة والحرف لزم كونه قسما لنفسه ولغيره وهو باطل  
وكثير من المناخرين يرون انه معنوي ويفسر ونه بتخيير او آخر الكلام لاختلاف  
العوامل الداخلة على لفظ او تقدير او الكلام على ذلك تصحيفا وابطال لا يطول وقد  
استوفينا في حواشينا على شرح الآجرومية للشيخ خالد فيرجع اليه من اص



الوقوف عليه **قوله** وانواعه اربعة قال استاذ شيخنا النوع والصنف  
والصنف الفاظ متعارفة المعنى او متخلفة عندهم بمعنىان بعض افراده مسمى  
بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية  
انتهى وما يدل على انه ليس المراد الانواع المنطقية قولهم ان الضمة رفع اصلي  
بخلاف الالف مثلا اذ لا يعمل في النوع بالمعنى المنطقي الاصاله والفرع عيه ثم ان  
النوع بالمعنى المنطقي يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة  
والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة  
مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة  
بعضا واحدا وتقلوا عن الاربعة انما زني ان الجزم ليس باعراب فانواعه عند  
ثلاثة وانما كانت انواعه اربعة لانه اما سكون وهو واحد وحركة وهو ثلاثة  
وفصل ولم يقتصر على التفصيل بحافظة على قايده الاجزاء ثم التفصيل لان  
ذلك امكن في معرفتها والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى انما يعرفه كل ملاحظ  
لتحقق مطابقة العدد واخصار انواع الاعراب في الاربعة المذكورة ظاهرة لانه  
لا بعض في الاخر الا حركة او سكون والسكون شي واحد وهو عدم الحركة والحركات  
ثلاث وقد اعرب بالجميع وانواع الاعراب في الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر لان الاعراب  
لاذ المعلى التي هي في الاسم بالاعراب لبيانها ثلاثة اجناس معنى هو عمدة في الكلام  
لا يستغني عنه كالفاعلية ومعنى هو فضله بتم الكلام بدونه كالمفعولية ومعنى  
هو بين العدة والفضيلة وهو المضى اليه لانه تارة يقع في جيز الهمة نحو جاعل  
زيد واخرى في جيز الفضله نحو رابيت غلام زيد فجعل الرفع علامة الفاعلية  
والنصب علم المفعولية ولم يعكس لان الرفع اقل من النصب لمصولة من استعمال  
عصوين والفاعل اقل من المفعول فاعطى الرفع الذي هو اقل للفاعل الذي هو  
اقل واعطى النصب الذي هو اخص للمفعول الذي هو اكثر لتوازي قلنا الفاعل  
نقل الرفع وخضة النصب كثرة المفاعيل وجعل الجر المتوسط بين الرفع  
والنصب علم الاضافة للمناسبة في المتوسط ولما كان المضارع محمولا في اعلايه  
على الاسم كان له ثلاثة انواع من الاعراب كالاسم فاعرب بالرفع والنصب

اذلم يمنع منهما مانع ولم يعرب بالجر لانه لا يكون الا بالاضافة والاقفال  
لا تقبلها لان الاضافة اخبار في المعنى والفعل لا يصح ان يحجر عنه اصلا  
فما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجر **قوله** رفع ونصب وقدر الرفع والنصب  
لاشتراك فيهما والرفع لان الكلام لا يستغني عنه والجر لانه خاص بما هو اصل  
والجزم اخر لانه خاص بما هو فرع اعتبر في ذلك الحمل على صناعة التعريفات  
فالمشترك بمثابة الجنس فاستحق التقديم والمختص بمثابة الفصل فاستحق  
التأخير وسياتي لذلك وجه اخر والرفع هو الضمير والواو والالف والنون  
على وجه مخصوص وسمى رفع الشقة السفلى عند التلطف به ورفع  
بين اخوانه والنصب هو الفتحة والكسرة والالف والياء وحذف النون على  
وجه مخصوص سمي نصبا لانتصاب الشقين على حالهما عند التلطف به  
ولانه ينصب الفضلة في الكلام من غير احتياج الكلام اليه وبدا بالرفع  
كافضله كثيرا اذ هو اشرف لانه اعراب العود ولا يحلومنه كلام شمر  
بالنصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر ولا عاملة قد يكون فعلا والمفعول  
له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالنسبة للجر ورم بالجر لا خصاصه  
بالاشرف قال ابو حيان ولويدى بالجر لانه يختص بالاسم الذي الاعراب  
اصل فيه لاجته ايضا وبعضهم غيرها هنالك الانواع بالانقلاب وفي شرح  
ابن قاسم علم التسهيل ان من حق اللقب ان يصدق على ما لقب به وهذا  
ليس كذلك لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقي ومن قال للقب بالاعراب  
فمراده القاب انواع الاعراب وقال المصنف في شرح المحجة الى حيان  
وقولنا انواعه اولى من قول المصنف تالفا لابن عصفور القاب لان  
اللقب يساوي الملقب وقولنا رفع مثلا لا يسوي قولنا الاعراب بل هو  
اخص منه ثبتت هذه الامور انواع داخله تحت الاعراب والاعراب  
جنس لها لاها القاب له وهو ملقب بها **قوله** في اسم وفعل اي وكل من الرفع  
والنصب يكون في اسم وفعل **قوله** نحو زيد يقوم فزيد اسم مرفوع بالابتداء  
ويقوم فعل مضارع مرفوع لجره من الناصب والجار مرفوع بها الضمة





بان ويقوم فعل منصوب

**قوله** وان زيد ان يقوم فزيد اسم منصوب بان ونصبها الفتحة **قوله** وجز الجرم  
الكسرة والفتحة والياء على وجه مخصوص وسمى جر الان الشفة السفلى تجر الي  
اسفل عند التلفظ به ولان عاملة جرم معنى الفعل لا معنى الاسم **قوله** في اسم  
كحزب يداي والجري يكون في اسم ولا يكون في فعل نحو زيد فزيد اسم مجرور بابا  
وجزه الكسر **قوله** وجزم هو سكون او حذف حرف على وجه مخصوص وسمى  
جزم لان فيه قطع الحركة او الحذف والجزم بمعنى القطع ولذلك سمي الجزم جازما  
**قوله** في فعل كقولهم فيقيم فقيم فعل مجزوم ولم يجزمه السكون وانما تفسر بالانواع  
الاربعة بنفس الحركات والحروف والسكون والحذف ليصح كونها انواعا للاعراب  
بناء على الصحيح من انه لغظي والناس في وجه اختصاص كل من هذين بما اختص  
به عبارات فقولهم لتقل الجر وخفة الاسم وخفة الجزم وثقل الفعل فيحصل  
التعادل بينهما وقال ابن مالك في شرح الكافية الكبرى انما اختص الجر بالاسم  
ولم يجز الفعل لامتناع دخول عاملة عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولما  
يجزم الاسم لامتناع دخول عاملة عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه  
لو دخل الاسم لادي وجوده الى عدمه وما ادي وجوده الى عدمه كان باطلا  
وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو عبارة عن حذف الحركة التي في آخر  
الاسم فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين وهما الاخر الذي حذف في الاسماء  
حركته والتوئين فلا بد من تحريك احداهما وهو الاول فيذهب الجزم هذا في  
الاسم الذي فيه توئين وحمل لا توئين فيه عليه طرد الباب على سنن واحد  
وقال الزجاج في الجمل انما لم يجزم الاسما لانها متمكنة بلزومها حركة وتوئين فلو  
جزمتم لذهبت حركة وتوئين فكانت تختل ولم تخفض الافعال لان الخفض  
لا يكون الا بالاضافة ولا معنى للاضافة الى الافعال لانها لا تملك شيئا ولا تستحق  
وقال غيره انما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا  
يجز الاعمال اسم وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالمعوض عن الجري  
جعل الجزم عوضا عما فاته من المشاركة في الجرم ليكون لكل واحد من صنفين العرب  
ثلاثة اوجه من الاعراب متعادله وذلك ان الجزم راجح باستغنائه عاملة

عن

عن تعلق بعينه والجزم راجح لكونه شوبيا بخلاف الجزم فتعاقلا بذلل وقال  
الشيخ بها الذين ان الناس في تعليقه على المقرب انما اختص الجر بالاسم لان  
الجزم يختص بالفعل ويلزم منه اختصاص الجر بالاسم لانه لو دخل الافعال  
وقد دخل الباقي وهي فروع لزم مزية الفرع على الاصل لكانت تصرفه في الاعراب  
والمهمود خلقة وهذا معنى قول سيبويه وليس في الافعال جرم كانه  
ليس في الاسما جزم قال فان قيل ما ذكرت يقتضي منع حركة واها منع  
حصول المقصد فلم منع الجرد ون غيره فاجواب انه اذا وجب منع حركة  
ما ذكرنا اقتضى ان تكون الجر لانه ابعد من اخويه من الفعل لعدم عملياته  
وعمله اياها وقال السهلي في تبايح الفكر وجه شيخنا ابو الحسن الاختصاص  
بان المعاني المدلول عليها في الاسماء ثلاثة اقسام مجر عنه ودخل في حديث  
غيره ومضاف اليه فلا يحتاج الى اعراب رابع لانه لا مد لوله وكذلك الافعال  
المعاني المدلول عليها ثلاثة اقسام فعل واقع موقع الاسم فله الرفع وفعل  
في تاويل اسم فله النصب فان الرفع والنصب من اعراب الاسماء فاستحققت من  
الافعال ما هو في تاويل الاسم او واقع موقع اسم وفعل في تاويل اسم واقع  
موقع اسم فله الجزم فان الجزم ليس من اعراب الاسماء هذا وقال بعض شراح  
الجل سوال عن مبادئ اللغات يودي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان  
يسأل اي شيء انفردت الاسماء بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان  
يسأل عما كان يجب فامتنع وهو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان  
الفعل مرفوع واله اضيفا اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم  
وجزم الاسماء التي لا تنصرف وذلك انما استشهدت الفعل المضارعة وحكمها  
بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل كان يجب ان يحمل في خفض على جزم الفعل  
الذي استشهد به بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا  
في حال الخفض ويكون فيه ترك العلامة ملزمة واجواب عن ذلك ما  
ذكره الزجاج انه لم يخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها  
انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل

٩٢

ب

صين



الاضافة والاضافة اما الملك والاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا  
 تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض قال  
 ١٦ اضيف الى الفعل فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك  
 لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجز الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين  
 فلو ذهبت الحركة لادى الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال  
 بالكلمة لقول الخذف على اخرها وقال ابو جيان الصواب في ذلك ما قرن بعض  
 اصحابنا ان القرض لا يمنع الجر من الفعل والجر من الاسم وكقولنا  
 الساكنة لما خفي دون اخوته واسماء ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن  
 مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يودي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال  
 فيه لو كان كذا وانما ليس انما كان يجب قبلما فاشتمع والذي كان يجب قبلما هو خفض  
 المضارع اذا اضيف اليه اسم الزمان نحو هذا يوم ينفع وجرم الاسماء التي لا  
 تنصرف لسببها الفعل وعللة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر  
 المفهوم من الفعل لا للفعل وعللة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاب لو  
 حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين  
 من جهة واحدة ولا اعلا لان جهة واحدة انتهى وهما كقواعد الاولى  
 قال ابن الدهان في الفرة انما كانت الحركات ثلاثا لان الحروف التي هي اصول  
 لها ثلاثة الالف وبجرهما من اتصى الحلق فاحذفت الفتحة منها والياء من  
 وسط اللسان فاحذفت الكسرة منها والواو من بين الشفتين فاحذفت الضمة  
 منها وقال ابو جيان في شرح التسهيل اختلف الخائف في الحركات الثلاث اي ماخوذة  
 من حروف المد واللين او لا فذهب الاكثر الى ان الفتحة من الالف والضمة  
 من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذة  
 من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات  
 الثلاث لانه من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل  
 الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عن هذه الحركات اذا اشيعت وان  
 العرب قد استعنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف انما

تفهيم  
 على هذه الفرية  
 انما لا نظير لها في  
 جارية

بالاصل عن فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة  
 من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدها  
 لم يسبق الاخر وصحى بعضهم انتهى الثانية قال ابن يعيش كان المتقدمون  
 يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة  
 لان الحركات والحروف اصوات وانما يراي النحويون صوتا عظيما من صوت  
 صموا العظم حرقا والصغير حركلة وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك  
 دخلت الالف على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تحريك الصوت  
 وتقريب بعضها من بعض الثالثة يمكن النطق بالحروف اقوي من يمكنه بالحركة  
 الرابعة انقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد  
 بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من غير افعاله اخبرني يا خف  
 الافعال اليك فقال لا ادري قال اخف الافعال عليك اسمع لانك لا  
 تحتاج فيه الى استعمال جارجها انما تسمع من الصوت وانت تتكلم في آخر  
 الضمة الى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت وفي اخراج الكسرة الى تحريك  
 جانب الفم مع اخراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع  
 اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا  
 نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحويين قال ابن جني وما هو دليل  
 على خفة الفتحة انهم يفترون الياء من الضمة كما يفترون من السكون اذا علمت  
 ذلك فيستقر على فروع احدها اختصاص الرفع بما اختص به والنصب  
 والكسر بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي  
 الفاعل والمبتدأ والخبر وما الحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان خلاف  
 المنصوبات فانها اكثر من عشر فجعل الاثقل لاقل لقله دورانه والاخف  
 للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل وايضا  
 فالمرفوع لا يتعد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات  
 يتعدد كالمفعول به والظرف والكال والمستثنى قال الزجاجي الفعل  
 ليس له الامر فروع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت الحروف اثنى

ج

ت



من المرفوعات واقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل  
والخفة الفرع الثاني اختصاص الضم بما يبنى عليه والفتح والكسر بما يبنى عليه  
لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه ما كان  
يجوز يا نحو ابن وكيف فزاد بعد عن الكسر طلبا للخفة اذ هو مع الياء اقل  
منه وحده والمبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث  
والظروف الستة وغير ذلك في بعض احوالها والمناهي وبعض الضم والبيان  
اختصاص بوزن التثنية بالكسر ووزن الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطى الالف  
واعطيت التثنية لثقلها بالكسر لثقلها في الارباع فله وجود الضم  
في جسد الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا في بعض الاحوال وذلك لانه اقل من الاسماء  
ففي الغالب عن الضم ليلابكز الثقل كما مر امتناع الجر والكسر في الانواع  
جملة فزار من الثقل ايضا في البسيط لاختلاف الفتح اخف عن الكسر من الكسر  
والالف اخف من الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على  
على النصب فيما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع الموث السالم جملة على القرب  
وقال السخاوي في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من  
الشفة واول ما يقع في الكلام الالف فكانت حيا الكلام اذ حمل على المشاكهة ان  
تقسم اول الحركات لاولد لاشياء وقاب ابن الدهان في العزة الضمة والكسرة  
مستقلتا مباينتان للسكون والفتحة قريبة من السكون بدلة له ان العزة  
تقر في الفتحة كما تقر الى السكون من الضمة والكسرة وذلك انهم يقولون في غنة  
غرفات وفي كسر كسرات بالاتباع ثم انهم يستقلون ذلك فيقولون  
كسرات وعرفات بالسكون وبعضهم عرفات وكسرات بالفتح فيعرف  
ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يفعلون ذلك في ضرب وانما يقولون  
ضربات بالفتح لا غير وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضمة في  
عضد ولا تخفف الفتحة في حمل فاما القدر والقدر فلغتان وكذلك الدرك  
والدرك وما يدل على مناسبة الفتحة للسكون ان الراصدا اذا غلقت عينه  
بالسكون اعتدل في الجمع بالقلب الى الياء على شرايط تقول ثوب وثياب وسوط

وسياط ولم يقولوا ثواب كما قالوا احوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في  
جواد جيا د فقلبوها في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون انتهى  
الخامسة في محل الحركة ثلاثة اقوال حكاه ابن جني في الخصائص بادلتها وعقد  
لها بابا احدها وهو قول سيبويه انها حركت بعد الحرف واخاره ابن جني قال ويؤيده  
ان اربابا الحركة فاصله بين المثلين مانحة من اد علم الاول في الاخر نحو الملل والصفق  
كما تفصل الالف بعدها بينهما نحو الملل فلولان حركة الاول تليه في الرتبة لما  
يجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبتت في بعض حروف اذ الفتحة بعض الالف  
والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو فكما ان الحرف لا يجمع حروفا حرفين  
معاني وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان يبتدأ مع حرف اخر في وقت واحد  
ولذا احتار الرضي فقال لا علم ان الحركات في الحقيقة باعاض حروف العلة  
ضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل لبعض الواو وكسرة الاتيان بجزء  
الياء وفتح الاتيان بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام  
فلا تخل الاصوات لكذلك لما كنت تأتي عقب الحرف بلا فصل بعض حروف المد  
سمى الحرف متحركا كانك حركة الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف  
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فطر اتصا لها به يتوهم انها معه لا بعده بلا  
فصل فاذا اشبهت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما انتهى  
والحققون على ان الحرف غير مجتمع من حركتين لان الحرف له مخرج مخصوص  
والحركة لا تختص بمخرج ولا لها اذا اشبهت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة  
قبله كما لا فلو كان الحرف حركتين لم يبق الحركة قبل الحرف وقد تقدم الخلاف في  
ذلك والثاني انها معه واخاره ابو علي الفارسي قال ويؤيده ان النون الساكنة  
مخرجها مع حروف الغم من الالف والمتحركة يخرجها من الغم فلو كانت حركة  
الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون المتحركة ايضا من الالف واخاره ايضا  
ابو جيان وابو البقاء في الباب وعلمه بان الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف  
بالسكون والحرف في صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تخرعه وبان  
حروف العلة تثقل الياء غيرها التي كما فلو كانت بعدها لم تثقل والثالث



وبما ضعفها المتأخلة قال ابن جني ويؤيد اجماع النحاة على ان الفاء في بعد وياه  
انما حذفه لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة  
في يوعد لو خرج على اصله يبدل على الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال  
وسبطه اجماعهم على ان الالف لا تقع الا بعد ضا ولا بعد فتحة قال الفارسي  
وسبب الخلاف لطف الامر ونحوه اكمال السادسة قال ابن جني باب كمية  
الحركات اما في ايدي الناس في ظاهرها امر فتلات وهي الضمة والفتحة والكسرة  
بها الفتحة قبل الالف اما في نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها  
بين الالف والياء والقي بين الفتحة والضمة هي التي قبل الف التخييم نحو فتحة  
لام الصلاة والزكاة والحياة وكذلك فاء وعاد والتي بين الكسرة والضمة  
ككسرة قاف قتل وسبين سير ففذه الكسرة المشبهة ضمة ومنها الضمة  
المشبهة كسرة كخوفات التفروضة عين مدعور دان بور ففذه  
ضمة اشرب ضما فها كذلك كالصوت الواحد لكن ليس في كلامهم مشبهة فتحة  
ولا كسرة مشبهة فتحة ويبدل على ان هذه الحركات معدلات اعتدادا بسبب  
بالف الامانة والفتحة التخييم حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها وقال صاحب  
البيضا جملته الحركات المشبوبة اربع عشرة حركة ثلاث للاعراب وثلاث للبناء  
وثلاث متوسطة بين حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل  
الالف المفتحة في قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة والثانية بين الكسرة  
والضمة وهي حركة الاثام في نحو قيل وعوض على قراءة الكافي والثالثة بين  
الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الالف اما في نحو في والحاشية حركة  
اعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من  
جعلها حركة اعراب والحادية عشر حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهي  
ضمة المناديه وفتحة المبني مع لاعلى مذهب من جعلها حركة بناء الثانية عشر  
حركة الاتباع الثالثة عشر حركة التقاء الساكنين الرابعة عشر حركة ما  
قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه جي بها التصحح الياء وليست  
حركة اعراب ولا حركة بناء قال انما لفتت الحركات بهذا اللقب لانها

تطلق

تطلق الحروف بعد سكونها وكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف  
اللين فسميت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه وقال المهدي ونظم الفريد  
عددنا جملة الحركات ستا وستا بعدها ثمان ثمانين  
فاعراب ثلاث او بينا ثلاث او ثلثة بين بين  
ومشبهتان والاتباع حاد واخرى لاتقاء الساكنين  
وواحدة مذبذبة تردت لدى احوائها في حيز بين  
وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة  
اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف الى المتكلم  
قيل والاوي ان يقال بدلها حركة مناسبة فيشملها وما جرى مجراها السابعة  
قال الرضي وانما قيل لعلم الفاعلية رفع لانك اذا ضمنت الشفقتين لاخراج  
هذه الحركات ارتفعتا عن مكانها فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه  
فسمي حركة البناء وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة  
لشئ نفس الحركة اولا وكذلك نصب الغم كان شيئا ساقطا فنصبته  
اي اقمته بفتحها اياه فسمي حركة الباقية وحركة الاعراب نصبا واما جر  
الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذا المكسور يستقط  
ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسر الان  
الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صوت الغم من الثالث ثم  
الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كاشي  
للقاطع للحركة او الحروف فسمي الاعراب جزمها لبناء وقفا وسكونا  
وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله  
صلى الله عليه وسلم النبي يعرب عنها لسانها في يمين ويسار يمين مبينا  
لبقائه على طالة واحده كالبناء المرصوص فعلم من كلامه انه يقال في حركات  
الاعراب دفع ونصب وجر او خفض وجر وفي حركات البناء ضم وفتح  
وكسر وقفا قال بعض شراح الجمل والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت  
القابيه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب



مشتق من ناصب والجاء والخفض من جاز وخا خفض والجزم من جاز  
قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو العومة  
واخوه لانه مشتقان من العم والحال فلما صار الرفع والنصب والجر  
والجزم لفظا للاعراب لم يكن للبناء على ما يجد فيه يشتق له منه القاب جعلت  
القاب للضم والفتح والكسر والوقف وقال ابو البقاء العكبري في اللباب انما  
خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة  
وكذلك الجزم والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من  
الجنس لا يسمى باسم الجنس كالأحد من الاديان اذا اردت تعريفه علقته  
عليه عما كريد وعمره ولا تشبهه رجلا لا شتر الى الجنس في ذلك فضة الاعراب  
كانت شتى المخصوص وضمة البناء كالأحد المطلق وقال الشيخ بها الدين  
ابن النحاس في التعليق على المقرب اختلف النحاة هل يطلق احدها على الآخر  
فينفان مثلا للمعرب مضموم والمبني مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم  
من قال لا يجوز اطلاق واحد منها على الآخر لان المراد الفرق وذلك بعدد  
ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه ومنهم  
من قال يجوز اطلاقها البناء على الاعراب ولا يتعكس وقال الرضوي الضم  
والفتح والكسر في عبارة المصدر لا تقع الاعراب على حركات غير اعرابه بنائية اولا  
كضمة قاف فقل ومع قرينة تقع على حركات الاعراب والكوفون يطلقون  
القاب احد النوعين على الآخر مطلقا انتهى وعبارة السيوطي في الجمع ثم  
لجزم هو على ان حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي الحركات  
لونها لانه عايد الى التسمية قطعا لا ولون يطلقون على حركات الاعراب  
الرفع والنصب والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر  
والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون اسما هذه على هذه انتهى اليها منه  
قال ابو البقاء العكبري في اللباب اختلفوا في حركات الاعراب هل هي  
اصل حركات البناء ام بالعكس لم كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب  
قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دال على معاني حادثة بعلة

خلاف

خلاف حركات البناء وحاشيت بعلة اصل لغيره وذهب قوم الى الثاني وعلته  
ان حركات البناء لا رنة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل للمتنزلة اذا كان  
اقوي منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركة البناء  
لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء اولا  
وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لهما احدهما على الآخر  
واعترض بانه لا يلزم من تكلمهم بكل منهما ان لا يكون احدهما اصلا وغير في  
القبيلين عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة  
على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب قال والا قولي  
هو الاول انتهى وقال السيبه في حواشي الكشاف الحركة الاعرابية مع  
كوتها كاربها اقوي من البناءية الدائمة لان الاعراب علم لمعان معنونة  
يتميز بعضها عن بعض فالاختلاف بها يفضي الى التباس المعاني وفوات  
ما هو الغرض الاصل من وضع الالفاظ وتهيئتها اعني لا بانه علم في الضمير  
التاسعة قال ابن القيم في بدايع الفوائد قال السهيلي قولهم متحرك  
وحركة الواو وكحذرك تشابه هذه فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم  
من حيث الى حيث والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف لانه  
عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك في الحقيقة هو العضو من  
الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف والضمة عبارة  
عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مفارق  
للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح  
الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة  
وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات  
عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فيجزم عند ذلك لانه  
ينقطع فلذلك سمي جرما اعتبارا باجرام الصوت وهو انقطاعه وسكو  
اعتبارا بالعضو الساكن العاشر في الاعراب والكلام ايها السبق قال  
الزجاجي في ايضاح عمل النحويين قال قايلا خبروني عن الاعراب



والكلام ايها السابق قيل له ان الاشياء مراتب في التقديم والتأخير اما  
بالتفاضل وبالاستحقاق وبالطبع او على حسب ما يوجب المعقول  
فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا لالاعراب لا ناقد نري الكلام في  
حال غير معرف ولا يحتل معناه ونري الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في  
ذاته غير معدوم مثله ذلك ان الاسم كوزيد وحجر وجعفر ولما شبه ذلك  
معربا او غير معرب لا يزل عنه معنى الاسم وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم  
ويذهب ويترك معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل  
الاعراب لمعان تغتور هذه الاشياء مع هذا فقد رايه الشيء من الكلام الذي  
ليس بمعرب فربما من معربه كثره وذلك ان الافعال الماصية مبنيه على  
الفعل وفعل الامر الواحد اذا كان بغير لام مبني على الوقف نحو يارب اذهب  
واركب وحروف المعاني مبنيه كلها وكثر من الاسماء بعد هذا مبني ولم تسقط  
ولا تزل على الاسم ولا معانيها وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب عرض  
داخل في الكلام لمعنى بوجده ويدل عليه فالكلام اذن سابقه في المرتبة  
والاعراب بتابع من توابعه فان قال خبر في عن الكلام المنطوق به الذي  
نعرفه الان يميننا يقولون ان العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب  
ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت به في اول تليل السنه به قبل بل  
هذه انطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم اعربت فان  
قيل من اين حكمت على سبق بعضه بعض وجعلتم الاعراب الذي لا يفعل  
اكثر المعاني الابه ثانيا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قيل له قد  
عرفنا ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضرب فيحكم لكل  
واحد منها بما يستحقه وان كانت لا توجد الا مجتمعة الا ترى اننا نقول  
ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض  
بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا عن الجسم  
والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نز الجسم خاليا  
عن السواد الذي هو فيه ولا رايه السواد قط عاريا من الجسم بل احيى

هد

رويه لان المراتب انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من  
الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم يزد بالاسود هاهنا جسم اسود  
بحضرتنا بل كل ما شهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر  
وما شبه ذلك ومنها اننا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشأ  
العالم خاليا من احدها ثم حدث بعده الاخر الا ما وقفنا عليه بالخبر  
الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحواءا في غيرها فكذلك  
ان علم بحيز صادق والاجازان يتقدم كل واحد منهما صاحبه فكذلك  
قوله في الكلام والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام  
لما توجب مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كان لم يوجد مفترقين  
ونظير ذلك اننا نقول ان الاسماء قبل الافعال لان الافعال احداث  
الاسماء ولم توجد الاسماء ما نينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بها  
معاول لكل حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان يكون العرب نطقت  
اولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربت ثم نقل معربا فتكلمت  
به الحادية عشر الاعراب زايلا على ماهية الكلمة كما جزم به ابو جابر وذكر  
ابن مالك انه جزم منه وبعضهم وهان ابو جابر الثانية عشر قال الزجاجي  
باب القول في الاعراب لم وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه قال  
بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكامله  
ثم يوتي بالاعراب في اخره قال ابو بكر بن الحناط ليس هذا القول بمريض لا  
قد رايه الاسماء بدخا حروف المعاني او لا ووسطا فادخلا ولا قولك الرجل  
والغلام وما دخل وسطا والتصغير في قوله فربح وفليس ولو كان الامر  
على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم صرف معنى الابد  
كالناية قال والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبي  
على ابنيه مختلفه منه ففعل وفعل وما شبه ذلك من الابنية فلو  
جعل الاعراب وسطا لم يدرك مع احركة اعرابه في لم حركة بنا فجعل  
الاعراب في اخر الاسم لان الوقف به يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب



وان كان وسطا لم يكن ذلك فيه وقال ابو اسحاق الزجاجي كان ابو العباس  
المبرد يقول لم يجعل الاعراب اول لان اول يلزمه الحركة ضرورة للابتداء لانه  
لا يبدأ الا بحركة ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه  
حركة الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلفافات وقوعه او كما  
لم يكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسم مختلفة لانهما يكون ثلثه ورباعيه  
وخامسة وسداسية وسباعية وادساعية مختلفة فلفافات ذلك جعل اخر  
بعد كل الاسم ببنائه وحركته وقال اخرون الاعراب انما دخل في الكلام  
د ليلا على المعاني فوجب ان يكون تابع للاسم لانه فتمام الدليل على انه كان  
بعدها وهذا القول قريب من الاول وكل هذا القول مقنع في معناه متفقا  
مع طولها لتقاسمها وعزتها فلما يتابع مع كثرة الاستفهام **قوله** وهذه  
الانواع الاربعة علامات قيل انما يتجه على القول بان الاعراب معنوية  
لا لفظية كما هو مقتضى وجه السبق واجاب عنه الاستقوي بانه لا منافاة بين  
جعل هذه الاشياء اعرابا وجعل علامات اعراب هي اعراب من حيث هي  
كونها اثر اجليبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص ولا يخفى  
ما فيه من التكلف واجاب شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله تعالى  
بان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والهمزة  
والسكون وهذا العلامة هي الحركات والحركات الاعرابية وهي الرفع والخفض  
والجزم والجزم وان اختلف في الخارج كما في الحد والمحد وقال فعلم ان تعريفهم  
الاعراب بالاشياء الذي مر صدق سقط ما قيل انه رسم لانه تعريف له بعلامته  
واكتفى بالعلامة وصاحب هذا مختار ذاتا مختلفا ان اعتبر بالاعراب  
والاكتفى بالاعراب والواجب ان يثبت شيئا واقول ان روي ما قبل  
فذلك وانما حركات البنائية يعتبر فيها ان لا تكون محمولة للعامل  
والحركات الاعرابية يعتبر فيها ان تكون محمولة له وهي واحدة لا يكون محمولا  
وغير محمول فكيف يتصور انما ده في الخارج وايضا فالاعراب هو الاثر  
الخارجي والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج

لا يتصور

لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول والواجب الشارح بان العلامات جميع علامة  
بمعنى علم او جمع علم كما صطلحت جمع اصطبل قال فالضمة علم ومسماه  
الرفع وكذا الباقي انتهى ورده شيخنا بما حاصله انه ان اراد علم الجنس  
لزم منع لفظ ضمة من الصن للعلمية والتأنيث مع انه مصر وفقط  
او علم الشخص فذلك لم يتنا ولا تساو افراد الرفع والذي اختار شيخنا  
تبع الجمع من شانه كما لشيخ مغوش المعري ان هذه عبارة المنقذين القائلين  
بان الاعراب معنوية جرت على سنة المنحرفين اخرجنا من الخلفين لهم في ذلك من  
غير قصد **قوله** وهي الضمة للرفع الى اخره قال شيخنا قد يقال  
الضمة وما عطف عليها تقدم ايضا انواع البناء الذي هو ضد الاعراب والنضاد  
هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعها على ذات والعلامة  
على شيء تقتضي ارتباطا بينهما بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من  
جعل انواع البناء علامات انواع الاعراب اجتماع البناء والاعراب في الكلمة  
ولا خفاء استحالة ذلك وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه  
اعم من انواع البناء ان كان له عامل فعلمته اعراب والامان كما  
لازم ايضا والافغرها حركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين  
فليتأمل انتهى فان قلت تفسير الانواع الاربعة بنفس الحركات  
والحروف والسكون والحذف ينافيه فهو المصنف وهذه الانواع  
الاربعة علامات اصول الخ وذلك لان الاضالة والفرعية لا تعقل في  
الانواع بخلاف العلامات قلت قال شيخنا الانواع التي لا تعقل  
في الاضالة والفرعية هي الانواع المنطقية وقد سبق انه ليس المراد  
هنا الانواع المنطقية ولو سلم فالمتنع تفرع بعض افراد النوع عن  
بعض من حيث تونه افراد ذلك النوع والمراد بالاضالة هنا ان يكون  
بعض الافراد اكثر استعمالا او اقل او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك  
ومثل هذا المحقول في الانواع فليتأمل **قوله** وعلامات فروع بنائية  
عن هذه العلامات وهي عشرة اذ ينوب عن الضمة الواو والالف والنون



وعن الفتحه الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن  
 السكون حذف الحرف **قوله** واقعه في سبعة ابواب اي سبعة انواع من الالفاظ  
 وتسمى الابواب المذكورة ابواب النباه وانما انحصرت في سبعة لان النايب  
 فيها ما حركه عن حركه وهو باب ما لا ينصرف وباب جمع المذكر السالم او حرف  
 عن حركه وهو باب الاسم الستة وباب المشي وباب جمع المذكر السالم او حرف  
 حركه وحذفه عن سكون او حركه وهو باب الامثله الخمسة وحذف حرفين  
 سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصر في سبعة واعلم ان النايب في الاسم اما  
 حرف واما حركه وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركه في الاسم  
 تكون في ثلاثه مواضع الاسم الستة والمشي والجمع على حده فبدأ ببيان اعراب  
 الاسم الستة لانها اسماء مفرده والمفرد سبق المشي والجمع لان اعرابا على  
 الاصل في الاعراب بالحرف ثم اتبعه بالمشي لكونه بليده ثم اتى بجمع المذكر السالم قبل  
 جمع الموث السالم لشرف المذكر ثم بما لا ينصرف ليشبهه بالنفعل ثم بالصفة الخمسة  
 قبل الفعل المعتل لصفه اخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولى ان يقال انما باب  
 فيه حركه عن حركه كما في الشذوذ والنسبيل لان ذلك اقرب الى الاصل وحذف  
 بدايا الاسم الستة فكان ينبغي ان يثنى بما لا ينصرف لكونه مفرد وان لم يرد  
 الفصل بين ما يعرب بالحرف وبين ما يعرب بالحركه وقد اجتمع عن ذلك في  
 منهاج الهدى الى مجيب الله سبحانه في شرح قطر الندى **قوله** الباب الاول  
 باب الاسم الستة اي النوع الاول من الكلمات التي تقع في النباه نوع الاسماء  
 الستة في احدى لغاتها كما يعلم مما سبق وايضا قيدنا بابا حدي لغاتها لان في لغات  
 اخر تعرب فيها بالحركات منها قصرها ومنها تقصيرها وسببها **قوله** فانها تسمى  
 بالواو والخ علة لكونها باب الاسم الستة من ابواب النباه ولوقال فان ردد  
 الواو ونصبها الالف وجبرها بالباء كان اولي وما ذكر من ان اعرابها بالحروف  
 المشهور وهو مذهب قطرب والريادي والزجاجي من البصريين وهذا  
 من الكوفيين ونصره ان مالك بن الاعراب انما جئ به لبيان مقتضى العلم  
 ولا فائدة في جعل مقد رمتنا راع فيه دليل الاو الغاظ هو واف بالدلالة المظن

ورد بثبوت الواو قبل العامل وبان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى بقا فيك  
 وذي مال على حرف واحد وصلا فابتدا وهما معربان وذلك لا يوجد الا  
 شذوذ او اجيب عن الاول بان ثبوت الواو قبل العامل لا يمنع من جعلها  
 اعرابا وعن الثاني يمنع بقا الكلمة المذكورة على حرف واحد بل الكلمة على حرفين  
 لان الثاني جزء منها وان جعل اعرابا وزيانا لاعراب هذا بالاعتبار لا يقتضي  
 بقا الكلمة على حرف واحد الثاني وهو مذهب مسبو به والفا رسي وجمهور  
 البصريين وصححه ابن مالك والوجهان والمصنف وغيرهم من المتأخرين  
 انما معربه بحركات مقدرة في الحروف وانما يمنع فيها كما قبل الاخر للاخراي  
 لحركته قبل تقديرها كما يصرح به ما ياتي فاذا قلت قاما بواو فافصله  
 الواو ثم استقلت الضمة على الواو فابتعت حركه الباء حركه الواو فقبل الواو  
 ثم استقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فافصله الواو  
 فقبل تحرك الواو واغتنح ما قبلها فقبلت الف فقبل ذهبت حركه الباء ثم حركه  
 اباها حركه الواو ثم انقلب الواو الفاقيل وهذا اولى يتوافق النصب مع الرفع  
 والحرف في الاتباع واعترض بان حركه الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب  
 الواو المتحركة الفاء واجيب بانها في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير  
 انهم قد رادوا عنها والاثبات بحركه الاتباع ليجري الباب في الكل على سبيل واحد  
 فعملت هذه الحركه مع عروضا معاملة الاصلية في ايجابها لقلب حرف  
 العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروضا من حيث الاتباع وجهة  
 الاصلية من حيث نيابتها عن الحركه الاصلية وقد يقال لا توجه للاعترا  
 من اصله لانه المانع من القلب انما هو عروضا حركه حرف العلة لا عرو  
 حركه ما قبلها لا تترك الى يقال فانه قلب فيه الفاء مع ان حركه ما قبل الواو  
 عارضة فليسا مل واذا قلت مررت بابيك فافصلها بواو ثم اتبع حركه  
 الباء حركه الواو فصارت بواو فاستقلت الكسرة على الواو فحذفت فقلت  
 وقبلها كسرة فاقبلت يا واستندل بهذا القول بان اصل الاعراب ان يكون  
 بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظر لم يعد له

ص  
 ض



واعترض بان المعهود في المتابع ان يكون للموجود لا للمعدوم والمقدّم المألوف  
معدوم فكيف اتبع له ما هو مخالف له في وصفه ولا يقال انه لما كان موجودا في  
الحاكم اتبع لانه يلزم على هذا ترجيح المرجوح لانه معدوم حقيقة موجبه  
فكيف ترك اعتبار الامر المحقق وعدل الى اعتبار ما ليس كذلك فان قلت ظاهر  
كلامه هنا موافقه قطرب ومن ذكر معه في ان اعراب هذه الاسماء بالحروف ثلث  
يحمل ان يكون موافق القابل بذلك هنا ويحمل ان يكون تسامح في جعله الاعراب بالآخر  
تكون الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما يفيد الحركات لو ظهرت واراد  
بذلك التقرب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بصحة مذهب  
سبويه وبوجه حمل على التسامح نضد في غير هذا الكتاب على ان اعرابها  
بالحركات هو الاصح المذهب الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف  
والحروف اسباع وعليها ما زني والزجاج ورديان للاسباع بابه الشعر وبها  
فيلك وفي ما على حرف واحد **الواو** انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي  
منقولة من الحروف وعليه الرئيحي ورد بان شرط النقل الوقوف وصحة  
المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير  
اخر مع بقا الاخر الخامس انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست  
منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تنضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل  
الضمة وانضمت يا لاجل النسبة وانما لاجل الفتحة وعليه العلم وابن  
ابن العافية ورد بان هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد  
بينت فساده وان كانت لامات جعلت لاعراب في العين مع وجود اللام الساكنة  
انها معربة من مكائين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراردي  
بانه لا نظير له السابع انها معربة بالتغيير والانتقال حالة النصب والجر  
وبعد ذلك حالة الرفع وعليه الجري ورد بانه لا نظير له وبان عامل  
الرفع لا يكون موثرا شيئا وبان العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك  
وذا ما معربان بحركات فذكر في الحروف وان اباك واحال وحال وهالك  
معربة في الحروف وعليه السهلي والرندي التاسع عكسه العاشر ان الحروف

دال اعراب قاله الاخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي  
المعنى انها معربة بحركات فذكر في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من  
ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وقال ابن السراج  
معناه انها حروف اعراب والاعراب في الاظهار والمقدّر في لابل اعراب  
بهذا التقدير وقد عدها في القولان مذهبين فتصيرا واحد عشر الثاني عشر  
انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فاصل  
في جا اخوك جا اخوك نقلت حركة الواو الى الواو والاصل في رابت اخاك  
رابت اخوك فابدت الواو والفا والاصل في مررت يلجك باخوك نقلت  
حركة الواو الى الخا فانقلبت الواو يا لانكسارا فبها حكاها ابن ابي الريح وغيره  
وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب **قوله** وهي ذو بمعنى صاحب الخبرية  
بمجموع المعطوف والمحطوف عليه فلا يشك الحركات على الاسماء الستة ووجهه  
تقديم المعطف على الربط والاخبار وذلك بانه يجمع المتعدد اولا في هذه  
الصورة بالمعطف او لا ثم يجعل خبرا وذا واسم بمعنى صاحب وضع للتوصل  
الى وصف لذوات باسم الاجناس كما ان الذي وضعت وصلة الى وصف  
المعارف بالجل ولا يستعمل الامضا كما سيأتي ولا يضاف الي ضمير ولا مشتق  
وجوز بعضهم وخرج عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وفوق  
كل ذي عالم عليم واجاب الاكثر عنهما بان العالم هنا مصدر كالباطل  
او بان ذي زائدة قال السهلي والوصف بذو ابغ من الوصف بصاحب  
والاضافة بها اشرف فان ذو يضاف للتابع وصاحب يضاف الى المتبوع  
تقول ابو هريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقول النبي صلى الله عليه  
وسلم صاحب ابي هريرة واما ذو فافانك تقول ذو الحال وذو الفرس فتجد  
الاسم الاول مشبوعا غير تابع وبني على هذا الفرق انه تعالى قال في سورة الانبيا  
وذا النون فاضافة الى النون ومما حكوت وقال في سورة النور ولا تكن كصاحب  
الحوت قال والمعنى واحد لكن بين اللفظين تفاوت كثير في حسن الاشارة الى  
الحالين فانه حين ذكره في معرض التثنية عليه اتي بذكره لان الاضافة بها



اشرف وبالنون لان لفظه اشرف من لفظ الحوت لوجوده في اوائل السور  
في لفظ الحوت ما يشرفه لذلك فاتي به وبصاحب ذكره في معرض التبيين  
اتباعه وذو وزنها عند سيبويه فعمل بفتح الف والعين ولامها باو اصله عنده  
ذو يبدل قوام ذواتا في تشبيه موته ولو كانت عينه ساكنة كما يقول الخليل  
لقيل ذواتا واخاره ابن الناطم فقال اصله ذوي بديل قوام ذواتا اي  
بديل قوامهم في تشبيه موته الذي هو ذات ذواتا واصل ذواتا وهذا  
دليل على تحريك العين في الاصل ولادلالة فيد على ان اللام يا ذغايته ان اللام  
لا بد ان تكون متقلبة عن اصل ما كونها يافلا وانما الدليل على ان اللام يا ان  
عنها واو لقولهم ذواتا وقولهم في جمعة ذو وذوات ولم يقولوا ذواتا ولا  
ذيات قال ابن اياز واذا كان كذلك فجعل اللام يا ولي من جعلها واو لان  
باب طويت وشويت اكثر من باب قوة وحوثة قال ومعنى ذلك ان ما عينه  
واو ولامه يا اكثر ما عينه واو ولامه واو ومن قواعدهم الجمل على الاكثر لا على  
الاقل وعذهب الخليل وزنها فعل بفتح الف وسكون العين ولام واو من  
من باب قوة وقال ابن كيسان تحمل الوزنين جميعا واعلم ان اللام مخزوفة  
في جميع متصرفات ذ والاف في ذات وذ وانا قال في المغرب ذو يقتضي موصوفا  
ومفعولا اليه كوزجرذ وما وموته امرأة ذات ما هذا اصل هذه الكلمة  
ثم اقتطعوا مقتضيمها واجروها مجرى الاسماء المستقلة ونسبوا اليها كافي  
من غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بغير  
النفس والشيء واعلم ان الربعة منها منقوصات وفوق اجوف واو يلام  
ها واصله قوه كما سياتي والاول لعينه مقرون كما علم قال ابن مالك  
في شرح العدة جعلوا ذولانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف جمل  
فقرن ذو في الذكر لنسبها وبها في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذر  
لا يضاف ليا المتكلم وفويض في الياء فلهذا الخط عن درجة ذو واخر عنه والاب  
والاخ والحكم مستوي في الاعراب بالحروف اذ لا ضيفت لغيرها المتكلم  
فقرن بينها في الذكر قبل المهن واخر المهن لان اعرابه بالحروف قليل

انتبه لمخضا وانما كانت بهذه الشروط معربة بالحروف لان الحروف وان كانت  
فروعا على الحركات لحقة الحركات وتقل الحروف الا انها اقوي منها لان كل  
حرف علة تحركين فكن استنباد المثني والمجموع الفرع عن علي المفرد بالاعراب  
الاقوي فاخاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات  
الاعراب بالاصل وهو الحركة لحقتها وبالاقوية وبما حرف وخصوصا هذه  
الاسماء المشابهة المثني والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب  
وفي استلزام كل منها ذاتا اخري كالاخ للاخ والاب لابن واما نحو ابن فمنا  
الوصل فيه بدل من اللام بديل معاقتها اياها في النسبة نحو ابني ونوي  
فكان لامها ليست حرف علة وخصوصا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات  
اللازمة فتقوي المشابهة وقضت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف  
الثلاثة لاصلاتها بالافراد **قوله** والفرا اذا فارقت الميم اصله قوه بفتح الف  
واسكان الواو بوزن فعل وهو ما عليه سيبويه والخليل فلامه ها بديل  
قوله في الجمع افواه وفي التصغير اخويه في رقت منه الها اعتبا طاو ذهب  
الفرا الى وزنه فعل بضم الف **قوله** والاب والاخ والحكم وزن كل من الثلاثة  
فعل بفتح العين بديل لغة القصر وبديل جمع على افعال ولام واو بديل  
تشبهها بالواو ذهب بعضهم الى ان لام حم يا من الحامية لان احما الحامة  
بجوزها وهو مردود بقولهم في التشبيه حموان وفي حديث لغاته حموق قال  
الفراخ فعل باسكان العين بديل لاخو ويرده ما تقدم وذلك قليل والحكم في  
المشهور ابو زوج المرأة وغيره من اقاربه ثعني حموها اقارب زوجها  
وقد يطلق على اقارب الزوجة فيضاف للمذكر ويقال حموه اي اقارب  
زوجته **قوله** والمهن هو المشي المكروه الذكرو يطلق ويراد به الحقير قال  
الشاعر الله اعطاك فضلا قد خصصت به علي هن وهن فيما مضى وهن  
يعني على قوامهم بالنسبة اليك صغار محقرين وقد يطلق ويراد به  
ذكر الرجل وقال المصنف في شرح القطر والمهن قيل اسم يكنى به عن اسم  
الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستحق التصريح به وقيل عن

ب



الفرح خاصة انتهى وقال الكوهري الحسن كناية ومعناه شيء يقول هذا هنك اي  
شيئك قال الشاعر رحت وفي رحليك ما فيها وقد بدا هنك من الميزر  
قال سيبويه سكنه للضرورة وربما شدة في الشعر قال الشاعر  
الليت شعري هل بينت ليلة وهتي جاذبين الهزمتي هن  
وجاذبهم وذال المعجزة اي ثابت على القيام يقال جاذي واحذيه ايضا اذا كنت  
قايما والمهزمتان بكسر اللام والزاي عطان ثابتان في الحين تحت الاذنين  
كذا في الصحاح لكن الشاعر استعملها في جانب الفرج على جهة الاستعارة وعد  
ابن الجواليقي تشديد نون الحسن من الحن العوام في كناية الموضوع لذلك يقولهم  
ميته وريته بالتشديد في مائه وريته واصله هتو بدليل قولهم هتة وهتة  
وجه الدلالة من هتة ان التانيست للتانيث بل بدل عن المحذوف والاشتب  
في التشبيه كما في فاحطه فاحطتان وقال بعضهم لا اعرف ما يدل على ان اصله  
التحريك واستدل ابن الناطم على ذلك بقولهم هتة وهنوات وقد استدل  
به بعض شراح الجوزي واعتز كل ابن اياز بان فتحة النون في هتة يحتمل ان  
تكون لها التانيث وفي هنوات تكونه مثل جفنت ففتح كجعه بالالف والت  
وان كانت العين ساكنة في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه اهنافه  
يستدل على ان وزنه فعل بالتحريك **قوله** وبشرط اي لا عراب هذه الاء  
بالحروف في غير ذ وان تكون مضافه لا مفردة فانه قلت تقييد لا طلاق  
قوله ان نصبت لا للبناء بغير ذ وفان قلت هلا قال وفي غير الفم اذا قارنته  
الميم لان الظاهر انه لا يستعمل لامضافا فهو كذا في حلا زمته للمضافة  
فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه ايضا قلت قال شيخنا لكنه لا يلزم الاضافة  
لغير اليابل بضاف للبا ايضا واستثنى المصنف لزو بالنظر للاضافة اب  
لغير ذ وان يكون لغير اليابل وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذوا ايضا  
فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار التقييد لا يمكن  
اطلاق الاشتراط بالنسبة له فليسا مد فان قلت لم كان شرطان اعراب هذه  
الاء بالحروف اضافة الي غير يا فتكلم قلت لانه ما كان منها غير مضاف

فهو معرب بالحركات نحو اب واخ وحكم كما ذكره المصنف ولا ينتقض بخولا  
ابله فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف الى الضمير واللام متجهة بين  
المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وما  
كان منها مضافا الي يا فتكلم قد اعرابه كغيره ما يضاف لليالي كما ذكره وما كان  
منها مضافا الي غير اليابل اعرب بالحروف والسبب في ان جرت هذه الاسماء هذه  
المجرى هوان واخرها حال الاضافة معتدلة ولما قيل ان يقول ما الذي  
اوجب اعتدالها حال الاضافة وعدمه حال التجرد وهل هذا امر اعتباري  
او امر معقول محل بحث **قوله** قاما قوله خاطم من سيلي خياشم وفاشا ذجواشم  
عما يقال ان فاجا معربا بالحروف مع انه مفرد وجوابه انه شاذ فلا يرد نقضا  
وحصه البصريون بالضرورة وجوزه الاخفش والكونيون وزايعهم ان  
ملك في الاختيار خرجا على انه حذف المضاف اليه ونوي ثبوته فابقى المضاف على  
حاله اي خياشم وفاها يصف به عذوبة ريق سيلي كانه عطار خاطم خياشمها  
وفاهوا فاعل خاطم بمرجع اليه تقدم فان قيل ما الفرق بين الشاذ والمطرد  
والغالب والكثير والنادر والقليل فانه من المهم قلت قال في الخصائص واصل مواضع  
طرد في كلامهم الشاذ والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا واطرد الجداول  
اذ تابح ماوه بالريح ومواضع شذوذ النقرق والنقرذ ثم قيل ذلك في الكلام  
والاصوات على سبيل غيرهما فجعل اهل علم العربية ما استمر من الكلام في الاعراب  
وغيره من مواضع الصانعة مطردة او ما فارق ما عليه ببقية بابه وانفرد عن ذلك  
لبغيره شاذ اقال ثم الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس  
والاستعمال معا وهذا هو الغاية المطلوبة بحقوقام زيد وضربت عمرا ومررت  
بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من يذ ويذع وقولهم  
مكان مقبل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل والاو مسموع ايضا ومنه  
ايضا محي معقول عسي اسما صريحا نحو عيسى زيد قايما فلهو القياس غير ان الاكثر في  
السماع كونه فعلا والاو مسموع ايضا ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو  
قولهم استخوذوا استنوقوا الجمل واستصوبت الامر واي بابي والقياس



الاعلال في الثلاثة وكسر عين الآخر وشاد في القياس والاستعمال معا فتعلم ثوب  
 مصوون وفرس مقوود ورجل مقوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا  
 رد عين اليه انتهى **مخصصا** وقال المصنف اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا نادرا وقليل  
 ومطردها لمطرده لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل  
 دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة  
 عشرون بالنسبة اليها كثيرا لا غالب والملاحة قليل والواحد نادرا فاعلم هذا امر اجمالا  
 فيه ذلك وقال الجاردي في شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ في استعماله ما يكون  
 بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرة كالفرد والنادر ما قل وجوده  
 وان لم يكن بخلاف القياس كخرعك والصعيفه ما يكون في شوته كلام كقرطاس بالضم  
 انتهى وقال ابن جني في الخصائص ايضا واعلم ان الشاذ اذا اطرده في الاستعمال وشذ  
 عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقياس عليه غيره  
 الا ترى انك اذا سمعت استخوذ واستصوب اديتها بجملها ولم تتجأ وزموا وورد به السمع  
 فيها الى غير ذلك فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في اعادة اعود  
 فان كان الشاذ في السماع مطرودا في القياس كما ميت ما كانت العرب منه وجرت  
 في نظيره على الواجب في امثاله من ذلك متناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوها  
 ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرها نحو وزن وعده لم تستعملها فاعلم ان الاسود  
 ليست شعري عن خيل ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وعلمه

وعلمه عندي قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الخوثة كان  
 اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قرنت من الياء اسرع انقلاب  
 الياء اليها وكان ذلك اسرع من انقلاب الواو اليها لبعدها عنها وفي شرح الفصل  
 لان يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال خول على المضارع في قوله  
 وتستخرج اليربوع من ناقائه ومن يخرج ذوالشحة اليقضع  
 قال والذي شجعه على ذكرانه راي الالف واللام يعني الذي في الصفات فاستعمل في  
 الفعل على ذلك المعنى وقوله من اجلك يا التي تمت قلبي وانت جميلة بالوؤد عني  
 قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من ندما فيه الالف واللام واما الاستعمال  
 فلانه لم يأت منه الاحرف او حرفان وقولهم لهما وطرق كرا ترخيم صاحب  
 وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم باب الاءلام واما الاستعمال  
 فلقلة المستعملين له قال وقوله من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال  
 وقوله من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسية لعله  
 المستعملين قال وحكي بعضهم ان من العرب من يجتهد في اسر التنكير ويعربه  
 ويصرفه ويجريه بحري الاسماء المتكلمة فيقول ذهاب امس بما فيه على التنكير  
 وهو غريب في الاستعمال دون القياس واعلم ان الضمير في قوله راجع الى العجاج  
 وجاز الاضمار بناء على شدة الكلام المحكي له فان قيل قد اشترى في جميع الكتب مثل  
 هذه العبارة فيقال قوله وقولها اي الشاعر والشاعر وان لم يشتر بل جهر القائل  
 يفتين فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظر الى شدة القائل كما ظنه الموهبي سعد  
 الدين القناري في شرح المفتاح والحاصل ان القائل قاته جمل فخا فيقال لقوله مثلا  
 ويعودا لضمير الى القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهورا بالنسبة  
 اليه بحيث ينبأ در الذهن بذكر المقول الى معرفة قايله يجوز الاضمار بناء على هذا  
**قوله** والاضافة مؤبده اي في المعطوف والمعطوف عليه كما يدل عليه ما بعده  
 وهذا يخرج ابن مالك ببعال لا خفش وللکوفيين فالشرط عند الاضافة ولو  
 سوبه وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع للاحقة التثنية وبقي مفردا  
 على حرفين اذ الالف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد

تض



**قوله** فان كانت اي الاضافة للياء اعربت بحركات مقدراي كسائر الاسماء المضافة  
 اليها المتكلم وقال المبرد والكوفيون يجوز رد ما حذف منها وقلبه با وادغامه  
 اذا كانت مضافه اليه يا المتكلم فيقال اي واخي بالتشديد قال الشاعر  
 فلا واني لا الساك حتى **يشتي** الواله الصبا لجنيها  
 وهو مخصوص بالشعر عند البصريين وجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين ولا  
 دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع ابا جمع سلامة بيه عليه ابوحيان هذا وقد  
 ذكر ان الحجاب في الامالي **تعال** للزخشي انه لا يجوز الرد في الحزم والهن قطعاً  
 وفاقا فيقال حي وهي لكن ذكر ان ما لك ان المبرد جوز حي وهي بالتشديد  
 ايضا والاثبات في كلام النحاة مقدم على التقى ويقال في قم في الاكثر  
 ويجوز في واصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلب الواو ميالها  
 شفوئيا حذرا من سقوطها وبقي الاسم على حرف واذا اضيف ردت الواو  
 وقلت يا وادعت وكسر ما قبلها **قوله** نحو واخي هارون اخي فيه مرفوع على  
 الابتداء ورفع ضمته مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
 المناسبة وجعل هو اوضح من لسانا **قوله** ما قال موسى عليه الصلاة والسلام  
 ذلك لانه كان في لسانه رقة واليه اشار عليه الصلاة والسلام بقوله واحل  
 عقده من لساني بفقره اقول وسبب هذه الرقة جمة ادخاها فيه وذلك  
 ان فرعون حمله يوما فاخذ بجيسته ونفقا فغضب وامر بقتله فقالت له  
 آسيبه انه لا يفرق بين الحجر واليا قوت فاحضر ابي يديه فاخذ الحجر  
 ووضع في فيه فاخرقت يده واجتهد فرعون في علاجها فلم يبرأ ثم لما دعا  
 قال الي اي رب تدعوني قال للذي ابرأ يدي وقد عجزت انت واختلف  
 في ذوال العقده بكم لها فن قال به استدرك بقوله قدا وتيت سولك يا موسى ومن  
 لم يقل به احتج بقوله هو اوضح من لسانا وبقوله انا خير من هذا الذي هو  
 اي ضعيف لا يستعد للرياسة من المهانة وهي القلة ولا يكاد بين الكلام  
 لما به من الرقة فكيف يصلح للرياسة واجاب عن الاول بانه لم يبرأ حل عقده  
 لسانه مطلقا بل عقده منع الالفه ولذلك جعل يفقره اجواب الدعاء **قوله**

حاشية تفسيرية  
 قد عرفت

لا املك الا نفسي واخي لم يذكر مثال الجراشة الى ان الاية صلحة له والنصب  
 يكون اخي معطوفا على الياء في نفسه على ما جوزه الناطم وعليه نفس من نفسي  
 قال المصنف في شرح الشذو وروقتكون في الموضع الواحد كختمه لوجهين  
 ادوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا اخي له تسح وتسحون نعمة خير ثان على  
 الثاني وهو الخبر على الوجه الاول والثاني كقوله تعالى رب اني لا املك الا نفسي  
 واخي فيجوز اني ثلاثة اوجه احدها ان يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة اوجه  
 احدها ان يكون عطفا على الضمير في لا املك ذكر الزخشي وفيه نظر  
 لان المضارع المبدي بالهزة لا يرفع الاسم الظاهر لا نقول اقوم زيد فلذلك لا  
 يجوز ان يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به فان قلت وكيف يعطف على  
 الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى لقد كنتم ائمة ويا وكم  
 فضلال مبين قلت الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام  
 التأكيد الثاني ان يكون عطفا على محل الرفع واسم والتقدير واخي كذلك والثالث  
 ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي كذلك والفرق بين هذين الوجهين  
 ان المعطوف في الوجه الثاني مفعولان على معزدين كما نقول ان زيدا منطلق  
 وعمر واذ لهب الثاني ان يكون منصوبا وذلك من وجهين احدهما ان يكون  
 معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي الثالث ان يكون  
 مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المخفوضه  
 باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف  
 على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض انتهى **قوله** وفيه نظر الخ  
 اجيب عنه بانه يعتذر في التابع ما لا يعتذر في المتنوع وقد اجاب به في  
 مثله المصنف نفسه في حاشية التسهيل وايده بانهم يجوزون انك انت  
 مع انه لا يجوز ان انت ويمكن ان يفرق بان انت وان لم يصح دخوله ان  
 عليه لكن يصح دخوله على اسم اخر بعناه بخلاف التابع في الصور المذكورة  
 فان المانع من حلوله محل المتنوع مانع من حلول ما هو بعناه ايضا



محله فليشامل بعد نظر فيه من وجه اخر قال ابو حيان في الجوز من  
من ذلك ان موسى وهارون لا يملكان الا انفس موسى فقط وليس  
المعنى على ذلك بل على ان موسى يملك انفسه وامراجه فقط وقال السهري  
هذا الرد ليس بشي لان القابل لهذا الوجه صريح بتقدير المفعول بعد الفاعل  
المعطوف وايضا اللبس ما موزن فان كل حريتين في ذلك فلهذا انه يملك  
نفسه وقال السهري قسي اراد ان يخلصني بعطفه على الضمير المستكن  
انه بتقدير فعمل فيكون من جملة فعلية اي فلا يملك اخي لانفسه فلا يلزم ما  
ذكر وقوله ان المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفرد من فيه انه يلزم  
عليه العطف على معجول عاملين مختلفين يعني ان بعضهم شرط ايضا عدم  
تصغير هذه الاسماء فلو صغرت اعربت بالحركات كجاني ابيك ورايت ابيك  
ومررت بابيك وان تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة فلو كانت مثناة  
اعربت بالالف وفعا وبالياء جارا ونصبا كما يعرب كل مثني تقول جاني ابوان ورايت  
ابوين ومررت بابوين فان كانت مجموعة جمع تكسیر اعربت بالحركات على الاصل  
كجاني اباؤك ورايت اباؤك ومررت باباؤك وان كانت مجموعة جمع سلاطة  
لمذكر اعربت بالواو وفعا وبالياء جارا ونصبا تقول جاني ابون ورايت ابين ومررت  
بابين قال المصنف في شرح الفطر ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ  
والحم انتهى وفيه نظره انه سمع ابون واخون وهون وذو وقال ابن مالك  
ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي ان  
يتمتع لان القياس باباه وجمع اب واخوانه كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن  
ثعلب انه يقال في قم فون وفيه قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة وفي  
حم ان لا يكون كدلو ولا قرء وهو يفتح القاف وسكون الواو هنة مقصورة  
كثبت وهو الوقت والحيز والطهر ولا خطا بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة  
وهمن مقصون وهو ضد الصواب وفي الاب والاخ والهم عدم التشديد  
وفي اخ ان لا يكون ساكن العين قال ابن الصايغ وان لا يجر يا النسبة  
والا اعربت بالحركات انتهى اي كجاني ابيك ورايت ابوك ومررت بابوك

ويمكن

ويمكن الاستغناء عن دلالة الكلام فيما ذكر المصنف وهو مستوفى من الشروط  
لان الضمير في ان تكون مضافه راجع الى الاسماء المذكورة قوله وقد ملازمة  
للاضافة لغير الياء قال الرضي عالم يقطع لانه ليس مقصود ابدائه وانما هو  
وصلة الى جعل اسم الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصغروا شخصيا  
بالذهب مثلا فلم يأت لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب ولما كان جنس المضمرات  
والاعلام مما لا يقع صفة كما جئ لم يوصل به والى الوصف بهما وان كان بعد التوصل  
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسم الاجناس التي هي نحو  
الضرب والقتل وان لو تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي  
اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذفت المضاف الموصوف اي به  
والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجر قيامها مقامه لاستناع الوصف بهما واما  
فولهم صل على محمد وذويه فنشأ ذلك ان قطعه عن الاضافة وارخا  
اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك سفيكم ولكنني اريد به الله وبنينا  
شاذان وذلك لاجرايه بحركتي صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي اب  
النبى صلى الله عليه وسلم فانما جاز لنا وبلا علم بالجنس اي صاحب هذا الاسم  
واصحاب هذا الاسم انتهى وقد تنصنا الى جملة مثل فعل بذي تسلم  
فان ذي فيه معنى صاحب اي بذي سلامتك والمعنى في ذقت ذي سلامتك  
قالا بمعنى في وقيل للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول  
افعله بسعا ذك وقيل للقسمة اي بحق سلامتك وهو خبر في معنى الدعاء  
اي والله يسلمك وقيل ذو موصولة اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى  
اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم حذفت الجا راء عا فصار تسلم ثم الضمير  
ثم رأت المصنف في المعنى قال في جملة المضاف اليها والباء في ذلك ظرفية  
وذي صفة لزمان محذوف ثم قال الآثرون بهي بمعنى صاحب  
فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي وقت هو منظمة  
السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل  
لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم وبضعه ان استعماله في



موصوله محتضه بطي ولم ينقل اختصار هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العايد المجرور وهو الموصول بحرف متحد المعنى مشروط بتعاد المتعاق نحو ويشرب بالشربون والمتعاق هنا مختلف وان هذا العايد لم يذكر في وقت وهذا الاخر يضعف قول الاخفش في بابها الناس ان ايا موصوله والناس خبر المحذوف اي يامن هم الناس على انه قد حذف العايد حذفاً لازماً في نحو لا سيما يوم فحين وقع اي لاشمل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العايد ولكنه نادراً فلا يحسن الحمل عليه انتهى **قوله** فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانه تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا قد يقال وايضا فلا حاجة الى اشتراط الشرط الاول في الفم اذا فارقت الميم لانه لا يستعمل الا مضافاً ولو نية الا ان يحجب بان الشرط هو الاضافة لفظاً انتهى وتقدم انه لا يلزم الاضافة لغير اليا بل يضاف اليها وكلام المصنف في ملازمة ذلك للاضافة لغير اليا وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وايضاً فاما غير الفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار الفيد لا يمكن قطعه لطاق الاشتراط بالنسبة اليه فليتنامل **قوله** وقد تعرب بالحروف قال شيخ شيوخنا اعرابها ناقص لكون الشبهة الافتقاري موجبا للبناء وكون اعرابها بالحروف ناقص كصوت قوع النياية في سبعة ابواب ومثلها في الامر من اعراب الذين بالوا ورفعا عند بعضهم وقد يقال ان كون الشبهة الافتقاري موجبا للبناء كما هو في المشهور ولغة الجمهور واما حصر وقوع النياية في سبعة ابواب ان سلم فانما هو باعتبار الغالب ولغة الجمهور **قوله** كقوله اي منظور بن سحيم التقيسي **قوله** محسبي من ذي عندهم ما كفاينا قبله فاما كرام موسر بن راسهم وقد رآه ابو الفتح ابن جني بالياء معرباً ورواه غيره بالواو على البناء اذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ ذلك بحالة الجر لانه محل السمع هذا وقد قال شيخ شيوخنا قوله ما كفاينا خبر محسبي اي كافي بما عندهم كافي رضى كما ترى الاخبار عن الاخص بالاعم ولا يثبت له انتهى وقد حجب بان الكفاية تطلق على معينين احدهما التمتع والرجعة في

الشي والثاني سد الضرورة والكفاية في الحاجة والمعنى اني اقع وارغب من الذي عندهم بما يسد الضرورة ويكفي في الحاجة وهذا مقيد بلاريب وقد يقال الذي يكفي من عندهم هو الذي يكفي في نفس الامر بخلاف ما يحصل من غيرهم ما يكفي في الحقيقة **قوله** واذا التفتار في الميم الفم اعرب بالحركات ومنه الميم عوض من عينه وهي الواو وابقا ميمه حال الاضافة منه الفارسي الا في الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المفاربه والصحيح كما قال ابن مالك وابو جيان وغيرهما جواز في الاختيار في الحديث كحرف فم الصيام اطيب عند الله من ريح المسك وقال الشاعر ككحوت لا يرويه شيء يمه يصح ظان وفي البحر فمه لكن قوه اوضح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو منها عند القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين للسكتين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوي في المضاف قالوا في ترك ابدالها بما وقد جمع الفرزدق بين الميم والواو في قوله هما لفتا في فتي من قوليها وهو جمع بين المبدل والمبدل منه قال الرضي وتكلف بعضهم معذرات بان قال الميم بدل من الها التي هي اللام قدمت على العين واعتذر بعضهم ايضا بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الها وليست المبدلة منها الميم والواو اخت الالف والالف اخت الها ويدل على تقاربها ايضا تعاقبهما ايضا على عضه لاما تقولهم عضه وعصوات **فصل قوله** والافصح في الهن النقص اي بما تقدم من استعمال هن مضافاً معرباً بالحروف الذي حكاه سيبويه عن العرب فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجره مجري الاب وانما كان النقص الافصح لانه الكثير الشهير ولغة جمهور العرب فهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك اوضح من هذا هنوك ورايت هنك ورايت بهنيك وقد تشدد فون هن وان عده ابن الجواليقي من كمن العوام **قوله** اي حذف اللام قال شيخ شيوخنا قضيت ان الاسماء الستة على الوجه الاول تامه اي تامة اللام فلكروا المذكورة في اواخرها لاما انها لو منقلبه عن فيشكل كونها



اعرابا اذ هو اثر في اخر الكلمة وهذه الاحرف هي نفس الاواخر انتهى وفيما ذكره المصنف  
اشارة الى ان الاسماء الستة ليست في الاعراب بالاحرف على صواب بل بعضها  
يتبع في ذلك وبعضها يتبع في ذلك وبعضها يتبع في خلافه فالاصح في  
المصنف النقص وجرت عادة كثير من النحويين ان يذكر المصنف مع هذه التثنية  
على قلة اعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته كهن قال في شرح التسهيل  
ومن لم يبينه على قلته فليس عصبيب وان حظي من الفضل باوفر نصيب  
**قوله** ومنه اي من النقص والاعراب بالحركات الحديث من تغري بعزل الجاهل  
فأعضوه بهن ابيه ولا تكونوا اي نقص المصنف بالحديث قال المصنف في شرح شرائد  
ابن الناطم تغري بمشاة مفتوحة فحين مهله مفتوحة فزاي مشددة  
اي من التثنية والتثنية هو الذي يقول بالفلان يخرج الناس معه في الباطل  
فأعضوه بهن مفتوحة وعين مهله مكسورة وضاد مشددة بحجة  
اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزا  
به ولا يجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب  
اليه عساه ان ينفك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكونوا اي لا تذكر ولا كناية  
الذكر وهو المصنف بل اذكر والاصح اسم الذكر وهو الايد وتكونوا بفتح التاء  
وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذا استعمله متقوما  
واذا استعمل المصنف غير مضان كان بالاجماع متقوما انتهى تقول هذا هن  
ورابت هنا ومررت بهن **قوله** وجوز النقص اي حذف اللام والاعراب  
بالحركات في الاب والالاخ والاحم فتقول هذا ابك واخذ وحكم ورابت  
ابك واخذ وحكم ومررت بابك واخذ وحكم **قوله** ومنه اي من النقص  
قوله بابي اقدر عدي في الكرم ومن يشابه ابيه فما ظلم **قوله**  
قوله الاول مجرور بالكسرة وابي الثاني منصوب بالفتحة فيلجمل  
انه حذف الياء من الاول والالف من الثاني للضرورة فان نقل اخذ من  
الاية انه لغة فذاك واللام بينت قصر اب بهذا الشاهد انتهى وقد  
يقال الفرض التمثيل لا الاستشهاد ولو سلم ان الفرض الاستشهاد فاعلم

طيه يعني فيها الدليل الظني وحكي ابو زيد هذا اخك وحكي الفراهيدي هذا  
البيت مقبوس من المثل السائر من اسبه اياه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في  
المثل فيقول ما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه  
حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت امه حيث لم ترن بدليل محي الولد  
على مشا به ابيه قاله الجعاني **قوله** وقول بعضهم في التثنية ابان واخان اي  
وجاعل النقص قول بعض العرب في تثنية الاب والالاخ المتقوصين ابان واخان  
من رأت في الحفيد ما نصه ذكره دليل على النقص حال الاضافة وفيه بحث لان المثنى لا يدل  
الا على ما ن ما قبل الف التثنية كان معتقبا الاعراب لعل فيهم حذف اللام عند الاضافة  
اللام الا ان يقال ان عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الاضافة وباشا للام  
ينبغي الملزوم وقد اتفق القاموس في التثنية فلم يرد قطعا اتفاق التمام في الاضافة  
وما اجيب به عن هذا الاشكال هو ما قاله ابن مالك في التسهيل حيث قال  
فصل في التثنية من المزدوج اللام ما يتم في الاضافة لا غير انتهى ولا يخفى ان  
حجته انما ياتي على جرف قول بعضهم لا يعارفعه بفعل محذوف كما قال الفراء  
ابان جاعل لغة من قال هذا ابك قال المصنف في الحواشي وكذا قياس اخا  
انتهى فعلم ان المسموع ابان فقط واخان مقبوس عليه قيل واذا جازا خان  
فيا سا فينبغي ان يكون حمان كنهك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى  
انه يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية  
ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان **قوله** وقصره اولى من  
نقصه قال الدماميني لكن قصره اشر واما قصر اب فخا به الفراء وانكر  
قصره لكن هشام اجازه واستشهد عليه بما رواه من قوله مكره اخا  
لا بطل وقوله اولى اي ارجح يفهم ان في النقص رجحان اي بالنسبة لما يتبع  
فيه **قوله** اي اي الجهم فيما قال الجوهري وقيل ربه ان اباه واباه  
تثنية قد بلغا في المجد غايتها الشدة ابن جني وغيره واباه الاول وما  
عطف عليه لاشا هديه لان كل واحد منهما محتمل ان يكون مقصورا منصوبا  
بفتحة معتد على الالف والصغير في اباه ناقة والشاهد في اباه الثاني



اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف واللا  
 جربا ليا وقال بعضهم لما ثبت ذلك فيه علم ان النصب فيما قبله بفتح مقدرة في  
 الالف لا بالالف وان جعلت ان معنى نعم فالامر وضع والفاغاياها للاشباع اذ لا معنى  
 لتثنيته والصغير المتصل به للمجد لا لساقه الممدوحه فانه وان كان هو المتبادر  
 للذهن لا معنى له وانته جلا للمجد على معنى الرفقه لتصح القافية ويجوز ان يكون  
 الف غايتها صغيرا باها الخ ولعل المراد غاية المجد من جهة ابها وغاية المجد من جهة  
 امها فتأمل **قوله** وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل القبايل ذلك ابو حنبل حين  
 قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اسبج في غار يشربون ويم قائلون اخوته هل لك  
 في غار فيه ظما لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على خم الغار ثم دفعه  
 في الغار فقال اضربا باحنش فقال بعضهم ان ابا حنبل يبطل فقال ابو حنبل مكره  
 مكره اخاك فصار هذا املا يضرب به لن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان اول من ناله  
 عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج الى مبارزة عمار رضي الله عنهما فلما التقيا  
 قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الخ لك استعطاف فاخاك مبتدا  
 سوخر مرفوع بضمه مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم  
 مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب عن القائل سدد  
 الخو لعدم اعتماده على التقى والاستفهام عند جمهور البصريين ولجاء الاحسن  
 والكوفيين كما سباني **قوله** وقولهم اي العرب وهو مجرور بعطف على ما تقدم  
 للمرأة حاة فانه يستدعي ان يقول للدجل حمي لان صيغة الموث هي صيغة الذكر  
 بزيادة تا الثانية فلما اتصلت التا تقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف  
 صحيح والمذكور على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وقناة والتميل  
 ذكره باعتبار ما يستلزمه ويجوز رفعه على انه فاعل فعل محذوف تقديره  
 ويدل على القصر فم ما ذكر او وجا على القصر قولهم ما ذكر ثم رايت في الحفيد  
 ما رصه ان قيل لم في مقام الاستشهاد على القصر في المحم فكيف يذكر الجاء قبل  
 لا تستلزم حيا لاله كفتاة فاتها تستلزم فتى انتهى ويجوز ان يكون للمرأة  
 جزا من المقول فيكون المقول للمرأة حاة وان يكون المقول حاة فقط اي يطلق

علم

عليها هذا الاسم وحاصل ما ذكره المصنف تبعاً لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة  
 اقسام وما فيه لغة واحدة وهو ذو معنى صا حب والتم بغير ميم وما فيه لغات  
 وهو الهن فان فيه النقص واللاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والالخ والحكم  
 فان فيها الاتمام والنقص والقصر وقد جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه  
 الاسماء في هن النقص وهو الاعراب بالحركات مع حذف اللام وهو فيه اشهر من  
 الاعراب بالحروف ودونها التشديد وقد تقدم مثله ذلك وفي اب النقص  
 والقصر وقد تقدم مثالا لها والتشديد نحو هذا اليك حكاة لازهرية وصرح بان ذلك  
 لغة وانه يقال استبايت فلانا اي اتخذته ابا و في الكشف في سورة عبس والاب  
 المرعي لانه يؤتب اي يؤم وينتجع والاب والام اخوان قال

جازمتنا قيس وجرد اربا ولد الاب به والمكرع

انتهى فعمل من سمي الاب ابا بالتشديد زاعي فيه من المرعي ما ودعي في اسم المعنى كان  
 من سمي الوالد امارا عي فيه كونه انوم اي تقصد وافصح القصر ثم النقص متدر  
 التشديد وهذا التفاوت انما هو من جهة الاستعمال وتداوله لا من جهة الوضع  
 ولان جهة خصوص المادة فان المادة لم تختلف وفي الخ الثلاثة وتقدمت امثلتها  
 وحكي الازهرية التشديد وصرح بان ذلك لغة وفيه اخو بسكون الخا بوزن  
 دلو قال رجل من طيء ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا عند الكرامة معاونا على النون  
 الوزا والمحا والنون جمع نونه وهي نزول الامر وفي حم النقص والقصر وجا فيه ايضا  
 مثل دلو برد اللام وكسرهما عند الاضافة والاعراب بالحركات في غيرها ومثل جبه  
 بهمة بدل اللام ثم الاعراب التقديري عند الاضافة والاعراب بالحركات الطائفة  
 وغيرها وفي خم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفا وضرب  
 وكسرهما فمئة تسع لغات والعاشرة اتباع الفاحركة الميم فيضم الفا في مثل  
 هذا ثم وتفتح في مثل رايت فما وتكسر في مثل نظوت الي فم قبل وهذه اضعف  
 اللغات فيه والتعبير بحركة الميم اولى من التعبير بحركة اعرابه لانه يدخل  
 فيه مثل هذا في بكسر الفا تبعاً لحركته التي ليست اعرابية ولا يدخل في  
 التعبير بحركة اعرابه وما ورد في القصر يا حبيبا عينا سليما والفسا



وفي التشديد بالبناء قد خرجت من قته وبشاركة في القصير يدوم واستشهد  
 على قصير يد بقوله **باب ساريات ما توسد** **الاذراع العنق** او كف اليد  
 والعنق على رنة الفلس بعين ممله فنون فسين ممله الناقة الصلبة قبل  
 وحتم اليد في البيت ان تكون مشي جرب الحركة مقدرة على لغة من يلزم المشي  
 الالف في جميع الحالات وحذف النون للضرورة والتعسف فيه ظاهر واستشهد  
 على قصير يد بقوله **عقلت ثم انت نظليه** فاذا هي بظا مرو دسا  
 وفي التصغير **د قال** **اهان دكك** فرغا بعد عزته **يا عمرو** ونعيك اصرار على الهدى  
 الفرع الهدر يقال ذهب دمه فرغا اي هدرت لم يطلب به وبشاركة في  
 الابتاع فامر وعيني امر وابتاع يقول جاء امر ورايت امر ومررت بالمر  
 باتباع الميم الممن وقال تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوكم امرؤ سوا  
 لكل مري باتباع الدلالة و مثله ابتم وقيل انها معربان من مكانين  
 وان الحركة في الدلالة والنون حركة اعراب لا ابتاع وفيها لغة اخرى فتح الدلالة  
 والنون في الاحوال الثلاثة وفي امرؤ ثالثة ضم الدلالة على كل حال وفي مرشح  
 الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثالثة كسرهما مطلقا ورابعة ضم مطلقا  
 وقرئ بهما بين المرء وقلبه **الباب الثاني المشي**  
**قوله** **الباب الثاني المشي** اي النوع الثاني من الكلمات التي وقعت  
 البناءة فيها ما يصدق عليه المشي في لغة وهي اللغة المشهورة وفيه  
 لغة اخرى ولم يلزم الالف في الاحوال الثلاثة و اعرابه بالحركات الثلاثة  
 مقدرة عليه وهي لغة معروفة عزيت لكانه وبني الحارث بن كعب وبني العنبر  
 وبني الحميم و بطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد و خثعم و هذيل  
 وفزاره وعذرة و خرج عليه قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا وزن في ليله **والشدة** على قوله **تزد مناه** اذناه طقة  
 وقوله قد بلغا في الجدة غايتها **وقال بعضهم** من العرب من يلزم المشي  
 الالف ويجري اعراب المفردات وعلى هذا القول جاء الزيدان يضم  
 النون ورايت الزيد ان يغنى ومرت بالزيدان بكسرها وذلك قبل

جدا

جدا وهو في الاصل من شيت الشيء تثنية اذا جعلته اثنين وفي الاصطلاح  
 ما ذكره المصنف **قوله** وهو ما وضع لاثنتين واعني عن لثنتي طفلين فما وضع  
 جنس لاثنتين فصل اول يخرج لما وضع على اقل كرجلك او اكثر كصنوان  
 واعني عن لثنتي طفلين فصل ثان يخرج لثو كلا وكلتا واشان واشتان وشفع  
 وزوج وزكا بالنتوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القرآن للشمس والقمر **قال**  
 في شرح النسخة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النحوي مشي اي حقيقة  
 لعدم ذكرهم له في ما جعل على المشي غايته انه مشي في اصله نحو انتي وصرح  
 المرادي بانه ملحق بالمشي هذا وقال شيخ شيخنا هذا المحرصادق بالضمير في  
 انما قائمين وباشين واثنين اذ هي معنية عن انت وانت وعن رجل ورجل  
 وامرأة وامرأة انتي وما ذكره ابن الناطم من ان نحو شفع وزكا مما يدل على  
 التثنية ففيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لا انهما دالان عليه لان شفع  
 مقابل المفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا يدل عليه  
 وعرف ابن الحاجب المشي بقوله المشي ما يحق اخذه الف او يا مفتوح ما قبلها  
 ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه اي اسم لحق اخر مفردة  
 الف ونون مكسورة حالة الرفع او نحو اخر مفردة يا مفتوح ما قبلها ونون  
 مكسورة حالة الجر والنصب وذلك للحقوق واللاحق ليدل على ان مع مفرد ذلك  
 الاسم مثله اي مفرد اخر لا اكثر من جنسه اي من جنس المفرد بان يكونا داخلين  
 في معنى واحد دل عليه اللفظ المفرد كسليمين وابيضين فانما داخلان  
 في معنى المسلم والابيض وقد عبر عن المفرد بالابيض ويعلم من هذا القيد  
 ان لا يجوز تثنية اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين باعتبار المعنيين بان  
 يراه واحد من ذلك المعنى وواحد من الاخر كالقراءة وضع ثاة للحيض  
 وثان للظفر فلا يجوز ان يقال قران ويراد بهما طهر وحيض فان قلت يشكل  
 بتثنية الاعلام كزيدين ونحوه **اجيب** بان العلم اذا اريد تثنيته او جمعه  
 يؤول بالمعنى بذلك اللفظ ثم يثنى فالزيدان اي الشخصان المسميان زيد  
 هذا مذهب ابن الحاجب وسبب في الكلام على ذلك ولم يعرج المصنف على اصله



الذي هو التثنية وهو ضم مفرد الى مثله بالحاق اخره الفا ويا ونورا  
**قاعدة** للتثنية والجمع شروط احدها الا فراد فلا يجوز تثنية  
المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع ذلك اتفاقا ولا على  
من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس لان تجوز به فاطو على  
بعضه نحو لبين وما ين اي ضربين منهما ونذر في الجمع قولهم لقاطن  
سوداوان وقوله عند التفرق في الهجاء جالين وفي اسمه قوله  
قوماها اخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال  
مقتضى الدليل ان لا يثبت ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا ان  
الحاجة داعية الى عطف واحد على واحد في استغنى عن العطف بالتثنية  
ما لم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو ساجد ومصايح وفي المثنى والجمع  
على وجه ما عاين اخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابيه في كلمة واحد قال ولما كان  
شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو شبه بالواحد اولى به فلهذا كان تثنية اسم  
الجمع اكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان كتم انه في قياس يوم المني  
الجمعان انتهى الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المثنى خلافا للمبرد وسيأتي  
ومنه اسماء الشروط والاستفهام واسماء الافعال واما قولهم منان ومنين فليست  
الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا واما نحو يارب ان ولا  
رجلين فانه ثني قبل البناء واما اذان وتان والذان واللتان فقيل انها صيغ وثني  
للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وابو جابر  
وقيل انها مشتاة حقيقة وانما لما ثبتت اعراب وهو راى ابن مالك واما الذين فليس  
وصفت للجمع اتفاقا الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد ولا يجمع  
اتفاقا نحو تابطشرا واما تركيب المزج فليحذفه وسيبويه لا اثر على منعه ايضا لعدم  
السمع ولشبهه بالحكي وجوز الكوفيين تثنية نحو بعلبك وجمعه واخاره  
ابن هشام الخضر اوى وابو الحسن ابن ابي الربيع وبعضهم تثنية ما ضم بويه  
وجمعه واخاره السيوطي قال خطاب في التوشيح فان ثبت على من جعل  
الاعراب في الاخر قلت معددي كزبان وحضر موتان ومعددي كزبان وحضر موتان

او على

او على من اعراب اعراب المتضايقين قلت حضرا موت وحضري موت وقال  
في المحتوم بويه تحققة العلامة بلا حذف نحو سيبويهان وسيبويهون وذهب  
بعضهم الى انه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون ويتوصل الى تثنية المركب  
اسنادا بدلا او الى جمع بذا وفيقال جاني ذواتا بظشرا وذواتا بظشرا اي  
صاحبا هذا الاسم او اصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند من منع تثنيته وجمعه  
ولما الاعلام المضافة نحو ابي بكر فيستغنى في تثنيته المضاعف وجمعه عن  
تثنية المضاعف اليه وجمعه وجوز الكوفيين تثنيتهما وجمعهما فتقول بوا البكرين  
وابا البكرين وفي الصحاح للجوهري عمرويه ذكر المبرد في تثنيته وجمعه عمرويهان  
والعمرويهون وذكر غيرهم من اعراب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه ولم يشترط  
ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمع ذلك حين الاعراب قول الجميع وان محل  
الخلافاذا يثنى وان المبرد لا يشترط الاعراب وان اشتراطه موقوف الاكثرين  
ويؤيد ذلك قوله في فصل ربه ومن قال جاسيبويه ورايت سيبويه واعربيه  
كاعرابها لا ينصرف ثناه وجمعه ومن ثناه قال في التثنية ذواسيبويه  
وكلا سيبويه ويقول في الجمع ذواسيبويه وكلام سيبويه وعلى هذا فيقول  
ابن مالك في التسهيل يخالف الجميع وذكر ابو حيان خلافا في المحتوم بويه من المركب  
المزجي هل يثنى وجمع جمع المذكور وان الذين اجازوا ذلك جوزوا سيبويه  
وسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعراب ولا من يثنى ولا ذكر خلافا في معددي كزبان  
وخاره ولا في ذلك الخلاف بما قيده به الجوهري وكلام الثلاثة يخالف وفي شرح  
الحاجيه للرضي والعلم المركب الذي يثنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه  
الثاني مبنيا بعلبك ومعددي كزبان وجمع نحو بعلبكات والبعلبكون لان الجزئين  
ككلمة معربة والتثنية والجمع للمربعات واما اللذان واللتان والذين واللتين  
فذان وذان وذل وتين وتين فصيغ مستانقه وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب الخمسة  
عشر افعلة كسبويه فاقياس ان يثناه واسيبويه وذواسيبويه وكذا ذوا  
جمعة عشر ذواسيبويه وجمعة عشر وهذا يقال في الجملة المسمى ذواتا بظشرا وذواتا  
بظشرا اتفاقا وذوا شاب قرناها وذوا شاب قرناها لان الجمل يجب حكما بتر



فلا تحتملها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقال في المثنى والمجموع على وجهين اذا  
لم يجعل بينهما معتقب الاعراب نحو جاني ذ وامساين وذو مسلمين ليلا يجمع على  
اخر الاسم اعرابا بالحرز وسند في الاثنين الاثنين وازدادة ذو وتصرفاته ههنا  
من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف  
نحو عبد مناف وعبد مناف واذ كان كنية جارية تثنى المضاف والمضاف اليه معا  
وجمعهم كقولك في البريد ابو الزيد وابا الزيد والافتضا رعي تثنى المضاف  
وجمعهم ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمان كانا لافان كان العاقل فث  
ينوكذ او ذود كذا دانا كذا وذا كذا وان لم يكن العاقل سوا جالوتة بنت كذا اخوان  
البون وبنت البون وحمزد وعشوب وناقة ذات عشوب اولم يات لموتة ذلك  
نحو ابن عرس وذو القعدة جمع على بنات كذا اخوات بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات  
كذا اخوات ذوات عثمانين وذوات القعدة الحاقا لعين العقلاء في الجمع بل موتة انتهى  
والعشوب جمعه فعولون وبوراس الحية قاله الجار بردي وقال في الصحاح العشور  
سُعرات طوال تحت خف البعير الرابع التثنية فلا يثنى العلم ولا يجمع باقاعلي  
علميته بل اذا اريد تثنيتها وجمعه قدر تذكيره ولذا لا يثنى الكتابات عن  
الاعلام نحو فلان وفلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التثنية والاجود اذ اثبت العلم او جمع  
ان يحل بالالف واللام عوضا عن سلب من تعريف العلمية ومقابل الاجود ما كاه  
الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقال زبيد ان وذبيدون  
قال ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم اقف عليه الا في هذا الكتاب  
ويستثنى نحو جاريين اسمي الشهور وعمايتين اسمي جبلين واذرعان وعرفان  
فال التثنية والجمع فيها لم يسلبها العلمية ولذا لم يدخل علم الف واللام ولم  
تضف قال حتى اذا رجب تولي وانقضي وحماديان وحاشي مقبل  
وقال لو ان عصير عمايتين ويذبل وعبارة الرضى واذ اثبت العلم او جمع فلا  
يد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على  
معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسم معدودة نحو ابائين وعمايتين  
كما يحى فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تذكير الاعلام قليل قال المصنف وجب جبر

ذلك

ذلك التعريف الفايث باخص او انى التعريف وهو اللام فلا يكون مثنى العلم  
ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذ لم  
يكن في البلد عنى او كان اشهر حيث يرجع مطابق اللفظ البند وابن يعيش اوجب  
جبر التعريف الفايث في المثنى والمجموع بل يحيز تذكيرها ووصفها بالنكرة والاسترا  
يتوي مذهب المصنف مع القياس واجري مجري العلم الحقيقي العلم اللفظي فيقبل في  
تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قبل فعلى ما قررت تذكير العلم ان  
لوازم تثنيته وجمعه وتذكير قليل مخالف للقياس فوجب قلة ايضا وليس كذلك  
قبل العلم واقع في كلامهم كثير اولوم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل  
جاني رجل ورجل ورجل ولما علم انهم اذا شوه وجمعوه ادى الى تذكيره الذي  
هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع  
به ذلك فجبروا التعريف الزايل بالزامة اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية  
الامر من جميعا الخلاص من التذكير الشيع وحفظ العلم عن التذكير بتعريف اخر وان  
كان التعريفان متغايرين لكنه غاية الجهد وقد جاب بعض المثنى والمجموع غير مجبور  
باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازمه صاحبها كابيائين الجبلين مقابلين  
يقال لاحدهما ابا بن الريان لكثرة الما فيه وللآخر امان العطشان لقلته فيه  
وكذا اعمايان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجماديان  
واما جازيديد هذه الاسماء من اللام لان احدا الجبلين لما لم ينفرد من الاخر جازان يكونا  
كالشيء الواحد المثنى كما يسمى مثلا شخصان بزبدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد  
منهما بزبدان الا غلب فيهما لما كان هو لا الانفكاك لم يكونا لشخص مسمى بالمثنى حتى  
يقال لهما زبدان وعرفات كابيائين وعمايتين فان كل موضع منهما كان يسمى عرفه  
فيقبل عرفات للمجموع واما اذرعان لبلد بالشام فلا يثنى من هذا اذ لا يقال  
لبعض منه اذ رعه بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين انتهت ولا جبران  
شرط الجمع والتثنية قبول التذكير ذهب المحققون الى ان اللذين واللبين  
واللذان والذنان وذين وبنين وذان ونان ليست مشتاة لان اسم الاشياء  
والاسماء الموصولة ملازمة للتعريف كما ذكر المصنف في شرح الشذ ور



وعلى انشاء يمكن ان يمنع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي فرض التنكير وتقديره  
وقد مر ذلك في محبت المبني ومنع المازي في تنبيه العلم المعدول نحو عمر وجمعه  
جمع سلامة او تكسير وقال اقول جاني رجلا كلاهما عمر ورجلا كلهم عمر قال  
ابو حيان ولا علم احدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فاذا اثبت على  
سبيل التغليب مع اتفاق اللفظ والمعنى اولى واذا اثبت ما قبله كالرجل قبل  
تبقى فيه ال و قد حذف ويعوض منها مثلها وعبارة الباب ومنه اي العدد  
التقدير عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولهذا قالوا انه لا يثبت ولا يجمع  
فيقال جاني عمر كلاهما وعمر كلهم انتهى وقوله ولهذا اي ولكونه علما غير  
منصرف وقوله لا يثبت ولا يجمع اي اذ لو ثبت او جمع لم يكن علما غير منصرف  
لانه لا يكون علما لقوات شخصه ولزوم اللام فلا يكون غير منصرف لقوات  
العلمية فلا يكون عد لا تقديرا لانه لا يستدل على علميته الا بجمع الصرف  
فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على علميته فلا يكون العدد مقدرا  
مع انه المفروض وقوله فيقال جاني عمر كلاهما وعمر كلهم هذا لا يثبت وقوله  
لا يثبت ولا يجمع اي اذا لم يثبت العلم المعدول ولم يجمع فاذا اريد التنبيه والجمع  
لم يغير عن لفظه فيقال جاني عمر كلاهما في التنبيه وعمر كلهم في الجمع فيقال  
جاني كلاهما في التنبيه وتابط شر كلهم في الجمع كذا في شرحه  
ابن مسعود السيرافي الغالب في جميع ما ذكرته وعبارة شرحه المسمى  
بالعقاب مع المتن في قوله ولهذا الخ ما نصه ولهذا اي ولكونه لم يوجد الا علما  
غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثبت ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم  
جنس والعلم لا يثبت ولا يجمع الا بعد ان يجري مجرى الجنس فيقال جاني  
عمر كلاهما في التنبيه وجاني عمر كلهم في الجمع كما يقال جاني تابط شر كلهم  
في الجمع قال عبد القاهر في المقتصد قال ابو عثمان ان القياس ان يقال  
في التنبيه والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمران  
لانه صيغة خصت بالعلمية وقال سيبويه في كتاب ولا يجي عمر وانشاء  
ممدود عن النبا الذي هو اولى به الا وذلك البنا معدومة كذا في شرحه

هذا

هذا في الكلام فان قلت هذا غير اخر صفة لانه قد يتحول عن بوضع  
عام معرفة انتهى لفظ شرحه المذكور ولما يلزم ان يقول ان عمر في قولنا  
عمر كلاهما او كلهم ان اريد به مسماه الواحد المتخصص نافاه كلاهما او كلهم  
او فردان مبهمان من المسميات به فقد قامت العلمية او فردان متخصصان  
معيان من ذلك لزم قوات العلمية ايضا لانه حينئذ يجازي اذ لم يوضع لجمع  
الفردين المذكورين فلا يكون علما حينئذ وان يقول ان كان قول السامع انه  
قلت هذا غير اخر صفة الى اخره منقطعا عما قبله لبيان انه يجوز  
حينئذ صفة نافي قول الباب السابق ولهذا قالوا انه لا يثبت ولا يجمع لانه  
اذا جاز تنكيره فليثبت ولجميع ويجوز المقام فان قلت ما طريق تنكير العلم قلت  
قال في الباب وطريق تنكير العلم ان يتا ول واحد من الامة المسماه به بخو هذا  
زيد ورايت زيدا اخر او يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل  
بمثلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسي انتهى وقوله  
وطريق تنكير العلم قال في شرحه المسمى بالعقاب من اعلام الاشخاص لان  
اعلام الاجناس فانه لا ينكر بالطريق الاول كما سيحى بعد لان من شرطه ان  
يوجد الاشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان  
يوجد اسم مشترك اطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم وسم  
الاستعمال فيه مراد به واحد من المسمين به واما بالطريق الثاني فلا شبهة في  
ادك ان تنكيرها مثل ان يقال فرست كل سامية اي كل بالغ في الشجاعة انتهى  
وقوله ورايت زيدا اخر قال في شرحه المذكور فانه اريد به المسمى بزيد وروح  
صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من سمي به وقوله صاحبه اي صاحب  
العلم وقوله بمثلة الجنس الدال على ذلك المعنى اي لا فائدة ذلك المعنى  
كاف ان الجنس اياه وقوله لكل فرعون موسي اي لكل ظالم مبطل عاد الحق  
وجوز ان يكون العلم باقيا على حاله في هذا المثال ويكون المصنف محذوقا  
اي لمثل كل فرعون مثل موسي وليس المراد به مسمى بموسي ولا مسمى بفرعون  
كذا في شرحه المذكور وما لا يثبت لتعريفه اجمع وجمعا في التاكيد واخوته



خلا فاللوكوفين الخامس اتفاق اللفظ فلا ينبغي ولا يجمع الاسم الواقعة على ما لا  
ثبات له في الوجود كشس وقمر والزيادة اذا قصدت الحقيقة قال الرضي ان مذهب  
ابن الحاجب ان الواجب في التثنية ان يكون احد الفردين مثل الاخر في اللفظ كما  
في الزيدان لزيد وزيد وان مذهب الجمهور انه لا ينبغي ذلك بل لا بد من المحالة في  
المعنى ففعل هذين المذهبين لا يكون ما فيه التعليل مبنى حقيقة اللهم الا ان يكون  
التثنية في نحو القمرين بعد ان اول كل منهما بالمرسوم ولو جازا فيتم الا في المعنى  
وهو المسمى بالقمر حقيقة كما في القمر والجوزا كما في الشمس قال في المطول وينبغي  
ان يغلب الاخف الا ان يكون احدا للفظين مذكرا فانه يغلب على الموث  
كالقمرين انتهى وقد يقال يرد قوله في الحديث باحد القمرين تثنية عمر وعمر وان  
عمر اخف من عمرو ولم يغلبه وجوابه انه لشدة وهي لا شأن الي تعلق ارادته  
بعمر وقد حتم الله تعالى وينبغي ان يغلب المفرد على المركب كالحمرين لا يجر  
وعمر وقال في المطول وجميع باب التعليل من المجاز قال في شرحه للمفتاح واما  
بيان مجازية التعليل والعلاقة وانه من اي نوعه فلم اجدا حاد حاد حوله ثم ان  
القوم سكنوا عن تعريف التعليل لاحتوائه على حقائق مختلفة وفنون متباينة  
وكأنهم لم يجدوا قدرا مشتركا يندرج فيه الكل ويسمى وهنا اسكال صعب لا يحسم  
عنه وهو ان التعليل مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين  
الحقيقة والمجاز كما يدرج عليك التبع لا مثله لا يقال الكل معنى مجازي اذ  
اللفظ لم يوضع له فلا جمع لا نأقول فيلزم انه لا يوجد الجمع اصلا لجران هذه  
العلة في كل جمع فافهم والجواب ما اشار اليه السيد في حاشية الكشاف وهو ان  
الجمع المتع انما يلزم اذا كان كل منهما مراد باللفظ وهما هنا يريد به معنى واحد  
تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في الجميع  
بجواز ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون  
هناك ارتباط جعلها معني واصلا عرفيا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال  
الالفاظ وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ بعد جعله متفق في اللفظ  
بالتعليل بشرط تصاحبه وتساويه حتى كأنه شئ واحد كما قال في بركه عمر

فقالوا

فقالوا القمران وكذا القمران والحسان وينبغي ان يغلب الاخر لفظا كما في القمرين  
والحسينين لان المراد بالتعليل التخفيف فيخار ما هو ابلغ في الخفة وان كان  
احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كقمرين في الشمس  
والقمرات في القمر ومن التعليل القمران لغروب خالد ويدر بن عمرو قال الشاعر  
اذا اجتمع القمران عمرو بن جابر ويدر بن عمرو حطت ديبان تبعا  
والزهد مان لزهدهم وقبس من بني عوير قال الشاعر  
جزائي الزهد مان جزا سوي وكنت المديح جزى بالكرامه  
وقال ابو عبيد هار هدم وكرم والا حوصا لا للا حوص بن جعفر وعمر  
ابن الا حوص والابوان للاب والام والخشفا والخشفا واخيه سيف ابني اوس  
والصعبان لمصعب بن الزبير وابنه عيسى واخيه عبدالله والحبيبان  
لاي حبيب عبدالله بن الزبير واخيه مصعب قال قتي بن نصر الحسين قدي  
والبحران لبحر وفراس ابني عبدالله بن سلمة والحمران للحمر واخيه اي قال  
قال الشاعر الامن بلغ الحمرين عني معلولة وخص بها ابنا  
والاقرعان للاقرع بن حابس واخيه مرشد والطلحان لطلحة بن خويلد  
الاسدي واخيه خيال والحزيمان والحزيمان وهما خزيمة وزبيدة من اهله  
وهل يشترط اتفاق المعنى فيه اقوال احدها نعم وعليه اكثر المتأخرين فنوعوا  
تثنية المشترك والمجاز وجمعها باعتبار مدلولاتها المختلفة ونحو المحرك  
لا قوله جاد بالوين حين اعطى هواه له فاقني بلا عينين  
والثاني لا وصحة ابن مالك بنعنا لابي بكر بن الانباري قياسا على الخطف ولورود  
لا قوله تعالى واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم  
الايدي ثلاثة قيد الله العليا ويد المعطى ويد السكند السفلى وقول العرب  
القلم اصد للسكين وخفة الظهر احد اليسرين والخربة احد السباين  
والبن اصد للحسين والحبيد احد الموتى وكذا ذلك والثالث وعليه ابن عصفور  
الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتثنية نحو الاحمران للذهب والرخفران والالا  
فانعم وقال ابن الحاجب وهل يجوز ان تأخذ اسم تثنية باعتبار المدلولين



كقولك عيناك في عين الشمس وعين النافية خلفه والظا هراة جوارحه شاذ  
والأكثر على خلافه انتهى وما جاء على الطريقة القلي قول ابن العلاء  
المرت في جني وفي جفن منتفلي عزابان ذا نوم وذاك مشطب  
المنصل السيف والمنشطب السيف الذي فيه شطب على زينة عزف أي طريق  
في مئنه وعليه قول الحريري في القائمة العاشر  
جاء دبا عين جني أعى هواه ليه فانتني بلا عيني  
فهذا ومثاله عند المحققين ما يجعل على الشدوذ وقد أورد على هذا المذهب  
تنبيه العلم وجمعه وتقريره أن نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة  
المشترك إلى مسمياته إذا العلم لم يوضع للفرد المشترك بل مسمياته كما أن  
المشترك كذلك وقد صرح بذلك الزيدان والزيدون باتفاق فليصح القرآن  
والقرود باعتبار المدلولات المختلفة وأجاب ابن الحاجب عنه بوجهين تقرير  
الوجه الأول أن سمي العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقة من كونه  
أدبيا أو غيره فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لأن  
سمى الثاني من جنس الأول إذا المراد هنا بالجنس ما وضع صالحا لأكثر من فرد واحد  
يعني جامع بينهما في نظر الواضع سواء كانت ماهياتهما مختلفة كما لا يبيض كالبان  
وفرس فإن الجامع بينهما في نظر البياض وليس نظره إلى ماهيتين بل إلى صفتها  
التي اشتركا فيها أو متفقهما كما تقول الأبيضان لسانين والبياض فرس  
وسواء كان الواضع واحدا كالرجلين أو أكثر كالزيدين فإن نظر كل واحد من  
الواضعين في وضع لفظ كلمة زيد ليس إلى ماهية ذلك المسمى بل إلى كون ذلك  
المسمى مقترنا به الاسم عن غير أي ماهية كان حتى لو سمي زيد انسان وسمي به  
فرس فالنظر إلى الوصفين ليس واحد كما في الأبيضين وهو كون تلك  
الذات مقترنة عن غيرها بهذا الاسم وتقرير الوجه الثاني أنه لو سلم العلم  
الذي فيه اشتراك بالنسبة إلى مسمياته لم يلزم من صحة الزيد من صحة الفران  
للحيض والطهر لأن الفران إذا كان للحيض فهو اسم جنس إذ له بهذا المعنى  
أفراد وكذا إذا كان للحيض فهو اسم جنس للطهر وقد صرح ابن جني باعتبار

كالمشترك

فرد

فردى أحد الجسدين فلو عدل عن الاختصار على ذلك فبقي باعتبار فردى الجسدين  
لا ورت لبسا إذ لا يعلم أني باعتبار فردى جنس واحد باعتبار فردى جنسين  
وهذا مفقود في العلم إذ ليس شيء من مسمياته اجناس وقال في شرح الكافية  
الشافية منع أكثر الجوين التثنية والجمع في الاسماء المتفقة لفظا المختلفة  
معنى والذي أراه الجواز بشرط أن اللبس كقولك عندي عيناك منقودة  
وموروده ووجه ذلك أنه لا خلاف في عود الضمير إليها عند من اللبس  
كقولك عندي عين منقودة وعين موروده اجتمعا للضيف فكما اجتمعا في  
الاختصار اجتمعا في الاظهار ومن أجاب ذلك ابن الأنباري مستدلا بحديث  
الأيدي بثلاثة قال الدمايني قلت الدليل ضعيف إذ لا يلزم من مجرد  
الاجتماع في الاختصار جواز الاجتماع في الاظهار ثم هذا الذي ذكره ابن  
الحاجب في شرح الكافية محال لفظا هر قول ابن مالك في التسهيل وفي  
المعنى على رأي الأشاعر بقلة القائلين به ولا إطلاقه فيه إذ لم يقيد بان  
اللبس السادس أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره  
وجمعه فلا يشي بعض الاستغناء عنه بتثنية جز ولا سواء الاستغناء  
عنه لبيان تثنيته سى ولا يصنعان اسم الذكر للاستغناء عنه بتثنية  
صنع اسم الموش على أنه حكى سواء وضعان ولا يشي ولا يجمع اسما  
العدخل لا لا خفش غير مائة واللف للاستغناء عنه إذ يعني عن تثنية  
ثلاثة ستة وعن تثنية خمسة عشر وعن تثنية عشرة عشرون وعن  
جمع تسعة وخمسة عشر وثلاثون ولما لم يكن لفظ يعني عن تثنية  
مائة ولف وجمع ثانيا وجمعا واستدل بالاختصار على ما أجازه  
يقوله لما عند عال فوق سبعين دأيم واجيب بأنه ضرورة ولا  
يشي اجمع وجمعا على رأي البصريين للاستغناء عن بكلا وكلتا ولم  
يجمع لبيان استغناء عنها يجمع ثم قاله ابن جني في كتاب التمام السبع  
أن يكون فيه فائدة فلا يشي كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه  
وكذا الاسماء المختصة بالنفي كاحد وعرب لا فادتها القوم وكذا



الشرط وان كان معربا لا فائدة ذلك التام ان لا يشبه الفعل فلا يشي وكما  
من لانه جار مجري التبع واما في اقام زيد الاعلى لغة الكا في البرايت كما  
سباني في باب المبتدأ لانه شبيه بالفعل واعلم ان اصل التثنية والجمع العطف  
واما عدل عنه لك اختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى اصل فرض  
ممنوع الا في الضرورة **ليث** وليث في محل ضنك وهو في الجمع انفتح منه في  
التثنية لكثرة الفاظه وليسوغه في الاختيار فصل ظا هر نحو مررت بزيد  
الكرم وزيد الجبل او مقدر لقول الحجاج وقد نفي له الحمدان ابنه واخوه  
ان الله محمد ومحمد في يوم اراد محمد ابني ومحمد اخي وقال الرضي قبل اصل  
المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال  
**ليث** وليث في محل ضنك **كلاهما** ذواشير ومحرك وقال  
**كان بين فكها والفك** **فأرة** مسك ذبحت في سلك  
وقد يحى العطف تنزاعا في الشذوذ واما اذا قصد التثنية كما في قوله  
**لو قد قروا قروا** **اكرهم** بيتا وابعدهم عن منزلة الزام  
وقصلا بينهما بفصل ظا هر نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر  
نحو جاني رجل فأكربت الرجل والرجل الذي ضربته اية الرجل الجاني والرجل  
الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضروا وقد ذكر  
للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير لقوله  
تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم ليك وسعديك انتهى وعناية التفسير  
ولا يعني العطف دون شذوذ واضطرار الامع لاعم قصد التكثير انتهى  
ثم التكثير يحتمل بعينين احدهما ان يراد بذلك ان المعنى ليس على شفع الواحد بل على  
اكثر من ذلك قال السجري تقول لمن صدر منه ذنب وذنب وذنب وذنب  
ولن تعدد عليه عطايا اعطيته اياها وقد اعطيتك مائة ومائة ومائة  
ومائة فهذا الفهم في المعنى من ان يقول اربعة ذنوب واربع مائة الثاني ان  
يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كان تكون قد اعطيت شخصا مائتين ثم قال  
لك بين الناس هلا اعطيتني مائة فقلت له قد اعطيتك مائة ومائة  
فهذا

نوع من الطيب  
صالح

فهذا المقام احسن من ان تقول مائتين وينبغي ان يقيد العطف بالواو ففي  
كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف  
قام زيد وزيد ولم يذكر وعلى الشذوذ شاهد من الاضطرار ما تقدم من قوله  
**ليث** وليث في محل ضنك **ويحكي** انه لما بلغ الحجاج ان رجلا من بني حنيفة  
بالهامة يقال له محمد يقطع الطريق فاحسار حتى ظفربه فقال له ما حملك  
على ما فعلت فقال جنوة السلطان وكتب الزيدان وجراة الهذيل ولولا بلاني  
الايد لو جدي من صاع الا عوان فقال لي قاذف بك مكبل في جاني فيه  
اسد قد اجمع فيه ثلاثة ايام فاقبل اليه برحمة  
**ليث** وليث في محل ضنك **كلاهما** ذواتف ومحرك  
ان يكشف الله قناع الشك فهو حق مترك بترك  
فراا الاسد وحمل عليه فضر به محمد بالسيف فعلق هامته فاعجب الحجاج ذلك  
وفرض له ولاهله قوله في جاني اري مكان مطين او بستان او مكان هو مجمع  
الما وقوله انفاي ذواستكاف تقول انفس من الشئ يايفانفا وانفاه اذا  
استكف والمحل الحجاج ومن الفصل المظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم اذل  
ها بنسيتين نفس في الشئ ونفس في الصيف ومن المقدر كما تقدم قول الحجاج  
وقد نفي له الحمدان ابنه واخوه سبحان الله محمد ومحمد في يوم اري محمد ابني  
ومحمد اخي واباهما عن الفرزدق بقوله  
ان الرزية لارزية مثلها **تقدان** مثل محمد ومحمد  
وجه ذلك ان الفضل يزيد النقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة لا ما قيل  
من ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك يجوز تولد مررت برجلين  
كرم وبجبل واما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدر لان المقدر بمنزلة المنطوق  
على الحكم في ذلك ينبغي ان يعد قليلا والواقع يشهد به ولما قيل ان يقول  
لم لا يكون المبيح للفك في محمد ومحمد ارادة التكثير اللفظي كما في اعطيتك مائة  
ومائة اذ المقام مقام تعظيم للصاب وتعظيم لشانه فاعطف اليق به كما تقدم  
فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين

ف



مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع ما يعقل وما  
لا يعقل قبل ان المثنى لما كان لا يصلح الالوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان  
ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يحجج الى الفرق بين الصيغتين في المثنى بخلاف  
الجمع فانه يحتمل لكثرة والقله وجمع المذكر السالم خص بالقله من العاقل دون جمع  
المؤنث السالم فلذلك افرقت صيغته كالزبدان والمهندات كل منهما مجرورين  
مقدوره منع من ظهورها الحكاية **قوله** فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء  
المفتوح ما قبلها علة لكون باب المثنى من ابواب النيبه ولوقا فان رفعه الالف  
وجره ونصبه اليها كان اولي وما ذكره من ان اعرابه واعراب الجمع السالم  
بالحروف هو المشهور وهو مذهب جماعات واختاره جمع محققون كابن كاجب  
وابن مالك وذلك لان الحركات استوفتها لاحاد وفي آخرها ما يصلح ان يكون  
اعرابا من حروف المد واما اعراب هذا الاعراب المعين لان الالف والواو جليا  
قبل الاعراب علامة للتنبيه والجمع لمناسبة الالف لحفته قلعه عددا لمثنى  
والواو تنقله لكثرة عدد الجمع فلما ارادوا اعرابها جعلوا الالف والواو اسبق  
الاعراب وهو الرفع لانه علامة العدم فلم يبق من حروف الذين التي هي الاولى  
بالقيام مقام الحركات الا الياء الجر والنصب فيها والجراولي بها فقلت الالف  
والواو في الجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونها علامة  
الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى انقاعا للحركة الثانية  
قبل اعراب المثنى مع عدم استتقالها واما الضم قبل الجمع فقلت كسرا  
لاستتقاله قبل الياء الساكنة لواقبيت والتباس الرفع بغيره وبطلان  
السعي لو قبلت الياء لضمه ما قبلها واوامع ان تغيير الحركة اولى من تغيير  
الحرف فلم يجس مع ان في اعطاء المثنى الذي هو اخذ الواو التي هي انقل  
واعطا الجمع الذي هو انقل الالف التي هي اخف تعادلا بينهما ليلانفوت المناسبة  
بين كل منهما وعلامته وهذا مبني على اعتبار التعادل وفيه ما فيه وذهب قوم  
وعزي الي سيبويه الى انها معربات بحركات مقدرة على تلك الحروف لان اصل  
الاعراب ان يكون بالحركة وقد امكن بحسب التقدير فليقل به قال الرضي

وفهم الاعراب من هذه الحروف يصف هذا القول وفلا غيره لوجه لتقدير  
الفحة في الياء لحقتها بدليل راي القاصي فكان يلزم منه ظهور النصب في الياء  
لحفته عليها وقلها الف الحركه وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان عن الاول  
بانهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجراجر والحكم على الياء حكم واحد فحجج  
قدروا الكسنة قدروا الفحة تحقيقا للحكم على الثاني وبان المنع من قلبها الف  
فصل الفرق بين المثنى المركب وغيره وان كان القياس القلب ولذلك لاحظته من  
العرب من جري المثنى بالالف مطلقا وذهب اخرون منهم الاخفش والمبرد  
ولماني الى انها معربان بحركات مقدرة على ما قبل تلك الحروف كالذال في الزيدان  
والزيدون والزيدين والزيد بن ورده ابن مالك بان هذه الاحرف تنقله للاسم  
لانها زيدت بمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب  
لو كان مقدرا على ما قبلها لم يحجج في تغييرها كما لمقصور وبان الاعراب انما جري ببيان  
ما يحذف بالعامل والحروف واقية بذلك فلا يعذر عنها فان قلت لم يصح ابن مالك  
القول بان اعرابها بالحروف لاجركات مقدرة عليها وعكس ذلك في الاسماء الستة  
كما تقدم قلت قد سال شيخنا ذلك واجاب بما نصه لعله تكون المفردات كلها  
في الاعراب على طريقة واحدة ولا نه اصل فالاولى اعرابها بالاصل الذي هو الحركات  
ومذهب الزجاج ان المثنى والجمع مبينان لتضمنهما واوا المعطف خمسة  
عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مشتقة كما قيل في  
الذات وهتان وهذان قال الرضي وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في  
خمس عشرة بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فيني اما في المثنى  
والجمع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا  
بحرف العطف فلم يبق الا مستضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد  
الذي لحقه علامة التنبيه والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه  
على الشين او الاشياء وعلامة التنبيه دليل تضمن المفرد واوا واحدة  
وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لعمرة الاستم  
وان الشرطية قلنا بل اهد بمعنى المعطف لو سلمنا ان اصل كان ذلك



وحمل المفرد في المعنى واقعا على شئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظه كلاهما  
والا لانه كلام يقع على المفرد فلم يحذف علامته المشي كذا في زيدا فانه احتاج عند  
الشيئية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد ولذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلام  
واقعا على شيئا كلفظ كل لان كل لم يحذف علامته الجمع اذ لا يلتبس بالمفرد لانه لم  
يوضع له واحتاج المجموع الى العلامة لئلا يقع ما يحقته على المفرد ايضا وليس كلفظ  
مفرد فاجتمع لانه انما المجموع دفعا للبتس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق  
على ذي اجزا مستقصا لولا العطف والا وجه بنا عشر وخمسة وغير ذلك من  
الفاظ العدد وكذا كل وجميع ورجاء بل نقول وتوقع اللفظ على الجزئين المتساويين  
في نسبة الحكم اليهما اذ على الاجزاء المتساوية في وجهين اما يوارى العطف ظاهر  
توحيدي زيدا وعمرا ومقدرا كما في خمسة عشر وذلك اذ لم يوضع كلمة واحدة  
للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة  
للمجموع بعد وضع المفرد كلفظة المشي والمجموع او توضع للمشي والمجموع اذ  
كلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشر وبطل مذهب  
الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال انما قايح اطرافا اذا ذكر فيها ايضا انتهى  
وقال ايضا فان قيل علمه ان لا اعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانما اخرتم  
في الاسماء الستة وفي المشي والمجموع حصوها قبل تمام حروفها كجواب ان حروف  
اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصوها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم  
من ان الاعراب دالة على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا  
بدان يكون على حرف الاخير وحمل الحركة بعد الحرف كما في تكون الحركة بعد جمع  
حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف  
اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها اذا  
تجعل اعرابا بعد ثبوتها اخر حروف الكلمة **قوله** وحملوا عليه اي على  
المشي في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ وهل هذا الجمل قياسي او حمل  
استقرا او حمل استنباطا لظاهر الثالث وحمل عليه ايضا مذكور ان لفظ  
الا ليه فانه والقوس وجانب الراس وقيل طرفا كل شي فانه لم يستعمل مفرد

وفي الصحاح المذروان اطراف الاثنين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدا لم يذكر  
على ما يزعم ابو عبيد لقولوا في التثنية مذكوران لان المقصود اذا كان على اربعة  
احرف يثنى بالياء على كل حال نحو مقل ومقلبان والمذروان من القوس الموضعا  
الذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولا واحد لهما والشافعي ودعقا ل  
الغير ويخوذ ذلك من جعل مشي وكل واحد من ثنية فهو ثا لو افرد تقول عقلت  
الغير ثنيان اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي جبل وانما لم يقر لانه لفظ  
جامعي لا يفرد واحده فيقال ثنا فركنا الياء على الاصل كما فعلوا في مذكورين لان  
اصل الثنية في ثا لو افرد يالا لانه من ثنيين ولو افرد واحد لقل ثنا كما تقول  
كسان وردان انتهى فانه لم يستعمل مفرد ومنه ثنيان لظرفي العقار ولا  
يمكن ان يزعم زاعم انه ثابت في التقدير وذلك لان محي ثا لو استعمل طرفا الجبل  
وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد ثنان ان اذ ليس في  
المفرد معنى الثني فالثنيان طرف الجبل المشي في مجموع الجبلين لا في كل واحد  
من طرفيه ومنه نحو القطيع لاني الحداد ومقبضين فانه لا يصح للبحر يد  
ومنه ما دل على مفرد نحو الابرص ورايتين قال المصنف الذي يظهر ان  
الحاجة اذا اطلقوا المشي في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه  
ليدل على اثنين واستعماله لغيره محال ومنه نحو حواليا فانه وان صرح للبحر يد  
الا انه لا يختلف معناه في الحال ومنه الاعلاء كما للبحر يد والديكن الحصبين  
وكاين ومنه باب التثنية كالا بون للا ب واللام والقمر للشمس والقمر  
والعمرن لاي بكر وعرفانه ليس بمشي اذ لا يصلح لعطف مثله عليه وهذا النوع  
مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشياء كالمشار الاول قال الله  
تعالى ووقع ابويده على العرش وتارة المذكور كالثاني وتارة الاخره كالثالث  
وتارة الا عظم كخروج البحر من البحر لانه قال المصنف واخراج  
هذا النوع من باب المشي لا يعرف لغير الناظم ولا تجد احدا يذكر فيها حمل على  
المشي سواه لعلمهم بشمول اسم المشي له وذلك لانه انما جاز بعد ان قدر  
تسمية الشمس قمر وخو وتقدم ما فيه ارض ومنه ما اراد به التثنية نحو



هو تخرج البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا يتقلب خاسا وهو حسير من كرتين  
بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وخاتمه وقوله ومهمين قد فتن مرتين اي  
مهم بعد مهم وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والعطف لقوله  
تخذي بناجب افني عرايكها جنس وخمس وثناوب وثناوب

تخذي بخامجه ودال هله اي تسرع يقال حدث النافه تخذي اي اسرع والعرائل  
جمع عريكه وهي الطبيعة والمراد بها لين الانقياد والجنس بكسر الخاء المعجمة من اظها  
الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام وترد اليوم الرابع والثناوب الرجوع ومنه ما هو  
جمع في المعنى لقوله واصلمحو ابن اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم السبعار الحمار  
قال المصنف والتحقيق ان هذا النوع وما قبله من المثني وان اطلاق الاول  
على اكثر من اثنين مجاز غرض فلا يخرج عن تسميته مثني واما الثاني فالمراد بالمشي  
ما يدل على اثنين سواكنا من جنس المفرد او الجمع ومنه هاذن والذنان وكثرهن  
عند ابن الحاجب لانه قد ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعه للمثني غير  
مبينه على الواحد بل تشديد النون وانهم لم يقولوا ذيان والذيان وتقدم ما  
فيه ومنه ما سمى به من المثني وقد ذكر المراد في فقه لغته الاولى ان يحرب بعد  
التسمية بما كان يحرب به قبلها الثانية ان يجعل كمران في التزام الالف واعرابه على  
النون اعراب ما لا ينصرف وقيل في التسهيل بان لا يجاوز حرف فان جاوزها  
كاسميين لم يجز اعرابه بالحركات ويمكن ادخاله في المثني بان يراد بالمشي ولو فيها  
مضى قال ابن مالك ونذر هذا الاستعمال كالمثني في متحضر الافراد لقوله  
علي جردا يقطع امراها حزام السرج في جيل سراع

شي الا بغير وهو عرق مجازا **سبعة** قال ابن مالك هذه الكلمات بمعنى  
المحققه بالمثني لا تشي مشاة فان اطلق عليها ذلك فيمتحنى اللغة لا الاصطلاح  
كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى فاذا نادى بها يقال لها اسماء تشية كما يقال اسماء جمع  
**قوله** اثنين واثنين مطلقا زاد في شرح الشذوذ والتصرح بشتان وي في لغة نيم  
وقوله مطلقا حال اي حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير سوا فرد  
او ركب مع العشرة او اضيفت الي ظاهرا ومضمرا ويمتنع اضافتها الي ضمير

سبعة

سبعة

نشه فلا يقال ج الرجلان اثناهما والمرتان اثنتاهما وثنانها لان ضمير  
بالتشية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشي الى نفسه  
قاله المصنف في شرح النحوة وفيه نظر نحو ان يراد بالاثنتين غير معنى الضمير مما  
هو ثابت له فليسا مل وذكر المصنف في باب العدد انهما اي الواحد والاثنين  
لا يجمع بينهما وبين المعدود ولا تقول واحدا رجلا ولا اثنا رجلين لان قولك  
رجل يفيد الجندية والوحده وقولك رجلان يفيد الجندية وشفع الواحد  
اي تكرره فلا حاجة الى الجمع بينهما انتهى وسياتي ما فيه واثنتان بالمثلثة المذكورين  
والمذكر والموت واثنتان بالمثلثة للموتيين ومثله ثنتان وقيل انهما مثيلان حقيقة  
والاصل ان الصحيح ما قاله المصنف اذ لم يسع اش ولا ثنه ولا ثنت

وكلا وكلتا كذا المذكرين اي او المذكر والموت وكلتا للموتيين وهما اسمان ملازمان  
لاصاقه لفظهما معزود ومعناها مثني عند البصريين ومن ثم جاز في ضميرهما مراعاة  
المعنى فيثنى ومراعاة اللفظ فيفرد وهو الاكثر وبه جاز القرآن قال تعالى كلا الجنين  
انت اكهما وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلتا انفيهما راي

وعلى هذا فالف كذا منقلبه عن واو واليه ذهب سيبويه لابدال التامنها في  
الموت كما في اخت وبنت ولترتد التامنها في اثنتين وقيل عن يا واليه  
ذهب السيرافي لسماع الامالة فيه ولما لا تسره فلا تؤثر عند جمع ميم ابن  
الحاجب في امالة الالف المنقلبه عن الواو وحى الكلام عليه في باب الامالة  
وولدها فعل جمع ووزن ككتا فعلى كذكرى والفاء للتانيث جعل اعرابا كاللام  
في كلا وانما جي بالفاء للتانيث بعد التانيث ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث  
لان التانيث لم يتحضر للتانيث فلهذا جاز توسطها بل في رايه منه لكونها بدلا من اللام  
في الموت كما في بنت وثنان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم تقلب تانيث واخت  
في الوقفها واجاز يونس اخي وبني ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور  
فالالف ايضا لما كانت تغير الاعراب صارت كأنها ليست للتانيث في الجمع  
بها والتانيث بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني واصلا كقوي



اويا وهو اختيار ابي علي وانما قلت ثالثا كيد الثالث اذا لاف تصير يا في بعض  
 الاحوال فتخرج عن علم التانيث وانما لم يكونا متبيين اذ لم يثبت كل في المفرد  
 وانما قوله في كلت رجليها سلامي زايه فالالف محذوفه للضرورة كما هي كما انه  
 لم يثبت في المفرد لاثني اثنين لكن كلا ليس بمعنى ولا وضعه وضع المثني لان  
 الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما تقدم لكن وضعه وضع المثني  
 اذ هو كقولك اثنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من التي بل لا يمكن  
 ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى المثني وذهب بعضهم الى  
 ان التا زايده للتانيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في اخت  
 اخوي ورد بان التانيث لا تقع حشا ولا بعد ساكن غير الف واما وقوعها حشا  
 في نحو ثمرتان فليلا تلتبس تثنية الموت بتثنية المذكور ولان الممنوع وقوعها حشا  
 في الحروف الاصول وذهب اخرا لانه زايده للحاق والالف لام الكلمة وعليه  
 الجري ووزنه فقتل ولم يثبت مثله في كلامهم وفي قول الاله الحاق وفي قول اصل  
 وذهب الكوفيون الى ان لفظه مثنى والهاء للتثنية وتزويج حرفي نونيهما للزومها  
 للاضافة قالوا اصلها كل المعيد للاحاطة فحذف احد اللامين وزيد الف  
 التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لا في الجمع قالوا ولم يستعمل  
 واحدها اذ لا احاطة في الواحد فلفظها كلفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة  
 استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامي زايه • كلاً ما مقرونة بواحدة •  
 وقال • كلت كفيه تو الي دايما • بجوش وعقاب من نعم •  
 واجيب بانها لو كانا متبيين لم يحذف جوع ضمير المفرد اليها قال •  
 كلانا اذا ما نال شيئا فانه • وقال تعالى كلنا الحيتين انت اكلها ولو وجب قلب  
 اليهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمرا والي المظهر كسائر التثاني واما البيان فالالف  
 حذف فيها للضرورة بدليل فتح التا ولو كانت مفردة لوجب كسر التا في قوله  
 في كلت رجليها وضمه في قوله كلف كفيه ولكن معنى المفرد في الالف معنى التثنية  
 قوله مضافين لمضمراي حال كونهما مضافين لمضمرا ولما كانا محظ  
 من الافراد وحظ من التثنية اجريا في اعرابهما مجري المفرد تارة ومجري

المثني تارة وخص اجرا وهما مجري المثني بحالة الاضافة الى مضمرا لان الاعراب  
 بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمرة فرع الاضافة الى الظاهر  
 لان الظاهر اصل المضمرة فحذف الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمعا  
 وقال الرضي واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا يكون اخره  
 الف ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجريد عن النون ومعنى يكونه مثنى  
 المعنى وخص ذلك بحالة اضافة الى المضمرة وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما  
 وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمرة لا غلب كونه جاريا على المثني تأكيد له  
 نحو جاني الرجلان كلاهما وجينا كلانا وجيتا كلاهما وان جار ايضا ان تقول  
 كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاهما جيتا وكلاهما جينا  
 واذا كان في الاغلب جاريا على المثني وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني  
 ان يكون معربا لا يولي جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيها وان لم  
 يقع المثني المعرب نحو جينا كلانا وجيتا كلاهما وجا كلاهما وكلاهما جاني  
 واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثني اصلا اذ لا يقال جاني اخوك كلا  
 اخوك **قوله** فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف قال الرضي واعلم ان كلا  
 وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكدا التاكيد المعنوي  
 الا المعارف كما جرى في بابه والمصنف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى  
 نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر نحو كلا زيد  
 وعمرو والحاق التا بكل مضافا الى مونث انصح من تجربته نحو كلا المرأتين هذا  
 ما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وكأنه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا  
 اعراب المثني ذكر صاحب المعنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا  
 مضافين الى المضمرة في الاحوال كلها كما في المضافين الى المظهر قال الرضي ولا ادري  
 ما صحته **الباب الثالث باب جمع المذكر السالم** الباب الثالث  
 باب جمع المذكر السالم اي النوع الثالث من الكلمات التي يقع فيها النيابة  
 نوع جمع المذكر السالم اي ما يصدق عليه جمع المذكر السالم مفردة من تغيير ظاهر  
 ومقدور السالم وكذا المنكسر صفة للجمع لا للمذكر ولا للمؤنث لفساد المعنى



كما قاله وهو مبني على ان المراد بالمدكر والموت الذكور والانثى ولا يتغير ذلك بل يجوز ان لا يكون المراد المفرد المدكر والمفرد الموت بل هو المتبادر وعلى هذا فالاولى جعلها صفة للمدكر والموت لان المتصف بالسلامة والتكسير صفة هو المفرد وسمى جمع المدكر السلام لسلامة بنا واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر واجمع على صدامشي اي على طريقته وسياتي **قوله** كالزبدون والمسلمون تجري فيه نظار ما تقدم في قوله كالزبدان فلا تغفل **قوله** فانه يرفع بالواو ويجزئ ينصب بالياء علة لتكون باب جمع المدكر السلام من ابواب النيباء ولو قال فانه رفعه الواو وجزه ونصبه اليها كان لوي وما ذكره من ان اعرابه بالحر ووف هو مذهب جماعات واختار جمع محققون كابن مالك وابن الحاجب وذلك لما تقدم في باب المشي وتقدمت بقية الاقوال التي في جمع المدكر السلام **قوله** المكسور ما قبلها اي لفظا كالزبدان او تقديره كالمصطفون فان الاسم المقصور الذي اراد جمعه حذف الف في الجمع ويبقى ما قبلها مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحه على الالف المحذوفه كالمصطفون اصله مصطفاون حذف الف لالتقاء الساكنين وقس عليه مصطفين وانما قبلت الالف يافي المشي ولو حذف كما حذف في الجمع لانها لو حذف في المشي لاسمته المتني بالمفرد في الرفع اذا انصف نحو جاني اعلا اخوتك ولا يكتسب في الجمع فانك تقول فيه اعلا اخوتك هذا وقيل ابوالبقا في شرح لمع ابن جني وانما فتح ما قبل يافي المشي وكسر ما قبل يافي الجمع لوجهين احدهما ان المشي اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المشي كسرت على اصل التثنية الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبلها فرار من نقل الكسرتين ويذهب اليها في عكسها ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المشي والجمع بفتح اللفظ فيصير في كل واحد منهما يابين فتحة وكسرة **قوله** ويشترط في كل ما يجمع اي اسما كان او صفة هذا الجمع اي جمع المدكر السلام وقال شيخنا

الاشارة بهذا الجمع يحتمل ان تعود الى جمع المدكر السلام في قوله باب جمع المدكر السلام والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فانه يرفع بالواو والجر واما ما كان فهو منقوض اما الاول فلا في اهلا والاولا ونحوها ما تناوله النوع الثالث من المحمولات جمعت جمع السلامة مع انتفا الشروط كما عرّب المصنف بجميع ذلك واما الثاني فلان الانواع الثلاثة اعربت بالجر فمن مع انتفا الشروط الخمسة كما في سنة وبعضها كما في غيرها فان قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به قلت الجمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول والمحور عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفا ما نعه كقياس الحلي على المشكوك في وجوب الزكاة لمساواته له في بلوغ النصاب وثبوت احوال وانتفا الدين على القول بانبيته واعراب الجمع بالواو والياء مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك الاعراب يتوقف على وجود شرط فيها واذا لا وجود فلا الحاق فليست مل انتهي وقد يقال نختار الاول ولا نقص ما تناوله النوع الثالث لان هذه شروط لما يجمع باطراد واما النوع الثالث فسمعي نعم يرد النقض بباب سنيين فان السما عيات انما يليق بها العدة ايضا بطاذه هو انما يليق بالقياسيات واشكل من التعبير بالاضابط تعبير المصنف فيها سيما بالاطراد ونختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة **قوله** الخلو من تا التانيث اي المغايرة لتا نحو عدة وثبة علمين ليدخل نحو ذلك كذا قاله بعضهم وتركه المصنف هنا كالناظم في النظم لان ذلك ليس بجمع نصحيح بل ملحق به كما سيأتي والمراد بنحو عدة كل علم ثلاثي عوض من فاية التانيث وفي شرح المشتهل للدماييني قال ابن قاسم والمراد بهما كل ما كانت التافيد عوضا عن الفاكهة او عن اللام كثنية انتهى فلا يجمع نحو طحمة ولا يشترط الخلو من الف التانيث فيجوز جمع نحو جيلي وسلمي واسمي وحررا اعلا ما لرجان وسوفي خلا من التا لم يوضع لموت اصطلا كما حدد



وعمرار وضع لموت وسمي به مذكر قال ابو جيان قالو سميت امرحلا  
 بزيب او سمي واسما جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمسمياتها فان لم  
 يخل منها لم يجمع بهما كاخت وطحة ومسميات اعلام رجال قال ابو جيان  
 ولذلك غيرتنا الثانية دون هاية ليشمل ما ذكرتم العلة لما ذكرناه لا  
 مخلوا ما ان يحذف له التا ولا يلزم على الثاني الجمع بين علامتين  
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معني وقد صارت بالعلم  
 لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم وتخصه من ان يزداد فيه او  
 ينقص وخالف الكوفيين في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التا بالواو  
 والنون مطلقا فقالوا في طحة وحمزة وهبيرة طلحون وحمزون  
 وهبيرون واحتجوا بالسمع والقياس اما السماع فقوله في علمه  
 للرجل المشهور علانون وفي ربيعة المعتدل القائمة ريعون واما  
 القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادي ايضا الى حذف  
 التا قال وعقبه الاعقاب في الشعر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه  
 وعن القياس بان جمع التكسير يعقب تانيته التا المحذوفه ولا تانيته  
 في جمع السلاية يعقبها على ان جمعه تكسير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى  
 هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاديله بحذف الاعقاب جمع عقبه  
 بمعنى لا غنقاب لا العلم وعناية الرضى ولا يجمع نحو طحة في الاسماء  
 وعلامه في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم  
 ذي التا فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها  
 قياسا على الجمع بالالف والتا كما قالوا ارضون بفتح الواو كما كان حقه الالف  
 والتا والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فمحو  
 قوله نصر الله اعظم دفتوها سجستان طحة الطلمات  
 واما القياس فلان التا لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير  
 والتانيث وان حذفت كما علموه فحذف مع عدم ما يدل عليه وغلب على  
 الظن انه جمع الجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم كجاز في الصفة نحو

ريعون

ريعون وعلامون ولا يجوز تفاقا وان قاسوا اذا التا على ذي الالف  
 فليس لهم ذلك لان المحدودة تقلب واذا فتح صوت علة مة التانيث  
 وانقلبوا بجها دون الياء لتساويهما في الثقل كما قيل صكراوات والالف  
 المفصولة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليه وانما لم تحذف المحدودة  
 والمقصورة للزوم الكثرة فكانها لامها انتهت **قوله** ان يكون لمذكر فلا  
 اعتبار باللفظة لاختلاف انك لو سميت رجلا بزيب واسما او سمي جمعه  
 بالواو والنون كما تقدم قال الدرامي وارضوا لاي شيء امتنع نحو طلحون وقيل  
 وقيل طلمات فاعطى حكم الموت اعتبارا باللفظة وقيل في العدد ثلاث طلمات  
 بالحاق عدده حرف التا على عطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل  
 زيب فلم يرد التا في التصغير تنزيلا للحرف الزايد منزلة تال الثانية  
 ولم يقل في زيب منقولا الى المذكر زيبات تنزيلا له منزلة طحة انتهى  
 واذا اجتمع مذكر وموت غلب المذكر فيقال زيد والهندان قايمون  
 فالشرط ان يكون بعض الاحاد مذكورا في **قوله** فلا يجمع نحو زيب  
 اي علم المحذوف كما تقدم **قوله** ان يكون العاقل اي لما هو من جنسه كزيد  
 وضارب لانه لا يميز لصغرا وجون وكالعاقل في اطراد جمعه بالواو والنون  
 المشبه بالعاقل صرح به الناطم في شرح الكافية حيث قال والمراد منه ما كان واحد  
 لمذكر عاقل او شبيه به كرايتهم في ساجدين خاليين تال الثانية الخ ثم قال ايضا  
 والجمع بالواو والنون في المشبه بمن يعقل نحو رايتهم في ساجدين ومثله في  
 التسهيل ثم قال فيه وكون العقل لبعض مشي او مجموع كاف مع الحاد  
 المادة اي فقول مسلمون في مسلم ومسلمين ومسلمان في مسلم ومسلمة خرج  
 اختلافا لما روي فلا يقال رجلا في رجل وامرأة ومقتضاه انه لا يجوز  
 التغليب حينئذ وفيه نظر وقضية عبارة اشتراط العقل في التثنية لكن قال  
 الدرامي وادخله المشي في هذا الحكم سهوا لان العقل غير مشروط فيه قطعا  
 قيل لو قال العالم لكان اشمل ليدخل فيه صفات الباري سبحانه وتعالى  
 نحو نعم القادرون وانما لموسعون وفيه نظر لان الكلام في الجمع المعقوس وقد

مراد ابي الباري سبحانه وتعالى



نص ابن مالك عليه انه لا يتقاس الجمع في صفات الله تعالى لان اسماءه تعالى  
توقيفيه وان ماورد من ذلك يلحق بالجمع سماعا فان الدمايين ولا  
ولا يخفى ان معنى الجمعيه في اسماء الله تعالى شتى وما ورد منها يلفظ الجمع  
يقتصر فيه على محل وده ولا يتعدى فلا يقال الله رجمون قياسا على  
ماورد انتهى وفي الرضى وقد يشبهه غير اولى العلم بهم في الصفات  
اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طابعين  
وقوله تعالى فطمت اعناقهم لها خاضعين ولا تلهم الى صاحب من مثله  
والعمل وكل في ذلك يسعون وقول المصنف يعني ابن الحاجب علم  
يعقل ومذكر يعقل لا ولى فيه ان يقول علم يشمل حقوقه تعالى  
منهم الهاهرون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لا فهم العقل المنع من  
القبائح الحائز على صاحبه تعالى الله عنها عاوا كبر انتهى وفيه في مواضع  
اخر واعلم ان التذكير غالب للثبوت فكيف يكون البعض مأكرا بخوريد وهند  
ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كان بخوريد والحيد  
مقبولون وشذ ضحان في الضمير التي للثبوت والضمير لذكر  
والقياس ضحانان بل قد يكون ضميران اخف منه مع ان بعض  
العرب يقول للمذكر ايضا ضبع انتهى وخص ولو العلم بالجمع المصحح بلواو  
والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التثنية  
هذا وقال شيخنا الشيخ الثلاثة بمعنى الشروط الثلاثة منقوضه بقوله تعالى  
قاتلنا اتينا طابعين ولا يخرج من منزله منزلة العاقل عن ذلك اي عن كونه  
لغير عاقل انتهى وقد يقال يتحصل من كلامهم ان الشرط ان يكون المذكور عاقل  
حقيقه او حكما بان يشبه غير الذكر العاقل به فلا ينتقض الشرطان الاخران  
او يقال هذا ليس بجمع حقيقه بل ملحق به فلا ينقض اصلا ومن المشبه بالعاقل  
قول الشاعر يصف قوسا وسهامها  
مخالفتي ذل الاخلا بنبعة • ترن اذا ما حركت وتر تجر  
لها فتية ماضون حيث رمتهم • شرابهم فان من الدم احمر

والمراد

والمراد بالنبعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله ماضون وما  
احسن قول بعض الشعراء المتأخرين ملخزا في القوس والفتية  
• ما عجز كبيرة بلغت عمرا طويلا • وتيقها الرجال  
• قد علا جسمها اصفرار ولبت لك سقا ما ولا علاها هزال  
• ولها في البين سهم وقسم • ونبوها تبار قدر ربنا لك  
• وارا هم لم يشبهوها ففى الا • ثم اعوجاج وفي البين اعتدال  
**قول** فلا جمع نحو واشق عمالك وبسابق صفة لغز خرج نحو واشق عمالك  
وسابق صفة له فيجمع بالواو والنون **قول** اما علماء المازني غير بعدول فلا  
يجوز في نحو عمران جمع هذا الجمع بل ولا ان يثنى ولا جمع مطلقا وتقدم ما فيه  
قال الدمايين فان قلت اذا قيل الزيدون فقد وقع الجمع في غير علم ضرورة ان  
تشبيه العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصغر نكرة لان العلم  
انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا معزدا فاذا قصد  
لي تشبيهه وجمعه فقد زال معنى العلم به معه فصارت نكرة قلت معنى كلامهم  
ان الاسم اذا كان علما بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد تذكيره وليس  
المراد انه بقى علما وهو على تلك الحالة وهذا ما يحتاج به فيقال امر شرط وجوده  
لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الابدان لانه لا امر الذي اشترط وجوده  
فصار في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك  
الحكم وقد عرفت ان انظم ذلك لغزا • فقلت  
• ايا علما المصنف لان افضلكم • مزالا دهر يبد وفي منازل سعد  
• التمر بكم شخص غريب لتحسنوا • بارشاده عبد السموال لغصده  
• وهما هو يبدى ما تفسر فهمه • عليه لتهدوه الى سبل رشده  
• فيسال ما امر شرطكم وجوه • لحكم تنقض النخاه • سرده  
• فلما وجدنا ذلك الامر حاصل • منعت ثبوت الحكم الا ببقده  
• وهذا المعنى في الغزاة غايه • فهد من جواب تنقون • سرده  
**قول** غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجا كذا ذكره المصنف بتعالين مالك

ن  
فلم



وهو في الاسنادي موضع وفاق وفي المزجي قول الأكثر وخالف غيرهم في المختوم  
 بويه لا غيره وقد تقدم ما يتعلق بذلك في شروط التنبيه والجمع والتحقيق انه لا  
 حاجة الى هذا الشرط لانه شرط لصحة مطلق الجمع بل والتنبيه كما تقدم ولا  
 خصوصية له بهذا الجمع ولهذا تركه ابن الناطم **قوله** برق حجره برق بفتح الراء  
 بمعنى لمع وبرق البصر شق وبرق اي بكسر الراء فتح عينه عند الموت **قوله** واما  
 صفة يقوم مقام الصفة التصغير فتجوز جيل وعليم وسكيران واحيمر  
 يقال فيه رجليون بالمقتضى كلام الرضي دخاله في الصفة حيث قال الموصوف الذي  
 يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المنعول والبنية المبالغة الاما يستثنى والصفة  
 المشبهة والمنسوب والمصغرا لان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث  
 لا يجري على الموصوف جريا وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم  
 دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل  
 على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معاذ يعني  
 رجيل رجل صغير فوترانه وزان رجل ورجلين في ذلك لانهما على العدد والعدد دال  
 يفتكح الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يترك فيها  
 كالصفات الغالبة ويغرفها من حيث انه لا يعمل في الفاعلية عليها لان الصفات  
 ترفع على الفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا  
 يذكر بعد كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في  
 غيره من الظروف والمحال وغير ذلك وقال ايضا وانما خص بالواو العلم بالجمع المصحح  
 بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكثير واما اختصاصهم  
 بالواو فلما من تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربا بالواو وخص من  
 بين العلم الوصف والعلم دون غيره نحو رجل وانسان اما العلم بتخصيصاته  
 بالتصحيح عن جمع المتكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتبار وعادة العلم جارية  
 بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم بالحقيقة الوهن بالجمع بسبب  
 زوال التعريف العلمي كما مضى فيجوز بالتصحيح كما اجبر في نحو قولون وكرون ولهذا  
 تشارك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في جواز جعل النون معتقب للاعراب  
 واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل موديا معناه معللا باعلا له مصححا

وعلقون وسكيران  
 واحيمرون

بفتح الراء

بفتح الراء كما بين في التصريف اريد ان تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي  
 يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل والوصف والرجال فغلوا وبقولون  
 فجلت ايضا في الوصف والواو كانت والاسم حرفا ولتاسب الواو من فتح قام  
 ورجل قاعد علما انه كما فتح يقعدون علما انه وما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا  
 من المقتضين للتصحيح لم يجر تصحيحه انتهى **قوله** تقبل التائي تا التائيت  
 ان قصد معناه فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التا كما حذر سكران في لغة غير بني اسد  
 وعاس ونحو صبور وجرح وقيل ولا صفة تقبلها لا المعنى التائيت كقول وموله  
 وفروق وفروق وراويه وعلامة فان التائي نحو ذلك للمبالغة لا للتائيت فانه  
 فان كان مذكرا يجسب المعنى لكن وجد فيه لفظ التائي هو علم التائيت فلا يجوز  
 فيه هذا الجمع الا شرف فهو صفة تقبل التا عند عدم قصد معنى التائيت وخالف  
 في ذلك الكوفيون ايضا واستدلوا على ذلك بقول الشاعر

• منا الذي هو مال طر شاربه والعاسون ومنا المرء والشيت  
 • جمع عاسا وهو من الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وقوله  
 • فاصبحت نسبا بني نزار • حلايل اسودين واحمرينا •

وذكر عند البصريين من التائي الذي لا يقاس عليه قال صاحب الانصاح عادة  
 الكوفيين اذا سعو اللفظ في شعرا نادركلام جعلوه بابا ارفصلا وليس بالجميل  
 قال الاصحاح وانما افرق الصفات لان القابلة للتائيت باللفظ فانه يقبل  
 التائيت قصد التائيت نحو قامت ويعري منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع  
 هذا الجمع ما شبه الفعل الحاقا به في انه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلام لفظه  
 الواو فقاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم لجامدا وانما يجمع الافضل لانه لم التعريف  
 فيه وهو فرع التثنية فاشبه الفعل في الفرعية فعمل عليه وكهذه العلة نفسا جميع  
 الجامدا ذلك ان علما لان تعريف العلم فرع فاشبه الفعل والتثنية اصل فلم يشبهه  
 وانما يجمع المصغرون مكره لتعذر تكثيره لانه يودي الى حذف حرف التصغير  
 فيذهب المعنى الذي جي به لاجله وقال الرضي وانما اعترض في الصفات قبول التائي  
 لانه الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتائيت فمعنى الفعل



والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التا  
وان كان في الاو نحو يقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها  
ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كقوله واثنان وجمل وناقه  
وحصان وحجر والحصان بكسر الحاء الذكر من الجن والحصان بكسر الهمزة  
الجنس او يستوي مذكرها ومؤنثها بكسر وفتح هاء هذا هو الغالب في الموضوعين  
وقد جال العكس ايضا في كليمها كاحمر وحمر والافضل والفصيل وسكران وسكري  
في الصفات وكامر وامرأة ورجل ورجله في الاسماء فكل صيغة لا تلحقها التا فاما  
من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلية وفعلان فعلية واجاز ابن كيسان  
احمر وون وسكران وون واستدل بقوله

فما وجدت نبات بني نزار • حلالا لسودين واحمرينا •

وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا خراوات وسكرات بناء على تصحيح جمع المذكر  
والاصل ممنوع فكذا الفروع وقد شذ من هذا الاصل فعل التفضيل فانه يجمع  
بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر المماثلة من عمل الفعل في  
الفاعل والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل  
الذي انما يعمل فيها لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو فلون  
وكرون وارضون كما يجي واجاز سيبويه قياسا لاسماء عائد ماون لقبوله التا  
ككبر مانه وكذا سيفان لوقولهم سيفاته كانهما من قبيل الشذوذ فالاول  
ان لا يجمع هذا الجمع جملا على الاعمال الغالبة اما نحو عريان وون وخصان وون  
فيجوز اتفاقا لان فحولان الصفة بضم الفاء ليست اصله عدم لحوق التا  
ولما ندرت من بن الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة جملا على  
صدقية ومسيكينة جملا على فقره قال بعضهم يجوز في مسكين وعدو مسكينون  
وعدا وون ثم يجوز في الموتى مسكينات وعدوات جملا على المذكور وهذا قياس  
لا سماع كما قال سيبويه في ندمان وون وشذت من هذا الاصل صيغة على خمسة احرف  
اصليه كصه صليق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صه صليقون  
وصه صليقات لان تكسير الحاء في مسكين كما يجي فلم يبق الا ان تصحح فان قلت

بقي

بقي صفة لا تقبل التا وتصح كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي قلت  
في شرح التسهيل للدمامي ما نصه وفي بعض النسخ تقييدنا التانيث باطراد  
احترار من نحو مسكين فانهم قالوا في مؤنثه مسكينة ومع ذلك فالقياس ان لا يقال  
مسكينون وان كانوا قد قالوه لان دخول التا في مسكينة لا يقياس ثم قال قال  
ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد  
به معنى التانيث قلت يعني ان اتفاق القبول المذكور في بقول التسهيل اوصفه  
تقبل التا تانيث ان قصد معناه يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا  
يقبل التا وكونه لا مؤنث له قال ابن هشام والذي عندي ان هذا لم يخرج مخرج  
الشرط بل يخرج البيان للحل الذي يقبل فيه التا ويدل على انه لم يرد بهذا  
الكلام تقييدا واحترار من شئ انه لم يبينه على ذلك في شرحه انتهى وفضيلة  
الضبط يكون الصفة تقبل التا انه يجوز جمع رجم بالواو والنون لان رجما  
ضعيفا بمعنى فاعل وما هو كذلك تلحقه التا ومن ثم قال في التوضيح في باب  
التانيث فان كان فعلا بمعنى فاعل كقوله التا نحو مرة رجمه وطريقه انتهى  
واما رجم فينبغي امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى واسما لله تعالى في ترفيقه  
ولا تقبل عن ما تقدم عن ابن مالك والدمامي **قوله** او تدل على التفضيل  
اي اوصفه تدل على التفضيل وهي معرفة باللام او مضافة ليا نكرة نحو  
الافضلون وافضلوا بني فتم بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا  
يجمع بل يلزم التوحيد ولهذا مثل بالافضل معربا باللام هذا وقال شيخ  
شحننا الشرطان منقوضان بجمع ذو وقد يقال لا ينقض لان جمع ذو  
شاذ لانه ليس بعلم ولا مشتق فهو من المحذوفين **قوله** نحو جرح  
وصور المراد بخروج فاعل بمعنى مفعول لانه يستوي فيه المذكور والمؤنث  
اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتل وامرأة قتل والعلة طلب الفرق بين  
ما هو بمعنى مفعول فان ما هو بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكور والمؤنث كما  
سبق في فاعل القوم حاصل بالعكس قيل انما يعكس لان الفاعل اصل  
بالنسبة الى المفعول والتمييز بين المذكور والمؤنث اصل بالنظر للشبهة اذ



الاصل جريان الصفة على الموصوف ومطابقها اياه فاعطف الاصل للاصل  
والفرع للفرع والحكماء المذكوران غالبان فقد يحمل احدهما على الآخر  
للتشبه اللفظي بينهما كما سببنا في الامراد بخوضه فاعول بمعنى فاعل فانه يستوي  
فيه المذكور والمؤنث قال المصنف في باب التثنية فصل الغالب في التثنية ان يكون  
لفصل صفة المؤنث من صفة المذكور كقائم وقايمة ولا تدخل هذه التثنية في خمسة  
اوران احدها فاعول بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور ثم قال ولو كان فاعول  
بمعنى مفعول لخطئة التثنية نحو رجل ركوب وقاية ركوبه التثنية في فعل بمعنى  
مفعول نحو رجل جرح وامرأة جرح ثم قال فان كان بمعنى فاعل لحقته نحو  
امرأة رحيم وظريفه فان قلت مررت بقنبيلة بنى فلان الحق التثنية  
الانتماس لانك لم تذكر الموصوف انتهى وهو مقيد لما اطلقه هنا فلا يقال ان  
مخالفة لما اطلقه هنا **قوله** وسكان اي في لغة غير بني اسد ومحل عدم جمع  
هذه المذكورات بالواو والنون اذا لم يجعل اعلما لمذكر عاقل والاجاز جمعها  
بالواو والنون **فصل قوله** وحملوا على هذا الجمع اربعة انواع ليس في  
عبارته ما يفيد الحصر فلا يرد ان مما حمل عليه ايضا صفات البارئ سبحانه وتعالى  
وهو قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون والماهدون وانا الموسعون فلا  
يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق الاسماء عليه تعالى توقيفي  
وقد تقدم الكلام في ذلك عن ابن مالك وعن الدماميني فلا تغفل وقد يقال ان  
هذا من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط فليس زايدها ذكر المص  
وقد يقال شيئا طوي لتشبهه لزياد في التكسير فيه بزياد في الجمع السالم  
فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال ابو حيان وهو من التشبه  
البعيد الذي يقع كونه منهم على جهة التوهم وهو شبه معاش ومصاب  
ومن هذا قرلة الحسن ومانزلت به الشياطين **قوله** احدها اسم جمع فان  
قلت ما الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع وما علامة كل واحد منهما قلت قال  
ابن النظم الاسم الدال على اكثر من اثنين على ثلاثة اصرب جمع واسم جمع داسم  
جنس وذلك لان الدال على اكثر من اثنين يشبه التثنية اما ان يكون موضوعا

للأحاد المجتمعة دالة الاعلى دالة تكرار الواحد بالعطف واما ان يكون موضوعا  
لجموع الاحاد دالة الاعلى دالة المفرد على جملة اجزائه واما ان يكون موضوعا  
للحقيقة ما لم يفي فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد ينشئ بيقينه فالموضوع للأحاد  
المجتمع هو الجمع سواء كان له من لفظة واحد مستعمل كرجل واسودا ولم يكن  
كما في بابل والموضوع لجموع الاحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظة كركب  
وصحب او لم يكن تقوم ورهط والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس وهو  
غالب فيمفرق بينه وبين واحد التثنية وتثنية وعكسه كلمة وجبارة ومما  
يعرف به الجمع كونه على وزن لم يثن عليه الاحاد كما في بابل وعلمة التثنية عليه  
ولذا حكم على نحو جمع ثم انه جمع حجة مع ان نظيره من نحو طيه ورطب يحكم  
عليه انه اسم جنس لان حجة علم عليه التثنية يقال هذه حجة ثم فاعلم انه في  
معنى جماعة وليس مسلو كما به سبيل رطب ونحوه وما يعرف به اسم الجمع  
كونه على وزن الاحاد وليس له واحد من لفظة تقوم ورهط وكونه مساويا  
للوحد في تذكيره والنسب اليه ولذلك حكم على نحو غزي انه اسم جمع غار  
وان كان نحو كليب جمعا لكلم لان غزيا مذكر وكليب مؤنث وحكم ايضا  
على نحو كلاب انه اسم جمع ركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا زيت ركا بي والجمع  
لا ينسب اليها الا اذا علمت كانه نصاري انتهى واورد على قوله على ثلاثة اضرب  
اسما العدد من الثلاثة فصاعدا اذ كل واحد منها يصدق عليه انه دال على اكثر  
من اثنين ولا يصدق عليه انه واحد من الثلاثة وايضا جعله اسم الجنس  
من جملة ما يدل على اكثر من اثنين معترض كما سببنا في من جهة ان اسم الجنس  
مدلوله واحد لاكثر فيه وهو الحقيقة وانما الكثرة فيما صدقته وقد  
حجاب يمنع ان ما ذكر من اسما العدد ليس من اسم الجمع بل هو منه وقد صرحوا  
بان عشرين واخواته اسما لجموع كما سببنا في بيان المراد من الدلالة ما يشتر  
دلالة الا لزام للتضمن وقوله وذلك اي بيان وجه الاختصاص في الثلاثة  
فصاعدا اذ كل واحد منها يصدق عليه انه دال على اكثر وقوله وذلك اي  
بما في قوله بشرة التام اطلق التام فيه وارا به الاستعرا نحو زامن



لطلاق الاعم واردة الاخص وعرضه من قوله لمجموع الاحاد ان يبين ان  
مدلول اسم الجمع معرفة لكنه مركب لا بسيط اذا المفرد الماخوذ في مقابلة  
الجمع لا في مقابلة المركب اعم من المركب ذي الاجزاء من البسيط وهو لا جزله  
والي هذا اشار بقوله دلالة المفرد على جملة اجزائه دون ان يقول على  
سماء وفي قوله واما ان يكون موضوع الحقيقة مناقاة للمقسم حيث اعتبر  
فيه الدلالة على اكثر من اثنين وجه المناقاة ان الحقيقة لاكثر من اثنين قطعا  
وانما اكثر من اثنين فبما صدقت عليه وقوله ولما ان يكون موضوع الحقيقة ملغى  
فيه اعتبار الفردية اي والجمعية وانما حذفها لاعتبارها بالمقابل وهو قوله تعالى  
سراويل ثيابكم الحراري والورد هذا انما هو في اسم الجنس لا افرادي كالما والعسل  
وكلامه انما لم يمل في الجمعي لان المقسم ما دل على اكثر من اثنين فالوجه حذف  
الاستثنا المذكور ويقال لان الواحد لا يتحقق بغيره في المناسب لكلامه  
في المقسم ان يقول الان الواحد والاثنين لا يتحققان وفي قوله واما ان يكون  
موضوعا لمجموع الاحاد في وقوله واما ان يكون موضوعا للحقيقة الى اخره  
بحذف اذ المجموع والحقيقة لا تعد فيهما والمقسم ذكر فيه انه دل على اكثر  
من اثنين وقد تقدم ما يؤخذ منه بجواب وقوله ملغى فيه اعتبار الفردية  
قد يخالف المقسم الدال على اعتبار الدلالة على اعتبارها بالافراد قال شيخنا  
رحمه الله تعالى وحجاب يمنع المخالفة لان ما فان المقسم من دلالة  
على الافراد هو بحسب الاستعمال فلا ينافي ما هنا لانه باعتبار الوضع  
نعم قد يقال قصية وضع الحقيقة على الوجه المذكور ان يكون استعماله  
في الافراد محازا وهو بعينه ومخالف لظاهر كلامهم لان حجاب بان الوضع  
بحر وضع الحقيقة شرط استعماله في الافراد انتهى وقوله سواء كان  
له من لفظه واحد مستعمل كرجال واسود او لم يكن اي له واحد  
مستعمل كابايل قد يقال يشكل عليه ما رجحه الكشف في قوله بابايل  
اي حزاب الواحدة ابالة وهي الحزمة الكرم شبهت الحزمة من الطير  
بما تصدق بالابالة وقيل بابايل مثل عباديد وشما طبط لا واحداها واجب

باب ابن الناطم مشي على القول الثاني او ان كلامه في الاستعمال وكلام الكشف  
في الوضع والذي في شرح الكافية ان المراد بالجمع ماله واحد من لفظه وانه  
نعم وقوله الموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور اي ملغى فيه اعتبار الفردية  
مقصوده به ان اسم الجنس غير موضوع للحقيقة باعتبار الفردية لانه لو كان  
موضوعا من هذه الحقيقة لم يصدق على الكثير اصلا وهو معلوم بالاطلاق  
وقوله هو اسم الجنس في الجمعي لما مر وقوله هو غالب فيما يفرق بينه وبين  
واحد الثاني بان تدل التا على الوحد وحذفها على الجماعة وعكسه كما  
سياق وانما يقال الى ان اسم الجنس لا يخصص في ذلك اذ قد يفرق بينه وبين  
واحد بيا النسب بخور ومروري وزنج وزنجي وحاصله كما قال المرادي  
في غير هذا المحل ان اسم الجنس ما يميز واحد بيا النسب او بالثنا ولم يلزم  
ثانيته وقوله وعكسه اي عكس ثمن وتر كناية وجبارة الكفاة واحدها  
كمو على غير قياس وهو من النوادر والجبارة واحدها جوار وهي الحمر من الكفاة  
وهي ثبت قال الاحمر الجبارة هي التي لها الحمر والكفاة هي التي الى الغيرة  
والسواد قاله الجوهري وانما كان هذا عكس ثمن وتر لان التا فيه للجمعية  
وعلمها للوحد وقوله وليس مسلو كما به سبيل رطب ونحوه اي ككلم  
وعب في انه يغلب عليه التذكير قال تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه  
وقال اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا لقام مواضعه والطيبات  
وتقدم فيه كلام وقوله غزاة مثالا ما هو مساو للواحد في التذكير قال في  
الصحيح غزوت العدو وغزوا والاسم الغزاة والنسبة الى الغز وغزوي  
وهو غار والجمع غزاة مثل قاص وقصاة وغزوي مثل سابق وسبق  
وغزوي مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاة مثل فاسق وفاسق  
انتهى وقوله كلب هو جمع كلب مثل عبد وعبيد وفي القاموس كلب  
والكلاب جماعة الكلاب انتهى وقوله وحكم ايضا على بخور كما بان انه اسم  
جمع ركوبة الركاب مثالا ما هو مساو للواحد في النسب اليه يعني  
ليس مفردا بالاصالة ولا جمعا دالا على اكثر من اثنين ولا اسم جنس



بل هو اسم جمع وقوله لانهم نسبوا اليه دليل على ما ادعاه من معني كونه اسم جمع  
والركاب الابل التي ليس رعيها الواحد راحله قال الجوهرى والركابي نسبة  
الي الركاب لانه يحمل من الشام قاله الجوهرى وقوله والجموع لا ينسب اليه  
لقابل ان يقول ما المانع من النسبة الى الجمع وما الدليل عليه غايته ان النسبة  
اليه من قبيل الاقل وما عده من قبيل الاكثر وهذا لا يدل على الامتناع ثم انه  
يجوز النسبة الى الجمع اذا نزل منزلة المفرد كما وقع للغزالي من انه نسب الى  
الافاق فقال افاقي والقياس اقيق حتى تكون النسبة الى المفرد وقوله  
الا اذا غلبت اي واهل واحدا وقوله كما نصاري يعني فانه غلب على  
انصار النبي صلى الله عليه وسلم وان كان حق اللفظ ان يتناول كل ناصر  
وانما بسطنا الكلام في ذلك لان الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس  
من المهمات وقد ضبط الناس فيه خطا عظيما والتحقيق في الفرق بين الثلاثة  
ما ذكره البدر ابن النازم وحاصل ما فرق به من حيث الدلالة ان دلالة  
الجمع على معني افراده بالمطابقة وان دلالة اسم الجمع على كل من افراده  
وان دلالة اسم الجنس على كل من افراده التزامية واما من حيث الموضوع  
له فظاهر **قوله** ولو اسام جمع ذو معنى اصحاب وليس جمع لانه ليس  
له مفرد الحق به علامة وانما هو معرب باعراب جمع المذكر السالم وليس  
به **قوله** وعالمون اي بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له  
لان العالم عام لما سوى الله تعالى وصفاته والعالمين خاص بالعقلاء وليس  
من شأن الجمع ان يكون اقل دلالة من مفردة ولذلك لا يسمي به ان  
يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم المحاضرين والباديين والاعراب  
خاص بالباديين هكذا قاله ابن مالك وتبعه المصنف وبعضهم جعله ما  
لا واحد له من لفظه كما ولولان العالم عام والعالمون خاص بن يعقل  
والكسب وجعله جمعا للعالم فقال العالم اسم لذوي العلم من الملائكة  
والنفيلين وقيل كل ما علم الخلق به من الاجسام والاعراض فان قلت  
لم جمع قلت لبشمل كل جنس مما سمى به فان قلت فهو اسم غير صفة وانما

جمع بالواو والنون صفات العقلاء وما في حكمها من الاعلام قلت ساغ ذلك لمعني  
الوصفية فيه وهي الدلالة على معني العلم انتهى فهو جمع عام قيل مراد به العقلاء  
خاصه وقيل مراد به العقلاء وغيرهم وفي الصحاح والعالمون اصناف من الموقنين  
يدل على انه ليس مختصا بالعقلاء وتقدم في شرح الخطبة ريان على ذلك وقيل  
ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الاملاز مراليا ورد بقوله  
**تنصيفه البرية وهو شام** ويلقى العالمون له عيالا  
وهو هنا كسر اللام لانه حينئذ يكون جمع عالم وهو جمع مذكر سالم حقيقة  
ولا يكون من الحق بالجمع بل من نفس جمع المذكر السالم **قوله** وعشرون  
وبابه الى التسعين المراد ببابه ثلاثون وتسعون وما بينهما فالغاية في كلامه  
داخل وانما كان ثلاثون وبابه من اسم الجمع لامن الجمع لانها خاصة  
بمقدار معين ولا يبعد ذلك في الجمع ولانه لو كان عشرة وثلاثون  
جمع ثلاثة اصح اطلاق عشرين على ثلاثين لان ثلاثة مقادير العشرة  
واطلاق ثلثين على تسعة لانه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا قياس  
البقية وانما قدموا ولو على عشرين لانه جمع معني ولا يدل على عدد معين  
كما هو مقتضى الجمع **قوله** والثاني جموع تكسيرا ان قيل قوله بعد ذلك  
ولم يكسر في باب س منه يدافع قوله جمع تكسيرا ان قيل قوله بعد ذلك  
ولم يكسر في باب س منه اي جموع تغير في بناء الواحد وبقوله ثانيا ولم  
يكسر اي لم يجمع على صيغة من صيغ جموع التكسير فلا تدافع وبقية  
اخرى ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات **قوله** بنون جمع ابن وقياسه  
ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو بنو كذا اللام نسبة منسوبة في  
الجمع كما حذف في الواحد وان جات تثنيته على القياس حيث قيل ابنان  
كما هم ارادوا ان يبنوها على ان الف في الاصل مفتوحة وخالف جمعها  
تثنيته حيث حذفت هاء العوض من اللام لرد اللام حينئذ ثم حذف  
الفتحة ايضا كما نعت مع حرف الاعراب وعادت فتحة الباء التي هي الاصل



**قوله** واحرون بكسر الهمزة وحكي يوشن قهها وفتح الحاء المهملة وتشد يد الراء  
 حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود خرة كانها احرق بالنا واصلها احره  
 كما يفرهم من قول الجوهري كانه جمع احره اي بكسر الهمزة وعلى هذا الشكل  
 المثالان لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنون واحرون جمع باعتبار ارضه  
 وهو احره فصارت من جمع السلامة بلا تكسير وحجاب بان ذلك الاصل قد  
 وصار نسبيا منسيا كذا ذكر الشارح قال قلت كيف يكون بنون ونحوه  
 جمع السلامة مع ان مفردة تعذر قلت قال بعضهم الجمع الصحيح هو  
 لم يتغير فيه المفرد الا باقتضاه القياس الاعلاي واحترار عن نحو قاض  
 فان النحوي الذي في اخره لا يخرج عن السلامة اذ هو مقتضى قياس  
 وهذا القيد لا بد منه اذ السلامة المطلقة مستقيمة هنا مع نسبية هذا النوع  
 وقال الاسفوني وحرون جمع حرة واحرون جمع احره والاحرة واحر  
 الارض ذات الحجارة السود وقال الدماميني اما احره فظاهر كلامهم ان  
 المسبوع فيها حرة بدون همزة وهي ارض ذات حجارة سود لانهم قالوا في جمع  
 حرون واحرون بلامة قال الجوهري كانه جمع احره وفي التذكرة لابي  
 علي الفارسي اما قالوا احره واحرون واروزه واروزون مع انه لا ينقص  
 فيه فيجوز كما في ثبه ولا هو تلك في مجرد من التا فيعوض من التا بل هو راي  
 والرباعي يقوم رابعه مقام التا لانه مضاعف والتضعيف اعتلال  
 ويجوز في القوافي والاسماع كحومن شرو من ضر ومن الش عولان  
 فكذا في ثلاثي فعوض كما في ارض وان شئت قلت لما الحقت التا في تصغير  
 وراو قدام واما ما جاوزت الهمزة جمعوا هذين وان كان تجاوز الله  
 وان شئت قلت لما تثبت الهمزة في واحد احرون لم يعتدوا بها  
 لعروضه فكان كما هم اما جمعوا ثلثيا وكذا اوزون لانهم قالوا وزه  
 فالهمزة غير لازمة وان شئت قلت لما كانت الهمزة في احرون انما حقت  
 للتكسير كما كسر واسين سينين كذا كانت بمنزلة الحركة فلم يعتدوا بها  
 مما يقيمون الحركة مقام الحرف وبالعكس **قوله** وارضون بفتح الراء والم

وجوز



بجوز اسكانها في الشعر وعبارة غيره وحكي اسكانها جمع ارض بسكونها وانما فتحت  
 الراء في ارضون لانه تاب عن ارضات والارض بوشه يدل ان الارض لله بورتها  
 من يشاء وقولهم في تصغيرها ارضه وانما جمع هذا الجمع لانه ربما يورد في  
 مقام الاستعظام كقوله فقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدون خطيب فودعوا  
 منبر وفي الحديث من غضب قيد شهر طوقه من سبع ارضين **قوله**  
 شون بكسر السين جمع سنه بفتحها وبني العام ولامها واواها المحكي  
 على سائيت وسائيت واصل سائيت سائوت فقلبت الواو يا  
 وزها متطرفة ثلاثة احرف وقولهم في الجمع سنوات اوسنها  
 عزض بان فيه دو بالان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم باصالة  
 الحرف في المفرد على اصله في الجمع واجيب بمنع الدور لان توقف  
 في فرع على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة على ما ذكر  
 توقف علم لا توقف وجود فلم تتجدد جهة التوقف **قوله** وبابه ايب  
 باب سنين وهو الجمع الجاري على ضابطه المستفاد ما ذكره عقبه **قوله**  
 فان هذا الجمع مطرد قال شيخ شيخنا الوفاك شابع كما قال الرضي  
 واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم  
 يات له تكسير لما اخر ما قال كان السب بقوله ويشترط الخ فليسا مل فان  
 الاسترا طمع الاطراد فيها انتفت فيه الشرط مناف له انتهى قال  
 شيخنا رحمه الله تعالى قد يقال الاطراد لا ينافي ما ذكر لانه بين ان الحول  
 قسمان قسم له ضابط وقسم لا ضابط له انتهى نعم يرد ان الضابط انما يليق  
 بالقياسيات واما السماعيات فلا يليق بها الا لو كان مستند ذلك  
 الضبط استقرار اكثر الجزئيات ثم حذر الباق في هذا الشأن القياس وان كان  
 مستند ذلك الاستقرار التام فهو متحذر **قوله** في كل ثلاثي عبارة ابن  
 الناطم ثلاثي في الاصل وفي بعض النسخ ثلاثي الاصول وقضية بان منه  
 مزيد الثلاثي لانه لم يتعرض لسلب الزيادة **قوله** ولم يكسر اب لم يجمع على  
 صيغة من صيغ جمع التكسير وان شئت قلت اي لم يكسر تكسير يعرب



بالحركات وشرط بعضهم بعضا اذ ان لا يكون له مذكر يجمع بالواو والنون  
ليخرج نحو هته لان له مذكر اجمع بذلك فلو جمع هو به ايضا حصل  
الالتباس **قوله** نحو عضة وعصين اصل عضة عضة بالها من العَض  
وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضهم بعضا حذف لامها  
وعوض عنها الها والعضة ايضا السحر في لغة قرش قال الشاعر  
اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضد المحضه  
ويؤيد تصغيره على عصبه وقيل اصلها عضو من العضو واحد الاعضاء  
يقال عصبته تقصيته اذا فرقه قال ربه وليس دين الله بالمعنى  
اي المفرق لانهم فرقوا قايلا ولم فيه ويدل له جمع على عضوات وكل  
من التصغير والجمع يدل على ان الالف الى اصله **قوله** وعزه وعزبن  
العزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزبي  
فالها عوض من الياء التي هي في جمع على عزبي بوزن فعمل وعلى عزبن  
كما ذكره المصنف والعزبن الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزبي الى غير  
من تعزبي اليه لآخرية **قوله** وثبه وثبين الشبه بضم الشا المثلثة  
وفتح الواو الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبتت اي جمعت  
فلائها على الاول واو وعال الثاني يا والاول اقوي وعليه الاكثر  
لان ما حذف من اللامات اكثر واو اما التثنية التي هي وسط  
الحوض فليست بما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين  
واللام من ثاب يثوب اذا رجع واليه ذهب الزجاج وقيل بل هي  
محذوفة العين لاللام ايضا من ثبتت وصححه بعضهم فاعمل الاول  
لا يجمع بالواو والنون وجمع على الثاني بها وفي الصحاح والتثنية  
الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون وثبون وثاني ثم قال  
والتثنية الجماعة واصلها ثبي والجمع ثبات وثبون وثبون وثاني ثم  
قال والتثنية ايضا وسط الحوض الذي يثوب اليه الماء والهاهنا عوض  
من الواو والذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا اقام اقامة

واصله

واصله اقواما تعوضوا لها من الواو والذاهبة من عين الفعل وقال في باب  
الياء وثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبان يرجع بعد ذهابه وثاب الناس اجتمعوا  
وكذلك الماء اذا اجتمع في الحوض ومثاب الحوض وسط الماء الذي يثوب اليه الماء  
اذا استفرغ وهو التثنية ايضا والها عوض من الواو والذاهبة من عين الفعل  
وحيث فالتثنية التي تعني وسط الحوض لا يجمع بالواو والنون  
اصلا بناء على ان المحذوف عنها لالها وحاصل ما ذكره المصنف من  
محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الف نحو سنده ومكسورها نحو عضة  
وعزه ومضموم نحو شبه فكانت قاره مفتوحة كسرت قاره في الجمع  
تسنة وسنين وقد انضم حكم ابن مالك سنون بالضم وما كانت قاره  
مضمومة جاز فيه ضم الف وتسرها في الجمع كتبون وكرور وقلوب  
وما كانت قاره مكسورة سلت في جمعه غالبا كجايه ومبين وعضة  
وعصين ورثة وديين وعزة وعزبن وقد انضم نقله الصغاني  
نحو عزبن بالضم وانما اجريت هذه الجموع المكسرة مجرى جمع  
التصحيح في الاعراب تعويضا عن المحذوف **قوله** كم لبثتم في الارض  
عدد سنين ومن سواهم سنين قوله تعالى وليثروا في كسبهم ثلاث ماية  
سنين تقرامة على وجهين منونه وغير منونه فمن ثوبه فسين  
بدل من ثلاث ثوب منصوبه والياء علامة النصب قبل اربعة بدل  
من ماية والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر بصحة احلاله  
محل الاول مع بقا المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى  
ومن لم ينو فسينين مضى اليه في خفضه والياء علامة الخفض  
ولم تقع في القرآن مخفوضة مرفوعة ومثاب قول القائل  
تم انقضت تلك السنون ذاهبا فكانت وكانهم احلام  
**قوله** الذين جعلوا القرآن عضين اي جعلوا القرآن اعصابا وجزا قال  
بعضهم سحر وقال بعضهم كناية وقال بعضهم اساطير الاولين تعضن



مفعول ثان جعل منصوب بالياء **قوله** عن اليمين وعن الشمال عزيم  
لحي فرقاشتي كل فرقة تغتري الى غمر من تغتري اليه الاخرى وانصبها  
على الخاصفة لمطعين بمعنى مسرعين وانصب مطعين على الحار  
**قوله** ولا يجوز ذلك اليه اجمع بالواو والنون بكثرة في نحوثة لعدم  
الحذف وشدة الضوون جمع اضافة كها كفتاة وهي العذر الصفية  
وفي الصحاح الاضافة الغدير والجمع اضافة مثل فتاة وقتي وظاهر  
انه مفتوح الهمزة قال السيرافي المشهور فيه القصر ولا علم احد اذكر  
فيه المدد الا سيويه وقيل في جمع المقصور ايضا **قال** فمن اضافة  
صافيات الغليل واخيت على فعول واضنون وهو شاذ لانه ليس  
محذوف اللام ولا نطن ان فيه شذوذ اخر وهو كونه قد كسر لان  
اشتراط اتفاق التفسير انما هو المحذوف اللام فانه اذا كسرت لامه  
فلا يستحق التعويض فاما لا يحذف منه شيء فتفسيره وعدم تكسين  
سبيل لان اللام ثابتة فيه نفسه فلا يضره التكسير ولا ينفع **قوله**  
ولا في نحوثة وزنه لان المحذوف الفا المراد بنحوثة وزنه كذا كانت  
التأنيده عوضا عن الفا واصلة وزنه وعدون بكسر اوله وسكون  
ثانيهما ستقلت الكسرة على الواو فنقلت الي ما بعدها ثم حذفت  
الواو وعوض عنها الفاء وما ورد بخلاف ذلك فهو شاذ بخلافه ون جمع  
لده واصلها ولده واللدة الترب فلدرة الرجل تربها والمعا عوض عن الواو  
لا اوله لانها من الولادة وهما لدان والجمع لدون ولدات وازون جمع  
اوزه بكسر الهمزة وهي البطء ووزون في جمع زقه وهي الفضه كذا في  
شرح الشهاب لابن مالك وهي على هذا ما حذفت فاه وعوض عنها الثانية  
وفي المحكم مانصبه والرقون النقوش والرقون بفتح الواو رقع النون اللام  
سبي بذلك للترقي الذي فيه يعنون به الخط كذا في كراع **قال** ومسه  
قولهم وجدان الترفق يغطي اثنى الاقن الاقن ضعيف الواو  
والاقن من اتصف بذلك واما ابن دريد فقال وجدان الترفق يعني

جمع رقة وهي الورق انتهى بحروفه فكلما ابن مالك انما هو على قول ابن  
دريد وما شذ ايضا حشون في جمع حشه وهي الارض الموحشه  
وحمل عدم جمع نحو عده بالواو والنون اذا لم يكن علما فان هذا النوع  
اذا كان علما المذكور عاقل جمع بالواو والنون نحو عدون وبينه كما  
قاله بعض المتأخرين كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية وهذه  
حالة عدة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو شفه وشاه امتنع  
جمعها جمع تصحيح فالياء والنون **قوله** ولا في نحو يد ودم لعدم  
التعويض المراد بنحو يد ودم ما حذفت لاه ولم يعوض منها شيء واصلا  
يدي ودي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون لما فتح الدال واختره  
ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم فحذفت لاهما على غير قياس وجعلت  
الاغراب على عينها واستدل عليه المبرد بقولهم دمي يدي دما **قال**  
فرق بفرق فرقا وحذر حذر حذرا والصفة منه دمر حذر وفرق  
قال الجار بردي وهذا ضعيف لحوار ال يكون الشيء على وزن فاذا اشتق  
منه فعل كان مصدر ذلك الفعل على وزن ذلك نحو جنت الرجل جنب جنبا  
اذا اشتكى جنبه والفعل ما حذو من الجنب بسكون النون والمصدر فعل  
بفتح العين فكذا فيما نحن فيه واستدل ايضا بقولهم في التثنية دميان  
وبقول الشاعر فلست على الاعقاب تدعي كوما ولكن على اقدامنا يقطر  
الدماء فانه لما اضطر اخرج به على اصله قال ابن الحاجب في شرح المفرد  
ان قولهم دميان ويقطر الدما لا يهض دليل على كونه شاذ او قال سيويه  
انه جمع على دماء ودي كد لا ودي وطبا وطبي ولو كان  
متحركا لوسط العين كعضا لا جمع على ذلك وقال المبرد جمعه محال  
لنظيره **قوله** وشذايون واخون ما شذ ايضا هنون وذو وقال  
ابن مالك ولو قيل في حم حون لم يمتنع لكن لا علم انه سمع وقال ابو حيان  
يبتغي ان يمتنع لان القياس ياباه وجمع اب واخواته كذلك شاذ فلا  
يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفيه قال ابو حيان



وهو في غاية الغرابة ثم ان ذوو الحرب علي صلاته من رد الفا الي  
حركاتها الاصلية حذر من الاستشقاك واما الباقي فخالفت التنبيه  
حيث حذفت لاماتها ولم تزد لالتقاء ساكنه مع حرف الاعراب  
قلت ان حيث حذفت هذه العوض من اللام لرد الكلام حينئذ ثم حذفت  
لما ذكره عادت فتحة الباق هي اصل **قوله** ولا في اسم واخت وبنيت  
لان العوض غير الحاد ذلك لان اسم عند البصريين من الاسم التي حذفت  
الجارها وبنيت اي وضعت او ابلغها على السكون ودخل عليه مبتدأ بها  
مهمزة الوصل لان من دأبهم ان يبتدئوا بالمحرك ويقفوا على الساكن واصل  
عندهم سمو بالكسر والضم ثم اسكن السين ثم اني بالهمزة فاوله مبني  
على السكون تحقيقا واستعمالا وان كان يعتبر تحريكه تقدير او تباينا  
كما قالوا اصله سموفاً محصل ان المراد بالبناء جعل الكلمة ساكنة الاول  
في الاستعمال ولو كان بالاعلال هذا وقتل لما حذفت الاخر صار الميم  
ادخل الهمزة وهذا قريب او اقرب حذر من الاشكال الوارد على الدليل  
الجاري على امتناع البناء على السكون واشتقاقه عندهم من السمو بالتشديد  
بمعنى العلو وما من انه محذوف من العجز وان اصله سمو بالكسر والضم فحذف  
وفتح فله اصل اعلاي كما يقال قام اصله سمو بالكسر والضم قوم فلا  
مناخاة والاستشقاك هنا مجرد التخفيف واسكان الميم وكسر السين  
ان كان من مكسور الف واشتقاقه من السمة عند الكوفيين واما واخت وبنيت  
وظاهر كلامه هناك اصلها اخو وبنو حذفت لامها وعوض منها تا التانيث  
اشعارا بالتانيث لاهل التانيث ولذلك يكتبون التا حويله ويقفون  
عليها بالتاء سكنوا ما قبلها وذهب يونس الي ان تا التانيث وبنيت ليستا  
للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولا بها لا يتبدل في الوقف هانقل ذلك  
الموضع عنه في باب النسب وسلمه رادحي ان الصيغة كلها للتانيث وعبارة  
الجار بردي في النسب وقال يونس يجب ابتداء التا في واخت وبنيت لانها لما  
كانت عوضا عن المحذوف فكانت اصل فيقال اختي مبنية انتهى وسياتي

قوله

قوله ان التا فيها للحاق بجذع وقفل الحاقا للتا باللام **قوله**  
وشذبتون لان العوض في ابن الذي هو المفرد همزة الوصل واصله بنون لان  
موتته بنت ولور هذه التا لمحق موتها الا ومذكور محذوف الوارد قاله الجوهري  
**قوله** ولا في نحو شاة وشفة لانها كسرا على شيه وشفاء بالها في شيه وشفاء  
واصل شاة شوهه بسكون الواو وكصفه فله لقيت الواو والمالزم اتقا حها  
فانقلبت الف فصار شاهه فحذفت اللام وهي الهاء وعوض منها هاء  
التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها فاصل  
شفة شفه حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل  
على ان لامها لم تصغيرها على شوية وشفهه وتكسيرا على شياه وشفاء  
والتصغير والتكسیر يرد ان الاستيلاء اصولها وزعم قوم ان لام شفه  
واولقوا في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحة وانما لم يجمعها  
بالحروف لان العرب استغنت بتكسیرها عن تصغيرها وشذبتون  
في جمع ظبه فانهم كسروه على ظبي بالضم واطروا مع ذلك جمعوه على  
ظبيين والظبه بكسر الظا المعجمة وفتح الواو طرف السيف والشم  
واصلها ظبو لقولهم ظبوت اذا اصبته بالظبه **قوله** كاهلون واهلون  
لان اهلا واهلا ليسا علمين ولا صفتين وذلك لان كلا منهما اسم جنس  
واعترض بان الاول صفة لقولهم اهل الله اهل الجحيم فاهلون قياسا لانه جمع  
صفة واجيب بان الذي وصف به بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع  
بالواو والنون فانه الذي يعني ولو سلم ان الكلام في اهل يعني المستحق  
فهو لا يقبل التا المقصود بها التانيث ولا يدل على التفضيل كما هو شرط  
الصفة وفي الرضي في جمع النصح للموت واهل في الاصل اسم دخله معنى  
الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التا فقالوا اهلة قال  
واهلة ودة قد تبرت ودة هم وايليتهم في الجحيم جهدي ونابلي  
اي جماعة مثاهله للود وقال  
فهم اهلات قول قيس بن عاصم اذا ادخلوا بالليل يدعون كوثرا



ويقال اهلات ايضا بالسكون اعتداهما بالوصف العارض انتهى  
**قوله** ولان وبلا غير عاقل هو وان كان لغير عاقل جعلنا من ذلك في  
 شرح الكافية من المشبه بالعاقل وانه شبه المطر العنبر بالرجل الكثير  
 الاحسان **قوله** كعليون قال الرضي وهو اسم لذيوان الخير علي ما فسر الله  
 تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهد المقربون فعله هذا ليس فيه شذوذ  
 لانه يكون علما منقول لا عن جمع المنسوب الي عليه وهو الغرض والقياس ان  
 يقال في المنسوب اليها علي ككريمي في المنسوب اليه كرسى وان كان عليا  
 غير علم بل يوجع عليه وليس بمنسوب اليه بمعنى الا ما كان المرتفعه على ان معنى  
 قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ لعدم العقل انتهى ويجوز ايضا  
 انه جمع على معنى المكان المرتفع وانه علم منقول عن ذلك وهو شاذ على هذا  
 ايضا لعدم العقل والظاهر ان مراد الصنف هذا يكون مثالا لما سمي به مما  
 الحق به وزيدون مثالا لما سمي به من هذا الجمع **قوله** ويجوز في هذا  
 النوع اي النوع الرابع ان يجري مجرى غسيلين هو ما يسيل من جلود  
 اهل النار وصديدهم يعني يجوز في اعرابه بعد التشبيه به اربعة اعراب  
 اعلاها ما تقدم من جملة على جمع المذكور اسما في الاعراب بالحروف ثانياها ان  
 يجري مجرى غسيلين **قوله** والاعراب بالحركات على النون منونه  
 مفيد بان لا يكونا عجميا فنقول هذا زيد بن وعليين ورايت زيدا  
 وعليينا ومررت بزيد بن وعليين فان كانا عجميا امتنع النون واغتر  
 اعراب ما لا ينصرف فنقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين  
 ومررت قنسرين وعدل عن تشبيه الناطم حين الى التشبيه بغسيلين  
 لانه يشبه الجمع في كونه ازيد من اثنين وشرط اعرابه مجرى غسيلين  
 بعده ان لا يتجاوز سبعة احرف فان تجاوزها كاشهيا بين تعين الوجة  
 الاول وهذا اعرابه باعراب جمع المذكور قاله في التسهيل لان حروف  
 قرع بلاتة غاية عدد حروف الكلمة **قوله** ودون هذا ان يجري  
 مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونه اي واو

يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونه  
 للعلمية وشبه العجمة كجدون لكون اليا اختف من الواو قالوا هذا  
 يا سمون بضم النون من غير شوب **قوله** وتقولوا واعتقني الموم بالما  
 اوله طال ليلى وبت كالمجنون يروي وبت بالمجنون وكالمجنون  
 وكالمجنون فالاولان من العجمة وهو المجنون وحال المصدر على وزن  
 المذعول كقوله بايكم القصة والثالث من الحزن وهو احم وهو البت  
 قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لا يذهب الحناغي رد اعلى الجوار  
 حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والمطورون بالميم  
 والطالمه موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وقيل  
 بستان بظا هردمشق وهو جمع ما طر مسمى به وهو بكسر النون وعدم  
 الشوب لوجود ال و يجوز ان يكون من باب هارون والظاهر  
 ان البيت المذكور من هذا والا كانت الوجة خمسة لا اربعة  
**قوله** ودون هذه ان تلزم الواو وفتح النون مطلقا ذكر السيرافي  
 وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه لغة من يلزم المثنى الالف  
 مطلقا وكسر النون وعلي هذا فالاعراب مقدر على الواو

**قوله** ولها بالماطورون اذا اكل النمل الذي جمعا  
 قابله يزيد بن معاوية ابن ابي سفيان من قصيده يتخزل في نصرانية كانت  
 توهبت في دير خراب عند الماطرون والرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم  
 انه اسم موضع واورد في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله  
 وكسر النون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الهمزة  
 قاله الموضح في الحواشي قبل وهو خطأ والها من لها تعود على النصرانية  
 والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرقة في البيت بعده واليا للخرقة  
 والمعنى لهذه النصرانية خرقة وقت اكل النمل الذي جمعه والسادس ايام  
 المشافان النمل يحزن ما جمعه تحت الارض ليأكله ايام الشتاء لهذه  
 النصرانية بهذا المكان ثم تحنيه ايام الشتاء واخره بكسر الخاء العجمة

طرون

وانظر الاعراب على هذا المل  
 هو حركات مقدرة على النون  
 او الواو وقضية تنظر السماع  
 بما تقدم ان تقدير الحركات ههنا  
 على الواو م



ما يختص من الثماني مجتبي وقوله حتى اذا ارتفعت فهو من ارتفع البعير  
 اذا اكل الربيع والخلق بكسر الجيم وتشديد اللام اسم موضع بالشام  
 وسوق الخلق مشهور والضمير في ارتفعت وورث للنصرانية والبيع  
 جمع بئقة وهي مجد النصراني وقال الرضي في باب العلم وقال الزجاج  
 نقل عن المبرد يجوز الواو قبل النون المجعول مع تعقب للاعراب قياس  
 قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو عيا هو بعيد عن القياس وقال  
 في قوله ولها بالماطرون اذا اكل الحمل الذي جمع بكسر النون انه اسم العجبي  
 وهو في شرح كتاب سيبويه باليم والطا المفتوحة وفي الصحاح الناطرون  
 بالنون والطا المفتوحة المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون  
 المفتوحة فان قلنا انه العجبي وجب ان لا تكون اللام للتخفيف اذن بل من  
 تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجواز قلنا عرني فليس النون  
 معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الما طرين بابا في جعل الواو  
 مكان الياء اشكال **قوله** وبعضهم يجري بنين وباب سنين مجرى  
 غسليين اي في لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون متونه غابا على لغة  
 بني عامر وغير متونه على لغة بني عيم حكاة عنهم الفراء وعدم سقوط النون  
 للاضافة شرح لنون النظم ظم ومثل حين قد يرد ذا الباب قال بعض الحقيين  
 من الشراح في وقد يرد سماعا باب سنين وروا مثل وروا حين في لزوم  
 الياء والاعراب بالحركات على النون متونه فالواو والاولا استيناف ومثل  
 نعت مصدر محذوف فهو منصوب ولا وجه لرفع اي بالابتداء والجملة بعده  
 خبر لعدم الرابط فيها والاشارة بذا الباب الي باب سنين وقد ناذك بالسمع  
 اعتمادا على ما ذكره بعد من اطراوه عند بعضهم لامن القلة المستفادة من  
 قدا لا يلزم من القلة عدم الاطراد كما لا يلزم من الكثرة وجوده والرتبوا  
 اليانها اخف ومشتركة الدلالة دون الواو فانها بخلاف ذلك ولو قال  
 ومثل غسليين لكان احسن لتكسر الياء والنون زايه في كل في سنين  
 بخلاف حين فانها فيه اصليتان قال وانما اخص هذه النوع بهذه

المعامل

المعامله لحاوه من شروط جمع التصحيح وشبهه جمع التكسير في غير نظم  
 واحدة وقد فعل ذلك بينين في قول احدا ولاد سيدنا علي بن ابي طالب كرم الله  
 وجهه **قوله** وكان لنا ابو حسن علي ابا براوخن له بنين  
 اي ابرار فخذت الصفة للعلم بها ولولا هذا لم يعد لزمه من الاول ابو  
 حسن وعلي بدل منه قال ابن مالك ولوعول بهذه المعاملة عشرون  
 واخواته فكان حسنا لانها ليست جوعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات  
 كسين واباه ابو حيان قال لان اعرابها اعراب اجمع على جهة الشذوذ  
 فلا يضم اليه شذوذ اخر وقال

**دعاني من نجد فان سنينه** لعين بن اشيبا وشيبين مرد اقاله  
 الصمة بن عبد الله بن الطفيل شاعر اسلامي من ذكر نجد يحاطب به خيله  
 ومن عادتهم التشبيه كما في قول امرئ القيس قفا نك من ذكرى جيب ونزل  
 ونجد اسم للبلاد التي اعلاها تهامة واليمن واسفلها العراق والشام  
 واولها من ناحية الحجاز ذات عرق ياتي ناحية العراق والشاهد في سنينه  
 حيث اجراه مجرى غسليين في اعرابه بالحركات والزامة النون مع الاضافة  
**قوله** وبعضهم يطرد هذه اللغة اي الاجرا في جمع المذكر السالم وكل ما حذر عليه  
 مجرى غسليين ان كان هذا شرح قول الناطم وهو عند قوم يطرد فخر خلاف  
 الظاهر اذا ظاهرها ان الضمير راجع لما رجع اليه الاشارة وهو باب سنين  
**قوله** رب حي عرندس ذي طلال لايزالون ضارين القباب

العرندس بفتح العين والراء المهملة رسكون النون وفتح الدال في اخره سين  
 محله التشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسة  
 والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم  
 والخشب واللبد ويحورها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والرواية ضارين  
 بابات النون مع الاضافة الي القباب فدل على ان ضارين معرب بالفتح  
 على النون كساكنين لا بابا والاحذنت النون للاضافة وقيل صار في  
 القباب وردبانه يحتمل ان يكون الاصل ضارين ضارين القباب فحذف

وسمى بها في تركاني  
 يحاطبون الواحد بصيغة



البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربي عليه قاله في المعنى  
او بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربي بنفس القباب فحذف الحذف وانبي  
الحذف اليه على حاله او بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربي للقباب فحذف  
الحذف وانبي عمله على حذف قوله اشارت كليب يا لاهف الا صابع او بانه يحتمل  
ان يكون القباب منصوباً بضرابي ويريد القباي فالحذف بالنسبة بالجمع ثم  
حذف احديه اليابن وفي شرح ابن قاسم للتسهيل انه حذف الساكنه  
وسكن المفتوحة على حذف قوله كفى بالناي من اساكاف وفيه نظراد الظاهر  
انه اعتقد التثنية لغير الوقف لقوله على حر كافي البيت والتثنية فيه ضرورة  
لا لاجل الوقف وهذا لاجابة اليه في تخرج البيت المتقدم لانه لما حذف اليا  
الساكنه للضرورة وقف عليه كحذف حركته وان كان فتحه واجبا لانه غير  
منون فلا ضرورة فيه من جهة لتثنية المفتوح فيه لاجل الضرورة اذ لو لا  
التثنية لابدل من التثنية الفا فيلزم بقا الفتحة كما في رابت قاضيا ثم اسكن  
اليا الباقية لما ان الاسم في موضع نصب **قوله** وقوله

وماذا ينبغي الشعراني • وقد جازت حد الاربعين • قبله  
اكل الدهر حل وارحاك • انا يبقى علي ولا يبقىني •

قاله اسحق بن سفيان بن الربيعي وقوله حل اي طول ولا يبقىني اي الدهر  
لا يحفظني من وقى وقايه وفي نسخة من ابن الناطم بدل ينبغي تدرك  
والرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الا صغر  
علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع  
المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في تبيان قال الاعلم يوسف الشنمري  
هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين وكحه لانه لفظ مخترع للعقود  
وهو شبه بالواحد الذي اكرابه بحركة اخره من المسلمين وكحه ولا دليل  
له في هذا البيت كجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة سينا كما سياتي  
وبذلك صرح ابن جني **فصل** قوله نونا ملتي الخ قال  
الرضي ان نونا المثنى والمجموع فالذي يقول انه كالتثنية في الواحد

معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافه لكن الفرق بينهما ان  
التثنية مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر جلال النون  
فانه لا ينسب لها من تلك المعاني شي وانما يسقط التثنية مع لام التعريف  
لاستلزامه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع  
علامة للتثنية ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتثنية ولذا يسقط  
التثنية دفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك  
يكنى في الوقف وان كان الحرف الاخر ساكنا فان كان ذلك بعد حركة  
الاعراب وهو التثنية فقط حذف بعد الضم والكسر وقبل الفاء بعد  
الفتح ثم قال وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد  
وتثنيته معالان حروف المد عنه حروف اعراب امتنع من الحركة  
في النون بعدها عوضا من الحركة والتثنية اللذين كان المفرد يستحقهما  
ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحرف عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر  
كانت كالمودم ثم ان رجح جانب الحركة مع اللام اية جعل عوضا منها بعد  
ما كان عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجانب التثنية مع الافادة  
فحذف معها التثنية فهي في نحو جاني رجلان يافتي عوضا منها وهو الاصل  
وفي الرجلان عوضا من الحركة فقط وفي رجلان زيد من التثنية فقط  
وفي رجلان ونفائس عوضا منها وكذا من احدى هاتين في نحو يا زيدا ان  
ولا رجلاين عوضا من حركة البناء فقط وفيما قاله بعد لان حروف  
المعلة الدالة على جازلت عليه الحركة مغنية عن التعريف عن الحركة  
انتهى لا يقال فيه قال سيبويه مع ان الاحرف قائمة مقام الاعراب  
بالحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض  
عمامة من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التثنية  
معاً وعن سيبويه التثنية معاً وقول سيبويه عوض من حركة الواحد  
وتثنيته اي لفظا كالزيدين او تقدير اكا لا حزين فان قلت هلا عكس  
بان علب مع الاضافة حكم الحركة ومع اللام حكم التثنية قلت لا لانه لو







والمتني لا نقول لما نتي نال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الاصل فعاد التنوين  
وعن بعضهم ايضا انها بدل من تنوين في المتني في من ألش في الجمع واعلم ان  
هذا الفصل شرح لقول الناظم ونون مجموع وما به التحق فافتح الالان  
المصنف قدم نون المتني لتقدمه على الجمع ولما بين الناظم اعراب الجمع  
وما الحق به اخذ بين حكم النون اللاحقة واستطرد الكلام على نون  
المتني وما الحق به مناسبة بين النونين وبين مصحوبهما من حيث الجمل وقد  
جري له نحو من هذا في الموصول في قوله والنون من ذين بالح كذا قيل ومثله  
يورد على المصنف ولا يخفى انه لا استطرد ههنا بل في باب الموصول فقط  
وقد استفيد منه ان النوعين يكتفان بنون صفتها ما ذكر وقد يختلف  
عن بعض ملحقاتها وعن جميعهن وما الحق به لموجب اقتضاه **قوله**  
مكسورة انما كسرت مع المتني بخلاف الجمع على الاصل في التثنية الساكنين  
لان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت لانها  
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر فاستمرت بالاصل لانها قبل  
نون الجمع ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ولم تنضم لتقل الضمة  
بل فتحت طلبا للتحفة وانما لم يكف بحركة ما قبل الياء فارقا لاختلافه  
في نحو المصطفين كذا قيل وفيه نظر اذ لقال ان يقول لهذا التخلف  
لا يصح حصول التميز في نحو المصطفين بين المتني والجمع بغير حركة  
ما قبل الاخر لان الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في  
التثنية ففي الجمع يقال جاء المصطفون وفي التثنية المصطفين كما  
سيأتي ذلك اخر الكتاب في باب كيفية تثنية او جمع الموصول والمدد  
وجنبه فيقال في نصب الحجر في الجمع المصطفين بيا بين الفاء والنون  
وفي التثنية المصطفين بيا بين بينهما لان الف التثنية تنقلب ياء فلا استنباه  
فيها على انه اذا كان الفرق بحركة النون لختلف الفرق بحركة ما قبل الاخر  
في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط النون  
الذي فرق بحركتها وكان ينبغي ان يقال لم يكف بما ذكر من الالف في الفرق فلو

بدل ما ذكره مبالغة في الفرق كان واضحا فليسا مل قال ابو حنيفة ومن العرب  
من يضم النون من المتني وهو من الشدة وكثرت لا يقاس عليه وقال السيباني  
ضم نون التثنية لحة قال ابو حنيفة يعني مع الالف لا مع الياء لانها شبيهة  
بالف غضبان وعثمان السند المطر في البيواقيت  
ما انما ارقى القذان قال لنوم لا تطعه العيان

العيان يضم النون والقذان بكسر القاف واجزا من الالان المستددة جمع قد  
وهو البرغوث وقال الرضي وقد تضم وقريه في الشواذ في الفعل ايضا ترزانه  
اشقي **قوله** وفتحها بعد الياء لغة اي ليني اسد حكاها الفراء والكسائي لكنهما حكيا  
ذلك مع الياء كما قاله المصنف **قوله** كقوله

على اخوذين استقلت عشية **قوله** فمالي لالحمة وتغيب

قاله حميد بن ثور بن حزن شهد حينما مع الفاء ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم  
واسلم وقيل ابو خالد يعصف قطاة والرواية بفتح النون من اخوذين تثنية اخوذي  
بفتح الهمزة وسكون الكا الممهلة وفتح الواو وتسرا لالان المعجمة وتشديد الياء اخر  
الحروف وهو الخفيف في المتني لحذفه وفي ديوان الادب الاخوذي الرائي المتشدد  
للمعاينة الضابط لما استقلت ضمير القطاة واستقل الطائر ارتفع ان ارتفعت في  
المهوى وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت  
في الجوع عنه على جناحين فاشاهد الرائي لها لالحمة وتغيب عنه ويحتمل ان  
تكون على هنا بمعنى البابل هو الظاهر وقوله هي اي مسافة رويتها فحذف  
المضارع الاول ثم الثاني فان فصل الضمير وارتفع **قوله** وقبل لا يخص  
اي فتح النون بالياء اي بحركة الياء ليكون بعدها وبعد الالف اي في  
لغة من يلزم المتني الالف في كل حال قاله ابن عصفور وظاهر كلام المصنف  
ان الفتح بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنين فانه  
يحمولان على المتني قال الشارح ولم اقف على نصب صريح اعتمد عليه ولا  
على شاهد استند اليه **قوله** كقوله

اعرفه منها الجيد والعيان **قوله** ومتحسب شياطينا



اشترى ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العيشة ثمانية عشر  
والجيد الحق ولما طيبتا ففتح الظا المعجم وسكون الموحدة وبالياء خسر  
الحروف فهو اسم رجل بعينه لا ثنية رجل خلا فالله روي **قوله** وقيل  
البيت مصنوع فلا يدريه وقال ابو زيد هو رجز من بني صنه هلك  
منذ اكثر من مائة سنة وذكر المرزباني عن ابن زيد الخوي قال كما قال  
سيبويه في كتاب اخبار في الثقة فانا اخبرته وقد وضع المولدون شعارا  
ودسوها على الآية فاحتجوا بها ظنا انها للعرب وذكر ان في كتاب سيبويه  
منها نحو خمسين بيتا وان منها قول القائل اعرف منها الجيد والعيشة  
ومخفى من استبها طيبا يا ومن الاسباب الحكام على ذلك بصرة راي  
ذهب اليه بر توجيه كلمة صدرت منه **قوله** ونوكة الجمع وما  
حمل عليه مفتوحه تقدم وجه الفتح قريبا وقال الرضي للفرق تحصل  
الاعتدال في البيتين حفظة الالف وتقل الكسرة وفي الجمع تنقل الواو وفتح  
الفتحة **قوله** وكسر هاجز في الشعر بعد الياء يعني وليس بلغة وقال ابن  
مالك في شرح الشهابي يجوز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة  
وجزم به في شرح الكافيه والصحيح ما قاله المصنف من اختصاصه  
بالشعر مع الياء ولما كان ظاهرا للفظ ان فتح نون التثنية لكسر نون  
الجمع في القلة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفي التثنية لغة  
منه على ذلك المصنف **قوله** كقوله

• عرفنا جعفر اوبنى ابيه • وانكرنا زعانفا خرين  
قبله عرين من عرينة ليس منا • برئت الى عرينة من عرين  
وقيل ذلك جرير لا سحيم خلا فالله روي واراد بعرين عرين بن ثعلبة  
ابن يربوع وعرينة بضم العين بطل من بجيلة والمعنى تبرأت من  
عرين منتهيا الى عرينة كما في قولك احمد اليك الله اي اني حمد الله  
والزعانف بفتح الزاي جمع زعنفة بكسرها وكسر النون واراد بها  
الادعياء الذين ليس لهم اصل واحادي وانكرنا الادعياء من جماعة اخرين

لعله  
بطون

ويطلق

ويطلق الزعنفة على القصير والشاهد في كسر نون اخرين جمع اخر  
يعني مغاير وجعفر وسوايه اولاد ثعلبه ابن يربوع **قوله** وقوله  
• وماذا يبتغي الشعر امني • وقد جاوزت حدا الاربعين

اي بكسر النون قيل في تمثله تنبيه على ان هذا لا يصح ان يكون شاهدا  
على ان جمع المذكور السالم وما الحق به بتركزه الياء ويعرب بالحركات على  
النون واختلف راي ابن مالك فيه فتاة حكم عليه بانه مجرور  
بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابع عليه الموضع  
هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في  
الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس فال  
المصنف ولم يحفظ بعد الواو وبعد ان يجوز لافراطه في التقليل

**الباب الرابع في الجمع بالفاء وما يزيد** اي النوع الرابع  
من الكلمات التي تنوع فيها النيبا به ما يصدق عليه الجمع بالفاء وما يزيد  
وتعريفه بالجمع بالفاء وتماثله الى ما كان ينبغي للمثاني ان يعبر به  
قال قوله وماثنا والفاء قد جمعنا معقرض بان الذي جمع بالفاء وما  
هو المفرد وهو لا يعرب هذا الاعراب وان اجيب عن الاعتراض بان  
لا نسلم ان الذي جمع بالفاء وتماثله هو المفرد بل يصح ان يوصف الجمع  
بذلك والمعنى والجمع الذي قد جمع بالفاء وما اي الذي تحققت  
جميعته بالفاء وتماثله ويمكن الجواب ايضا بتقدير مضاف والاصل وما  
جمع مفردة بالفاء وتماثله من المضاف وهو مفرد وقيم المضاف  
اليه مقامه فاعرب باعراب المضاف وقد المصنف الالف والتا  
بقوله مزيدتين فينصبان بالفتحة على الاصل وكذلك نحو قضاة  
وعزاة فان التا وان كانت فيها زايدة الا ان الالف فيها  
اصليه لانها منتقلة عن اصل الاقري ان الاصل قضية وغزوة  
لانها من قضيت وغزوت فلما حركت الياء والواو واختر ما قبلها  
قبلت الفتحة فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل انتهى قال شيخنا



تعالى وتوحيها لا حاجة في اخراج ما ذكره هذا القيد كخروج بدونه  
 لان معنى الجمع بالالف ونا الجمع الذي دل على جمعته هما وما ذكر ليس  
 كذلك ويمكن ان يجاب بان المراد بالتحقق خروج ما ذكره كخروج بدونه  
 مبني على تعلق الجار والمجرور بجمع وهو غير متعين لاحتمال غيره كالحال  
 على ان له ان يمنع ان المخرجات لم يدل جمعته بالالف والتاء واصاله احدها  
 لانتفاء ذلك ولا بد على الالفية ما احتراز عنه الموضح بقوله مزيدتين  
 حيث لم يقيد فيها بالالف والتاء لزيادة لان الباء من قول ابن مالك  
 في الالفية بتا متعلقة بقوله جمع على معنى ان الجمع حصلت بالالف  
 والتا فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في لقيت بالقلم ولا شك ان قضاة  
 وايضا انما حصلت جمعتهما بالصيغة لانها جمعا تكسيرا ولم تحصل  
 بالالف والتا بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالالف والتا ولو  
 كانت الباء للمصاحبة على معنى ونا جمع مصحوبا بالالف والتا لورد نحو  
 قضاة واييات وكان ابن مالك حشنى في التسهيل من هذا ندفع الوهم  
 بذكر تيد الزيادة وتوافق في التسهيل والجمع بالالف والتا وقصد تعاقب  
 الباء لفظ الجمع لا استغنى عن ذلك ذلك كلامه في المصنفين صحيح هذا  
 وقال شيخ شيخنا ان كانت الباء للملازمة الى الجمع الملتبس بذلك فبعد  
 مزيدتين لا بد منه وان كانت صلة الجمع فالقيد المذكور مستند لانتها  
 وذلك لانه يؤخذ من بالاله المتعلقة بجمع زيادة الالف والتا فلذلك  
 يحتج للقييد بزيادتهما ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى  
 كهند وهندوات او بالنسبة كطه وطحات او بالتا والمعنى جميعا كفاطه  
 وفاطات او بالالف المقصورة كجبل وجبلات او بالممدودة كهيما  
 وصحراوات او يكون مسماها مذكرا كاصطبل واصطبلات وطام وطامات  
 وكذلك لا فرق بين ان يكون قد سلمت بنية واحدة كصنخه وصنخات  
 او تغيرت كسجده وسجدات وحبل وحبلات وصحرا وصحراوات  
 الا ترى ان الاولى في ترك وسطه والثاني في قلب الالف والتا لثبوت

محرته واوا ومن ذلك عرفه وغرفات بضم الواو فتحها وسدرة وسدرات  
 بكسر الدال وفتحها ولهذا عدل عن قول التزم جمع المؤنث السالم الى ان  
 قال الجمع بالالف ونا مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم  
 فيه المفرد وما تغير وان صح تعديرا لا كثيرا على انه صار اسما في الاصطلاح  
 للجمع بالالف ونا مطلقا ولكن تعديرا لمصنف اولى فان قلت لم خص الزيادة  
 بالالف والتا قلت قال الرضي وانما جلب له علامتا ليكونا كرايا دلي  
 جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتا لانه عرض فيه الجمع فيه  
 وتاينيت غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين تدل على كل من المعنيين  
 كما في رجال وسلمى والجملة وضاربه وما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف  
 عن حركة من الاسماء اخذ في بيان ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيان  
 ما جمع بالالف ونا مزيدتين وما لا ينصرف ويدا بالاول لان فيه حر  
 الرصبت على غيره والثاني فيه حمل الحرف على غيره والاول اكثر قيل كان  
 حقه ان يقدم بيانية الحركة عن الحركة لقربها الى الاصل من بيانية الحرف  
 عنها وكانه نظرا الى ان هذا الجمع فرع عما قبله فناسب ان يذكر بعده واعلم  
 انه قال في التسهيل بجمع بالالف والتا قياسا ذواتا التاينيت مطلقا  
 وعلم المؤنث مطلقا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس  
 المؤنث بالالف ان لم يكن فعلى فعلاان او فعلا فعل غير منقولين الى  
 الاسم حقيقة او حكا وما سوى ذلك مقصور على السماع انتهى وقال  
 الرضي في باب جمع المؤنث السالم وجمع هذا الجمع ايضا مطلقا  
 وان لم يكن مؤنثا علم على غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو ودحو  
 ابن عرس وابن مفرود والقعدة وذو والحج ثم قال وان كان  
 المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة تاينيت او لا فان  
 كان فيه جمع بالالف والتا سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجاء  
 ربعات وعلامات او لا كضاربات وجلبات الا ان يكون فعلا  
 فعلاان او فعلا فعلاان لم يجمع بالالف والتا حكا على مذكرها



اللذين لم يجمعوا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان لما ذكرنا حركات  
 وسكرات كما اجاز احمرون وسكرانون فان غلبت الالاسمية على  
 احداها اجاز اتفاقا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات  
 صدقة وكذا كل فعل وفعل سمي به غير المذكور الحقيقي وان لم يكن في  
 الصفة الموشة علامة ثابتة ظاهرة ولم تكن خامسية اصلية الحروف  
 لم يجمع بالالف والتا ساوا كان له مذكر يشاركه في اللفظ كخروج وصور  
 وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها المحتسبة من  
 الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كما يفيض وطالق وبطل فرقا بين  
 ما جرد من التا ومن ذي التا فان ذا التا فيه معنى الحدوث الذي هو  
 معنى الفعل ودخل الموت بالحقة صير جمع الموت نحو يضر بن فالحق  
 ذا التا ايضا علامة جمع الموت اي الالف والتا ولما المجرى فلم يكن فيه  
 معنى الفعل فلم يجر مجراه في كفاية علامة جمع الموت اياه بل جمع  
 جمع الموال كالتفسير كوايض وكبيض ومطاول وان كان صفة الموت  
 المجرى عن العلامة سواء اشترك فيه المذكر والمؤنث او اختص بالمؤنث  
 خامسية اصلية الحروف كما لرجل والمرأة الصهصه صليق والمسرة  
 الخمر ش جمعت بالالف والتا لاستكراه تكسرها فيقال نسوة  
 صهصقات وخمرشات وجمع ايضا هذا الجمع مطرد اصفة  
 المذكور الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالمصنفات للذكور  
 مع الجنل وجمال سحلات اي ضحبات وبسبطرات اي طوار على وجه  
 الارض وكذا نبات البون وجمال ذوات عثانين في ابن البون وجمال  
 ذوات عثون او غير حقيقي التذكير كما لا يام الخاليات وكذا ما صغرها  
 لا يعقل كحبيبات وكثيقات لان المصغرة معني الوصف والاحر  
 على الموصوف وانما جمع المذكور جمع لانهم قصدوا الفرق بين العاقل  
 وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان الموت فرع المذكور فالحق  
 غير العاقل بالموت وجمع جمعة اثنين وكذا كشي من احكام هذا

الجمع فنقول كل ما هو على وزن فعلن وهو مؤنث بتا ظاهر او  
 مفرد كدعد وجفنه فان كان صفة كصعبة او مضاعف كحرة  
 او معتل العين كبيضه وجوزه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف  
 والتا وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كعرات وعدادات  
 والتزم في جمع الحبة الحبات بفتح العين لان في الحبة لغتين فتح  
 العين واسكانها والفتح اكثر فحل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما  
 لزم التا في الحبة لكونها صفة للموت ولا مذكر لها يقال شاة حبة  
 اذا قل لبنها صار كالاسم في لزوم التا نحو جفنه وقصعة واجاز  
 المبرد اسكان عين الحبات قياسا لاسم عار وعلب الفتح في جمع ربة  
 لتجوز بعضهم فتح عين الواحد ويجوز اسكان ما استحق الفتح من  
 عين فعلا للمضونة قال ذو الرمة  
 أنت ذكر نحوذن اجنقا قلبه خفوقا ورقصات الهوى في الفا  
 نص على هذا الرضي وسياتي مع زيادة في كلام المصنف والجمع لغة الضم  
 واصطلاحا ضم مفرد الى اكثر منه مع اتفاق الالفاظ والمعاني لا وى عاطف  
 وتقدر بعضهم والمعاني وزيادة ولا تركيد فيها نظرا الى الاول فظاهر  
 واما الثاني فلا يقتضيه تكرار التوكيد ثلاثا ووجه في التسهيل بقوله جعل الاسم  
 القابل دليل ما فوق الاثنين كما سبق بتغيير ظاهره ومقدروا وهو التفسير  
 او زيادة في الاخير مقدرا نقصانها لغير تقويين وهو التصحيح واعلم  
 ان اخذ الزيادة المذكورة في حد جمع التصحيح في مقابلة التغيير في حد  
 جمع التفسير مشعرا بان الواحد لا يتغير بها في جمع التصحيح وقاب  
 الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحد بسبب  
 الزيادة بين لانك بينه بنا مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما  
 ان الثمانية اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني  
 غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير بنا الواحد ايضا في جمع  
 السلاسة ولهذا قال ابن الحاجب في حد الجمع مطلقا ما دل على احاد



مقصوده بجزء مفردة بتغيير ما ليدخل جمع السلامة فالاول في وجه جمع السلامة  
ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفردة الابل الحاق اخره علامة الجمع وجمع  
التكسير ما تغير بغير ذلك انتهى ويرد على جمع السلامة صنوان والجمع لغة غير  
المجموع قطعاً واما اصطلاحاً فظاهراً عبارة كثير منهم اتحادها وقد ينتم هذا من  
النظم لوقوعها بمعنى قيل وهو لا ينبغي لحديثهم كلامها كما يخالف الاخر فيجمل  
هذا على ذلك لادان على هذا الكثرة وتوزع المصدر موزع اسم المفعول دون  
العكس وقد اختلف في ان اقله اثنان او ثلاثة وليس الخلاف لفظ جمع وانما  
الخلاف في معناه **قوله** فان نصبه بالكسرة صريح في اعرابه وظاهر  
في ان نصبه بالكسرة ليس بغير وخالف في الاول الاغرض فرغم انه مبني في  
حالة النصب وهو فاسد لانه لا موجب لبنائه وجوز الكوفون نصه ن  
بالفتحة مطلقاً قال الرضي وحكي الكوفون في غير محذوف اللام  
استاصل الله عرقاً ثم لفتح اللام وكسرها اشرفاً ما ان يقال انه مفرد  
والالف للالحاق بذرهم او يقال انه جمع فتحاً ووهناً ذ قال عرق  
اذن كما لو ان مذكوره جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والثاني مثله  
وهشام مفعلي حذفت لامه وسبباً في كلام المصنف والضمير في  
**قوله** فان نصبه يعود على الجمع بمعنى المجموع من الحلاق المصدر  
وانما نصب بالكسرة مع تاني الفتحة تجري على سنن اصله وهو جمع  
المذكر السالم في جملة نصبه على جره ولانه لو لم يجمل النصب على الجرية  
لزم منه الفرع على الاصل فان قلت قد تجلت مزية كون جمع الموت  
السالم معرباً بالحركات دون جمع المذكر فهلا تجلت تلك المزية ايضا  
قلت كون جمع الموت السالم معرباً بالحركات دون جمع المذكر فهلا  
تجلت تلك المزية ايضا قلت اجيب بان تجلها ثم لغرض فقد هبنا  
وهود فع الثقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف ولا يلزم من تجل  
المحذوف لغرض تجله لا لغرض وقيل المزية بكون اعراب الفرع بالحركة  
محملة ضرورة لعدم الحرف الصريح للاعراب في اخر تجلات الاصل حيث

يوجد في اخره حرف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات او يقال  
الاعراب بالحرف في المجموع صار اصلاً مفعولاً باعتبار ان الجمع فرع  
والاعراب بالحرف ايضا فرع واعطا الفرع للفرع حكم التناسب اصل  
مهم معتبر عندهم فنصار الاعراب بالحركة كانه فرع فرع وغير بعضهم بقوله  
وانما نصب بها لان هذا الجمع فرع جمع المذكر السالم وليس لنصب جمع  
المذكر السالم حرف يخصه فلذلك لم يجعلوا النصب لهذا الجمع حركة تخصه  
بل جعلوا علامة الجرية علامة النصب تشوية بين الاصل والفرع  
**قوله** نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة اتفاقاً لكن  
عند الجمهور على انه مفعول به قال ابنه الحاجب المفعول به ما وقع عليه  
فعل الفاعل قال الرضي هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جريه مجرؤه  
الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيداً او وجدت ضرباً واصدث  
قتلاً فكانك او قعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئاً  
او قعت عليه الا بما دأته في السموات في الابه مفعول به كما تقدم  
وعلى انه مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الرخشي  
قال في المعنى توضيحاً لذلك المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول  
بلا قيد كقولك ضربت ضرباً والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك لا مقيد بقوله  
به كضربت زيداً وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول  
كان صحيحاً ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح  
ايضاح ذلك المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع  
الفاعل به ففلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه فعلاً مجزئاً  
والذي غرأه النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال  
العباد وهم انما يجري على ايديهم الافعال لا الذوات فتوهو لان المفعول  
المطلق لا يكون الا حدثاً ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر ان الله لا يختص  
بذلك لان الله تعالى يوجد للانفعال والذوات جميعاً اذ لا يوجد لها



في الحقيقة سواء سبحانه ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن  
الحاجب في أماليه وكذا البحث في النشأت كما بأعمال فلان خير أو أمروا  
وعملوا الصالحات انتهى يعني ان السموات في الآية مفعول مطلق لان  
كونه مفعول مطلق لا يوجب كونه مفعولا به يقتضي ان يقع الخلق ان الاجاد  
عليه وهو مستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل قال شيخنا وفيه نظر  
اذ انما يقتضي وجود الموضع عليه حال الابقاع وذلك  
تحصيل الحاصل كحصول مقارن للتخصيل والاستحالة فيه انما المستحيل  
تحصيله كحصول سابق عليه وذلك غير لازم فليتنا ملأته وسبق  
المصنف لهذا لا يوضحه عبد القاهر في اسرار البلاغة فقال اذ قلنا  
خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول  
به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر فتركه ضرب  
زيد اذ ان زيد كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق  
هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما  
محصنا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو  
المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح  
الحاجبيه عن هذه الشبهة بان لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده  
في الاعيان قبل اجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سرا  
اكان موجودا في الخارج كخوضه زيد او حاضريته او لم يكن موجودا  
في الخارج نحو عدم زيد او ببيت الدار قال الله تعالى واعطى كل شئ خلقه  
فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقلية اذ قد يوجد في الخارج وقد  
لا يوجد وذلك لا يخرج عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى وقد خلقناك  
من قبل ولم تكن شيئا واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرحه  
الحاجبيه ايضا بان المفعول به بالنسبة لا فعل غير الاجاد يقتضي ان يكون  
موجودا ثم اوجد الفاعل عليه شيئا اخر فان اثبات صفة غير الوجود  
يستدعي ثبوت الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى الاجاد فلا

تسمى

يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون  
موجودا والا كان تحصيل الحاصل انتهى والسموات جمع سما بقلية كبرية  
واو او يجوز تصحيحها نحو السموات بضمزة بين الالفين قال الرضي جمع السموات  
والكوايات والشمالات في الرياح وحمامات وسراقات وسفر جلات  
ورجالات سماي لانه ليس بحقيقي التانيث ولا ظاهر العلامة وقال  
ايضا لا يجمع هذا الجمع في اساس الاسماء الموصوفة الا علم المونث ظاهره  
كانت العلامة فيه كونه وسلي وخنسا ومقدرة كهداود وتانيث  
الظاهر سواء كان مذكرا حقيقيا كحزة او لا كغرفة ومنه الاكرامات  
والتمججات وكونها لان الواحدة اكرامة وتخرج بها الوحدة  
لا اكرام وتخرج وجمع المجرى اكاريم وتخرج عندها اختلاف الانواع او  
ذوال التانيث اذ لم يسم به المذكر الحقيقي كما بشرى والصرا واذا سمي  
به المذكر الحقيقي يجمع بالواو والنون اذ ما يصح تذكيره وتانيثه اذ لم يات  
له مكسر ولم يجر جمعه بالواو والنون كاللغات والتايات الى اخرها  
وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا وجميع هذا الجمع ايضا مطردا  
وان لم يكن موشعا لم غير العاقل المصدر ايضا فانت وزوجك وان عرس  
وابن مقصد وذو القعدة انتهى **قوله** وربما نصب بالفتحة اي على  
لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوقا للام مقيد بان لا ترد اليه  
اللام في الجمع فان ردت في الجمع لسنوات او سنهات على اللغتين نصب  
بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء **قوله** سمعت  
لغاتهم صرح في ان لغاتهم جمع لغة قال الجوهري والاصل لغى او لغضو  
والهاعوص وزعم ابو علي الفارسي انه قولهم سمعت لغاتهم صرح في ان  
لغاتهم جمع لغة قال الجوهري بفتح التاء مفرد وان لانه واو اصله  
لغو فخرت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفارسي يجمع ورد باوجه  
احدها انه لم يسمع في لغة رد اللام فيقال لغات الشامي قول العرب ما ريت  
بناك بفتح التاء حكاه ابن سيده وهذا نص في الجمع **الثالث** ان



الما عوض من اللام في ردها جمع بين العوض والمعووض وقد يقال ان الما  
 عوض بعد الحذف فلا قبله بنا على ان المراد بالعوضيه اعتبارها جزا  
 للكلمة عوض اللام لا الابدان للعوضيه فالها قبل الحذف ليس عوضا  
 ثم صارت عوضا فلا عوضيه قبل الحذف ولا جمع بعده الرابع انه يودي  
 الى الاشتراك بين المفرد والجمع وفي شرح الحاشية للرضي وجا في بعض  
 اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التا حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم  
 وجا في الشاذ انفر واشاتا ولعل ذلك لاجل تولفهم بالجمع عوضا من اللام  
 كانت في الواحد والواو والنون في لرون وثبون وقال ابو علي يرهوتا  
 الواحد والالف قبل اللام المراد وده فعني سمعت لغاتهم اي لغتهم  
 قال وذلك لان سيبويه قال ان تال الجمع لا تفتح في موضع وبما قال  
 نظرا للمعنى في سمعت لغاتهم وانفردا شاتا بالجمع **قوله** او الالف اصلية  
 اي بدل من اصلها لا تكون الالف في الاسماء المعربة اصلا **قوله** نقصنا  
 وغزاة اصلها قصنة وغزوة بفتح الفاف كساحر وسحر فضموها بعد  
 قلب اللام الفا فرقا بينهما وبين المفرد كفتاة وانما قدرنا ذلك لانهم  
 لم يردا جميعا على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا شغل امره يجعل على  
 الصحيح **قوله** وجلوا على هذا الجمع آلات يعني كما جعل ابو علي جمع المذكر  
 وآلات اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه ففرد الآلات من حيث  
 المعنى ذات كما ان مفرد الومن حيث المعنى ذر والآلات بمعنى صواحب  
 وقول الشارح واصله الي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفاعل  
 حذفت لاجتماعهم مع الالف والتا الزيدتين ووزنه فُعَات يفتش  
 انه جمع له مفرد من لفظه وهو ياء في ما ذكره كغيره من انه اسم واجمع  
 لا واحد له من لفظه **قوله** نحو وان كن اولات حمل قال الثقفاني فان  
 اتصل بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم مطلقا او ضمير المخاطب  
 مطلقا او ضمير جمع الموث الغائب نقل فعل مفتوح العين من الواو  
 فعل مضموم العين ونقل فعل مفتوح العين من الياء الى فعل مكسور العين

اي الجمع

ليدل الضم على الواو والكسر على الياء لانها يحذفان وتقلت الضمة  
 من الواو والكسرة من الياء الياء وحذف الواو والياء لا تنفك الساكنين  
 فنقول **صوت** والاصل صوتون نقل فعل الواو الي فعل مضموم  
 العين لاتصال ضمير جمع الموث وتقلت ضمة الواو الي ما قبله بعد  
 اسكانه تخفيفا وحذف الواو لا تنفك الساكنين وكذلك صنت  
 صنتا صنتم صنت صنتا صنتن صنت صنتا صنتن وكان من هذا  
 الباب فاصل كونه كونه بضم الواو وبعد النقل الي باب فغل بضم العين  
 فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الي ما قبلها بعد سلب حركة  
 ما قبلها ثم حذفت الواو لا تنفك الساكنين واسم ضمير النسوة وهو  
 النون المدغم فيها النون التي هي لام الفعل **قوله** وما سمي به من ذلك ما  
 ذكره وما تقدم من الجمع وما حمل عليه على اللغة الفصحى قال الثقفاني  
 يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة باعتبار كونها  
 في ما ذكره وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة بلفظ فعل لقصد  
 الاختصار كما نقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرنا فعلا كثيرة وقصة  
 طويلة ثم نقول له ما احسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في  
 الاشارة اكثر واشهر **قوله** نحو نابت عرفات ليس التنوين في عرفات  
 للنصرف لانه غير منصرف للعلمية والتا نبت بل للمقابلة وعرفه بفتح  
 الراء عرفات اسم موقف الحجاج وهو من اعظم مشاعر الحج اية معالمه  
 ومتعبداته وسمى عرفات فيما يقال ان جبريل عليه الصلاة والسلام لما  
 عرف ابراهيم مناسدا الحج وبلغ الشعب الا وسط الذي هو موقف  
 الامام قال له اعرفت قال نعم فسميت عرفات وقيل انما سميت بذلك  
 لان ادم عليه الصلاة والسلام تعارف فيه مع حواجن هبط من  
 الجنة وقيل انما سميت بذلك من قولك عرفت المكان اذا طيسته ومنه  
 قوله تعالى ويدخلهم الجنة عرفوا لهم اي طيبر لهم وفي الصحيح وهو اسم  
 لفظ الجمع قال الفراء لا واحد له بصحة وقول الناس تزلنا

صن





عرفه مشبه بمولد فليس بحري محض قال بعضهم فعلى هذا هو قسم  
ثالث برأسه من المحقق بهذا الجمع انتهى فليست له هذاع ما ثبت في الحديث  
من قوله وعرفه كلها موقف اللام لا الذي يريد الفراني ان يكون له عرف مزد  
العرفات لا يفيد من اصله واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات  
مباركة في نصب مباركة على الحال ولو كان نكرة جري عليه صفة وبانه  
لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه **قوله**  
وسكنت اذ رعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد فتح  
وفي الصحاح قال سيبويه الذراع موشه وجمعها اذرع لا غير انتهى فعلى  
ذلك ليس اذرعان جمعاً لاذرع وفي القاموس وفي تهذيب الاسماء  
واللغات النسبة اليها اذرع بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع  
في لغة من ذكره قال بوالفتح الهادي في اشتقاق البلدان وذلك  
اذرعان معجزة قال المراد به فان قلت لم نون نحو اذرعان وعرفات  
ونحوهما على اللغة الفصحى وحقها منع الصرف للعلمية والتأنيث  
قلت ليس تشويها للصرف وانما هو تشويع المقابلة وتقدم بيانه انتهى  
يعني والذي حذف في غير المنصرف هو تشويع النكبات فان قلت فما وجه  
حذفه على اللغة القابلة بمنع الصرف قلت انما حذف دان لم يكن  
يكن تشويع صرف لانه مشبه له في الصورة **قوله** وهي قرية من قرى  
الشام لا منافاة بينه وبين قول الجوهري موضع بالشام **قوله** وبعضهم  
يترك تشويع ذلك اي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية وفي ذلك مراعاة  
الجمع حسب راعي اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث حذف التشويع وان  
لم يكن تشويع صرف الا انه مشبه له في الصورة قال الاثموني في شرح  
هذا الكتاب وتكون الكسرة في حال الجزائية عن الفتحة لانه غير منصرف  
عند هولا للعلمية والتأنيث وقضيه ذلك انه لو سمي بذلك مذكراً لزم  
رجل بمهمات انهم يصرفونه انتهى لا يقدح في شيء ان لا يهزن نظر التأنيث  
اللفظي باننا لا نقول صحو بان مثل هذه التاليس للتأنيث وبان نا

التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب ها وبذلك يعلم ان ما اقتضاه  
كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له بهذات علم  
رجل وامرأة فيه نظر **قوله** وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف  
اي فلا يثونه ويجره بالفتحة واعلم انه قد اجمع في عرفات حالة التسمية به  
امران مراعاة احداهما مخلة بمراعاة الاخر لان جر ما لا ينصرف محمول على  
نصبه ونصب جميع الموت السالم محمول على جره فان راعينا الجمع استعنا  
نصبه جن وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جن محمولا على نصبه فراعى  
بعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تشويع صرف  
الا انه مشبه له في الصورة مراعاة ما لا ينصرف واعرابه في حال النصب بالكسرة  
مراعاة جميع الموت السالم وراعى بعض الجمع به فقط وبعض راعي التسمية  
فقط والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جازع عند الكوفيين **قوله**  
وروي اي الخويون بالاول وجب البلاثة قوله تشويعها من اذرعان واهلها  
بيثرب ادنى دارها نظراً الى قال امرؤ القيس اللندي في محبوبته  
وروي جرد اذرعان بالكسرة مع التنوين وتركه بالفتحة بالتشوين ويعني  
تشويعها نظرت لانها يقبل من اذرعان وانا بالشام واهلها بيثرب  
مدينة النبي صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العالين وهو  
بيثرب بن عبيد وقيل سميت باسم مكان بها وهي تسمية جاهلية وذكره في  
القران اما وقع الحكاية عن المنافقين كما حكى عنهم الكفر فلا حجة فيه  
ومن ثم غيره صلى الله عليه وسلم على عادته في تغيير الاسماء القبيحة اذ  
البيثرب الملامة والحزن وفي الحديث الصحيح يقولون بيثرب وهي  
المدينة وهو ظاهر في كراهة ان تسمى باسمها في الجاهلية وفي مجمع البكر  
سميت بيثرب ابتداء من بني ادم من سام بن نوح لانه اول من نزلها وقال  
ابن دقيق العيد في شرح اللام اختلفوا في بيثرب هل هو اسم يرادف  
المدينة او هو اسم لفظ محدود والمدينة في ناحية منه عن ابن عبيدة  
بيثرب اسم ارض ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في ناحية منها



وقال الماوردي في يثرب وجهان احدهما المدينة حكاه ابن عباس رضي الله  
 تعالى عنهما والثاني ان المدينة ناحية من يثرب قاله ابو عبيدة وفي الكشف  
 يثرب اسم للمدينة وقيل ارض وقعت المدينة في ناحية منها ولذا قال ابن  
 عطية يثرب قطر محدود والمدينة في طرف منه وسيت في القرآن بذلك  
 حكاية عن قول من قالها من المنافقين والذين في قلوبهم مرض وقبحا النبي عن  
 سميها بذلك لانه مأخوذ من الثرب وهو الفناء او من التثريب وهو التوبيخ  
 والملازمة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الاسم الخبيث وروي  
 الامام احمد في مسنده من حديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمي المدينة يثرب فليستغفر الله  
 هي طابه هي طابه وذكر ابن عبد البر باسناد فيه عثمان بن حفص عن سعد  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال يثرب فليقل المدينة قال  
 ابن القطان وعثمان لا يعرف حاله وانما اعرف هذا موقوف على سعد  
 متصل الاسناد اليه ثم ساقه من جهة العقيل لذلك بلفظ من قال يثرب  
 مائة مرة فليقل المدينة عشر مرات انتهى وفي تاريخ البخاري في ذكر عثمان  
 ابن حفص عن اسمعيل بن كهر بن سعد عن ابيه عن جده عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم من قال يثرب مرة فليقل المدينة عشرة ولا يباع عليه  
 ولا ادري هذا هو الاول وهو عثمان بن عبد الرحمن الوضاحي هذا  
 كلام البخاري وادني اقرب الى الارض وهو مبتدأ خبره نظرا الى منطوق  
**الباب الخامس ما لا يصرف قوله**  
 اي النوع الخامس من الكلمات التي تقع فيها النيابة ما يصدق عليه ما لا يصرف  
 قال الرضي معزدا كان او مجموعا مكسرا كاحد وصاحبه ثم قال وانما  
 يظهر اثر منع الصرف في المتن وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين  
 نحو احمران ومسلمون علمين للموت لان النون فيها ليست للتمكين كما ذكرنا  
 حتى تحذف فينبع الكسر وايضا فان النصب فيها تابع للجر فلم ينعكس  
 النصب بل ان سمي بهما واعربا اعرب المفرد اي جعل النون حقيق الاعراب

وجب منع صرفها للعلق لان فيها اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبها الجر  
 والمنصرف ما خذ من الصرف وهو الفصل والزيادة وانما سمي المنصرف به  
 لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لا تصحبه زيادة  
 تمكن ولذا يقال له الامكن ولما عرابا بقوله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف  
**قوله** وهو ما فيه علنان اي اخره كذا حده ابن الحاجب ان اسم معرب  
 محقق فيه شيان مسييان بعلي منع الصرف معتبرين فلا يشكك بهذا  
 صرف والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي  
 اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يجازر المتكلم  
 عند حصوله امرائنا سبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فكل هذا يكون  
 اطلاقه العلة على كل واحد مجازا قال الرضي اعلم اولان قول النحويين ان  
 الشئ الفلاحي علة لكذا لا يريدون به انه يوجب له بل يعني انه شئ اذا  
 حصل ذلك الشئ ينبغي ان يجازر المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك  
 وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه العلة انتهى وقال ايضا  
 تسميتهما الكل واحدا من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجازا لان كل  
 واحد منهما جزا العلة لاعلة تامة اذا اجتمع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة  
 اذا مجموع عليتي او واحدة منهما تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد  
 منها ويدخل فيه الحد الذي ذكره المصنف يعني ابن الحاجب ما دخله الكسر  
 والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء والمجموع  
 بالواو والنون علما للموت كسلمات ومسلمون وان لم تحذف منهما الكسر  
 والتنوين ثبوت العلنيين في جميع ذلك ففي قوله بعد رجوز صرفه للضرورة  
 او التناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تحري الاسم عن السببين  
 المعتبرين وعن السبب القايم مقامها وهو في حال الضرورة وقصد  
 التناسب غير مجرود عنها فكان الوجه ان يقول وينزل حكم غير المنصرف  
 للضرورة او التناسب وعلى ما صدر النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو

وهو عند قدما النحويين ما لا يدخله  
 الكسر والتنوين وعندكم وتثريب  
 ما ساق وهذا الباب مما ناب فيه حركة  
 عن حركة عن حركة ولم يجر ذلك في  
 كلامهم الا في قوله الذي قبله وجازا  
 متساكين فثبت الكسر هنا عن الفتحة  
 والفتحة هنا عن الكسر واما ما ركب  
 عن الضمة ما بينهما من المناسبة فكأنها  
 اعرب الفضلات ووالضمة ونصب  
 بالفتح هناك لما علمت وحرر بالفتح  
 هذا لما يفي في ص



ما لا يدخله الكسر والتشوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة  
 انتهى وجاب عن نظره بان معنى وجوز صرفه للضرورة او التماس  
 وجوز يجوز هذا الحكم ورفع الذي ذكره بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا  
 تشوين او جعله في حكم المنصرف بادخال تشوين التمكن والكسرة بتبعيته وان  
 لم يجز اليه وما اوردته على ابن الحاجب هو بغيره وارجع على المصنف فليست  
 وقال شيخنا صديقه المنصرف بما ذكره من حمله المنصرف بانه الفاقد  
 للعلتين والواحد المذكور وحدهم الانصراف باشتغال الاسم على  
 ذلك وحدهم الانصراف بعدم اشتغاله عليه وفي الاخير تعريف العدم  
 بالوجود وعكسه ويرد النقض بخولوط ونوح عا ط د ا و ا و علس  
 ثانيا وفيها مخالفة ما سياتي من ان الصرف تشوين الالكسنة فتدبر  
 اثبات وقضية الاطراد التلازم في الثبوت اي متى وجد المعرف وجد  
 المعرف والانعكاس التلازم في الارتفاع اي متى انتفى المعرف انتفى  
 المعرف وقد اشرنا فيما تقدم الى الجواب عن النقض واما قوله وفي  
 الاخير تعريف العدم بالوجود وعكسه فان كان مراده به الاعتراض  
 بان فيه التعريف بالمباين ودعوى الادعاء وقصد المبالغة لما لا يلتفت  
 اليه في التعريفات فجوابه انا نقول الادب كثير اما بتسا محض ويتفقون  
 بحدان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد  
 المبالغة والادعاء في التعريف واستناع التعريف بالمباين اصطلاح  
 المنطقيين وانما يستمع التعريف هنا لو كان احدهما وجودا والآخر  
 عدمه على ان التعاريف الضمنية يتسامح فيها وجعل ما موصوله لا موصولا  
 كما اشرنا اليه هو الاول لفظا لانه خبر صورة وحق الخبر ان يكون متكررا  
 لكن التعريف حقيق للمفهوم بالمفهوم وعلتان فاعل الطرفين او  
 مبتدأ فم خبره واجملة صفة ما هذا ويمكن الجواب عن المخالفة بان  
 ما ذكر في احد الموضعين تعريف باللائم والاخر تعريف بالحقيقة فليست  
**قوله** من تسع اية من علل تسع او من تسع علل الاول ارفق

بقوله

بقوله او واحدة منها وذكر العدد لتأنيث المعدود وقيل الحق بالاسم  
 المذكورة ما شابه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر  
 الاسم سواء كانت لاحاق او غيره كارتطى وقبعثت فاعلى هذا يكون  
 الاسباب عشرة واذ اصح ذلك انتقض التعريف عكسا لخروج نحو  
 ارتطى منه والجواب ان منعا بمشابهة الف التأنيث لا بالاستقلال  
 فهي مفعلة عليها وفي حكمه ومندرجة في هذا الجواب انما يتم على مذهب  
 من قال باصالة الف والنون في العليلة واما على مذهب البصريين وهو  
 الراجح كما سياتي فبره عليه ان الالف والنون ايضا كذلك فان اريد  
 الاصل فتأنيدها واعلم فلهي عشر اللهم الا ان يقال المراد الاصل  
 لكن لما كثر شرايط الالف والنون واحكامها ما لم يست في التأنيث واستغنى  
 المشابهة اللفظية فيها ودفع فيها الاختلاف وكثر وقوعها في الكلام  
 جعلنا في حكم الاصل وعلامته مسماحة بقي ان الف ارتطى ايضا يخالف  
 الف التأنيث في الحكم والشروط فذلك مما لا يفهم من مجرد الف التأنيث  
 له فعلية التعرض لها وحكمها وشرطها وان لم يعد من الاسباب كما فعله  
 بعض المحققين قلنا قد تعرض لها وحكمها وشرطها وان لم تعد من الاسباب  
 كما فعله بعض المحققين واما ما ذكره شارح الكتاب من ان من لم يعد فقد  
 لا يسم ثبوت منعه فهو خلاف ما صرح به السكاكي في نحو المفتاح وانقضاء  
 كلام اخرين حيث قال وعند من لم يعد ملحق بالالف جلي فظهر ان الطريقة  
 الواضحة عند الثمان والتعرض للمباين او عند العشر بالكمال وقيل هي احد عشر  
 وراى على عشرة المذكورة مراعاة الاصل في احر وقيل ثلاثة عشر وراى لزوم  
 التأنيث وهو مبني فيما سياتي في آخر الكتاب فلا حاجة اذن الى تقييد العلتين  
 بكونهما ما رتب من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والخصر فيها  
 استقراى قال في الوسيط والعلل لما نفع من الصرف تسع واما ان حصرت  
 فيها الا تسعة سبورا والاشياء التي يصير الاسم بها فزاعا فوجدوها تسعا  
 في قولهم اذا اتان من تسع اما بلفظة دفع صرفها وهي الزيادة والصفة

وتكرر الجمع



وجمع وتانيث وعدل وعجمة . واشياء فعل واختصار ومعرفة .  
وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب الشاطبية .  
دعوا صر جمع ليس بالفراد شكلا . وفعلان فعل ثم ذي الوصف انحلا .  
وذي الف التانيث والعدل عد . والاعجم في التصريف خص مطولا .  
وذا العدل والتركيب بالحلف والذي . بوزن يخص الفعل وغالب علا .  
وما الف مع نول اخره زيدا . وذوها وقف والموتث انقلا .  
وقال بعضهم .  
اجمع وزن عاد لانت بمعرفة . ركبوز وعجمة فالوصف قد كلا .  
وقال آخر .  
عدل ووصف وتانيث ومعرفة . وعجمة ثم جمع ثم تركيب .  
والنول زايده من قبلها الف . ووزن فعل وهذا القول قريب .  
وتم بحسب الراو وزايد حال من النول اي والنول حال كونها زايده .  
على اصل الكلمة كانه من قبلها الف زايده ومن زايده او بمعنى في معنى .  
الالف والنول الزيدتين في اخر الكلمة وهذا القول المنطوق مرجح .  
لتقريب المسئلة الى الحفظ والصبط فان المنظوم اسهل حفظا من .  
المنثور ويمكن ان يكون معناه ان كونها تسعا تقرب الى الصواب بمعنى .  
ان الصواب ان العلة الاصلية ثمانية ذال الف والنول انما جعلنا علة .  
لشأينهما الف التانيث لا بالاصالة عند البصريين والعلة الاصلية .  
والفرعية عشرة لان منها الالف المقصورة الزايد في اخر العلم للملثات .  
كاذن على كما صرح به الرضي وغيره الا انه جعل الالف والنول بمنزلة .  
الاصلية لقوة الخلاف وما يدعي على اصلها او لثقل الاحكام فيقبل ان .  
الاصلية تسع فهذا القول مبني على تقرب الامر الى الصواب باعطاء الفرع .  
حكم الاصل فافهم وعلى هذا يكون في هذا القول قابله جليلا كذا قاله .  
شيخنا وقال ابن الحساس شيخ ابي جابر .  
وزن المركب عجمة تعريفها . عدل ووصف الجمع زديا

وقال

وقال الشيخ تاج الدين بن مكنوم في ذلك .  
بوانع الصرف وزن الفعل يتبعه . عدل ووصف وتانيث ويجمعه .  
نول ثلث الفازيد او معرفه . وعجمة ثم تركيب وجمعه .  
اي وجمعه وقال ايضا .  
ادارمت احصا الموانع للصرف . وعدل وتعريف مع الوزن والوصف .  
وجمع وتركيب وتانيث صيغة . وزايد في فعلان والعجمة الصرف .  
وقال ايضا .  
موانع صرف لا سم تسع في ما كذا . منظمة ان كنت في العلم ترغب .  
في العدل والتانيث والوصف عجمة . وزايد في فعلان جمع مركب .  
وتانيث التعريف والوزن تاسع . وزاد سواها بحث يطلب .  
وقال ابن خروف في سترح اجل الشدا لا سندا ابو بكر بن طاهر في العلال .  
المناخ من الصرف .  
موانع الصرف الاسم عشر في ما كذا . ملخصة ان كنت في العلم تخرص .  
جمع وتعريف وعدل وعجمة . ووصف وتانيث ووزن مخصص .  
وما زيد في عدة دجرا فانته . وعاشرها التركيب هذا ملخص .  
**قوله** كاحسن فيه الوصفية ووزن الفعل كذهب **قوله** او واحدة .  
منها تقوم مقامها اي او تحقق فيه واحدة منها تفيد فايدتها او تكون .  
في حكمها **قوله** كساجد وصحرا قال الرضي علم ان الاكثرين على ان قيام .  
الجمع الاقضية مقام سببين وفوته لكونه لا نظيره في الاحاد وقال .  
بعضهم لكونه نهاية جمع التكسير اي بجمع الجمع الي ان ينتهي الى هذا الوزن .  
فيرتفع ولهذا سمى بالاقضي نحو كلب واكلب واكلب ونعم وانعام واناعم .  
واما الف التانيث فلفظ وزنها الكلمة وبنائها عليها بخلاف تانيث .  
فان بنائها على العروض انتهى وقال المصنف في نهاي نحو مساجد جمع لا .  
نظيره في الاحاد العربية وهو منزل عندهم منزلة جمعين لانه جمع .  
انتهى اليه المجموع ودقت عنده فلم تجاوزه وكانه جمع مرتين **قوله**

١٩٨



فان جره بالفتحة بيان خروج غير المنصرف عن الاصل وهو مقصود بما  
سمى به موت من الجمع بالفتحة والحق به بناء على انه معرب باعراب  
اصله واجيب بان لا نسلم بان نحو عرفت غير منصرف بل هو منصرف  
كما صرح به الزمخشري ولا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه  
بعضهم سلمنا لكن كلامه السابق يخصه فانه يفيد انه على اللغة  
الفصحى يعرب باعراب جمع الموت السالم من المنصب واجريا لكسرة  
وجر بالفتحة قال الناطم خوفا من توهم اضافة مصحولا ليا قد صرفت  
لدلالة الكسرة عليها او بنايه اذ لا تكون الكسرة اعرابية الا مع التنوين  
او معافاة من الاضافة والوقال الرضي وانما نقص الكسر وانبع الفتحة لما  
في بابيه وقال في بابيه ان اكثرهم قال ان الاسم لما شابه الفعل اي بكونه ذمما  
لا يصلح ان الفعل فرع الاسم اذ لا حينا جه اليه في كونه كلاما واستغنى  
للاسم فيه عنه واشتقاقا حذف لاجل مشابهيته اياه علانية فكيف التي هي  
التنوين اذ اصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا  
اي اكثرهم ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقولوا هذا القول  
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط  
الكسر فظهر ان سقوطه لتبعيته التنوين لا بالاصالة فعلى قوله هو لا نحو الاحمر  
واحمرهم عندهم منصرف لان التنوين لو يوجد يحدث كما في احمران  
واحمرين وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو  
الاحمر واحمرهم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفوا ولا  
احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر  
سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له  
مع انه لا حاجة داعية الى اعادة انكسار الوزن يستقيم بالتنوين وحده  
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع  
الضرورة لا يرتكب الا فذرا الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان  
التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف واللام

والاضافة والبناء فاراد والنص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة  
الفعل لالاضافة ولا شيء اخر فخذ فوامعه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل  
ولهذا يوتي بنون العمد في نحو ضربني وتضربني ثم قال ولم يبين الاسم  
لهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء  
ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول  
وانما لم يقتض في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لان المشابهة  
الفرعية مشابة غير ظاهرة ولا قويه اذ الفرعية ليست من خصائص  
الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية  
لهذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما جئ فلم تكف واحدة منها الا اذا  
قامت مقام اثنين وكان اعطا الاسم حكم الفعل او لم من العكس مع ان  
الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم نكفل على الفعل  
فيكون من خواص الفعل وليس ذلك لمطابقا لمناسبه بينهما انتهى باختصار  
وقال بعضهم فان قيل لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف  
فيل لوجوه احدها ان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفه وليس  
العلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهوا ذلك بيرة الذمة  
فانما لما كانت هي الاصل لم تصر مشغلة الاشهادة عدلين وذلك لان  
الاصول تراعي ويحذف عليها الثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال  
من وجه واحد كثيرة ولوراعينا الوجه الواحد وجعلنا له انما كان اكثر  
الاسماء منصرفه وجنيد تكثر مخالفة الاصل الثالث ان الفعل فرع  
عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي ان يحذف الاصل لاجز الفروع الاسباب  
في قوله الان اضيف الح ففتح ان قال الرضي وعلى ما جده المصنف  
اي ان الحاجب يكون ماد خلة اللام والاضافة فيه فيه علتان  
من التسع غير منصرف وعند غيره هو متصرف مطلقا انتهى اي كما  
تقدم في القولين السابقين فعل قول غير ان الحاجب يكون الاستثنا  
مقطعا كما قال شيخنا وان اضيف مصدر مودول وهو على



حذف مضاف اي جزم بالفتحة في كل حال الا في حال اضافته وهو مشتق من  
محذوف وظاهر كلام المصنف ان الاسم في هاتين الحالتين غير منصروف  
وفيه ثلاثة مذاهب احدها هذا لان المنوع من غير المنصروف بالاضافة  
هو التنوين وسقوط الكسرة انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة  
للفعل التي هي سبب منع الصرف به حوله ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في  
سقوط التنوين دون تاييده الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط  
التنوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصائص الاسم فينبغي  
ان يرجع معه الى الاصل كما ذكرت لانا نقول فرق بين خاصة وخاصة  
لان كلام الاضافة وال من الخصائص لم يخرج بالاسم الصائره معه  
ككلمة واحدة الاتري ان العامل يتخطى ال ويعمل فيه هو مدخولها لاجل  
شدة الامتزاج وان المضاف يتعرف بالمضاف اليه ويكتسب منه التذكير  
والتانيث ويصير المضاف اليه علامة تمامه وهذا دل على شدة  
الامتزاج ولا كذلك حرف الجر وتأثيرها انه منصروف لان عدم انصرافه  
انما كان لمشاكلة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر  
قويت جهة الاسميه فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر  
دون التنوين لانه لا جامع ال والاضافة وثالثها التقصيل فان في  
الحالتين او العلة القايمة مقام العلتين كما في مثالي المصنف فعلى  
منصرف والا كما في مررت باجر كم لزوال العلبيه فنصرف قال بعض  
وهذا الخلاف مما لا يخفى له قال استاذ شيخنا وفي وجه الخلاف  
اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه غير منصروف سوا بقى  
الحالتين او لا واذا لم يسبق الحالتان فوجه القول يمنع الصرف  
اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اتقوا بالعلتين قبل اللام واللام  
لزم الالتفات بالعلل الاصلية كالعلية والنجمة والتانيث والذات  
انتي ثم رايت بعض المتأخرين قال والحق عندي انه لا خلاف في  
المسئلة اصلا وتخرج القولين المحكيين في هذه المسئلة على هذا

الحالين **قوله** احسن تقويم هو اولي من التمثيل بررت بعثا شافا لاعلا  
لا تصاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة زال منه احدي العلتين المانعتين  
من الصرف فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف احسن فان  
ما فيه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهو موجودان فيه اضعفته ام لم تضعه  
واعلم ان الاضافة الى مقدر كالاضافة الى المذكور نحو قوله ابد ابدان اول في رتبة  
خفض اول على بنية لفظ المضاد اليه واول فيه الوصف ووزن الفعل  
**قوله** المساجد التمثيل به اول من تمثيل بعضهم بقوله رايته الوليد بن يزيد  
مباركا لانه يحتمل ان يكون قد ر في يزيد الشياخ فصارت نكرة ثم ادخل عليه  
ال التعريف فعلى هذا ليس فيه الا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون  
باقيا على علميه وال زايده فيه كما زعم من مثله للزايده كالمصنف  
كما سيأتي **قوله** كالاخي والاصم في التمثيل به لما فيه ال موصوله نظير  
لانما صفتان مشبهتان وال الداخلة عليهما معرفة لاموصوله على الصحيح  
من الاقوال الثلاثة واجيب بان هذا مثال فيكفي لصحة التمثيل به كونه  
صحيحا على قول والاولي التمثيل بنحو قوله وهن الشافيات الخوايم بخفض  
الخوايم بالكسرة لدخول ال الموصوله عليه وهي جاح عليه **قوله** كنزوله  
رايت الوليد بن يزيد مباركا تتمه شديدا باعيا الخلافة كاهله  
بخفض اليزيد لدخول ال الزايده عليه بنا على انه باق على علميه والمثال يكفيه  
الاحتمال فلا يبا في ما تقدم واما الوليد قال فيه للمح ومباركا مفعول ثان  
لان راى عليه قاله الرضي وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد  
ابن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعبا جمع عب بكسر العين  
المهله وسكون الموحدة وفي اخره هزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون الفاق  
واراد به امور الخلافة الشاقة ويفهم من كلام المصنف ان ما اضيف او  
دخلته ال جريا بالكسرة وانما جريا بالكسرة حينئذ لانه اتصل به ما هو من  
خصائص الاسم فبعد عن شبه الفعل فاعرب بالكسرة على الاصل فان قلت  
ما لا ينصرف يجوز صرفه للصرفة اي لامر صرودي في الشعر بمعنى



انه لو لم يدخله التنوين لزم خلل في الشعر بان لا يستقيم الوزن لا بالنون  
كما في قول القائل صبت على بصائب لوانها صبت على الايام عدل لباليا  
او يستقيم الوزن لكن يظهر فيه نوع خلل يسمى زخا فاحو  
اعد ذكر نجان لئلا نذكره هو المسك ما كررته يتصوع  
فانه لو لم ينون نجان لظهر الرخا في المحل وان صح الوزن فنون وكسر يفتحه  
وان لم يفتح اليه فلم ترك المصنف التعرض له قلت لعله للقله واستقفا  
بذكره في آخر الكتاب عن ذكره هنا لكن يتجه على ان الثاني الاعتراض من جهة  
تأخير الشيء عن موضعه قال الشاعر  
سهم اصاب ولاميه بذي سلم من بالعراق لقد اعدت مرياد  
وكان يدكها وهوام في لغة حمير كقوله تين ليليل ام ارمدا اعتاد اولفا  
اي ليليل الارمد والاولق شبه الجون **الباب السادس الامثلة**  
**قوله** الباب السادس الامثلة الخمسة اي النوع السادس من الكلمات التي  
تقع فيها النيبا به ما يصدق عليه الامثلة الخمسة اي الصيغ الخمسة ويقال  
لها ايضا الالف الخمسة ولما انقصي الكلام على ما خرج عن الاصل من الالف  
وهو خمسة ابواب شرع في ذكر ما خرج عن الاصل من الالف وهو بابان  
احدهما باب الامثلة الخمسة قال المصنف في شرح اللحن ومعنى تسميتها  
امثلة انها ليست انخالا باعبارها كما ان الاسم الستة اسمها باعبارها وانما هي  
امثلة يكتفي بها عن كل فعل كان بمنزلة فان يفعلان كتابته عن يدهيان  
ويطلقان وليست جان وغير ذلك ولذا الباقي وسميت خمسة على ادراج  
المخاطبتين تحت المخاطبتين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال شيخنا  
واقول على ثباسبه تكرر سبعة لاسنة نظر الغائبين فليسا من وقد  
تزيد المعاني على السبعة بالنظر لما انه قد يعجب مدرك على موت او كان  
او غير ذلك والي انقسام الموت الى حقيقي للتأنيث والجازية وما تانيته باعتبار  
اللفظ وما تانيته بالتاويل نحو الكتابان يجيئان على تاويلهما بالتحقيقين  
وقد تزيد الصيغ على الجنس نظرا الى كون الالف والواو حرفا في فعل الاشارة

الاسماء

الغائبين والتثنية الغائبين والجمع المذكور الغائب في لغة كل في البراءة  
نحوينومان الزيدان ويقومان الصندان ويقومون الزيدون فهذه ثلاث  
صيغ اخري فتكون الصيغ ثمانية ولا يخفى مغايرة نحو الصندان تقومان  
تقومان المذكورين او موتين لان الثاني الاول للتأنيث دون الخطاب لآب  
الفاعل غائب وفي الثاني للخطاب لان الفاعل مخاطب فتكون الصيغ تسعة  
**قوله** وهي كل فعل الخ اورد عليه ان لفظ كل زايد لانه التعريف للماهية  
وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جاز و ايضا كل يفهم ان كل واحد منها  
هو الامثلة الخمسة فيحل بصدق طرد على المحدود الذي هو الامثلة الخمسة  
وبعبارة اخري لفظ كل هنا ليست في موقعه لان التعريف انما يكون للجنس  
وبالجنس لا للافراد وبالافراد وللقابل بقول ان ما ذكر ليس تعريفه بتعيين  
لمعناها وانما على اي شئ تطلق من عرف معنى الامثلة ومعنى الفعل المضارع  
الذي اتصل به ما ذكر فلا بأس بابراد لفظ كل والاصح ان يقال المراد ان  
المفهوم اليك الصادق على كل فعل اتصل به واصد ما ذكر لظهور ان الموضوع له  
الماهية لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعرة بالافراد لكان اوضح لكنه في  
بها البيان الاطراد وبعبارة اخري المحدود في الحقيقة واحدا لامثلة الخمسة  
او جنس الامثلة الخمسة واذا مدخل كل وهو فعل اتصل به ما ذكر لكنه لما  
ادخل كل عليه اذ صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر  
اختصار الحد ودفرا لعدد ذكر غيرها فيكون جامع فيحصل صريح ما ينعى يكون  
جمعه وسنعه كالمصنوع عليه **قوله** الف اثنتي عشرة اي شخصين اثنتين مخاطبتين  
كانا نحو تفعلان يا زيدان او مخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او غائبتين  
ولو كانتا بلفظ ضمير الغيبة فتقول هي تفعلان بتا فوقه تعني امرأتين  
جملا للمضمر على الظاهر وربما للمعنى ونظر الى ان الضمير يتردد الاشياء الى  
اصولها وهذا قول ابن ابي العافية تلميذ العلم وهو المرحوم كما قاله بعضهم  
وجابه السماع وقال عمار بن ابي ربيعة اقض على اختين ابدا حديثنا  
وما لهما من ان تعلمنا متاخن لعلهما ان يغيا لي حاجة وان ترجاسر بالاختصار

الغائب



احصر بفتح الصاد مضارع حصر بكسر هاء ي ضائق صدره ومنه قوله تعالى  
 او جاءكم حصرت صدورهم وقال ابن الباذش تقول هم يفعلون بيا تحيته  
 رعي اللفظ فذا اللفظ يكون للمذكرين او غائبين نحو الزيدان يفعلان واللف  
 الاثنين شامل لما اذا كان ضميرا او حرفا على لغة الكوفي البراعيث **قوله**  
 او واو جمع شمل الجمع فيه الحاضر نحو انتم تفعلون والغائب نحو الزيدون  
 يفعلون وشمل الواو في الجمع الغائب الاسم والحرف على لغة الكوفي البراعيث  
**قوله** قال رفعه بثبوت النون عبر بالثبوت لمقابلة الحذف فيما سياتي  
 والمعاد بالنون الثابتة نيابة عن الضمة قال الرضي وتكسر بعد الالف غالبا  
 لان الساكن اذا حرك فالتكسر او لم يقر في الشواذ اتعداني بفتح النون  
 وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم انتهى **قوله** وبعبارة  
 اخرى والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لانتقا الساتين تكسرت  
 بعد الالف على صلة وفتحت بعد الياء والواو طلبا للخفة لاستقرار الكسر  
 بعدهم وقيل تشبيها للواو بالمتني وللثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف ايضا  
 قروي اتعداني ان اخرج وقد تضم معها ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل  
 بما قري شاذ اطعام ترزقانه بضم النون وانما عرفت هذه الامثلة  
 بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتح لتناسب الالف  
 وبالضمة لتناسب الواو وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن ذلك وان الاعراب  
 عليه ولم يكن فيه علة النباح حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون  
 بدلا من الضمة لثباتها في الغنة للواو وانما خص هذا الابدان بالفعل اللاحق  
 الالف والواو والياء دون يخيئي ويديو ويبي والقاضي وعلاحي وان كان الاعراب  
 في جميعها مقدرا لما منع ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالمثنى والمجموع بالواو  
 والنون وذلك لكون الف يضر بان مشا بها لالف ضاربان وواو يضر بان  
 مشا بها لو او ضاربان وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرك  
 وحملت الياء في تفعلين على اختيار الالف والواو في الحاق النون وجاز وقوعه لان  
 رفع الفعل بعد فاعله اعني الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع كالجذر

خاص

خاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين  
 قال كلمة معها كنصور ومسكين وعاد وسياقي لا عرابها بالنون وجه اخر  
**قوله** وجزءها ونصبها بحذفها اي نيابة عن السكون والفتحة وانما عرفت هذا  
 الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كاعراب نظيرها من الاسماء لان يضر بان  
 مثل ضاربان ويضربون وتضربون مثل ضاربون وضاربين في مطلق الحركات  
 والسككات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون وواو ولا يمكنهم ذلك في  
 يضر بان لانه يودي للاجتماع مما تلين فجعلوا النون علامة الرفع لا يضر  
 شبيهه بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حلوا النصب عليه  
 كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجر في الاختصاص  
 واما يقومون فلا يمكنهم جعل علامة رفعه الفاكضار بان لان يودي الى اجتماع  
 مما تلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون فجعلت كذلك في يقومون  
 ويقومين وورد حذف النون لغير ناصب او جازم من تراو نظما قري سا حرا  
 تظاهرا ما ي تظاهرا فادغم التاء في الباطن وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى  
 تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشافعي

**ابيت اسري وتبديني ندلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي**  
 ولا يقاس على ذلك في الاختيار واذا اجتمعت مع نون الوقاية جازا الابدان  
 مع الفك والادغام والحذف تخفيفا نحو انا جوفي في قراءة نافع بنون واحدة  
 وقرا بالوجه الاخر نافع قامرون اعبد ايها الجاهلون وقرا ابن عامر تاسروني  
 بالفك وقرا الباقون بالادغام واختلف في الحذف حينئذ فذهب سيبويه  
 الى انها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد  
 ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها ثابتة عن الضمة وقد  
 عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يسعركم في قراءة من سكن فحذفت  
 النون الثانية عنها لئلا يفتصل الفرع عن الاصل ولانها جزء كلمة ونون الوقاية  
 كلمة وحذف الجزر اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف اخر الجازم والناصب



لان حذف نون الرفع يوم من معه حذف نون الوقاية اذ لا سبب اخر يدعو  
إلى حذفها وحذف نون الوقاية ولا يوم من معه حذف نون الرفع في الجزم  
والنصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون  
الوقاية لاحتجج إلى الأمرين لان نون الوقاية يحتاج اليها لتنفى الفعل من  
الكسر والرفع ليس على الخلاف الذي في وجه تسميتها بذلك وحذف ما لا يحجج  
إلى حذفه اولى من حذف ما يحجج إلى حذفه وذهب أكثر المتأخرين إلى ان المحذوف  
نون الوقاية وعليه الاخفش الأوسط والصغير والمبرد وابو علي الفارسي  
وابو الفتح بن جني لان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة عليها  
ونون الوقاية التي حصلت بها النقل والتكرار فكانت اولى بالحذف وكان  
نون الوقاية انما جئ بها لتنفى الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون الرفع فكان  
حذفها اولى ولا يها دخلت غير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت  
المحذوفة لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه هذا وما ذكره المصنف من ان اعراب  
بالنون رفعا وتحذير كجزما ونصبها هو مذهب الجهمي وقيل ان الاعراب  
بالالف والواو كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بان  
لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وذهب الاخفش وابن دريد  
إلى ان الاعراب مقدر قبل هذه الاحرف لانه اخر الفعل وانما حق الاعراب مقدر  
ان يكون في الآخر وزعم ان النون ليست باعراب ولكنها دليل الاعراب  
المقدر وذهب السهيلي إلى ان الاعراب مقدر كزعماء ولكنه لم يجعل النون  
دليلا عليه بل قال انما تثبت رفعا لشبه يقومان ويقومون وتقومين  
قائمان وقائمون وقائمين ولما دخل الجازم قامت المشاكلة فزالت النون  
ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها  
معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال انه لا جائز ان يكون  
حرف الاعراب النون مستقرا للعامل وفي حرف صحيح ولا الضمير  
لانه الفاعل ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمها

حركة

حركة ما بعدها من الضمير من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم  
الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان  
وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان  
الاعراب فيها مقدر فهو شبه قوله واما الا ان يعنون الى اخره اشارة الى  
الجواب عما يقال انك قلت ان الامثلة الخمسة تنصب كحذف النون  
فما تصنع في قوله تعالى الا ان يعفون فان ان فيه ناصبه والنون ثابته  
معه وحاصل الجواب ان الواو هنا ليست واو الجماعة وانما هي اصلية لا بها  
لام الكلمة التي في قولك زيد يعفون ليست النون هنا نون الرفع وانما  
هي اسم ضمير عائد على المطلقات مثلها في المطلقات يربص والفعل  
يبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون هذا ينعلم  
كما انك اذا قلت النسوة بجزج او بكتين كان ذلك وزنه واما اذا قلت  
الرجال يعفون فلو او واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل  
يعفون بواو وبن اولاهم لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستقلت  
الضمة على واو قبلها ضمة وهي الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان  
وهما الواوان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وانقلبت ضمة اللام الى  
ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت اللام لما ذكرنا فاختصت الاولى  
بالحذف دون الثانية لثلاثة امور احدها ان الاولى جزء كلمة والثانية  
كلمة وحذفت جزء اسهل من حذف كل الثاني ان الاولى اخر الفعل وحذفت  
بالا واخر اولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على  
معنى وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذا لا وجه  
حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض دون الثانية لانه جئ به لمعنى وهو  
كلمة مستقلة ولا يوصف بانه اخر ويزيد وجه رابع وهو ان اللام سبب الارتفاع  
وبما حذفت الواو صار وزن يعفون يعفون كحذف اللام ولهذا اذا  
ادخلت عليه الناصب او الجزم قلت الرجال لم يعفوا اولن يعفوا  
فأفرق **الباب السابع الفعل المضارع المعنى الآخر**



**قوله** اي النوع السابع من الكلمات التي تقع فيها النيابة ما يصدق عليه  
 الفعل المضارع المعتل الآخر باضافة المعتل اليه الاخر باضافة لفظية اي الذي  
 اعتل آخره فهو من اضافة الوصف اليه فاعله والدليل على ان اضافة لفظية  
 صحيحة وتوقعه صفة للنكرة كونه هذا فعل معتل الآخر **قوله** وهو ما اخره الف  
 الي اخره اي في اللفظ مطلقا اسم كان او فعلا ماضيا او مضارعا او ماضيا ومثلا  
 للمضارع فقط لانه المقصود هذا ان كان الضمير راجعا للمعتل الآخر لا يصدق كونه  
 فعلا مضارعا **قوله** فان جزمين حذف الاخر اي اخرهن ببناء عن السكون  
 الذي هو حذف الحركة لان حروف العلة تضعف بسكونه قريبة من الحركات  
 فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس  
 علامة الرفع قاله الرضي لان الجازم عند حذف الرفع في الآخر والرفع  
 في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستشكال اي والتعذر قبل دخول الجازم  
 فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذف قال شيخنا رحمه  
 الله تعالى اقول هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع ان قيل لم يلحق  
 المنصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة فالجواب انما الحق به  
 ثم لتعذرا لا عراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصباً بالحركة على الاصل قال  
 المصنف في شرح الملحمة واختلف الخويون في حالة الرفع وفي الالف  
 فقط في حالة المنصب هل تقدر الضمة والفتحة ام لا قال سيبويه ومن  
 يتبعه تقدر كما تقدر في موسى والقاضي وقال ابن السراج ومن يتبعه لا  
 تقدر لانا انما قدرنا في موسى لان الاعراب في الاسم اصل فيجب المحافظة  
 عليه فيجب تقديره وفي الافعال فرع ولا حاجة الى تقديره اذا لم يوجد وابتني  
 على هذا النظر في حالة الجزم فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الضمة  
 المقدرة والتي هي ثم لما صارت صورة المجزوم والرفع واحدة فزوا بينهما حذف  
 حرف العلة فحذف العلة محذوف عند الجازم لانه وعلى قول ابن السراج  
 الجازم حذف حرف العلة نفسه ويقول الجازم كما لمسه من الوجد فضله  
 ازالها والاخذ من قوى البدن وهذا الجحجح اليه جمهور الخويين والتحقيق  
 قول سيبويه لما شرعنا اذا قالنا نستخدم فصدقوا فان القول ما قالت حذام

انتهى والي قول ابن السراج يشير كلام المصنف لانه ذكر هذا النوع في ما  
 خرج عن الاصل وانما يكون خارجا عن الاصل اذا قلنا ان جزمه حذف  
 الحروف كما صحح سيبويه وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف اختلفت  
 عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحدف الا حركات علامة الرفع وهذه  
 الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب رابدة  
 على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل  
 والجازم لا يحدف الا حركات المنقلبة عنه فالقياس ان الجازم حذف  
 الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لئلا يلبس المجزوم بالمرفوع لو  
 بقيت لاختار الصورة قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول ما ذكره من ان  
 الجازم لا يحدف الا ما كان علامة للرفع ممنوع وما المانع ان يحدف ما  
 ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم عن الرفع وكذا قوله الاعراب  
 رابدة على ماهية الكلمة ممنوع وهو مستقضى باعراب نحو الاسم الستة وكذا  
 قوله والجازم لا يحدف الا اصلية الخ وما المانع من حذف الاصلية كما جاز جعل  
 الاصلية اعرابا كما في لاسم الستة وما يدعي لعل ان الحذف هنا ليس لتمييز  
 المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه ايضا  
 فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا التمييز بينهما بالمعامل لم يحتاجوا التمييز  
 المرفوع عن المجزوم لان عامل صدرهم لدنطى والآخر معنوي الا ان  
 يقال قد يظن حذف العامل **قوله** فاما قوله

المباينك والابنا تنحى باللائمة لبون بني زياد  
 ضرورة اعتذار عن اثبات اليامع الجازم وهذا البيت ليقين بن زهير  
 وبعد ومجسم على القرشي تشري بادراع واسياق جداد  
 الابنا جمع نبا وهو الخو وتخي بفتح التاء المثناة من فوق تشيع وتشتير  
 في الاطراف ويقال ثبت احدثا بيمينه بالتحفيف اذا بلغت على وجه  
 الاصلاح وطلب الخير واذا بلغت على وجه الافساد والفتنة قلت  
 بيمينه بالتحديد واللبون هنا جماعة الابل ذات اللبن وهو زياد



ربيع بن زياد واخوته ومجسها بفتح الموحدة اي مجسها والقريشي  
عبد الله بن جده عان وتشترى تباع والادراع بدل ممله جميع  
درع وهي ما يصنع من الحديد ليابس في الحرب وقصة هذا الشعر  
ان الربيع بن زياد اخذ لقيس بن فهير درعا فخر قيس بعد ذلك  
ابن الربيع وساقها الى مكة فباها عمار بن جده عان بادرع واسياف  
وحكى المصنف في المعنى وجهين في فاعل ياتي احدهما ان الفاعل بالاق والبا  
زيادة في الفاعل وجملة والابن ياتي معترضه بين الفعل وفاعله وثانيهما ان الفاعل  
ضمير يعود على ما بنا على ان ياتي وتنتهي تنازعا فاعل الثاني وضمير الفاعل في الاول  
فلا اعتراض ولا زيادة قال ولكن المعنى على الاولنا وجه اذ الابن من شأنه ان ياتي  
بهذا ويغيره وحكى غيره وجهين اخرين احدهما انه ضمير يعود على السبالة لانه قوله  
والابن ياتي عليه والثاني انه يعود على حذف مضاف اليه الم ياتك خبر يعون يتي  
زياد وقال استاد شيخنا في الصحاح على الحال وغيره يعني بما انتهى الى الظاهر ان  
قوله عا لاقت متعلق بقوله ياتك وفاعل ياتك ضمير يعود على منحدث عنه  
قبل ذلك يعني الم ياتك فلا ياتك بالاق ياتك يتي زياد والحال ان الابن ياتي  
اي الاخبار بذلك فكثيرا والبا في جملة لاقت على هذا للتعدية ويجعل المعنى غير ذلك  
انتهى ولو قال فاما نحو قوله الم ياتك الح لكان اعم لبشعر نحو قوله  
مجوت زبان ثم جيت معتدرا من مجوز بان لم تجوز ولم تدع  
وزبان بزاي فوجه ثم نون اسم رجل وقوله لم تجوز ولم تدع يعني لانك اعتدت  
ولانك مجوت ونحو قوله

وتضحك مني شجة عيشية كان لم تراقلي سيرا يائسا  
قال ابن درستويه قد سمي الشعر المجوز شجة على الضرورة كما قالوا واشد اليك  
والعيشية نسبة الى عبد شمس ويأتي اصله يعني حذف احد ياي النسبة  
وعوض منها الالف وقوله اذا المجوز غصبت فطلق ولا ترمها ولا تخلفي  
والجوز على انه ابقاه الحروف مع الحجاز مختص بالضرورة كما قاله المصنف  
وقال بعضهم انه مجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة

لا تخد

لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ثم اختلف حينئذ فيه حذف  
الحازم فقبل الضمة الظاهرة لان الضمة قد تظفر على الواو والياء في الشعر وقبل  
المقدرة قال ابو حيان وقاية الخلف تظفر في الالف فن قال حذف الظاهرة  
لم يحذف الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة جازا قرارها  
ويشهد له قوله ولا ترمها والاولنا وله على الحال او الاستيناف وذهب  
اخرى الى ان الحازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة  
ليست لامات الكامة بل حروف اشباع فولدت عن الحركات التي قبلها وقد اوجب  
على مذهب الجوهري عن الآية الاولى بان الواو للاستيناف ولا نافية اي وانت  
لا تخشى او للعطف عليه ولا نافية وطرف الالف اي وانت لا تخشى والعطف  
عليه والالف للاطلاق فيه اجلبت للفواصل وهي الف اخرى بقوله وتظنون  
بالله الظنوننا والرسولنا وحال بالواو والمعنى ولا تخشى العزق وعن الآية  
الثانية بما ذكره المصنف عقب ذلك قوله واما قوله تعالى انه من يتقى  
ويصبر في قراءة قبل الح اي بانهات الباء في يتقى وتسكين يصبر هو كذا  
قبله اعتذار عن ثبوت حرف العلة مع مقتضى الحذف وهو ههنا من  
الشرطية فقبل من موصوله لشرطية ويتقى مرفوع وتسكين يصبر  
مع انه معطوف على مرفوع اما التوالم حركات الباء والراء والهمزة  
وضعف هذا بان محل التسكين في نواحي الحركات حيث كانت في كلمة  
واحدة واما لانه وصل بنية الوقف ودل بتسكين يصبر على بنية الوقف  
عليه قال شيخ شيخنا فيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط  
دون الجزا الحين را وقد كجابه بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقدير  
التمالي ولا يخفى ان هذا ليس شرطا بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط  
تأمل واما للعطف على المعنى اي التوهم ولم يقل توهم وان كان يقصد  
بالتوهم قصدا صحيحا وتوهمه وجود مترلة معدوم والعكس  
فالاول تقول العرب انهم اجمعون ذاهبون وذلك ان معناه  
معنى الابتداء فيرى انه قال اجمعون ذاهبون والباقي تقول زهير



بدالي في لست مدرك ما يضيء ولا سابق شيئا اذا كان جابيا  
 فقد رد خول الباقي خبر ليس وعطف عليه قوله ولا سابق بل خبر وحاصل  
 العطف على التوهم اعطاشي حكم غيره فلا مانع من وقوعه في التصحيح  
 لكن تركه المصنف دبا اذ ليس سبق الي التوهم ان التوهم غلط او غفلة ففاد  
 واما على العطف على المعنى لان من الموصول به معنى شرطية في افعالها وعومها  
 وصلها في معنى فعل الشرط فاعطيت حكمها ولذا دخلت الف في خبرها كما دخل  
 في الجواب وضعف هذا بالاستبعاد ولذلك اخبر ابن مالك في التمهيد ان الجزم  
 قد يقع في المعنى في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرها من الامثلة كذا قيل  
 وهو مبني على ان من شرطية قال بعضهم والظاهر القول بالاشباع وان  
 شرطية ورده بان لا دليل عليه ممنوع بل دليله تسكين يصير عطفها على ما قبله  
 وجعله لتوالي الحركات قد علم ما عليه فلا يعجزه الموصول وانه وصل  
 بنية الوقف وتجرد الاستبعاد لا يفيد انتم وعبارته في المعنى زعم الفارسي  
 ان من موصوله فلها انبت الباء وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت  
 الف في الخبر وانجزم يصير على معنى من وقيل بل وصل يصير بنية الوقف  
 كقراءة نافع حيي ويحيي بسكون ياحيى وصل وقيل بل سكن لتوالي  
 الحركات في كلمتين كما في يا مكرم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الباء  
 اشباع ولام الفعل حذف الجازم او هذه الباء لام الفعل والتفجيف  
 الحركة المحذرة انتهى وقوله على معنى من قال التثنية اي على توهم ان  
 من شرطية ويتقي مجزوم به وقوله وقيل سكن لتوالي الحركات في كلمتين  
 كما في يا مكرم ويشعركم قال الدماميني هذا القول احسن الاقوال ولا  
 حرج في تخرج التثنية عليه وما عداه من الاقوال ليس بظايل فلا يسل  
 الي المقدم على تخرج القرآن عليه وقال ايضا في شرح التمهيد والظاهر  
 تخرج الاية على ان من موصوله لاشريطية فانبات ياتي جيبا جابيا  
 بل هو الواجب واسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف الحركة الرفع  
 مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخرج

السريل عليه **تنبيهه قوله** تنبيهه اعلم ان التنبيه في اللغة التوقيف  
 على الشيء والايقظ له وفي عرفهم عيان عن عنوان بحث يدل عليه  
 الاجبات السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادي تا مل  
 واختلف في اعرابه فقبل معرب خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه  
 الا انه قد سبق ذكره وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرأ  
 ساكتا هذا التنبيه وفيه نظر لان مقتضى البناء هنا ليس الاعداد التركيب  
 على ما دعاه وهو ممنوع لان التركيب وان قد مع ما يليه فهو مبني  
 بالتقدير المذكور ومثله شايع ذابغ فلا ضرورة الى العود عن الاصل مع  
 امكانه ولفظ الفصل وما اشبهه كلفظ التنبيه في حكمه المذكور والمشار  
 اليه بهذا الالفاظ او المعاني كما نقل بخبر الامر من المولي عظام الدين  
 في شرحه لرسالة الوضع في قوله الحاشية تشتمل على تنبيهات والمنا سب  
 هذا الالفاظ لانها الانسب لكون العنوان بخلاف المعاني لانها الحكم مع  
 ما يتعلق به فكيف يكون عنوان الحكم وصينذ فيكون مسمى التنبيه قوله  
 اذا كان حرف العلة بدلا من متنة الى اخره بقى ان صدق التنبيه على  
 المذكور هنا خفا اذ لا يعلم اجمالا ما سبق ما ذكر هنا وانما الذي يعلم ما سبق  
 هو ان حرف العلة يحذف للجزم ويفهم منه ان الحرف الصحيح لا يحذف  
 للجزم فلم يكن الحكم المذكور هنا يمكن علمه مما سبق اجمالا فيحتمل ان يقال  
 المراد بالتنبيه اللغوي وهو الايقاظ ويجعل ان يقال ان مراده الاصطلاحي  
 ويمكن ان يكون فيما سبق اشارة اليه اجمالا لانه فهم منه ان غير حرف العلة  
 اذا كان اخر الفعل لا يحذف فيعلم منه ان ما كان اخره محذوف عند دخول  
 الجازم لا يحذف وانه اذا كان الا بدال قبل دخول الجازم يحذف منه حرف  
 العلة لا يصدق عليه جيبا ان اخره الف او واو او يا وان كان الحذف  
 بالنظر الى الاعتماد بالعارض لكي المتعارف استعماله فيما يفهم بالموافقة  
 والحاشية لا يفهم بعضها بالموافقة وبعضها بالخلاف كما هنا فليست مل  
**قوله** بدلا من ان اي بدلا من ان من مقتوح ما قبله ليقرأ متضارعا



او مكسور ما قبلها فيقري مضارع اقرا او مضوم ما قبلها فيوضو مضارع وضو  
بعضي نظف **قوله** فوضو ابدال قياسي يعني لكون الهمزة ساكنة كحذف  
حركتها بالحجاز و ابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي  
بان يكون هناك قاعده تبدل الهمزة في كل موضع تحققت القاعده فيه  
سواء كان ذلك الموضع مما ابدل العرب فيه بعينه او كان مشابها لما ابدل  
العرب فيه فابدل العرب قياسي لانه يقاس عليه و ابدال غير العرب  
قياسي لانه يقاس على ابدال العرب فانهم واحفظه قال الجاربردي  
فان كانت ساكنة فتبدل بحرف حركة ما قبلها يعني ان كانت قبلها فتحة  
قلبت الف وان كانت كسرة قلبت يا وان كانت ضمة قلبت وا واسوا كات  
المهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة واحدة كما في رأس  
وياء وسون او في كلمتين كما في قوله الي الهدي اثنتا وكما في قوله  
الذي ايتى وقوله تعالى يقول ائذن لي ثم قال في الهمزة المتحركة  
وان كان قبلها متحركا وقسمته تسعة لان الهمزة اما مفتوحة او مكسورة  
او مضومة وعليه التقادير ما قبلها اما مفتوح او مكسور او مضوم  
والثلاثة في الثلاثة تسعة والقياس فيها ان تجعل بين يمين الهمزة تخفيفا  
للهمزة مع بقية من اثارها فيكون دليلا على ان اصل الكلمة الهمزة لكن في  
حالتين منها لا يمكن جعلها بين يمين وذلك اذا كانت مفتوحة وما  
قبلها مضوم نحو قول او مكسور نحو ما به لانهم لو جعلوها بين يمين  
المشهور بقرب من الالف وقبلها الضمة او الكسرة وهو مستكره  
انتي **قوله** شاذ انما كان شاذ لكونها متحركة **قوله** ويجوز مع  
الحجاز الاثبات اي للحرف المبدل ويكون الحجاز يسكون **قوله**  
بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه التعليل على اللف والنشر الغير  
المرتب لان الاعتداد بالعارض علة الخلاف وعدمه علة اللامات  
ويمكن ان تجعل كلمة عدم الترتيب اتصال احدي العلقتين بحلوهما اذ لو  
رتب لا فصلت علة كل منهما وتقوية الدهن بقرينة وامتنانه في

يد كل علة لمعلولها فليسا مل وكونان يكون على الترتيب يعني فمن حذف  
وهو الاكثر نظرا الى ان الاخر حرف علة والحجاز اثر في حذفه ولم يقد  
بعارض كونه بدلا من حرف صحيح وهو الهمزة ومن اثبت اعتد بعارض  
الابدال ونظر الى ان الاصل حرف صحيح ولا اثر للحجاز فيه **قوله** وهو  
الاكثر اي عدوا لا اعتدادا بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثر  
وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب  
غيره الى ان الحذف لذلك الحرف المبدل ممنوع لان سبيل الهمزة لتحقيق  
**فصل قوله** تقدر الحركات التي لما فرغ من بيان ما يظن من الاعراب  
حرفا كان او حركة شرع في بيان ما يقدر منه وكلامه يفهم ان الحروف  
لا تقدر مع ارباق تقدر للتعدا او الاستقلال وانما اقتصر المصنف في بيان  
ما يقدر اعرابه كلاما وبعضا تعدا او استغناء لا على المعرب بالحركات  
لان المشهور في كلامهم فتقدر الحروف للاستغناء في الاسماء الستة  
اذا كانت مضمة الى كلمة اولها ساكن نحو قام ابو الحسن ورايت ابا الحسن  
ومررت باني الحسن وتقدر الالف في المثني اذا اضيف الى كلمة اولها  
ساكن نحو جاء صاكا القوم وتقدر الواو طلبا في جميع المذكر السكام وما  
حل عليه اذا اضيف الى كلمة اولها ساكن نحو جاء صاكا القوم ورايت  
صاكا القوم ومررت بصاكا القوم ونحو لا يابل او لا افضل منكم والسبعة  
ان يوتوا وفي التثنية ان في ذلك لذكر لا وفي الالف ابدال بعضهم  
وضابطه اذا كان الاعراب مبدلة ولا في ساكنات فخرج نحو مصطفى  
القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مبدلة اصلا انتهى  
اي لان حرف اعرابهما بحرف للسكانيين ولا حذف لعدم ما يد  
عليه واما المثني المرفوع فتحذف حرف الاعراب لدلالة الفقه عليه  
ويكون اعرابه مقدرا وتقدر الواو فقط في الجمع المذكور اذا اضيف  
اليها المتكلم نحو جاء مسلمي اصد بعد الاضافة مسلمي اجتمعت  
الواو والياء والسبق منهما ساكن فقلبت الواو يا وا دغيت الياء في الياء



وملت الضمة التي قبل الواو كسرة ولما لم تنق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه  
 في حالة الرفع تقديرها واواما في حالتها في الجرد والنصب فاعرابه لفظي لبقا لما في الاعراب  
 في الحالين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقة فان قيل هلا كان اليا المنقلب عن الواو  
 في مسلو في علامة الرفع كما كان علامة الجمع اوجب بان الواو علامة الجمع من جملته  
 حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيته وهي لم تنق كان قبل  
 خصوصية الواو ان لم تنق لكن بقي بدلها وهي خصوصية اليا فلم لا يجوز ان يكون  
 معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لموجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا  
 على غير المنصرف في الجرد وجميع الموث السك لم في النصب بالاعراب اللفظي  
 لوجود البدل فيها وهو الفتحة والكسرة قلت اوجب بان الواو في حكم  
 الموجود اما لان المقدار الاصلي معتبر وقطعا واما لان النازل بالا لعل في حكم  
 الباقي واذا كان كذلك يكون الاعراب باليا التقديري لا تافخي بالاعراب التقديري  
 بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان لكل كلمة اعراب  
 تقديري ولفظي ولو بعد مثله بخلاف الكسرة والفتحة فيها فانها ليست  
 في حكم الموجود ومثال ما يفد رتبة الاعراب للتقدير المثنى واجمع حال  
 الحكاية لقولهم دغناس تمرتان في جواب الك تمرتان ذوقيفك تمرتان  
 وخوذ لك ومعناه دعني من هذا الحديث ولوقيل من تمرتين لم يوجد هذا  
 المعنى ولقولك من الزيد من قال ضربت الزيد من وما ذكرنا من كون  
 اعراب جرحا مسلي بقدر ما هو ما صرح به ابن الحاجب ورافقه ابن مالك  
 خلا فالحسن ادعي انه لفظي ومن كون التقدير فيه للاستقلال هو ما صرح  
 به ابن الحاجب ومن تبعه واعتراض عليه بان التلظظ باعراب مسلو في  
 قبل الاعلال مستشقل وبعده متعذر وكذا اعراب نحو افتي فانه قبل  
 الاعلال مستشقل وبعده متعذر فلم يجعل اعراب نحو الفتى من المتعذر  
 ونحو مسلي من المستشقل واجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال  
 بالحركة ونقله بوجوب ابدال حرف باخر فلما قبلت الواو والفتا تعذر الاعراب  
 لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للمتعذر

لا الاستشقال الحركه لان نقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر  
 فيجعل ما تعذر واما مسلي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف ونقله مما يوجب تقديره  
 فالتقدير في مثله للاستشقال لا لتعذر فوضع الفرق بينهما فان قلت نقل  
 الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقرر الحركة فلا يصح قوله ونقلها  
 يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلت اوجب بان المراد الثقل المعهود  
 وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله هذا وقال استاذ  
 شيخنا واعلم ان المصنف يعني ابن الحاجب حكمه بالتعذر في عصابة بعد  
 الاعلال والقلب وبالاستشقال في مسلي وفيه تحكم لم يظهر له وجه وجه  
 وليست امل اثنين ويجري كل من الاعراض والجواب في تقدير اعراب المفصو  
 نحو قاض لتعذر والمفصوور للاستشقال مع انه فيها قبل الاعلال مستشقل  
 وبعده متعذر وفيهم ايضا ان الحركات لا تقدر في غير ما ذكره لان تخصيص  
 الشيء بالذكر يفيد نفى الحكم عن غيره وهو غير مسلم بل تقدر الحركات الثلاث  
 ايضا في الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وتري الناس  
 سكارى والعاديات صبحا ذكره ابو حيان في شرح المشييل وفي المحلى في  
 نحو من زيد من قال ضربت زيدا ومن زيد من قال قام زيد ومن  
 زيد من قال مررت بزيد على رأي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة  
 الرفع انما حركه حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه استشقال  
 بحله بحركة الحكاية وفي ما سكن اخره في حال الوقف نحو جاز يذ  
 ورايت يذ على لغة ربيعة ومررت بزيد وفيما استعمل اخره بحركة  
 الاتباع بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال ايماعا للام وفي  
 المضاعف ليا مستكلم نحو غلامي ولعل المصنف لم يعد ذلك لانه بجمدد  
 بيان الاعراب التقديري الثابت للاسم في ذاته وافهم ايضا انه لا يقدر  
 السكون وليس كذلك بل يقدر السكون في اربعة اشيا بل في ستة اشيا  
 كما يعلم مما يأتي احدها ما كسر لا نقفا الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا ان ياتوا  
 المهور اذا ابدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد





مضارع ولما زاد اسكن لامه ونحت الدال لالتقاء الساكنين او وصل بضمير ونحت  
الدال لالتقاء الساكنين او كسرت كقوله وذوي ولد لم يلدوا وان السراخ لك  
المدغم فيه نحو لم يشد ولم يحسن ولم يفر وذكر المصنف في الجامع صورة وهي ما حرك  
في الوقف من القول في نحو وانك مهماتا مري القلب بفعل وذكر ابن مالك في  
سبك المنظوم انه يقدر فيما ثبت فيه العلة للضرورة كقوله لم تأجو ولم تدع  
**قوله** في الاسم المعرب قال شيخ شيخنا اللام فيه للاستخفاف فانه اريد بالحركات  
الثلاث في المقصور وبالضمة والكسرة في المنقوص والاصلي مهمادون السائب  
والكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير المضاف والمقرون بال مقصورا كان  
كموسي او مقصورا كجوار وان اريد بها اعم من الاصلي والسائب للحركات  
الثلاث الثلاث في الجملة تقدر في النوعين انتهى هذا ولكن ظاهر كلامه  
انه لا فرق في تقدير الكسرة في حالة الجر في ذلك بين المنصرف وغيره كموسي  
وبه قال ابن فلاح انتهى قال لان الكسرة انما امتنع في غير المنصرف  
للتثقل ولا تقل مع التقدير لكن الجمهور على تقدير الفتحة فيه في حالة الجر  
على بابه وعليه بنى شيخ شيخنا اعتراضه ويمكن حمل كلام المصنف عليه بتخصيص  
كلامه هنا بما تقدم له فيما تقدم له فيما لا ينصرف ولو جعل قوله نحو الفتى قدرا واعتبر  
فيه كونه منصرفا ايضا لم يرد هذا والظاهر ان قول الالفية الاعراب قدرا  
جميعا سلم عن الاعتراض من كلام المصنف لانه يفسر الاعراب جميعا بالرفع  
والنصب والجر وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة  
نصب وجر فيه وانا قوي الاشكال على المصنف لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف  
الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر وخرج بالاسم الفعل نحو كحشي  
والجر نحو علي وما لمعرب المهني نحو اذا وهذا وما متى **قوله** الف لازمه  
قال شيخ شيخنا المراد بالضرورة في الالف والياء لزوم وجودها في احوال الاعراب  
كلها لفظا كالفتي او تقدير الفتى للكه بشكل جرح ما فيه الالف والياء العارضان  
بسبب انقلابهما عن همتن كالحقير والمقرا اسمي منعول وفاعل من يقري فاقدير  
المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم له ولجواز الخطأ بالهتة التي هي الاصل

لنفي وقد يقال ابدال الهزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص  
بالشاذ شاذ ولو جعل قوله نحو الفتى قيد او اعتبر فيه كون الف غير منقلبة عن همتن  
لم يرد هذا وقول بعضهم الذي في آخره الف اي في موضع آخره الف فلا يلزم اتحاد  
الظرف والمظروف ولكن ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم  
الاتحاد ومثل بمثابة تنبيه على انه لا فرق في الالف بين المنقلبة عن ياء كالف  
الفتى والمنقلبة عن واو ولو عبرت بين كالف المصطفى فان الفه منقلبة عن واو  
مترتين لانها منقلبة عن ياء منقلبة عن واو لان الواو اذا وقعت رابعة  
وصا عدا ولم ينضم ما قبلها تقلب **بقوله** ويسمى معتلا المعتل اسم فاعل  
من اعتل اي مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وهو كما قاله ابن  
الحاجب وغيره تغيير حرف العلة للتخفيف فقوله تغيير شاذ له والتخفيف  
الامن والابدال ولما قيد بحرف العلة خرج البعض الآخر نحو عا لم بالهمز  
فبين الاعلال والتخفيف تباين كلي وبين الابدال عموم من وجه  
لصدقهما في نحو قال وانفرادهما في نحو يقول وفي نحو اصيلا وقيل  
سمى معتلا لاعتلاله اي ضعفه فلا يكون المهموز على هذا معتلا فان  
قيل حاصل كلام المصنف هنا وفيما ياتي تخصيص المعتل في الاسماء  
والافعال بما آخره حرف علة مع انه لا يختص بذلك بل منه ما اوله  
او وسطه حرف علة فالجواب بوجهين لمخص الاول ان التخصيص  
اصطلاح كوي والتعبير اصطلاح صرفي فلا اشكال وعلى هذا فافادة  
المعتل الى الاخر فيما سبق لبيان الواقع لا للاحتراز ولمخص الثاني انه  
ليس في عبارته حصرة فيما آخره حرف علة لانه انما حكم بان هذا القسم  
يسمى معتلا وذلك لا يبنى ان المعتل اعم منه **قوله** ومقصود ما لانه منع المد لان  
صوت الالف بغير هتة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهتة بعدها  
ويقابل الممدود وهو ما حرف اعرابه هتة قبلها الف رايد ولذلك يسمى  
نحو عا مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود واما نحو شاوليشا فلا يسمى  
عند الاكثرين ممدودا لان الالف التي قبل الهتة اصلية منقلبة



عن العين واما لانه قصر عن ظهور الاعراب والقصر المنع قال تعالى حور مقصورات  
والاولى كما قال الرضي هو الاول لان نحو غلام لا يسمى مقصورا مع انه قصر عن  
ظهور الاعراب وانما قدرت الحركات في المقصور تعذرا لتعذر النطق بها واستحالة  
لان الالف لو طالت تحريكه لخرج عن جوهه وانقلب حرفا اخر ايا همزة فلا  
يمكن تحريك الالف مادامت الفاء من محاسن بعض الفضل انه لم يلب من مدية  
فوص الى الشيخ العلامة بها الذي محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يشوق  
اليه . سلم على المولى بها وصفه . شوق اليه وانني مملوكه .  
ابدا يحركني اليه تشوق . جسمه مشطوره منهوكه .  
لكن حلت بعده فكانني . الف وليس يمكن تحريكه .  
**قوله** والضمه والكسرة انما قدرت الضمة والكسرة ثقلها على اليا المكسور ما  
قبلها قال الرضي وذلك بحسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها  
بحركة ثقيله فان سكن ما قبلها لم تستقل الحركات كطبي وكسري وحل تقدم  
الكسرة فيه اذا كان منصرفا فان كان غير منصرف كجوارق المقدرجين والضمه  
والفتحة وانما لم تظهر الفتحة حالة الحركتين بها عن حركة ثقيله فعملت بها  
وقد تقدم التنبيه على ذلك ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص  
كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف ولو جعل قوله نحو المثلثي والقاضي  
قيدا واعتبر فيه كونه منصرفا ايضا لم يرد هذا وظهور الضمة والكسرة في  
با المنقوص ضرورة بقوله .

تراه وقد بذل الرماة كانه . امام انكلاص مصعب الحداسلم  
وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصحح الالف يطلب .  
وقوله ولو تحضب سر العوالي بالدم . وقوله .  
وعرق الفرزدق شر العروق . حيث الثري كابين الازند .  
اراد بالعرق والثري الاصل ويقال كبي الزند اذا لم يخرج نان **قوله** ومنه  
اما نقص لانه للتثنية اولانه نقص منه ظهور بعض الحركات واما ظهور حكم  
ومناسبات وهي لا يلزم فيها الاطراد والانعكاس **قوله** وتقدر الضمة

والفتحة

والفتحة في الفعل المعتل بالالف تقدم وجه ذلك **قوله** والضمه فقط وذلك  
ثقلها على الواو واليا بعد الضمة والكسرة وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو  
واليا كما يظهر في الاسم جريا وادعها كقوله .

يساوي عتري غير حمس دراهم **قوله** وقوله . اذا قلت على القلب سيلو قيصت  
لهو احسن لا تنفك تخريه بالوجد . وذهب الفراء في نحو يبي ويحي الجواز ثقل حركة  
اليا الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامته الرفع فيها والنشد .  
وكا نفايين النساء سبيكة . تمشي لدة بيتها فتعي .

والجمهور على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال يبي وانما يقال يبي  
هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح  
فلا ثقل قال والبيت الذي الشدة لا يعرف قابله فلعله مصنوع او شاذ لا يعتد  
به **قوله** ونظير الفتحة في الواو واليا اي تظهر الفتحة في الواو في الفعل وفي اليا في الاسم  
والفعل كفتها ولا توجد كلمة اخرها ثقلها ضمة الالف في الفعل كيدعو والمبني كهو  
وذ والطايبه اوفيه الكلام الاعجمي كهند وزبي كخطا المصنف السند واغرض  
نظيره نحو يا غومر خم غودا ولا تلزم كاسم السه حالة الرفع ولاجل  
التقديم السابق في اليا لم يقدروا تظهر الفتحة في الفعل المعتل كما قال في قوله ولا  
اي فيه بالضمير العايد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء في الاسم  
خوال القافية ومن الفعل خولز يري كقوله في المنقوص .

ولوان واش يا مدينة داره . وداري باعلي حضرموت اهدي ليا .  
وقوله . كانا ايدين بالقاع الفرق . ايدي جوار يتعاطين الورق .  
وفي الفعل الذي اخره يا كقوله ما قدر الله ان يدني علي شحط من داره الحزن  
من داره صول الحزن موضع بلاد العرب والصول يضم الصاد ضبعة من  
ضباع جرجان والحزن بفتح الحاء وسكون الزاي ونون والشحط شين معجمة  
على زنة الفرس البعد وقوله . لتقضي بي مقيه ما وعدتني غير مختلس  
وفي الذي اخره واو كقوله .

فما سودتني عامر عن وراثته . ابي الله ان اسمو بام ولا اب .



وتولد ارجو واسئل ان تدنو مودتها واجازة بعضهم في الاختيار وقال  
انه لغة صحيحة وخرج عليه قراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمون  
اهاليكم يسكون اليها وقراءة بعضهم اويغوا الذي بيده عقدة النكاح يسكون  
الواو ومشي على ذلك ابن مالك نعم المركب المزجي اذا اعراب اعراب  
المتضايين وكان اخر الجزء الاول يا كرايت معدي كرب ونزلت قالي فلا  
يظهر في اخر الاول الفتحه بلا خلاف استصحبا بالحكمه احوالي البناء ومع الصرف  
كذا قال ابو حيان وفي التسهيل في باب ما لا ينصرف ما نصه فصل قد يضاق  
صدر فيتاثر بالعوامل ما لم يقتل اي كعدي كرب فلا يتاثر بالعوامل جند  
وللعجز جند اي حين يضاق الصدر ما له لو كان منفرد اي من الصرف  
وعدمه ومن ظهور الاعراب وتقديره فيصرف موت من حضر موت اذ  
ليس فيه مانع سوى العلميه وينع هر من لان فيه العلميه والعجه وقد لا ينصرف  
خو كرب مضادا اليه انتهى وفي شرح التسهيل للدمامي عقب قول التسهيل  
ما لم يقتل وفي البسيط وشرح الصفا رانه يجوز في حالة النصب نبح السا  
واسكانه وقال الرضي ويقدر لاجل الضرورة كثير انصب الواو والبا  
كقوله ابي الله ان اسموا نام وكاب وكذا في الاسم قال

كان ايديهم بالقاع القرق ايدي جوار يتعطين الورق  
وقد يقدر في السعة ايضا كقولهم في المثل اعط القوس رامها وكذا يقدر  
في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال  
فاليوم اشرب غير مستحقب اثامن الله ولا واعل

انتهى واختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحه  
على اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمر وحكاة عن  
لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن احو يسكون التاء ورسلتا يسكون اللام  
فتوبوا اليه باريكيم ومكر السبي وما يشغركم ويا مكرم يسكون اخرها وقول  
الشاعر وقد بدا هنك من الميزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب  
والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه الجرد وقال الرواية في التبيين

وقد بدا ذلك فاليوم اسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه  
الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل اي بكران ذلك لغة تميم كان حجة  
على المذهبين فما ذكره الرضي احد المذاهب والمقدر فيه الاعراب يختلف  
تقدير اقال الرضي فان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في هذا فان المبني  
يختلف تقديره في نحو جاني هو لا فهو مثل جاني قاض فالجواب ان المعرب  
يختلف اخره تقديره اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما التقدير  
كما في المقصور او لا يستحق كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب  
لا يقدر على حرف الاخير اذا ما ربح من الاعراب في جملة وهو مناسبه  
للمبني لا في اخره نحو هو لا واس وقديكون في اخره ايضا كما في جملة  
نحو هذا فلهم هذا يقال في هو لا انه في محل الرفع اي في رفع الاسم المرفوع  
بخلاف المقصور في نحو جاني قال انه يقال ان الرفع يقدر في اخره انتهى

**هذا باب النكرة والمعرفة قوله** النكرة والمعرفة هما  
في الاصل اسماء مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر  
والاسم المعروف ثم رآيت المصنف في شرح اللحة قال والنكرة  
والمعرفة في الاصل مصدران لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم  
المنكور والاسم المعروف فالنكرة اسم لما وضع ما يعا في امته غير  
مقصود به قصد شي بعينه كرجل وفسر بالمعرفة ما وضع خاصا لمعين  
كريد وعمر وهما تنبيهان الاول انه لا يمتزط في النكرة كثر المعاني  
في الوجود بل العبرة بالصلاحيه بدليل ان شمس اسم للوكب النهارى  
وقر اسم للوكب الليلي المعروف بمرتان مع انه لا ثاني لكل منهما في  
الوجود واما قوله حتى الحديد عليهم فكانه ملعان برق او شعاع شمس  
وقوله وجوهم كانها اثار فان العرب قد تنسب اليها التعدد  
باغتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتها واحدة فتقولون شمس  
هذا اليوم احر من شمس مس وقر هذه الليلة اكثر نوراً من قمر ليلة اول  
ذلك الشهر الثاني ان الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف



والاختصاص لا تزي ان غالب الاعلام تجد هاشتركة كزيد وعمر ولا تزي  
منها خاصا الا التز اليسير كملكة وبغداد انتهى **قوله** الاسم ضربان اي الاسم  
بحسب التنكير والتعريف نوعان قال شيخنا هذا التقسيم المراد به منع الخلو  
بمعنى ان الاسم لا يخلو عنها لا منع الجمع بمعنى انهما لا يجتمعان في شيء من افراد الاسم  
لشبهتهما في المقرون بالجنسية كالليم في قوله ولقد امر على الليم بسبي  
ومن ثم جوزوا في الجملة التالية له ان تكون نعتا وان تكون حالا بناء على ما ذكرنا انتهى  
ويمكن الانحصار عن ذلك بان المحرف بالجنسية موضوع لمعنى باعتبار تعينه  
وهو الماهية فهو معرفة حقيقة والبعض فيه المشفاده منه بقرائن خارجية  
كالدخل والشرا في ادخل السوق واشتر اللحم فليتنا **قوله** وهي الاصل  
اي الذي ينبنى عليه غيره فالضمير في قوله وهي الاصل للنكرة باعتبار معناها  
والضمير في قوله وهي عبارة عما يد لها باعتبار لفظها ومثل هذا في سياقي  
في المعرفة والدليل على ذلك اندراج كل معرفة تحت نكرة من غير عكس ببيان  
الاندراج ان انكر النكرات شي وكل موجود يندرج تحتها النكرة لان المعرفة انما  
تطلق على شي معين وايضا النكرة عامة والمعرفة خاص والعامة سابق على  
الخاص لان الخاص مركب منه ومن زيادة حصولها الاختصاص والمركب  
ابدا مسبوق باجزائه وايضا فان النكرة لا يحتاج في دلالتها الى قرينه بخلاف  
المعرفة فانها قد تحتاج وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وما ذكره المصنف  
من ان النكرة اصل والمعرفة فرع هو مذهب سيبويه والجمهور بخلاف  
الكوفيين وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالضمير وما  
التعريف فيه قبل التنكير كمرت زيد وزيد اخر وقال الشلوبين لم يثبت لها  
سببويه الاحال الوجود لا ما تخيله هو واذ انطرت الى حال الوجود كان  
التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضع على التنكير  
اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي صدرت في التعريف  
لاختلاط بعض ببعض قبل وبدل على اصالة النكرة انك لا تجد معرفة الا  
وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لا تزي ان الاعلام وعلامي اصله

علام والمضمر اختصارا لتكرار المظهر والمشارنايب مناب المظهر فهذا الاستغنى  
به عن زيد الحاضر وقار ابن يعيش في شرح المنفصل اصل الاسماء ان تكون تكررات  
ولذلك كانت المعرفة ذات علامة واقفا على وضع لفظها عن الاصل وقال  
صاحب البسيط النكرة ما بقى على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة  
اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني  
ان التعريف يحتاج لما قرينه من تعريف وضع لواله بخلاف النكرة ولذلك  
كان التعريف فرعاً عن التنكير الثالث ان لفظ شي ومعلوم يقع على المعرفة  
والنكرة فاندرج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاجالة العام بالنسبة  
الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعاً منه والجنس اصل  
لنوعه الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار ليس مع  
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب  
قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة  
لقوله هذا رجل وزيد ضاحك فتنصب على الحال ولا ترفع على الصفة  
لان الحال درجات من النكرة دون وصف المحرف بالنكرة وبطوره تغليب  
اعرف للمعرفتين على الاخرى كقولك كقولنا وانت فمنا وانت وزيد فمنا وقال  
في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير من ثلاثة اوجه احدها ان النكرة  
اعم والعام قبل الخاص لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة  
المستكنة والثاني ان لفظه شي نعم الموجودات فاذا اريد بعضه خصص  
بالوصف او ما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف فيكون الثالث ان التعريف  
يحتاج الى علامة لفظية او وضعية وقال المصنف في تذكرته يدل  
على ان الاصل في الاسماء التنكير ان التعريف علة تمنع الصرف وعلى الباب  
كافرعية وانه لا يجوز في راي البكران نقل على من قال علمنا اخواننا  
بنوعهم جلا على راي بكرادنا يجعل على الاصل ولما كان اكثر من الاحكام الالائية  
ينبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيرا في الدور في ابواب العربية صدر  
التمهات كتب النحويين كرها بعد الاعراب والبناء **قوله** عبارة عن نوعين



اي معنى بها عنهما قال شيخ شيخنا ومقتضاها ان لفظ نكرة مشترك بين  
التوعيتين اي موضوع لكل منهما بمفرده والحق انه متواطى اي موضوع لمعنى واحد  
كل ينقسم اليهما فالوجه ان يقول عبارة عماد علي شايخ وهو نوعان انتهى  
وقال ايضا يرد على صديهما المذكورين النكرات اللازمة للتشكيك كما صدق  
وديار انتهى وحجاب بان النكرات المذكورة تقبل بحسب اصل الوضع  
التعريف وعدم قبولها عارض من جهة ان الواضع التزم استعمالها على وجه  
التشكيك ولا يرد ايضا امر وامرأة لانها واقعا موقع ال معرفة وهو مر  
وسنة ثم رأت الحفيد قال مانصه اعلم انه حصر النكرة في نوعين احدهما  
ما يقبل ال المؤثرة للتعريف والثاني ما لا يقبلها ولكنه واقع موقع ما يقبلها  
فيرد عليه الاسماء المتوغل في الابهام فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع  
موقع ما يقبلها فتخرج من صلا النكرة مع انها نكرات ويرد عليه اسم الفاعلين  
والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ولكن  
ان يقال انها تقبلها اذا علمت على الاسم جنيده فلا اشكال وفي هذا الجواب  
نظرا لانه الاعلام على هذا تكون نكرات لانها تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة  
انتهى وسيتاتي جواب اخر عن ايراد اسم الفاعلين والمفعولين **قوله** اخرها  
ما يقبل ال الخ اي اسم والمؤثرة صفة لا والمراد بالتعريف عندكم كما قاله  
الرضي في الموصول التخصيص الوضعي قال شيخ شيخنا اعلم ان القول  
يزود بحصول المفعول فلا يرد النقص بالمعرف باللام لكن يتشكل باسمي  
الفاعل والمفعول المجردين من ال فان كلا منهما نكرة ويقبل ال الموصول  
وهو معرفة لا معرفة فيفسد بهما حدا المعرفة لصدقه عليهما دون حد  
النكرة فان كلامهما واقع موقع شي ثابت له الضرب مثلا او واقع عليه  
واشكال منهما المقرونان بان فانها نكرتان لقبولها الاضافة المعنوية كالقوله  
راس الحامي ولا يقبل ال المعرفة ولا يقع موقع ما يقبلها بل موقع الفعل  
نصهم على انها مع افعل في صورة الاسم الا ان حجاب بان الوصول بها  
عارض وفيه بعد شي وهو ان يكون جنيده مجازا لا خارجا عن موضوعها

انتهى واجاب شيخنا بان اسم الفاعل واقع موقع شخص صدر منه الفعل  
او قام به وهو يقبل ال المعرفة فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل  
او قام به وقس على ذلك اسم المفعول فتأمل وحجاب ايضا بان المراد  
بالمؤثرة للتعريف الدالة على التعريف ولودع غيره فيدخل في ال الموصول  
فانها تدل مع التعريف على الذات ايضا وانظر قول شيخ شيخنا لقبولها  
الاضافة المعنوية كما يضارب راس الحامي فان هذه اضافة الى المفعول  
ومثلها لفظية **قوله** كرجل الخ امثلة لما يقبل ال المؤثرة للتعريف **قوله**  
والثاني ما يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف ما فيه نكرة الى اسم  
وموقع نصب على الطرف اي في موضع والموضع هو مدلول ال لفظ كذا  
متصفه بالصحة قال شيخ شيخنا صادق بعلم الجنس كاسامة في قولك  
ان رأت اسامة اي فردا منه ففرد منه وبضمير الغائب الراجع الى نكرة مع  
انه معرفة على الصحيح كقولك جاني رجل فأكرمته قال الرضي لان  
هذا الضمير لهذا الرجل الحامي دون غيره من الرجال ولذا اذا دلل  
في نحو جاني رجل فضررت الرجل انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى لك  
ان تقول اسامة لا يطلق حقيقة الا اذا اريد به الحقيقة المعينة في  
ضمن الفرد حتى اذا اريد خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا  
ان رأت اسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجوده في ضمن هذا الفرد  
وذلك لا يقبل ال فتأمل واجاب عن النقص بضمير الغائب بان الضمير  
ليس واقعا موقع رجل المتقدم مجرد بل باعتبار كونه صار مع هو واقعا  
الرجل المعهود وذلك لا يقبل ال ورايت بعضهم اورد على الناظم ما يرد عليه  
على المصنف ونصبه اورد عليه الاسماء المتوغل في الابهام واسم الفاعلين  
والمفعولين فانها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها وحجاب  
بان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الاندكاس لكنه قد يتشكل بقوله  
ونحو معرفته انتهى وناقاه في اسم الفاعلين والمفعولين ممنوع لانه  
مما واقع موقع شي ثابت له الفعل او واقع عليه وذلك يقبل كما تقدم



في الجواب عن ما اوردته شيخنا من اسم الفاعلين والمفعولين وقوله  
لكنه قد يشكل بقوله وغيره معرفة ال لا جنيدي دخل في النكرات التي  
لم تشملها هذه الخاصة ولعله اشار بقدر الي امكن اجواب بان ضميره  
للكثرة لا لالف بال الح لكن يرد عليه انه يصير الجبر منها فانه لما لم يعرف النكرة  
بضا بط جامع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف فان قيل الاسم المتوغل في  
الاهام في قوة ما يقبل ال فان غير امثلا بمعنى شي مغاير قلت قد يقال ينبغي  
ذلك لزوم غير التشكيك فلا يصح ان تكون بمعنى ما يقبل التعريف ولا يكون  
معنى شي مغاير معنى غير اد لو كان معنى غير لزم التشكيك لزوم غير التشكيك  
وحاجب بانه يقبل التعريف في الجملة أي لا بشرط كونه معنى غير فليتنامل  
**قوله** موقع صاحبه قال الشارح وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف  
وليست ال فيه موصولة لانه قد سوسى فيه معناه الاصل بحسب الاستعمال  
وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا نقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا  
قال الشاطبي في باب المبتدأ انتهى وعبارة شيخنا وصاحب يقبل ال  
المعرفة وان كان اسم فاعل لانه علت عليه الاسم به بمعنى انه صار مستعملا  
بنفسه يقع فاعلا ومفعولا وغيره لك انتهى ويرد على ذلك ان ذما وانما زائد  
صاحب وصفا لا الذي علت عليه الاسم به لان ذم وموصوغة للوصف بها  
فليست الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي قال الداخلة عليه  
موصولة قال شيخنا رحمه الله تعالى والاولي ان يحجب بان المراد واقع موقع  
ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي  
الغليبي وان لم يقبلها باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذواته وفيه نظر  
لان الاعلام على هذا تكون لانها تقبل ال المؤثرة للتعريف في الجملة وقد حجب  
بان المراد ما يقبل ال ولو بالصورة وفيه اوبان المراد بالمؤثرة للتعريف الدالة  
على اسمي الفاعل والمفعول والناس وشي وكل من الناس وشي يقبل ال  
فتفوت للناس والشئ وسياقي في الكلام على من وما اذا استعمل في الشرط  
والاستفهام **قوله** مخصوصه منونا قال شيخنا شيخنا اعلم ان صه منونا  
وقع في مكان طلب سكوت ما فقوله سكوتنا ان اراد به المصدر والتانيب عن فعله

أي اسكت لم يقع موقع صه منونا بل في موقع طلب السكوت من حيث هو فقد  
فات التشكيك وان اراد به المصدر لا مجرد عن النية فلا مرفيه اظهر لقولنا  
الطلب المقصود من صه انتهى **قوله** سكوتنا قال الحفيد انما قال ذلك  
ليبينه على ان التشكيك في اسم الفعل راجع الى المعنى المصدر ري لا الى مدلوله  
لان مدلوله المعنى المصدر ري مع الزمان اما بواسطة هذا ان قلنا  
ان مدلوله الحدث والزمان او اللفظ الدال عليها انتهى هنا وقال ابن  
الحاجب النكرة ما وضع شئ لا بحينه اي اسم وضع شئ لو كان النعنين  
والاشارة اليه ما خوذ في معناه بحسب الوضع وان كان في نفس الامر  
معينا بخو رجل في رجل جاني اذ ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني  
وان كان في نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان واحدا من  
افراد الرجال جاهكنا حقق المقام وقال الرضي حدها على ما ذكرنا من حد  
المعرفة ما لم يشبهه الى خارج اشارة وضعيه والاضراوات تنهم من حد المعرفة  
ثم ذكر ما حاصله ان النكرة في سياق النفي والني والاسمها تستغرق الجنس  
ظاهرا مفردة كانت او غيرها ويحتمل ان لا تستغرق احتملا لا موصوفا فليتنامل  
ان بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلك او بل رجال ومع الاطلاق  
ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتملا لا موصوفا فليتنامل ان لا رجل ظاهرا في  
الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او  
مقد را نحو لا رجلاي لان رجل في نص في الاستغراق ومن هذه وان  
كانت زائدة كما ذكر الخلة للنه مفيدة لنص الاستغراق فان اصلها من الابتدائية  
لما اريد استغراق الجنس ابتداء منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك  
الجانب الاخر الذي لا يتناهي لكونه غير محدود فكانه قيل ما جاني هذا  
الجنس من واحد هلم لا يتناهي وان وقعت لافي سياق الاشياء الثلاثة  
فظاهرها عدم الاستغراق وذيكون للاستغراق مجازا كثير ان كان  
مبتدأة كقصة خير من الزيتون ورجل خير من امرأة وقليل في غيره  
قوله تعالى علت نفس ما قدمت والدليل على كونه مجازا في العموم مع



الموجب بخلاف المعرفة باللام تقريرا لفظيا كخوالد يار خير من درهم ان  
الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق  
باللام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوي دلائل الحقيقة وقد اكثر الناس  
في حد ود النكرة والمعرفة وليس فيها حد سالم قال ابن مالك في شرح الشهاب  
من تعرض لحد النكرة والمعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان  
من الاسماء ما هو معروف بمعنى نكرة لفظا نحو كان ذلك ما اول واول من اس  
مذلولهما معنى لا شياع فيه بوجه ولم يستعمل الا نكوتين وما هو نكرة معنى  
معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كجزء في منع الصرف والاضافة ودخول  
الوصف بالمعرفة قبل النكرة ومجيئها مبتدأ وصاحب حال وهو في  
الشياع كاسد وما هو في استعماله على وجهين كواحد اتمه وعبد بطنه  
فاكثر العرب ما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبرها  
على الحال ومثلها ذ واللام الجنسية فن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى  
لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبار اللفظ وبالنكرة اعتبار المعنى  
واذا كان الامر كذلك فاحسن ما يتبين به الغرض ذكر اقسامه مستقصاة  
ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك اجماع من تميز هاد حوله رب  
اللام لان من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات  
ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كابن ومي وكيف وعرب وديار قال  
الداميني وهو كثر كلام ظاهري خال عن التحقيق وقد فرغ بعض  
الفضل في هذا المعنى كلاما نفيسا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وغير  
اقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معنى عند السامع  
من حيث هو معين كما نه اشير اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها  
الصفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيه تعيينه وان كان فيها  
في نفسه لكن بين مصاحبه النجيين وملاحظته فخرق جلي ومهدني  
فصور ذلك مقدمه هي انه فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم  
به فلا بد ان تكون المعاني مقصوده متمنا بعضه عن بعض عند السامع فاذا

ذل باسم على معني فاما ان يكون بذلك الاعتبار ان يكون المعنى معينا عند  
السامع متميزا في ذهنه ملحوظا معه اولا فالاول يسمى معرفة والثاني بكرة  
ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت بجزهر اللفظ يسمى علما  
اما جنسيا ان كان المعهود الخاص جنسا وماهية او شخصيا ان كان قافرا  
منها كزيد او اكثر كابن وان لم تكن بجزهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه  
مشاربه ليدل ذلك ومثل الاشارة في اسم الاشارة وتقرينة التكلم والخطاب  
والغيبية في الضمير وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات  
والمضاف الى المعارف وكثر في اللام والذات في المعارف بها فظهر ان معنى  
التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل اقسامه خمسة بحسب  
تفاوت ما يستفاد منه ويسمى كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية  
ان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منهن  
اشارة بجزهر اللفظ الى حصول المسمى في الذهن قال سيبويه اذ قلت  
اسامة فبما نك قلت للضرب الذي من شأنه كيت وكيت وان الفرق بين  
اسامة واسد لاذ كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة  
وعدمه كسابق واما الاسد فالاشارة فيه بالالة دون جزهر اللفظ  
انتهى **قاسده** قال في البسيط علامات النكرة دخول الم التعريف  
عليه نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب رجل وتخص بالادخول على  
غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام والتنوين في اسم الافعال وفي  
الاعلام فيما لا ينصرف كوصفه وميه وابراهيم والجواب في كيف  
تقول كيف زيد فيقال لصاحب فانه انما عرف تنكيرها بالجواب فكيف  
ان متى ظرف زمان وابن ظرف مكان بالجواب ودخول من المفيدة  
للاستغراق نحو ما جاني من رجل وزيد من درهم ودخول نحو كسر  
رجل جاني ودخول لا التي تعمل ان انا التي تعمل على ليس عليها اسم  
وخبر او صلاحية يصبرها على الحال او التمييز انتي قيل وانكر النكرات  
مذكورة ثم موجود ثم محدث ثم جزهر ثم جنس ثم حيوان ثم انسان



ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه فتقول كل عالم  
رجل ولا عكس وهذه اكل رجل انسان الى اخره **قوله** ومعرفة افرم كلامه  
انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وهو مذهب الجمهور ولا يصح الاعتراف  
بوجود واسطة بينهما وهومن وما في الشرط والاستغناء عنده من جعله  
مكرتين فانما لا يقبلان الا ولا يقعان موقع ما يقبلان ولا يشترط ان يكون  
وجوابه بصحة الحصر لانهما واقعان موقع ما يقبلان ولا يشترط ان يكون  
مساويا في تضمن معنى الشرط والاستغناء لان من وما لم يوضع في  
الاصل لذلك وتضمن معنى الشرط والاستغناء طاري عليها فليست  
ذلك وذهب ابن كيسان الى ان من وما لا يستغناء ميتين من المعارف  
واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا  
فيقال لقاوك والجواب بطابق السوان والجمهور على انها تكرتان لان الامور  
المفكره ما لو تقم حجة واضحة ولا تها قايتمان مقام اي انسان واي شيء  
مكرتان فوجب تشكيك ما قام مقامها وما قيل من تعريف الجواب غير لازم  
يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امرهم وقد عرفت  
الحاجب المعرفة بقوله المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي اسم وضع لشيء  
الاشارة الى التعيين والتعريف ما خوزة في معناه بحسب الوضع فان كان  
معناه بحسب الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع فهو  
عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه والوضع له على نوعين  
احدهما ان يلاحظ الموضوع له بعينه وبداية او بوصف مختص به في  
اللفظ له ويسمى وضعاً جزئياً والثاني ان يلاحظ موضوعه معبراً عما  
شاملا لا مور متعده ثم يوضع اللفظ لكل واحد احدهما يصدق عليه  
المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعاً كلياً ومن هذا القبيل وضع الضمير  
عند المحققين وسيدم فلو اوضح بصور مفهوم متكلم ثم وضع اللفظ  
واحد واحد من يصدق عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس على  
قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان اللفظ

قد قصد في حال وضعه واحداً معيناً اذا لوان ذلك ليريد خل في حده الا  
الاعلام اذا الظاهر والمبهات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل  
معين قصده المستعمل للمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان  
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولم قال ما وضع  
لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح هذا نصه بمعنى ان المعبر في المعرفة هو  
هو التعيين عند الاستعمال دون الوضعية ليندرج فيه الاعلام الشخصي وغيره  
من المضمرات والمبهات وسير المعارف فان لفظه انا مثلاً لا يستعمل الا  
في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به منكم لا بعينه وليس  
موضوعة لواحد منها والاكات في غير مجازا ولا لكل واحد منها والاكات  
مشتركة موضوعة او ضاع بعد ايراد المتكلم فوجب ان تكون موضوعة  
لمفهوم كلي شامل لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراد  
المعينة دونها وقد اولى كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افادته  
بعض الخذاق من انها موضوعة لكل معين منها وضاعا واحداً ما فلا يلزم  
كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع ولو صح ما ذكره  
لكان انا وانت وهذا مجازات لاحقاق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي  
له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيما اصلا وهذا مستبعد  
جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف اية اللفظة في عدم استلزام  
المجاز الحقيقي ولما احتاج من نفي الاستلزام بلا التمسك في ذلك بما مثله  
نادية فتعقرو وقال الرضي ايضا ويدخل في هذا الحد العلم المنكر بخوارب  
سعاد وزيب لقيتهما لانها وضعا لشيء معين ويدخل الضمير في ربه  
رجلا ونعم رجلا ويسير رجلا والحق انه منكر ولا يفترض على هذا الحد  
بالضمير الرجوع الى نكرة مختصة قبل تحكيم من الاحكام بخو جاني رجل  
فضميرته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاني دون غيره ثم قال ولا يصح  
في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختصا بشارة وضعيه  
فيدخل فيه جميع الضمير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام



العهد به وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه او المعهود مخصصا  
قبل حكمه لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكر امان لم يختص  
المعهود اليه بشي قبل نحو رجل قائم ابوه واظني كان امك ام حار كجاني الحث  
فيه في باب كان ونحوه رجل وبين رجل ونحوه وبها قصة ورجل واخيه  
فالضامير كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المخرج اليه حكم ولو قلت رجل كرسير  
واخيه لرجل وكذا كل شاة سودا وسخلتها بد رهم لاذ الضمير بصير معرفة برجوعه  
اليه نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو بجه وعلى اذ  
يشار بكل واحد منها الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة  
للمخاطب نحو قولك جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع  
للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته ولذا يخرج نحو لقيت  
رجلا اذ اعلم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله او لوضعافقون  
ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها  
حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا لا خارج لان كل اسم فهو موضوع للكلمة  
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك للاسم والا عليه ومن ثم لا يجس من ان يحاطر  
بلسان من الاستئناس الذي سبق معرفته لذلك اللسان **قوله** وهي عبارة  
عن نوعين الخ قال الحفيد فيه بحث لانه يرد عليه اسم الفاعلين والمفعولين  
حالة اقترانها بال فانه يصدر في علمها انها لا تقبل الا المؤثرة للتعريف ولا هي واقعة  
موقع ما يقبل المؤثرة للتعريف انتهى وتقدم جوابه **قوله** البه مخرجة حمزة  
قطع ساقه شاح الباب والقياس وصلها **قوله** نحو زيد وعمر وقيل فاما  
**قوله** باعداء العرو من اسيرها مر اس ابواب على قصورها فضرورة  
انتهى **قوله** ولها غير مؤثرة اي زايده او موصولة او ملح **قوله** الملح  
الاصل بال المدا بال اصل هذا المعنى المنقول عنه ويدل على ذلك قول النظم  
فيما سياتي وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا وقول  
الشراح وهو التكرار فيه تشيخ وقول المصنف للمح الاصل اولى من قول بعضهم  
للمح الوصف لان ال هذه مدخولها قد يكون وصفا وقد لا يكون وصفا

كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم والباء في قوله  
بها اي الامثلة او ال طرفيه او لاله فتعاقب ويختلف مرجع الصير وظاهر  
كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليه وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل  
عليها وهي اعلام بل على تقدير تذكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة  
فدخلها عليه كدخولها على القيام والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه  
ثم قال قاذبا ثبته ان ال قد اثرت معنى التعريف تقدير اذ الملح الصفة صار  
التعريف اي تعريف المعارف بل والنكرة مشكلا واجاب بما حاصله  
انها لو توثرت تعريفا لم يكن فيه تعريف وفيه نظير يظهر بالتأمل وفي شرح  
المحبة للمصنف وهي اي التي للمح الصفة الداخلة على الاعلام التي نقلت من  
الصفة المجردة من ال وانما دخلت بعد ثبوت العلمية اشارة الى قيام ذلك  
المعنى الذي نقلت الكلمة عنه بالمسمى حقيقة او تفا ولا كالحسين والحسين  
**قوله** واقسام المعارف سبعة اي سبعة انواع والدليل على اخصر الاستقرار  
قال في البسيط وزاد قوم امثلة التاكيد اجمعون واجمع وجمعوا جمع  
وقالوا بها صيغ مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف كما هوها عن القرابين  
الدالة على التعريف من خارج وتقرير المعارف الكارجي بعينه قال  
ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع اجمع  
لتنكر كما يتنكر العالم عند اجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتاكيد اجمع  
المعرف قال وعلى هذا فتكون انواع المعارف ثمانية وانما اخصرت  
فيها لان اللفظ امان يدل على التعريف بنفسه او بقربة زايده  
عليه والدال بنفسه امان يكون بالنظر الى مسموه وهو العلم او بالنظر  
الى بتعيينه لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد  
والدال بقربة زايده امان تكون مقدمة او متاخرة والمتقدمة  
ا مان تكون متصلة او متصلة فالمتصلة لام التعريف والمتصلة  
ا مان تعرف بالقصد وهي حروف النداء او بغيره وهي القران المعرف  
للتأخير والمتاخرة ا مان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضاف



والمنفصلة ما ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولة  
فانها تحرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية  
الموصولات معارف وهي عارضة عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي توصل به  
الى وصف المعارف باجمل والصيغة لا بد من كونها معلومة لما يحتاج طب قياسي على  
سائر الصفات **قوله** وهو المناسب لما بعده وانبت بكسر التاء كذا قيل وقد  
يقال انه لم يذكر الموثق مثالا لكون اما صالحا لموثق **قوله** والموصول  
اي بنا على الصحيح من ان تعريفه بالبعد الذي في الصلة لا بالملفوظ  
كأن الذي او مقدرة من او بالاضافة كماي وقد اورد على الناطم ما يرد مثله عليه  
بانه ذكر الموصول بغير الصلة مع ان تعريفه عنده انما هو في ذوقه في ذلك كمن ينسب  
للمعرفة بعلام وكونه مجردا عن الـ وقد نص على انه انما قال في الكافية  
وموصول متمثل بها على انه لا يحكم عليه بالتعريف الا بعد تمامه بصلته  
وقال المصنف الحق انه يجوز تسمية الذي معرفة لما يلزم من الصلة ولا يلزم  
من ذلك صحة التمثيل للمعرفة بعلام بكونه صالحا للاستعمال بدون الـ  
**قوله** والمضاف لواحد منها الى اضافة محضة وليس لمضاف متوغلاني  
الابهام كما سبب في وسوا كان مضافا الى واسطة او بواسطة فيدخل  
المضاف الى المضاف الى المعرفة ولا تجوز الاضافة الى الحرف بالند  
ولذا اخر المعرف عن هذا ومن الحرف بالاضافة عند المصنف اجمع  
وجمعوا وجمعون وجمع **قوله** والمنادي الي المنكر المقصود  
بالنداء على انه ليس معرفا بال وما قيل من ان الناطم اهلهم فان اراد  
من الذكر فسلم ولا يحذرون فيه وان اراد من احصر فممنوع لانه ليس  
في كلامه ما يفيد الحصر بل على ان تيانه كالحرف التشبيه في قوله لهم  
غاية الامر انه ترك التمثيل له وقد صرح في غير الخلاصة بعده من المعارف  
وقد اغفل اكثرهم ذكر المنادي والمراد به ما تقدم وتعريفه بالقصد  
كما صحه ابن مالك وذهب قوم الى ان تعريفه بال محذوفه وناب  
حرف النداء منها قال ابو حيان وهذا الذي صحه اصحابنا ولا خلاف

في التثنية غير المقصوده نحو ما جلا خذ بيدي انه باق على تنكيره واما  
العلم نحو ياريد قد ذهب قوم الى انه يعرف بالنداء بعد ازالة تحريف العلميه  
والاصح انه باق على تحريف العلميه وانما ازاد بالنداء وضوحا **قوله** يارجل  
لمعين الحار والمجروح فيه حال اي حال كونه مقولا لمعين وانما قيد به لانه اذا  
لم يكن المقول له معينا يكون من قسم النكره واعلم ان مذهب ائمة النحو  
المتقدمين والمثاخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى انها  
كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل لولا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر  
من هذا واجيب بان مرادهم بان هذا ان تطرق الاحتمال اليه اقل من تطرقه  
الى الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف المعارف قد ذهب سيبويه والجمهور  
الى ان المضرا عرفها وقيل العلم اعرفه وعليه الصمري وعزبه للكوفيين  
ونسب لسيبويه واختاره ابو حيان قال لانه جري وضعا واستعمالا  
وباق المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل اعرفه اسم  
الاشارة لابن السراج وقيل ذواته لانه وضع لتعريفه اداة وغيره  
لم يوضع له اداة ولم يذهب احد الى ان المضاف اعرفه اذ لا يمكن ان  
يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى  
فانه اعرف المعارف ويلييه ضميره وحقى لان سيبويه روي في النوم قيل  
له ما فعل الله بك فقال كثيرا لجعل اسم اعرف المعارف وحكاة ابن الفطان  
ايضا عن احد الرجلين الزحاني بالمبرد ويمكن تعدد الروايات قال ابن  
مالك اعرفه ضمير متكلم لانه يدل على المراد بنفسه وبمشارقة مدلو  
وبعد صلاحية لغيره وبتميز صوت ثم ضمير المخاطب لانه يدل على  
المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السامع عن  
ابهام اي الذي لا يشبه مفسره نحو زيد رايته فلو تقدم اسنان او اكثر  
خوفام زيد ونحو كلمته تطرق اليه الابهام لاحتمال عوده الى الاول ونقص  
تلكه في التعريف ونظريه بعضهم بانه ان كان ثم دليل على عوده الى الاول  
فلا يهاهم والا فهو للاقرب حتما ثم المشار به والمنادي كلاهما في مرتبة



واحدة لان كلاهما تعريفان المقصود ثم الموصول وذوال كلاهما ايضا في مرتبة  
واحدة لان تعريف كل منهما بالعلم والمضاف بحسب ما يضاف اليه على ما سياتي  
وعند ابن مالك قدم المضمرة مطلقا على العلم والموصول على ذي الاداة وهو  
قضية تعبير المصنف في القطر ثم قيل ذوال قبل الموصول وعليه ابن كيسان  
لوقوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جابه موسى والصفة لا  
تكون اعرف من الموصول بل امامه وفيه اودون الموصوف ولا قابل به  
بالمساواة فثبت الثاني واجاب ابن مالك بانه بدل او مقطوع او الكتاب  
علم بالغلبة للتوراة لان المعنيين بالمخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم  
الكتاب على التوراة فالنحو بالاعلام وهذا تسليم من ابن مالك انه لا قابل  
بالمساواة بين الموصول وذو الاداة وهو خلاف ما هو متصوص له في اكثر  
نسخ التسهيل وقيل هما في مرتبة واحدة بما على ان تعريف الموصول بال  
وقيل ان كلاهما تعريفان بالعلم وقال ابو حيان لا علم احدا ذهب  
الى التخصيص في المضمرة فجعل العلم اعرف من ضمير الغائب الا ابن مالك والذي  
ذكره ان اعرف المعارف المضمرة قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم وذهب  
الكوفيون الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا  
بان الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسن وعقل  
وتعريفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا العلم  
في ذلك لان المعبر انما هو زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا من العلم  
لا تعرض له شركة كاسرائيل وطالوت كذا قال ابن مالك والذي نقله الرافعي  
عن الكوفيين خلاف ذلك فانه قال المفعول عن سيبويه وعليه جمهور  
الحنابلة اعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام  
والموصلات وتكون التكلم والمخاطبة اعرف المعارف ظاهرا واما الغائب  
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم  
اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة  
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عامة

الواضع

الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي  
ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقول به الاشارة الحسية فكثيرا  
ما يقع اللبس في المشترا ليه اشارة حسية فلذلك كان اثر اسم الاشارة  
موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لستة احتياجه  
اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب  
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف  
بالقلب دون العين ثم اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص ويعرف  
باصح ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ليس  
اكلمه الذي كما يحكي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذا في اللام واما المضاف  
الى الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه  
هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف  
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ولذا يوصف المضاف الى المضمرة  
ولا يوصف المضمرة فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرضا الظريف  
بدل لاصفه وعند سيبويه هو صفة للعلم ومذهب الكوفيين ان لا اعرف  
العلم ثم المضمرة ثم المجهول ثم ذوال اللام ولعلم نظروا الى ان العلم حين وضع لم  
يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يملكه وان  
اتفق مشاركة فهو موضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يحكي في باب المعارف  
وعند ابن كيسان الاول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذوال اللام ثم  
الموصول وعند ابن السراج اعرف اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب  
ثم المضمرة ثم العلم ثم ذوال اللام ثم قال قول المشهور الذي عليه الجمهور فان  
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعي غير الاخص فهو بدل عند صاحب  
ذلك المذهب لاصفه فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج  
صفة عند غيره وعليه فقس انتهى والقول بان المضاف في رتبة ما اضيف  
اليه مطلقا حتى الضمير عليه ابن طاهر وابن خروف وبه جزم في التسهيل  
وقيل انه في رتبته الا المضاف الى المضمرة فانه في رتبة العلم وعليه

ف



الاندلسيون لا يتفرض القول بان المضمرة اعرف والمعارف ويكون اعرف  
 شيئا المضمرة والمضاف اليه وعزي لسبويه واختار المصنف وقال في  
 شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيدا صاحبك فتصف العلم بالاسم  
 المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك  
 لا يجوز على الاصح انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى ولك ان تجمع هذا الدليل  
 لجواز كون هذا التابع بديلا وقيل انه دونه الا المضاف للمعروف بالحكاية في  
 الايضاح وفي شرح المحجة للمصنف وقد اختلف في درجته اي المضاف في  
 التعريف على ثلاثة مذاهب اصد هان المضاف الى الشيء في مرتبة دونه قاله  
 الفراء الثاني ان المضاف الى الشيء في مرتبة مطلقا هو اخص لان مالك  
 والثالث وهو قول المحققين ان المضاف الى الشيء في مطلقا المضاف الى  
 الضمير فانه في رتبة العلم واما قول ابن مالك والفراء في رد ان يقول الخذروف  
 الوليد المتعقب وقولك مررت بزيدا صاحبك فان الخذروف اذا كان دون  
 المتعقب في التعريف وزيدا اذا كان دون صاحبك لزم ان تكون الصفة اعرف  
 من الموصوف وهو لا يجوز وهذا لا يصح اذا سلم ان الصفة لا تكون  
 اعرف من الموصوف ولكن السليوبيس نقل عن الفراء انه يحيز نعتا لاعم  
 بالاحص ووافقه ووافقه ابن مالك ونقل عن ابن خلكر ابا خلافا غريبا  
 وهو انهم اختلفوا في المعرف بال وفي المضاف من حيث هو اي اعرف فقبل  
 المعرف بال لانها اشدا متراجعا وقيل المعرف بال اضافة لانه بوصف بما فيه  
 ال نحو مررت بفلام زيدا الفاضل وهذا الكلام ساقط جدا انتهى واعترض  
 تعبير الضمير باعرف لانه افعال التفضيل لا يبين من مادة التعريف هذا  
 وقال ابو حيان قال اصحابنا اعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناس  
 ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما كان للمقريب ثم للمتوسط ثم البعيد  
 واعرف ذي الاداة ما كانت فيه الحضور ثم للبعد في شخصي ثم للجس  
**فصل في المضمرة قوله** المضمرة والضمير ما فرغ من ذكر  
 المعارف شرع في سردها صيلا وبدايتها بالضمير لانه اعرف الانواع

على الصحيح كما تقدم وتسميته مضمرا اجري على قياس التصريف لانه مضمرة  
 اي اخفيته فهو مضمرا واما الضمير فاعلم ان قولك اعتدت العسل فهو عقيدي اي  
 بقدر انما سمي مضمرا من قولهم اضمرت الشيء اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت  
 الشيء في نفسي ومن الضمور وهو الحذف لانه في القلب قليل الحروف ثم نزل الحروف  
 الموضوع له غالبا مضمومة وهو التاء والكاف والها والهمس هو الصوت الخفي  
 والكوفون يسمى نونا كناية وممكنا لانه ليس بالاسم الصريح والكناية ما يعاين  
 الصريح قال ابن هاني فصرح بن تهيوي ودعي من الكني فلا خير في اللغات من  
 ستر والمضمرة والصي واسان ما وضع لمتكلم كانا او مخاطب كانت اولغايب  
 كها او لمخاطب تارة ولغايب اخري وبها لالف والواو والنون تقوما واما  
 وعبارة ان الحجاب المضمرة ما وضع لمتكلم او مخاطب ولغايب تقدم ذكر لفظ  
 او حكاية قال الرضي قوله ما وضع يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك زيد  
 ياريد فعل كذا وقولك لزيد الغايب نبي فعل كذا فان لفظا زيد وان اطلق على  
 المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب  
 المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة ككل موضوعات للغيبة مطلقا لا باعتبار  
 تقدم الذكر ويدخل في هذه لفظ المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم  
 به او مخاطب به اي المتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به وقار الرضي  
 ايضا اعلم ان المقصود من وضع المضمرة رفع الالتباس فان انا وانت  
 يصلحان للاعيين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في  
 نحو جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار  
 وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعليهما فربما  
 التباس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول انتهى  
 وقال الحفيد قال قيل هذا التعريف الذي ذكره يصدق على لفظة متكلم وعلى  
 لفظة مخاطب وعلى لفظة غايب لان متكلم ما وضع لذات قام بها التكلم  
 ومخاطب ما وضع لذات قام بها الخطاب وغايب ما وضع لذات قام بها الغيبة  
 فيلزم ان تكون ضمير الغايب ليست ضميرا بارتفاق قلت لا نسلم انه صادق على



ما ذكره في كلام المصنف الان في المبنيات وكل من متكلم والمخاطب وغايب  
 معرب فلسن مما هو بصدره فلا يردن وعلي هذا فانه قال المصنف المبني  
 الموضوع لمتكلم او مخاطب او غايب وصيغ فلا اشكال وهذا الجواب لا يأتي  
 في كلام المصنف وقوله متكلم اي جنسه وكذا المخاطب وغايب وقوله كانا  
 ظاهرة موافقة للكوفيين فانهم يقولون ان الضمير انا ولما البصريون فانهم  
 يقولون الضمير نفس انا وهو مشترك بين المتكلم والمخاطب وقوله او  
 لغايب اي تقدم ذكره لفظ بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة  
 نحو جاني رجل فان منه او بحسب الرتبة نحو ضرب علامة زيد وقوله متكلم  
 اي جنسه وكذا المخاطب او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن المخاطب  
 والمتكلم فانه في حكم المذكور مقدم الضمير الشان فان معنى الشان يعرفه  
 كلا حد وضابط المواضع التي يعود الضمير في على متأخر لفظا ورتبة سبعة  
 احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وليس وبها هو ولا يفسر الا التميز نحو  
 نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا يا و ان التميز يعني كقوله جفوني ولم  
 اجعه الا خلائي الثاني الشان يكون مجزعا عنه فيفسره خبره نحو ان  
 الاحياء انما الدنيا قال المصنف في هذا صير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصل  
 ان الحياة الا حيا انما الدنيا بناء ثم وضع موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها  
 قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونار في الجاهل بوجيان فقال لم يذكر  
 اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ولا ينوي بالضمير الثاني ان يكون مفعولا  
 الخبر وانما هذا مفسره سياق الكلام ثم اطلق في تقديره انفسا وذلك الرابع  
 ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شائعة اربعة الذين كثر  
 الخامس ان يكون مجزعا ويفسره التميز بخبره رجلا السادس ان يكون مبداء  
 كضربته زيد السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول  
 هو خر كضرب علامة زيد وقوله او مخاطب تارة اي هذا القسم من  
 زيان المصنف على غيره ولا حاجة اليه لانه يندرج في مقابلة بناء على ان او  
 فيه مانعه خلولا جمع وعلى انها مانعة جمع والاخيلا في زيادة هذا

القسم

القسم يصير التعريف غير جامع لانه يبقى قسم اخر وهو المتكلم تارة والمخاطب  
 اخري ولغايب اخري وهو ايا اذ هو الضمير فقط على الصحيح ثم رتب شيئا  
 قال قوله متكلم ان اراد فقط فيه وفيه بعده كان الحد غير جامع كخروج ما وضع  
 لكل من الثلاثة وهو ايا فان الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته كما سيأتي وان  
 اراد اعم من ان يوضع لذلك حده اوله واخره كان قوله او مخاطب تارة الى اخره  
 مستدركا اي مستغنى عنه انتهى وقوله كانا كانت كقولهم ما انا  
 كانت وانا كقوله من جمل الكاف للضمير لان المراد هنا اللفظ اي المراد هنا لفظ انا  
 وانت وهو معنى الضمير الذي هو كناية عن الذات بخلاف قولهم ما انا كانت فالمراد  
 معنى الضمير لفظه وقوله وهو الف والواو والنون يفيد الحصر هذا وقال  
 الحفيد المراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا  
 مخاطب يمكن عنه بضمير الغيبة ولذا يمكن عن الله تعالى به مع ان الغايب لا يطلق  
 عليه تعالي انتهى وذلك اما لان الغيبة من صفات الممكن ومطلقة عليه باعتبار  
 كونه في جنس وجهه لست وجاب كذا قيل واحال الغايب ما خلا المكان  
 والزمان عنه فاننا وعلمنا والله ليس كذلك لانه في كل مكان وزمان يعلمه حال  
 تصور الغيبة واما لان الغيبة تستلزم وظاهر كلام المصنف ان الضمير مطلقا  
 معرفة وفي ضمير الغايب خلافة فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمير وقال  
 بعضهم انه نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين ائمة ولذا دخلت عليه رب محورية  
 رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور لو اعترض بانه انما يتم اذا كان  
 المفعول عليه مخصوصا قبل حكمه نحو جاني رجل فاكر متجلا في ما اذا لم يختص شي  
 قبل كونه رجلا ورب رجل فاجبه ينبغي ان يكون نكرة وفصل اخر من بين العايد  
 على واجب التنكير كالحال والتميز فنكرة والعايد على غيره كالفاعل والمنعول  
 معرفة **قوله** وينقسم اي ما وضع لما ذكرنا بارز اي ظاهر وهو ايا البارز ماله  
 صورة في اللفظ اي ضميره صورة وهيبه في اللفظ اي التلطف وخارج المستتر فان  
 له صورة في العقل لا في اللفظ وقال شيخنا في قوله في اللفظ اي المفعول به  
 خرج به المستتر فان له صورة في العقل وينبغي ان يراد باللفظ ما يعلم المذكور

الاختصاص بخبر دون اخر فيستحيل  
 على من هو في كل مكان هو



والمقدر لئلا والحد الباري المحذوف فان قلت فاي فرق بين المحذوف  
 والمستتر قلت المستتر اللفظ القايير بالذهن والمحد لفظيا لفعل ثم حذف  
 فان قلت فاي محذوف احسن حال المستتر والامر كذا فيه ولذا اختص  
 المستتر بالعرف قلت المستتر متصف بذكره العقل واللفظ ولذا احتاج الى  
 قرينة وذكره اصنف من ذكره لئلا يتبادر في الفرق الذي ذكره بين المحذوف  
 والمستتر نظرا لان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يتركه ابتداء على  
 ان بعضهم قال ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتأخرين ليس لفظا  
 لكان محذوفا ولا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ به مع كونه معناه  
 مراد في نظم الكلام مع انه لم يقل صريحا محذوف في المستتر بل هو المعنى  
 المراد من غير ان يقصد بلفظه الا انه جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا  
 ويعطوفا عليه وموكدا ومبدأ منه انتهى ويكفي في الفرق ان المحذوف لفظ  
 موضوع يمكن للنطق به بخلاف المستتر قال الرضي وقوله النجاة ان الفاعل  
 في جوزيد ضرب وهذا ضرب هو وهي تدرس لضيق العبارة عليهم كانه لم  
 يوضع لهذين الصغيرين لفظه فعبر واعنيهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه  
 مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصريح به وكيف ذا يجوز  
 الفصل بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الاهرق ان قلت بل المصور  
 المصريح به غير المتصل فهو حكم والى هذا نظر من قال من النجاة ان المقدر في ضرب  
 وضرب ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير الزود  
 ينبغي ان يكون اقل من ضمير المشي انتهى **قوله** كما قلت بضم التاء التكم  
 وفتح للمخاطب وفسرها للمخاطبة **قوله** والى مستتر وهو بخلافه اي  
 البارز اي ما ليس له صورة في اللفظ وهذا يصدق على الضمير المحذوف في نحو  
 زيد ضربت اي ضربته مع انه ليس بمستتر فان قيل المراد باللفظ ولو بالقوة  
 وردانه حينئذ يشهد البارز والمستتر وبالكلمة فينقص تعريف البارز جميعا ان  
 اراد اللفظ بالفعل المحذوف ومنع ان اراد ولو بالقوة بالمستتر ويشهد كلامه  
 المستتر جواز افانه وان جاز ان يكون له صورة في اللفظ لانه حالة الاستمرار

يصح

الاصح

في صورة له قال بعضهم فليشتمل فيه قال شيخنا وهو واضح لانه اذا برز  
 صار ظاهرا فلا يضر ان له صورة في اللفظ على ان التحقيق ان المستتر  
 نفسه لا يبرز قال الحفيد واعلم ان الرضي قد قال ان الضمير المستتر  
 لم يصح العرب له لفظا واما قول الخويين زيد ضربت ان هو فلفظ  
 العبارة عليهم غير واما لمرادف عن ذلك الضمير المستتر وفيه بحث لانهم اذا  
 لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شي لان الدلالة تابعة للوضع وايضا يلزم  
 منه ان يكون الكلام من كلمة واحدة ولا يلبس به وايضا قوله غير واعني  
 مرادف فيه بحث لانه اذا اتفق الوضع في احدهما اتفق مرادفاه فلا خلاف  
 الترادف انما يكون باعتبار وضع اللفظين المعني واحده يمكن ان يحجب عن  
 هذا بان مراده بانه مرادف اي على تقدير ان يكون موضوعا وفيه تكلف هذا والحق  
 ان الكل مرفوع بادنى تأمل هذا وقال شيخنا قوله الى مستتر قد يفهم منه  
 ان المستتر ليس بم متصل اذا المتصل قسم من البارز الواقع قسم للمستتر وقسم  
 قسم الشيء قسم للشيء فلا يكون الشيء قسمه والالزم كون القسم قسم للمستتر  
 نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك  
 النوع اعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم  
 قسم وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا وهذا الجواب نص على معناه  
 بعون المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تنفاوت الى تحريض  
 وتلوح الى اخره قال شارح المفتاح لم يقل ينقسم لا تقريظا بل لان التقريظ  
 لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم منه كما في قولك لا يصح  
 اما حيوان او غيره والحيوان اعم من الالبص انتهى وذلك لانه قد يكون البص  
 وقد يكون اسود مع انه وقع قسم من الالبص وما ذكره من ان قسم الشيء يجوز ان  
 يكون اعم منه قد ورد قال استاذ شيخنا قسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه  
 وما في بعض النسخ من جواز الاعية موول او خطا **قوله** وهو ما لا يفصح به  
 النطق اي ضمير بارز لا يصح عند الفصح ان يتلفظ به من غير ان يكون متصلا  
 بكلمة اخرى قال الحفيد اي بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق



بالمتمصل في الافتتاح ممكن عقلا ومراعاة المتصل من حيث هو المتصل  
القسم من البارز واللازم امران احدهما التقاض تعريف المتصل بما ذكر  
بالمستتر ثانيا ان يكون المستتر غير متصل لان المتصل على ذلك التقدير من  
البارز القسم المستتر مع انه متصل صريح به الرضى وغيره وهذا اذا لم يفسر  
ما بضمير بارز هذا وقال شيخنا وهذا الحد يخرج من بعض افراد المتصل  
كالضمير المستتر فانهم قدروه في استقمام بانه يبرز في نحو زيد  
بعد صار بها هو حتى صرح ابن الناطم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير  
الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهن فان ذلك يمكن  
افتتاح النطق به ووقوعه بعد لا كما لا يخفى وقد جاب بان التقدير  
بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناطم بل تأكيد  
الفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيه ذكر هو لها فقط والحروف  
اللاحقة لها ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل  
يتركز لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الحز منه فيمنع تقدمه  
وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك  
فالضمير في ضربتهن الماحق وفيهم ضربوا الكلمة هم وجميع ما ذكرنا نص عليه  
الرضى وغيره وسير عليك في كلام المصنف قريبا ان شاء الله تعالى  
في الضمير الغائب والله تعالى اعلم بالصواب وقوله النطق اي المنطوق انتهى  
وقدم الكلام في المتصل على المنفصل عكس ما فعل ابن معطي وكل وجه فاما الذي  
فعله ابن معطي فمأش على مذهب الفارسي من ان الضمير المنفصل هو الاصل  
والذي فعله المصنف كالناظم مأش على مذهب الجمهور من ان المتصل هو  
الاصل ويؤيد انه لا يحد ر عنه اذا امكن كما سيأتي وايضا هو اخصر من المنفصل  
**قوله** ولا يقع بعد الا اي في الاختيار بقربته ما بعده وهذا موافق لما قاله  
من ان الاك ضرورة ولما قاله ابن مالك في التسهيل حيث قال وشذ الاك  
فلا يقاس لكنه في شرح التسهيل في باب الاستثناء ذكر انه يذهب اختيارا والصواب  
المذكور هنا وما ذكره هناك في دعوى عدم الاضطراب من انه كان يمكن الشاعر

ان يقول ان لا يكون لنا حل ولا جاره رد بانه لو كان المكان المتعبر قد حان في  
دعوى الضرورة ليريق في اليد ينقض ضرورة اذا من شعر الا ويمكن تغييره  
واما المبرد فنع وقوع المتصل بعد الا مطلقا وانكر رواية الاك والشذ سوأك  
ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

اعوذ برب العرش من فيئة بعت علي فالي عوض الآه ناصر

فاوقع الها المتصلة موقع اياه وقد يقال انه اضطر فحذف اياه وابقى الها فلم  
يقع المتصل بعد الا والاصل الا اياه واما ابن الانباري فاجازه مطلقا  
والظاهر ان هذا الوصف والوصف الذي قبله مثلا زمان واحد هما يعني  
عن الاخر وكذا امقابلهما وكان الغرض بيان حكم اخر كل من المتصل والمنفصل  
**قوله** واما قوله وما بنا الى اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاوزنا الاك ديار

فضرورة جواب عما يقال ما ذكر من ان الضمير المتصل لا يتبع بعد الا منقوض بهذا  
بانه ضرورة فلا يرد نقضا وهذا البيت انشده الفراء لم يغيره الى احد ومسا  
الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة  
بالعمل الفعلية وبنائي من المبالاة بمعنى الاكثرات وجارتنا خبر كان من  
الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد الى انسان فاعل كما ورناء وهو ملازم  
للتكرار والتقي يقال ما بالديار ديارا اي احد وان وصلته ما فاعول بناء محذوف  
الجاراي بان والاحرف اجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه  
على المستثنى منه وهو دياراي ما بنا الى بعدم مجاوز احد غيرك اياها اذا كنت  
جارتنا وحاصل كلام الجوهرى يقتضي انه متعدد بنفسه فانه قال وقولهم  
اباليه اي لا الترتب به انتهى فهو فعل متعد بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر  
حديثه بالناحرة قال النووي في تهذيب الاسم واللغات وقولهم ابالي به قد  
استعملوا في هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد انكره بعض المحدثين من اهل  
زماننا فطمع ان القمها يلحقون في هذا وان الصواب لا اباليه وان لم يسمع من  
العرب الا هكذا او غلط هذا الراعي بل اخبرنا بحمالة وقلة بضاعته بل يقال ابالي  
به وهو صحيح مسجوع من العرب وقد روي الخطيب الحافظ ابو بكر البغدادي



الامام في اول كتابه ادب الفقيه والمنطقه باستدراج معاوية رضي الله تعالى عنه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من رد الله به خيرا يفقهه في الدين ومن لم يبال به  
لم يفقهه وروينا هكذا في حلية الاوليا وثبت في الصحيحين عن ابي بردة رضي الله  
تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
يبالي بلباسه العشا هكذا في الصحيحين بناه بالها وثبت في صحيح البخاري عن ابي ذر  
رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتي على الناس زمان يبالي  
الحرم بما اخذ اما رطل ام من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا اضعافا  
مضاعفة في ذلك كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم والي داود في كتاب الجنايز عنهما  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتقي الله  
واصري فقالت وما تبالي بمصيبتي وموتى البيت اذا حصلت ايها المحبوبة فلا  
فلا يلتفت الي احد غيرك **قوله** ويقع بعد الاول معنى او **قوله** وينقسم المتصل  
بحسب مواقع الاعراب الى شروعي في بيان اقسام المتصل والمتصل بحسب اى  
قد رواقع الاعراب جمع توقع اى اماكن اى انواع مواقع لان المبني يقع فيها  
وهي خمسة اقسام لا غير ثلاثة للمتصل واتان للنفصل فالمتصل مرفوع المحل  
ومنصوبه ومجرور والنفصل مرفوع المحل ومنصوبه قال الرازي اعلم  
ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا ضمير كما قلنا قائم مقام  
الظاهر لرفع اللباس وحده هو اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا  
ومنصوبا ومجرورا وانما امكن المجرور الاتصال لان المتصل كما ذكرنا بالمراد  
كل جزء الاخر لعامة بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل ليس  
الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر  
فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذين موافقا اتصالا بعامله من الظاهر  
وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها  
اما ان يكون متكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون  
لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون مفردا  
او لوثى فصارت تسعة وستة للمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم

منها لفظين يد لان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربا وضربت  
مشتراك بين الواحد المذكور والمثنى وضربا بين الاربعة المثنى المذكور  
والمثنى المثنى والمجموع المذكور والمجموع المثنى وانما اشركوا في  
المتكلم بين المذكور والمثنى مفردا كان او غيره لقلة اللباس في المتكلم  
وانما اشركوا في المثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي ناوكذا فوكذا نحن ونحو  
ينسبوا اليه ولم يزد والمثنى الفا وللمجموع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب  
وجمعه والغائب وجمعه لانه مثنى هما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله  
بدليل انك اذا قيل لك فصل انفا قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وكذا  
في الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد  
واما اذا قلت نحن وارادت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا  
وانت او انا وهو ونقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراد  
انا فان لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين حاصل لم يكن  
اجرا ثلثه وجمعه على ما يجري عليه سائر التثاني والمجموع  
فان جعلوا المثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها لاسيما اللبس بسبب  
القاري وقد نقول المحظم فعلنا ونحن وايانا عدا النفس كالجمعة  
ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفا اربعة نصوص وهي ضربت  
وضربت وضربت وضربت وواحد مشترك بين المثنى المذكور والمثنى  
المثنى وهو ضربتيا وحكم الغائب حكم المخاطب في المنصوص  
والاشتراك نحو ضربت وضربت وضربا وضربا وضربا وضربت  
والضمير هو لالف المشتركة بين المثنىين والتا حرف تاني  
وحجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في الباء  
نحو هو وهي هذا وبقيت الانواع الخمسة جارية هذا الجري اعني ان  
المتكلم لفظين والمخاطب خمسة والغائب خمسة فصارت المجموع ثلثي  
عشرة كلمة ثمانية عشر معنى انتهى فكان القياس ان تكون الفاظ  
الضامير تسعين بقدر عدد المعاني الحاصل من ضرب الثمانية عشر



في خمسة اقسام المتصل والمنفصل لكن الموجود منها ستون باستفاضة ثلاثين  
حاصله من ضرب الستة الالفاظ المختصرة في الخمسة المذكورة وقال الرضي  
ايضا واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المنفصل  
لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فتقول انما  
ضموا الثاني في المتكلم بها لمناسبة الضمة حركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان  
القياس وضع المتكلم اولاً ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا المخاطب فرقابين  
المتكلم وبينه وتخفيفا وكسرا والمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها  
للمخاطب وفتحوا المخاطبة لان المذكور اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم  
على الموثق فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للموثق الا الكسر وزادوا اليه  
قبل الف المثنى في ثنائيا وقبل وا والجمع في ثنائيا يلبس المثنى بالمخاطب  
اذا اشبعت فتحة للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى  
الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستقلة قبل الالف والواو  
والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها لكونها من مخرج  
الواو اي شذوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو  
الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموم ما  
قبلها وذلك لانهم لما شؤوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها  
التخفيف كما قلنا لم يأتوا بخوني المثنى والجمع بعد الالف والواو كما اتوا  
بهما في هذين والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموم ما قبلها  
وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي  
ضموها لاجل اللام من من الالتياس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع  
ومن اثبت الواو مضموم ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم العربي  
كما جي في التصريف وامان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربته وجب في الامن  
رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار لبعض حروف الكلمة فكان الواو  
لوقوع ظرفا وجوز يولس حذف الواو وسكن الميم مع الضمير ايضا ولم  
يثبت ما ذهب اليه واذ التي ميم الجمع سائن بعدها صحت الميم في العال

اصلا وقد تكسر كما جي وزيدت للموثق ثون مشددة لتكون بازاء الميم  
والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمسايقه بسبب العنة الميم والواو  
معاً كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة  
لانه لما كان مفترقا الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب  
ارادوا ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضميرهما قابدا في المفردين  
بغاية التخفيف وهي المقدرة من دون ان يلفظ بشئ منه واقتصروا  
لمثنى مذكوره وموثقه على الالف الذي هو على منه التثنية في كل  
مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة  
قالوا ان الاطبا كان حولى وكان مع الاطبا الاشياء  
استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصر على نون واحدة  
في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب  
وهذا ضربت هو وهي تدريس لصيق العبارة عليهم لانه لا يفسح  
لهذين الضميرين لفظا فغيروا عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا  
مثل ذلك المقدور لانه المقدور هو في ذلك المصريح به وكيف ذار يجوز  
الفصل بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الاله هو فان قلت بل  
المفصول المصريح به غير المتصل فهو تحكم ولا هذا نظر من قال من  
النحاة ان المقدور في ضرب وضربت يعني ان يكون اقل من الالف  
نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد يعني ان يكون اقل من ضمير  
المثنى واما الثاني في ضربت وضربتا فهي حركتان اثنتان لا ضمير  
بدليل ضربت هذا وقد جعل الالف والواو والنون حروف التثنية  
كما جي في آخر الكتاب نحو قاتلوا اكلوا واكلموا والبراهيت ويجصرون  
السليط اقاربه هذا كله في الماضي انتهى ما اردناه منه قال التقطنا في  
قالوا اصله لبي نصرتين نصرتين فادغمت الميم في النون ادغاما  
واجما ورده بعضهم بان احرف صوتي مشقة لا تدغم فيما يقار بها  
قوله ما يختص بحل الرفع اي ضمير متصل او قسم متصل يختص بحل الرفع



فلا يوجد في غيره وهو من قصر الموصوف على الصفة والاضافة في قوله  
محل الرفع بيانه وبوخذ من هذا انه يقال في ضمير الرفع انه واقع في  
محل الرفع ولا يقال فيه انه معرب بحسب اللفظ ولا المحل **قوله** وهو من  
قال شيخنا قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وليس  
من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيه قلت المختص هو المختص  
من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل بالبارز لا المتصل مطلقا وسببه  
المصنف على ان المستتر يختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه **قوله**  
التا اى تا الفاعل او نايه كفت اطلق التا لعمد المتكلم والمخاطب وتبنيها  
على ان الضمير في المثني والجمع مطلقا هو التا واما اتصالها بحروف  
دالة على التثنية والجمع وتقدم انها تضم مع المتكلم وتفتح مع المخاطب  
وتكسر مع المخاطب وتوصل بميم والفتحة للمخاطبين والمخاطبتين وميم  
مضمومة بمدودة للمخاطبين نحو قمتوا يزيدون وبنون مشددة ن  
للمخاطبات نحو قمتن يا هندان في حرفين في الموث كما جي حرفين في الذكر  
ويستثنى من ذلك ارايت بمعنى اخبرني واعلم ان هذه الكلمة يجوز ان يتصل  
بها الكاف وان لا يتصل فان لم يتصل وجب للتا ما يجب لها مع ساير  
الافعال من تنكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت  
وجب ههنا التا الفتح والافراد والتثنية عن الحاق علامات الفروع  
بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى قل ادايتكم ان اناكم عذاب الله وكذا يقال  
للاثنين ارايتكما وجمعهما ارايتكن هذا كله اذا اردت معنى اخبروا لا  
فالمطابقة واجبه مع الكاف كما يجب بدونه فيقال ارايتكن جملة  
ارايكما فاضلين او جميلتين ارايتكن فاضلين ارايتكن جملة  
واستدل سيبويه على ان الكاف في الاول حرف خطاب لا منعوك  
بقولهم ارايتك زيد انا صنع ومثله ارايتك هذا الذي كرمته على واما  
عكس الفراء ذلك بجعله الكاف في علا والتا حرف خطاب فتصير لا يرب  
لو ثبتت اذ لو ثبتت للتا المتصلة بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا ثبت

للكاف ان يكون فاعلا ثم هو مرد ودبان الكاف يجوز ان لا يوتي بها بخلاف  
التا وسياقي لذلك مزيد في بحث اسم الاشارة وحتى بعضهم ان في لغة ن  
ديه لربيعه يجوز وصل فتحة الضمير وكافه بالفتحة قمتا ورايتكما  
ووصل كسرتيها ييا وقد اجتمعا في قوله **قوله** رمتيه فاقصدت فخطات الرمية  
بسمين ملحين اعازتنيهما الظبيته **قوله** والالف كقاما والواو كقاموا  
والنون كقمن وبالمخاطبة كقومي قال الرضي ومذهب المالكي ان الحروف  
الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر  
واليا في المخاطبة والنون في جمعي الموث علامات كالف الصفات وواوها  
في نحو صان وان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل هذا  
ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة  
واعرايه اي النون ولما الضمير المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المستبينة فلم يبرز وها لانها غير عربية في اقتضا  
الفاعل بلا اقتضا وها له مشايعة الفعل فلم يظهر في ضمير الفاعل وكذا  
اسما الافعال والظروف على ما جي بعد وايضا الالف والواو في مثنيات  
الاسماء وجموعها الجامة كالزيدان والزيدون حروف زبدت علامه  
للمثنى والجمع بلا ريب مجتلت مثنيات الصفات وجموعها على  
نبح مثنيات الجامة وجموعها لان الصفات فروع الجامة لتقدم  
الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة للمثنى والواو علامة  
الجمع فلم يكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والجمع بل بالجمع  
الفان وواوان فاستكن الضمير ان الالف في المثني والواو في المجموع  
والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما  
بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الباطنة  
على عامله نحو قولك جاني زيد راكبا غلامه فلم يعمد جاني في غلامه وكذا  
استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر  
اذ هو الاصل واذ استتر في المثني والمجموع والاستتار في مفرد انهما



احذر فلزم الاستمرار في الكل فلا يري الفاعل ضمير ايا رزافي الصفات الا في  
 نحو اقامها و اقام انما و اما في نحو زيد عمر و صار به هو في المنفصل ليس بفعل بل  
 هو ناكيد له لما سجي انتهى و رد ما تقدم من ان الالف والواو والياء والنون حروف  
 باهما لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن اخر الفعل لها ولتثبت كذا الثالث  
 و بان علامة التانيث لم تلحق اخر المضارع في موضع و خرج بها المخاطبة ياء  
 المتكلم وقوله كقولك يصح للغايات والكاف وانه و تقدم في كلام الرضي انهم اقتضوا  
 على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة **قوله** مشترك قياس فيه لان  
 فعله انما يتعدى الى المنعول يعني فاسم مفعوله كذا كذا كقولك اشتر كذا في كذا  
 مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا في ستر فيه **قوله**  
 بين محلي النصب والجرح قال الرضي شروكو ايدها لان المجزور مفعول كذا بل  
 ويجوز ان يكون على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الضمير المجزور متصلا لان  
 المتصل هو الذي لا يجر الا بغيره لا يمكن الفصل بينهما والمجزور  
 كذلك **قوله** بالمتكلم الخ لوقع الثلاثة على مقتضى الترتيب بحسب الخصية  
 فان احصى المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب **قوله** فقط يرد عليه ان الضمير  
 الثلاثة قد تقع في محل رفع ايضا نحو عجب من كوني قايما ومن كونك قائما  
 ومن كونه قائما وقد يقال ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض وكلام  
 المصنف فيه هو مشترك بين المحلين فقط بطريق الاصل **قوله** وكاف  
 المخاطب المراد بالمخاطب الجنس وعبر بالكاف تنبيه على ما سبق في التاويكا  
**قوله** وها الغائب قال الرضي وقع مع المخاطب وتكسر مع المخاطبة وكذا  
**قوله** وها الغائب قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكرا تصد  
 بها الضمير الفاعل بكاف الموث يامحكي سيويه اعطيتك واعطيتك  
 تشبها بالكاف بالها نحو اعطيتك واعطيتك **قوله** قال ابو علي وقد لخص الياء  
 تا الموث مع الها كرميته وحكي بعضهم ان في لغة رديه مجوز وصل  
 فتحة تا الضمير وكا فيما لف نحو قمتا ورايتكا ووصل كسرهما ياء وند  
 اجتماعا في قوله رميته فا قصدت فها خطا الرمية بسهين

يلحق



يلحق انما تليها الطيبة واعلم ان ضمير الغايبة في نحوها مجموع الهاء  
 والالف وحكي السير في الاتفاق على ان الضمير هو مجموع الهاء والالف وقيل  
 الالف زايدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكور والمؤن واحار بعضهم  
 حذفها وقفا ومنه والكرامة ذات اكر مكر الله به اي **قوله** بين الثلاثة اللام فيه  
 للمعنى المذكري **قوله** وهو نا خاصة تقدم في كلام الرضي ما يتعلق بنا وخاصة  
 حاد اي مخصوصا بالاشتراك المذكور ومصدر يعني خصصا من المصادر التي  
 جات على فاعله كالعائيه والعائيه منصوب على انه منقول مطلق محذوف  
 تقديره اخص خصوصنا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل الموكد وقد  
 يقال ينبغي منع الحالية لانك تقول جاني الرحا او الزيدون خاصة **قوله** وقار  
 بعضهم هو ابو حيين قاله معترض به على التاظم في قوله الرفع والنصب وجزا  
 صلي **قوله** لا يختص ذلك اي الاشتراك المذكور **قوله** بل الياء اي لا يقيد  
 المتكلم فيه خليا بالمخاطب وبيا المتكلم **قوله** وكلمة ثم تار شيخ شجنا  
 صح بلفظ كلمة مع تاوهم دون الياء لان اسقاطها مع الاولين يوم غير  
 المراد وان كان لا معنى له **قوله** كذلك اي مشترك كان بين اللام **قوله**  
 وهذا غير سديد اي وهذا القول غير صواب لانه مع التباين لا يثبت  
 الاشتراك بين المحال بل انما يكون في المتحد **قوله** لان يا مخاطبة غير  
 يا المتكلم اي مدلول وان اتخذ صورة فالواقع في محلي رفع غير الواقع في محل  
 نصب وجرح وقول الشارح على قول المصنف لان يا مخاطبة غير يا  
 المتكلم بل يبين احدها ان يا مخاطبة مختلف في اسميتها وبيا المتكلم  
 لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتعلق عليه والثاني ان يا المخاطبة  
 موضوعه للمؤن وبيا المتكلم موضوعه للمذكر وما للمؤن غير ما للمذكر  
 فيه نظر والوجه ان يا المتكلم موضوعه المتكلم الا ان من المذكر والمؤن  
 او كل من المذكر والمؤن وقد تقدم في كلام الرضي انهم شروكو في المتكلم  
 بين المذكر والمؤن فليست امثل فان الجواب يمكن **قوله** والمنفصل غير  
 المتصلاي ومع التباين لا يثبت الاشتراك بين المحال بل انما يكون في المتحد



والمتصل مستقل بنفسه غير محتاج للفظ اخر يتصل به فيستوابه ويتبع بعد  
الاختلاف المتصل فانه ليس كذلك فهو كجزء من غيره وليس كلمة بالفعل بل بالقوة  
تختلف الاول وحاصل ما قاله المصنف ان المتغير بين اللفظين اما  
بتغيرهما ولو اخذنا معنى كالتضمين المختلفين وميلاد وفصل وتغير اللفظين  
بالبساطة والترتيب كما مر وما بتغير المعنيين ولو اخذنا اللفظ لكان في مخاطبة  
والمتكلم ويرد على جواب المصنف نحو قوله يجب زيد من كوني مستترا  
واكرمني خاله وسرى عمرو فان الياضين واحد متصل للمتكلم وقد وقع في  
الحال الثلاث ولذا يجب من كونهم مسافرين واكرمتهم ومرت بهم فان  
لفظة هم ضمير واحد متصل لجميع المذكور الغائب وقد وقع في الحال الثلاث  
فانه قلت وفزع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض له وكلام المصنف فيها  
مشارك بين الحال الثلاث بطريق الاصل قلت قال شيخنا هذا صحيح  
لكنه لا يمنع القايل ان يقول ان بعض الضماير غير لفظية فاقدر وقع في الحالين  
بطريق العروض دون بعض فهذا ذكره ايضا وسواء هو بطريق الاصل  
وإنما هو بطريق العروض لان ذلك افيد فان قلت تروا ذلك العلم به قلت  
ان اردت العلم به من كلامهم هنا فهو ممنوع او من كلام غيرهم ليس كلامي  
بحال اخر فاشتراك ناكذ لك فانه معلوم من مواضع ومن كلام غيرهم  
فليتنامل **قوله** والفاظ الضماير كلها مبنيه اي بالانفاق وانما يقال  
والضمير يرتبها على ان محالها معربه كما مر وقوله مبنيه لا يفيد وجوب  
البناء المصرح به في النظم اذ البناء قد يجوز ولا يجب كما في الزمان المحرول  
على اذ مضى فالجمله كما سياتي في قرب النظم واخترنا متلو فعل بنيا  
وقد يقال ان اللفظ عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الذي مر منه فيفقد  
وجوب البناء لكنه لا يفيد نصا واختلاف في سبب بناها فيفقد شيئا  
بالحروف في المعنى فانها متضمنة للتكلم والمخاطبة والغيبة التي هي من  
معاني الحروف وقيل في الوضع لان اكثرها على حرفين او حرفين وحال البناء  
عليه والاول اقل لشموله وفي التسهيل وبني المضمر لشبهه بالحرف ومضا

واقتفارا

واقتفارا وجمودا اول الاستغناء باختلاف صيغته لاختلاف المعاني فاعتبر  
في البناء احده هذه الامور الثلاثة خلاف ما يوهبه كلام والده من ان المتغير الاخر  
منها ولا يضر على الاخير اشتباه صيغ المحرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه  
النصب بالمجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المونث السالم والمرا د  
بالجمود عدم التنصرف بوجه من الوجوه حتى بالتصغير والمرا د من  
اختلاف صيغته ان المتكلم له في الرفع نا مضموم مخوف وفي النصب  
والجريا نحو زني اكرمني والمخاطب في الرفع نا مفتوحة في التذكير وكسورة  
في التانيث فاعني بذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب  
الاختيار وهو حاصل ومقتضى كون البناء للاستغناء ان لا يكون لها محل  
من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لانيته في المحرول فايد  
لذلك وقد اسلفنا جميع ذلك مع زيادة **قوله** ويختصر الاستئثار بضمير  
الرفع قال الرضي اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب  
والمحرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل وخاصة  
الضمير المتصل بخبره وفي باب الضماير المتصلة التي وضعت للاختصاص  
استئثار الفاعل وانتفى اللفظ بالفعل كما يذف في اخر الكلمة المشبهة شي  
ويكون فيها ابقي دليل على ما لقي على الماضي في الترجيح وعلة استئثاره فيها  
يستتر فيه قد مضت والباقي قوله بضمير الرفع اي رفع محله داخله على  
المقصود عليه والمقصود الاستئثار **قوله** وينقسم المستتر الى اعتبار  
عام له الى مستتر وجوب اي استئثار او اجبا او ذار وجوب فهو وصف مصدر  
محرول لا يتميز والا كان محمول عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالاستئثار  
الوجوب وهو فاسد فليتنامل **قوله** وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا  
ضمير متصلا اي في اعرابه والوقوف وهو ما لا يخلفه موقعه **قوله** وهو  
المرفوع بامر الواحد الضمير المرفوع راجع لقوله وهو ما لا يخلفه وخبر  
المرفوع بامر الواحد لقوي وبامر الاثنين والجماعة فانه غير مستتر  
وقوله المرفوع محاذ معه قريبته وهي قوله والفاظ الضماير كلها مبنيه

ب  
ر



مبينه وقال استاذ شيخنا فان قيل المرفوع والمنصوب والمجرور من اقسام  
 المعرب والضمير من اقسام المبنى فكيف يصح ان يقال الضمير مرفوع قلنا  
 المراد ان بعض الضمائر موضوع لان يقوم مقام المرفوع وبعضها لان يقوم  
 مقام المنصوب وبعضها لان يقوم مقام المجرور انتهى وقال شيخنا  
 اعلم ان لم عبارات منها قول المصنف في مواقع الاعراب وكل الرفع بالاضافة  
 فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قوله رفع مثلا بحمل الرفع على المحل  
 وقوله عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في  
 المكان وان الاعراب وانواعه حقيقة في الاثر المتقدم فان قيل لفظ الكلمة  
 ذلك الاثر اتصف به لفظا او تقديره وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر  
 بالذات الاعراب محلا والاعراب محلا ذلك الاعراب والنوع منه محلا للفظانية  
 على سبيل التوسع في الاعراب والمحل فيث قبل مواقع الاعراب وكل الرفع كانه  
 الاضافة بيانية اي مواقع هي الاعراب محلا ومحل هو الرفع وحيث قيل في  
 الضمير مرفوع الاسناد فيه حقيقى اذا المرفوعة ثابتة له حقيقة اذا الرفع  
 محله فالعنى مرفوع برفع محله وحيث قيل محله رفع بالحمل فهو حقيقى  
 الاسناد ايضا وحيث قيل عطف على محله كذا فعبه تسامح اب عطف على  
 كذا باعتبار محله فتدبره انتهى **قوله** او مضارع مبدوء بتا خطاب  
 الواحد كيقوم او مضارع مبدوء بالهمزة كل قوم او بانون كيقومون  
 بالهمزة همزة المنكلم واطلقها لان المضارع لا يبدى الهمزة الا بها وكذا قوله  
 او بانون وانما استتر الضمير في الفعل لا شاعرا حرف المضارعة بالفاعل  
 لان الفعل يشعر بان فاعله انا ونفعل يشعر بان فاعله نحن الهمزة بالهمزة  
 والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يجئ حواء الى الضمير  
 بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائب لكنهم لم يبرزوا  
 ضميره اجرا المفردات المضارع مجزئ واحد في عدم ابراز ضميرها  
 ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال قال الباقى تضمنت ضمير  
 بل حرف تانيث كما قيل في هذا والضمير لا ضم الاستتار وانه استلزام الحكم

يكون ضمير المفرد اتقل من ضمير المثنى ومع ان القياس يقتضى ان يكون اخف  
 واما الفعل امرا ولا تفعل بهما فتحكم ما حكم تفعل للمخاطب لان الامر  
 والنهى ما خوفان من المضارع مجزئ في قسم الافعال وما يظهر نحو اسكن  
 انت وزوجك المحبة تاكيه للمستثنى لفاعل بدليل انك لا تقول لا تفعل  
 الا انما تفعل الا انت كذا قاله الرضى وعبارة اخرى انما كان الاستتار واجبا  
 في هذه الالفة لان معه ما يرشد الى الضمير فكان الضمير بارز لان الايمان  
 بالبارز انما هو للدلالة على معناه فلما كانت الفريضة موجودة في الفعل كان الحكم  
 مثلا تنبى عن الضمير فكانه بارز وخرج المبدوء بالياء التختية والمبدوء بتا  
 الغيبة كهند تخرج فانه يستقر فيه جوار او خرج ايضا المبدوء بتا خطاب  
 الواحد والمثنى والجمع فانه يبرز ولا يستتر **قوله** او بفعل استنتا  
 الحائما وجب الاستتار في فعل الاستتار لانهم ارادوا ان يجروا المستثنى  
 على وتيرة واحدة وهو كونه مذكورا بجدادة الاستتار من غير فاصل وهو  
 لا يتأتى اذا كانت الاداة فعلا الا باستتار الضمير فلذلك وجبوا استتاره  
 وقال ابن مالك وانما التزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة لجريها مجرى  
 اداة الاستتار التي هي اصل فيه وهي الاضمار لانه لا يظهر بعده هاسوي اسم  
 واحد فلذلك بعد ما جري مجراها انتهى **قوله** او بفعل في النع لم يصفه  
 لحاكة هيله ما كنى به عنه **قوله** او بفعل التفضيل قال شيخنا  
 سياتى في باب ان رفعه للفظ هو قليل وان رفعه له في مسألة الكل كثير فوجد  
 هنا نظرا انتهى وقد يقال لا يرد على هذا مسألة الكل لانها مسألة واحدة فخصو  
 خارجة عن القياس **قوله** او باسم فعل غير ماض كاد وذاك غير نص  
 وانما قيد بذلك لان اسم الفعل الماضي يرفع الظاهر نحو فبهات هيهات القيقب  
 ومن به وجب ان يكون المستتر فيه مستترا على سبيل الوجوب لانه قد جعل  
 خلفه ظاهرا قال الرضى استتر في اسم الفعل والصفات لان اقتضاها للفاعل  
 لمشاكلة الفعل قال الحفيدة وكذا ان على نعم وييس اذا كان ضميرا  
 والمرفوع بصفة جارية على صاحبها يجوز يد عمر وضاربه وكذا الفعل



اذا جري على من هو له فانه لا يجوز ابرازه بخوذه غير ويضربه لانه لو برز في هاتين  
 الصورتين اعني مرفوع الوصف والفعل لا يقع في خلاف المقصود وكذلك النوع  
 بالمصدر الواقع بدله من اللفظ بالفعل على احد الرايين نحو ضربه باليد التي وما  
 وما ذكره في فاعله لم ويسر اذا كان ضميرا وفي المرفوع بالصفة المذكورة والفعل  
 المذكور لا يقتضي وجوب الاستمرار لانه يصح ان يخلفه الظاهر وان لم  
 يجر ان يبرز واما المصدر فقال ابن الحاجب ولا يضربني قال الرضي اي في  
 المصدر **قوله** واي مستتر جواز وهو ما يخلفه ذلك اليه الظاهر او الضمير  
 المنفصل وفي قوله جواز ما تقدم اليه ما يمكن ان يخلفه ذلك **قوله** بنوع  
 الغائب لم يفيد به ليشمل الماضي والمضارع **قوله** والصفات قيد للرضي  
 بالمفردة والماضيها قال الرضي الف والواو في مثبتات الاسم وجمعها  
 الجامدة كالزبدان والزبد ووجوه زيدت علامة للمثنى والجمع لا  
 ريب في جعله مثبتا للصفات وجموعه على نهج مثبتات الجامدة وهو  
 لان الصفات فردع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف  
 علامة للمثنى والواو على جمعة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواو  
 بالمثنى والجمع ليلا يجمع الفان ووان فاستثنى الضمير ان الالف في المثنى  
 والواو في الجمع وتقدم ذلك مع زيادة **قوله** المحضة اي الباقية على الوصف  
 ويشمل فعل التفضيل واحترز بها ما غلبت عليه الاسمية كالابطح  
 والاجرع والصاحب **قوله** زيد قام ويقوم وكذلك قوله هذات  
 وتقوم وتقدم ان الرضي قال يجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت  
 متساويين في البارز نحو هي وهو وقار ايضا واستمر لانه مفسر  
 لفظا في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب فكان اخص فحفظ الغاية  
**قوله** او حسن صفة مشبهة **قوله** او هيئات قال شيخنا  
 معطوف على قائم فهي هيئات ضمير مستتر عائد على زيد وهيئات خبر  
 فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اي عامل الفعل وهو  
 المبتدأ اثر فيه كالا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيئات

العقد



العقيق هيئات ويمكن الانفصال عن ذلك بمنع ان العامل ههنا موشو  
 في محل اسم الفعل بل الواقع خبرا لمجموع اسم الفعل وفاعله ولا يلزم من ذلك  
 تاثيره في محل اسم الفعل الا نزي الى الجملة الواقعة خبرا ما عن مبتدأ فانها  
 في محل رفع وشي من اجزاها ليس في محل رفع بالمبتدأ **قوله** وكذا الباقي اي  
 يجوز ان يرفع الظاهر والضمير المنفصل الا اسم الفعل فلا يرفع المنفصل  
 كذلك قال شيخنا وفي كلام الرضي الا في ما يخالفه وبقي ما يستتريه جوارا  
 الطرف والجار والمجرور اذ لو قعا صفة او صلة او حالا او خبرا وجب ابراز  
 الضمير اذا جري رافعه على غير من هو له في نفس الامر **قوله** هذا التقسيم  
 تقسيم ابن مالك الخ جري عليه المصنف في شرح القنطري **قوله** وفيه نظرا  
 الاستمرار في زيد قام واجب انه لا يقال قام بموعلى الفاعلية يوافق  
 ما ذكره الرضي بقوله ولا يظهر اصلا الضمير المنفصل في غايب الماضي وعائنه  
 وفي المضارع في الفعل ونفعل ويفعل وتنفعل مخاطبا وغاية وافعل وفي  
 جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل  
 لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتنفعل مخاطبا وافعل امرا  
 واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في  
 نحو اسكني انت وزوجك تأكيد للمستمر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا  
 افعل لا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتنفعل للغاية  
 يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا  
 وتضرب هندا وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقا بصر  
 الزيدان وما قائمهما وكذا في الطرف عند اي على اذا اعتد نحو في الدار  
 زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر  
 نحو هيئات زيد والمضمر المنفصل نحو هيئات هو انتهى ولا يخفى  
 عدم ورود اعتراضه مع تفسير واجب الاستمرار وجايزه بما تقدم واما  
 يرد لو فسر جازا الاستمرار بجواز ابرازه وواجب الاستمرار بما لا يجوز  
 ابرازه ولا مشاحته في الاصطلاح على انه نقل عن سيبويه انه اجاز في



خومرت برجل مكرم مواد يكون الضمير البارز مؤكدا للضمير المستتر في  
الوصف وان يكون فاعلا قال الحفيد وهذا صريح في جواز زيد قام هو على  
ان يكون فاعلا وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن يعيش وغيرهما الا انه  
يشكل على كلام سيبويه وكلام القاعده الجمع عليه وهي انه اذا تاني  
الاتصال لا يدخل الى الانفصال الا فيما استثنى وهذا ليس شيئا مما  
استثنى وكلام الشيخ ماش على هذه القاعده المتفق عليها انتهى وقال  
شيخنا شيخنا اعلم ان معنى قوله ابن مالك ومن وافقه ما خلفه ذلك ليس  
معناه ان ذلك خلفه في تادية معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى جاز  
الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضمير مستتر  
وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجازا وليس  
لنا ضمير متصفا بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف لا استتار  
الح ان اراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراد بمعناه عنده  
كان مشاحة في الاصطلاح على ان التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو  
عين التقسيم الذي جعله التحقيق لافرق بينهما الا باعتبار ان  
المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه  
عكسه فليتامل بغير انه يقال عليه ايضا انه لا يصح لجواز اقوم انا  
على ان انا تأكيد للمستتر والصحيح ان عامل المبتوع عامل في التابع  
فقد عمل قوم في الضمير البارز اي رفع محله **قوله** والتحقيق الى اخره  
التحقيق بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق **قوله** وينقسم المنع  
الح قال شيخنا شيخنا منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند  
البصريين وهو الصحيح انتهى واجيب بانه ليس بضمير على الصحيح  
ولا يلزم منه فساد طرق التعريف لانه لم يوضع لغايب والمك  
ولا مخاطب ولو دل عليه بل للغيبة او الخطاب او التكلم فهو حرف  
كالها في اياه اذا الغرض منه الاعلام ولا يكون ما بعده خبرا لا باعافا بين  
الا لانه على معنى في غيره وعلى هذا فنسماه ضمير الفصل سمي بضمير الفصل

الاضافة او مشى على مذهب الكوفيين ويسميه البصريون فصلا  
لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان  
الفصل به يوضح كون الثاني جزا لا تابعا وهذا احسن لانه قد فصل  
حيث لا يصلح النعت كوكنت انت القيام اذا الضمير لا ينعت ويسمونه  
ايضا ضمير الشأن وضمير القصة قال ابن الحبار وضمير الامر وضمير  
الحديث قصده اربعة اسماء بصرية وقال الرضي يسمي فصلا عند البصريين  
قال المتأخرون لانه فصل بين كونها بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا  
قلت زيد القيام جازان يتوهم السامع كون القيام صفة فينظر الخبر  
فجيت بالفصل لتعين كونه خبرا لاصفه وقال الخليل وسيبويه يسمي فصلا  
لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بذكره لانه على انه ليس من تمامه بل هو خبر  
ومال المعنيين بلائشي واحدا الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيين  
يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتبين ان الثاني خبر  
لتابع وبعض الكوفيين يسميه دعامه لانه يدعم به الكلام اي يقوي  
ويؤكد التأكيد من فوايد مجيبه وبعض المتأخرين سماه صفة وقال  
ابو حيان ونعتي به التوكيد وفائدة الفصل عند الجمهور اعلام السامع بان  
ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد واذن لا ذلك البيانيون وتبعهم السبيلي  
الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القيام فاذا اختصصه بالقيام  
دون غيره وعليه ان شائيك هو الا بترادفك هم المفلحون ومذهب  
الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته ومذهب اكثر النحاة الى انه  
حرف وصححه ابن عصفور كالكا في الاشارة واذا قلنا باسميته فانه  
انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من اول  
وهو يكون الخبر خبرا لاصفه فاشبه بالحرف اذ لرجابه الالمعني في غيره  
فلم يخرج الى موضع بسبب الاعراب وقال الكسائي محله محل ما بعده  
وقال الفراء محل ما قبله ففي زيد هو القيام محله رفع عندها وفي هو القيام  
طننت زيد هو القيام محله نصب عندها وفي كان زيد هو القيام محله



عند الكساي نصب وعند الفارغ وفي ان زيد هو القائم بالعكس  
ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا لما قبله في الافراد والتقنية والجمع  
والتذكير والتانيث والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ  
منسوخ نحو زيد هو القائم كنت انت الرقيب ان هذا هو القصص  
الحق تجدوه عند الله هو او لا يقع بعده الا اسم معرفة كالامثلة او شبه  
ها في متناع دخول عليه كالمثال الاخير وسوا كان ظاهرا ام مضمرا  
او مبهما ام معروفا باللام مضافا جامدا ام مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه ورا  
كان انما نسخ فعلا ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهبوا الى  
لانه قد تنفي المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله  
وكان بالا باح من صدق يراي لو اصبحت هو المصا

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الي في يراي على حذو مضان  
اي مصاي هو المصا فحذف المضاف واقم الي مقامه وحمله العكري  
في المصباح على ان يكون مؤكدا للفاعل في يراي والمضاف مقدر والمصاب  
مصدر يراي يظن بماني المصاب اي يحتقر كل مصاب دونه وقال غيره  
عند صديقه بمنزلة نفسه فاذا اصاب في نفسه وكان صديقه قد اصاب  
في عمل صديقه يؤكد الضمير لانه هو في المعنى مجازا وانما عازي  
باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها  
كقراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وتقول هذا زيد هو خير  
وردا بان اطهر نصب بكم على انه خير من فيكون من تقدم الحال على عامها  
الظرفي وذهب قوم الى ان جواز وقوعه بين نكرتين كمرتين في  
امتناع دخول الي عليه نحو ما ظن احدا هو خير منك وحسب خيرا  
من زيد هو خير من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه  
بين نكرتين مطلقا وخارجا عليه ان تكون امة هي اربي من امة وذهب  
قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم نحو لارجل هو منطق وذهب اخرون  
الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى

لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير الا في لم يكن زيد هو اكل وكان زيد  
هو صاحب الجار ونحوه واوجب ابتداءه ورفع ما بعده وكذا لم يجوز  
وقوعه في باب ما واوجب فيه الابتداء به وجوز في ليس الوجهين  
ورجح الابتداء به وذهب الكساي والفراء الى جواز وقوعه في غير الابتداء  
والتواضع نحو ما بال زيد هو القائم وما شان عمرو وما كالتس ومررت بعبد الله  
هو السيه بنصب الجميع وذهب قوم الى جواز وقوعه قبل مشتق تقدم  
ما ظاهره التعليق به نحو كان زيد هو بالجارية التكفل بشرط ان لا يقصد  
كون بالجارية في صلة التكفل على حد وكانوا فيه من المراهدين فان  
تصدت لم يكن جازما وذهب الفراء الى جواز ما وقوعه او كالكلام قبل  
المبتدأ والخبر قيل ومنه وهو محرم عليكم اخرجهم وذهب اخرون الى  
جواز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم  
ظننت زيد او ذهب اخرون الى جواز توسطه بين كان واسمها وبين  
طن والمفعول الاول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيد  
ووجه المنع في الكل عند الجمهور ان فايدته صون الخبر من توهه تابعا  
ومع تقدير الخبر يستغني عنه لان تقدمه يمنع كونه تابعا اذا تابع لا يتقدم  
على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليه جاز وقوع الفصل بينهما  
نحو زيد هو القائم ظننت وان تقدم الاول وتاخر الثاني نحو زيد  
ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر قاله ابو حيان قال لو لا يقع بين  
الخبرين فلا تقو لظننت هذا الكلام هو الكلام لان الثاني ليس بالمفعول  
عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو  
زيد ظننته هو ايا خير من بكر وعند سيبويه لانه تأكيد في المعنى بهذه  
السلامة فكل منها يعني عن صاحبه فان فصلت واخرت المبتدأ جاز نحو ظننته  
هو القائم اياه لانه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان اللام في كلام  
واحد اذا تأخرت اللام وسوا كان في الفصل بالمفعول الثاني او بظرف  
مفعول الخبر نحو ظننته يوم الجمعة اياه القائم فان كان احدا ضميرا

م



والآخر ظاهر اجازا اتفاقا لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف وظننته  
هو نفسه القايـم وانما تتعين فصيـلة هذا الضمير في صورتين الاولى ان  
يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب كوظننت زيدا هو القايـم اذا لا  
يمكن الابتداء بنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد  
لان الضمير لا يؤكد الظاهر والثانية ان يليه منصوب ويقرب باللام  
الفرق نحو ان كان زيد هو الفاضل لاستتاع الابتداء به لما سبق والتعب  
لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو كان زيد هو القايـم احتمل ان  
يكون فصلا وان يكون مبتدئا بيا وان يكون بدلا فان كان المرفوع قبله  
ضمير لكانت انت القايـم احتمل الثلاثة والتوكيد ايضا وان كان قبله  
رفع وبعده نصب ولا لام او عكسه كان زيد هو القايـم وكنت انت  
القايـم وان زيد هو القايـم وانك انت القايـم احتمل في الاولى ما عدا  
الابتداء وفي الثانية ما عدا البدل وان كان بين منصوبين والاول  
ضمير احتمل الفصل والتاكيد كوظننتك انت القايـم وتتعين فيه الابتداء  
اذا وقع بعد مفعول ظننته ووقع بعده مرفوع كوظننت زيدا هو  
القايـم وظننتك انت القايـم ولو وقع بعده فاحجز نحو اما زيد هو  
والقايـم فقال سيبويه تتعين الابتداء به ولا يجوز الفصل لان الفا  
تدل على انه ليس بنعت وجوزة المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان  
زيد الا هو الكريم فقال البصريون تتعين الابتداء به ولا يجوز  
الفصل وجوزة الكسائي ولو وقع قبله لا الثانية وانما نحو كان  
عبد الله هو القايـم ولا الصالح فقال الفراء تتعين الابتداء به ولا  
يجوز الفصل وجوزة البصريون لان لا اتصلح فارقه بين النعت  
والمنعوت وان وقع بعد مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير  
الاسم كوظننت زيدا هو القايـم ابواه او هو القايـم جاريته فقال  
البصريون يتعين الابتداء ولا يجوز الفصل وجوزة الكسائي ورفع  
الفرايين ان يكون الفصل خلفا من موصوف فوافق الكسائي

غير خلف فوافق البصريين وان لم يطابق نحو كان زيد بي القايـم جاريته  
فالـبصريون يمنعون هذا التركيب اصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير  
على الظاهر وجوزة الكسائي على الفصل ويجوز ما ذكر في باب ظن في ثاني  
وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعد الضمير بالواو فان كرر الضمير يتعين  
في المعطوف الرفع ان اختلفا نحو كان زيد هو القايـم وهو الامير راجعا  
هشما منصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه ان اتفقا نحو كان زيد  
هو المقبل وهو المدبر واجاز هشما والفرا يصبرهما فان لم يكرر الضمير  
جازا اتفاقا نحو كان زيد هو المقبل والمدبر اعطف بلا ولكن كالواو فيما  
ذكر نحو كان زيد هو القايـم لانهما القاعد او لا القاعد وما كان زيد  
هو القايـم لكن هو القاعد او لكن القاعد وتقيم يرفعون الفصل على  
الابتداء وما بعده خبر مطلقا ويقرون ان ترى انا اقل وتجده عند  
الله هو خير **قوله** وهو اي المختص بحل الرفع ويشكل جعل هذه  
الثلاثة مختصة بحل الرفع بقولهم يجوز تاكيد الضمير المتصل بالمفصل  
نحو كنت انا واكرميتني انا ومرت بي انا وكنت انت واكرميتك انت  
ومرت بك انت وزيد قام هو واكرمته هو ومررت به هو فقد وقعت  
هذه الثلاثة في المواقع الثلاثة الرفع والنصب والحذف لان التاكيد  
تابع للمؤكد في اعرابه اللهم الا ان يقال المراد اختصاصها بحل الرفع  
بحسب الوضع والاصالة وتقع في غيره تبعافليتا مل **قوله** انا قال  
الرفعي للمتكلم المذكور الموت وقد تدل امرتاها نحو هئا وقد تدل هزته  
نحو انا فعلت وقد يسكن قوله في الوصل وهو عند البصريين همزة  
ونون مفتوحة والالف يوتي بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه  
لو لا الف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلبس بان الحرفية لسكون  
النون فلذا كتبت بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف  
على نونها ساكنة وقد يبين فتحها ووقفها الساكنة قال حاتم هكذا  
فردي انه وينوهم يثبتون الالف في الوصل ايضا في سعة وغيرهم



لا يشبهونها في الوصل الا ضرورة **ومذهب الكوفيين** ان الالف بعد النون تنفص  
الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة ها السكت  
له وقفا دليلان على زيادته وكونه ليلا الحكة وامانت الى اتين فالصير عند  
البصريين ان واصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم  
فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالنا المضموم نحو انت الا ان المتكلم  
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبيّنوا المخاطب بتأخيره بعد ان كان  
كالاسم في اللفظ وفي التصرف **ومذهب الفرّاء** انه بكامله اسم والثامن نفس  
الكلمة وقال بعضهم الضمير هو النان المتصلة المتصرفه فلما ارادوا انقطاعها  
دعموها بان تستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اباك  
واخوانه وهوان الكاف المتصرفه كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا  
لتصير مفصلة فجعلوا اياها عمادها وما ادرى هذا القول بعيدا من الصواب  
في الموضعين انتهى وقوله قد تقدمت همزة نحو ان اي بوزن بان قال الفرّاء  
من العرب من يقول ان يطيل الالف ويجذف الاخره وهي لغة قطاعه  
وقضم بعضهم من قوله يطيل ان الالف للاستبعا وتقلعوا من ايمانها  
مقلوبه من انا وهو صريح في ان الالف ليست للاستبعا فان قلت كيف يصنع  
بقوله يطيل الالف قلت اجيب بانه ليس صريحا في كون الالف للاستبعا  
وانا هو ضبط اللفظ ليعلم الناظر على الوجه وذلك لانه لو اقتصر على قوله  
وبعض العرب يقول ان كحذف الاخر لم يدرك هل اراد بقوله ان بمنه فوما  
فقط او همزة فالفا فتونا اذ صورة الخط واحدة فيها فزاد ما في رفعه  
غير المقصود بقوله يطيل الالف قال ابن مالك من قال ان فانه قلب  
انا كما قال بعض العرب في رأي را وليست الالف استبعا لانه لا يكون  
غالبا الا في ضرورة قلت اما ان الالف ليست استبعا فظاهر لما قال داما  
ادعا القلب فلا ثبت يقوم عليه لاسم وانا شبيه بالحرف فينا فيه القلب  
لانه نوع من التصرف والحروف وما يشبهها غير قابل له وفي المعنى ان  
المفتوحة المزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجه  
ضمير المتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثر على انها

وصلا وهو لا يتيان بالالف وقفا وضمير المخاطب في قولك انت وانت  
وانتما وانتم وانتم على قول الجمهور ان الضمير هو ان والقاحرف  
خطاب انتهى اذا علمت هذا علمت ان في قوله انا وانت تسامحا لان ظاهره  
ان الضمير انا وانت وليس كذلك بل الضمير فيهما ان كما تقدم عنه وكما  
سيأتي عنه في انت وعلمت ايضا ان اصل انا وانت واحد وهو ان وذهب  
عص المتقدمين الى ان انا مركب من الف اقوم ونون تقوم وانت مركب من الف  
اقوم لابي حيان قال سيبويه نصا لا تنع انا في موضع التالفي في فعلت لا يجوز  
ان يقال فعل انا لانهم استغنوا بالتا عن انا واجاز غير سيبويه فعل انا واحذف  
يجزوه فهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من اجاز في الشعر غير  
وعليه المبرود ادعى ان اجازته على معنى ليس في المتصل لانه يدخله معنى النفي  
والاجاب ومعناه ما قام الا انا والشدة لا خفش الصغير تقوية لذلك

**قوله** اصريت جيل الحى ام صر صوا يا صاح بل صر الجبال ههه

وهو اختلف في الاصل من هو وفروعه فعند البصريين انه هو وي  
نقط فضاهم الرفع المنفصلة عندهم اربعة وزيد الميم والالف والنون في  
المتى والجمع لما سياتي وقال ابو علي الكل اصول لم يجعل الميم والنون والالف  
زوايد فالضمير عنده فيهما وهم وهن من المجموع وقال ابو علي الكل اصول  
لم يجعل الميم كقولهم وابن كيسان والرجح الضمير في هو وهي لها فقط والواو  
واليا زايان كالبولي كحذفها في المثنى والجمع ومن العز في لغة وقال ابن عصفور  
الضمير من هما المذكور وهم هو لها والواو المحذوفه ومنهما المثنى وهي لها  
واليا المحذوفه وقال الرضي فالواو واليا في هو وهي عند البصريين من اصل  
الكلمة وعند الكوفيين للاستبعا والضمير هو لها وحدها بدل التنبيه والجمع  
فانك تحذفها فيها والاول هو الوجه لان حرف الاستبعا لا يتحرك وايضا  
حرف الاستبعا لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو واليا لتصير الكلمة  
بالفتح مستقلة حتى يصح كونه ضمير منفصلة اذ لو لا الحركة لكنا كما كانا  
للاشباع على ما ظن الكوفيون لا تترك انك اذا اردت عدم استقلالها



سكنت الواو واليا نحو أهو وهي وكان قياس المثنى واجمع على مذهب  
البصريين هو ما وهي ما وهو م وهي م فحذف الواو واليا  
والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع  
المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء هن الضمير المرفوعة المنفصلة يشترك  
فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالرفوعة المتصلة فانه  
لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا في  
ما ضرب الاله وما يضرب الا انا واضارب هـ وتساكن هاهو وهي بعد  
الواو والفاء والام الابتداء جائز كما في التصريف وقد تسكن بعد كاف الخبر  
ايضا مشاذا وقد حذف الواو واليا اضطرارا لقوله.

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 श्रीगणेशाय नमः ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥  
 श्रीगणेशाय नमः ॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

النون واسكنت الحاقا وقال الرضي عن المتكلم مع غيره مثلنا في المرفوع المتصل  
بصلاحية المشي والمجموع والعلّة كالعلّة وحركته للسالكين وضمة اماكونه  
مرفوعا واما لك الله على المجموع الذي حقه الواو **قوله** وفتح انت انت وانما  
وانتم وانت اعلم انه زيد الميم قبل الف المشي في انما وقبل واو الجمع في انتم اذ  
اصلها انتموا لا يلبس المشي بالواحد المشيع فتحته والجمع بالمتكلم المشيع  
ضمته واخصت الميم في دفع هذا الالتباس لقرنها من حروف العلّة في الغنة  
والخروج ولم تزد النون هنا وان كان الضمير غير ممكن كما في هذا تفضيلا  
للتأخر على المضمر لان المقصد من وضع المضمر المتصل التخفيف والمالاة  
في المونث فرقا بينه وبين المذكور وانما زيد في الجمع المونث نون مشددة ليكون  
بارا الميم في الجمع المذكور والاختصاص لمشايعتها الميم والواو با لغة **قوله**  
وهو ايا اعلان ايا على اختلاف الاقوال فيها ليست مشتقة من يني وذهب  
ابوعبيد وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ او من قوله  
فاؤ لذكرها اذ اذكرتها وقيل من الاية فتكون عينها ياء ثم اختلف في وزنها  
ف قيل افعّل والاصل او او او اي وفي **قوله** سبع لغات قيل فعيل والاصل  
او او او ايوي وقيل فعول والاصل او او او ايوي وقيل فعول  
والاصل او او او ايوي وفي **قوله** سبع لغات قري بها تشديد ايا واو تخفيفها  
مع العنء وايدوها مكسورة ومفتوحة هاهنا ثمانية يسقط منها ثمانية  
مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة على  
ومع كسرها قراءة ١ والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة بكر دان فايدوم مع  
الفتح قراءة الرقاسي ومع كسرها قراءة ٢ ومع فتحها قراءة ابي السوار  
الغوي **قوله** مرد فايدوم على المعنى المراد اي من تكلم وخطاب وعينه  
وتذكر وتانيث وافراد وتثنية وجمع وحاذكره من ان الضمير هو ايا  
وان اللواحق حروف تبين المعنى المراد هو مذهب سيبويه والقاري  
وعزاه صاحب البدیع الى الاخفش قال ابو جابر وهو الذي صححه  
اصحابنا وسبقوا وذهب الخليل والملازمي واخاه ابن مالك



الى الحقا اسم مضمرة اصف اليها الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قوله  
 فاياء و ايا الشواب فاياء في غير ان احدها مضاف الى الاخر وهو مردود  
 بشذوذه وليرجع اضافة الضمير قال ابو جيان ولو كانت ايا مضافة لزم  
 اعراجها لانها ملازمة لما دعوا اضافة اليه والمبني اذا زعم الاضافة اعرب  
 كما في بل او لي لان ايا لا تنفك و اي قد تنفك عن الاضافة و ذهب العراقي  
 ان اللواحق هي الضمير و ايا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق و تنفصل  
 عن المتصل و وافقه الزجاج في ان اللواحق ضمير الا انه قال ايا اسم ظاهر  
 اضيف الى اللواحق في موضع جريه و قال ابن درستويه انه بين الظاهر  
 والضمير و قال الكوفيون مجموع ايا و لواحقها هو الضمير فذهبت ستة مذاهب  
 و قال الرضي و اختلف الخاء منه فقال الخليل و سيبويه و الاخفش و الخليل  
 و ابو علي ان الاسم المضمير هو ايا لان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف  
 يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة و الخطاب لما كان ايا  
 مشتركا كما هو مذهب البصريين في التا التي بعد ان في انت و انت و انتما  
 و انتم و انتن و قد مضى و قال الخليل و الاخفش ما يتصل به اسم اصف  
 ايا اليها لقولهم فاياء و ايا الشواب و هو ضعيف لان الضمير لا يضاف  
 و قال الزجاج و السير في ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك  
 بمعنى نفسك و قال قوم من الكوفيين اياك و اياه و اياي اسم بكم لها و هو  
 ضعيف اذ ليس في الاسم الظاهرة ولا المضمر ما يختلف اخره كما قالها  
 ويا و قال بعض الكوفيين و ابن كيسان من البصريين ان الضمير هو اللاحقة  
 بايا و ايا دعامة لها لتصير بسبب منفصله وليس هذا القول سعيدي  
 الصواب كما قدمناه في انت انتهى فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا و اللواحق  
 تبين المعنى المراد بوجوب عدم صدق التعريف عليه فان ايا بدون اللواحق  
 لا تدل على متكلم او مخاطب او غائب فلا يصدق عليه ما دل على متكلم او  
 مخاطب او غائب فالجواب ان ايا على هذا مشترك بين المتكلم والمخاطب  
 والغائب وكل مشترك فهو دل على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة

محبته فلتكن القرينة تلك اللواحق فالقرينة هنا لا يتوقف على اصل دلالة  
 بل تبين المدلول فان قلت قد يبرهن من كلامهم ان التكلم و الخطاب والغيبة  
 مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير والاعلى متكلم او مخاطب او غائب  
 بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف قلت قال شيخنا الوجه حمل  
 كلامهم على ما ذكر من ان اللواحق قرينة تبين المراد و بعبارة اخرى المراد  
 بكونه مدلول لتلك الحروف ان لها مدخلا في الدلالة عليه بمعنى ان محاورها  
 للضمير شرط في دلالة على ذلك المعنى فليتنا مل **قوله** تنبيهه قال الحفيد  
 نقل الامام ان التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته  
 مجرد المسند اليه والمسند والنظر فيه سبغة من الكلام والظاهر ان  
 اهل الادب لا يوافقونه على ان هذا هو معناه **قوله** المختار لك الضمير  
 نفس ايا الخ قال الحفيد يقال قد علم من قوله ايا مردف الخ ان الضمير نفس  
 ايا وان هذه لواحق له تدل على المعنى المراد فلا فائدة في التنبيه لان قوله  
 ان قوله ايا الخ هو وان علم منه ما ذكر كجمله ان يكون المراد ان المجموع  
 الضمير وما ذكر في التنبيه دافع لهذا الوهم نعم منه ما لم يعلم ما تقدم  
 وايضا يعلم منه ان في المسئلة خلافا ولا كذلك ما تقدم فان قلت قول  
 الشارح و جملة الضمير البارزة ستون ضمير ايا فيه تمثيله بضمير قاهر  
 وقامت فهل من سبيل الى الجواب قلت نعم وذلك ما يتخيل البارزة  
 على غيرها على صد قوله تعالى و كانت من الفاتنين و اما بان الحكم عليه  
 بالسنيين المقيد بدون غيره و اما بانها لتي بالبارزة عن الموجودة والمراد  
 الموجودة حقيقة او حكم فليتنا مل **فصل** قوله القاعدة انه متى  
 تاتي اتصال الضمير اي امكن اتصاله اي بحسب اللغة والمقصود من  
 الكلام ليرجع الى انفصاله وذلك لان الغرض من وضع الضمير هو الاختصاص  
 والمتصل اخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يثبت الاتصال  
 لصدره نظم او غيرها كما ياتي قال الرضي علم ان اصل الضمير المتصل المشترك  
 لانه اخصر من المتصل البارزة عن خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من



المنفصل عند تخذ الاتصال والقاعدة لغة الاساس واصطلاحا  
 قضائية كليه يتعرف منها احكام جزئيات موضوعا والقاعد في الحقيقة  
 هومتي تأتي اتصال الضمير ليريد ان ينفصله لانه القضية الكلية دون  
 انه الخ لانه مفرد والمواد القاعده ما تضمنه انه الخ **قوله** فحوتت واكرمتك  
 لا يقال فيها قام انا ولا اكرمت اياك لان قت مثل قام انا معنى واخر من  
 لفظا وكن لك اكرمتك مثل اكرمت اياك معنى واخر من لفظا ومما  
 ذكره المصنف من انه لا يقال قام هو مذهب سيبويه وفيه خلاف تقدم  
 التثنية عليه فربما وكحوتت مبتدا وقوله لا يقال فيها خبره والعائد محذوف  
 اي لا يقال فيها منه اي من نحو واتى بالظلال معرفة هذا اناسيه عن القاعده  
 فهو مسبب عنها وكذا لا يجوز ضرب زيد اياك وذلك لان الفصل للعرض  
 فيه اذ قولك ضربك زيد بعنا قال الرضي فان قلت ليس ذكر الفاعل  
 قبل المفعول مفيد ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل  
 الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد  
 ذلك بل قد يكون ذلك لان سماع الكلام على قيل ان تقديم المفعول على الفاعل  
 يفيد كونه اهم والا ولى ان يقال انه يفيد ان قصر لقوله تعالى بل الله  
 فاعبدوا لا تعبدوا الا الله **قوله** فاما الخ جواب عن سوال مقدرة تقبل  
 ظاهر **قوله** وما اصاحب من قوم فاذا كريم الا يزيد هم حيا الخ هم  
 قاله زيار بن حجل التميمي ومن زائد رقوم مفعول فاذا كريم بالنصب جواب  
 النفي ويجوز الرفع عطفا على اصاحب وهم في يزيد هم مفعول اول ليزيد  
 وهم في آخر البيت فاعل زيد وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة وجا  
 من حبيب مجهول لوصله بالي والاول وصله بلهم وفيهم مفعول ثان ليزيد  
 وسقط النون لان فاعله ليس واو او لا الف ولا يا وذلك لانه استعمل  
 في البيت المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع اليه عند الضرورة  
 ووجه ذلك ان ابن مالك ادعى ان الاصل فيه يزيد ون انفسهم ثم صار  
 يزودهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وانما قال

ينتج الخ الملهه والهم

ابن

ابن مالك الا يزيدون انفسهم ولم يقل الا يزيدونهم لانه لا يجوز الجمع بين ضمير  
 الفاعل والمفعول لمسمى واحد الا في افعال القلوب وقد ثبتي وعدم ثبتي  
 واعترض عليه المصنف في المعنى فقال لو حمله على ذلك ان الضميرين  
 لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصح حب قوما فيذكر قومه  
 لهم الا يزيد هولاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم  
 والقصيدة في حاشية ابن تمام قال الدمايني قلت قد رخصه الله  
 تعالى بالادليل عليه في البيت لانه قد رخص بعد اذكرهم وقد رخصهم على  
 قومه ليكون ذلك سببا لزيدتهم اياه حبا في قومه وهو في غيبه عن  
 ذلك اذ يجوز ان يكون المراد ان اذ اصحاب قوما فذكر قومه اي تذكرهم  
 زاد هولاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من اعطاط  
 مرتبة هولاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من  
 يصاحبه من الاقوام وقد قال في الصحيح انه يقال لذكرته بلساني  
 وبقلبي وتذكرته بعني وعلى ما ادعاه ابن مالك المحبوب هم القوم  
 المصاحبون وعلى ما قاله المصنف والدمايني قومه **قوله** وقوله بالباء  
 الوارث الاموات البيت قاله الفرزدق على الصحيح واسمه همام وقيل  
 بهم بالتصغير ابن غالب بن صعصعة التميمي شاعر اسلامي والاموا  
 تنازع الباعث والوارث فهو منصوب بالوارث ويجوز ان يكون  
 مخفوضا باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم بن ذراع  
 وجهه الاسد والباعث هو الذي يبحث الاموات ويحييهم والوارث  
 هو الذي ترجع اليه الاحلاك بعد فنا الملاك وضمنت بكسر الميم  
 مخففة بمعنى تضمنت الي اشتلت عليهم او بمعنى تكفلت بايادهم  
 والارض فاعل تضمنت وايابهم مفعوله والشاهد في ايامهم فانه  
 فصل الضمير المنصوب للضرورة وكان من حقه قد تضمنته وجملة  
 قد تضمنت حال من الاموات او صفة لهم لانهم جنس والاهل الزمان  
 والاهل ويربى الشدايد مضاف اليه وقيل هذا البيت

ت



ان في حلفت ولم اخلص على فند **قوله** نثايت بين الساعين معور  
قوله فند اي كذب والبيت هو الكعبه **قوله** وخال ما لم يات فيه  
الاتصال هذا المثل للحكم المهور من الشرط ان متى تاتي اتصال الضمير  
الى اخره ومثال الحالة التي لم يات فيها الاتصال والكي قد مر ايضا حله  
وايصاله الى فهم المستفيد فيذكر جزين من جزياته ويقال له مثاله  
وهو مبتدأ خبره ان يتقدم الخ وفيه تسخير اذا الممثل له الضمير المتقدم على  
عامله فالنقد على عدم التاني وعلة التقدم قصد الاختصاص  
**قوله** ان يتقدم الضمير على عامله ولا يكون الا منصوبا كما قاله الرضي  
انما لزوم الاتصال في ذلك لانه لا يمكن ان يكون كجزا الاخير من العامل  
المؤخر فان الاتصال ان يلحق الضمير باخر العامل والتقدم مانع منه لئلا  
يمكن تأخيره ووصله بعامله لانا نقول يمنع منه فوات المعنى المقصود  
بالتقديم كما تقدمت الاشارة اليه **قوله** نحو اياك نعبد وهو مثال للشاب  
**قوله** او بلي الا فيه التسمية المذكور وانما تعدد الاتصال في ذلك لانه لا يمكن  
الاتصال مع الفاعل **قوله** نحو امران لا نعبد والاياه ان لا نعبد واحله  
النصب مفعول امر ان في امركم ان لا تعبد والاياه او جربا ليا  
المحذوف وامر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى واما قوله  
وما علينا اذا ما كتبت جارتنا ان لا يحاذرنا الا في ديار  
فتشاذ لا يقاس عليه **قوله** ومنه اي من دلي الضمير الا المهور من  
بلي والحقيقة ومن الضمير الوالي لا انما فصله بانه لا يجرى التاني  
لا ولا وليس تاليا للاح لا حقيقة ومنه ان المولى هو الذي قال في  
التلويح هذا يعني كون ما في العقل قول بعض ائمة اللغة  
والاكثر من على انه للعقل وغيرهم انتهى وما ذكره من تعيين الانفصال  
فيما اذا حصر بانما تنوع فيه ابن مالك حيث قال في شهيته بتعين انفصال  
الضمير ان حصر بانما انتهى قوله اي الفرق في  
انا الذي اكد الحامي الذي اوردنا يدافع عن احسانهم انا ومثلي

وانما كان منه لانه في معنى ما يدافع الا انما كان لان المعنى الخ والذائد  
بذل المعجزة اوله ومهملة اخره بمعنى الطارد اليه انا الذي اطرده عنهم ما يسوهم  
والذمار بكسر الدال المعجزة ما يلزم من حفظه وحمايته والاحساب جمع حسب  
بفتح السين **قالت** والحسب الفعل الحسن للرجل ولا يانه ما خوذ من الحساب  
كانهم يحسبون مفاخرهم ويعيدونها عند المفاخر فالحسب بالسكون  
العدد وبالتخريك الشئ المعدود وعلى القياس في مثله انتهى ولا يستشهد  
بهذا البيت مبني على ان ما من قولهم وانما كانه وقد يقال انها موصولة وانما  
خبر وقاعل يدافع ضمير مستتر عايد الى ما ولا يصرف فوات الحصر المستفاد  
من انما محصولة على طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما على من يعقل لغبي  
ضرورة وسياتي الكلام فيه في باب الموصول ان شاء الله تعالى ومنه ان المولى  
سعد الدين قال في التلويح هذا يعني كون ما في غير العقل قول بعض ائمة اللغة  
والاكثر من على انه للعقل وغيرهم انتهى وما ذكره من تعيين الانفصال فيما  
اذا حصر بانما تنوع فيه ابن مالك حيث قال في شهيته بتعين انفصال الضمير  
ان حصر بانما انتهى ونسب ابو حيان ابن مالك في هذا الموضع الى الغلط الفاحش  
والجمل بلسان العرب وادعيان ذلك قول لم يقله احد من بني ابيات شريفه  
جعلها مستند تغليظه نحو انا شكوبتي وحزني الى الله انا اعظمكم بواحدة انا  
امرت ان اعبد فرب هذه البلدة وانما توفون اجوركم يوم القيامة قال ونوكان  
على ما زعم لكان التركيب انا يشكوبتي وحزني انا وكذا الجميع وهذا هجوم  
بالخطية من غير ثبت قال الشيخ بها الدين السبكي ولسان حال ابن مالك  
يتلوا انا شكوبتي وحزني الى الله وكلهم ابن مالك هو الصواب وليس  
منفردا به وتحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين احدهما  
انما الحصر وهو الذي عليه اكثر الناس والثانية ان المحصور بها هو الاخر  
لغظا وهذا الذي اجمع عليه البيايين وعليه غالب الاستعمار واذا ثبت  
لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لا نك لو وصلت لما فهم والبيت اذ قولك  
انما كنت موضوع لم يقع مني القيام فلواردت به ما قام الا انما يزعم ولا سبيل



لا يفهم الا يقول انما قاما ناك تقول ما قاما لا انا وهذا علم سقوط استدلال  
اي حيان بالايات المذكورة وما يشبهها لان كلامها قصد فيه حصر الاخير لا  
الفاعل ولو قصد حصر الفاعل لا تفصل وقول سيبويه ان الفصل ضرورة  
لا يدل عليه لانه بناء على ان انما ليست للحصر كما يقال واذا تأملت كلام ابن  
مالك وجده في غاية التحرير وذلك انه قال ان حصر بانما ولم يقل ان وقع بعد  
انما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما بل يقول الحصر بانما لا وجود له فما كلامه  
لم يواردا على محل واحد ومن امثلة ما لم يأت فيه الاتصال امور منها ان  
يرفع مصدر مضاف الى منصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرينا  
ومنها ان ينصب مصدر مضاف الى اسم ظاهر مرفوع نحو عجت من ضرب  
زيد اياه فلو نصب مصدر مضاف الى ضمير مرفوع لم يجب فصله بل يترجى  
نحو عجت من ضربه ومن ضربك اياه هذا وقد يقال لا نسلم وجوب  
انفصال الضمير في ذكر بل يجوز اتصاله بان يفصل بين المتضامتين فنقول  
عجت من ضربه الامر بكير الامر كما وقع في قوله فان نكاحا مطر حرام  
فبين رواه كير مطر وهذا على حد قوله تعالى في قراة ابن عاصم قتل  
اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجرا شركائهم منها ان يرفع بصفة  
جرت على غير من يلى له مطلقا عند البصريين وبشرط حذف اللبس عند  
الكوفيين ان كان يكون الضمير مرفوعا بصفة وتكون تلك الصفة كسبها لظاهر  
تعلقت بغير من تلك الصفة له في نفس الامر والمبالغة ان تكون  
خبرا او نعتا او حالا او صلة له قال الرضي ونعني بالصفة اسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالحري ان تكون نعتا نحو مرت  
هند برجل ضاربه هي وحالا نحو قولك جنتها وجاني زيد ضاربه انما  
او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبر اخبر اخبر زيد هند ضاربه هو انما  
كقولنا زيد عمر وضاربه هو فان هو اسند اليه اسم الفاعل وهو خبر لعمد  
وفي الحقيقة اسم الفاعل صفة لزيد لانه الضارب وانما تعذر الاتصال  
لانه اذا اتصل لم يعلم ان الصفة في نفس الامر غير من جري عليه واذا

انفصل وهو على خلاف الظاهر يعلم ان ذلك مخالفة ظاهر فيعلم انه جرت  
على غير من هي له فان قيل لا التباس في مثل هند زيد ضاربه هي لان ثابت  
ضاربه دليل على انها في نفس الامر صفة لموت فلم وجب الفصل عند البصريين  
قلنا لما حصل التباس في بعض الصور منع في غير محل التباس طرعا  
لللباب فالمراد بالتعذر والتعذر حقيقة او حكم والاول ان يقال جرت على  
غير ما هي له لم يكون اشمل وكما لم يرفع بالصفة المرفوع بالفعل اذا حصل التباس  
نحو زيد عمر ويضربه هو كما ذكر ابن مالك في باب المبتدأ من شرح الشهاب  
وتقييده بحصول التباس في الفعل ظاهر على قول الكوفيين لا على قول  
البصريين فليتنا مل ذلك فان قلت هذه الصفة في هذه المسئلة مستندة  
الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلام من عبر بما تقدم محتفل لذلك كما  
صرح به ابن الحاجب في الكافي بقوله او لكونه اي الضمير مستندا اليه  
صفة جرت على غير من هي له ولان يكون المستند اليه هو الضمير المستند  
في الصفة وهذا الضمير البارز المنفصل يؤكد اذا رفع الصفة له صادق  
بالامر من قال الرضي الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له  
تأكيد للضمير المستند في الفاعل كما في اسكن انت وزوجك الحبة وذلك انك  
تقول مطر دنا نحن الزيد ون ضاربون نحن والزيد ان المحدثان ضاربا  
هما وقد عرفت ضعف جاني رجل قاعدون غلامه وقال الزمخشري في  
احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما  
قبل واطلاق الصفة مرفوع بمسئلة زيد قائم ابواه لا فاعل ان فقد جرت  
الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير عن الرضي وكذا يجب انفصال  
المرفوع بالصفة والظرفين اذا كانا في المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمد  
على كنه الاستفهام وحرف النفي نحو ما قائم انما واقدا مكمها وفي  
الدار انما عند اي علي وذلك لانه يعرض لما اذن توليها مع مرفوعيهما  
جملتين فاعني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاعني اذن في اللفظ فوفا  
بينه كما بنا احد جزئي الجملة وبينه اذ لم يكن كذلك بخلاف اسم الفاعل في الضمير



احد جزئي الجملة ابدا فلم يحجج الى الفرق فاطراد استكان الضمير فيه على ما هو حق  
ما شابه الفعل انتهى ومنها ان حذف عامله نحو اياك لمن قال من اضر بـ ومنه قوله  
فاياك اياك المرافاة الى التردد والشرجالب وقوله  
فان انت لم تنفعك علم فان تنسب لعلك تهديك القرون الاوائل  
اي فان اضللت لم تنفعك علمك وانما تحذف الاتصال في ذلك لانه لا يمكن ان يكون  
كالحذف الاخير من العامل المحذوف ومنها ان يكون عامله حرف بغير نحو ما هو  
امهاتهم وما انتم معجزون وما زيد اياك وقول الشاعر  
ال هو مستنويا على احد الاعلى اصغف المجازين  
وانما تغذير الاتصال في ذلك لانه لو اتصل وجب استناده اذا كان مفعلا غائبا  
مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قال على ان يكون في ماضيه زيد فيودى  
الى استتار الضمير في الحرف واللام باكل لانه على خلاف نفعهم ولا يخفى ان هذا  
الموجب انما هو على لغة من عمل الحرف وهم الحجازيون في ما واهل العالين في ان  
والما لقيميون فوجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل  
الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء او كذا يتبعين انفصال الضمير  
اذا رفع بان واحوا انها نحو ان زيد انت ومنها ان يلي واوا كصاحبه كقول  
فالكيف لا انفك احد وقصيده يكون واياها بها مثلا بعد في قوله  
ومنها ان يتصل العامل عن الاتصال بالضمير متنوع وذلك بان يكون تأكيد  
نحو اسكن انت وزوجك ولقينك اياك او بدلا لقولك بعد ذكر لفظة اخذك  
لقيت زيد اياه او عطف لسبق نحو يخرجون اليه وياكم لقد كنتم انتم  
واباؤكم ونحو قام القوم وانت وحي انت واكرمتم حتى اياك فان اردت جئ  
الحارة لم يحذف لانها لا تجر المضمر والمبر ويجوز فيقول حثاك فظهر الفرق بين  
العاطف والكان بالفصل والوصد ولا يقع الضمير وصفا فان قيل لم عدل عن  
ان يقال ان يكون الضمير تابعا الى ما تقدم قلت قيل لعله يشتمل مسئلة غريبة  
ذكرها ابو جيان في تفسيره في قوله تعالى فاي اي فالتوقي فانه جعل اياي  
مفعولا مقدما واياي في انقوت كما تؤكد هذه صرة وقع الضمير فيها تابعا

ولم يفصل لانتصاليه بالعامل لغطا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل  
مفعولا عن مباشر الضمير متنوع فيتعين الفصل ومنها ان يلي ما  
المسورة الفقه المشددة الميم نحو جاني امانت ا وزيد ورايت امانا اياك و  
عمرا والعرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يلي اللام الفارقة  
بين ان الثانيه والمخففه من الثقيله بقوله  
ان وجدت الصديق خفا لا يراك فري فلن ازال مطيعا  
فان قيل لو قيل لا اول ابتداء كان احسن ليشتمل نحو ان الكريم لانت قلت  
ليس كذلك لانه لا مر من احد هما ان اللام الفارقة ليست لام الابتداء عندنا  
على الفارسي والي الفتح بن جني وجاعة فلا يكون التعبير بالام الابتداء شاملا  
لها على هذا الراي وسياتي في ذلك كلاما والثاني ان الفصل في نحو ان الكريم  
لا يتبع من جهة اللام لحصوله قبلها بل من جهة كونها خبرا ومنها  
ان يكون منادي نحو اياك ويا انت وقد يقال يغني عن هذا ما تقدم لان  
عامل المنادي ضمير الهم الا ان يقال هو انما يغني عنه على قول الجمهور ان  
عامل المنادي محذوف ولا يغني عنه على القول بان العامل با ومنها ان  
ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان انفق رتبة بان يكونا جميعا  
ضميري متكلمرا ومخاطب او غائب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته  
اياه فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يحذف الفصل وان  
اختلفت رتبة جاز لا امران كما سياتي ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت  
او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبر  
عن المفعول الثاني في علمت زيد اياك واعطيت زيد اعمر اقلت الذي  
علمت زيد اياه ابوك والذي اعطيت زيد اياه عمرو ولا يجوز ان تقول  
الذي علمته زيد اولا الذي اعطيته زيد لانه يلبس المفعول الثاني  
بالاول فاما ان لم يلبس فالانفصال في باب اعطيت اولى والانفصال  
في باب علمت اولى كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيد  
درهم فقوله الذي اعطيته زيد ادرهم اولى من قوله الذي اعطيت



زيد اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ  
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لان الة اللبس في المفعولين له  
الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني  
في علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا  
قايما وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل  
ما يجب انفصاله عنه كما يجي **قوله** وتستثنى من هذه القاعدة مسلمان اي يخرج من  
مسائل هذه القاعدة التي هي متى تاتي اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسلمان  
يجوز فيها الانفصال مع تاتي الاتصال **قوله** ان يكون عامل الضمير الذي يجوز  
انفصاله مع تاتي الاتصال اي ذات ان يكون لفظا في اصلها فانه واقع على المسئلة  
وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها **قوله** في ضمير اخر  
اعرف منه مقدم عليه اخر واعرف ومقدم نعوت الضمير **قوله** وليس مرفوعا  
قال الرضي اذ اولى ضمير ان كانا ملاخبا من مواضع اتصال الضمير المذكورة فان كان  
احدهما مرفوعا منفصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقر من كون المتصل  
المرفوع منوغلا في الاتصال وكما ينال كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل  
ضمير وفي ذلك المرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعراف من ذلك المرفوع نحو  
ضربتني ولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المنكلم ثم انما طبع ثم الغائب  
وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالم متصل بنفس العامل لان المرفوع (المتصل  
كلجزء من رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع  
قبله نحو اعطاني زيدا او جانا المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك  
فالضمير الذي ياتي لك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او  
اعرف او مساويا في الاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز  
الاتصال والاتصال نحو اعطاك زيدا واعطاك اياه زيدا واعطيتك واعطيتك  
اياه وكنا خلقتك وخلقك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب  
كونه اعرف فلا غرضة على الثاني بمحتلقة بما هو اشرف منه وصيرورته من  
جعلته بالاتصال وجه انفصاله ان المتصل الاول فضلته لیس اتصاله

كأعمال

191  
الاتصال المرفوع والاتصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان  
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم  
يسم فاعله فكان الثاني اتصال ضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد راحة  
المبتدأ والخبر اللذين حكمهما الانفصال وجب اتصالهما لقربه من الفعل  
فالاولي في الثاني لان اتصال رعاية للمتصل والثاني اعني لا عرف يجب انفصاله  
عند سيبويه وحكي سيبويه عن الحاجة نحو في الاتصال نحو اعطاهم وعطا  
قال انما هو شئ فاسوه ولمرت كلفه العرب فوضعت الحروف غير توصفها  
واستجاد المبرد من هب الحاجة وانما لم يجي في الثاني لان الاتصال ههنا سماع لان  
الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادر في منه  
والذي جوز ذلك قياسا لاسمها نظرا الى مجرد كونه الاول متصلا وانما الثاني اعني  
المساوي للمتصل المنصوب فتقول ان كانا غائبين نحو اعطاهم وعطاها  
قال سيبويه جاز الاتصال ولم يحرر في كونه ليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر  
انفصال الثاني وان لم يكن غائبين فالمراد بغير اتصال الثاني وبسبب تحسنه  
قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم من الحاجة الفاعل من جواز اعطاهم  
واعطاهي نحو محتسبي اي محتسبي نفسي وهذا يدل على ضم  
لا يفولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا مشهورا لانه يانف الثاني  
من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تنقته وذبوله وانما جاز ذلك في  
الغائبين لعود كل واحد منهما بلا غير ما عاد اليه الاخر بخلاف الخاطئين  
والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجي في ان تبع  
نحو ضربته كما جاز اعطاهم لان طلب الفعل متعدي للمفعول  
ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول  
اشد كان اتصاله البق من اتصال ان كيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل  
واما اذا كانا جدا لاسم الاول منها مرفوع متصل ولا يكون الاستمرا  
كما مر نحو صار لك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا كقوله  
اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا ذكرا اذا كانا بعد الفعل

هائي



وكلامه منصوب بما ينظر الى الثاني هل هو انقص تحريف او زيد او مسا ووقول  
في الانقص ضمير بكها وضميرك اياها ها فاك

ولا تطع ابنت اللعين فري ومنعها بشئ يستطاع

وكذا اسم الفاعل نحو معطيك ومعطيك اباها فهو مثل اعطيتك واعطيتك  
اياه الا ان الاتصال فيها وفي الضمير المجزور اول من الاتصال فيها وفي الضمير  
المصوب لان الفعل متعد في اتصاله بضمير من المصدر واسم الفاعل لا يطلب  
الفاعل والمفعول لذاته وهما مشتركاه وكذا الشذ لا اتصال في الثاني فيها اذا  
كان ازيد او مساويا نحو ضمير هو ك وضربوه قال

وقد جعلت نفسي تطيب رضىة لضميرها يعرج العظم ناهيا

وان كان بعد الضمير المجزور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سوا كان اعرف  
من المجزور وانفصل ومساويا اذا البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما  
ذكرنا نحو ضمير بك هو وضمير بكنا وضمير به هو ولا يكون الا اول منها  
منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك  
ولك اضربك فحكم الضمير الذي يليه عندهم حكم الضمير الذي يلي المجزور انتهى  
نقول المصنف في ضمير خرج به ما اذا كان في اسم ظاهر نحو ضميرك زيد  
فانه يجب اتصاله الضمير حيث لا مانع منه وخرج بقوله اعرف منه ما اذا  
كان الثاني مسكوبا فان كانا متكلم او مخاطب نحو علمتني اياي وعلمتك  
اياك وجب الفصل خلافا للمبرد وفي التمثيل بهما نظرا اذا لا يثبت ظم من  
مفعوليهما مبتدأ وخبر لا يتكلف وان كانا لغائب ففيه تفصيل سياقي  
وخلاف تقدم في كلام الرضي وخرج به ايضا ان لم يكن احدهما مرفوعا  
نحو اعطاه اياك واعطاك اياي واعطاه اياي ويقول مقدم عليه ما اذا  
لم يتقدم فانه يجب انفصال الثاني كما تقدم ويقول وليس مرفوعا  
ما اذا كان مرفوعا فانه يجب تقدمه واتصال الثاني به سوا كان الاول  
اعرف او لا كما تقدم الرضي وسياقي ذلك في كلام المصنف قوله في الضمير الثاني  
الي الذي يتاقي فيه الاتصال بخلاف الذي لا يتاقي فيه الاتصال بان

منع منه مانع مما تقدم قوله الوجهان اي الاتصال والانفصال وتقدم في  
كلام الرضي وجه كل منهما وجوازها ليس على السواء يعلم من كلام المصنف  
قوله قال وصل الى حج لانه الاصل ولا مرجح لغيره قوله ولما رأت  
النزول لابه بلا وجه سبويه كما تقدم وقد اختلف في خلف ثاني  
مفعولي نحو اعطيت زيدا درهمها فاضارا لما في وابن مالك الاتصال  
فيه لانه هو الاصل فاذا اخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت الذي  
اعطيته زيدا درهمه واختار قوم الانفصال فيه فتقول الذي اعطيت  
زيدا اياه درهم على قاعدة باب الاخبار وهو انك تضع الضمير موضع  
الخبر عنه وارجح ايضا وجوب الانفصال عند خوى البس فتقول في اعطيت  
زيدا درهم الذي اعطيت زيدا اياه عمرو وقد تقدم قوله كالحا من سلبه اي  
استعطيه فهو من سأل بعني استعطي لا بعني استفهم يحق ان الحا من  
سلبه عمل فيه فعل غير ناسخ بموسل وهو عامل في ضمير اخر هو المتكلم ويا  
المتكلم اعرف من هاهنا الغائب واليا ايضا منصوبه لانها مفعول اول قوله  
ان سبأ لگوها السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذه ونحوه تولدت من اشباع  
الضمة قوله ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقام ملككم ومنه ولكنه  
فصل فرار من الثقل كاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وفي هذا الحديث  
دليل لما جازاه غير سبويه من الانفصال قوله وان كان اسمنا  
الفصل ارجح اياه وان كان العامل في الضمير من الذين اولها اعرف مقدم  
وليس ضمير رفع سوا كان الاول مجزورا او منصوبا ولا يكون منصوبا  
الا عند هشام والاخفش كما مر في كلام الرضي وانما كان الفصل حينئذ ارجح  
لما تقدم في كلام الرضي من ان الاتصال فيها وفي الضمير المجزور اول من  
الاتصال فيها وفي الضمير المصوب لان الفعل متعد في اتصال الضمير به من  
المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما مشتركاه بقوله  
ومن الوصل قوله لن كان حكلي كاذبا لقد كان حبيبي حقا يقينا  
اللام في اين للقسم وقوله لقد انج جواب القسم واللام في من قوله لعل المصدر



في مفعوله لكونه فرعاً عن الفعل في العمل وجبك الاول بعينها والكاف مضاف  
اليها من اضافة المصدر الى فاعله وجبك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه لقي معه  
بالضمير الثاني وهو الكاف متصلاً ولو فصله لقال حي ايال **قوله** وان كان  
فعلاً تاسخاً اي وان كان العامل في الضمير المذكورين فعلاً تاسخاً **قوله**  
فالارجح عند الجمهور الفصل واختاره ابن مالك في التسهيل و فرق بينه  
وبين باب كان بان الضمير في خلتك قد حجزه عن الفعل منصوب اخر خلافه  
في كنهه فانه لم يحجزه الامر فروع والمر فروع تجزى من الفعل فكان الفعل مباشراً  
له فهو مثبت به فاضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باء ظن وانفصال  
باب كان اكثر من خلافه وانما كان الفصل عند سيبويه والجمهور ارجح لانه  
خير في الاصل وحق الخبر لان انفصال واورد عليه ان الاول مبتدأ في الاصل  
وحق المبتدأ لان انفصال فينبغي جواز انفصاله بل سحجانه وجوابه في قول  
الرضي السابق وجب اتصال اولها لقرينه من الفعل فالاول في الثاني لان انفصال  
رعاية للاصل انتهى **قوله**

اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاحك بالاضغان والاخر  
اخي مبتدأ او مفعول ثان محذوف من باب الاشتغال على حذف باضربه  
وقوله حسبتك اصله انت موثم دخل النسخ والارجح جمع رجا بوزن  
عصا الناحية والاضغان بفتح الهمزة جمع ضغن بكسر الضاد وهو التحد  
والاخر بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احنه بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو التحد  
ايضا فهو من عطف احدا مترادفين على الاخر لا اختلاف اللفظ والشاهد  
في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني طواو من وقد واول حال **قوله**  
وعند الناظم اي في النظم والرماني وابن الطراوة الوصل حجتهم في ذلك  
ان الاصل هو الاتصال قال الناظم لان التعليل المذكور ابي لارجحية الاتصال  
بانه خبر في الاصل فيقتضي جواز الاتصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك  
ممتنع بالاجماع وحال فضلي الممتنع ممتنع انتهى وتقدم جوابه **قوله**  
بلغت صنع امر عبرا خالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدأ

بلغت بالضم ومعنى البليت انه اجبرك شخصاً من الناس لفعاله محمودة نظن  
انه ذلك الشخص ومستند ظنه قوله اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدأ  
وقوله احالكه يروي بكسر الهمزة وعليه جمهور العرب وهو مخالف للقياس  
اذ القياس الفتح وبواسطه يقولون احالكه بفتح الهمزة وهو القياس ومثله  
الشارح تعالى ابن الناظم بقوله تعالى ذير بكم الله في منامك قليلاً ظاهره انه  
تمثيل لاتصال الضميرين والثاني منها خبر في الاصل وهو سهر لانهم من يريهم  
ضمير الكفار والخبر قليل وامالكه ظم فقال في التسهيل ويخبر اتصال نحو  
ها اعطيتك اي وهو كل فعل تعديلي مفعولين ثانياً ليس خبراً في الاصل  
ومثله في شرحه لذلك بقوله ذير بكم الله في منامك قليلاً فكان ابن الناظم اسفل  
ظاهره من مسئلة الى مسئلة وتبعه الشارح في ذلك واذا وردت مقاييل اعلم ان الله  
ضامير تحكم الاول والثاني حكم باب اعطيت وان كان بعضهما ظاهراً كان كانه  
المضمير واحداً وجب اتصاله او اثنين اول وثان او ثالث فكا اعطيت او  
ثان وثالث فكطنت **قوله** الثانية ان يكون اي الضمير الذي يتاقي  
اتصاله منصوباً كان اواحد اي اخواتها هذه المسئلة تفارق ما قبلها من جهة  
انه لا يشترط ان يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير اخر بل  
يجوز ان يكون عاملاً في ضمير اخر وان لا يكون واذا عاملاً في ضمير اخر لا بد وان  
يكون مرفوعاً والمسئلة الثانية لا بد وان لا يكون الضمير الاول مرفوعاً ولا  
عاملاً في احوالها ان يكون الخ الضمير الذي يتاقي اتصاله منصوباً  
بكان او احدي اخواتها هذه المسئلة تفارق ما قبلها من جهة انه لا يشترط ان  
يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير اخر بل يجوز ان يكون  
عاملاً في ضمير اخر وان لا يكون واذا كان عاملاً في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعاً  
**قوله** نحو الصدوق كنهه او كانه زايد اي نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ولكن  
في الصدوق الرفع والنصب على حد زيد ضربته **قوله** وفي الانح من الوجهين الخلاف  
المذكور اي في الترجيح في نحو خلتنيته فالانح عند الجمهور الفصل وعند الناظم  
اي في سائر كتبته والرماني وابن الطراوة الوصل وجه الاول ان اسم في الحقيقة

نه



ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عاملة بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان  
الكائن في قوله كان زيد قائما قيام زيد كما يحكي في الافعال الناقصة ووجه الثاني  
كون الاسم كالفعل والجبر كما لمفعول فكنته كضربته **قوله** ومن ورد الوصل  
قدمه لشرف الحديث وان يلته الخ عطف بيان على الحديث ومرفوع يكن  
مستتر جواز **قوله** لين كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والاسنان قد يتغير  
قوله عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة الخزرجي ولا يلى هي الداخلة على اداة شرط  
للايدان بان اجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط قلت لك شئ المودنة  
بالقسم والخطيئة له والشئ ههنا في كان اياه حيث فضل الضمير المنصوب  
يكان ومعنى البيت لين كان هذا الشخص الذي رأيناه الان هو الذي كنا نعرفه  
قبل هذا ووقع الشاعرا الشرط بانه اشار الى الشك في كونه ايا مواغا الكلام  
فيه على تقدير الغرض والتجوز لا القطع والتحقيق وحيلولة العهد بسبب  
عدم الجري على موجب العهد ومقتضاه والمرا دبالا انسان لان الانسان الكامل  
لان المقام مقامه لا مطلق الانسان ليدخل غيره بطريق الاحرى والتقدير  
فاظنك بعينه **قوله** ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب  
الوصل بتقديم وجه وجوب الوصل في كلام الرضى وهو مقيد بما اذا كان الفاعل  
فعلا وان شئت قلت بما اذا كان الضمير المذكور متصلا بارتاق الرضى الضمير  
المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكون متصلين ومنفصلين دون الضمير  
المجروح فلندكر مواضعه فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب  
ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون  
الشئ كجزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الذات  
والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمة لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل  
الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند  
البصريين ولا يرفع اتصال المرفوع به لان المتصل كجزء من الكلمة المتقدمة  
والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر كما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا  
اسم وليس الاسم في اقتضا المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا وخبر اما

اسم واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدها واما ما الحجازية فليست ايضا  
كالنعل في طلب المرفوع وهو حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثمة  
كان المنصب في ما زيد ضربته اولى من الرفع وايضا عملها الرفع بالمشا  
لا بالاصالة واما ان واخواتها في الاسم المرفوع بها لا يجوز اتصالها بها نحو  
ان زيد انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء المتفصلا  
واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل  
او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحل على الفعل  
ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يحكي  
وكذا نقول هو مقتضى المنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمير وهو  
ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر  
واسم الفعل مما تنصب بمشابهة الفعل فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل  
الا بالفعل او بالاسم المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبولاق  
بالحل عليه لكنه لما جاز في الاصل الى الفعل ان يتصل به مع استغناء عنه  
لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يحكي فاذا انقصر هذا  
فلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعبر فيها الفعل او غيره وفي الاول  
يجب اتصاله بعاملة الا في ثلاث مواضع ثم قال فان لم يفصل الضمير عن  
عاملة ولم يرفع بالصفة والظرف المعتمد على ما مر وجب اتصال المرفوع  
بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل  
والظرف واحية سادسة لا فعال من غير حاجة الى ضمنية كما احتاج  
المصدر في تقديره بالفعل الى ان لا يكون المتصل بهذه الاشياء الا  
مستكنة لكونه اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هو مرفوع عليه  
في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزاها في الظاهر كما جعل في الاصل  
الذي هو الفعل كذلك واما المصدر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا متفصلا  
وان وليه لا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضمنية ان نقول اعجبني ضربت  
انت زيد اذ لم يصف والاصافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني



الضرب لانت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير  
المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا  
كما الحجازية نحو ما زيدا ياك او فصل بينهما بغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله  
كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا ياك وانا ضارب اياك انا زيدا او  
انا ضارب ياك اياك لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا واسم  
فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انا ضارب ياك في  
الدار ولا نقول ان في الدار ياك ولنا يجب الاتصال باسم الفعل لقوله تراكمها  
ابل تراكمها وتقول رويدة وجهه وحكي يونس عليكى واما وجب  
الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يحى الا عند تعذر المتصل ويجاز  
ايضا الانفصال فيما انفصل به الكاف من اسم الافعال نحو رويدك ورودك  
اياك وعليك اياه تشبهها بنحو اعطاك اياه كجى وان لم يكن الكاف ذلك  
الكاف واما المصدر فان كان متوئلا لم يتصل به المنصوب للتضاد بين التثنية  
الدال على تمام الكامة والضمير المنفصل الدال على عدم تمامه نقول عجبني ضرب  
اياك والاضافة اكثر ولا يمنع على ما هو مذهب الاخفش في كونه ريبك  
وضار ياك ان يكون حذف التثنية في ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة  
فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال  
الضمير بعده نحو عجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتثنية في تمام  
الكلمة به وحوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسم الفاعل  
والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب به متوئلا ولا خلاف كما  
مضى في باب الاضافة واتصاله بها اولى من اتصاله بالمصدر يكون  
مثلا بهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك  
والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف  
والجار فلكونهما قايمن مقام الفعل اللازم لا يحى بعده ضمير منصوب انتهى  
ما اردناه منه ثم رأيت شيخا قال فان قيل يرد عليه اذا كان العامل مصدرا  
او اسم فاعل او اسم مفعول فهو مردود لان القاعدة المستثنى منها فيما يتأتى

انفصاله ولا كذا لم معمول هذا المصدر اياي العامل في ضميرنا واما مرفوع لان قوله  
مقدم عليه خرج الوصف المذكور اذ مرفوعه يجب استناره ولا يبرر اصلا  
فلا يحسن فيه اشتراط تقدمه على ضمير اخر اجمع معه وكذا رويدك اياه  
او جوب استناره مرفوعه واما كانه في حرف خطاب كما في هاهن وجوز كون  
الكاف اسما مجرورا فريد مصدرا ضعيفا لفاعله فليس من المسئلة انتهى  
**قوله** ولو كان غير اعرف وحيدا الفصل صادق بصورتين احدهما ان يكون  
البيان اعرف نحو اعطاه اياك او اياي واعطاه اياك وثانيتهما ان يكون  
منسا وبين نحو ملكتي اياي وملكته اياك وملكته اياه لكن قوله  
ومنه الخ يدل على انه اراد به الصورة الاولى وليست اياه واما وجب  
الفصل في ذلك لان الثاني اشرف من الاول او مساو فباتق من ان  
يتعلق به وتقدم ذلك وما فيه من الخلاف وهذا في الامر الغالب ونور  
غيره كما روي من قول عثمان رضي الله تعالى عنه اراهمني الباطل سلطانا  
فقد مر ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الانفصال قال ابن مالك والقياس  
الاينهم وانتقد بان ضمير الجمع للغائب هو الفاعل في المعنى فالقياس اذن اراهم  
اياي الباطل شيطانا والمعنى اري الباطل القوم انى سينطون ومن ثم وجب الفصل  
ان انحوت الرتبة اى من جهة وجوب الفصل اذا كان الساق غير اعرف واستعمل  
المصنف كغيره ثم للمكان الجارية كثيرا وتيق في كل محل بما يناسبه فقوله هنا  
ومن ثم اى من هنا وهواه يجب الفصل اذا كان الساق غير اعرف اى من اجل  
ذلك نقول وجب الفصل ان انحوت الرتبة وفي شرح التسهيل للدمامي  
ما نصه فانظر ثم في قول العلماء ومن ثم كان لاهل معناه معنى هنا كراي  
التي للبعدا ومعنى هنا التي للمقرب والظاهر هو ان في قال شيخنا رحمه الله تعالى  
ثم ما ينبغي التامل في علاقة هذا الجار وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المشابهة  
فان المعنى محل للفكر وتزداد اليه بملاحظة المرة بعد الاخرى لان المكان محل  
للجسم والتزداد اليه ببيان المرة بعد الاخرى والقربينة استحالة كون المعنى  
مكانا حقيقيا فليست امل وذكر بعضهم في قول ابن كاجب ومن ثم اختلف في



رحمن ما نصه قوله ومن ثم للاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف  
المذكور في شرط تأخير الالف والنون انه انتفا فعله ووجود فعله بالمكان في ان  
كلامه منشأ امر اذا كان منشأ النبات والاختلاف المذكور منشأ اختلاف آخر  
وهو الاختلاف في صرح رضى فعمل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعا  
ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ  
الموضوع للمكان انتهى وعلى قياسه يقال هنا شبه ما ذكر من انه يجب الفصل  
اذا كان السبق غير اعرف وما اشرنا اليه من ان من التعليل هو الظاهر  
وقال بعض مشايخ شيخنا في مثل ذلك والظاهر ان كونها للتعليل لا يتعين بل  
يصح كونها لابتداء الغاية بل هو الظاهر لان المكان وكون من الداخلة عليه لا ابتدا  
الغاية اظهر من كونها للتعليل انتهى واعترضه شيخنا فقال واقول اما  
اولا فقد اطلق شراح كفاية ابن الحاجب من الشيخ الرضى وغيره على جملة  
على جملة على معنى التعليل في نحو قول الكافية في بحث ما لا ينصرف ومن ثم  
اختلف في رضى ولولاه الارح الاظهر ما طبقوا عليه واما ثانيا فقد  
قال الشيخ الرضى وتبعوه القاصود من معنى لا ابتدا في من ان يكون  
الفعل متعديا من لا ابتدا بيه شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوهما ويكون  
المجرور من الشيء الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون  
الفعل المتعدي بها صلا للشيء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا  
خرجت من الدار فان الخروج ليس شئ ممتدا اذ يقال خرجت من الدار  
اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة ثم قال وتعرف من لا ابتدا به بان  
يخس في مقابلة ياتي او ما يفيد فايده نحو قولنا اعود بالله من الشيطان  
الرحيم لان معنى اعود به التوجه اليه وافر اليه قالها هنا افادت معنى الانتهاء  
انتهى ولا يخفى ان القول في قولنا تقول وجب الفصل ان اخذت الرتبة  
بمعنى الاعتقاد لا اللفظ اذ لا معنى له هنا وان الاعتقاد ليس من الممتدا  
ولا يظهر كونه اصلا للممتد الا بالتكلف كما ان اصل مقابلة من هنا الي او  
ما يفيد فايده فضلا عن حسنهما لا يظهر بدون التكلف بخلاف معنى

التعليل

التعليل فانه ظاهر لا تكلف فيه لا بحسب اللفظ ولا بحسب المعنى فليكن مع  
ذلك يقال ان كونها لابتداء اظهر تشبيها بغيره ان تم المكان مع انه ليس بمكان حقيقيا  
كما تقدم **قوله** وقد براح الوصل ان كان الاتحاد في الغيبة واختلف لفظ  
الضميرين اليه تذكيرا وتائيدا وافرادا وتنشئة وجمعا بان كانا المذكورين  
نحو اعطاها هوها او لمذكرين مختلفين بالتنشئة والافراد او لموشين كذلك  
قال الرضى وانما جاز ذلك في الغائبين لعدم كل واحد منهما الى غير ما عاين اليه  
الاخر بخلاف الحاضرين والمنكاهين اذ يستفهم اجتماع المثلين لفظا  
ومعنى انتهى قال ابن مالك فان انتفا في الغيبة وفي التذكير والتائيد  
وفي الافراد او التنشئة او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني  
بلفظ الاتصاف نحو فاعطاها اياه ولو قال فاعطاها هو بالانصاف لم يجز  
لما في ذلك من استتقال توالي المثلين مع ايها كون الثاني تأكيدا للاول  
وكذا الوائقي في الافراد والتائيد نحو اعطاها اياه او في التنشئة  
او الجمع نحو اعطاها اياه واعطاهم اياهم واعطاها اياهن فالانصاف  
في هذا وامثاله يمنع هذه عبارته في بعض كتبه ثم قال فان اختلفا  
وتفارتبها ان نحو اعطاها هوها واعطاها اياه ازيد الانصاف حسنا  
وجودة لان فيه تخلصا من قربها من الها اذ ليس بينهما فصل الا بالواو  
في نحو اعطاها هوها وبالالف في نحو اعطاها بخلاف انضرموها  
وانا اياه وشبهه وقد اجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في  
التكلم والخطاب او الغيبة مطلقا وهو ضعيف ليه عليه المهرادكي  
**فصل قوله** لو جمعت في الاحسان الخ اليه لوجهك في وقت  
الاحسان بشا شنة وحسن انا لها اي البسط والبرجة ابتاع اكرم الابا  
او الا **قوله** قد مضى يا المتكلم الخ قال ابن النظم يا المتكلم من الضامير  
التي تتصل بالاسم وغيرها وقد ائزمت كسرة ما قبلها ابتاعا ما لم يكن الف  
او يا محكما ما قبل نحو فتاي ومسلمي واحترز بقوله محكما ما قبلها من نحو  
طبيي والناصب لها واحد من ثلاثة فعل واسم فعل وجر والحافض



لها واحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تلحقه نون الوقاية  
وما تمنع معه النون والذي تلحقه نون الوقاية اربعة اقسام ما يجب معه  
النون وما يجوز معه النون ينسأ وبرزحان الثبوت وبرزحان الترك  
**قول** فان نصب فعل واسم فعل اوليت وجب قبله نون الوقاية مذهب  
الجمهور انما سميت نون الوقاية لانها تنفي الفعل من الكسر المشبه بالجذر ولذا لم  
تلق الوصف نحو الضاري وقوله وليس حاملي الا ابن جاري شاذ سواجف  
النون للوقاية او ثنونا وسباني في باب الاضافة و اعلم ان الكسر يكون جرا  
وهو معلوم وقد يكون غير جرا الا انه يشبه الجرا بان يكون الغالب وقوعه  
في ما استأثر الجرا لا سيما وهو كسر ما قبله بالتكلم فان يجب كسر ما قبلها  
قال الرضي اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتفقيه من الكسر لان ما قبل  
يا المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجرا وكانت  
الكسرة اصد علامات الجرا والفتح والياء فاعان كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان  
يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامتا الجرا مبالغة في تبعيده من الجرا  
ودخلوها في حواطتي ويعطى اما طرد الباب او لكون الكسر مقدرا على  
الالف والياء لا النون كما في عاصي وقاضي ودخلوها مع نون الاعراب نحو  
يصربوني ونون التاكيد نحو اضربني مع الضمير المرفوع المتصل نحو  
ضربني وتضربني انما جاز تكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة  
كجز الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للسالكين في نحو قل ادعوا الله  
واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للسالكين  
اذ الياء كرهها ضمير متصل كجز الكلمة وثانية كما تبين في نحو قل ادعوا  
مستقله وقال انهم ما قبل لانها تنفي من التباس امر المذكر بالمرثية لوصف  
الربي ومن التباس يا المخاطبة بيا المتكلم فيه ومن التباس الفعل  
بالاسم في نحو ضربني اذ الصيغة اسم للعيش وقد لحق كسر الفعل في  
نحو اربي ولم يبال به انتهى فان قيل لم لم يدخلوا يا المتكلم على الفعل وكسره

هذا هو الوجه في نون الوقاية  
فان نصب فعل واسم فعل اوليت  
وجب قبله نون الوقاية مذهب  
الجمهور انما سميت نون الوقاية  
لانها تنفي الفعل من الكسر المشبه  
بالجذر ولذا لم تلق الوصف نحو  
الضاري وقوله وليس حاملي الا ابن  
جاري شاذ سواجف النون للوقاية  
او ثنونا وسباني في باب الاضافة  
واعلم ان الكسر يكون جرا وهو  
معلوم وقد يكون غير جرا الا انه  
يشبه الجرا بان يكون الغالب وقوعه  
في ما استأثر الجرا لا سيما وهو  
كسر ما قبله بالتكلم فان يجب  
كسر ما قبلها قال الرضي اعلم ان  
نون الوقاية انما تدخل الفعل  
لتفقيه من الكسر لان ما قبل  
يا المتكلم يجب كسره كما مر في  
باب الاضافة ولما منعوا الفعل  
الجرا وكانت الكسرة اصد علامات  
الجرا والياء فاعان كما تبين في  
اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه  
ما يكون في بعض الاحوال علامتا  
الجرا مبالغة في تبعيده من الجرا  
ودخلوها في حواطتي ويعطى اما  
طرد الباب او لكون الكسر مقدرا  
على الف والياء لا النون كما في  
عاصي وقاضي ودخلوها مع نون  
الاعراب نحو يصربوني ونون  
التاكيد نحو اضربني مع الضمير  
المرفوع المتصل نحو ضربني  
وتضربني انما جاز تكون نون  
الاعراب والتاكيد والضمائر  
المذكورة كجز الفعل ولم يحفظوا  
الفعل من الكسر الذي للسالكين  
في نحو قل ادعوا الله واضرب  
اضرب لان الكسرة العارضة للياء  
الزم من العارضة للسالكين اذ  
الياء كرهها ضمير متصل كجز  
الكلمة وثانية كما تبين في نحو  
قل ادعوا مستقله وقال انهم  
ما قبل لانها تنفي من التباس  
امر المذكر بالمرثية لوصف الربي  
ومن التباس يا المخاطبة بيا  
المتكلم فيه ومن التباس الفعل  
بالاسم في نحو ضربني اذ  
الصيغة اسم للعيش وقد لحق  
كسر الفعل في نحو اربي ولم  
يبال به انتهى فان قيل لم لم  
يدخلوا يا المتكلم على الفعل  
وكسره

ما قبلها

ما قبلها كما فعلوا ذلك مع يا الضمير للواحدة المخاطبة فقالوا تفعلين  
وافعلي بدون نون مع الكسرة فيها قلت فرق ابن الناطم بين يا المتكلم  
وبيا المخاطبة حيث تبين وقاية الفعل من كسرة الاولى دون الثانية بان  
الاولى شبيهة بالجرا لكثرة وقوعها في الاسماء فلق بالافعال بخلاف الثانية فانها  
لا تشبه الجرا لا اختصاصها بالافعال بل في استعمالها فام يحجج الى نون الوقاية وعلى هذا  
فدخلوها في الاحرف الالية لشبهها بالفعل فحلت عليه واجاب البصير بحواب  
اخر وهو ان يا تفعلين وافعلي على فلم يريد وان يلزموه الفصل بينه وبين  
فعله بالنون وقال الحفيد انها وجب نحو نون الوقاية لان يا المتكلم حيث وقعت  
في التركيب التزموا كسرها ما قبلها والفعل لا يبدل حله جرد الكسر اخوه من جهة الصورة  
فصين عنه كما صين عن الجرا ما فوقهم توي فلم يقع الكسر فيه في الاخر لان  
الفاعل كالجزء من عامله فكان الحوكة واقعه في الحشو لا في الاخر وهم  
انهم يصونون الاخر لا الحشو واعلم انهم يلحقون نون الوقاية بالبعد الموكه  
بالنون لكونها صارت كالجزء من الفعل فلذلك صين كما لو لم تلحقه النون الا  
انه مشكوكا اذا كانت نون التاكيد في تقدير كلمة مستقلة وذلك اذا لم تكن  
مباشرة للفعل بان فصل بينها الضمير البار والمتصل نحو لا تضرب بني واصل  
لا تضربوني حذفت نون الرفع لاجل الجازم ثم اجتمع ساكنان او لهما مد  
حذفناه لان اجتماع الساكنين انما يغتفر اذا كان على صدره وهذا ليس منه  
لانه لا بد وان يكون الاول منهما ممد او يا التصغير وان يكون الثاني منهما  
مدغم وان يكون المد والمدغم والمدغم فيه معاصر كلمة وحرفا لليل والمدغم  
فيه مع المدغم ليسا هنا كذلك فلذلك حذفوا ضمير المذكرين اذا تقرر هذا  
اعلم ان ايتا هم بنون الوقاية مع نون التوكيد الغير المباشرة يد على انها  
متصلة مثالة كجز وحذفهم للضمير يد لعل نون التوكيد ليست ككجز  
فيلزم من هذا ان يجعل جرا غير جزء في حالة واحدة انتهى وانما كان حذفهم  
للضمير والاعلى ان النون ليست ككجز لانه لو كان ككجز لكان النون الساكنة  
على صدره وقد يمنع ان حذفهم للضمير يد لعل جاز لان النون الساكنة على حد



لا يجب كما صرح به المولى سعاد الدين حيث قال في تحليل حذف وا والضمير  
 ويا به لان التقاء الساكنين وان كان على حده على ما ذكره المصنف بمعنى الزجاني  
 لكنه ثقلت الكلمة واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو  
 والياخذ فها هذا مع الثقيلة واليا مع الخفيفة فان التقاء الساكنين على غير حصول  
 تحذف الالف من يفعلون وتفعلان لئلا يلتبس بالواحد والياء من يقتضي  
 ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل منهما في هذه الامة  
 ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده لكن قد ذكرنا انه لا يجب بل يجوز ان كان  
 على حده انتهى وهل يسمى نون وقاية ولو دخلت على غير الفعل فلا تسمى قية  
 في غير الفعل قبل نعم لان الدخول على الفعل هو الاصل في مقتصر في اعطاء  
 سبب التسمية عليه او يقال وقاية كل شيء بحسبه فتسمى الفعل الكسرة وتسمى  
 غيره السكونية بحسبه عليه وما ذكرنا في اسم الفعل بحال في قول الرضي  
 ويجوز ان في اسم الافعال لا دأبها معنى الفعل ويجوز ترتيبها ايضا لانها ليست  
 افعالا لان الاصل حتى يونس عليكى وحكى الفراء مكانى انتهى واعلم ان ذكر النون  
 الوقائية في دليل بحث الضمير هو استطرادى او قصدى مشى ابن ام قاسم  
 على الاول فالصبر على الثاني حيث قال شرع يتكلم على حكمه المتكلم من الضمير  
 ومعناه ان حكمه مخالف لغيره من الضمير بزيادة حرف قبله اعني نون  
 الوقائية وقال بعض المتأخرين من قصدى من وجه واستطرادى من وجه  
**قوله** فنحو دعاني ويكرهني واكرهني يعني انها تدخل اصناف الفعل وليس  
 دخولها على انواع الفعل بشا ولا ان ابن مالك قال ولي الافعال هذه النون  
 فعل الامر لان فعل الامر لو اتصل بيا المتكلم لزم محذوران التباس المتكلم بيا  
 المخاطبة والتباس امر المذكر بالمؤنث فدخلت النون في الامر بدفع هذين  
 المحذورين ولما صحبت الامر صحبت اخويه ويبقى على قياس ذلك ان  
 الماضى ولي به من المضارع لما تقدم من انها تدفع التباس الفعل بالاسم  
 في نحو ضربني اذ الضرب اسم للفعل ولولا النون في اعطيتى حذف  
 الكسرة التي بينت الطاء عليه والياء بكسرة المناسبة وقال ابن مالك النون

لرفع البسرا من الواحدة **قوله** ان قدرنا من افعالنا شيئا شيئا هذا الشرط  
 ظاهر في جاستا دون ما خلا في وما عداني اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدر  
 لا رايد وما المصدرية لا يليها الا فعل انتهى وقد يقال لما لم تتعين ما لان  
 تكون مصدرية احتياط وذكر هذا الشرط لئلا يتوهم انها تتحق وان جعلت  
 ما رايد فليكن مل **قوله** مثل الندا ما لا يحذف النون جمع ندمك ونحوه كنادم  
 مرفوع على النون عن الفعل على بتمل وما في ما عداني مصدرية ظرفية اي مرفوعة  
 بحجوزة الندا ما رايد وقوله مولى اي مفعول اي مفعول به والمعنى مثل الندا ما ملا  
 حجا ونظائره وما نانا امل فاني مفعول بكل ما هو اهواه ندي **قوله**  
 ونقول ما نغز في الح فصله للقول فيه بالاسمية ولانه جامد ومنه هبني  
 وسهني وعسني **قوله** عليه رجلا ليسني قاله بعض العرب لما قيل له ان  
 فلانا يريدك وعليه اسم فعل وليسني صفة رجلا تقديره كما قال  
 اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراض الغائب وهو شاذا لانه ليس  
 امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل  
 مقرون بلام فكما ان اسم الافعال لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف  
 النهي لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف يختلفان  
 الجنس وجوز بعضهم حذف النون من ليس قيا ساعل حذف من ان حيث  
 يجوز فيه ذلك فان هو الاصل المقتبس عليه والفرع المقتبس ليس بالعلة  
 الجامعة عدم التصرف والحكم المجاوز من الاصل الى الفرع جواز وصل  
 بالمتكلم بدون نون الوقاية وهو قول الامعول عليه **قوله** وما يجوز الكوفي  
 ما احسنني فبني على قوله ان احسن ونحوه اي من كل فعل تحجب بعد ما  
 التعجيب اسم جواب سوال على قوله ان نصبا فعل وجب قبلها نون الوقاية  
 والراد بجواز الاذن المطابق الصديق بالوجوب ثم تقدم من وجوب النون  
 مع احسن ونحوه قول البصري وهو مبني على انه فعل قال الرضي وقد  
 ذكر الكوفيون في فعل التعجب سقا ط النون نحو ما قرني مثلك وما  
 احسنني وما اجملني لا السبيرا في ليست اذ رى عن العرب حكوا هذا ام

يد



قاسوه على مذهبهم في ما فعل يزيد لانه اسم عندهم في الاصل انتهى وقال ابن مالك  
 في شرح الكافية ان بعض الكوفيين نقل ذلك سماعا عن العرب لا يجوز ان يسموا عند نفسه  
 انتهى وظاهر كلام المصنف ان الكوفي جوز ذلك من عند نفسه ويؤيد ذلك قوله  
 في الجامع وما احسنه **قوله** واما قوله اذ ذهب القوم الكلام لبس في ضرورة  
 قاله رتبة هذا البيت من مشطو السمع وقيل عدت قري كعص يد الطيس  
 والمعيد كالعدو يقال هم عديه الثري اي عدد الثري والطيس هنا الكشي  
 من الرمل بالمازغهم وقد تراءى فيه اللام فيقال طيسل والشاهد فيه ظاهر  
**قوله** واما نحو تاسروني فالصحيح ان المحذوف نون الرفع جواب عما يقال ان  
 ما قاله المصنف من ان يا المنكلم ان نصبا فعل جيب تلاءم نون الوقاية اطلاق  
 في موضع التقييد الا ان يقال ان قوله وجب ان في اثر الاحوال اداها وكلامهم  
 بوجه ان الجواب انما يحصل باعلى الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف  
 نون الوقاية فحذف كراهة اجتماع المتلين فرع وجوده والافلا حذف فلم يحقق  
 نصب الفعل لما المتكلم به ونون الوقاية ولا حاجة الى لقول بانه لا حاجة في  
 مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لخصول الغرض من وقاية الفعل للكسر بنون  
 الرفع لان نون الرفع جزء من الفعل فكسرها ككسر فليشامل ر قوله فالصحيح  
 ان المحذوف نون الرفع يصح بان نون الوقاية تلاءم مع الافعال الخمسة  
 وانه لا يخفى على نون الرفع وانه اذا وجد شيء من الافعال الخمسة فيه نون واحدة  
 جاز على انه حذف منه نون الرفع وبقي فيه نون الوقاية وانما من عبارة  
 المصنف في ذلك قول المراد به بعد ان اورد السؤال قلنا المحذوف عند  
 المصنف يعني النون الرفع لان نون الوقاية فلا يراد على اطلاقه انتهى ولولا  
 انه يلزم في الافعال الخمسة على ما نقرر ما ورد هذا السؤال ولا احتيج الى هذا  
 الجواب فتأمل واذ اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الاثبات مع الفلك  
 والادغام والحذف وقرئ قوله تعالى انما جوي على الملاثة واختلف في المحذوف  
 حينئذ فذهب سيبويه ورجحه ابن مالك والمصنف في التوضيح والجامع  
 انه نون الرفع لان نون الرفع عهد حذر للجازم والناصب ولتوالي الاشاد

لعمري ما عجز  
 عن فهمه من كلامه  
 في شرح الكافية  
 في باب الرفع  
 في قوله  
 في الجامع  
 وما احسنه  
 قوله  
 واما قوله  
 اذ ذهب القوم  
 الكلام لبس  
 في ضرورة  
 قاله رتبة  
 هذا البيت  
 من مشطو  
 السمع وقيل  
 عدت قري  
 كعص يد  
 الطيس  
 والمعيد  
 كالعدو  
 يقال هم  
 عديه الثري  
 اي عدد  
 الثري  
 والطيس  
 هنا الكشي  
 من الرمل  
 بالمازغهم  
 وقد تراءى  
 فيه اللام  
 فيقال  
 طيسل  
 والشاهد  
 فيه ظاهر

في نحو لبتون وغير ذلك في قوله ابيت اسري وتيتي تدلي ولان نون  
 الرفع نايبة عن الضمة والضمه تحذف تخفيفا لحذف النون لئلا يكون الرفع  
 امنا من حذف لم يامنه اصله وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به المصنف  
 في شذوره ولا سقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي  
 وابن جني واكثر المتأخرين واستدلوا بما مور منها ان نون الوقاية حصل  
 بها التكرار ولا يستثنى رفك انت او لي بالحذف ومنها ان نون الرفع علامة  
 الاعراب فالمحذوف عليها اولي ومنها ان نون الوقاية دخلت لغير عامل  
 ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفه لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه  
 ومنها ان نون الوقاية انما هي بها التقييد للفعل من الكسر وقد امكن ذلك بنون  
 الرفع فكان حذفها اولى فان قلت لمرحاض على هذا فيام نون الرفع مقام نون  
 الوقاية دون الضمير ونوني التوكيد قلت قال الرضي ونلزم ان نون الوقاية  
 من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع  
 الامثلة الخمسة يتفعلون وتفعلين قلنم النون غير هذه الامثلة  
 سواء كان فيه نون الضمير نحو يصير بني او نونا التاكيدا ولا وقوله  
 اهل تبلغني دارها شدينة لعنت محروم الشراب نصرت  
 الاولي فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز فيم نون الاعراب  
 مقام نون الوقاية دون الضمير ونوني التوكيد وان كان اجتماع المتلين  
 في الكل حاصل لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا عراب  
 الفعل ليس معنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكل هم  
 لا مرفعي بخلاف نون الضمير ونوني التوكيد هذا على مذهب من قال  
 المحذوف نون الوقاية كالجرولي لانه الثقل جازمها لا من نون الاعراب اما  
 على قول سيبويه وهوان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف  
 بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني  
 التوكيد ظاهر لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاز حذف نون  
 الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال



متراه كالشعر في رجل مسكاً . يسوء الفاليات اذا قلبي . ولا يجوز ان  
 يكون المحذوف نون الضمير اذا لعل لا حذف انتهى وقيل بالبقية نون  
 الوقاية بنا على انه اذا دار المحذوف بين كونه اولاً و ثانياً فكونه ثانياً اولي وقدم على  
 حذف الفاعل ورجح ابن مالك هذا لانها الباقية في نحو انما مردى قال ابو حيان  
 موقفاً من على مختلف فيه والصحيح ما قاله الرضي لما تقدم من رجحان جني  
 والحضرة وبي وابو حيان وغيرهم وفي البسيط ان تكون المحذوفة نون  
 الوقاية امر يجمع عليه وابن مالك نقل الخلاف ثم هذا الحذف ضرورة  
 كما تقدم في كلام الرضي يقاس عليه كما في صرح به في البسيط قال ابو حيان  
 وسبيله اجتماع المتكلمين **قوله** در آكني وتر آكني وعليكني بكسر كاف  
 الاولى وفتح كاف الاخير **قوله** بمعنى ادركني في حال من در آكني وما بعده  
 والبال لالاسمة **قوله** قد كنت كذا في خبر ليت واللام بمعنى عند ادنى والتعريف  
 محذوف اي صاعداً في حيا في او للتعليل اي كذا في في الاخرة وانما وجب  
 مع ليت نون الوقاية ولم يجب مع لعل بل جازت لان ليت حرف خفيف فاحل  
 لزوم النون ولعل ثقيل لزيادة حرورته فناسبه التخفيف بعد لزوم نون  
 الوقاية وقال ابن الناطم استأثرت ليت بلزوم في الغالب كحاق النون  
 قبله نتيجه على منيتها على اخواتها في السببه بالنعلة ان كانت تغير معنى الابتدا  
 اي عن الاخبار راي الانشراح لا تتعلق ما بعدها بما قبلها وخصت لعل بغير  
 التجريد لانها بعد من اخواتها عن الفعل لشبهها بحروف الجر في تعليق ما  
 بعدها بما قبلها كما في قولك ليت لعلك تعلم انتهى يعني في تعليق ما بعدها بما  
 قبلها دايماً بخلاف ان وما بعدها في الالزام ذلك قال شيخنا واذا  
 ما ذكره ابن الناطم في قوله واستأثرت ليت بلزوم في الغالب وقرب  
 وخصت لعل بغيره التجريد علمت انه لا يخلو لعل في ان ليتي للضرورة وان  
 لعلني قليل فليتامل ويعلم ان قوله قبله لم ولم يترك النون في ليت الا  
 فيما ندر من كونه كمنية جازاً قال ليتي اصادفه وافقد بعض ما لي  
 وقوله ولا يلحق النون لعل الا في الضرورة تابع في ذلك المذهب وان المراد

بذلك



بذلك ما صرح به اخرا والله تعالى اعلم انتهى ولا يخفى ان النظم لا يعيدان  
 لعلني ضرورة **قوله** وما قاله فيا ليتي اذا ما كان ذاكم وجت وكنت  
 او هم ولوجا ضرورة عند سيبويه بجواب عن سوال تقديره ظاهر وما  
 قاله سيبويه موطا ههما في الفصل والقابل ذلك ورقة بن نوفل بن عثم  
 خذ بكه رضى الله تعالى عنه لما ذكرت له خذ بكه عن غلامه مبسرة فاراي  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله تحيرا الراغب في شأنه  
 يتقدم على عدم اسلامه اولا واذا اخرج مضمين معنى الشرط وما زايده  
 وكان تامه ووجت خبر ليت ودل على جواب اذا او جواب اذا وحمله اذا  
 بشرط وجواب اخر ليت **قوله** وقال الفراء يجوز ليتني وليتي ظاهره انه  
 يجوز في الاختيار فعنده الوجهان جازان فلا اعظم اصل على مذهب  
 بالبيت المذكور **قوله** وان نصير لعل فالحذف نحو لعل ابلغ الاسباب اكثر  
 من الاثبات انما كان الحذف مع لعل اكثر من الاثبات لما تقدم ولاحتمال الالام  
 فيه وهي مشابهة للنون فترسبه منها في المخرج وليس بين الاولى والاخرتين  
 الاحر واصل اعني العين لان من لغاتها لعل وانما ضعفت لعل عن اخواتها  
 لانها تستعمل جارة نحو لعل الى المعوار منكم قريب وفي بعض لغاتها لعل  
 وقال بعضهم اما من قال لعل او لعل او لعل او لعل فانه يجوز في  
 القياس ان يكون بغير الة ان سوا لاجتماع النونات الهم الا ان يفرق بينهما  
 كثرة الاستعمال وقلته **قوله** كقول

ت

اربني جوا وامات هزل لا لعلني اربني ما تزين او يخللا مخلصا  
 قاله طاهر بن عبد الحميد بن يعقوب خوالا سودا النهشلي يحيط  
 امرأة عدله عن اتفاق ما له في الجواز السخي وهو لا يرضى لها منقول جله  
 ويخللا مع طين على جواز والمعنى اربني جوا وامات لا جوا هو الا ويخللا  
 يخللا لم يمت على اربني طين وجا صله ان اتفاق المال يمت الكرم  
 لفراله ولا امسك به بغيره **قوله** وهو اكثر من ليتني اي اثبات النون  
 اكثر من حذفها في ليتني وانه شمر كما في الفقه **قوله** وقلط ابن الناطم لجعل











فتقول قط قط وعزتك ويروي بعضها إلى بعض وقال ابن الناطم في  
الحديث قط قط بعزتك وكرمك يروي بسكون الطاء وكسرهما مع ياء وروى  
ويروي قطني قطني وقط قط انتهى وحاصل ما ذكره ابن الناطم خبر روايات  
وهذا يدل على جواز الامور في غير الضرورة وذكر يعقوب انه يقال قطن **قوله**  
قد روي من نصر الحببيين قد قاله حميد بن مالك لا رقط وعينه ليس الامام بالشحيح  
المحذر اي بالخيال المائل عن الحق فجمع بين اللعين باثبات نون الوقاية في الاول  
وحذف في الثاني واراد بالحببيين بصيغة التثنية حبيب بن عبد الله من  
الزبير بن العوام واباه عبد الله لانه كان يكنى بابي حبيب وقيل اراد بها عبد الله  
واخاه مصعبا ويروي الحببيين بصيغة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله  
واخاه مصعبا وابنه خبيبا وكلاهما تغليب هذا وقال المصنف في شرح  
الشواهد ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصله قد باسكان  
للدال ثم الحوق باللقا فيه لا بالاضافة وكسر الدال لا لئلا يسكن لانه لا مناسبة  
الياء **قوله** وان كان اي المضاف غير من منعت اي نون الوقاية اعلم ان  
ابن مالك ذكر في التسهيل ان يحذف الحوق حسب الحذف نون الوقاية اذا كان  
حار الياء المتكلم وان الحذف معه اكثر من اثبوت فيكون اهللاق القول بالمنع  
الحوق في غير ما تقدم كما صنع المصنف مستدركا وممكن الجواب بان المصنف  
يحمل لانه قابل بما ذهب اليه الاخفش في الصحاح وحمل على حسب  
قال الاخفش هي ساكنة ابدأ يقال بكلك كما يقال قظلا لانهم لا يقولون  
بجلكي كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلكي ويجلي اي حسبى قال لبيد  
**فمضى أهلك فلن أخفله** بجلي الان من العيش بجلكي  
هذا نصه وشمل غير هن اسم الفاعل ولم يذكره مع الياء منصوبة او مجرورة به بما  
يلحقها النون معه وجوبا ولا جواز او ذلك يقتضي منعها معه وهو كذلك قال  
الرضي وان ولي الجرد عن اللام والمقرون بها مضمرة حذف النون والثوبن  
فيها واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضربك وضاربني  
في الشعر انتهى ثم قال في باب الضمير قوله وليس حاملني الا ابن جمل

شاذ سوا جعلت النون فيه للوقاية او تنوينا كما في باب الاضافة وفي التسهيل  
وقد تحقق اي نون الوقاية مع اسم الفاعل فافعل التفضيل انتهى ولحقها حملا  
على الفعل بطريق التشبيه والافعل تحفظها من كسر لا يستحقانه ولا حفظت  
عليها سكونا يستحقانه ولحقها مع اسم الفاعل ثارة يكون مع كونه ناصبا وثارة مع  
كونه خافضا لا اول كقوله وليس لموا فيني ليرقد خايبا والثاني كقوله  
امسلي في قومي شراحي يعني شرا حيل فرحمة في غير اللد للضرورة وكل القياس  
في الاول موافق بتشديد الياء في الثاني امسلي بتخفيفه وقال هشام في امسلي  
انما هذا نون لان وقاية وكسرها لئلا يسكنين واجاز ابو علي ذلك زيد ضاربي  
والياء عنده منصوبة لا مجرورة وبرودة وليس الموافقي لئلا يجمع التثنية  
مع ال واما الحاقها مع افعل التفضيل فقد استدل عليه ابن مالك بقوله  
عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم وفيه ثلاثة اسيله اصل  
في اخوف فانه يقتضي ان غير الدجال خاف فان اصل فعل ان يكون من  
اللاثي المعنى للفاعل وانما المعنى ان غير الدجال يخوف منه والثاني في الباء  
فان افعل غا يضاف الى بعضه والياء تقبل ذلك والثالث في كحاف النون وجواب  
هذا الاجتران افعل هذا شبه به في التجيب وجواب الاول ان فعله اما خاف  
او خيف او اخاف والجميع ممكن اما خيف فوافق للمعنى ولكن يكون من باب  
اشغل من ذات التجيب ويكون الاصل اخوف محوفا في ثم حذف المضاف  
وبهذا التقرير اندفع السؤال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف  
المعاني بما توصف به الذوات على سبيل المبالغة مثل شعر شاعر وموت  
مايت وعجب عاجب قال اصل خاف خوفي ثم قيل خوف هذا الشيء اخوف  
من خوف غيره واصل الحديث خوف غير الدجال اخوف خوفي ثم حذف  
الخوفان وخلفهما غير والياء فصلا لغير الدجال اخوفني واما اخاف فعلى ان  
الاصل غير الدجال اخوف محوفا في ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا  
الجواب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الاول وتبين على الوجه  
الثلاثة انه لا بد من تقدير مضى واما في الوجه الثاني فيحتاج الى



تقدير مضامين **باب العلم قوله** العلم بفتح العين واللام في  
 اللغة العلامة وهو علم الثوب والجبل قال الشاعر  
 ربحا وفتيت في علم ترفعن ثولي شمالات  
 ونقله الخويزي للاسم الاتي وهو عند اهل اللغة اعم من هذا بكثير فانه ماخوذ  
 عندهم من العلامة فيدخل فيه كل اسم حيث كان نكرة او معرفة **قوله** جنسي  
 نسبة الى الجنس بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعين باعتبار تعيينه وعلى  
 وجه يستفاد مع نقله من اللفظ تحقيل التعيين **قوله** وشخصي نسبة  
 الى الشخص بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه معينا معلوما كلفظ زيد  
 فانه وضع للذات المستخص باعتبار كونه معينا معلوما **قوله** وهو اسم يعين  
 مسماه تعيينا مطلقا مراده بالاسم مقابل الفعل والحرف وقوله يعين مسماه  
 اي يدل على مسماه بعينه بان يكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة  
 في معناها بحسب الوضع فان قلت فعلى هذا المستعملين وضعوا له ذلك  
 انتهى اي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة او تزيلا وحكما  
 فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم الغلبة في هذا الحد واحتج  
 على هذا الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صحيح في ان هذا امر مسلول  
 معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد حجاب بان المصنف يحتمل انه  
 يري انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور لا يتناول  
 التعريف العلم بالغلبة والمراد بها تخصيص احد المشتركين او المشتركات  
 بشايع على سبيل الاتفاق دون القصد كتخصيص البيت باللقبة اذ لا  
 وضع فيه فيكون التعريف مقبوضا بعلم الغلبة اي لا يصدق عليه قلت المراد  
 بالوضع الوضع حقيقة او حكا واردة مثل هذا التعميم والتحويل عليه في  
 التعاريف وغيرها وجريان المسامحة بارتكابه كثرة الوتوع في كلامهم  
 كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع والنس بصنيعهم ويؤيد ذلك بعينه  
 قول الفاضل الحامي في شرح الكافية وقد حذرنا لكاجب العلم فيما يقوله  
 العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد مانصه والاعلام

الغالبية داخلية في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم  
 الغالب بغير معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو المستعملين  
 وضعوا له ذلك انتهى اي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة  
 او تزيلا وحكما فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم بدخول علم الغلبة  
 في هذا الحد واحتج على هذا الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صحيح  
 في ان هذا امر مسلول معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد حجاب  
 بان المصنف يحتمل انه يري انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه  
 ابن عصفور وقوله تعيينا مطلقا اي عاريا عن قيد زائد عليه بل مجرد  
 الوضع قال المرادي او بالغلبة وهذا التعريف صادق بعلم الجنس اذ عينته  
 لمسماه بغير قيد كما يصرح به فالضمير ان كان راجعا للشخصي كان تعريفه  
 غير مانع وان كان راجعا للعلم لا يقيده كونه شخصا كان مانعا وقول  
 اسم يعين المسمى مطلقا ان اراد به تعريف علم الشخص فقط وهو غير مانع  
 لدخول علم الجنس وان اراد تعريف العلم مطلقا فحين اعترف بان علم  
 الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة معنى  
 ايضا فيرد على قوله اخرا الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو علم فان قيل  
 فلا الاعتراض من مدفوع لان الناظم لا يسم انه يعين المسمى مطلقا كقوله  
 كعلم الاشخاص لفظا وهو علم قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا  
 كما ياتي اخرا الباب ثم رابت المرادي قال فان قلت العلم ضربان شخصي  
 وجنسي اما الشخصي فلا اشكال في صدق هذا التعريف عليه واما  
 الجنسي واما الجنسي فلا يصدق هذا التعريف عليه لانه يعين مسماه  
 لانه في المعنى شايع كاسم الجنس النكرة ولكنه جري مجري العلم الشخصي  
 في الاحكام اللفظية قلت التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس  
 في المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا انتهى  
 فعلم الجنس دال مطلقا بلا قرينة على معين وهو الحقيقة الذهنية المتعلقة  
 المتحد ولا يتناول غيرها نحو اسامة فانه موضوع لماهية السبع المتحد



في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة يدل عليها مطلقا فعلم الجنس  
معرفه لفظا ومعنى وهو الحق وان وقع للمصنف في التوضيح تبعا لاس  
مالك خلافاه كسباني ورايت الحنفية قال قوله تحيينا مطلقا اي بلا قيد الا  
ان هذا الحد يصدق على علم الجنس ايضا لانه يعين مسماه بغير قيد وتعينه  
وان كان مخصوصا وهو تعيين ذي الاداة الجنسية او الخضوريه الا  
انه يصدق انه يعين مسماه بغير قيد لان يقال مراده انه يعينه تعيينا  
بغير قيد وليس تعيين ذي الجنسية والخضوريه انتهى وانما سمي هذا  
النوع علما لانه يرفع مسماه وحليته كما يجلي الشيء المرتفع وقوله تعيينا  
مطلقا يقتضي ان مطلقا في كلام ابن مالك صفة مفعول مطلق محذوف  
والتعيين للمسمى هو دلالة اللفظ عليه واطلاق دلالة كونهما عن  
قيد ضم شي الى اللفظ الدال والمثبتا در من كلام ابن مالك ان مطلقا  
حال من ضمير يعين اي كما ان كون ذلك الاسم مطلقا عن قيد ضم شي اليه  
**قوله** فتخرج بذكر التعيين النكرات وذلك لانها لاتعين مسميا بها  
لانها موضوعة لشي لا يعينه اي لو تكن التعيين والاشارة اليه ماخوذ في  
في معناه بحسب الوضع وان كان في نفس الامر معينا معلوما خورجل  
في رجل جاني اذ ليس معناه ان شخصا معينا معلوما جاني وان كان في  
نفس الامر شخصا معينا يعرفه المخاطب بل معناه ان فاطمة من افراد الرجال  
جا وقد تقدم ذلك والنكرات خارجة وان حصل التعيين بقرينة المخاطب  
في الخارج في فرد وقد ذكر الشاطبي ما يصرح بذلك فقال وخرج بهذا في  
القيد يعني قوله بعض المسمى النكرات كرجل وفرس اذ لا يعين مسماهما  
من حيث وضعت لواحد لا يعينه فاذا لا يعترض هذا التعريف بخوشش  
وقرلان لفظ شمس لا يعين مدلوله من حيث الوضع له ولكن التعيين  
انما حصل بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي الا  
ان ذلك في اصل التسمية فليس الاسم هو المعين بل المعين التعيين في الخارج  
بل ان قال فقد خرج على هذا شمس وقمر واشباههم عن تعريف الناطق

بقوله

بقوله يعين المسمى انتهى **قال** في النهاية لم يوضع لفظ شمس لهذا الكوكب  
الذي يجر ضوؤه ضوء الكواكب ويفصل به النهار من الليل من حيث هو  
هو بل لكل كوكب هذه صفته ولهذا عومل معاملة النكرات في ادخال  
الالف واللام عليه بل لم يحج في القراءة الا كذلك لا موصفا واحدا اعني لا يرون  
فيها شمس واما قولهم شمس واقرا فتكثرها بالنظر لثقل ثبوتها لعمري  
والا فاشمس واحد والتم واحد **قوله** ما عدل العلم من المعارف اي المعارف  
التي والشئ الذي عدل العلم ومن في قوله من المعارف تبعية لانه ما  
قبلها بعض ما بعدها ولا يجوز ان تكون للبيان لانه يلزم عليه ان يكون البيان  
اعم من الميتين نعم يجوز ذلك بتقدير مضاعف اي من بقية اقسام المعارف  
**قوله** تعيين مقيد اي اما بقرينة لفظية او معنوية بين به ان  
التعيين المطلق هو الذي لم يقيد بقرينة **قوله** فتحو الرجل انما يعين  
مسماه ماد امت فيه الم مفهوم هذه العبارة ان المعين للمسمى هو لفظ  
رجل في قولك الرجل لال ولا مجموعها بل بالقرينة فقط **قوله** ويحو  
هذا انما يعين مسماه مادام حاضرا اي واسم الاشارة انما يعين مسماه  
مادام حاضرا او مترا لا مترا الحاضر وان شئت قلت المراد مادام حاضرا  
حضورا عينيا او ذهني كذا البيت وتلك الجنة فاذا فارقه الحضور  
فارقته التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب  
فموبا اعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من انصف  
بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى **قوله** وكذا الباقي يعني ان الباقي  
من المعارف انما يعين مسماه بقرينة فتحو الذي انما يعين مسماه بالصلة  
فاذا فارقه الصلة فارقته التعيين ويحو ناوانت وهو انما يعين  
مسماه بقرينة التكلم والخطاب والعينية ولك ان تقول العينية لاتعين  
المسمى فليتأمل وجه كونها قرينة وهلا جعلت القرينة تقدم المرجع  
ولو حكا وقد يقال المراد بالعينية تقدم ما يعود عليه قال الرضي  
لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه قال



ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به وتكثيره خلاف  
وضعه ونحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال هذا  
وقال السيوطي من المزمع معرفة اسم الكتاب من اي قبيل هي وقد سال  
بعض الفضلاء ذلك واورد على القول بانها من الاعلام الشخصية فقد  
المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد واجاب  
شيخنا العلامة الكافي بان التحقيق انه لا يعتبر في تشخيص الكتاب خصوصية  
المحل فحينئذ يكون المسمى به واحدا في الواقع يعق وهو الكلام المؤلف  
المنظوم الذي صدر عن مولفه على التي تيب الذي وضعه وهو شي  
واحد في الواقع وان تعددت بحاله المكتوب فيها قال وقد حجاب بانه  
وضع الاسم لعين ما نسخ المولى ثم وضع لما نسخ عنه وصفا شخصيا  
لا تحا ديليهما انما تأكيد لقول جاريد زيد قال واما الجواب عنه بان  
وضعه في معناه كوضع اسم الاشارة في معناه فلا يدفع السوان كما  
تري انتهى وفي شرح الرسالة الوصفيه للعلامة عصام الدين مانصه  
ما قيل اللفظ الموضوع للمشتخص بالوضع العام لا يختص في الاقسام  
المذكورة اذ اسماء حروف الفصحى منه وكذا اسماء الكتب اقوال اسماء الكتب  
ليس مما نحن فيه اذ الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارة  
المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك النقطة تدقق فلسفي  
لا يعتبره ارباب العربية الاثري انهم يجعلون وضع الحزب والقدر  
وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع امرا متغيرا لا متغيرا فاسم  
الكتاب موضوع لامر واحد مكتوب بخصوصه فلا يكون موضوعا بالوضع  
العام واما اسماء حروف التهجي فموضوعات لمفومات كلييات صادقة  
على متعدد برشدك اليه قول الصرفيين كل وا ومتحرك ما قبلها  
تقلب الفا وقولهم كل وا ووقعت رابعة فصا عدا ولم يجر ما قبلها  
تقلب يا وقولهم كل همزة ساكنة بعد مكررة متحركة تقلب بما  
جاءت حركة ما قبلها الى غير ذلك فان قلت اذام يتعدد اللفظ عند

بتعدد اللفظ ولم يعتبر ذلك التعدد فكيف يكون ما يطلق عليه اسما  
حروف التهجي متعدد احتى يقال انها موضوعات لمفومات كلية صادقة  
على متعدد قلت كما فهم اعتبروا تعدد الحروف بتعدد وقوعها في الكلمات  
مثلا بحلوه واوا القول غير واوا الرضوان فما ذكر ان التعدد المستفاد  
من ادخال الكل على هذه الاسماء هذا التعدد الحاصل بتعدد اللفظ مما لا  
يلتفت اليه انتهى كلام العصام واما الاسماء الموضوعات للعلوم كالفقه  
والاصول والنحو والطب فقال السيوطي انها اسماء اجناس لا اعلام اجناس  
لانها تقبل الالف واللام ولا محاصر علما بالعلم لان العلم بالعلمية يتقيد بما  
اذا كان معروفا بال او بالاضافة ذكره السبكي انتهى وفي منع الموانع  
ابن السبكي وهاهنا بحث شريف وهو ان هذه الاسماء الموضوعات  
للعلوم كالفقه والاصول والنحو والطب هل هي محاصرة علما بالعلمية  
او هي من المنقولات العرفية للوالد فيه احتمل لان قال والثاني اقوي  
لان العلم بالعلمية يتقيد اي غالبا بما اذا كان معروفا بال كالعقبة او  
بالاضافة كما بن عمرو بن محمد في العرف انه لو قال القابل فلا يعرف  
فقه ونحو وطبا ففهم منه معانيها الخاصة فدل على انها موضوعات لها  
مع التكرار كما يفهم من دابة مع التكرار ذوات الاربع قال ثم اذا ثبت  
انها منقولة فهي اسماء اجناس لا اعلام اجناس لوجهين احدهما انها  
تقبل الالف واللام ولو كانت اعلاما لما قبلتها والثاني انه قد ثبت  
ذلك في دابة اذ ليست بعلم ولكن هذه مثلها هذا كلام ابن السبكي في  
منع الموانع وفي كلا الوجهين المذكورين لتقي العلمية نظر لا يخفى وبما  
اورده من الامثلة من وتجميعه البحث يعلم ما في اقتضار الكلام  
ابن ابي شريف على نقله اختصارا والذرة في لفظ اصول الفقه من غير  
اضافة وليست العلم انما العلم المركب الاضافي ولا تدخله اللام  
وقال السيد هو يعني لفظ اصول الفقه من اعلام الاجناس  
لان علم اصول الفقه كلي يتناول افرادا متعددة اذ القايم منه بزيادة



غير ما قام بعرو شخصاً وان اتخذ معلوماً ولما اتيح الي نقل هذا اللفظ له  
عن معناه جعلوه علماً للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له انتهى  
يعني ان المتعارف عند اهل اللغة هو ان المركب اذا نقل يلبس في النقل الى المعنى  
العلمي ويجعل علماً قال بعضهم هذا صحيح لكنه غير مطرد في اسم العلوم والكتب  
والوجه المطرد ان كل عرض علماً كان او غيره يبلغ بواسطة شخصاته حداً  
لا يمكن تعدده الا بتعدد محاله فقد قوي شبهه بالشخص الحقيقي حتى قالوا  
انه لا يجد كصوفاء كحقه اهل العرف به وجعلوا اللفظ الموضوع بازائه علماً  
واعترض قوله على ما عهد في اللغة ان الصواب في العرف اذا النقل في اللغة  
غير معروف الا ان يراد في نقل اللغة وورد في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم  
للمكتوب وكان هراثة منقول اليه من معنى الكتاب كما صرح به صاحب فصول  
البدائع حيث قال الكتاب لغة الكتاب ثم جعل اسم المكتوب ثم غلب في عرف  
الشرع على القرآن وفي شرح الفوائد لا يستأخذ شيخنا واعلم ان اسم العلوم  
كاسم الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تتعدد  
افرادها بتعدد المحل كالقائم بزيد وبعمرو وقد جعل لعلام شخص باعتبار  
ان التعدد باعتبار المحل بعد عرفاً واحداً وهذا غايته ان لم يكن موضوعاً  
للمفهوم الاجمالي كما مر فيندفع ما قيل انها جزئيات والجزئي لا يمكن تعريفه  
على انهم صرحوا بان ماهيته التي تتميز اجزاؤها في الوجود بتحديد هاهنا  
تلك الاجزى الاجناس والفصل ومثل ذلك جار في الجزئي فيشبه التعريف  
فتدبر انتهى يعني يمكن بيان جزايه المتميزة في الوجود فيمكن ان يسمى  
ببناها حلاً او رسماً مثلاً فبسته احداً او الرسم بذلك المعنى ولم يرد انه  
حد حقيقي لاختصاصه بالكليات بالاتفاق فلا تغلط كذا كتب استاذ  
شيخنا نجاشية المقام ومن العلم كل كلة قصد بها لفظ دون معناه  
قال الرضي واعلم انه اذا قصد بكلة ذلك اللفظ دون معناه فذلك  
اين كناية استفهام وضرب فعل ماض في علم وذلك لان مثل هذا  
موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه منقول من

مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ ومنه ايضا بعض الاعداد  
المطلقة وهي التي لا تقيد بعدد ومذكور ولا محذوف وانما يدل على مجرد  
العدد وانما كانت اعلالاً لان كلامها يدل على حقيقة معينة دلالة  
خالية من الشبهة متضمنة الاشارة الى ما ارشتم به فاذا انضوى الى  
العلمية سبب اخر امتنع الصنف نحو ستة ضعف ثلاثة واربع ضعف  
نصف ثمانية هذا راى الذمخشري وابن الحناز وابن مالك ونقل ابو  
حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها قال ابن مالك ولو عومل بهذه  
المعاملة كل عدد مطلق لصح يعني ان يجعل علماً قال ولو عومل بذلك  
غير العدد من اسم المقادير لم يزلان الاختلاف في حقايقها واقع  
بخلاف العدد فان حقايقه لا تختلف وتعني بالاختلاف ان الرطل  
والقوج مثلاً يختلف باختلاف المواضع ثم رايت الرضي قال وقال  
ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفضل ما معناه ان الاعداد  
اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدودات كانت اعلاماً فلا تنصرف  
ان انضم الى العلمية سبب اخر لقوله ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين  
وما به ضعف خمسين قال المصنف يعني ابن الحاجب لظاهراً جاز  
الله اثبتة ثم اسقطه لضعفه قال روجه اثباته ان ستة مبتدأ  
فلولا انه علم لكتب مبتدأ بالانكارة من غير تخصيص وايضاً فان المراد  
به كل ستة فلولا انه علم لكتب مستعلاً مفرد انكارة في الاجاب  
للعوم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يودي الى ان تكون اسما  
الاجناس كلها اعلاماً اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها لذلك نحو رجل  
خير من امرأة اي كل رجل وذلك جار في كل نكرة قامت قرينه على ان  
الحكم غير مختص ببعض من جنسه فحجوزاً لا بتدأ بالانكارة ههنا لكونها  
للعوم وقد جات النكرة غير المبتدأ ايضا في الاجاب للاستعراق  
لكن قليلاً لقوله تعالى عالت نفس ما قدمت وقوله ومنفس وما سواها  
ومنه ايضا اسم الايام فان مذهب الجهور انها اعلام توهت فيها



الصفة فدخلت عليها ال التي للصفة كالحارث والعباس ثم  
علبت فصارت كالدران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من  
الاجتماع والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها  
غير اعلام ولا مائتا للتعريف فاذا الت صارت تكرات وسنه ايضا  
ابو جاد وهو دار وحطى وكلمون وقرشييات قال الرضى  
وسيبويه جعل ابا جاد وهو دارا وحطيا بيا مشددة عربيات  
في اذن متصرفه وجعل سغفص وكلمون وقرشييات اعجميات  
فلا ينصرف للجمعة والعلمية وانما جعل الاول عربيه لان ابا جاد مثل  
ابي بكر جاد من الجواد وهو العطش وهو دار من هو دار الجراي  
مات وحطى من حط يحط قال المبرد ويجوز ان تكون كلها اعجميات  
قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الحظ  
بالسريانية وقرشييات يدخلها الثوب في عرفه وتعرف من حيث  
تونها اعلاما للفظ اذا كتبت مع العالم نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ  
لوهذه الكلمة انتهى كلام الرضى قال سحنون سمعت حفص بن غياث  
يحدث ان ابا جاد اسم الشيطان القويها على السنة العرب في ابا هلبه  
فكنيتوها قال قال محمد وسمعت بعض اهل العلم يزعم انها ولدت بوز  
ملك فارس امر من كان من العرب الذين كانوا في طاعته ان يكتنوها  
فلا اري لاحد ان يكتنوها فانها حرام وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
انه سئل عن قوم ينظرون في النجوم ويقولون ابا جاد فقال اولئك  
لا خلاق لهم وقال بعض المتأخرين لا يجزئ تعليم اجد هو زحرف  
الجل قال الرضى واعلم انه يكتنئ بفلان وفلان من اعلام الاناسي  
خاصه فيجربان مجري الملكني عنه ايه يكونان كالعلم فلا بد خرا  
اللام ويختص صرف فلان كما يجري الفعل بمعنى احق مجري الملكني  
عنه ايه يكونان كالعلم فلا في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز  
تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان اخر اذ

هو موضوع لكناية عن العلم واذا كني عن الكني قبل ابو فلان وامر فلان واذا  
كني بفلان وفلان عن اعلام البهائم اسما كانت او كني ادخل عليها لام التعريف  
فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وامر الفلان لغرض الفرق وكان  
كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانس لان النسل الانسان  
يخسسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيه نوع تنكير قال ابن  
السراج وتبعه المصنف يعني ابن الحاجب ان لفظ فلان لم يأت الا حكيا  
كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خطيلا وهو مستقوض بما روي  
الاصح عن مرارة العيسى سكنوا شيئا والاخص واصبحت نزلت  
من ازلهم بنو ذبيان ولذا فلان مات عن اكرمته رقعوا معا ورقدوا  
بفلان ويقول معن بن اوس المزني

• اخذت بعين المال حتى فطنته • وبالدين حتى بالكاد اذ ان  
• وحتى سالت القرض عند ذوى الغنا • ورد فلان حاجتي وفلان  
ويكني بهن وهنة مفتوحة العين وهنت سالتك عن اسم الجنس غيا  
العلم فلذا النصرف هنة ويدخل جميعا باللام اذا سكنت النون فتا  
التائيه مبدلة عن اللام كما في اخت وبنيت سكنت العين ليودن  
بان التا ليست مجرد التائيه لان التا تبت بفتح ما قبلها فيل  
وقد يكتنئ بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد  
• الله اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيا مضى وهن  
يعني عبد الله وحسنا وبرا بهيم بين حسن بن حسن وكانوا وعدوه  
شيا فاطفوه هذا والظاهرا كني عن الحسن اي علي ليم ولهم  
ولهم حوشوا عن ذلك ومنه يا هنة للمنادي غير المصرح باسمه  
تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت  
ويا هنتان ويا هنات وقد نلت واخر هن مائلا واخر المندوب  
وان لم تكن مندوبه تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر  
كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزد في السفة وصلا ودفا



مع انها في الاصلها السكت كما قال يامن جاء بحاج ناجية وقال يارب يارباه  
اياك اسأل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راي  
الكثر البصريين بثوت لها وصلا في السعة اعني في هاهنا مضمومة ظنوا انها  
لام الكلمة التي هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدالها في كسا وان لم يستعمل  
هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومحكي الكسر في هاهنا نفوي مذهب الكوفيين  
وايضا اختصاص الالف والها بالنداء وايضا كفا الالف والها في جميع تصاريفه  
وصلا ودفعاً على ما حكى الاحفش نحو ياهناه وباهنايه كما مر في المندوب  
وياهنونه وباهنتاه وباهنتاينه وباهنتاه وبكفي بهنيت عن  
جامعت لان ونحوه من الافعال المستعجلة والقياس هنوت لان كانه  
واو بدل ليل هنوات الى هنا كلام الرضي وفي تحذيب الاسماء واللغات  
لننوي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل اخرج ابن حبان  
والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال ماتت شاة  
لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة يعني الشاة للحديث وقال  
في النهاية هن وهنه كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصرفان  
ويثنيان ويجمعان بقول هندي هنيه اي جوبيرة وهني اي غلام  
وعنده هنوات زاد غيره ويعرقان باللام فيقال الهن والهنة قال  
بعضهم فلان وفلانة وهن وهذه اعلام كني بها عند النسيان او قصد  
الابهام ولما كان الغرض من الكناية الستركثرة الكناية عن الفرج بهي  
وعن فعل الجاع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذي  
يراد بها مه وعن اطا ديت مجموعة غير معلومة عند المخاطب  
بكيت وذيت بفتح التاء منها وكسرهما وضمت وبذيت بتشديد الباء  
والفتح وكذا ثم كذا تذكر مكررة ويقال كيت وكيت وذيت وذيت  
وكيت وكيت وذيت وذيت مكررا بقطع ودونه **قوله**  
**قوله** ومساه نوعان اي افراد سمي العلم الشخص نوعان **قوله**  
اولو العلم عدل اليه عن اولي العقل ليدخل فيه اسما الباركي  
والج

والجيب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر مع انه يستعمل انصافه تعالى  
به واعلا واولي العلم اسما للملائكة والجن والانس ومنها اسما لشيء تعالى  
**قوله** من المذكرين والموشات يبطل ما لاجل عدل عن اولي العقل  
الي اولي العلم من دخول ما لا يسمع استعمال العقل فيه ويخرج ما لا  
يوسف بتذكيره وتاثيرت كالملائكة والظاهر ان من اعلام الذكور  
ن اولي العلم اعلام الحشيش فان الضمير السابده عليه باق بهامزة  
وان انفتحت النون لانه مدلوله شخص صفة كذا وكذا اي له فرج  
او ثنية يبول منها وهو بالمثل ما خوذ من تحت الطعام اذا  
انفتحت امره فامر جليص طعمه المقصود وشارك طعم غيره فسمى الحشيش  
بذلك لاستقرار السببين فيه والله للتأنيث فيكون غير مقصود  
والظاهر ايضا ان صفة نجي بالواو والنون كما سبق وانساب  
استعمال المذكر والموت في اللفظ كزبد وفاطمة لانه المعنى كما هنا  
الغالب فيه الذكر والاشياء **قوله** كجعفر قال مكي اسم للنهر الكبير  
وقال الجار سروي الصغير ثم نقل للعلمية على مندر **قوله** كخرق  
بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الاربع لامة من  
شعر العرب وهي اخت طرفة ابن العبد لامة قال ابو بريدة  
وفي خرقة بنت عثمان من بني سعد بن ضبيعة رها الا على انتهى  
**قوله** ما يولد خرج به ما لا يولد فان الغالب ان توضع الاعلام  
لجنس لا لاداء لابي الحارث واسانه للاسد وابن جعدة  
وذواله للذبي وقد توضع الاعلام لاحاد لا لجنس وقد  
وضع قليل من الاعلام لجنس لما يولد من الاعيان نحو مهابه  
ابن بيان للمجهول العين والتسبب وهذا المثال لا يستعمل  
استعمال ذي الاداء المحصورة لان حضور السبي ينفى جهالة  
عينه فلم يبق الا ان يستعمل استعمال ذي الاداء الجنسية  
فيقال هيبان بن بيان لا تقبل روايته وهذا الحديث يرويه



يرويه هبان ابن بيان اي يرويه مجهول العين والتب وهو من اسما  
 الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا مينة بينة **قوله**  
 كالتبايل جمع قبيلة ولا يخفى انها من اولى العلم اذا القبيلة نوع من  
 الناس فلو قال ما يولد من غيرهم كالبطلان لاجاد **قوله** كقرون  
 بفتح القاف والواو هو اسم قبيلة من مراد ابو قرون بن رومان  
 ابن ناحية ابن مراد وابنه يثيب او يعيين التزي في رضى الله تعالى  
 عنه واما قرون المنازل فيسكون الواو ففتح القاف بلا خلاف  
 وغلطوا الجوهري في فتحها وفي زعمه ان اركيسا رضى الله تعالى عنه  
 منسوب اليه وقرن المنازل على مرحلتين من مكة وهو جبل  
 واصله الجبل الصغير المنقطع عن الكبير ومن غلط الجوهري  
 ابن بري وقال ايضا عاي لا خلاف في غلظه ثم حكى القاضي  
 عياض عن القاضي تميم التميمي انها موضعان متقاربان  
 فمن سكن اراد الجبل المشرف على الموضع ومن حرك اراد الطريق  
 الذي يقرب منه فانه موضع فيه طرق متفرقة وفي المعجم للترطبي  
 ما يسكون الواو قد فتحها بعضهم والاول امرن وبسمي قرون  
 المنازل وقرن الثعالب وهو غير متقاف ايضا **قوله** كقرون  
 بفتح العين والدا الممهلتين علم ببلده بنا حل اليمن **قوله**  
 والجبل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو  
 فرس **قوله** كلاق علم فرس كان معاوية ابن ابي سفيان رضى الله  
 تعالى عنه **قوله** والابل الجبال وهي بكسر الواو وتكون للتحقيق  
 ولا واحد لها من لفظها وهي موشة لان اسمها اجمع التي لا واحد  
 لها من لفظها اذا كانت لغز الاديين لزم تانيثها وتضعفها  
 ابيلة كغنيمة وفودك والجمع ابال كاحمال والنسبة ابي بفتح  
 الواو اشتقا لا لتوالي السكرات وحكي الاحفش ان بعضهم  
 قال واحدها ابول مثل عجول وبعضهم قال ابيال قال الا

ولا احد العرب تعرف لها واحدا وقال ابن سيدة هو اسم واحد  
 يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع انما هو دال على الجنس **قوله**  
 كشذ قم بالذال المتحجبة علم على حمل كان للنعمان بن المنذر واليه  
 تنسب الابل الشذ فيه **قوله** والبقرا اسم جنس الواحد بقرة  
 للذكر والانثى ويقال في الواحد ايضا باقورة والبقور والبقير  
 والبقوات كلها بمعنى البقر وهي مشتقة من بقرت الشيء اذا  
 شققته لانها تبقر الارض بالحراثة ومنه قيل لمحمد بن علي بن  
 الحسين الباقرا لانه بقرا العلم فدخل فيه مدخلا بليغا **قوله**  
 كعمار بفتح العين والواو المهملتين علم على بقرة مبني على الكسر  
 وفي المثال بات عمار بكمل وكمل بفتح الكاف وسكون الحاء علم  
 بقرة ايضا وهو من امثال العرب يقال في التاتل اذ قتل يقتيل  
 واصله في بقرونين اسم احدها عمار والآخرى كمل شاطئان فالتا  
 ثم صار مثلا فيما ذكر **قوله** والغنم اسم جنس موشة لا واحد  
 لها من لفظها يطلق على الذكور والاناث ويطلق على النعسان  
 والمعرصغارها وكبارها سميت غنما من الغنم وهو بفتح الغين  
 واسكان النون والغنيمة وهي الزرع والفضل لان صا جها نزع  
 وفتحهم **قوله** كغيلة علم لغز لبعض نسا العرب **قوله**  
 والكلاب كواشق الكلاب جمع كلب وواشق علم لكلب  
**فصل قوله** الي مرخل قال الرضي والمرخل ما لا يعني له  
 في الاجناس من قولهم ارخل الخطبة اي اخترعها من غير روية  
 وهو من ارخل الامر كانه فعله قايم على رجليه من غير ان يقعد  
 متانيا فيه **قوله** وهو ما استعمل من اول الامر علما اي علم  
 استعمل من حين وضعه علما ويرد على تعريف المصنف  
 انه غير مانع لعمده بما استعمل علما ثم نقل علما ايضا كالمسألة  
 فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع انه منقول لغيره



وفي شرح المطالع ان المرئجل ما تنقل لامتناهية اي بين المتنوع  
التيه فالمتنوع عنه وعليه ينظر القول بان الاعلام كلها من تجل  
واما علي ما فسره المصنف المرئجل هو شكل جدا للقطع بان من  
الاعلام ما استعمل قبل العلم لغيره كذا قاله شيخنا وسياتي ان  
القابل بذلك فهو بما ينظر عليه وسياتي وقوله استعمل فيه اشعار  
بانه لا بد في العلم من انه يستعمل وعبارة التفقازا في العلم ما وضع  
لسمى مع جميع شخصاته فظاهره عدم اشتراط استعماله ومنه  
تفرقت السعد امور منها انه يلزم ان يعبر بحازا عند تبدل  
الشخصات ويمكن الجواب بان المعتبر نوع الشخصات لا اشياء  
ومنها انه لا يتاتي فيمن سمي ولده الذي لم يره فانه لا يطلع  
علي جميع شخصاته والذي يتعلقه حين التسمية من احواله  
واوصافه امور كلها لا تفيد تشخصه لان ضم كل الى كل اخر لا يفيد  
تشخصه وايضا الشخصات قد تتبدل فيزول ما كان عند  
التسمية وتحدث بعد ذلك شخصات اخر فان صفاته عند الطولية  
ثم عند الشبوية ثم عند الكهولة ثم عند الشيخوخة متغيرة  
فلا يمكن اعتبار جميعها واعتبار بعضها يوجب زوال العلم عند  
زواله والجواب عن الاول انه لا يتم في الوضع لشي مع جميع شخصاته  
ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظة بعضها بوجه كلي  
حيث ينحصر في ذلك الجزئي وعن الثاني ان المراد الشخصات  
المشتركة بين ساير احواله التي لها تحقق جوهرية وبمعنى تصور  
من وقوع الشكره فيه دون ما يتبدل ولا شك ان له احوالا لازمة  
له في ساير احواله مشخصة له يمنع الاشتراك فيه فتلك الاحوال  
هي المعتبرة في الوضع دون غيرها كما ليس كذلك ثم يرد علم الجنس  
فان وضعه لا يقصد ان مع جميع الشخصات الا ان السيد  
الشريف اجاب بان الكلام فيما علمت حقيقته وهو علم الشخص

مخلاف

مخلاف علم الجنس لان علمية مكينة حتى صرح النجاة بان علمية الجنس  
انما تعتبر عند الضرورة ويمكن ان يجاب بانه اعتبر في علم الجنس  
بشخصاته الذهنية **قوله** كاد دلجل مشتق عند سيبويه من  
المود وهو الحب فتمتد بدل من الواو وعند غيره من الاد بفتح  
الهمزة قبيلة من اليمن وهو اد بن زيد بن هلال بن سبأ بن  
حبر **قوله** وسعاد لا مرارة لم يستعمل هذه البنية في النكرات  
واستعملت مادة سع ع دية السعد والسعدان  
وغير ذلك وانما كان اد وسعاد من المرئجل لان كلامها لم  
يستعمل قبل العلم لغيرها ثم العلم المرئجل اما مقبوس بان يكون  
موافقا حكم نظيره من النكرات وامثله كثيرة واما شاذ بان  
يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم نحو مجيب  
فقياسه الادغام لانه مفعول لا تتقام ح ب وظن ابو جيان  
ان التقسيم المذكور للعلم من حيث هو فاعترض علي ابن مالك  
في التسهيل بانه فاته ادغام ما يفتك نحو سعد فان فيه اصلية  
تحققه معدد لانه ملحق بجعفر ودفع بان الضمير في قول التسهيل  
وهو اما مقبوس واما شاذ عايد الى العلم المرئجل وذلك لان معددا  
منقول لا مرئجل وقد وقع في المفصل ما يقتضي ان محل التقسيم  
هو المرئجل لا مطلق العلم واما بفتح ما بكسر نحو مذهب وموظف  
فان القياس كسر العين لان ذلك حكم كل مفعول فاد واد وعينه  
صحيحة نحو موعده وموعدة ولا يصح ادعاه وزنه فوعله اذ ليس  
في كلام العرب مذهب ولا موظف واما بكسر ما يفتح نحو معددي  
كرب والقياس فتح الدال كرمي وفي البهجة لابن جني قال احمد  
ابن يحيى هو من عداه الكرب اذا جاوزه وانصرف عنه وهو  
شاذ مجيبه على مفعول بالكسر مع كون لانه مفعول وبالله مفعول  
ومثله ما وري الايد وتوفهم الفراء ان ما في العين من هذا وليس كذلك



لان مبدء اصلية واما بتصحيح ما يعمل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزة  
وقياسه مكاره وجودة وقياسه حيد لما سياتي في التصريف واما  
بالاعلان ما يصح نحو داران وما هان والقياس دوران وموهان **بالتصحيح**  
نحو الجولان والظرفان وسياقي في كلام الرضي ما يزيد لك وضوحا **قوله**  
ومتقول وهو الغالب تقسيمه الي سرجل ومتقول وهو المشهور وراى  
الاكثرون وقيل الاغلام كلها متقولة ولا يضر جهل اصلها وهو ظاهر  
مذهب سيبويه فيما حكي وقيل كلها سرجل وهو راي الزجاج  
والمرجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر الى نقدا  
وموافقها للتكرات بالمعرض لا بالنقصان قال ابو جابر والتقسيم  
انما هو بالنسبة الى الاعم لا الغلب والا فاما مواعيل بالعلمية لا  
متقول ولا سرجل وحكاها ابن قاسم بضميمة قيل وتلك عادته  
في ابحاث شيخه ابي حبان فظا بفره ان ذلك من تفردانه **قوله**  
وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها اي في غيرها واللام في العلمية  
للتعريف المحصور فاحد متناول لما استعمل قبل العلمية لغيره  
في علمية اخرى فاسامة علم الشخص فانه استعمل علم جنس ثم  
نقل علم شخص قال الحفيد قال صاحب اللب هو ما وضع  
قبل العلمية لغيرها فان فرغنا عن كلام الشيخ يعين الموضع كان  
الموضوع الذي لم يستعمل لغيره لا يسمى متقولا وقيل كلام صاحب  
اللب يكون متقولا انتهى قال الرضي وما كان مشتقا من  
تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كقطران من غطف  
العيش اي سيبويه او نقضانه كتم مع تغيير الحركة كان اولها  
سرجل اذ ليس متقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان  
غير ما هو ثابت في الجنس ما ينك الادغام كما في محبت اسم رجل  
والقياس محبت وليس من تركيب محبت كقرد ومهدد لان هذا  
التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور لموظب لارض وموهب

لرجل

لرجل والقياس كسر العين لموضع وليس على فاعل من منطب ومهب  
لانها لم يستعمل في كلامهم واما بكسر المفتوح كعدي كوب من قال  
اصله معدى كقري ومرمى للمعدى واما بتصحيح ما يعمل كخون  
لرجل ومرمى وليس بفعولة وفعيل من مكر ومرم كعدم استعمالها  
واما مدين فيجوز ان يكون من مدين اي اقام واما بالاعلان ما يصح كجوه  
لرجل والقياس حنة لانه عند سيبويه عينها ولاها با والحاوي  
والحوا البسام من تركيبها بل حوي اي جمع لجمعها من سنطه وعند  
غيره اصل حية حويه لقولهم الحايوي والحوا نكبت العين الى موضع  
اللام في حية عندهم فالكلمة فعلة التغييرات عند النحاة **تصغير**  
سرجله لانها لم تستعمل في الاجناس مع فعلة التغييرات ولو قيل  
يتقلها والتغييرا ما مع النقل او بعده في حال العلميه كما في شمس كاز  
**قوله** ونقله من اسم الخ نقله مستدا خبره من اسم وقوله اما  
حدثت نعت اسم واحدث هو المعنى التباين بغيره والعين مؤلف للمعنى  
التباين بنفسه وليس هذا التقسيم فاقيل لبقا المتقول من مركب  
تركيب اضافية او مخرج او وصفي ومن اسم صوت ككبه كقوله  
لا تكمن بيته جارية خديه مكرمة محبة حب اهل الكعبة وحب  
بنوخ التا وكسر الجيم اي تغلبهم حنا فوبه لقب لعبد الله ابن  
الحريث بن نوفل متقول من الصوت الذي كانت امه ترقصه به وهو  
صبي وقال ابن خالويه ان بيه هو اليعلام السمين وعلى هذا  
فالنقل من صفة لاسم صوت قال ابن مالك وهو انصحيح وفي الصواع  
**يقال** لا حق السقيل بيه ومن فعل الامر نحو اصمت لبرنة معينة  
وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كما سامة تقول لفتنة يوحش  
اصمت وبيله اصمت والوحش المكان الخالي قال الرضي وكسر  
ميم اصمت والمسعود في الاموال ضم لان الاصل كثر ما يغير لفظها  
عند النقل تبعا لستل معانيها كما فعل في شمس ابن مالك شمس



بضم السين وسبق الكلام على اصحت ايضا قال في البسيط العلم المنقول  
ينحصر في ثلاثة عشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقراء الكلام  
العرب المنقول عن المركب كتابه شرا وشاكا قرناعا وعن الجمع نحو  
كلاب وعن التشبيه نحو طيبات وعن مصغر كعير وسهيل وزهير  
وعريت وعن مشوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كشور واسد  
لحيوانين وجعفر لنهر وعمور لواحد وعمور الانسان فانه ينقل  
من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزبد واياس  
مصدر زاده واس اياس اعطي وليس هو مصدر اياس مقلوب  
يبس لان مصدر المقلوب يأتي على الاصل ومن اسم فاعل كمالك  
وحارث وخاتم وفاطمة وفايشة وعن اسم مفعول كسمود ومظفر  
وعن صون كبسه وعن الفعل الماضي كشر وعثر وحصر ولا فاس  
لفاعل على هذا الوزن وكعب وعن المضارع كيزيد وبشير ويعمر  
وتغلب وعن الامر وقد جاء عنهم في موضعين احدهما اسمي يفعل  
الامر من غير فاعل في قولهم اصمت قيل ينبغي ان يزداد المنقول  
من صفة مشبهة كخذج وخذجد وشخ وضعيف ومن فعل التفضيل  
كاحد فانه اولي من نقله من المضارع **قوله** كزبد وفعل اي  
علمين لرجلين وزيد في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا او زيادة  
وفضل في الاصل مصدر فضل بفضل فضلا فهو فاعل **قوله**  
كاسد وثوراي علمين لرجلين والاسد في الاصل موضوع للحيوان  
المنقرس اي الذي من شأنه الافتراس لكن الافتراس ثابت لغير الحيوان  
المشهور الا ان يراد بالافتراس ما لا يوجد في غيره اي يدعي اصالة  
الافتراس فيه دون غيره ويراد الافتراس اصالة او يراد بالاسد  
كل حيوان منقرس كالذئب والكلب العقور والثور في الاصل  
للكرم من البقر وجمع الثور شيرة وبيران والانشي ثوزة سمى  
ثورا لانه ارتد الارض قاله الزمخشري في تفسير سورة السجدة

قوله

**قوله** واما من وصف الوصف اسم يدل على ذات لم تكن معينه اصلا  
وحلك من احوالها فيصح اطلاقه على كل منصف بتلك الحال كاحمر  
اي ماله حمر **قوله** اما لما على المراد به هنا ما قام به وصف فينبغي  
في ذلك ان اسم الفاعل والصفة المشبهة وافعل التفضيل وقد اشار  
الى ذلك في الامثلة **قوله** من فعل اي فقط قال الرضي واذا نقلت  
الكلمة المبنية وجعلتها علما لغيره كذا اللفظ فاجب الارجاب وان  
جعلتها اسم ذك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالأ  
الحكاية كقولك من الاستفهامية خالها كذا وضرِب فعل ماض وليت  
حرف تمين وقد يحى مصريا نحو ليت بنصب ويرفع قال ليت شجرة  
واين سني ليت ان لو وان ليتا عنافان اولتها بالذكور كاللفظ فهو  
مفعول مطلق وان اولته بالكلمة او اللفظ فانه نداء سائر  
الوسط كليت فهو كمنه في الحرف وتركه وان كانت على انرا والاشيا  
تترك الا وسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة شناس  
وجعلتها علما للفظ وقصدت الارجاب صنعت الثاني اذا كان  
حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها علما لغير اللفظ فانه  
لا تضعف ثانيا بل تقول جاني كم ورايت كن وسررت بمن مخففة  
فيجعل من باب ماخذ لامة نيا وهو حرف عللة كيد فلهذا تضعفه  
على كى كيه به واما جعلتها من باب المحذوف اللام لان العرب  
لم يوضع عليه اقل منه ثلاثة واما جعلت المحذوف حرف عللة لانه  
اكثر حذف من غيره واما جعلتها من باب يداي من ما حذف لامة  
نيا لان باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكانت جعلها من  
باب يداي ما جعل لامة بالمحذوف كانه لم يوضع اول وتقول على الاول  
اكثر من الكم ومن الفعل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية  
واما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيا  
ليصير علما قل او زان العربيات واما المنقول بالكلية اي المحمول



علما للفظ واللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف كان تغييرا ظاهرا  
في اللفظ والمعنى واذا كان ثانيا في اللفظ حرفة وجب تفتيقه  
اذا اعرسته سوا جعلته علما للفظ او لغوه نحو لو وفي ولا وهو وفي  
تقول هذا الووفي ولا زدت على اللفظ لا الفاعل وخلصته منزلة  
تشبيهها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعرست  
بالزيادة حرف اخر سقطت حرف الفعل فلتنتوي فيبقى المصرب  
على حرف ولا يجوز وكذا لو الفاه بالكلية او سميناه به المرأة ونحو  
الصرف وجب التضعيف لانا لاننا من التثنية فيجب التثنية  
اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المختلفة بعد  
حرف العلة الثانية فمرة بكل حال نحو وفي ولا والاول اي  
التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي وتقدم ذلك **قوله**  
ثم قاله واذا سمي بقول قال الخليل نقول ثم لان العرب قد  
كفينا امر هذا لما افردوه فقالوا فابدلوا اليهم مكان الواو  
ولو لا ذلك لقلنا فورد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في  
ذو اذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كفتى بنا على ان عينه  
متحركة وقال الخليل بل نقول ذي فعل بقلب الواو بالسكون اليين  
على ما امر من مذهبه بانه باب الاضافة واجازا الزجاء في دو اذا  
سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما  
سدد في مولانا ردا الى الاصل اولى من اجتناب الاجنبي وان سميت  
موتشا به وكان كما لو سميناه بزيد على خلاف الذي سرفى باب غير  
النصرف وان سميناه بها هي فهو كما لو سميناه بها بعتد جا والعرف  
وتوكة انتهى ما اردنا منه وتقدم لذلك **قوله** كثير ليس  
تشديد الياء وهو ممنوع الصرف لان فيه العلية ووزن الفعل  
قال في الصحاح وشهر ازاره وفيه يقال شهر عن ساقه وشهر في امر  
حق والشهير الارسل ومنه شهرت السفينة ارسلتها **قوله**

او مضارع قال الحفيد شكك عن الامر وفيه خلاف فمنهم من يقول  
سمي به ومثله باصمت ومنهم من يقول لم يسم وبنازع في اصمت من حيث  
كونه فعل امر وقال لا جائزا ان يكون اصمت فعل امر لانه لو كان فعل امر  
كان اما من اصمت وانما من صمت فان كان من اصمت فيكون من اصمت بفتح  
الهمزة لا كسرهما وان كان من صمت فيكون اصمت بضم الهمزة والعين  
لان المضارع صمت يصح بضم العين وقد انتفى فتح الهمزة وضمها  
مع ضم اليين فانتفى ان يكون امرا لانه لم يسم من الماضي الا صمت ولكنهم  
غيروا حركة عن المضارع بالكسر فيستعملها حركة الهمزة ليكون التغير  
في اللفظ زيادة على التغير في المعنى وقال في المعنى وقال بعضهم  
انما سمي به مع التغير ورد بانه قد سمي به حشا صمت على انه معرب امر  
ما لا ينصرف ويجعل لا تعرب وانما حكى واعلم ان اصمت علم على بربه  
وقد لحقنا التثنية بقال اصمت فارقته بين المنقول عنه والمنقول  
اليه لالتماثل انتفى ما اردناه منه وتقدم كلام الرضى قوله وانما  
من جملة صفة مزج في ان الجملة من المنقول تتشكل عبارة الناطق  
لانه جعل الجملة قسم المنقول قال ان طي وهو اي قوله وجملة  
معطوف على منقول اي ومنه جملة يريد ما اصله الجملة واي الكلام  
الستقبل ويلزم من ذلك ان يكون العلم الذي اصله جملة منقول كما المنقول  
في المفردات فيقع بحسب الظاهر عند اخل لان تقدير الكلام من منقول  
ومر بخل وقد افسد العذر عنه قد تقدمت الاشارة اليه وهي ان  
الذي ذكره الاصل هو المفرد لا غير بمعنى قوله ومنه منقول اي منه مفرد منقول  
ولو صرح بذلك لم يكن في جعله قسما للجملة اخلان بمخاض الكلام  
منه مفرد وهو ينقسم الى منقول ومر بخل ومنه جملة والجملة لا تكون الا  
منقولة وهذا كلام صحيح وايضا فان المنقول عبارة اصلية وانما  
يطلقها ارباب الصناعة على المفردات لا على الضايف ولا على الذي  
تركيبه اسناد او مزج ولذا لما تكلموا بن جني على المنقول والمر بخل



وأقسامها خمسة ذلك بالمراد ثم لما تكلمنا في الكلام عليها التي ينقسم المضاف  
 والمركب والمجمل قايما جرى الناطق على اصطلاحهم ولاشأ عنه  
 الاصطلاح **قوله** كيشكون بيكر زيد وهو معرب ممنوع الصرف  
 العلية ووزن الفعل كسر واما المنقول من نحو ضرب وقام فمعرب  
 منصرف **قوله** اما فعلية قد تكون فاعلها ضمير او هو اما بالمراد  
 كالمركب علم مغارة قال الشاعر على امرأته باليات الخيام او  
 لانه قوله ثبتت احوالي بني يزيد فلما علمنا انهم فريد ومنه  
 اصمت علم مغارة ايلي سلوانية باتت وبات بها بوحس اصمت  
 في اصلاها اود وقد يكون اسما ظاهرا كما ذكره العننف **قوله**  
 كشاب فرناها اي ذواتا راسها **قوله** وليس لي المنقول  
 من اسمية بمسموع ولكنهم اي النحاه قاسوه قال ابن مالك في  
 شرح التشهيل ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا او خبر  
 ولا من فعل امر دون اسناد الا اصمت اسما للفعلة الخالة فان  
 من العلماء من زعم انه منقول من الامر بالصمت وذلك عند غيرة  
 صحيح قال الحفيد فان قيل اذا لم يكن مسموعا من كلامهم فكيف  
 يكون قسما من اقسام المنقول وهو قال في تقرير المنقول ما استعمل  
 قبل العلية لغرضها مع اشتراط التسمية به **قوله** وعند سيبويه  
 الاعلام كلها منقول وعن الزجاج كلها منجزة عبارة بعضهم وقد  
 بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء منجزل وقاب  
 ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة  
 في التكرات وسمي بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمنا شيء سمي لها من  
 اجل ذلك منجزة وذهب الزجاج الى انها كلها منجزة والمرجل عنده  
 ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا ولذلك لم يجعله  
 في الحادث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للتكرات بالعموم لا  
 بالقياس حكى في هذا الخلاف ابو حيان وقال قبيله المنقول هو الذي

يخلف



يحفظ له اصل في التكرات والمرجل هو الذي لا يحفظ في التكرات وقيل  
 المنقول هو الذي سبق له وضع في التكرات والمرجل هو الذي لم يسبق  
 له وضع في التكرات فلي قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج  
**قوله** قال في حد المرجل انه ما لم يقصد في وضعه النقل من  
 محل اخر الى هذا **فصل قوله** وينقسم ايضا الى مفرد واخر يعنى  
 ان العلم ينقسم بالنسبة الى المنظر الى مفرد والى مركب كما انه ينقسم  
 بالنسبة الى وضعه الى منجزل ومنقول **قوله** والى مركب قال  
 الشيخ شيخنا هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة  
 اذ المركب هو ما دل جوده على جوهر معناه ولا شيء من الاعلام كذلك  
 في كلها مفردة نعم تنصف بذلك باعتبار اصلها المنقولة هي عنه  
 مجازا انتهى وقد يقال مرادهم بالمركب ما كان مركبا في اصله وقد  
 قال ابن الناطق ومن العلم جملة ويراد بها ما كان في الاصل مستندا  
 وخبرا او فعلا وقائلا  
 قال الشيخ شيخنا فيه نظرا انتهى قال شيخنا يجوز ان يريد الشيخ بوجه  
 النظر عدم الاختصار في الثلاثة لان الاسم العاقل عمل الفعل مع  
 معموله نحو ضرب زيد او حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء  
 على ان المراد الاسنادي الاصيل بدليل قوله وحكمة الحكاية والافلا  
 حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كاسياني من اقسام الترتيب وهو  
 خارج عن اقسام الثلاثة بلا نزاع انتهى ولم يذكر المركب من  
 فعلين لعدم وقوعه ثم راي الحفيد قال كان عليه ان يذكر بقية  
 المركبات وهو المتضمن معنى الحرف سواء كان واو الفظ او غيره مثال  
 الاول خمسة عشر اذا سمي به ومثال الثاني بيت بيت من قومه  
 جاري بيت بيت فان في كل منهما مذهبي احدهما استعجاب بنايه  
 والثاني اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيبة انتهى ولا يرد  
 عليه ما تركب من حرفين كانا او حرف واسم نحو حيتا وباريد او من



حرف وفضل نحو قد قام لانها اذا سمي لها حيكيت كما جملت فالتحققت بها  
واما المركب الوصفي كزيد القاييم فليكن بالمفرد **قوله** كبرق نحوه  
**قوله** وحكي الحكاية لان التسمية بها انما هي للدلالة على قصده غريبة  
فلو طرق اليه التعبير لم يكن ان تنفوت تلك الدلالة قال الرضي  
اما الجملة فلا توصف قبل العملية لانا لا اعراب ولا بالبناء لانها من  
عوارض الكلمة واما بعد العملية فهي محكية اللفظ على ما يحكي فلا يطلق  
عليها انها معربة في الظاهر او مبنيّة لا اشتغال حرفها الاخير  
بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنايية او بالسكون الذي  
كان كذلك قال هذا وقد جاء قدرها بجملة المسمى بها معناه الى  
عجزها اذا لم يكن الصدر ضمير تشبها للجزئين بالمضاف والمضاف  
اليه كما مر ولا ولي ان تجوز ايضا انما فيه الضمير المخرج عن معناه  
لو ثبت انما في الفعل او الحرف بعد التركيب قال في التسهيل  
ربما اُضيف صدر ذي الانساب الى عجزها ان كان ابي العجز ظاهرا  
فخرج الضمير المستترا كان نحو زيد في قوله نبئت احوالي بني  
زيد لان اضافة زيدا الى الضمير المستتر ينقله من الاستتار  
والرفع الى البروز والخفض فتقول زيد فلما فيتغير لفظ العمل  
او بارزا كما لو سميت بكنت فلو اُضيفت صدره الى عجزه لقلت  
كاني كما تقول غلامي فيتغير ايضا واما تغير برقي نحوه ففي اعرابه  
لا في ذاته فاجاز بعضهم في نحو علما الاعراب فتقول جازيت  
فرايت فت ومرتت بتمت بالتنوين والحركات الثلاث في التا  
ووجه ذلك ان الكلمتين الواحدة من حيث فائز الاصل فعمل  
وقا على وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بني من قال كني  
هذا **وقال** شيخ شيخنا والمركب قبل العملية ان كان الجزاء الثاني  
من قبل العملية معربا مستحق الاعراب معين لفظا او تقديرنا  
وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبني الجزاء الاول

في

على حاله عن الاعراب المعين ان كان له قيل ذكر اي وهو المحقق  
الموجود عند القتل كرفع الجزئين في زيد قائم كما في الجملة الاسمية  
والعملية اذا كان الفعل مقربا وكذا يترك الجزاء الاول على البناء ان  
كان في الاصل مبنيًا كما في الفعلية اذا كان مبنيًا وكما في سيف  
وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو اريد وعمل زيد  
ولزيد اذا لا سيما بعد هذه مبتدأة في الظاهر قال سيبويه  
المسمى بالمعطوف مع العالقة من دون المتبوع واجب الحكاية اذا  
العالقة كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيد او ما زيد  
ومن زيد لان حرف الجوفية تفصيل ثم ما نظره ثم قال الرضي فان  
لم يكن للجزء الثاني قبل العملية لا مطلق اعراب ولا معينة فالحكاية  
لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذا ما وكان ولعل في نحو انتي  
وقد يشتمل هذا القسم نحو حنة عسروا نظره قبل بحري في ذلك الخلف  
الذي في العلم المنقول عن جملة **وقال** السيد في حواشي المتوسط في  
باب ثالا ينصرف جعل الشارح عليه الرحمة نحو تايط سرا عليها  
من قبل المبنيات المحكية على بنايها قبل والحق ان الجملة من حيث  
هي جملة قبل جعلها علما مبنيّة بل عدت تسما رابعا من مبني الاصل  
وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فتند صلا المجموع اسما  
واحدا مستحقا لان بحري الاعراب على اخره كدعيلك لكنه لما كان الجزاء  
الاخير من تايط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على النقص  
امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فعناد اعرابه تقديرها فيكون من  
المعربات التقديرية خفيفة لامن المبنيات تكن الحكاية تقتضي  
اختيار التعدد في اعرابها اجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما  
واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف انتهى **وقال** ابن بابشاد في شرحه  
بعد العملية على جملة للزجاجي وكذا ذكر اي ومثل الامثال في عدم  
تغيرها وفيها تودي على نسبتها الجمل اذا سميت لها او حيكيتها



حتى فتلتها فلذلك تقول قرات الحمد لله رب العالمين فلا يعمل فيه قرات  
لفظا أو يعمل تنديرا أو له وجهان أن تكون الجملة كأنها اسم للمصورة أو  
تكون على حد من صفات كأنك قلت قرات سورة الحمد لله رب العالمين  
فعلم أن ما قاله الشارع من أن هذا النوع مبنى لمما قاله صاحب  
المنوسط قال شيخ شيخنا ومثله أي المركب الاستادي المركب العبد  
نحو حجة عر استبي وقفينته أنه يحكى وفي الرضى في باب التركيب  
كلام بفتح فنيه حيث قال وإن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلة  
ليخرج نحو سيبويه وفتح عر علما فان الاصل إذا قرأوا آية الت  
الاول على ما يحكى في باب المبنيات **قوله** فاك بنيت احوال  
بني يزيد ظلمنا علينا لم ندينه قاله روية بعد اخبرته ونقول  
الاول التا الثانيه عن التا قبل والثاني احوالي والثالث جملة  
لم ندينه والغدير بالفا الصياح اي اخبرته ان هذه الجملة  
الذين هم اقرباي لهم فيياح من اجل ظلمهم علينا وبني يزيد يدل  
من احوالي او غطت بيان ويزيد منقول من المالك بيزيد وفيه التا  
فان يزيد علم منقول عن الجملة بذليل ضم اخره والاول الاعراب وضع  
انصرف وظلما منقول لاجله وناصبه محذوف تقديره يعيرون  
وعليها متعلق بذلك المحذوف لا بعدد لان صلة المقدر بالاسماء  
عليه هذا مذهب الجمهور واختار الرضى والسعد جواز ذكره في العرف  
لانه مما يكفيه راحة من الفعل ولم تعمل عليهم لان المشكل يفتل  
على غيره في اعادة الضم فنقول انا ويزيد فعلنا ولا نقل فعلا  
كذا انشد يزيد الزمخشري وغيره بالياء التحتية كمن قال ابن  
يعيش صوابه بالمشناه الفوقية وهو اسم رجل واليه ونسب  
التياب التزديد ورد بان الرواية انما صحت بالياء التحتية وبان  
تزيد بالياء الفوقية لم نسمع في كلامهم الا مفردا **قوله** و  
منه **قوله** شيخ شيخنا هو الذي تركبه للعلمية والاستادي هو

ما

ما تركبه قبل العلمية وتبايل ان يقول لا نعلم المحضر الذي ذكره في  
المركب المزجي جواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي **قوله** ولو كان  
نزل ثانيا منها منزلة تا التا ثيت مما قبلها اي في فتح ما قبلها وجرها  
حركات الاعراب عليها من جهة امتزاجه بالاول ومن هنا نوفل  
الكلمات في الخط فيكتب را هموز موصولا كما قاله ووجه التنزيل  
والشبه بينهما ان مجزؤه يحذف في الترخيم كما يحذف فيه متا  
التا ثيت ويصغر صدر كل بعصر مما قبلها ومن في قوله مما قبلها  
ابتدائه الا يا اعتبار الاتصال والمعنى كلا سمين نزل ثانيا منها  
من اولها منزلة كمنزلة تا التا ثيت مما قبلها اي نزل ثانيا منها  
حال كونه ثانيا من اولها متفعلا به منزلة تا التا ثيت حال  
كونها ناشية متعلقة به وملخصة ان اتصال الثاني بالاول  
ونسبه اليه مثل اتصال التا بما قبلها ونسبتها اليه يعني سر  
ثانيها بمنزلة ناشية من الاول حال كون هذه المنزلة متشعبة  
بمنزلة التا كاسبه مما قبلها فلتأمل قال شيخ شيخنا وانت خير  
بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معد كوب ونحو سيبويه فتأمل انتهى  
وان فسر وجه التنزيل بالامتزاج بالاول وجرها بالاعراب عليها  
كمعدى كوب وحالي قلبي فيكون الياء في الاحوال الثلاثة الرفع والنصب  
والجر فان قيل ما بال الياء فتحت في نحو رايت التاجني ولم تفتح في  
نحو رايت معدى كوب بل سكنت **اجيب** بان التركيب حصلت  
به زيادة تغلي فحينئذ لا يحتمل فتح الياء **قوله** وعلم الاول  
الح قال الرضى وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب البناء اي مئا  
تركيبه للعلمية كمعدى كوب وبعلبك فالاولى بنا الجز الاول لا حقا  
الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها  
بما منصرف الجوف نحو حجة عر كونها ايضا كلمتين احدهما عقيب  
الاخرى وهو ضعيف لان الضفاف والمضاف اليه ايضا وقد يفان



صدر هذا المركب الى عجزه فيثاثر الصدر بالمعامل ما لم يعقل لمعدي  
كرب فان حرف العلة ينبغي في الاحوال ساكتا وللمعجز حينئذ  
مغزود من الصرف وتركيبه وبعضهم لا يعرف المضاف اليه وان كان  
قبل التركيب مغزوا اعتدوا بالتركيب العسوي كما اعتدوا  
في اسكان يامعدي كروب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني  
على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به  
في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل  
شبه بالمضاف والمضاف اليه شبه النقطيا من حيث هما كلمتان  
احدا فاعقب الاخرى ولو كان معناه حقيقة لا تنصب  
يامعدي كروب انتهى ولم ينبذ على حرف او عدمه لانه لو فرض  
فيه ان فيه مقتضى كانت اضافة مقتضية لعرفه **قوله**  
**وحكم الثاني** ان يعرب بالضم والفتحة ان يعرب اعراب ما لا  
ينصرف للعلية والتركيب المزجي وفي هذا المركب لغتان افعال  
اعرابه اعراب المتقيا يعين وبنو الخرين على الفتح فيضاف على  
الاول صدره الى عجزه فيعامل المعجز بما يقتضيه حاله من صرف  
وعجزه وقد يلتزم فيه بعض العرب منع الصرف لانه عنده  
فتفتح نحو هذا معدي كروب على جعله موثقا وفي شرح الحاجب  
للخنيهي من قدر كروب اسما للكرب يمنع صرفه ومن قدره اسما  
للمزج صرفه ومن قدره بكاء وقللا في جعلك وقالي قلا ونحو ذلك  
اسما للبقعة منع من الصرف ومن قدره اسما لموضع او مكان صرفه  
واما على الاول فان كان فيه مع العلية سبب اخر من اسما الصرف  
كالعجز في هر من من را مهر مرا منع من الصرف والا كان مغزوا  
كقولك هذه حفرة موت ورايت حفرة موت ومررت بحفرة موت  
وقد امعدي كروب ورايت معدي كروب ومررت بمعدي كروب  
وقد يامل الصدر معنا بمقتضى حاله في فتحة الحرف الغليل

في حالة النصب فلا يظهر غور ايت معدي كروب وما ذكره المصنف  
هو اللغة النصب ووجه سكون الياء في الاحوال الثلاثة الذي قاله  
ابن مالك انه لما لم يظهر الفتحة تشبثها بالالف فلزم في التركيب  
لزيادة النقل ما كان جائزا في الافراد ويستغنى سكون يامعدي  
كروب ونحوه تشبثها ساد رذيليس فيقال راييت معدي كروب  
ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد  
تشبثها بالالف فالتمزم في التركيب لزيادة النقل ما كان جائزا  
في الافراد وحكي المراد في بعضهم فتح الياء في نحو معدي كروب  
في النصب بعد ان صدر بسكونها في الاحوال الثلاثة قيل وانما  
يقبل اعراب ما لا ينصرف في نحو سيبويه الذي صرح به فيه الجرمي  
ان كان مستثناة فيه سماعا ولا فالتقياس بالبنا لاختلاف الاسم  
بالصوت وقيود رتبا اسما واحدا فان قيل فني اي انواع  
الشبه الحر في يدخل بنا ما اخره اسم صوت فالجواب انه راجع الى  
بنا الصوت وسياتي وجه بنايه في باب اسما الافعال والاصوات  
هذا وقال شيخنا هذا الضمير يقتضي ان المعرب من المركب  
هو الجزء الثاني فقط وهو لا يقع اذ المخرج المختوم بغير وية معرب  
بجملته والاعراب او بقدره في اخر الجزء الثاني لانه اخر المعرب  
حقيقة وكانه تسميته استنادا لاعراب الثاني لانه مقابل له وهو  
البنا على الكسر مختص به كما قال فيمبني على الكسر **قوله** الا ان كان  
كله وية فتفتحان ووبه اسم صوت قال الرضي فان كان في الجزء  
الاخر اي مما حركيته للعلية قبل التركيب سبب البنا فالاولى والاشهر  
ابتنا الجزء الاخير على بنايه مراعاة للاصل في نحو اعرابه اعراب  
ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لك على قوله اضافة صدر المركب الى الاخر  
تشبثها بها بالمضاف والمضاف اليه تشبثها لنقطيا كما جازت في  
معدي كروب فيجوز في المضاف اليه الصرف والمنع ولا يستنكر اضافة



الفعل النعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانها خرجا بالتسمية  
عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم  
تسمع في نحو سيمويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء  
لم يضاف للثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبني  
على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبني على غير النسخ ويجوز  
حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان  
الثاني اما اسم والاو اسم نحو سيمويه او فعل نحو جاز وبه  
حرف نحو من وبه واما فعل ثالث من التغيير والاو اسم نحو ان  
ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف  
والاو اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو من  
وقضيه قوله اضافته صدها المركب انه نحو جاز وبه يقال فيه قام  
جاز وبه ورايت جاز وبه ومرتت جاز وبه **قوله** واما اضافته  
على توفوا ما في المعطوف عليه **قوله** وهو الغائب في التركيب  
لان منه الكنى كابي ثمانه وابي سعيد ولا يخفى ما في عليه من الكثرة  
والانتشار **قوله** وحكه ان يجري الخ هذا فائدة التثنية **قوله**  
والمركب الاضافي ما تركبته قبل العملية ثالث الرضي وان كان  
الجزء الثاني قبل العملية معربا مستحقا لاعراب معين لنظا او  
تقديره وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يثبت الجزاء  
الاو على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العملية كابي  
المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو  
ضرب زيد ا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك اخذ  
اما مخصوص الاعراب اي في الجزاء الثاني اي في الاول او غيره  
وان لم يسم منه ذورا ان الاعراب على اخر الجزاء الاول الذي هو  
كعضد الكلمة ثم وكذا التتابع الخمسة مع متبوعاتها ثالث  
الرضي يبقى التتابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية

الاعراب



الاعراب عليها ويراعى الاصل في العرف وتزك ثم وقد نزل هذا احكاما  
ناظرين منها ما مضى ولا يجوز في التتابع مع متبوعاتها اجزا وما جاز  
نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الانية عطف التتبع فان  
حرف المعطف مانع منها انتهى وظاهره ان المراد يتعاقب الاعراب  
توارد انواعه بحسب العامل وقوله يبقى التتابع مع المتبوع الخ مع  
قوله فيما سبق قال سيمويه المسمى بالاعراب الخ يتوصل منه  
انه اذا سمي بالمعطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية او مع المعطوف  
عليه ايضا متبعا على ما كان قبل التسمية عليه فتأمل **قوله** فاما  
رحاله ولا يخفى ان المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلي المتداول  
الساير انواعه بحسب العوامل فتقول في ضرب زيد اجاني ضرب  
زيد اورايت ضربا زيدا ومرتت بضرب زيدا فيبقى الجزاء الثاني  
على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام  
فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجز مع عامل  
الجزاء لا يخفى ان المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المستقل  
عنه منها تقدم عند قوله وحكه الحكاية من ان الجزاء الاول  
يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك حكم في الحكم  
الاسمية والنعلمية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل  
عند النقل اذ العوامل لا تؤثر في اجزا الجملة بخلاف الجزاء الاول  
من جزئي العامل على الفعل ومفعوله فتقول في زيد قائم علما  
جازيد قائم ورايت زيد قائم ومرتت زيد قائم برفع الجزئين  
في ساير الاحوال فليتأمل انتهى **قوله** ويجز الثاني بالامانة  
اي بالمضاف فيجوز ان تجعل ابا سيمويه والسبب اعم من  
العامل والا عم لا يلزم ان يصدق باخص معين ذلك ينافي هذا  
ما جرى عليه المصنف من ان المضاف اليه مجزور بالمضاف انتهى  
**فصل قوله** وينقسم اي العلم ايضا الى اسم وكنية



ولقب **قال** الرضي ولقب اللقب في التبريم كان في الذم اشهر منه في  
المدح والنبزية الذم خاصة والكنية من كنية اي سمرت وعرفت  
كالكتابة سواء لانه تفرق بها عن الاسم والكنية عند العرب يتعبد  
لها التقطيع والفرق بينها وبين اللقب بمعنى ان اللقب بمدح  
الملقب به او يدم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم  
المكنى معها بل بعدم التفرع بالاسم فان بعض النفوس تالف  
من ان تخاطب باسمها وقد يكتفى الشخص بالاولاد الذين له كاي  
الحسن لاميير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكتفى في العنصر بقولا  
لان يعيش حتى يغير له ولد اسمه ذاك استبي واعلم ان الدر اصله  
ان يحدث للشيء قضية فيلقب بما تضمنته القضية كالفالاة  
وعايد القلب قانت الثالثة لقب رجل تصدق بانث لقافته  
وعيب به وعاييد القلب لقب شاعر مر من فلم بعده احد فتاة  
ما لي مرفعت فلم بعدني عايد منكم ويرض كلهم فاعوده **قول**  
فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام **قال** الرضي وهي الكنية  
الاب والام والابن والبنات مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابي  
اول وبنات وردان انتهى فزاد كما صدر باني اوبنت وكذا زاد  
الامام فخر الدين الرازي وتعرفت الكنية شاملا لما يكون من ذلك بالعلم  
ولامانع لان العلمية قد تكون بالعلية ولا يخفى ان ما صدر باب او ام  
قد يشعر برفعة المسمى او بضعته فيصدق عليه جد اللقب ايضا كذا  
بينها عموم من وجه ولا مانع وسياتي ذلك ايضا **قول** وكلثوم وصف  
المذكر من الكلمة فهو جز من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينفرد  
اذ التابنت في المركب لافيه فهو كام لقاي وام حرام **قول**  
واللقب كل ما اشهر برفعة المسمى او بضعته بان اشهر بمدح  
او ذم **قال** السيد من خواشي الامور اي باعتبار مفهومه الاصل  
فان ذلك قد يقصد تبعا واراد بذلك **قال** ان اشعار اللقب

بالمدح

بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوم اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت  
الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل يكون المقصود  
هو المعنى العلوي حتى لو لم يكن للعلم مفهوم اخر غير علوي لم يتصور فيه  
الا شعاع بمدح او ذم فان دفع ما يرد عليه ظاهر التعريف من انه  
اذا اشهر زيد بصفة كالك كما اشهر خاتم بالجود فانه يشعر  
بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقباً والتزامه بعد فان قيل سلما  
انه فاع ذلك لكن بعد شتمها رز يد بصفة الكمال اذا سمي يزيد  
يتلخص يلزم ان يكون زيد لقباً اجيب **باب** لا بعد في التزام  
كونه لقباً ولا يخفى ان تفسير اللقب مما ذكر يداخل فيه نحو محمد واحد  
وصالح وعلى واما قال اشهر دون دل او وضع لان الواضع انما  
وضعه لتعيين معنى الذات معتبراً بمعنى المدح والذم لا لبيان  
معنا ولا للمعنى المذكور وبعبارة اخرى لان الواضع انما يضع لنفس  
الذات شرفاً يخطط بمعنى المدح او الذم والظاهر ان المراد بالاشعار  
ربما ذكر اشعار قروي او قريبه من غير حفا ونكف حيث يقصد  
به في العادة مدح او ذم ولذا قال الرضي وموما يقصد به  
مدح او ذم بل قضيتته انه لا يكفي فيه مجرد الاشعار بمدح او ذم  
وها صفة بفتح الفاء وكسرهما عوض من الواو قاله الجوهري والوضوح  
الذي من الناس وانت خبير بان كلام من تفسير اللقب والكنية  
صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابو طعب وام الشرف فيلزم ان  
يكون بينهما عموم وجهي لا جنساً عما في ذلك وانفراد اللقب في نحو  
كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا مانع من ذلك وفاقا لسخنا وشج  
ويوافقه **قول** بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية  
فاشعار بعض الكني بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهم لا يضر  
استبي وبعبارة شجنا قوله كل ما اشهر برفعة المسمى لبيان  
المركب والركب فيتناول بعض الكني فيبينه وبين الكنية عموم



من وجه فيصعد ثانياً في جوابي الخبر واللقب في نحو كرز والكنية في  
جوابي بكر وأما الاسم فبيته وبين كل منها تبين ثم اشعار اللقب  
بما ذكره نظر إلى أصله كما صرحوا به ولا علم أن هذا هو تقسيمه أن الأسماء  
متباينة كما لا يخفى ويلزمه أن نحو محمد واحد ومنصور القاب لا  
واللازم مختلف بالاتفاق والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الإله  
أو هو ما ابتدأ كما كان ما كان وأنما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع  
الاسم فإن كان مشعراً بمدح كشمس الذي فيمن اسمه محمد أو دم كان  
الناقة فيمن اسمه ذلك أو كان مصدراً باب كأي عبد الله فيمن اسمه  
ذلك أم أم كأم عبد الله فيمن اسمها عاتبة فالأول لقب والثاني كنية  
وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمراً فريقيه في  
كنيته بأبي القاسم مع النبي عنه فاجاب بأنه اسمه لا كنية ولا كهن  
منه هذه الجواب هذا ولما قيل إن يمنع التباين فإن نحو محمد علم أيضاً  
عليه حد اللقب فإنه علم أشبه بالمدح لأنه في الأصل وصف  
بمعنى من كثر هذا الخلق له كدثرة خصاله الحميدة فإن صرحوا بالتباين  
فيحتاج إلى تأويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك ولا فلا مانع  
من دعوى بينهما فليتنا مل اللقب إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد  
مدح وإن اشعر به باعتبار ملاحظة الأصل فيكون المراد بقولهم  
نما اشعر مدح أو ذم ما قصده به ذلك لا شعار فتأمل ثم رأيت  
الرضي غير بالقصد لكن فيه إمران الأول أنه قد يقصد بمدح ذلك  
والثاني أن تعريف الجماعة بما اشعر ظاهره عدم اعتبار القصد  
كما قاله شيخنا وفي حاشية الفتوى على المجلد ما لفظه لأن اللقب  
علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعاً وأما الكنية فهو علم  
صريح باب أو امر وما سواها من الأعلام فيسمى اسماً والندى  
بين الكنية واللقب بالحيثية فأشعار ببعض الكنى بالمدح أو  
الذم كأي الفضل وأي جميل لا يفتر انتهى **قوله** كثرين العابد

لقب

لقب علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين **قوله**  
وأنف الناقة مولى لقب جعفر بن قرايع تصغير ترفع بفتح القاف  
تسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة  
ومع أبوه جزورا وتسميها بين شايه فبعضته أمه إلى أبيه ولم ينق  
إلا إلى أس فقالب له شأنك به فادخل يده في انقها وجعل يحركه فلق  
به وكانوا يفضيئون منه فلما مدحهم الخطيبه بقوله تقوم يوم الان  
والاذباب غيرهم ومن يسوي بأنف الناقة الدنيا **قوله** صابر  
اللقب مدحاً والكنية إليه انقيا قاله مكي **قوله** والاسم ما عدلها  
قال الرضي وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم **قوله** ويؤخر  
اللقب عن الاسم قال المصنف في شرح القطر وإذا اجتمع الاسم  
مع اللقب وجب في الاسم تقديم الاسم وتأخير اللقب انتهى  
وعليه ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطه  
وتنه فلو قدم توهم السامع أن المراد سماه الأصلي وذلك ما هو  
بناؤه فلم يعدل عنه وعلمه الرضي بأنه أشهر لأن فيه العلمية مع شي  
من معنى التفت فلواتي به أولاً لا غنى عن الاسم وتعليق لتأخير  
اللقب يقتضي وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً **قوله** أنا ابن  
مزيقيا عمرو جدي أبوه منذر ما الساقا له أو من القنات آخر  
عبارة بن القنات رضي الله عنها ومن يقا بالثاني  
المدودة وحذفت الهمزة للوزن وعمره بآخر عطف بيان علي  
مزيقيا أو بدل منه وعمره كان من ملوك اليمن يلبس كل يوم حلتين  
فاذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسها ثانية وإن يلبسها غيره  
فلقب بذلك ومتدراً جداره لأمه وهو منذر بن أسد القيس  
ابن النعمان أحد ملوك الحيرة وما الساقا منذر وأختلف في  
سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل إن أمها كان يقال  
لها ما الساقا لحسنها وأشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوينة



بنت خوف بر جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كويم الطرف من حسب  
الجهتين وقوله منذ خبر أبوه وها خبر جد به ابن من جهة الأم **قوله**  
ولا ترتيب بين الكنية وغيرها أما بين الكنية والاسم فوافق عدم  
الترتيب بينهما قال ابن الصانع والاول تقديم غير الأشهر منهما  
وأما بين الكنية واللقب فمقتضى تعليل تأخير اللقب عن الاسم  
تأخيره عن الكنية أيضا واختاره بعض المتأخرين نعم مقتضى ما  
تقدم أن الكنية التي هي من أفراد اللقب كأي الجيز ودم الجيز عري فيها  
ما تقرر في اللقب المحض فليست **قوله** أقسم بالله أبو حفص عمر  
أبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف  
بيان له فقدم الكنية وأخر الاسم وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر  
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقات أن أهلي بعيد فأتى على ناقته  
فرا عجميا نقيا واستحمله فظنه كاذبا فأنزله فأنزلوه لا عري  
فحمل بعيره ثم استقبل البطحا لمحمل يقول وهو يمشي خلف بعيره  
أقسم بالله أبو حفص عمر ما سمعنا من نقب ولا دبر فاعفوه اللهم  
أن كان يجري كذب وعمر مقبل من علي الوادي فجعل إذا قال اغفر له  
اللهم أن كان يجري قال اللهم صدق صدق حتى التفتا فاخذه  
فقال ضع عن راحلتك فوقع فاذا هي تنبأ عجفا فحمله على بعيره  
فرزوده وكساه ويقال نقب البعير ينقب بكسر الناق في الماضي  
فتنمها في المضارع إذا رقت حنقه ودبر البعير إذا خفي مكانه تنقب  
له ويقال فجرا إذا خنت به بيته **قوله** وما اهتز عرش الرحمن من  
اجل هالك سمعنا به إلا سعد بن عمرو رقى به حسان بن ثابت  
سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنهما وفي هذا البيت قدم الاسم وهو  
سعد على الكنية وهي أبو عمرو وأصل هذا البيت أن السيد سعد ابن  
معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في كاحله فتنا له قليل ومات منه  
فقاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انقرا العرش لموت سعد بن معاذ

فمنظرة

فمنظرة حسان رضي الله تعالى عنه والمراد بالهالك الميت وقوله سمعنا به  
نعت لهالك وقوله لسعد متعلق بالهتك لأنه تابع لمن أجل **قوله**  
وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية  
وليس كذلك أي وليس اللقب معها حكمه كذلك أشار إلى قوله وأخر  
ذا أن سواء صحبا فان تقدیره وأخر اللقبان يجب سواء وسواء  
اعم من أن يكون اسما او كنية وليس كذلك بل إذا صحب اللقب الكنية  
لا يجب تأخير اللقب بل أت بخير بين تقديمه على الكنية وتأخيره  
عنها وقد يقال أن مراده بسواء اللقب الاسم خاصة لا هو والكتابة  
لتقسيم اللقب وسواء إلى مفردين وإلى غير مفردين لأن القسم الاول  
لا يدل عليه الكنية إلا أن يقال إن القسم الثاني يشمله فيبعد  
هذا المراد نقول لا شمولي في شرح الالفية وقد رفع توفيق وقوله  
الكنية في قوله سواء بقوله وأن يكونا مفردين ممنوع لصدق قوله  
وأن يكونا مفردين مع عموم قوله سواء وشمله الكنية والاسم أي  
وأن يكن اللقب وسواء مفردين كانه الاسم المفرد واللقب المفرد  
ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الاسم كذا وهو الكنية تأمل  
ولي بعض النسخ الالفية فإذا جعل أحرا إذا اسما صحبا وهذا نص  
في وجوب تأخير اللقب عن الاسم ومنه قوله أنه إذا اجتمع مع الكنية  
لا يجب تأخيره وهو كذلك **قوله** وما قبله هو الاسم فاعفوه بدليل  
قوله وأن كانا مفردين **قوله** كمبداه كوز هو خرج الراعي ثم نقل  
ولقب به انبعت الثاني أما بدلا أي يدل كل من كل أو عطف بيان  
لكونه أشهد قاله الرضي يعني وتمتنع الاضافة لأنها لا تكون إلا بين  
لفظين مفردين بالفعل أو التاويل كذا أبو مريغ الصادقين  
صدقه أي نفع فلا يجوز بين مركبين أحنا فيين ولا بين مركب مفرد  
**قوله** شيخ شيخنا ولو قيل يجوز ما في هذا نظرا لأفراد المعنى كما في  
هذا حب زمانك لكان له وجه فتأمل وانظر هذا فإنه كلام الرضي



في قوله وان كانا مفردين **قوله** او قطعته عن التبعية ظاهره جواز  
 قطع البدل وعطف البيان **قال** المصنف في الجامع ويجوز قطع البدل  
 نحو برزخ حرك وحسن مع الفصل نحو بشر من ذلك النار ويجب ان يتبع  
 متعديا ولو بقي به نحو اتقوا الموبقات الشرك والسحر واذا فتح ابتداءه  
 ترجح نحو فان كان قيس عليه فله واحد انتهى وسياتي تقييده **قوله**  
 او بنصبه **قال** الرضي على المدرج او الدم لكونه منتزعا لاحد فاما  
 الكنية والاسم او اللقب حكم اللقب والاسم اتباعا وقطعا الا  
 ان الكنية لا تكون الاضافه واللقب لا يكون مقنافا ومفردا الا  
 علم من كلام المصنف **قوله** جاز في هذا المتقدم من الاتباع  
 والقطع لا جواز الاتباع والقطع لما لا يخفى **قوله** وان كان مفردين  
 قضية كلامه بل صرح باستتاع الاضافه اذا كان الاول مفردا والثاني  
 مركبا والوجه خلافه وفاقا لما سمي عليه الرضي حيث **قال** وان كانا  
 مفردين او اولهما جازا اضافته الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المقام  
 اليد يكون مركبا كنداء عبد الله بخلاف المضاف **قوله** ووجه آخر  
 وهو اضافته الاول الى الثاني **قال** المصنف في شرح القدر والاتباع  
 اقيس من الاضافه ولاضافه اكثر انتهى **قال** سبجنا لعل وجه الاقيسة  
 ما يلزم على الاضافه من المحذور الاتي في رد ايجاب الاضافه هذا  
 مذهب التكوينين **قال** المصنف وهو الصحيح والاضافه بتاويل الام  
 بالمسمى والثاني بالاسم فعني جاني سعيد كوز جاني ملقب هذا  
 اللقب **قال** الرضي التاويل ان يقال المراد بالمضاف الذات والمضاف  
 اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق  
 ايضا ويراد به زيدا اللفظ الدال تقول مثلا جاني زيد والمراد الدليل  
 وتخلط بزيد والمراد اللفظ فعني جاني سعيد كوز اي ملقب هذا  
 اللقب ولا يتعكسر التاويل اي لا يقال ان الاول والاول والثاني مدلول  
 حتى يكون معنى سعيد كوز اسم هذا المسمى لانهم يفسبون الى الاول

مالا

ما لا تقع نسبته الى اللفاظ نحو ضربت سعيد كوز **وقال** سعيد كوز انتهى  
 وقد ينسبون الى الاول ما لا تقع نسبته الى الثاني نحو كتبت سعيد  
 كوز كتبت اسم هذا الملقب فليتامل **قوله** وجمهور البصريين  
 وجوب هذا الوجه **قال** الحنفية اعلم ان مذهب البصريين على  
 وجوب الاضافه من غير تجويز شي اخر معها كما ذكرنا في الشيخ واما قوله  
 من قال ان البصريين انما ذكروا ذلك مقتصرين عليه لينبسطوا  
 على جوازه لا لتعبيده فبعباده اذ لم ينقل عنهم تجويز غيره لاصحاح  
 ولا ايماء وكان القياس ان لا يجوز لان مسمى الاول والثاني واحد الا  
 انهم اذا اضافوا يؤولون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وانما اولوا  
 الاول بالمسمى والثاني بالاسم لانهم يسندون اليه ما لا يسند الى  
 الالفاظ كتوك جاني سعيد كوز فان معناه جاني مسمى هذا الاسم  
 الان ما قالوه ليس سطر فانهم يسندون الى الاول ما لم يختص  
 باللفظ كتوك سعيد كوز وزنه فعيل والمعنى عليه هذا اللفظ هذا  
 المسمى وزنه فعيل **قوله** انما يجوز مع تاويل الاول من غير تعبيد  
 لكان حسنا واعلم ان بعضهم استلزم في وجوب الاضافه ان لا يكون  
 اللقب في الاصله وصفا كما في ابراهيم الخليل فان الخليل كان صفا  
 شريفا ولقبيا واستلزم بعض اخر ان لا يكون في الاول ما يمنع اضافته  
 كما في الحارث مثلا فان فيه ما يمنع اضافته وهو الاستثنى **وقال**  
 الرضي وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافه عند افرادتهما وقد  
 اجاز الفراء الرجاء للاتباع ايضا وهو الاول لما روى الفراء قيس  
 نفسه ويحيى عينا رجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بنتونين  
 قيس فاجرا الرقيات عليه **قوله** وتورده النظر وقولهم هذا  
 يحيى عينا اي يرد ايجابه ما ذكرنا من النظر فهو لزوم اضافته المسمى  
 الى نفسه وهو يقتضي منه الاضافه لولا التاويل بان المراد بالاول  
 المسمى والثاني الاسم وغاية التاويل التجويز لا الاجاب واما



قولهم المذكور اي قول العرب في شخص يسمى يحيى وتلقب بعينه  
لغفظة عينيه فانهم اتبعوا اللفظ بيقين حيث رفعوه اذ التفتي  
المسمى به يعرب باعراب اصله وان لم يكن في الرواية ما يمنع فتح النون  
عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان التثني المسمى به يجوز ايضا اعرابه  
اعراب ما لا ينصرف فلا شاهد فيه فليتنامل وهذا بخلاف قولهم به  
يحيى عينين نصبا وجرافانه محتمل للاضافة والاتباع **فصل**  
**قوله** يمين سماه اي يدل على ساء بعينه اخرج النكرة وقوله  
بغير قيد اخرج عن العلم وقوله يمين الخ اخرج علم الشخص **قوله**  
تعيى ذي الاداة الجنسية او المحضورية قال شيخ شيخنا قد  
بين فيما مر ان تعين ما عدا العلم من ذي الاداة وغيره متعبد  
فالجمع في علم الجنس بين عدم التغير وتعيين ذي الاداة الذي  
هو متعبد جمع بين متناقضين وقد يجاب بان قوله تعيين ذي الاداة  
اصله تعيينا مثل تعيين ذي الاداة والمماثلة بينهما في الوقوع  
على معنى واحد هو الحقيقة والفردا كما علم ان الالجنسية هي  
المشارتها الى الحقيقة كل الرجل خير من المرأة وقد ياتي المعرفة  
لها الواحد منهم من الحقيقة لقولك ادخل السوق حيث لا عهد في  
سوق خاص لي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة  
وان كان في اللفظ كالعارف وقد ياتي المعرفة لها للاستعراق  
الحقيقي او العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير العصابة  
وقد اكله في التامخض وسروحه وقد ياتي المعرفة لها لواجد  
بعينه كقولك قد اكل الاسد متيلا كانه قد اكل الكتاب ونبتعه  
الشيخ المحلى في جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع لما فيه  
متعينة في الذهن اي باعتبار تعيينها فيه وقد يستعمل في  
واحد منهم او معين باعتبار اشتراكه على الماهية لقولك ان لقيت  
اسامة ففرضته وهذا اسامة مقبلة نفس عليهما وعلي ان هذا الاست

حقيقي

حقيقي باعتبار الاشتغال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم  
الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن وشارا به اليها  
باعتبار حضورها وتعيينها زينا اذا تقرر هذا فقول المصنف  
تعيين ذي الاداة الجنسية ان اراد بها وهو الظاهر المشار لها  
الى الماهية الحاضرة كان قوله بعده والمحضورية زيادة على ما ذكره  
وكان قوله في الفرق ويؤيده النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه  
معرفة لفظا ومعنى وان اراد بها المشار لها الى الماهية او التفسير  
معينا او مبهما كان قوله او المحضورية مستدركا وكان الترتيب المذكور  
صحيحا في بعض مواقع علم الجنس ونحو ما يشير فيه الى فرد منهم  
فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحد السابقي فليتنامل  
الشيء وقوله كان قوله بعد او المحضورية زيادة على ما ذكره اي مع  
مع انه يقال ان كان الاطلاق على الفرد كما ضربا اعتبارا خصوصا  
وتعيينه الخارجي فهو مستكمل جدا اذا علم الجنس ليس موضوعا لذلك  
وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن  
في ضمنه فيلزم ان يطلق على اليهم ايضا لامكان هذا الاعتبار  
فيه فلا يحصر تعينه في الالجنسية او المحضورية وقد خصه فيها  
فلزم ان قبل ما وجه قوله زياده قلت لان تعرب المحضورية  
ان يشار الى فرد حاضرة والذي اعتبروه في علم الجنس انما هو الاشارة  
الى الجنس كاضر في الذهن ولو في جنس فرد مبين او مبهم وكان الاشارة  
الى الفرد زائدا على ما ذكره فليتنامل وقد اعترض شيخ شيخنا على  
ما تقدم عن المحلى من ان استعمال علم الجنس في واحد منهم او معين  
باعتبار الاشتغال على الماهية المذكورة حقيقي بان التعيين الذي  
معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد  
نكف يكون فيه حقيقة واجاب شيخنا بان الفرض ان اطلاقه من  
حيث اشتغال على حقيقة بشرطها في ضمن الفرض المعين او اليهم



فلا اشكال وهذا في غاية الوضوح وقوله فيما تقدم وكان قوله في  
الفرق ويشبه التكررة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لنظا  
ومعنى يمكن الانفعال عنه يحمل كلامه في الفرق على ان مشابهة  
علم الجنس للتكررة من جهة ما صدقته وصحة اطلاقه على كل فرد  
وان كان قد اطلق انما يكون حقيقة اذا كان من حيث استعمال  
الفرد على الحقيقة وعدم مشابهته له من جهة مفهومه فان علم  
الجنس اعتباري وضمر للماهية تعيينها ولو حظا والتكررة لم تلاحظ  
في وضعها تعيين المعنى وان كان تعيينا قال العنصر في رسالته  
الوضعية فان علم الجنس كاسامة وضع لمعين محوره واسد  
وضع لغير معين قال بعض سراج غفب قوله لغير معين وان  
كان لا يخلو عن التعيين في حد ذاته لكن تعيينه غير ملاحظ  
الحق وقال بعضهم في قوله لغير معين انما لم يعتبر فيه التعيين  
وقال المضام منهم في قوله لمعين والمراد بالوضع لمعين انه  
وضع لشيء باعتبار تعيينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله من اللغة  
تعقل التعيين واما ان التعيين داخل في مدلول اللفظ وجزء  
منه فهو معلوم فاقبل ان التعيين جزء مفهوم علم الجنس لا بد  
من دليله لان كما افيد انه خارج عن المدلول واعتبر معه لا بد  
له من دليل انتهى فاشارة الى ان معنى معين معتبر تعيينه والى التردد  
في ان التعيين جزا وخارج تنوقا في قوله لغير معين لا بمعنى  
انه جعل عدم التعيين معتبرا معه كما يفيد ما سمعت في حل  
قوله وضع لمعين بل بمعنى لغير معتبر معه التعيين انتهى  
والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة  
لاسم الجنس التكررة كاسد فواضح ان علم الجنس موضوع للماهية  
والجنس باعتبار تعيينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله من  
اللفظ تعقل التعيين فردا لها واحد لكنه يختلف بالاعتبار

واما

واما بالنسبة لاسم الجنس المعروف كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على  
الماهية المبينة من حيث هي معينة معلومة بجزء اللفظ بخلاف  
اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة والحاصل ان التعيين  
ما حصل به الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب في اسم الجنس التكررة  
ملاحظ في اسم الجنس المعروف كعلم الجنس لكنه في اسم الجنس من  
الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق المذكور انما يحتاج  
اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد  
واما على قول من جعله موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهو  
المراد بالفرد المنتشر كما اختاره العلامة التفتازاني تبعا للشيخ  
الرفعي فلا يحتاج اليه اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة احلا وقد  
قال الزركشي لغيره وتحقيقه اي الفرق بين اسم الجنس وعلم  
الجنس ان اسم الجنس هو الموضوع لتحقيقه الذهنية من حيث هي  
فاسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد مهابتها وعلم الجنس  
موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع الشخص  
لها قطع النظر عن افرادها ونظيره المعروف باللام التي للحقيقة  
والماهية فان الحقيقة الحاضرة في الزمان وان كانت عامة بالنسبة  
الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه احض من مطلق الحقيقة  
فاذا استحضرت الواضع صورة الاسد ليضع لها قائل الصورة  
الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة لمطلق صورة الاسد فان  
هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان  
اخر وفي ذهن اخر والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد وفي  
فلام سيويه اشارة الى هذا الفرق فانه قال الى اخر كلامه وقال  
الكوراني ما يفيد واما الجواب عن الثاني وهو الفرق بين علم الجنس  
واسم فهو ان في اسم الجنس التكررة مائة معين احدها انه موضوع  
للفرد المنتشر وعلى هذا الاشكال لان علم الجنس ليس موضوعا



كفر بل للحقيقة وثانيها انه موضوع للماهية وجينيذ يحصل  
الاشكال والجواب ان في علم الجنس لو خط المحذور الذهني وفي  
اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظه بارأ  
تسمي لا بد وان يلاحظ المعنى وكذلك القابل جاني زيد لا بد  
وان يلاحظ معناه قلت قولنا لم يلاحظ فيه الجواب لان  
المحذور الذهني وان كان حاصله لم يلاحظ فيه التكررة بخلاف  
المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اختيار الشيء ليس اعتبارا  
لعدمه انتهى فاجل الفرق انه اذا حضرت الماهية في الذهن  
يتحقق فيه امران صورية تلك الماهية ونفس حضورها والثاني  
وصف الاول فان وضع للموصوف واحد من غير اعتبار صفة  
التي هي المحضور فيه فهو اسم الجنس فان وضع لمجموع الموصوف  
والصفة وتقول للموصوف باعتبار صفة التي هي المحضور فيه  
فهو علم الجنس وهذا فرق صحيح لا غبار عليه ولا دخل بتطرق  
اليه فافهمه قال الغزالي وكان الخسر وشاه بقر الفرق  
ولو استعنه من احدا لانه وكان يقول دخلت مصر فلم اجد فيها  
احدا يفرق بين علم الجنس واسم الجنس وقال الحفيد اعلم انه  
اختلفوا في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على قولين في كل  
منها فقات قودر انه علم الجنس موضوع للحقيقة وكذلك استع  
الجنس لان علم الجنس موضوع لها مع قيد حضورها في الذهن  
وقال بعض ان علم الجنس موضوع للحقيقة من حيث هو في واسم  
الجنس موضوع للفرد الخارجي وكل ما اشبهه واما اسم الجنس  
انما ذكر من الالمقترن بعلامة الوحدة اعني التنوين فالات  
بينه وبين اسم الجنس المعروف بالجنسية فان المعروف بال  
الجنسية المراد منه الحقيقة والمجرد منها المقترن بعلامة الوحدة  
المراد منه الفرق واما الاشتيان بين اسم الجنس الخارجي من ال

ومن

ومن علامة الوحدة كانه راجع وبشري وذكرني فانها لا تنوين فيها  
لا لالف التانيث المقصورة والمقترن كانه راجع وبشري  
والذكرى فانه لا فرق بينهما بحسب الظاهر لانه كل واحد منهما  
لحقيقة الا ان يقال ان الفرق بينهما هو ان المقترن بالمراد منه  
الحقيقة مع قيد المحذور والمجرد منها الحقيقة لا مع قيد المحذور  
لا يلزم من حضوره اعتباره ولا من عدمه اعتباره عدم حضوره  
لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه اذا تقرر هذا علمت  
انه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعروف بالجنسية المعنى  
لان كلاهما للحقيقة مع قيد المحذور وعلمت الفرق بين علم الجنس  
واسم الجنس المنكروا علم ايضا ان مدلول كل من علم الشخص والجنس  
اللفظ الذي يعين مسماه بغير قيد ولكل من مدلوليهما ما صدق  
فما صدقات علم الشخص نحو لفظ زيد وعمر ووكبر وما صدقات  
علم الجنس اسامه واي جعده وام عويط والفرق بين علم الشخص  
وعلم الجنس ان تعيين علم الجنس تعيين مقيد تعيين ذي الاداة  
الجنسية وتعيين علم الشخص غير مقيد اذا علمت هذا علمت ان  
قول المصنف والاداة المحضورية لا ملاحظة اليه بل ينبغي اشتراط  
لانه مناف لتوله بعد ان علم الجنس مشبه للمنكروه من جهة المعنى لان  
المعرف بال المحضورية لا ملاحظة بينه وبين التكررة فالاول ان  
يقول اسم يعين مسماه لا بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية  
ثم يقول بعد ذلك وهو مشبه للتكررة من جهة المعنى لا يقال فقد  
قلت ان بين علم الجنس وبين اسم الجنس ترفعا من جهة المعنى  
واما لا تخاد بين علم الجنس واسم الجنس المعروف بالجنسية  
لانا نقول مشابهة علم الجنس لتكررة من حيث ما صدقانه وعدم  
مشابهته له من حيث مفهومه فلك اشكال وعلى هذا يحل كل ما لم يصح  
الى ما كلام الحفيد **قوله** اسامة اجرام من ثعالة اي حقيقة اسامة



اجرام حقيقته تعالى وفي النهاية لم يعرف تركيب اس من الالف اسامة  
وتجوز كون الهمزة بدل لام واو والوسم وهو التاخير كذا قيل واجر  
من الجارة وهي الشدة قال المصنف في شرح النظر فان كلامه هذه  
الالفاظ يعني اسامة وشماله وذاته يصدق على كل واحد من هذه  
الاجناس تقول لكل اسد رايته فهذا اسامة متبلا وكذا الباقي  
وتجوز ان تطلقها بازا صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة  
الشجع من تعالى كما تقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب  
هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها  
على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص  
ما فعل اسامة انتهى وما ذكره في الغائب فيه نظر وقاله  
قول المحلي في شرح جمع الجوامع واستعمال علم الجنس واسمه  
او متكررا في الفرد المعين او المبهم من حيث استعماله على الماهية  
حقيقته نحو هذا اسامة او الاسد او اسدا وان رايته اسامة  
او الاسد او اسدا ففهمته انتهى وقال الرضي يقال اسامة  
خير من تعالى الى كل واحد من افراد هذا الجنس خيرا من كل واحد  
افراد هذا الجنس من حيث الجنس المحض قال ولا تاجر اس  
اسامة ان ادعيت نزال وخ في الذعر فيصيح الاستثنا من مثله  
كما صرح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا بقوله  
اسامة تفهم الانسان الا الداجن منها **قوله** هذا اسامة  
اي الفرد كما صرح قبله فيكون بمنزلة قولك هذا الاسد اي  
الفرد كما صرح قال شيخنا في ما ذكره المحلي فيما سبق بحث لان  
استعماله للفظ في الفرد هو اطلاق اللفظ مراد به ذل الفرد  
والمحمول بهما ذكر مراد به مفهومه الوضعي وحمله على الموضوع بمعنى  
انه صادق عليه لانه هو بعينه والالكات كما ذكرا انتهى ويرد  
مسله على المصنف قال شيخنا رحمه الله تعالى واثبت بعد كون  
هذا

هذا البحث مناقشة في تمثيل وان غيره من الآية قد سبقه الى ذكر  
التمثيل فان نقلا عن ابن الحاجب قد نزل استعمال علم الجنس  
لفرد بنحو هذا اسامة متبلا اما اولا فنقول والمحمول فيها ذكر مراد  
به مفهومه الوضعي ممنوع لان معنى علي ان الجزئي الحقيقي لا يحمل  
على شيء حقيقته اصلا وهو ممنوع فبقى خواشي التذنيب للمعلامة  
الدواني في الكلام على تعريب الجنس ما نصه قوله المتقول اي المحمول  
وهو شامل للملك والجزئي فان الحمل بهما معا على ما صرح به الفارابي  
في المدخل الاوسط بل الشيخ في السفا ايضا وما يقال من ان الجزئي  
الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شيء حقيقته اصلا لان حمله على نفسه لا  
يتصور قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين  
وحمله على غيره ايجابا متمنعا فاقول فيه نظرا ذ يجوز حمله على جزئي  
غايير له بحسب الاختيار مستحسنة بحسب الذات كانه هذا الفاعل  
وهذا الكائن فانها مختلفان بحسب الفهم ومتحدان بحسب  
الذات فان ذاتهما زيد بعينه وكذا يجوز حمله على كلي اخر في خبره  
كانه قولك بعض الانسان رند انتهى فانظر هذا الامام المتفقد  
على جلالة المعروف بقراره القلم المشهور بغاية التحقيق والتدقيق  
المعول عليه في امثال هذه المباحث كيف حكم بصفة حمل الجزئي  
الحقيقي على غيره ونقل ذلك عن شيخنا الحكماء الفارابي وابن سينا مع  
تمثيله لذلك هذا الفاعل وهذا الكائن الدال على ان المراد  
بالفاعل والكاتب في هذين المثالين هو الجزئي الحقيقي **قوله**  
زال في هذا اي الاسد من قولك هذا الاسد لتعريب الحضور  
قال شيخنا في ما ذكره من قولك هذا الاسد لتعريب الحضور  
الفرد كاحضر والفرد المعين لا يقع حمله على شيئا تحل المناهية الكلية  
حتى صرحوا بان هذا زيد موصول بحسب زيدا انتهى وجوابه علم بما  
تقدم ولينظر هل يتأتى هذا التاويل الذي صرحوا به فاعلم



ولم يعرف وقد عرف حكمه **قوله** فانه يتمتع من ال ومن الاضافة  
محله اذا لم ينكر العلم قال الرضي وقد ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل  
بعد على التثنية خورب زيد لقينته وقولك لكل فرعون موسى لان  
رب وكل من خواص النكوات او يعرف وذلك بان يوول فيدخل عليه  
اللام كقوله رأت الوليد بن يزيد مباركا شديدا ابا حنا الخلافة  
كامله والاضافة كقوله علا زيد نابوم انتقار اس زبدكم بايضا  
مراعي الشفرتين يمان وبني الثمن اللام وقد يضاف العلم مع بقا  
تعريفه كما مر في باب الاضافة خورب زبد الخيل وانما الرسالة ومخبر  
الحرا وان لم يكن اشتراك في العلم انتهى وقد يقال لا حاجة الى  
التقبيد بما مر لان الكلام في العلم نعم في تذكرة ابن الصايغ قال  
نقلت من مجموع بخط بن الرماح قد يرد العلم جنسا معروفا باللام  
التي لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبليس فتقول نعم العرعر ابن  
الحجاب وبليس الحجاج بن يوسف لان نعم لا تدخل الا على  
جنس معروف وقد يجعل العلم جنسا متكررا وذلك بعد لا نحو لاسم  
اللبلة المطر ولا بفترة نعم ودقصة ولا ابا حسن لها **قوله** كالنسيج  
اي اللطفي **قوله** وتكون الفعل في بنات اوسروا بن اوي الاول  
علم على ضرب من الكفاية والثاني حيوان كرية الراية فوق الثعلب  
ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الخالب  
والاظهار وصياحه يشبه صياح الصبيان فانه قلت وزن الفعل  
في المضارع اليه فقط والعلم مجموع المضاعف والمضاف اليه قلت  
اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافة تجري على جزئها الثاني  
حكم ما لو كان علما وحده قاله الدهماني ومن العلم الجنسي الامثلة  
الموزون بها في بعض الاحيان والافليست ملازمة للمعلمة بدليل  
قوله كل افعول لا ينصرف علما فالمراد اذن ومما قد يكون من الاعلام  
الجنسية الامثلة لان كل موزون به علم ثم اجرا الامثلة مجرى

والعلم

ولم يعرف ان قيل اسم الجنس ان كان موضوعا للماهية من حيث هي فكيف  
يستعمل في فرد معين كايه العهد الخارجي او غير معين كايه العهد الذهني  
او في جميع الافراد كايه الاستغراق وان كان لفرد منتشرا منها اشكل  
استعماله في الماهية وفرد معين منها وجميع افرادها قلت قد  
سال عن ذلك السيد رحمه الله تعالى في حاشية المطول فاجاب بقوله  
اما على الاول وهو المختار فلا اشكال في الاستغراق والعهد الذهني  
لما عرفت ان الاسم منها مستعمل في طبيعية الجنس فقط وانما ينهم  
فرد غير معين او جميع الافراد من امور خارجية واما العهد الخارجي  
فانظروا ان الاسم مستعمل فيه وان له وضع اخر بازار خصوصية  
كل معروف ومثله يسمى وضعاعاما واما على الثاني فالحال في العهد  
الخارجي عليما ذكرنا وكذا في الاستغراق فان الفرد المنتشر كما  
لما هية يصدق على كل فرد فيها واما استعماله في الماهية فاما محاز  
او هيات وضع اخر بازارها **قوله** وهذا العلم اي الجنسي يشبه علم  
الشخص من جهة الاحكام اللفظية قال الرضي واعلم ان العلم وان  
كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوحي التنكير فصار لفظا سائما  
وشعالة ونحوها كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيها للتعريف  
اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعروف باللام يجعل على الاستغراق الا  
مع القرينة المحضصة فكذلك مثل هذا العلم يقال اسامة خير من تعالة  
اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس  
من حيث الجنسية المحضفة قال ولا انت اجزائها اسامة اذا ثبت  
نزاهة الحج في الذعر فيصح الاستثنا من مثله كما صح في قوله تعالى ان  
الانسان لفي خسر الا الذين امنوا بقول اسامه تغتربس الانسان  
الا الدا جزئ منها والترينة المحضصة نحو لغيت اسامة لحاج فقد  
الا اعلام كلها كمال اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو  
اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب



الا علام هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام  
 العرب وانما تكون كذلك اذا عبر بها عن موزوناتها ولم تدخل  
 عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاستغراقية وغيرها  
 من علامات التنكير فاما ما ثبتا ثابتا فثبت خوفا علة وزن قائمه  
 او وزن الفعل به اولى نحو افعل وزن احد واما الوزن الخاص  
 بالفعل فتجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه فتقول  
 استعمل فعل ما ض ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع  
 لنفعل واما ان الوزن الخاص وذيل فلا تدخل له معنا ضرورة انه  
 ليس بالكلام في الموزون وانما هو في الوزن باعتبار موزون ما  
 فاما يجري عليه حكم موزونه الاصيل فتأمل او كان مزيدا لغيره  
 الع ونون نحو فعلاان وزن سكران او الف الحاقا مقصورة  
 نحو فعنلى وزن جينطى واما الممدودة فلا اثرها فتقول فعلا  
 ملحق بقسطاس وفعلا ملحق بقسطاس لم ينصرف الامتراك وذك  
 نحو كل فعله حكمها كذا ورب افعل لا ينصرف وما من فعلاان  
 موزنه فعلى لا يمين القرف وكل فعلى تغلب الفه في التنشئة  
 يا قال سيبويه قلت للتحليل في قوله كل افعل اذا اردت به الو  
 لا ينصرف كيف قلت لا ينصرف وقد صرفته فقال افعل هنا  
 امثال وليس بوصف ثابت في الكلام انما زعمت انما كان على هذا  
 امثال وكان وصفا لا ينصرف وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت  
 به الى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية كقولك افعل لا ينصرف اذا  
 كان صفة فانك لا تصرف افعل كانه قلت هذا ايضا وان  
 كان على وزن منتهى التنكير نحو معايل ومعايل او دال الف تاء  
 مقصورة كنعلى وممدودة كفعلا لم ينصرف مطلقا معرفة كان  
 او نكرة فتقول حرا فعلا وجبلى فعلى وكل فعلا يعرب ظاهرا وكل  
 فعلى يعرب تقديرا فلا تصرف شيئا من ذلك فان صليت الالف

لثانث

لثانث ولا حاق نحو فعلى بفتح الف وفعلى بكسرها فان الفها قد  
 تكون للثانث نحو سكرى وذرى وقد تكون للحاق نحو اربط  
 جافى المثال اعتبار ان كقولك كل فعلى بفتح الفامثلا او فعلى  
 بكسرها تغلب الفه في التنشئة يا ان جعلت الفه للثانث  
 لم تصرفه وان جعلتها للحاق صرفته لتنكيره بدخول كل وتجميع  
 الاوزان التي ذكرت لاتصلح الا لاسما فخرج عن ذلك نوعان  
 ما كان وزنا لاسم وليس شيئا مما ذكر فليس فيه الا الصرف وذك معروف  
 ما تقدم فان ذلك لم يذم فيه واجب المنع ولا في ما يجوز فيه الوجه  
 فلا يبقى فيه الا وجوب الصرف مطلقا كقولك فاعل اسما يجمع على  
 فواعل ووصفا يجمع على فعل اي فعلا وما كان وزنا للفعل غير  
 ما ذكر كقولنا فعل وفعل وفعل ففعل ان اريد بها العموم فالاعراب  
 والصرف كالذي قبله فان اريد بها خصوصية الفعل حيث تقول  
 ضرب فعل وعلمه فعل وظرف فعل وان قرن مثال من الامثلة  
 الموزون بها بما يتزل منزله الموزون فحكمه حكمه في الصرف وعدمه  
 يقول مررت برجل فاعل تكنى به عن فاعل مثلا فيصرف لان حكم  
 المكنى عنه الصفوف وتقول مررت برجل فاعل تريد افضل مثلا  
 فتشبهه من الصرف وان كان نكرة لانه كتابه عن صفة لا تصرف  
 ويدل على انه في موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا يت  
 ان يكون علما فلما لان العلم لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون  
 صفة للنكرة وهذا مذهب سيبويه وخالفه المازني واستقر له  
 السيراني بان افعل اقصى احواله ان يكون كاربج اذا وصف به  
 فهو اسم ووصف به وما هو كذلك لا يستغنى عن الصرف ورد ابن  
 الصايغ بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا فعرضت الر  
 فيه نكرة يمتد لها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة  
 فينبغي ان يراعى حكمه **قوله** ويبيته ايه ابي من غير قبح من غير



فتح من غير مسوغ **قوله** في المثالين اي اسامة اجرام من ثعاله وهذا  
 اسامة مقبلا **قوله** ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في  
 امته اي جاء عنه بمعنى ان علم الجنس علم حسب اللفظ لا بحسب المعنى  
 فانه شايع كشياع النكرة غير انه وافق العلم الشخصي لنظام محري  
 مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف وعن الافصاح ومنع العرف  
 مع التانيث في نحو اسامة ووصف بالمعرفة نحو هذا اسامة للمقبل  
 ويضرب النكرة بعده على الخاف وليرى يستغنى الالبته به فاك  
 بعضهم واطلاق المعرفة على اسامة ونحوه محاذ لا يخالف معناه معنى  
 اسد وانما يخالفه في احكام لفظية وهو في ذلك تابع للنظام وقد عرفت  
 مما مر ان العلم الجنس مضاف الى العلم الشخصي في كونه موضوعا بشي معين  
 على ما هو معرفة لنظام ومعنى وهو الحق وقال ابن الحاجب الاعلام  
 الجنسية وضعت اعلاما للمقابلة الذهنية المتعلقة كما اشير باللام  
 في خواص تراجم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام  
 موضوع حقيقة في الزمق متحدة فهو اذن غير متساوول غيرهما وضما  
 واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة متبدا ليس  
 ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابق  
 كل كالي جزئيا به الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ  
 اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس الخارج على وجه الشر  
 واسامة موضوع الحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارج ليس بطريق  
 بطريق الحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارج ليس بطريق  
 الحقيقة وقال للصفت في شرح المحمة وكثير من الضعفاء  
 يشتمل دعوى التعريف في علم الجنس وربما غلط بعضهم في  
 في ذلك سنها بغير علم ومن اشكل ذلك فليس تشكك التعريف  
 بالالف واللام الجنسية والمقصود به فيما مثلنا به فان علم الجنس  
 لا يستعمل لاجل الاستئناس ويشبه تاويل كلامه هنا بان

شبهه

شبهه للنكرة من حيث صحة اطلاقه على كل فرد وان كان هذا الاطلاق  
 انما يكون حقيقة اذا كان من حيث اشتغال الفرد على الحقيقة كما تقدم وفي  
 حواشي التهذيب للولي الدواني واما العلم الجنس فليس يعلم به عرف  
 المنطق لان نظره الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلف وان ادخله  
 اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب  
 تخالف الاصطلاحين بحسب اختلاف النظرين فذا اذا جوزنا اطلاق  
 العلم الجنس على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يجوز ذلك وقبل المراد  
 انه موضوع موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا  
 الاعتبار متشخص فله اشكال انتهى **قال** الرضى واذا كان لنا  
 تانيث لفظي لفرد وبشرى وصحرا ونسبة لفظية نحو كرسى فلا  
 بأس ان يكون لنا تعريف لفظي فاختارنا اختاره الناطق من ان  
 الاعلام الجنسية بكرة بحسب المعنى معرفة بحسب اللفظ **قوله**  
 لانه شايع في جنسه اي في افراد مفهوم كلى موجودة اي حاصله  
 في الخارج او غير موجودة اي غير حاصله في الخارج فعلم انه لم  
 يرد بالجنس ما هو مصطلح الميزان بل ما يتم النوع والضعف  
 وغيرهما وان اراد بالجنس افراد مفهوم كلى واما الجنس فلا ما يتقوى  
 فيه شياع لانه شاي واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراد  
 على نزاع كبير في محله وفي نسخة انه شايع في امته اي جماعته  
 وهي افراد مفهوم كلى كما تقدم **قوله** لا يختص به واحد دون اخر  
 تنبيه لما قبله **قال** شيخنا قول لانه شايع في جنسه بهذا  
 شان لما قدمه من ان علم الجنس بعين سماء الذي هو الحقيقة او  
 الفرد الحاضر انتهى ويمكن اخذ جواب ذلك من كلام ابن الحاجب المتقدم  
 قريبا ثم رايتم شيخنا **قال** قوله لانه شايع في امته لا يختص به  
 واحد دون اخر ان اراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصية  
 حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلى لانه لم يوضع لكل فرد حين



يطلق عليه حقيقة او مجازا واما حقيقة اطلاقه عليه من حيث استلزامه على  
الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذ لم يطلق حينئذ لا على  
الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا  
على رسوله وكتابه واقرب مما يصح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه  
لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مشقة بل يطلق عليها  
كذلك وفي ضمن كل فرد فليتنامل **فصل قوله** ومسمى علم الجنس  
ان قيل قد اتفيم لما يشتمل المفهوم والمصدق ولا فعمل الجنس  
انما هو موضوع للماهية بتقيد حضورها في الذهن فكيف ينقسم  
الى العن والعن انتهى **قالت** شحنا وقاب بان المراد بالاعيان  
التحقيق القائمة بنفسها ثم رايت شحنا قال قوله اعيان  
اي حقائق والعين ما قام بنفسه **قوله** لا تولد اي افرادها قال  
ابن الناطم الاجناس التي لا تولد كالسباع والوحوش واحناس الارض  
لا يحتاج فيها الى وضع الا علام الشخصية فعرضت عن ذلك بوضع  
العلم فيها للجنس شارابه اليه اشارة المعرف بالالف والكلام  
ولذلك يصلح للشمول كغير هذا اسامة اجرام من الضبع وللواحد  
المعهور كغير هذا اسامة مقبل **قوله** اعيان تولد اي حقائق  
تولد افرادها **قوله** كاسامة وثعالة الاول علم جنس لا سند  
وكنته ابو الحارث والثاني علم جنس للثعلب وكنته ابو الحسين  
كعبان بن بيان يفتح اولها وتشديد الياء المشاة تحت واو  
حقدة للذئب واسمه ذالة سمي بذلك تحفة مشيه لان الذولان  
المسماي الخفيف **قوله** وام عربط للعقرب **قالت** اخوار زمي من  
اعترض في الارض اذا ذهب فيها واسمها شبة للجهول الذين  
والنسب اي للجهول الذات والنسب من الادميين لان غيرهم  
لا يوصف بكونه مجهول النسب كطائر بن طائر لم لا يعرف ولا  
يعرف ابوه وفي المحكم لابن سببة ما ادري اي هي من يوصفها

اي

اي الحق لم يوصف من اسم الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية  
لا هنية بينه وهذا المثال لا يستعمل استعمال ذي الاداة المحضورة  
لان حضور الشيء في جهالة عينه فلم يبق الا ان يستعمل استعمال  
في الاداة الجسمية فيقال عيان بن عيان لا تقبل روايت وهذا  
المحدث بروية عيان بن بيان اي بروية مجهول العين والنسب  
وقيل عيان بن بيان اي بروية مجهول العين والنسب وقيل  
عيان بن بيان اسمين لولدين لادم عليه وعلى نبينا افضل  
الصلاة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف قتلعه ابن قلمه  
وقيل بن ضل **قوله** واسر المعن بفتح الميم والفاء المعن والمد **قوله**  
واي ادعقا لا حق لان العرب اذا جمعوا انسانا قالوا كذا  
الديقفا ولدها ففارا اي سياتا لاس له ولا ذنب والمعنى كلغها  
ما لا تطيق ولا يكون والد عفا بفتح الدال المهمل وسكون العين  
وفتح الغامد وذا قال المصنف في حواشي التسهيل كان العرب  
جعلت عيان بن بيان لعدم الشهور بحقيقته واما بالدعقا  
لنفرتهم عنه لمحفة بمنزله ما لا يولد **قوله** الثالث امور  
منوثة اي قايمة بغيرها **قالت** ابن جني في الخصايس ثم ان  
يعيش تعلين الا علام على المعالي اقل من تعليقها على الاعيان  
وذلك لان الغرض منها التقريب والاعيان اتعدية التعريف  
من المعاني وذلك لان العيان يتناولها فظهر ضرورة  
المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال وقرن بين علم الضرورة  
بالمشاهدة وبين علم الاستدلال **قالت** ابن الناطم ومسمى علم  
المعاني لا عدد المطلقه نحو ستة ضعف مائة واربعة نصف  
ثمانية وهي على هذا ممنوعة الصرف للعلية والتاثير **قوله**  
كبحان لم يوصف بالاصلة مصدر كعقران ثم اجري علما للتفصيل بصب  
كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ



بالنعل ولا ينصرف للعلمية والالف والنون الزايدتين ولا يصرف للضرورة  
كقوله سبحاننا شمس سبحاننا وما يصنع كونه علما وروده باللام في  
قوله سبحانك اللهم ذا السبحان **قال** الرضي قالوا ومنه يعني علم  
الجحش سبحان علم للتبشير ولا دليل على علميته لانه الثريا يستعمل  
مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جازمونا في السحر لقوله  
سبحانه ثم سبحاننا نعوذ به وقبلنا سبع الجوري والحجر وقد جا  
باللام لقوله سبحانك اللهم والسبحان قالوا دليل علميته قوله  
سبحان من علمه العاجر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه  
وهو مراد للمعلم به وابتنى المضاف على خالده مراعة لا غلب احواله  
اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمي حيا سيم وفا وقال  
الحقيد وهذا تنبيه **وهو** ان ابا العباس تغلبا نقل عن الثريا  
انه **قال** سبحان في قول الاعشى سبحان من علمته الناجر انه يريد  
الاضافة ولذا فتح نونها وان **قول** البصريين انه غير مصروف  
خطا لانه لم يند مصر وفان قوله سبحان ثم سبحاننا نعوذ به  
وقبلنا سبع الجوري واحد وقد جا باللام كقوله سبحانك اللهم  
ذا السبحان انتهى وقد يقال لا يمنع من علميته استعماله كثيرا  
مضافا لانه انما يضاف بعد قصد تشكيكه كعلم الشخص لان يقال  
اضافة للاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان اكثر احواله الاضافة  
**قوله** للتبشير اي بمعنى التنزيه اي تجزيه الله عن السوء لا  
التبشير الذي هو مصدر **سبح** بمعنى **قال** سبحان الله لان مدلول  
التبشير على هذا اللفظ **قوله** وكيسان للعذر **قوله** سبحان  
اليا اخرجون القبا والسين المهملة والعذر يسكون العين  
المعجم **قال** في الصحاح ويقع العرب بسمي العذر بكيسان **قال**  
اذا ما دعوت كيسان كانت كهي كهي لم اي العذر اسعي من شياهم  
المرد **قال** ابن جني في المنهج والدليل على انهم سوا التبشير

والعذر

والعذر بكيسان انما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون  
حاصل فلا بد من حصول العملية **قوله** ويسار للبيرة يسار بفتح  
اليا المشناة تحت والسين المهملة علم الجحش المبسرة بمعنى اليسرى قال  
الشاعر نفلت اسكني حتى يسار لعلنا يحج عاما قالت وعاما  
وقابلها بيا ويسار مبني على الكسر لانه معدول عن المصدر وهو  
المبسرة كايه الصحاح **قال** ابن الناطم جعلوه علما على المعنى  
موشا ليكمل شبهه ينزال فيستحق البنا **قوله** وفجار للنجرة  
فجار بفتح الناء والجيم وكسر الراء كذا م علم الجحش النجرة يكون كجيم  
بمعنى الجور وهو البيل عن الحق وقد اطال الشاطبي بما ملخصه ان  
لسر المراد بالنجرة المرة من الجور بل مطلق الجور واعا عبر بالنجرة  
لان فعلا كجيم من اعلام الموت فعبر بالنجرة لبيان اعتبار  
تأنيث المسمى وعبرة ابن الناطم وفجار للنجرة جعلوه علما على  
المعنى موشا ليكمل شبهه ينزال فيستحق البنا **قوله** وبره البرة  
برة بفتح الباء الموحدة علم الجحش المبرة اي البرقة الباهية  
ولقد علمت بوفر عطاء حين اجتمعنا تحت العجاج فاشققت  
غبارده انا اقتسنا خطينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار  
وانما ذكر البيت الاول لان كثيرا من الناس بكسر هرة انا اقتسنا  
مع انه مفعول علمت في البيت قبله ومعنى فحملت برة اخذت البر  
والوفاء بالعهد واحتملت فجار اخذت بكثرة الجور ونقض العهد  
وعلم من كلام المصنف ان علم الجحش يكون للذوات والمعاني ويكون  
اسما وكنية **قال** الرضي ثم تقول هذه الاعلام اللفظية وصنوها  
لغير الاناس من الطير والوحش واحناش الارض والمعاني فوصفوا  
لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد وبعضها  
اسما بلا كنية كتقش للمصنوعان وللبعضها كنية بلا اسم كاي  
براقتش ثم مما لا اسم جنس له نحو بن مرقص وحاتر قبان وفي



أكثر في هذه الأعلام لمجوامعني يناسب المسمى بها كحفنا جر لعظم بطنها  
 وابن دابة لوقوعه على دابة البعير ونحو ذلك وقالوا بنو المعاني •  
 للمية شعوب وأم فشم والميرة برة وللكلبه اوسر وللعذر  
 كيسان وقالوا بنو الاوقات غدوه وبكره وأما ادلي بن ادلي لانه  
 علم للوعيد فادلي مبتدا وكان خبره والدليل على انه ليس بفعل  
 التفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما على ابوزيد من قولهم اولاة  
 لان وهاه لان اذا اوعدا قد خولت التانيث ذال على انه  
 ليس بفعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارملة وارملة واولا  
 ايضا علم فن ثم لم ينصرف وهو من وليه الشراي قربه وليس اول  
 اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة  
 اي الشر القريب لان واما فها لان فالزمان متعلق باسم  
 الفعل كذا قال ابو علي فيجوز ادلي من التنوين للمعجمة والوزن  
 وقبوله التا لا يضر الوزن لان ذال في علم اخر فهو كالحالوسيت  
 بارمل وارمله فعلا فها متنعان من الصرف اذ كل علم موضوع فها  
 • متانفا واسد اعلم • شمر الجرو •

الاول ويتلوه الثاني وهو

باب اسم الاشارة

والحدس

وحده

